مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

الذكرى الخمسون لثورة الملك والشعب

احتفلت بها الأكاديمية في دورة خاصة عقدت بمقرها

في الرباط أيام 24 – 26 جمادى الثانية 1424

موافق 22-24 غشت 2003

أكاديمية المملكة المغربية

أمين السرّ الدائم : عبد اللطيف بربيش
أمين السر المساعد عبد اللطيف بنعبد الجليل
مدير الجلسات عبد الوهاب بنمنصور
مدير الشؤون العلمية : أحمد رمزي

العنوان : شارع الإمام مالك، كلم 11، ص. ب. 5062
الرمز البريدي 10100
الرباط – المملكة المغربية

تليفون 75.51.13 (037) / 75.51.24 (037)
75.51.35 (037) / 75.51.89 (037)

فاكس 75.51.01 (037)

الإيداع القانوني 2004/0371
ردمك : 9981-46-034-6

الآراء المعبّر عنها في هذا الكتاب
تلزم أصحابها وحدهم

التصفيف الضوئي : أكاديمية المملكة المغربية
السحب : مطبعة المعارف الجديدة – الرباط
سنة 2004

الملك محمّد الخامس قدّس الله روحه

الملك الحسن الثاني قدّس الله روحه

جلالة الملك محمّد السادس نصره الله

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

هنْري كيسنجر · و.م. الأمريكية.
موريسْ دريون : فرنسا.
نيل أرمسترونغ . و.م.الأمريكية.
عبد اللطيف بن عبد الجليل : المملكة المغربية.
عبد الكريم غلاّب المملكة المغربية.
أوطو دو هابسْبورغ : النمسا.
عبد الوهاب بنمنصور : المملكة المغربية.
محمد الحبيب ابن الخوجة تونس.
محمد بنشريفة : المملكة المغربية.
أحمد الأخضر غزال المملكة المغربية.
عبد الله عمر نصيف . م.ع. السعودية.
عبد العزيز بنعبد الله : المملكة المغربية.
عبد الهادي التازي المملكة المغربية.
فؤاد سزكين · تركيا.
عبد اللطيف بربيش . المملكة المغربية.
محمد العربي الخطابي · المملكة المغربية.
المهدي المنجرة · المملكة المغربية.
أحمد الضبُّيب م.ع. السعودية.
محمد علال سيناصر · المملكة المغربية.
أحمد صدقي الدجاني . فلسطين.
محمد شفيق : المملكة المغربية.
لورد شالفونت المملكة المتحدة.
أحمد مختار امبو . السينغال.
عبد اللطيف الفيلالي المملكة المغربية.
أبو بكر القادري : المملكة المغربية.
جان بيرنار : فرنسا.
روبير امبروكَجي . فرنسا.

عز الدين العراقي . المملكة المغربية.
عبد الهادي بوطالب : المملكة المغربية.
إدريس خليل المملكة المغربية.
عبّاس الجراري . المملكة المغربية.
بيدرو راميريز فاسكيز . المكسيك.
محمد فاروق النبهان المملكة المغربية.
عبّاس القيسي المملكة المغربية.
عبد الله العرْوي : المملكة المغربية.
برناردان كانتان : الفاتيكان.
عبد الله الفيصل م.ع. السعودية.
ناصر الدين الأسد : م. الأردنية الهاشمية.
أناتولي كَروميكو روسيا.
جورج ماطي : فرنسا.
إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا: البرتغال.
محمد سالم ولد عدود : موريتانيا.
بَو شو شانغ . الصين.
إدريس العلوي العبدلاوي : المملكة المغربية.
ألفونصو دولاسيرنا المملكة الإسبانية.
الحسن بن طلال . م. الأردنية الهاشمية.
محمد الكتاني . المملكة المغربية.
حبيب المالكي المملكة المغربية.
ماريو شواريس . البرتغال.
عثمان العُمير. م.ع.السعودية.
كلاوس شواب : سويسرا.
إدريس الضحّاك : المملكة المغربية.
أحمد كمال أبو المجد ج. م. العربية.
مانع سعيد العُتيبة : الإمارات.ع.م.

إيڤ بوليكان . فرنسا
شاكر الفحّام سوريا.
عمر عزيمان المملكة المغربية.
أحمد رمزي · المملكة المغربية.
عابد حسين الهند.

أندري أزولاي المملكة المغربية.
صاحب زاده يعقوب خان الباكستان
محمد جابر الأنصاري مملكة البحرين
الحسين وكّاك المملكة المغربية
رحمة بورقية المملكة المغربية

الأعضاء المراسلون

ريشار ب. ستون · و.م.الأمريكية شارل سْتوكْتون و.م.الأمريكية
حاييم الزعفراني المملكة المغربية

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

I - سلسلة «الدورات» :

1- «القدس تاريخياً وفكرياً»، مارس 1981.
2- «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، نونبر 1981.
3- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982.
4- «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982.
5- «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983.
6- «الالتزامات الخُلُقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984.
7- «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984.
8- «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985.
9- «حلقة وصل بين الشرق والغرب أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر1985 .
10- «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.
11- «القضايا الخُلُقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986.
12- «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللاّزم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987.
13- «خَصاص في الجنوب وحيرة في الشمال تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.
14- «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد»، نونبر 1988.
15- «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، يونيو 1989.
16- «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، دجنبر 1989.
17- «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.
18- «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، أبريل 1991.
19- «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟»، أكتوبر 1991.
20- «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس»، أبريل 1992.
21- «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون»، نونبر 1992.
22- «المعرفة والتكنولوجيا»، مايو 1993.
23- «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، دجنبر 1993.
24- «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية»، أبريل 1994.

25- «الدول النامية بين المطلب الديموقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، نونبر 1994.
26- «أيُّ مستقبل لحوض البحرالأبيض المتوسط والاتحادالأوروبي؟»، مايو 1995
27- «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية»، أبريل 1996.
28- «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط؟»، دجنبر 1996.
29- «العَوْلَمة والهُوية»، ماي 1997.
30- «حقوق الإنسان والتصرّف في الجينات»، نونبر 1997.
31- «لماذا احترقت النمور الأسيوية ؟»، ماي 1998.
32- «القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟»، نونبر 1998.
33- «هل يشكّل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع ؟»، ماي 1999.
34- «فكر الحسن الثاني أصالة وتجديد»، أبريل 2000.
35- «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2000. (مجلدان باللغة الفرنسية).
36- «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2001. (مجلد واحد باللغة العربية).
37- «أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر »، أبريل 2001.
38- «أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة»، نونبر2001.
39- «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، أي أفق؟»، أبريل 2002.
40- «الحروب الإقليمية والمحلية وآثارها على التنمية الإقتصادية والتطور الحضاري واستتباب السلم في العالم»، دجنبر 2002.

II - سلسلة «التراث» :

41- «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفْر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة، 1984.
42- «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.
43- «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.
44- «ديوان ابن فَرْكون » تقديم وتعليق محمد ابن شريفة، ماي 1987.
45- «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1409هـ/1989.
46- «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع الملْحون» 1990.
47- «عمدة الطبيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، 1411/ 1990.

48- «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حقّقه وعلّق عليه محمد بن عبد الله الروداني، 1991/1411م.
49- «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة الملْحون»، 1991.
50- «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني-القسم الثاني وفيه «تراجم شعراء الملْحون»، 1992.
51- «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية »، تصنيف عز الدين بناني، 1995.
52- «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع »، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.
53- «معلمة الملحون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية »، تصنيف محمد الفاسي، 1997.
54- «رحلة ابن بطوطة »، خمسة أجزاء، تحقيق عبد الهادي التازي، 1997.
55- «كنّاش الحائك»، تحقيق مالك بنّونة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، 1999

III - سلسلة «المعاجم» :

56- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.
57- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.
58- «الدارجة المغربية مجال تَوارد بين الأمازيغية والعربية» تأليف محمد شفيق، 1999.
59- «المعجم العربي-الأمازيغي» الجزء الثالث، تأليف محمد شفيق، سنة 2000.

IV - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

60- «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القيَم الروحية والفكرية، 1987
61- «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1407/1986) .
62- «محاضرات الأكاديمية»، 1988(من 1403هـ/1983إلى1407/1987) .
63- «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، فبراير 1408/ 1988
64- «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989
65- «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1409/1989.
66- «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1410/1990
67- «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1412/1991.

68- «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1993/1414.
69- «المغرب في الدراسات الاستشراقية »، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، مراكش 1993/1413.
70- «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية، طنجة 1995.
71- «مستقبل الهُوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، تطوان 1417 / 1997.
72- «هجرة المغاربة إلى الخارج»، الناظور 1419 / 1999.
73- «الموريسكيّون في المغرب»، الندوة الثانية، شفشاون 1421 / 2000.
74- «الأمثال العاميّة في المغرب، تدوينها وتوظيفها العلمي والبيدانوجي»، الرباط 2001.
75- «ثقافة الصحراء : مقوّماتها المغربية وخصوصياتها»، الرباط 2002.

V - سلسلة مجلة «الأكاديمية» :

76- «العدد الافتتاحي»، وفيه سرد لوقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21 أبريل 1980.
77- «الأكاديمية» العدد الأول، فبراير 1984.
78- «الأكاديمية» العدد الثاني، فبراير 1985.
79- «الأكاديمية» العدد الثالث، نونبر 1986.
80- «الأكاديمية» العدد الرابع، نونبر 1987.
81- «الأكاديمية» العدد الخامس، دجنبر1988.
82- «الأكاديمية» العدد السادس، دجنبر1989.
83- «الأكاديمية» العدد السابع، دجنبر 1990.
84- «الأكاديمية» العدد الثامن، دجنبر 1991.
85- «الأكاديمية» العدد التاسع، دجنبر 1992.
86- «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.
87- «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر1994.
88- «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.
89- «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1996.
90- «الأكاديمية» العدد 14، سنة 1997.
91- «الأكاديمية» العدد 15، خاص بالموريسكيين في المغرب، سنة 1998.
92- «الأكاديمية» العدد 16، سنة 1999.
93- «الأكاديمية» العدد 17، سنة 2000.
94- «الأكاديمية» العدد 18، سنة 2001.
95- «الأكاديمية» العدد 19، سنة 2002.
96- «الأكاديمية» العدد 20، سنة 2003.

المحاور

أولاً – محمّد الخامس محرّر المغرب

1) محمّد الخامس والحركة الوطنية.

2) محمّد الخامس والمحنة.

3) محمّد الخامس والحركة الوطنية ومفاوضات الاستقلال.

4) محمّد الخامس رائد التحرير.

ثانياً – الحسن الثاني : باني الدولة المغربية الحديثة

1) بناء الدولة الحديثة.

2) المنجزات الوطنية الكبرى.

3) حضور المغرب في العلاقات الدولية.

4) استكمال البناء الديموقراطي.

ثالثاً : محمّد السادس : مرسّخ دولة الحقّ والقانون

1) افتتاح العهد الملكي الجديد بالزيارات المتواصلة للأقاليم والالتقاء المباشر بالشعب.

2) الاهتمام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإيلاء عناية خاصّة بالفئات الاجتماعية المستضعفة.

3) أوراش الإصلاحات الكبرى.

4) تخليق الحياة الإدارية والسياسية. تحليلات لما ورد في الخطابات الملكية.

رابعاً : استمرارية ثورة الملك والشعب

القواسم المشتركة بين العهود الملكية.

الفهـــرس

- خطاب افتتاح أعمال الدورة 21

عبد الوهاب بنمنصور

عضو الأكاديمية ومدير الجلسات

I – البحوث

- جلالة الملك محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية :

تجـاوب وتكامل 25

أبو بكر القادري

عضو الأكاديمية

- وثيقة المطالبة باستقلال المغرب 11 يناير 1944 35

قاسم الزهيري

كاتب وصحافي – وزير وسفير سابقاً

- تأملات في الثورة المتجددة للملك والشعب في ذكراها الخمسينية 51

محمد معتصم

مستشار جلالة الملك

- رهانات الثقافة والتربية كأولى الأولويات في سياسة الحركة الوطنية 59

محمد علال سيناصر

عضو الأكاديمية

- شهادة عن الملك المنفي الذي ضحى بالعرش من أجل المبادئ 71

عبد الهادي بوطالب

عضو الأكاديمية

- حياة محمد الخامس في المنفى حسب الأرشيف الفرنسي الغميس 83

عبد الوهاب بنمنصور

عضو الأكاديمية

- ثورة 20 غشت في الأرشيف الدولي 87

عبد الهادي التازي

عضو الأكاديمية

- تأجج المقاومة المغربية، خصائصها وبطولاتها 121

محمد سعيد أيت يدر

من مؤسسي المقاومة من أجل الاستقلال

- ثورة الملك والشعب أسباب الإجماع وضرورة استمراره 131

عباس الجراري

عضو الأكاديمية

- محمد الخامس رائد التحرير 143

الحسين وكاك

عضو الأكاديمية

- الإنجاز التاريخي الأهم للسلطان سيدي محمد بن يوسف 159

محمد الكتاني

عضو الأكاديمية

- المكانة العالمية لشخصية محمد الخامس المجاهد وحضورها الدولي 175

ناصر الدين الأسد

عضو الأكاديمية

◆ الدبلوماسية المغربية من الاستقلال إلى اليوم :
المحددات الثابتة والحركة المتجددة 189
الطيب الفاسي فهري
الوزير المنتدب في الشؤون الخارجية والتعاون

◆ المنظور الاجتماعي والاقتصادي في التصميمات الحسنية الحداثية 201
عبد العزيز بنعبد الله
عضو الأكاديمية

◆ المسيرة الخضراء ودورها في استرجاع الصحراء 207
محمد تاج الدين الحسيني
أستاذ العلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية – جامعة محمد الخامس/ أكدال – الرباط

◆ الحسن الثاني والمسألة المؤسساتية 225
خالد الناصري
مدير المعهد العالي للإدارة
أستاذ بجامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء

◆ أوراش الإصلاحات الكبرى بين مقتضيات التأهيل الإقتصادي ومستلزمات
التضامن الإجتماعي في عهد صاحب الجلالة محمد السادس 245
فتح الله ولعلو
وزير المالية والخوصصة

◆ محمد السادس وإنشاء مؤسسات التكافل الإجتماعي وتوظيفها الفعال
في الحملات التعاونية والإسعافية 279
زليخة ناصري
مستشارة جلالة الملك

◆ شهادة في حق رائد الجهاد والبناء للمغرب الحديث
جلالة الملك محمد الخامس 285
أحمد كمال أبو المجد
عضو الأكاديمية

- مسار العدالة المغربية بين الأصالة والحداثة منذ انطلاق ثورة الملك والشعب 293

إدريس الضحاك

عضو الأكاديمية

- محمد السادس مرسّخ دولة الحق والقانون ·
إصلاح النظام القضائي نموذجا 319

إدريس العلوي العبدلاوي

عضو الأكاديمية

- إصلاح المشهد الإعلامي دعما لحرية التعبير 349

نبيل بنعبد الله

وزير الاتصال

- ثلاث رسائل لثلاثة ملوك قراءة في نضالات العرش ·
في المغرب المعاصر 357

إبراهيم بوطالب

أستاذ التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

- محمد السادس وتخليق الحياة الإدارية والسياسية 373

محمد تاج الدين الحسيني

أستاذ العلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية - جامعة محمد الخامس/ أكدال - الرباط

- رئاسة الحسن الثاني للجنة القدس في إطار العمل الإسلامي المشترك 387

أحمد صدقي الدجاني

عضو الأكاديمية

- إمارة المؤمنين ضمانة قوة المغرب وسر التلاحم بين الملك والشعب 387

سعيد بنسعيد العلوي

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط

◆ محمد الخامس والمحنة 405

شاكر الفحام

عضو الأكاديمية

◆ شهادة معاصر 427

سالم ولد عدود

عضو الأكاديمية

II – ملخّصات البحوث باللغات الأجنبية مترجمة إلى العربية

◆ المغرب المضياف وفضاء التقاء الحضارات : الذاكرة والتاريخ 431

حاييم الزعفراني

عضو الأكاديمية

◆ سنة 1955 كما شُوهدت من باريس 431

موريس دريون

عضو الأكاديمية

◆ محمد الخامس رائد حركات التحرير في إفريقيا 432

أحمد مختار امبو

عضو الأكاديمية

◆ محمد الخامس وأُسُس المغرب المعاصر 433

ميشيل روسي

أستاذ متقاعد من كلية الحقوق

رئيس شرفي لجامعة العلوم الاجتماعية، غرونوبل – فرنسا

◆ أصالة المواجهة المغربية لتحديات القرن 434

أندري أزولاي

عضو الأكاديمية

- الحسن الثاني وسياسة السدود 435

روبير أمبروكجي

عضو الأكاديمية

- بعض مظاهر السياسة الخارجية لجلالة الملك الحسن الثاني 436

أناتولي كروميكو

عضو الأكاديمية

- التعاون البرتغالي المغربي بعد استقلال المغرب 437

إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا

عضو الأكاديمية

- ثورة الملك والشعب 438

ماريو شواريس

عضو الأكاديمية

- استقلال المغرب والوحدة الترابية · إنجازات ملكين 439

لورد شالفونت

عضو الأكاديمية

- المغرب وإرساء السلم في منطقة جنوب شرقي أوروبا 440

أوطو دو هابسبورغ

عضو الأكاديمية

- التعدد اللغوي في ظل تفاعل الثقافات بالمغرب 441

جورج ماطي

عضو الأكاديمية

- خطاب اختتام أعمال الدورة..... 443

كلمةُ افتتاح أعمال الدورة

عبد الوهاب بنمنصور

تبرز في تواريخ الدول والشعوب أيام مؤثرة تتميز بما جرى فيها من أحداث ووقائع غير عادية تبقَى منقوشة في الأذهان جارية في المجالس على كل لسان، لا تزول صورها ولا تفنى عبرها وإن تعاقبت الحقب وطالت الأزمان، قد يكون ما تذكر به تلك الأيام البارزة فتوحات علمية أو انْتصارات عسكرية أو اشتداد أزمة أو انفراج غمة، وقد تذكر بغضب طبيعة أو ميلاد بطل أو ممات زعيم.

والمغرب البلد القديم ذو التاريخ الحافل عرف خلال مسيرته الطويلة أياماً يثير تذكرها في النفوس مشاعر الفرح والابتهاج والفخر والاعتزاز، وأياما أخرى يملأ تذكرها النفوس حسرة وغماً ويشحَنُها أسى وندماً، ومن أبرز الأيام في تاريخ المغرب الحديث يوم 20 غشت من سنة 1953 الذي امتدت فيه يدُ الطغيان والعدوان إلى أسمى رموزه وأحب ملوكه جلالة العاهل المرحوم سيدي محمد الخامس، فأنزلته بالقوة من عرشه وأبعدته عن بلده وشعبه أسيراً مَنفياً إلى جُزرٍ منقطعةٍ وراء البحار.

وكما يقالُ عن الرجل إذا بلغ أشدَّ عُمره، وهو سنّ الأربعين، إنَّه يشرع في الانْحدار نحو الشيخوخة والعَجز والممات، يصحُّ القول إنَّ الوجودَ الاستعماري الذي بلغ أشدَّ عُنفه وطغيانه في المغْرب بدأ هو يوم 20 غشت 1953 في التدهور والانحدار، ودلَّت كل القرائن والمؤشرات على أنه محكوم عليه بالاندثار والفناء والانسحاب في ذِلَّة من المغرب، وتركه لأهله يعيشون فيه أحراراً متنعمينَ بخيراته، حاكمين أنفسهم بأنفسهم طبق أنظمة نابعة من اختياراتهم، وقوانين ملائمة لأمزجتهم وثقافتهم.

عرف المغرب يوم 20 غشت نقمة في طيها نعمة، أما النقمة فكانت هي الاعتداء على شعبه ممثلاً في شخص مَلكه الذي قاد كفاحه وتزعم نضاله، وأصر على أن يفي بالعهد ويؤدي الأمانة ويحرِّر بلده من كلِّ عبوديةٍ ولو اتسمت بالوصاية وتسمت باسم الحماية، معرضاً عن الإغراءات، غير مبال بالتهديدات. وأما النعمة فكانت انتفاضة الشعب المغربي الوفيّ، وقيامه للانتقام لملكه الوفيّ وأخذ ثأره من ظالميه الذين تطاولوا على مقامه وزين لهم سوء رأيهم أنهم قادرون على إهانته وإلحاق الأذى به عقاباً له على دفاعه المستميت عن حقوق أمته، ومعارضته العنيفة لكل خططهم ومشاريعهم التي كانت تستهدف اقتسام السيادة ومسخ الأمّة، فكان ما كان من هجمات المقاومين وغارات جنود التحرير التي أقضت مضاجع المستعمرين وكدرت صفو عيشهم، وأماطت النقاب عن وجوه أكاذيبهم وأغاليطهم لمسؤوليهم الكبار بوطنهم الأم، فعادوا إلى رشدهم وصوابهم، ولم يجدوا بدّاً من التكفير عن الإثم والخطيئة إلا بإرضاء الشعب المغربي وإعادة ملكه إليه مكرماً عزيزاً حاملاً في يديه وثيقة الحرية والاستقلال.

إن يوم 20 غشت يوم خالد بارز في تاريخ المغرب، لا يعزب ما حدث فيه وسبقه وتلاه عن ذهن أيّ مغربي، وقد كتب عنه وتحدث فيه عدد كبير من المفكرين والمحللين والنقاد المشاهير في مقدمتهم جلالة الملك المرحوم سيدي الحسن الثاني في كتابيه «التحدي» و«ذاكرة ملك» وفي خطبه البليغة وندواته الصحفية الكثيرة، ولكن هذا اليوم لم يكن لتكمل عجائبه أو تنقضي خباياه وأسراره، إذ ما زال مرور الأيام يظهرنا بين حين وآخر على غرائب مما سبقه أو واكبه أو تلاه، لهذا اغتنم راعي أكاديميتنا صاحب الجلالة ملكنا المحبوب سيدي محمد السادس فرصةَ مرور خمسين سنة عليه، فأمر عديدا من المؤسسات ـ ومنها أكاديميتنا ـ بإحياء ذكراه، لا لنكإ الجراح وإثارة مشاعر الضغائن والأحقاد في النفوس، بل لشكر الباري جل وعلا على ما سنى من سوابغ النعمة وعوارف الخيرات، وللتذكير بتضحية ملك عظيم لم يكن يرى سعادة إلا في سعادة شعبه، وجهاد مقاومين أشداء هبّوا في ساعة العسرة لأداء الواجب والدفاع عن الحق، وفسح المجال لعبه ليسهم بحظّه ـ وهو حر طليق ـ في استتباب الأمن والسلام وخدمة الثقافة والحضارة، وإشاعة قيم المحبة والتعاون والتسامح وترسيخها في نفوس الرجال والنساء.

جلالة الملك محمد الخامس
والحركة الوطنية المغربية :
تجاوب وتكامل

أبو بكر القادري

مدخل

منذ أن تأسس العرش في المغرب، في القرن الثاني للهجرة، لدى مبايعة المولى إدريس الأول على رأس الدولة المغربية، والعلاقة القائمة بين الملك والشعب تستند إلى المحبة المتبادلة، والاندماج والالتحام والتعاون في خدمة الوطن، وحماية مقدساته، والدفاع عن سيادته وعزته وكرامته، وتتجلى هذه العلاقة المثالية في أجلى صورها، وأبهى مظاهرها، في الأزمات والمحن التي يمر بها الوطن، وعند المعارك التي يخوضها الشعب بقيادة العرش، ضد الأطماع الخارجية، والمؤامرات الأجنبية، أو حينما يتعرض الوطن للهزات والاضطرابات والقلاقل والفتن الداخلية، التي تستدعي التعبئة الشعبية، وتتطلب وحدة الصف، لدرء الأخطار عن الوطن، والعمل على استتباب الأمن في ربوع البلاد.

وهذه العلاقة التاريخية هي التي تشكل الرصيد الذي لا ينفد من القوة الذاتية، والمناعة والحصانة للعرش وللشعب معا، منذ القرن الثاني للهجرة وإلى اليوم.

ولقد كان القرن العشرون عصر اختبار وامتحان لهذه العلاقة المتينة، التي تربط بين العرش والشعب في المغرب، وبصورة خاصة في عهد جلالة الملك محمد الخامس قدس الله روحه وأمطره بشآبيب رحمته، فهو العاهل الذي قاد شعبه نحو الحرية والاستقلال، وحمل لواء الكفاح الوطني مع طلائع شعبه من المناضلين في صفوف الحركة الوطنية، تجاوبا وتكاملا معها، والتحاما واندماجا فيها.

1 – انطلاقة متزامنة ونشأة مشتركة

تولى جلالة الملك محمد الخامس الملك في عام 1927، بعد مضي خمسة عشر عاما على فرض الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب، خلفا لوالده السلطان المولى يوسف بن السلطان المولى الحسن الأول، الذي خلفه على العرش شقيقه السلطان المولى عبد الحفيظ، بعد أن أمضى شهورا قليلة في الحكم، على إثر توقيعه على معاهدة فاس في 30 مايو عام 1912، التي بموجبها فرضت الحماية الفرنسية على المغرب أولا، وفي إطارها وقعت فرنسا وإسبانيا على اتفاقية 28 نوفمبر العام نفسه، التي فرضت الحماية الإسبانية على المنطقة الشمالية.

في هذه المرحلة، بل في هذه السنة 1927 نشأت النواة الأولى للحركة الوطنية المغربية في كل من فاس والرباط، ثم في سلا وتطوان، وهي النواة الطيبة المباركة التي ستنمو بصورة طبيعية، لتكتمل وتنضج في مطلع الثلاثينيات، وهي الفترة ذاتها التي انفتحت فيها أبواب الحركة والعمل، أمام الملك الشاب الذي كان اعتلاؤه العرش متزامنا ومترابطا مع ظهور الطلائع الأولى لرواد الحركة الوطنية المغربية.

لقد اختارت المشيئة الإلاهية، أصغر أنجال السلطان المولى يوسف، للجلوس على العرش، في ظروف دقيقة، دخل فيها المغرب مرحلة خطيرة من الصراع بين القوى الوطنية الحية، وبين الوجود الاستعماري، من أهم ملامحها، انتهاء حرب التحرير الريفية بزعامة المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، وما خلفه ما آل إليه مصير بطل هذه الحرب الوطنية التحريرية، من آثار عميقة في مناطق شتى من البلاد، التي استمرت تتصاعد إلى أن قضي عليها في عام 1934.

ولقد كانت المرحلة الفاصلة بين فرض الحماية الأجنبية، وبين جلوس جلالة الملك محمد الخامس على العرش، من أصعب المراحل التي مر بها المغرب، من حيث استحكام هيمنة الوجود الاستعماري، وتوسعه في بسط نفوذه على مختلف المناطق، ومن حيث تفاقم حالة الركود التي سادت المجتمع المغربي، في جميع المناطق، واستشراء التخلف الشامل الذي من مظاهره البارزة، الثالوث الخطير، الفقر والجهل والمرض. وكانت تلك المرحلة من نتائج تراكم عهود الانحطاط، والتراجع الحضاري، التي مهدت لدخول الاستعمار إلى المغرب، وإن كان في صيغة معاهدة للحماية.

في تلك المرحلة الدقيقة، برزت إلى الوجود قوتان فتيتان، ملك شاب، كتب له القدر أن يبدأ عهده في تلك الظروف الحالكة المضطربة، وأن يصارع منذ البداية، التحديات من كل صنف في ظل الهيمنة الاستعمارية، والبطش الإمبريالي التي كانت سلطات الحماية تقمع به حركات المقاومة في كل منطقة ويصرح يوم توليه العرش قائلا : «إن الشعب المغربي ينتظر منا من بين ما ينتظر مجهودا مستمرا، لا من أجل تنمية سعادته المادية وحدها، ولكن لنكفل له أيضا الانتفاع من تطور فكري، يكون متلائما مع احترام عقيدته، ويستمد منه الوسائل التي تجعله يرتقي درجة عليا في الحضارة بأكثر ما يمكن من السرعة»، وحركة وطنية ناشئة قامت على أساس الارتباط بالعرش، ونهضت بمسؤولية العمل الوطني من أجل تحرير الشعب والوطن، ووجدت أمامها السبل مغلقة، والإمكانات منعدمة والظروف غير مواتية، ومضت تشق الطريق، وسط الصخور، فيبلغ صدى نضالها إلى الملك الشاب، فيزداد إصرارا على الصمود والثبات، وتطلعا نحو الحرية والانعتاق.

وتستغرق هذه المرحلة السنوات الثلاث التي سبقت صدور ظهير السادس عشر من شهر ماي عام 1930، الذي صار بداية لمرحلة جديدة في تاريخ المغرب المعاصر، دخل فيها العرش والشعب عهدا جديدا من الصراع والمواجهة مع القوى الاستعمارية في التحام تام، وتجاوب كامل، حيث أرادت فرنسا بمخططها الاستعماري تقسيم الشعب المغربي، وإنشاء دولة جديدة، أسمتها في خفاء، بدولة البربر، مستندة إلى عوامل سلالية ولغوية، ومعتمدة على إقطاعيين كبار، ورؤساء لا أخلاق لهم، مشرعة في البداية لإحياء أعراف شبه جاهلية، ومقاومة للغة القرآن واستبدالها بلغتها الفرنسية.

2 – جلالة الملك محمد الخامس وظهير 16 ماي 1930

لم يكن الحصار الذي فرضته سلطات الحماية على الملك الشاب محمد الخامس، يسمح له بممارسة مهامه، والاضطلاع بمسؤولياته في أول عهده. كان الملك معزولا في قصره عن الشؤون العامة في البلاد وكان المقيم العام ممثل الدولة الحامية هو صاحب السلطة الحقيقية، يمارسها إما مباشرة، أو بواسطة الصدر الأعظم الذي كان يسير في ركاب الحماية. وقد ترتب عن هذا الوضع الذي يتعارض حتى مع بنود معاهدة فاس، نزع صلاحيات الملك الشاب، بما في ذلك التوقيع على الظهائر السلطانية، خصوصا في المرحلة الأولى من توليه الملك.

وفي ظل هذه الظروف صدر ظهير السادس عشر من شهر ماي عام 1930 الذي عرف في تاريخ المغرب ب(الظهير البربري) نسبة إلى مضمونه الخطير، الذي كان يرمي إلى إحداث قطيعة بين عنصري الشعب المغربي اللذين اختلطا وانصهرا في بوتقة الوطنية المغربية والعقيدة الإسلامية منذ الفتح العربي الإسلامي للمغرب، في القرن الأول للهجرة.

في ضوء هذه المعطيات التاريخية الواضحة، فإننا نؤكد بثقة كاملة، أن الظهير الذي عرف بالظهير البربري، لم يكن في حقيقة الأمر، ظهيرا سلطانيا، لأنه منتحل، فاقد للشرعية، وبالتالي فإن الملك محمد الخامس تبرأ منه تبرؤاً تاما. وهذه نقطة في غاية الأهمية، رأيت أن أؤكد عليها في هذا السياق، تبيانا لوجه الحق، وتأسيسا لما سنعرض له لاحقا، ورفعا لأي لبس.

لقد تجدد الحديث عن هذا الظهير في سياق قراءة جديدة مشبوهة ومريبة لتاريخ الحركة الوطنية المغربية. ولبست هنا في معرض الحديث عن هذا الموضوع تفصيلا، وحسبي أن أقول إنه مهما تعددت المفاهيم ووجهات النظر، فإن ظهير السادس عشر من ماي عام 1930، جاء يخدم السياسة الاستعمارية في المقام الأول، فهو بذلك قانون استعماري، وليس ظهيرا سلطانيا بأي حال من الأحوال. ومن هنا نبعت الدواعي والأسباب التي أدت إلى اعتبار عام 1930 بداية لمرحلة جديدة في تاريخ المغرب، والانطلاقة المنظمة الأولى للحركة الوطنية، التي التفت حول جلالة الملك، وشدت أزره، وعززت موقفه، وشقت أمامه طريق الكفاح الوطني التي سار فيها الملك شامخا، معتزا بشعبه، قويا بالتفاف الحركة الوطنية حوله، وبثقتها في جلالته.

ولقد وعى جلالة الملك محمد الخامس الأبعاد الخطيرة لهذا الظهير، حينما استقبل وفدا من علماء فاس وأعيانها يوم 27 غشت عام 1930، برئاسة العلامة الوقور سيدي عبد الرحمان القرشي، الذي ألقى خطابا مؤثرا بين يدي جلالة الملك، كان له الوقع العميق في نفس العاهل الكريم رحمه الله[1] وفي هذا اللقاء المؤثر عبر جلالة الملك، عن عمق تجاوبه مع شعبه، وأكد تشبثه بالمبادئ والقيم والمقدسات التي جاء ظهير السادس عشر من ماي لنسفها. ويمكن القول إن تجاوبا عميقا و عهدا جديدا في ولاية الملك محمد الخامس قد بدأ في تلك الفترة، إذ اندمج الملك والشعب في معركة واحدة، تسلسلت مراحلها على مدى خمسة وعشرين عاما منذ ذلك التاريخ. وبذلك حق أن يقال إن القانون الاستعماري الذي أرادت به سلطات الحماية، أن تمزق نسيج الوحدة الوطنية المغربية، قد حقق هدفا معاكسا

يخدم مصالح الشعب المغربي، بحيث إن هذا الظهير كان نكسة للاستعمار، ومبعث يقظة وطنية، وفتحا للعمل الوطني الذي انخرط فيه الملك و الحركة الوطنية، الممثلة لإرادة الشعب المغربي والمعبرة عن آمالها ومطالبها[2].

3 – اندماج كامل بين جلالة الملك محمد الخامس والحركة الوطنية في الفترة من 1930 إلى 1937.

انطلاقا من عام 1930، توثقت العلاقة بين جلالة الملك محمد الخامس والحركة الوطنية، بحيث كان جلالته على علم ودراية ومعرفة مفصلة بالنضال السلمي الذي تخوضه الحركة على أكثر من جبهة، وفي مقابل ذلك، تصاعد القمع الاستعماري، وتعددت الأساليب التي كانت سلطات الحماية تلجأ إليها للتأثير على الوطنيين، ولإقامة الحواجز أمام اتصالاتهم مع الملك، ولإبعاد القصر عن دائرة العمل الوطني. وفي تلك الفترة الحرجة، تفتقت العبقرية الوطنية عن فكرة الاحتفال بعيد جلوس الملك على العرش سنة 1933، فكان الشعب هو الذي اهتدى إلى فكرة (عيد العرش)، التي كانت تهدف إلى توثيق العلاقة التاريخية الحميمة بين الملك والشعب، بصيغة مبتكرة، وبأسلوب يفوت الفرصة على المستعمرين، ويصيب سياستهم في مقتل. وكان أول عيد العرش أقيم في المغرب هو الذي خلدت فيه الذكرى السادسة لجلوس جلالة الملك محمد الخامس على عرش آبائه وأجداده، في يوم 18 من نوفمبر عام 1933 [3].

ولأول مرة في التاريخ، تأتي المبادرة إلى الاحتفال بعيد الجلوس على العرش من الشعب، وليس من صاحب العرش. وهذه من مفاخر الحركة الوطنية المغربية، ومن مظاهر ارتباط العرش بالشعب، ذلك الارتباط القوي المتين الذي نسجت خيوطه بإحكام في السنوات الأولى من الثلاثينيات.

ولم يكن القصد من إقامة الاحتفالات الشعبية بعيد العرش، مجرد التعبير عن الأفراح والمسرات، وتأكيد التعلق بالعرش، وتعميق الولاء للجالس عليه، فذلك من باب تحصيل الحاصل، وإنما كانت الغاية من التفكير في تنظيم هذه الاحتفالات كل عام، إفساد السياسة الاستعمارية، التي أرادت أن تبعد الملك عن الشعب، لتنفرد بالحكم في البلاد، ولإضعاف العرش، وبإحكام الحصار حول جلالة الملك، ولذلك نقول إن صدور فكرة الاحتفال بعيد

العرش من الشعب، ينطوي على دلالات وطنية عميقة، في مقدمتها التأكيد على التلاحم القائم بين الملك والشعب، وعلى انصهارهما في بوتقة الحركة الوطنية، وعلى استحالة الفصل بين القمة والقاعدة، وبذلك وجه الوطنيون المغاربة ضربة قوية إلى سلطات الحماية، أفسدت خطتها وفتحت المجال أمام المضي في السياسة التي رسمتها، بالتجاوب مع الملك على نحو أو آخر.

ولم تكد تمر سنة على بدء الاحتفال الشعبي بأول عيد للعرش في المغرب، حتى قدم الوطنيون (مطالب الشعب المغربي) إلى سلطات الحماية، وإلى جلالة الملك محمد الخامس، في شهر دجنبر عام 1934، وهي المطالب التي عبرت بها الحركة الوطنية المغربية عن وعي سياسي عميق، وعن رؤية وطنية تستشرف المستقبل وعن تصور حضاري وتغيير جوهري في تنظيم شؤون الدولة المغربية كدولة ديمقراطية تقدمية، تسير بالمغرب في طريق التقدم والرقي الحضاري كباقي الدول المتحضرة المعاصرة المتفتحة، والتي كانت مرحلة متقدمة في العمل الوطني مهدت لمعارك سياسية جديدة توثقت خلالها الوشائج التي تربط جلالة الملك بالحركة الوطنية [4].

ويمكن أن ننظر إلى تقديم مطالب الشعب المغربي إلى سلطات الحماية وإلى جلالة الملك في عام 1934، باعتباره نقلة نوعية في العمل الوطني، فتحت آفاقا جديدة أمام الحركة الوطنية، التي كانت تناضل على الصعيدين الداخلي والخارجي، ففي تلك الفترة، كانت الحركة توضح أهدافها وتطلعاتها لمغرب جديد وتوالي اتصالاتها برجالات الحكم والسياسة وأقطاب الفكر وقادة الرأي في فرنسا على وجه الخصوص. كما تعمل على التعريف بمخططاتها ومطالبها، باتصالاتها في المشرق العربي والأقطار الإسلامية المناهضة للاستعمار وفي أوربا نفسها. وكان جلالة الملك على علم تام بهذه الاتصالات، يتابعها ويشجعها وسط الحصار الذي ضربته السلطات الاستعمارية حوله. وكانت الحركة الوطنية في جميع اتصالاتها مع الخارج، تؤكد على حق جلالة الملك في قيادة البلاد، وتفضح الإجراءات والتدابير التي تقوم بها سلطات الحماية، لحرمان جلالته من ممارسة هذا الحق، مما يعد خرقا لمعاهدة الحماية، فكان من جملة ما تدور حوله محاور التحركات الخارجية فضح السياسة الاستعمارية الفرنسية، وتأكيد حقوق العرش الشرعية والتاريخية، وشرح العلاقة المتينة التي تربط العرش والشعب في المغرب، وتؤكد أن العرش بالشعب، والشعب بالعرش.

في هذا الإطار تواصلت جهود الحركة الوطنية، على الرغم من سياسة الباب المغلق، التي كانت السلطات الاستعمارية تمارسها إمعانا في التنكر لحقوق الشعب المغربي، وخصوصا في مجال الحريات العامة، وهو الأمر الذي دفع بالحركة الوطنية إلى أن تتقدم إلى سلطات الحماية، وإلى جلالة الملك، بجملة من المطالب المستعجلة، في عام 1936، مما يعد تطورا جديدا في العمل الوطني، وحرصا على مواصلة سياسة فرض الإرادة الوطنية واختراق الحواجز التي أقامتها السلطات الاستعمارية أمام التحرك السياسي للوطنيين من أجل انتزا ع الحقوق الوطنية ورفع الحصار المضروب حول جلالة الملك والتي قابلتها السلطات الاستعمارية بالقمع والسجن والإبعاد والنفي للوطنيين الأحرار، والتي أبى جلالة محمد الخامس إلا أن يتجاوب ويتعاطف مع رعاياه الوطنيين، ببعثه برقية ملكية إلى سجنائهم بسجن عين علي ومومن يشكرهم فيها على تهنئتهم له بالشفاء بعد مرض، كان ألم به، وبعد السنوات السبع الأولى من الثلاثينيات من القرن الماضي مرحلة الإعداد والتحضير، لما سيليها من مراحل تتعدى الحركة الوطنية فيها سياسة المطالب، إلى سياسة أكثر جرأة، وأشد شجاعة، يرتكز فيها العمل الوطني على المطالبة بالاستقلال. وأعتقد أنه لولا ظروف القمع التي عرفها المغرب، ابتداء من شهر أكتوبر عام 1937، وما تلاها بعد ذلك بسنتين من نشوب الحرب العالمية الثانية، لكانت الخطوة الثانية بعد المطالبة بتحقيق المطالب المستعجلة، هي تقديم وثيقة الاستقلال في تلك المرحلة، لأن وعي الحركة الوطنية وصل بعد تقديم المطالب المستعجلة وعدم استجابة سلطات الحماية لها، إلى درجة اليقين، بأنه لا فائدة في انتهاج سياسة المطالب، وأنه لا بديل عن التقدم إلى الأمام، والإعلان عن الهدف الرئيسي من العمل الوطني وهو إلغاء معاهدة الحماية والاعتراف باستقلال المغرب وحريته، وتنظيمه التنظيم العصري، في نطاق الملكية الدستورية.

في تلك المرحلة التي امتدت سبع سنوات، تبلورت الفكرة الوطنية وتجاوبت إرادة جلالة الملك، مع إرادة طائفة المخلصين الوطنيين في الحزب الوطني وظهرت حصافة الملك، ورباطة جأشه، وحرصه على تطوير شعبه، وتحريره، والدفع به إلى الطريق المؤدية إلى الاستقلال، كما برزت الإرادة الوطنية في سلسلة من المواقف والتحركات والمبادرات، قامت بها الحركة الوطنية، سواء في ميدان الحريات العامة، ومنها حرية الصحافة، أو في مجال التعليم، أو على صعيد ربط الصلات بالأوساط الأجنبية، في فرنسا وبعض البلدان الأوروبية، وفي المشرق العربي. وكان جلالة الملك محمد الخامس منحازا إلى شعبه، مشجعا للحركة الوطنية على فتح المدارس الحرة، وعلى إصدار الصحف التي تعبر عن الرأي الوطني، وكنا

في صفوف الحركة الوطنية، نرى في جلالة الملك، مثالا للشخصية المغربية، الرافضة للأمر الواقع، الذي فرضه الاستعمار، والمتطلعة إلى المستقبل، والمتحدية لظروف الحماية. وقد بلغ التجاوب العميق بين الملك والشعب في تلك المرحلة درجة عالية من الالتحام والاندماج.

وعلى المستوى الشخصي، فقد كان أول لقاء لي مع جلالة الملك محمد الخامس في أحد أعياد عام 1932، يوم توجهت مع نفر من الشباب الوطني السلاوي، إلى القصر الملكي، لنبارك لجلالته، في خطوة شجاعة منا، اخترقنا بها الحواجز التي كانت السلطات الاستعمارية تقيمها لمنع أفراد الشعب من اللقاء بالملك، ولم يكن يسمح بالسلام على جلالته في أيام الأعياد إلا لمن كانوا يدعونهم (الأعيان) الذين تستدعيهم السلطات المحلية، ليصحبوا باشا المدينة، ليقدموا إلى الملك مراسيم الولاء. ولكننا استطعنا بحيلة ذكية أن نتخطى الصفوف دون إذن من رجال السلطة وندخل على جلالة الملك، ونسلم عليه ونبارك له العيد، وأن أتشرف بإلقاء أول خطاب أمام جلالته وأنا في الثامنة عشرة من عمري[5].

وجاءت سنة 1933، ليزور جلالته مدينة فاس، فيتلقاه الوطنيون بالترحيب الذي لم يشاهد الاستعماريون مثله، والذي يتجلى فيه تجاوب الملك مع شعبه ورضاه التام عن حركته الوطنية، وإعطاء أوامره للصدر الأعظم، كي يستدعي قادة الحركة الوطنية ويبلغها رضاه وعطفه.

4 – العلاقة بين جلالة الملك محمد الخامس والحركة الوطنية في سنوات القمع والحصار : 1938 - 1946.

كانت السنوات الفاصلة بين فترة القمع الذي سلط على الحركة الوطنية ومنع الحزب الوطني في خريف عام 1937، وبين فترة الانفراج التي وقعت في عام 1946 وبعد خروج زعماء الحزب والقادة الوطنيين وأعضاء الحزب من جمهور الشعب من السجون، كانت هذه السنوات حاسمة بالمعنى الدقيق للكلمة، لثلاثة اعتبارات، أولها أن هذه الفترة شهدت الحرب العالمية الثانية (1939 -1945) ، وعرفت تطورات دولية غير مسبوقة، بحيث تغير النظام العالمي جذريا، بإنشاء منظمة الأمم المتحدة في عام 1945، وقد كان من نتائج الحرب، سقوط فرنسا في يد الألمان، في صيف عام 1940، وما ترتب على هذا الوضع من ترتيبات إقليمية، في المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، ومنها المغرب، إضافة إلى

المتغيرات التي عرفها المشرق العربي، خصوصا بعد إنشاء جامعة الدول العربية، في عام 1945، وما نتج عن ذلك من انفتاح المجال أمام ممثلي الحركة الوطنية في المجال الخارجي و في مصر بصورة خاصة، لفضح السياسة الفرنسية، وللدفاع عن القضية الوطنية.

وثاني هذه الاعتبارات نزول القوات الأمريكية، ولأول مرة إلى التراب الوطني المغربي، وانعقاد مؤتمر أنفا الدولي في عام 1943، الذي جمع بين جلالة الملك محمد الخامس، وكل من الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل، وحضره المقيم العام الفرنسي في المغرب، وقد ترتب عن مؤتمر أنفا، تطور ملموس على الساحة الوطنية، إذ ظهر جلالة الملك، وللمرة الأولى أمام الحلفاء المنتصرين في الحرب، بصفته ملكا ذا شخصية وطنية، مكافحة، تطالب بتحرير بلدها، وتجاهر بهذه المطالبة، أمام الرئيس الأمريكي، مما كان له تأثير سلبي على السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب، خصوصا وأن مؤتمر أنفا كان مفروضا على فرنسا المحتلة عهدئذ.

أما ثالث هذه الاعتبارات، وهو أهمها على الإطلاق، فيكمن في تقديم حزب الاستقلال وثيقة المطالبة بالاستقلال في يوم 11 يناير عام 1944 إلى جلالة الملك، وإلى المقيم العام الفرنسي، وإلى ممثلي الحلفاء في الرباط. وهي الوثيقة التاريخية التي تعد في حقيقة الأمر ثمرة للعلاقة الحميمة والتعاون الوثيق، وللصلة النضالية التي كانت تجمع بين جلالة الملك محمد الخامس والحركة الوطنية في المغرب. ولقد دخل المغرب عهدا جديدا يوم الحادي عشر من يناير عام 1944، ودخلت العلاقات المصيرية بين جلالة الملك والحركة الوطنية من المطالبة بالإصلاحات في ظل الحماية، إلى المطالبة بالاستقلال بإلغاء عقد الحماية. وبذلك تجاوزت الحركة الوطنية الأمر الواقع، وتعاملت مع المرحلة التي تبدأ في عام 1946، بمنطق سياسي جديد، وعرفت كيف تستغل الانفراج الذي حدث بعد العاصفة التي هبت على المغرب في يناير عام 1944

في هذه المرحلة توثقت الصلات بين جلالة الملك والحركة الوطنية المغربية أقوى من أي وقت مضى. وفي ظل هذه العلاقات القوية والمتينة، كتبا وثيقة المطالبة بالاستقلال مع جلالة الملك محمد الخامس وباتفاق تام معه على جميع فصولها.

وأشير هنا إلى أن الحركة الوطنية، المشخصة في الجناح السري المسمى (بالطائفة) كان على صلة وثيقة بجلالة الملك محمد الخامس قبل تقديم وثيقة الاستقلال أثناء فترة الحرب، وكانت لجلالته مواقف بطولية في بعض الظروف الصعبة، اتسمت بالشهامة

والنبل والشجاعة، في هذه المرحلة، خاصة الموقف الذي اتخذه إزاء السياسة الفرنسية في عهد المقيم الفرنسي الجنرال نوكيس والتي أرادت تحت أوامر المقيم العام المذكور (نوغيس) أن تغامر بالجيش المغربي والشعب المغربي، فتقاوم نزول الأمريكيين ببعض الشواطئ المغربية وتجعل المغرب منضافا إلى سياسة مقاومة الحلفاء ورجال المحور ... الخ.

كما كانت تهدف إلى اضطهاد اليهود المغاربة، فقد وقف ضد هذه السياسة، وأعلن أمام الملأ أن اليهود المغاربة يعتبرون من رعايا جلالة الملك، لا فرق بينهم وبين المسلمين المغاربة، ولذلك فإن جلالته مسؤول دينيا ووطنيا وأخلاقيا عن توفير الحماية لرعاياه جميعهم.

وبذلك اتخذ جلالة الملك محمد الخامس، موقف التأييد والمساندة للحلفاء، وانحاز إلى أحرار العالم، مؤكدا تشبثه بمبادئ الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. وكانت تلك مرحلة متألقة من النضال الوطني، الذي خاضه جلالة الملك محمد الخامس مع الحركة الوطنية المغربية، حقق المغرب خلالها مكاسب سياسية مهمة، أفضت إلى مرحلة جديدة من النضال لتحرير المغرب، والتعريف بقضية بدأت في عام 1947 حيث قام فيها العرش بأدوار وطنية بالغة القيمة والأهمية.

5 – من عام 1947 إلى عام 1955 : الثماني سنوات الأخيرة من الكفاح والالتحام مع جلالة محمد الخامس في معركة التحرير

لقد كانت زيارة طنجة التاريخية تحديا للسياسة الفرنسية، ومواجهة مع سلطات الحماية، وتأكيدا للإرادة الوطنية في التحرير والاستقلال والوحدة الوطنية والانتماء القوي إلى الأمة العربية الإسلامية. ولقد قام الوطنيون المغاربة في المنطقتين السلطانية و الخليفية –كما كانتا تعرفان– بدور في غاية الأهمية، في تنظيم صفوف الشعب المغربي الذي خرج لاستقبال جلالة الملك محمد الخامس في أصيلة وقبلها في عرباوة، ثم في طنجة التي احتفت بمقدم العاهل الكريم احتفاء عظيما. واغتنم الوطنيون في الشمال هذه الزيارة لتأكيد تعلقهم بشخص جلالة الملك محمد الخامس، وإيمانهم المطلق بالوحدة الترابية للمملكة المغربية، وهنا لابد من الإشادة بالدور الذي قام به رجال الحركة الوطنية، على اختلاف اتجاهاتهم

السياسية، في تعبئة الرأي العام الوطني خلال هذه الزيارة، في استنفار المواطنين في طنجة للمشاركة في الاحتفالات المقامة تخليدا لهذا الحدث، وفي الإعداد والتحضير على المستوى المحلي لهذه المناسبة وإلى الهدية الرمزية التي قدمها المرحوم عبد الخالق الطريس، بإهدائه إلى جلالة الملك جزءا من تراب المنطقة الخليفية : كعنوان على أن هذه التربة جزء لا يتجزأ من تراب الوحدة المغربية في هذه المرحلة دخلنا في الطور الذي يسبق الشوط الأخير من معركة التحرير والاستقلال، وكان قدوتنا وقائدنا والرمز الذي نستمد معاني البطولة والفداء والتضحية، هو جلالة الملك محمد الخامس، الذي اندمجنا مع جلالته اندماجا كليا، وصرنا نخوض المعركة السياسية في السنوات الثلاث الأولى من الخمسينيات، في انسجام تام، وتعاون كامل لمواجهة الجنرالين جوان وكيوم، اللذين أبيا إلا أن يمحوا كلمة الاستقلال من أفواه المغاربة، فأحرى تحقيق الاستقلال، واللذين طلبا من جلالة الملك أن يتبرأ من حزب الاستقلال، فأبى رحمه الله أن يتبرأ من أية جماعة من أبناء شعبه، ونتج عن ذلك ما سجله التاريخ من أحداث فيها كثير من التضحيات والسجون والنفي والإبعاد.

وفي هذه الفترة بالذات، وزيادة في التحديات ضد الاستعمار، والتعلق بالعرش المغربي المشخص في جلالة محمد الخامس، أبى الشعب المغربي قاطبة إلا أن يحتفل الاحتفال المنقطع النظير بالذكرى الفضية لجلوس محمد الخامس على عرش أسلافه المقدسين، فقدمت إليه رحمه الله بهذه المناسبة الهدايا متنوعة الأشكال والألوان سواء من المغاربة في الداخل أو المغاربة المقيمين في الخارج، وفي طليعتهم المقيمين في فرنسا من الطبقة العاملة وغيرها من مختلف طبقات الشعب المغربي، الأمر الذي زاد في حقد المستعمرين الفرنسيين الذين قرروا القضاء على هذا التماسك والتلاحم بين العرش والشعب، بإلقاء القبض على الزعماء الوطنيين والنقابيين وتقديمهم للمحاكم العسكرية، واعتقال الآلاف من الطبقات الشعبية، وتقديمها للمحاكمات والرمي بها في السجون والمعتقلات والإبعادات.

ولم يكتفوا بهذا فقرروا القيام بالفاجعة الكبرى و الأزمة العظمى بنفي جلالة الملك والأسرة الملكية في يوم 20 غ شت عام 1953، وهو اليوم الذي انطلقت فيه ثورة الملك والشعب التي تعد ثورة فريدة من نوعها، لأن الملك هو قائدها، والشعب إنما ثار من أجل رجوع الملك إلى عرشه.

في تلك المرحلة، خضنا المعركة الأخيرة التي انخرط فيها الشعب المغربي بقيادة حزب الاستقلال، وكان الهدف الذي نعمل له، هو عودة جلالة الملك وأسرته الملكية إلى الوطن وتحقيق استقلال المغرب.

خاتمة

لقد كانت العلاقات المتينة التي تربط بين جلالة الملك محمد الخامس، قدس الله روحه، والحركة الوطنية المغربية، ظاهرة طبيعية في تاريخ المغرب، لأن العرش المغربي هو بعد العقيدة الإسلامية من أقوى الدعائم التي تقوم عليها الشخصية المغربية عبر العصور، وهو الرباط الجامع بين المغاربة، وهو رمز الوطن، ولذلك فإن الحركة الوطنية ارتبطت بجلالة الملك محمد الخامس منذ أول عهده بالحكم، ومضت معه على طريق الكفاح الوطني، إلى آخر شوط، وواصلت معه النضال بعد الاستقلال في ظل بناء الدولة المغربية والملكية الدستورية، إلى أن لقي ربه راضيا مرضيا، عليه رحمة الله.

وهذا هو الخط الوطني الذي سرنا فيه مع جلالة الملك الحسن الثاني الذي عرفته الحركة الوطنية مناضلا وطنيا شابا، لقي عنتا من الاستعمار، وصابر مع والده، وشاركه ظروف الكفاح والنفي والإبعاد عليه رحمه الله.

وهو الخط الوطني الذي نسير فيه اليوم، مع جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الذي يكفيه فخرا -وجلالته منبع كل فخر- أنه حفيد محمد الخامس محرر المغرب، وابن الحسن الثاني موحد البلاد ومحرر الصحراء وباني الدولة العصرية المغربية.

الهوامش

1) انظر عرضا مفصلا لهذا اللقاء في (مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية)، الجزء الأول، الصفحتان 70 - 71

2) لمزيد من الاطلاع على تفاصيل المعركة التي خاضها الشعب المغربي في تلك المرحلة في محاربة سياسة التفريق بين عنصري شعبنا، انظر (مذكراتي في الحركة الوطنية المغربي) الجزء الأول، ففيه قدر كبير من المعلومات.

3) تناولت هذا الموضوع بتفصيل في كتابي (مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية)، الجزء الأول من صفحة 160 إلى صفحة 164.

4) أكتفي بالإشارة هنا إلى (المطالب)، ولمزيد من الاطلاع على تفاصيل هذا الموضوع، انظر كتابي (مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية)، الجزء الأول، فقد استوفيت فيه الحديث عن هذه المحطة من محطات الحركة الوطنية.

5) انظر كتابي (محمد الخامس ملاحم من حياته وصور من جهاده) صفحة 82.

وثيقة المطالبة باستقلال المغرب
11 يناير 1944

قاسم الزهيري

حياة العظماء من قادة وزعماء تتخللها منارات تعتز بها أوطانهم. وقلة منهم تشكل حياتهم سلسلة من الحلقات يكتب لها الدوام والخلود. والمغفور له جلالة محمد الخامس أحد هؤلاء. قضى أزيد من ربع قرن مناضلا داعيا للإصلاح والتجديد. فكسر الأغلال التي كانت تقيد وطنه، وكافح الإقطاعية والرجعية وحطم الكثير من التقاليد التي كانت تعيق تقدم مجتمعه فأسهم بحظ وافر في وضع بلاده على سكة التطور والحداثة.

وإذا كانت حياة محمد الخامس كلها سمطا من اللآلئ فقد تميزت بجواهر فريدة أبرزها . 11 يناير 1944، يوم قيادته لإعلان المطالبة بالاستقلال. 4 أبريل 1947، يوم رحلته الوحدوية التاريخية لطنجة. وبعدهما ست سنوات من كفاحه ضد إدماج المغرب في الاتحاد الفرنسي وضد ازدواج السيادة. 20 اغسطس 1953 يوم إيثاره الخلع والنفي عن الذلّة والخضوع، 16 نونبر 1955 يوم عودته المظفرة من المنفى حاملا معه استقلال بلاده.

لقد كان يوم 14 يناير 1944 منعطفا حاسما في تاريخ محمد الخامس وتاريخ بلادنا بوجه عام، إذ في ذلك اليوم وقف شعبه بقيادة عاهله الكريم بعدما نزل جلالته إلى ساحة النضال بمشروعيته ووزنه المعنوي محفوفا بقادة الحركة الوطنية، وقفوا وقفة بطولية شكلت تحولا جذريا في مسار المغرب نحو الحرية والانعتاق معلنين على الملإ وثيقة المطالبة بالاستقلال.

قد يستحسن في البداية وضع هذه الوثيقة في سياقها التاريخي، خاصة وقد أضحت مرجعية ونقطة انطلاق خلال فترة شهدت أكبر تحول عالمي بدت أثناءه تباشير انتصار الحلفاء على النازية وتأهُّبُ هؤلاء لتخطيط نظام جديد لعالم ما بعد الحرب. في هذا الإطار تم إعداد وثيقة المطالبة بالاستقلال، ذلك الحدث الذي يعد من أعظم أحداث المغرب المعاصر حيث فجر طاقة الأمة المغربية وأحالها إلى نضالات وأعمال بطولية قام بها العرش ممثلا بطيب الذكر محمد الخامس والشعب المغربي بتأطير الحركة الوطنية ثم على التوالي بنضالات الفداء والمقاومة المسلحة وجيش التحرير، تلك النضالات التي تُوِّجَت بالاستقلال بعد اثنتي عشرة سنة.

فما هي وثيقة المطالبة بالاستقلال ؟

إنها بكل بساطة مجرد عريضة وقعها ستة وستون مواطنا، وقدمت يوم 11 يناير 1944 إلى المغفور له محمد الخامس وللإقامة الفرنسية العامة وللسلك القنصلي الذي كان معتمدا في المغرب. تضمنت الوثيقة بإيجاز الإعلان عن إخفاق فرنسا في ما تعهدت به في عقد الحماية سنة 1912 والمطالبة بالاستقلال ووحدة المغرب وتحقيق الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية التي أهملت الإدارة الفرنسية القيام بها، ولم تكن تعرف لا كيفية إعداد وثيقة 11 يناير ولا جميع من شاركوا في صياغتها ولا الظروف التي سبقت تقديمها، مما ظل محل تكهنات السلطات الفرنسية والمحللين السياسيين هنا وهناك والكتاب والمؤرخين بعدهم. وبقيت ظروف تحضير الوثيقة سرا في صدور قلة من المكافحين رغم ما تعرض له بعضهم من اضطهاد أثناء الاستنطاقات البوليسية وظل أمرها مكتوما مدة اثنتي عشرة سنة حتى أعلن عنها وعن بقية أسرار تعاون القصر والحركة الوطنية إلى ما بعد عودة الأسرة الملكية من المنفى في خطاب ذكرى 20 غشت 1956 وأطلق عليها اسم «ثورة الملك والشعب»، فعُرِفَ إذّاك أن وثيقة 11 يناير 1944 كانت ثمرة عمل طويل تحقق تحت رعاية جلالته وتضامنه مع قادة الحزب الوطني وراء ستار سميك إنَّ احتضان محمد الخامس لهذا العمل العظيم هو الذي كفل له الإشهار والاستمرار والانتصار في النهاية.

تخطر بالبال تساؤلات منها . متى تم الاتصال بين محمد الخامس والحركة الوطنية ؟ وكيف تحقق تعاونهما ؟ وما هي العوامل التي أدت إلى المطالبة بالاستقلال ؟ أسئلة سنحاول الإجابة عنها بإيجاز حسبما يقتضيه المقام.

الاتصال بين القصر والحركة الوطنية لم يكن مسألة عارضة بل مسألة تجاذب أولا ثم مسألة تخطيط واستمرار. فالمغفور له محمد الخامس الذي بُويع وعمره ست عشرة سنة ونيف صادف خروجه من الحجر نشوء الحركة الوطنية فبدأ يشعر بالحاجة إلى سند لإرادته الاصلاحية التي أعرب عنها بعد مبايعته حين قال . «إن الشعب المغربي ينتظر منا مجهودا متواصلا.. ليرقى درجة عالية في الحضارة بأكثر ما يكون من السرعة». والحركة الوطنية عند نشأتها كانت بدورها تتطلع إلى شرعية تستظل بها وتكافح تحت لوائها، مما حدا بها إلى تقرير إحداث عيد العرش وفرضه على السلطات الاستعمارية سنة 1953.

والملاحظ أن محمد الخامس كان في مثل سن رواد الحركة الوطنية الأولين إذ كانوا جميعا في عنفوان الشباب تتراوح أعمارهم بين عشرين وخمس وعشرين سنة أغلبهم ولد بين 1908 و1912 وكان محمد الخامس من مواليد 1911. والشباب هو طور الرشد والاندفاع والجرأة، وهو سن تحمل المسؤوليات والقيام بالمغامرات. وبالتالي فقد كان من عوامل تقارب الجالس على العرش إذّاك وقادة كتلة العمل الوطني وهو ماأعرب عنه أول شاب وطني تنبه للظهير البربري وخطورته فاستنهض الهمم لمكافحته، فكتب ما يلي «لا نشك في مصير بلادنا، المستقبل لنا، أو على الأصح لشبابنا الذي سيهيئ الأطر التي ستقود شعبنا تحت قيادة أعقل ملك وألهم عاهل إلى أحسن مصير».

كانت بداية الاتصال بين العرش والحركة الوطنية بمناسبة زيارة محمد الخامس لفاس سنة 1934 لما استقبلته الجماهير بدعاية واسعة من كتلة العمل الوطني مرددة لأول مرة «يحيا الملك ! يحيا محمد الخامس ! يحيا الملك !». جاء هذا الهتاف، حسب أحد المعلقين الفرنسين، بمثابة نداء للثورة في نظر سلطات الحماية التي كانت تحرص على تسمية محمد بن يوسف بـ «السلطان» والدولة المغربية بـ «الإمبراطورية الشريفة» والوزير الأول «بالصدر الأعظم» لما تحمله هذه الألفاظ من دلالات فضفاضة فارغة تذكر بالعصور الوسطى. وجرت بمناسبة هذه الزيارة مقابلة بين العاهل والقادة الوطنيين. فصرح لهم

آنذاك «إن ما ضاع من حقوقنا نشأ عن عدم معرفة من مضى من المسؤولين بالأساليب التي يجب أن تتبع. ومن الآن لن يضيع للبلاد حق، بل سأعمل على استرجاع كل ما ضاع»..

ما فتئ محمد الخامس حارسا أمينا على حقوق بلاده حتى لا تتكرر حادثة الظهير البربري الذي ما انفك يعمل حتى توفق في إلغاء الفصول الماسة بالسيادة المغربية على عهد المقيم الفرنسي هانري بونصو ثم وجه مذكرة احتجاج للوزير الفرنسي الأول أندري طارديو حين حاول إدماج المغرب في اختصاصات وزارة المستعمرات منبها إياه أن وطنه لم يفقد سيادته بفرض الحماية عليه. فتراجع رئيس الحكومة الفرنسية عن رأيه. ومن معارضة محمد الخامس كذلك وقوفه في وجه حكومة فيشي في أعقاب احتلال فرنسا سنة 1940 حين اتخذت قوانين عنصرية ضد اليهود الفرنسيين، وحاولت تطبيقها على اليهود المغاربة فرفض العاهل الراحل بحجة أنهم مغاربة لهم من الحقوق ما لغيرهم، فلم يلحقهم أذى من جراء موقفه.

ويرجع تاريخ توثيق العلاقات بين محمد الخامس والحركة الوطنية إلى سنة 1943 وبالتحديد إلى انعقاد مؤتمر آنفا ما بين 14 و 22 يناير بالدار البيضاء وحضره الرئيس الأمريكي فرانكلان ديلانو روزفلت والوزير البريطاني الأول وانسطن تشرتشيل، وهو المؤتمر الذي أعلن فيه الحلفاء لأول مرة أنهم لن يقبلوا إلا استسلام ألمانيا النازية دون قيد ولا شرط. ودعي محمد الخامس يوم 22 يناير من طرف المؤتمرين وأجرى معه الرئيس روزفلت حديثا سياسيا في منتهى الأهمية. وفي أعقاب هذا الحدث بدأت اللقاءات السرية بين محمد الخامس وقادة الحزب الوطني واستمرت على النسق الذي سنذكر بإيجاز وأثمرت فيما أثمرته وثيقة المطالبة بالاستقلال بعد سنة تقريبا.

فما هي العوامل التي أدت إلى المطالبة بالاستقلال ؟

إن فكرة المطالبة بالاستقلال لم تأت من فراغ ولا نتيجة نظرية التوالد الذاتي La génération spontanée التي تبين خطأها، بل جاءت نتيجة عمل رصين متواصل قام به محمد الخامس وكفاح طويل قام به الشعب المغربي منذ نشوء الحركة الوطنية سنة 1930 وما تحمله من تضحيات. وكان أهم مشروع قامت به كتلة العمل الوطني وهي متراصة

الصفوف وتضم الرعيل الأول من الوطنيين هو إصدر «دفتر المطالب المغربية» الذي قدمته في آخر سنة 1934 وقدمته للحكومة الفرنسية ولمحمد الخامس والإقامة الفرنسية العامة مطالبة بإلغاء الحكم المباشر الذي فرضته سلطات الحماية وتحقيق الإصلاحات التي تعهدت بها فرنسا في عقد الحماية 1912. ثم إن الشعب المغربي بقيادة الكتلة والحزب الوطني بعد انشقاقها ناضل مدة عشر سنوات في سبيل الإصلاحات ومضحيا من أجلها إلى أن أيقن باستحالة الوصول إليها في إطار الحماية، فيغير استراتيجيته ولم يجد محيدا عن المطالبة بالاستقلال مفتاحا للتقدم والتطور.

شبت الحرب العالمية الثانية في صيف 1939 فكانت بمثابة زلزال فوض دعائم النظام العالمي الذي أسسه الغرب على إثر الثورة الصناعية وما ترتب عنها من وضع استعماري وتسابق الدول الأوروبية على استعباد الشعوب المستضعفة والاستئثار بمواردها، فنشأت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والبلجيكية والهولندية وغيرها. وتصدعت هذه الإمبراطوريات تحت ضربات النازية واحتلال فرنسا وبلجيكا وهولندا من جهة وتقدم الأفكار التحررية من جهة ثانية. ومن المفارقات الصارخة ما كنا نشاهده أثناء الحرب من دول أوربية محتلة تستعبد أقطارا مستضعفة تلك الأقطار التي أخذت تتطلع للانعتاق، ومن ضمنها بلادنا.

ومن العوامل التي شجعت المغرب على المطالبة بالاستقلال مبادئ التحرر التي صاحبت الحرب بين المعسكرين، دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ومناداة الرئيس روزفلت بمبدإ تحرير الشعوب، وإعلان دستور الأطلسي سنة 1941 وتأسيس منظمة الأمم المتحدة، والهزائم التي بدأ يتكبدها المحور في ستالينغراد وفي الصحراء المصرية واستسلام إيطاليا، ونهاية الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان وأخيرا نزول القوات الأمريكية المسلحة بالدار البيضاء في 8 نوفمبر 1942 وانعقاد مؤتمر آنفا بالدار البيضاء بعد شهرين من يناير 1943 كما ألمحنا إلى ذلك. واحتلت القوات الأمريكية كذلك الجزائر، وفي تلك الأثناء انتقل الجنرال دوگول رئيس فرنسا الحرة من لندن إلى العاصمة الجزائرية وأسس بها حكومة مؤقتة وشرع في إعداد كتائب عسكرية لتحرير بلاده.

وينبغي التذكير بالمناسبة أن الجنرال نوجيس مقيم فرنسا العام بالمغرب وكان بالطبع تابعا لحكومة فيشي قاوم الأسطول الأمريكي عند زحفه على المغرب، فلما احتل الأمريكيون الدار البيضاء طلب من محمد الخامس أن ينكفئ وحاشيته إلى الداخل ليتسنى له مواصلة المقاومة. ونشرت الخبر وسائل الاعلام. وكان قادة الحزب الوطني يتابعون تطور القوات عن كثب بحثا عن الاختيار الملائم. وبمجرد ما اطلعوا على مشروع الجنرال نوجيس قرروا الاتصال بمحمد الخامس للالتماس منه عدم الموافقة على المشروع حتى لا يتحمل مسؤولية مقاومة الحلفاء والانحياز إلى جانب حكومة فيشي التابعة للمحور لما قد يترتب عن ذلك من عواقب من غير صالح المغرب والعرش. فوسطت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الأستاذ محمد الفاسي وكان أحد أعضائها للاتصال بالعاهل الأسبق حيث كان سهل الاتصال به، وكان في آن واحد أستاذا لولي العهد وبقية الأمراء ومديرا لجامعة القرويين.

وبهذه الصفة كان الحجاب خفيفا بينه وبين محمد الخامس. فلما عرض الأستاذ الفاسي على جلالته ملتمس اللجنة التنفيذية أنصت إليه ببالغ الاهتمام ثم أخبره بأنه سبق له أن فكر في عرض الجنرال نوجيس وأبلغ هذا الأخير بأنه غير مقبول، فعدل عنه نهائيا. ثم استرسل الحديث بين صاحب العرش وزائره عن اهتمامات الحزب الوطني وبرامجه المستقبلية وأبدى العاهل رغبته في استمرار الاتصال، فلبيت رغبته وكانت نقطة انطلاق لمرحلة مهمة في التاريخ الوطني حيث توثقت العلاقات بين القصر والحركة الوطنية وأخذت تعقد اجتماعات سرية في جنح الليل بدهاليز القصر للتداول في الأوضاع السياسية والتخطيط للمستقبل. وذات ليلة أدى قادة الحزب الوطني بين يدي محمد الخامس يمين الشرف على الولاء والإخلاص. ولم يكن يخفى على القادة ما قد يتعرضون إليه من قمع فاتفقوا معه أن يبقى حاملا لواء المقاومة مهما تكن شدة الظروف حيث تعهد عقد الحماية الفرنسية بعدم المس بشخصه. ومنذ ذلك الوقت أصبح الفريقان يعملان في تضامن تام فلم يعد يُبرم شأن كبير من شؤون البلاد إلا باتفاقهما ومنها المذكرات الموجهة لفرنسا وخطب العرش، والوثائق التي كانت تصدر عن القصر وبقيت تصدر عنه قرابة عقد كامل.

تلاحقت الأحداث، وبدت في الأفق بوادر انتصار الحلفاء، وطرحت تساؤلات على غير ما صعيد عن مصير المغرب بعد الحرب، وتطلع الناس إلى ما قد يصدر من مبادرات في هذا السبيل، واشرأبّت الأعناق بالخصوص إلى جهة المؤتمن على السيادة الوطنية وإلى

قادة الحزب الوطني. وتحركت القاعدة تلح وتضغط، فيما تكررت الاجتماعات بين محمد الخامس والقيادة الوطنية جادّين في البحث عن عمل تاريخي يصدعون به في تلك الظروف الدقيقة. ودرسوا الموقف من كل جوانبه ولم يكن من الهين التفضيل بين الخيارات المتاحة ولا الاهتداء إلى الأسلوب المرتضى نظراً لحدة ظروف الحرب. وأخيراً اختاروا المطالبة بالاستقلال في شهر يوليو 1943 وقرّرت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني أن تبدل اسمه باسم حزب الاستقلال بعد ما تبلور المشروع في الأذهان وبدأ وضعه موضع التنفيذ بصياغة وثيقة عقدت ستة اجتماعات لتحريرها بين محمدالخامس وقادة الحزب ليلاً بالقصر الملكي جرياً على العادة. وحرّرت الوثيقة فقرة فقرة مع الرجوع إلى الاختصاصيين من رجال السياسة والقانون الموثوق بهم من أطر الحزب والمستقلين ممن أقسموا على الكتمان.

تمّت صياغة الوثيقة في أوائل يناير 1944 وبدأ العد العكسي. كانت بصمات محمد الخامس بارزة بما امتازت به الوثيقة من دبلوماسية رجل الدولة ورأس هرم السيادة التي حنكته الأحداث، وكذلك بصمات القيادة الوطنية التي تمتاز بالشجاعة والصمود ثم عرضت الوثيقة على بعض مسيري الحزب وأغلبهم من الجناح السرّي، وعلى بعض الشخصيات المستقلة لإمضائها بعدما تعهدوا بالكتمان والصبر على المعاناة عند الاقتضاء. وفي ليلة 10 يناير 1944 انعقد الاجتماع الحاسم بين محمد الخامس والقادة الوطنيين واتفقوا على السيناريو الكامل لتقديم الوثيقة للقصر والإقامة العامّة والقنصليات وكل ما يتعلق بذلك الشأن من الجانب المولوي والجانب الحزبي.

وتنفيذاً لهذا السيناريو تحركت وفود حزب الاستقلال لتقديم الوثيقة التاريخية يوم الثلاثاء 14 يناير1944، وهو اليوم الذي يجتمع عادة فيه في كل أسبوع محمد الخامس برئيس إدارة الشؤون الشريفة الفرنسي ليستعرض وإياه الشؤون العامة ومشاريع القوانين المزمع استصدارها. وقد اختار العاهل هذا اليوم لتقديم الوثيقة عن قصد، وانطلقت الوفود الأخرى للإقامة والقنصليات. وما كاد يشيع النبأ حتى بدأت مئات البرقيات وعشرات الوفود تتوالى على بيت الأمين العام لحزب الاستقلال تأييداً وتضامناً. وبينما وقع تعتيم من لدن وسائل الإعلام الفرنسية داخلاً وخارجاً، إذ بدأت محطات الإذاعة العالمية ومن ضمنها هيأة الإذاعة البريطانية وكانت حديثة العهد بإذاعة النبإ وتابعت الأحداث المغربية بعد ذلك. ولقد

كان لحدث إعلان وثيقة المطالبة بالاستقلال وقع الصاعقة في الأوساط الفرنسية بالمغرب على حد تعبير أحد الكتاب.

فكيف استقبلت وفود حزب الاستقلال؟

استقبل الوفد من لدن المغفور له محمد الخامس حسب الترتيبات المتفق عليها في جو من الانشراح، ثم استدعى العاهل على الفور الصدر الأعظم والوزراء وأطلعهم على الحدث. واستقبل بعد ذلك رئيس إدارة الشؤون الشريفة وأبلغه فحوى مطلب حزب الاستقلال لتبليغه للمقيم العام. ثم دعا محمد الخامس للانعقاد في اليوم الموالي مجلساً وزارياً موسّعاً ضمّ كبار القياد وجماعة من العلماء وشخصيات من علية المغرب لإطلاعهم على الوثيقة واستمزاج رأيهم فيما يمكن القيام به. تداول المجلس طويلاً وأفضى في النهاية إلى تأليف لجنة وزارية من وزير العدل الشيخ محمد بن العربي العلوي والمندوب في التعليم السيد أحمد برگاش ومدير التشريفات بالقصر السيد محمد المعمري لإجراء مخابرات مع الإقامة العامة الفرنسية وحزب الاستقلال.

أما في الإقامة الفرنسية العامة فقد اقتبل أحد كبار الموظفين وفد حزب الاستقلال وأبلغه أنه يرفض الوثيقة لأن الموقّعين عليها ليست لهم أيّ صفة تمثيلية ولأن عقدالحماية الذي يحكم العلاقات بين فرنسا والمغرب لا ينص إلاّ على القيام بالإصلاحات وأن لفرنسا وحدها الحق في اقتراح هذه الإصلاحات وتنفيذها. واللجنة التي عينها المجلس الوزاري لا مشروعية لها وينبغي حلها. كان هذا الموقف من طرف الإقامة العامة موقفا انتظاريا ريثما ترد تعليمات من الجزائر حيث مركز الحكومة الموقتة أو اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال دوگول.

أما في القنصلية الأمريكية فقد استقبل وفد حزب الاستقلال بكثير من المجاملة مع استرعاء نظره بأن حكومة الولايات المتحدة تعطي الأولوية في الظروف الحاضرة للحد من الحرب وأن الوثيقة سترفع لواشنطن.

وأما في القنصلية البريطانية، فقد اقتُبل وفدُ حزب الاستقلال من لدن نائب القنصل الذي أبلغ هذا الأخير بأنه يستقبله ويتقبل وثيقة المطالبة بالاستقلال بصفة غير رسمية لأن عقد الحماية يعطي فرنسا وحدها حق الاهتمام بشؤون المغرب الخارجية.

واصل القصر نشاطه بواسطة اللجنة الوزارية التي شكّلت لهذا الغرض، واقتبل محمد الخامس كابريال بييو مقيم فرنسا العام بالمغرب وجرى بينهما حديث طويل في موضوع الوثيقة ساده كثير من التوتر وأصر المقيم العام على رفض مضمون وثيقة المطالبة بالاستقلال وأبلغ العاهل أن كلمة استقلال يجب أن تمحى من الألسنة والأفئدة.

ضاعف حزب الاستقلال نشاطه السياسي والإعلامي على جميع الواجهات مستقبلاً الوفود الواردة من جميع نواحي المملكة حاملة تأييدها وتضا منها بحماس ومتصدياً للحملات الإعلامية المضادة التي شنتها الصحافة والإذاعة الفرنسية في الداخل والخارج ضدّ الوثيقة. في حين كانت الإدارة الفرنسية تتخذ تدابير إدارية وبوليسية لمنع الوفود وإرهاب السلطات المغربية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى قَدِم الجنرال دوگول من الجزائر إلى المغرب واجتمع سراً بمستر ونستون تشرشيل الأول الوزير البريطاني الذي كان يستجمّ بمدينة مراكش كعادته كلما كان يريد أن يستريح من العمل وتحدث الرجلان عن المغرب فأكد تشرشيل للجنرال دوگول بأن بريطانيا العظمى لا دخل لها في العلاقات الفرنسية - المغربية، وأن لفرنسا مطلق الحرية في معالجة ما قد يحدث من مشاكل بينها وبين المغرب.

لما أمنت السلطات الفرنسية على نفسها اشتدت في اتخاذ التدابير البوليسية والعسكرية ضدّ الثورة الشعبية التي أعقبت المطالبة بالاستقلال، تمهيداً لقمعها مستعينة بكتائب الجنرال لوكلير التي كانت الحكومة الفرنسية المؤقتة تجمعها في المغرب للإسهام مع الحلفاء في الزحف على فرنسا لتحريرها. اكفهر الجو وزاد توتراً عندما عزلت السلطات الفرنسية وزير العدل الشيخ محمد بن العربي العلوي ونفته وعزلت مندوب التعليم السيد أحمد برگاش وجميع الموظفين الذين وقّعوا على وثيقة المطالبة بالاستقلال، وضربت حصاراً على أهم حواضر المملكة.

وفي يوم 28 يناير وصل إلى المغرب مُفوّض الجنرال دوكول في الشؤون الخارجية السيد روني ماسيغلي واستقبله جلالة محمد الخامس في جلسة علنية حضرها علية موظفي الإقامة العامة من مدنيين وعسكريين بحضور رجال الصحافة، وبعد حديث ودّي بين الرجلين أكّد السيد ماسيغلي موقف الحكومة الموقتة باستمرار العمل بعقد الحماية لسنة 1912 وإصرارها على القيام بالإصلاحات التي تنص عليها بنوده لا غير.

ما كاد يصل يوم 29 يناير 1944 حتى شرعت السلطات الفرنسية بالمغرب بعد أخذ الاحتياطات الأمنية في قمع حزب الاستقلال، فبدأت باعتقال الأمين العام الحاج أحمد بلافريج ونائبه السيد محمد اليزيدي وكثير من قياديي الحزب بفاس. شاع الخبر كلمح البصر في المغرب بأسره فقامت المظاهرات في جلّ النواحي، وكانت عارمة بالخصوص في فاس ومراكش والرباط وسلا ووجدة. وحصلت اصطدامات بين المتظاهرين ورجال الشرطة أسفرت عن عشرات القتلى ومئات الجرحى. وألقي القبض على وطنيين اتهموا بالعنف ضدّ سلطات البوليس وأحيلوا في اليوم نفسه على المحاكم العسكرية التي حكمت عليهم بالإعدام، ونُفّذ فيهم. واستمرت المظاهرات في المغرب مدنه وقراه وخاصة بفاس، وكانت المحاكم منتصبة للاقتصاص من المتظاهرين. وبلغ رقم المعتقلين 5000 و القتلى أكثر من 150 زيادة على آلاف المصابين.

وعطلت الدراسة في أغلب المعاهد خاصة في جامعة القرويين وثانويتي مولاي إدريس بفاس ومولاي يوسف بالرباط. كما منعت الصحف الوطنية وعطلت الحريات العامة وانتصبت الأحكام العرفية، بينما والت الصحف الاستعمارية الصادرة في المغرب حملاتها في التشهير برواد الحزب واتهمت العدالة الاستعمارية الحاج أحمد بلافريج بالتواطؤ مع ألمانيا النازية. ومن المفارقات الغريبة أن الإدارة الفرنسية نفسها التي كانت ضالعة في التعامل مع لجنة الهدنة الألمانية هي التي اتهمت الأمين العام لحزب الاستقلال.

كما اعتقل ونفي قياديو حزب الاستقلال كافة وأغلب الموقّعين على وثيقة 11 يناير 1944 وامتلأت بهم سجون غبيلة بالدار البيضاء ولعلو بالرباط والسجن المركزي بالقنيطرة والسجنين الفلاحيين عبد المومن والعاذر بالإضافة إلى المنافي في مختلف جهات المغرب.

وظل محمد الخامس وحده في ميدان النضال رافعاً علم المقاومة في وجه الاستعمار والعدوان براً بالعهد الذي قطعه على نفسه منذ اعتلائه العرش، فرفض في شموخ وإباء مشروع «الإصلاحات» الذي اقترحه عليه مقيم فرنسا العام وبقي صامداً في نضاله بالرغم مما تكبده من معاناة.

هذه صفحة من نضال أحد عظماء ملوك الدولة العلوية، وكل صفحات سجله مفاخر وأمجاد، إذ لم يتفق أن وقع إجماع على عامل مثلما وقع على بطولة محمد الخامس وعبقريته في سياسة بلاده أثناء حقبة من أصعب الحقب. ويكفي الرجوع إلى ما كتب عنه ألد خصومه في مذكراتهم، وكذلك المحلّلون والمؤرّخون النزهاء.

كما يكفي أن تعرف أنه واجه في نضاله ثلاثة أوضاع سياسية من تاريخ فرنسا الجمهورية الثالثة التي استمرّت إلى سنة 1940 ودولة فيشي التي استمرّت إلى تحرير فرنسا سنة 1944 والجمهورية الرابعة التي تأسّست في يوليو 1944 كما عايش محمد الخامس تسعة مقيمين عامّين فرنسيين أغلبهم من غلاة الاستعمار والاستيطان والإدماج وثلاثة منهم من كبار القادة العسكريين' ناهيك عن المريشال جوان بطل معارك مون كاسينو في الحرب العالمية الثانية الذي قال عنه أحد النواب في البرلمان الفرنسي لما اشتدت الأزمة بين محمد الخامس وفرنسا في أعقاب رحلة طنجة «إما أن نبعث لمواجهة محمد بن يوسف عشرين فرقة عسكرية أو الجنرال جوان». كما واجه محمد الخامس غلاة المعمّرين والمستغلّين من أرباب الصناعة والتجارة الأجانب ودعاة الحكم الاستعماري وكبار الإقطاعيين والرجعيين من المواطنين. فلم تلن قناته لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك.

لقد كان محمد الخامس في كفاحه شبيهاً بجدّيه المولى إسماعيل والمولى الحسن الأول في مناهضة التوسّع الاستعماري. خلاصة القول إن مغرب اليوم مدين لمحمّد الخامس ولشعبه من حوله إذّاك بما ينعم به اليوم من حرّية وسيادة.

تأملات في الثورة المتجددة للملك والشعب في ذكراها الخمسينية

محمد معتصم

توطئة

أود في البداية، أن أتقدم بالشكر الجزيل، لأكاديمية المملكة، على تشريف شخصي المتواضع، بالمشاركة في هذه الندوة التاريخية، بالمداخلة التي أعتز بإلقائها أمام جيل من صانعي ومعاصري هذه الملحمة الخالدة. وربما كان تحملي مسؤولية التدخل بعد المجاهدين السيدين أبوبكر القادري وقاسم الزهيري، أنني كنت ظلوما جهولا.

وأستسمحكم عن الخروج أحيانا عن النص، لأنه لا حديث عن سياسة القرب دون تعمق في جذورها ، موقنا بأن حرم الأكاديمية سيكون أكثر تسامحا من رحاب الجامعة، المتفهمة تحرر أساتذتها.

تمهيد

إن الذكرى الخمسينية لثورة الملك والشعب العظيمة، تجسد معلمة خالدة في تاريخ لمغرب الحافل، والمعبرة أصدق تعبير عن العروة الوثقى بين العرش والشعب المغربي على دى العصور.

ولعل المعاينة التاريخية لاستمرارية الدولة في بلادنا، من خلال الفترة الممتدة على صف قرن، تفرض استنباط مميزات عهود ثلاثة ملوك أفذاذ من الدوحة العلوية الشريفة، بل

تفرض أيضا الإدراك التام لمسلسل ترسيخ الاستمرارية بصفة مقننة وقارة لولاية العهد والاستخلاف [1]

كما تتجلى أيضا تلك الاستمرارية في التلاحم المستمر بين العرش والشعب، من خلال وقوف الملوك المباشر على أحوال الأمة، بكل مكوناتها وجهاتها. وقد أخذ هذا الاهتماء أشكالا متعددة، من خلال التنقلات السلطانية في كل أرجاء المملكة، كما تسمى اليوم بالزيارات الملكية للأقاليم، والتي تجسد في عمقها مبدأ القرب، الذي يعد من المتطلبات الأساسية للديمقراطية المتطورة [2].

I – دسترة الاستمرارية بين الأمس واليوم

يكمن الإشكال المطروح على الدارس للمعطيات القانونية الضابطة لاستمرار الدولة، في تحليل عمق امتداد التقنين الشرعي التقليدي، المتواصل والمعروف للحكم، في الممارسة التاريخية المغربية من جهة، ودسترته بما يكفي من الضبط والدقة في قواعد مكتوبة حديثة، قصد ضمان استمرارية الدولة وديمومتها، وإثبات استقرارها.

وعلى هذا الأساس، فإن التحليل يعتمد القرائن والشواهد والتمعن في المكونات الدستورية – العرفية منها والمكتوبة – لتلك الاستمرارية على أساس التمييز المنهجي لثلاثية المفاهيم trilogie conceptuelle التي تشكل قوام الحكم وديناميةممارسته في المغرب ·

أ – مفهوم تداول الملك وضمان سيرورة مسطرة الاستخلاف، أي ولاية العهد، كعنصر جوهري يرسّخ الاستقرار على مستوى السلطة العليا للبلاد.

ب – مفهوم التناوب على الحكومة والذي يضبط بدوره التعاقب على السلطة التنفيذية، وما عرفه تصور صلاحيات التسيير الحكومي من دسترة محكمة أيضا تحقق التوازن بين متطلبات الاستمرارية الدائمة للسلطة العليا في البلاد وانتقاء النخب التي تقوم لمدد معدودة بمهام الحكومة وفقا لقيم الديمقراطية.

ج – مفهوم الانتقال الذي يؤكد – من خلال استنباط تاريخ الخمسين سنة الفارطة – أن المنهج السليم يكمن لا محالة، في مراعاة الاستمرارية اللازمة للدولة، أولا وقبل كل شيء،

ثم في عملية إدراج مرن للتغييرات الضرورية والمراجعات الموضوعية القانونية، التي تتطلبها التحولات الوطنية والدولية.

عناصر التحليل

1 - يتطلب مفهوم تداول الملك في المغرب استكشاف مقومات الملكية المضبوطة بالأحكام الشرعية المؤكدة تاريخيا، من خلال إقرار واضح ومسترسل لإمارة المؤمنين. وقد جرى التقليد بذلك طيلة قرون، على غرار الملكيات العريقة. فثورة الملك والشعب، اندلعت إثر مساس الاستعمار بمشروعية السلطان سيدي محمد بن يوسف، كأمير للمؤمنين، حيث رفض، قدس الله روحه، الخضوع للضغوطات الرامية إلي المس بالسيادة الوطنية وبالبيعة الشرعية، التي هي أساس تداول الملك آنذاك.

وهكذا، يهمنا في هذا الخصوص، أن نبرز الحقبة التاريخية الذهبية التي نحتفل بذكراها على مستوى الدسترة المحكمة لتداول الملك، إقرارا لأسس استمرارية السلطة العليا في الدولة المغربية، وضمانا لسيرورتها.

ومن أهم الآليات التي شملتها ظاهرة الدّسترة المكتوبة في العهد الحديث، منذ فجر الاستقلال، التقنين التدريجي juridicisation graduelle لولاية العهد أي الضبط المكتوب والقار لوجوب الاستخلاف، حتى يتحقق التداول على الملك بصفة ثابتة وواضحة، بوصفه مسلسلا مستمرا يتحكم في استمرارية الدولة وديمومتها وتخضع له جميع المقاييس اللازمة للاستقرار داخل المجتمع وفي العلاقات مع المنتظم الدولي.

وهكذا عين المغفور له، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، ولي عهده سنة 1957، ثم دَسْتَرَ وارث سره، جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله عليه، ولاية العهد والوصاية عليها بما يناسب الاستخلاف الدستوري المكتوب لظروف البلاد. واستنادا لذلك، سمى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، نجله البكر صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وليا للعهد، وفقا للشروط الدستورية الضامنة للاستمرارية.

2 - كما يعتبر مفهوم التناوب على الحكومة جزءا من الاستقرار الدال على استمرارية الدولة، لأنه يمثل الدينامية الفعّالة لمدى المشاركة السياسية في الاختيارات الكبرى وتنفيذ

أهدافها. ويشترط مبدأ التناوب على الحكومة معرفة مسلسل بناء لبنات انتقاء القواعد والنخب على السواء، لاتخاذ قرارات وتوجيهات السلطة الشرعية العليا في البلاد.

فالحكومات تتعاقب على أساس الانتخاب الديمقراطي والتنافس بين القوى السياسية في إطار الدستور والقيم الديمقراطية، ووفقا لقواعد قننت أيضا، بصفة مرنة وتدريجية على امتداد نصف قرن من الزمن.

وهكذا تم إعداد بناء دستوري متين وضبط إطاره التشريعي وبعده التنظيمي، قائد الذات، والقابل للتحسين، فيما يتعلق بتنظيم العمل السياسي برمّته، وخاصة منه انبثاق التشكيلات الحكومية، التي تتولى تدبير الشأن العام، طبقا للانتداب الانتخابي الذي تحظى به الأغلبية البرلمانية.

3 – ويتعين الاعتماد على مفهوم الانتقال transition، في المسار الذي عرفه المغرب على درب بناء المؤسسات وتحديث الدولة، دون إهمال ما يشكل جوهر أصالته، وتجربته التاريخية التي ضمنت الاستمرارية على مدى القرون. وفي هذا السياق، فإن العقود التي شملتها الخمسون سنة الفارطة، تدل على أنها خضعت لفكر متناسق من عبقرية ملوك المغرب الثلاثة الأماجد، بحيث أن الانتقال كان دائما عملية مضبوطة تعين فيها انتقاء العناصر الثابتة المتحكمة في السيرورة الممتدة على الأمد الطويل، من العناصر الظرفية العابرة (كيفما كانت قوتها وضغوطها الآنية).

ومن الواضح أن فكر أب الأمة المغربية، قدس الله روحه، الذي تخلد أكاديمية المملكة اليوم، الذكرى الخمسينية لثورته، عمد إلى منهجية تدريجية تراعي ظروف الانتقال في الإفصاح عن مشروعه السياسي، ثم الإقدام على تطبيقه مرحلة بعد مرحلة.

كما أن الشواهد عديدة في الفكر الدستوري لجلالة الملك الحسن الثاني، تغمده الله برحمته الواسعة، تدل على الوعي العميق لدى جلالته، بأن مراعاة منهجية الانتقال عنصر لا مناص منه في توجهه الإصلاح وبناء الدولة الحديثة.

وعلى نفس النهج، فإن كل المنجزات التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تعتمد على مواصلة عملية الإصلاح، وبناء المؤسسات حسب منهج تدريجي أيضا، يطمح إلى الأفضل مع التشبث بالثوابت والقيم الراسخة للنسق السياسي المغربي، الضامن للاستمرارية والاستقرار.

وهذا ما تتضمنه الممارسة الفعلية للحكم في تجلياتها عبر أجزاء التراب الوطني وبصفة مسترسلة.

II – الممارسة الفعلية للحكم و سياسة القرب

من الواضح أن مناهج العلم السياسي الحديث تؤكد على مفاهيم المشاركة السياسية بعد البحث في مميزات أصول السلطة ومشروعيتها.

ولعل دراسة في ممارسة الحكم في تاريخ الملكية المغربية تبين تشبث الملوك، منذ العهود القديمة، بتفقد كل الأقاليم، وتجديد العهد مع رعاياهم الأوفياء، ترسيخا لروابط البيعة القائمة كركن أساس لمشروعية السلطة، والذي كرس منذ عهود أن بالمغرب ملكية شعبية تعتمد على العلاقات المباشرة بين مركز السلطة الشرعي وكل فئات المجتمع.

والنماذج عديدة في المراجع التاريخية، من حيث سرد الوقائع المتعلقة بعرف الزيارات السلطانية، بشكل جعل الملوك المغاربة يرسخون مفهوما وظيفيا للعاصمة الرسمية، التي هي مقر السلطة والحكم المركزي، إذ تتحول هذه الأخيرة من بلدة إلى أخرى. فمكوث السلطان، هنا أوهنالك، يأخذ ما تقتضيه الظرفية من استجابة لضرورة المعاينة الميدانية لأحوال الرعية، واتخاذ التدابير اللازمة التزام السلطات المحلية بقواعد العدل والإنصاف في تدبير الشأن العام.

وقد اشتهر نموذج السلطان المولى الحسن الأول بكون «عرشه كان فوق صهوة جواده»، نظرا لزياراته الدائمة لكل الأقاليم المغربية، تجسيدا للمفهوم الحديث لمبدإ القرب.

ومن الواضح أن هذا النهج استمر مع جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، تعبيرا عن المساواة بين المغاربة، وتأكيدا على وحدة تراب المغرب، والسيادة على أراضيه (زيارة الشمال وخطاب طنجة التاريخي، وزيارة الجنوب التي توجها بالخطاب الوحدوي لمحاميد الغزلان، وإقامة «طريق الوحدة» لتوحيد المملكة).

كما سار وارث سره، جلالة الملك الحسن الثاني على نهجه في هذا المضمار، وأقر سياسة وظيفية في مواكبة التنمية الجهوية، على أساس الزيارات المتعاقبة، وخاصة منها للأقاليم الجنوبية بعد استرجاعها. وأعطى جلالة الملك محمد السادس لهذا التقليد الحميد، نفسا قويا وبعدا جديدا، باعتباره من مقومات البيعة الدائمة بين الملك والشعب، ويتماشى

وكل المبادئ الديمقواطية، التي تنشد الصلة الدائمة والمباشرة بين السلطة العليا للدولة وفئات المواطنين، ومراعاة ترتيب مناهج القرب في تحقيق الأهداف المتوخاة من مفهوم متجدد للسلطة، الرامي إلى إنجاز المشروعات الملبية للحاجيات الأساسية للمواطنين.

وبالإمكان إبراز ما للتقليد الملكي المغربي في تفقد أحوال الرعية في عين المكان من معايير تظهر أن هذا المنهج نابع من الصلة الشرعية القائمة على البيعة، الملائمة للقيم التي ينشدها النظام الديمقراطي الحديث في ضرورة اعتماد مشروعية القيادة السياسية، على مدى القرب من الانشغالات الحقيقية للمواطنين.

ولهذا، فإنه من الضروري الإشارة إلى أمثلة من «سياسة القرب»، التي نهجها الملك محمد السادس، نصره الله، منذ اعتلائه عرش أجداده الميامين، تبعا لسنتهم الحميدة في معاينة أحوال المغاربة، عبر كل المناطق بمختلف ربوع المملكة، وبصفة مستمرة.

ولعل التحليل الأنجع قد يسعى إلى إظهار ملاءمة الممارسة الملكية لهذا التقليد، بالمقارنة مع أحدث المناهج المعرفية التي تناولت موضوع نجاعة السياسات العمومية، على الصعيد المحلي، وأثرها الإيجابي على المواطنين في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة.

1 – فالمثال الأول يتجلى في ما يقوم به جلالة الملك، نصره الله، في إرساء قواعد إنماء كل أقاليم المملكة، وخاصة منها المناطق الجنوبية والشمالية والشرقية مجسدا بذلك النموذج الأمثل لباقي جهات البلاد.

2 – أما المثال الثاني فهو ما يجسده الاهتمام بأهمية المشروعات الكبرى التي تدخل في تنمية الفضاءات الجهوية، باعتبارها قطبا تنمويا يؤثر، لا على جهة من الجهات فحسب، بل هو قادر على إحداث دينامية واسعة النطاق الترابي، ومنفتحة على العالم الخارجي، في نفس الوقت. ويمثل ميناء طنجة المتوسط نموذجا حيا لذلك.

3 – والمثال الثالث يبرز تجدبد جلالة الملك محمد السادس للأساليب المتبعة في التنمية، وتدبير المشروعات – العمومية منها والخاصة–، من خلال جعل مؤسسة محمد الخامس للتضامن قاطرة لإشراك المجتمع المدني في التنمية، من خلال نسيج الجمعيات التي تجسد روح التضامن، وتعبئة الموارد البشرية المفعمة بروح التطوع، سواء في الحواضر أو في البوادي.

ولهذا التوجه أيضا ما يبرره، إذ يعد قناعة راسخة تقوي الإدراك بضرورة مؤازرة الجمعيات، محليا بوصفها لبنات تتمم بل وتدعم عمل الدولة - مركزيا ومحليا - ونشاط القطاع الخاص.

ومن هنا، يظهر أن حركة التحديث المرتبطة بالإصلاح تنطوي على هذا الجانب المهم من تعبئة المشاركة لدى السكان.

4 - والمثال الرابع يدل على حرص جلالة الملك، نصره الله، على الرعاية الدائمة للمتضررين من المواطنين، بوقوفه شخصيا بجانبهم، ومواساتهم، ومنحهم الدعم المعني والمادي، الكفيل بمؤازرتهم فيما حل بهم من أضرار ونكبات.

فكيف نفسر في المفاهيم الحديثة «للسياسات العمومية» هذه الأصناف من تشبث جلالة الملك بالمعاينة الفعلية، بعين المكان، لكل أوجه التنمية وعلى مجموع التراب الوطني ؟

من المؤكد في الدراسات المقارنة الحديثة أن إشكال «تلقي السياسات العمومية من طرف المواطنين» يدخل في تطبيق المقاربات المعرفية، التي يراد منها استكشاف مدى تفعيل السياسات العمومية واستكشاف مدى الاقتناع لدى المواطنين بأهمية تلك السياسات ونجاعتها.

ومن منطلق هذه الممارسة الملكية الرائدة، فإن سياسة القرب التي ينهجها صاحب الجلالة نصره الله، تدخل تماما في النسق المعرفي للعلاقة المذكورة آنفا في رعاية شؤون الشعب، التي تشرعها البيعة كامتداد عملي لها، والتي يقابلها في العلم السياسي الحديث ملاءمة تطبيق السياسات العمومية (Adéquation) وتلقيها من طرف السكان.

وهذا دليل واضح يؤكد على إمكانية دمج المبادئ التقليدية للحكم والأساليب الحديثة للتنمية الفعالة.

ويمكن استنتاج مقاربتين معرفيتين متكاملتين لضبط ممارسة سياسة القرب من طرف جلالة الملك، نصره الله، (علما أن مناداة جلالته في أكتوبر 1999 ب «المفهوم الجديد للسلطة» يعتبر النسق الأصل)

- المقاربة الأولى قد تبين السمة البراغماتية لتلك السياسة، وهدفها تحسين الفعالية للعمل العمومي، وتفترض أن جلالته مصر - على أساس التقليد والسلوك- على فهم

الانتظارات المفترضة لدى الأفراد والجماعات، من خلال كل ما تفترضه مسؤوليات الدولة وامتداداتها الترابية والإدارية المختصة.

- أما المقاربة الثانية المعروفة بالمقاربة الاستراتيجية، في الأدبيات المذكورة، فتنطلق من منظور مستويات القرار أي الجهاز الإداري بكل طبقاته، وخاصة المنتخبين، كما يفترضهم النسق الديمقراطي المتبع، وأهمية المقاربة في موضوعنا أن سياسة القرب التي ينهجها جلالة الملك، نصره الله، تتكون من كل عناصر هذه المقاربة المعرفية التي تقوم على الوقوف المباشر من طرف الراعي الأسمى للأمة، على مدى اقتناع المواطنين بالسياسات العمومية التي تم إعدادها بمشاركتهم، وإن كانوا على صلة وصل وثيقة بمن عُهد إليهم بتطبيقها. وقد يجد المتبع للخطابات الملكية والزيارات الميدانية المولوية لجميع ربوع المملكة، ما يشفي غليله في تزكية عناصر تلك المقاربة حول السياسات العمومية المتبعة، في كل مظاهرها وفي الوسائل الواجب تعبئتها، مالية كانت أم بشرية، الحرص الملكي الأكيد على ضرورة إصغاء الإدارة للمواطن، وانتقاء نخبة من يمثلهم في المستويات التمثيلية، لإيجاد حلول ملموسة للضروريات الملحة للعيش الكريم، في وطن يرعى حقوق أبنائه، وينمي لديهم ثقافة التضامن والعطاء، والتفاني في خدمة البلاد، تجسيدا لقيم ثورة الملك والشعب التاريخية وثورة الملك والشباب الحاضرة والمستقبلية.

﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلا﴾، صدق الله العظيم.

أولوية الثقافة والتعليم
في استراتيجية الحركة الوطنية

محمد علال سيناصر

لا يخفى على أحد ما لثورة الملك والشعب من أهمية. فهي أمر يعني كافة المغاربة، ويتصل بحياة كل مواطن ومواطنة. وحين نتحدث عنها، نحد أنها ليست بقضية تاريخية عادية، ولا بمسألة علمية أكاديمية خالصة، بل هي هذا وذاك، حلقة وصل بين الطرفين، تلقي الأضواء على ما سبقها وما سيليها من أحداث. وطبيعتها هذه كافية، بدون شك، للإغراء بالمساهمة في الندوة العلمية الخاصة بها، التي تؤيدها أسباب أخرى، أهمها أنه كتب عليَّ وعلى الجيل الذي أنتمي إليه أن نعرف بعض ما يتعلق بها عن آبائنا ومحيطنا، وأن نعيش بعضها الآخر ونحن في مستهل الدراسات الثانوية. أضف إلى ذلك أنها دشنت عهدا جديدا في تاريخ المغرب، أكسبته حقوقا وواجباتٍ علينا أن نتذكرها على الدوام، قولا وفعلا، وأن نقومها لنعرف مدى تقدمنا في تحقيق مقتضيات الاستقلال والتنمية التي كانت هدفه، كما علينا أن نبقى أوفياء للرجال الذين خاضوا غمارها، وللزعماء العظام الذين ضحوا من أجلها دون شح ولا حذر

أعيدوا معي ذكرى رجالٍ وأيامٍ ... خوالد غرًّا في سوالف أعوامِ
رجال همو أصلُ الأساسِ لنهضةٍ ... قضى منهم إعلاؤها كل إقدام
فما خيَّبوا ظنّاً، ولا ارْتيبَ فيهمُ ... مغاويرَ أنجاداً، وصفوةَ أعلامِ
رجال على أيديهمُ انْدثق السَّنَا ... بحكمة مِنطيقٍ، وثورة أقلامِ
وخوض غمارٍ للكفاح مُبكّراً ... وفي بُرد كل منهم بأسُ ضِرغامِ

وأيٌّ له فـــضل كـــرأس طليـــعـــةٍ زعـيم مـشى أُولى الخُطى دون إحـجـام
ألا لِنَصُنْ ذكـــرى العظامِ، وصـــونُهـــا هو الوصلُ مـحـتـومـا لأكـرم أَرْحـامِ [1]

لن أتطرق إلى ما عرفته مباشرة عن الثورة المغربية العظمى وإلى ذكراها الخمسين، ولكن إلى الفترة التي هيأتها، وضمنت نجاحها، وجعلت منها، بعد انتهاء عهد الحجر والحماية، وعودة السهم إلى النزعة، والملك المجاهد الرائد إلى عرش أسلافه المنعمين، مثلاً وقدوةً في معركة بناء المغرب الجديد على الأسس التي خولت له حياةً سياسية عصرية، ومكنته من عطاء دولي تميز بروح التفتح والتسامح والتعاون. وذلكم هو المقصد الأسمى للمجتمعات والدول، وهو الذي قال عنه الحكماء الأقدمون، ومن اتبعهم بعدُ من حكمائنا · إنه يشكل أساس المجتمع، وكل مجتمع يقوم على تحقيق مصلحة الجميع، والجميع يجدّون، في كل شيء، إلى ما يبدو لهم خيرا، فكانت المجتمعات ترمي إلى تحقيق الخير، وأفضل الخير هو ما يحققه المجتمع في إطار الحياة المدنية التي توفر الأمن والصحة والسعادة.

فلم تكن ثورة الملك والشعب حدثا معيّنا، لكنها صحو تحول إلى مسيرة، وجهاد، ومنهاج تصدى لكل التحديات، وفرصة إستشرفت أمورنا ومواجهتنا للجهاد الأكبر الموصول من أجل بناء المغرب في مستوى ما حققته الإنسانية المعاصرة من تقدم ورقي.

أجل، بادر إلى الجهاد الأول نخبةٌ من شباب المغرب غداة الحماية. كانت طليعةً يصح عنها ما أثر عن طاغور، شاعر الهنادكة الكبير، ومربيهم الشهير، من أن الإنسان خلق ليبنيَ عصرَه، في كل زمن، بقواه العقلية، وبتضحياته التي يفرضها عليه الحب العام الطاهر، وأن الإنسان الهمجي المنحط هو الذي يعيش على كل ما يقدمه الغير[1]

قدّم الشباب الوطني لبلاده هذا النوع من العمل بالذات. تصدى له منذ العقد الثاني للقرن العشرين، إذ انكبّ على بناء الشخصية المغربية أو على الأقل، على ترميمها بعد ما أصابها من جراء الحماية، فجعلها فريسة بين أيدي من تسلط عليها، مما هزّ ثقتها بنفسها، سواء تعلق الأمر بقواها الظاهرة أم العميقة، أو بهويتها، وتاريخها، ومستقبلها. واستوجب هذا التراجع والخلل مقاومة نوعية اقتضاها العهد الذي يفصل بين 31 مارس سنة 1912 وبين 16 مايو سنة 1930، عهد سادت فيه ذهنية الذين غلبوا على أمرهم، فأصيبوا بدهشة العسكري المهزوم. فكان لزاما على الشباب الناهض، أن يسعى لإحياء عزيمة جديدة ،وبعث

إرادة خاصة في جيل جديد متشبع بروح المقاومة التي ليس من اللازم أن تعطي السلاح المقام الأول في كل معركة[2].

لا شك أن هذا الجيل الجديد تأمل مليا ما قيل عن علاقة الرأي والقوة في آداب العرب. وقد صدق في تلخيصها صاحب القصيدة الشهيرة التي مطلعها

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أولُ وهي المحل الثاني

فعلا ، كان كل الأمل في الجيل الجديد، جيل محمد الخامس، وهو يافع، جيل فتح عينيه على مغرب الحماية وهو لا يزال في عناصره الحية الواعدة، في بداية تعلُّمه وتكوينه، في شباب الشباب. في سن الذين أصبحوا زعماء الحركة الوطنية فيما بعد، محمد علال الفاسي، محمد بن الحسن الوزاني، الحاج أحمد بلافريج وغيرهم من أعلام الموقعين على عرائضَ كثيرة توَّجتها عريضة المطالبة بالاستقلال. تنتمي إلى هذه النخبة الرائدة الواعدة إذ ذاك مدن فاس والرباط، وسلا، وتطوان. والراجح أن هذه المدن عززتها مدن أخرى، بل شعب بكامله، بل أمة بأسرها، باسمها يقول محمد علال الفاسي

ولي أمة منكودةُ الحظِّ لم تجدْ سبيلاً إلى العيشِ الذي تتطلب ،

تلك حالة المغرب بعد حرب الريف وما سبقها وما واكبها في شرقه وعلى محيطه وفي جنوبه...

تجشم الشباب رسالة ومسؤولية تتميز بهذه السعة وهذه العظمة، لأن النخبة المثقفة التي تكوّن منها تفوقت بفضائل الإيمان والإخلاص والصدق وبخصال عقلية وطنية شاملة أذكر منها ثلاثا

الأولى الطموح. ذلكم أن المغرب الذي اكتشفه هذا الشباب حينما بدأ يعي ما يروج في وسطه، كان مغربا شغلته الحماية بمصالح المعمرين، وقضايا الاستعمار الفلاحي، وتمويل المشاريع الأجنبية بفرض الضرائب على المواطنين، دون مراقبة، وفي غياب هذا الشعب، مع محاولة سياسة بربرية جُرِّبت في الجزائر، وحاولت الإدارة تطبيقها بالمغرب قبل ما سمي بالظهير البربري، منذ سبتمبر 1916. فوجد الشباب المغربي نفسه أمام تحديات اجتماعية وثقافية تسعى إلى تهميشه، وتضييق الحصار على مستقبله، فقاومها مقاومة شديدة عمت البلاد بكاملها وبلغت ذروتها في الشمال حين اندلعت حرب الريف. وحتى بعد ذلك واصلت

الإدارة عنادها. فلجأت مثلا إلى «استقدام المشنقة للبلاد، وتم إعدام مواطنين لم يرضوا بأن تنزع منهم ملكيتهم لفائدة الاستعمار الفرنسي»[3]. وحق الملكية، كما هو معلوم حق أساسي من حقوق الإنسان، له علاقة جذرية بمفهوم الحرية ولا يشك فيه إلا من أراد أن يستعبد الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً.

الثانية الوعي بحقيقة الحماية. فقد اكتنه الشباب ما تريد وإلى أين ترمي. استوعب الأبعاد الحقيقية للمقاومة الشعبية التي اضطرت الإدارة إلى قمعها باستعمال العنف والقوة. أجلى الطابع الظرفي، الخداعي، التناوري لمحاولة الإدارة اصطناع التقارب مع الشباب بتأسيس الجمعيات الفرنسية – المغربية[4]، على غرار ما سمح به لبعض الشبان بفاس، لتعاطي بعض النشاطات الأدبية، شريطة

1) ألا ينخرط فيها إلا الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية – العربية، أي من تعليم الحماية

2) أن يشارك مدير المدرسة في المجلس الإداري،[5] لذلك سعت الإدارة لإبعاد العناصر غير الموالية لها من هذه الجمعيات ومن مؤسسات ثقافية مماثلة. ولعل هذا الميز السلبي خدم مصلحة الشباب الوطني، وساعده على النفاذ إلى تناقضات سياسة ليوطي، والإدارة التابعة له، مع العلم أن هذه الإدارة لم تكن تشاطر مؤسسها كل آرائه وتنصاع لأوامره كلها، بل كانت تعمل على توسيع الاستعمار والغور فيه بدون حد ولا تمييز.

الثالثة وضوح الرؤية وبعد النظر. استرعى انتباه الشباب الناهض ميلٌ واضح وأكيد لدى الإدارة نحو مركزية القرار ونزوع «سافر» إلى الحكم المباشر مع ما يترتب عليه من إبعاد نخبة البلاد والمغاربة جميعا عن ممارسة المسؤوليات الجدية. في هذا الباب كتب الجنرال گورو عن الفجوة بين أقوال ليوطي، والأفعال الصادرة عن البيروقراطية الفرنسية التي تعمل باسمه، تحليلا ينبه فيه إلى أن ليوطي يتحدث عن بطالة المغاربة الذين كان من الممكن استعمالهم في وقت بدأ يظهر منهم نبغاء، يحسنون الفرنسية والعربية ! شعلة من الذكاء، وكفايات تهملها الإدارة. كما ينبه إلى الخطر الذي يشكله إقصاء هذه النخبة الطموح عن الإدارة العمومية، رغم توجيهات ليوطي وتعليماته التي ترجع لسنة 1916 والتي بقيت حبرا على ورق.

ويتساءل (گورو) عن مصير الشباب ؟ وكان جواب الحماية «عليه أن يلازم مكانه !»

من جهة أخرى، أظهر ليوطي نفسه – رغم ما يقال عنه أو ينسب له من أعمال إيجابية ومن عواطف طيبة نحو الإسلام والمسلمين – تضامنا غريبا مع المواقف الاستعمارية في بعض الحالات الإنسانية منها ما وقع حين ضرب أحد الفرنسيين شابا مغربيا بسوطه فأيده ليوطي وقال «لا ينبغي إعطاء السكان الأصليين الانطباع أننا نقبل كل شيء من هذه الشرذمة من المغاربة الجدد... الذين هم جديرون بالسوط[6]» ! هذا السلوك العنصري جعل الحماية تضفي على مسألة الشباب صفة المشكلة التي لا حل لها!

انتبه الشباب الوطني لذلك وأدرك مغزاه بكل وضوح، ومن منظور سياسي، أساسه الغيرة على الوطن، والشعور بمسؤولية تاريخية نحو الشعب، حتى يلمس الحقيقة ويتبينها هي عجز الحماية عن الاضطلاع بمسؤوليتها، فشلها في قيادة المغرب والمغاربة نحو الإصلاحات التي بدونها يتبخر معنى الحماية، ومفهومُها والأهداف التي كان من المفروض أن تعمل من أجل بلوغها. ولهذا تجلت الغاية بكل وضوح، واقتنع الشبان العاملون بضرورة إعادة بناء صرح المغرب على أساس يجعل هذا الصرح إرهاصا بالاستقلال، كما يستشف من أدبيات تلك الفترة. فهذا فقيد أكاديميتنا العلامة عبد الله گنون، يقول

فيا وطني لا بت إلا محررا ويا أمتي لُقِيت في سعيك البرا

وكانت الرقابة قد حذفت من البيت كلمة «محررا»، فاضطر محمد بن العباس القباج لترك بياض مكانها، وأثبتها الشابي بذوقه وحدسه المرهف في محاضرته المشهورة عن الأدب المغربي، وهو ما فعله صاحب الديوان بعد الاستقلال.

وهذا المختار السوسي رحمه الله يحَيّي الحفل المقام على شرف جمعية قدماء التلاميذ بفاس، في نفس النغمة التي تفيض بها عواطف إخوانه النشيطين بجانبه، وجميعهم شوق وتوق إلى الحرية، فيقول

بجأش ثابت والكل يدري ثبات النَّشءِ أوَّلَ ما يفيقُ
وعزمٍ لا يُغَلُّ وأيُّ شيءٍ يَغُلُّ يدَ الشبيبةِ أو يعوقُ
وردّ السيل مجراه أدنى منَ انْ يرتدّ نشأٌ يستفيقُ !

وهذا علال الفاسي يوجه لنفس الحفل قصيدته .

«سيعرفني قومي» فيقول في مستهلّها ذلك البيت الشهير

أبعد مضي الخمس عشرة ألعبُ وألهو بلذات الحياة وأطرب

نجد في هذه القطعة ما يكشف عن العمل النفسي، والروحي، والعقلي الذي طبع التربية الوطنية، وأقره برنامج الشباب الذي قال شاعرهم، الناطق بشعورهم

وما ساغني في القوم إلا عقولهم وظنهم أن المعالي تُوهبُ

وكنت أرى تحت العمائم حاجة فما هي إلا أن يدوم المرتبُ !

بلوت بني أمي سنين عديدة فألفيت أن النشأ للخير أقربُ

ولكن أين النشأ ؟ فهو موله وأين ضمير النَّشإ ؟ فهو محجبُ !

تحجبه الآباء عن كل حكمة وتمنعه عن كل ما قد يهذب

ويقول علال الفاسي كذلك

الشعر روح في الفؤاد كريمة يوحي إليها الشعب ما يخفيه

وبعد التربية تأتي ضرورة النظام، وذلك ما عبر عنه الحاج أحمد بلا فريج مستشهدا بحكمة من دعا قائلا

تأهبوا لقراع الطامعين بكم ولا تغركم الآلاء والنعم

سيروا رويدا إلى تنظيم أمركم لا يصلح الأمر إلا حين ينتظم

وأقسموا لا فرقتم يومَ ملحمةٍ ولا تو ليتمو، كي يصدق القسم !

ولا عجب أن يحمل الجيل الصاعد في تلك الحقبة هذه الأفكار ويعبر عنها إيمان واحد، وشراكة لا يتخذ بها أحد، وإن اختلفت الألفاظ والصور. فما يقوله المختار السوسي لا شيء «يغل يد الشبيبة أو يعوق»، هو من جنس «كل صعب على الشباب يهون». وأعجبُ من ذلك أن ما يقوله المختار السوسي

فها هو ذا يمد لكم يديه ليعقد بينكم عهد وثيق

هو ما يقوله الحاج أحمد بلافريج، ولكن في إطار ومقصد عمليين يدلان على تفكير سابق حول وسيلة لجعل الاتصالات الموجودة آنذاك بداية تعاهد على خدمة الوطن والوطنية، وتنظيم آصرة الشعب المغربي وجمعها. فقام أحمد بلافريج وهو يرد على خطاب الحاج مَحمد بنونة، في نثر رشيق يعبر فيه عن ضرورة القطيعة الكاملة مع الحماية لتوحيد الصف والتعاهد على ذلك «والآن، إن كان مبدؤكم هو مبدأنا، فامدد يمينك وصافحني، ولنتعاهد على خدمة هذا الوطن بكل وسيلة ما دامت السماوات والأرض». واستشهد الخطيب بالأبيات التي سبق ذكرها.

هذه الحاجة إلى النظام تلبي ضرورة أكيدة. أصبحت بعد متيسرة قابلة للتوسع والاستيفاء.

كان المغرب يزخر بالأفكار منذ إنشاء جمعية «الاتحاد والترقي» التي ترنو إلى نقل المشاعر والأفكار إلى الواقع، وترجمتها فيه، والتعبير عنها وبلورتها كمنظومة فكرية يسهل ذيوعها وشيوعها بين الناس وإن كانت مقنعة كلما اقتضى الحال ذلك.. وهذا ما حصل، وما سماه مؤرخ الحركة الوطنية زميلنا أبو بكر القادري *بالتطور الذي وقع في الفكر الوطني* حين ودع مرحلة الوطنية العاطفية ملتحقا بالوطنية الواعية القادرة على تصور الخطوات المرحلية لإدراك غايات الأمد الطويل. في هذا الاتجاه تتابعت المبادرات والمساعي وأدت إلى إحكام الروابط، وتوثيق العلاقات بين جماعات الشباب في مختلف أنحاء المغرب،[7] فتم التعارف بينها وازدهر في إطار الأنشطة الثقافية والتربوية.

ولا شك أن قضية الظهير البربري ساهمت في تعميم الوعي، لكنها لم تنشئ العزيمة التي تبلورت قبلها، إذ ظهر شباب المغرب وكأنه كان لها بالمرصاد ! أجل، إن التحرك ضد الظهير البربري وسّع نطاق القاسم المشترك بين الطلبة الذين كانوا يكونون أغلبية الشباب الوطني. وفي هذا الباب لا مناص من الرجوع إلى تحليلٍ للفقيه الحجوي، – وقد أشار إلى أهميته الزميل والمؤرخ المفكر عبد الله العروي – يقول الفقيه الحجوي · «إن زمرة من الشباب ممن قرأوا في المدارس الفرنسية، ولعبت بعقولهم تعاليم الفلسفة، وأفسدت نظرهم في التدين، جاهروا بالإلحاد، وكان آباؤهم في حيرةٍ من أمرهم. فلما ظهر الظهير البربري، قامت قيامة الشباب، وخشي أن يقع في المغرب ما وقع في الشام، من تفريق بين المسلم، والماروني، والعلوي، والدرزي الخ. فقام الشباب محتجا، وأصبح متدينا متطرفا، ولازم المساجد يقرأ اسم الله اللطيف. ولئن سئل، أجاب . «إننا نطلب اللطف من البلاء الذي نزل

بالبربر، إنهم إخواننا، وأعز الإخوان علينا، نصروا الدين، وفتحوا الأندلس معنا جنبا لجنب، وكانوا من أشياخنا من علماء وأدباء وأولياء وصلحاء، كفلان وفلان وفلان».

لذلك رأى الشباب في الحماية تهديدا للكيان المغربي، وإرادة لتفريق جامعته. وكان الشباب على بصيرة من هذا الأمر، وذلك ما اعترف به (ماسينيون) من كون السياسة البربرية كانت قائمة على التبشير، وبالتحديد على خطة وضعها (شارل دوفوكولد) لتنصير شمال إفريقيا[8]، تنصيرا يعيد في نظرهم وحدة البحر المتوسط الذي فرق الإسلام بين ضفتيه. ولم يكن المراد من مخطط التنصير المساواة بين بشر الجنوب والشمال، بل إضعاف الإسلام... وتقوية التباعد بين الناس. أدى ذلك إلى أن التعليم كان مطالبا بالعمل على أساس الميز العنصري كما عبر عنه (بْوايِي دولاتور) قائلا «ينبغي للمعلم أن يشعر الأطفال أنهم فرنسيون، ولكن حذار أن يعلمهم أكثر مما ينبغي»[9] – كلام يناقض تماما اهتمام (ليوطي) بالتعليم وشغفه به وحرصه على أن يخدم المغاربة قبل الأجانب[10]. إن إخضاع القضية الثقافية والتربوية للاعتبار السياسي وحده حَالَ دون نجاح سياسة الحماية في ميدان التربية. ويقول المؤرخ شارل أندريه جوليان «إن التعليم أصبح آلة للميز العنصري عوض أن يكون آلة للتقدّم».

لذلك واجه الشباب الوطني مفهوم التربية عند الحماية بقوة خارقة. منها أنه ربط الثقافة والتربية بالعلم والتنوير واعتبرهما قاعدتين أساسيتين في عمله، مبنيتين على أغراض تحريرية لا يهمها التوجه المحافظ في حد ذاته، بل يهمّها الشأن الثقافي والتربوي،في أعماقه، في جميع مناهجه ومجالاته، في دلالته الحضارية وآفاقه التطويرية[11].

قام منظور الشباب الوطني على قناعة راسخة مفادها أن نور العلم والثقافة قيمة في حد ذاتها، ترفع من شأن الإنسان، تزكي كرامته، تُعيد إليه الهوية التي سلبتها الحماية. دعت الحركة الوطنية إلى العلم والمعارف تنويرا للعقول، وفكا لحصار الجهل بجميع الوسائل، ورفعا لحجر الحماية وعملها لتقصر الاستفادة العلمية والثقافية على موارد ومشارب الغرب. لذلك شجّعت الحركة الوطنية منذ بدايتها البعثات للدراسة في الغرب الأوروبي والشرق العربي معا. لم يصدر هذا القرار عن إرادة في الانغلاق بل العكس هو الصحيح. كان الشرق العربي مصدرا من مصادر الاطلاع والانفتاح على مستجدات الفكر وعلى النهضة التي عرفتها الكتابة العربية، ودعَّمها وعضّدها الإصلاح الديني. وكانت العربية بالنسبة لأغلبية النخبة المغربية أداة ثقافة عامة، لا تقصي الآخر وتحب لغاته، وهي تؤدي وظيفتها في التواصل بين

الشرق والغرب. اطلع كثير من المغاربة على النظريات العلمية الجديدة عبر المجهود المغربي أواخر العشرينات والثلاثينات في ميدان الصحافة، وبث المعارف بواسطتها، ولا يفهم ذلك دون «التلقيح» الشرقي الذي تَمّ بالذين استفادوا من التكوين فيه ومن البعثات الثقافية التي سعت إلى ذلك.

يبدو أن حرص الشباب الوطني، ولو حظي بتكوين فرنسي، على العلاقات مع الشرق. لم يكن أبداً موضع إشكال في الحركة الوطنية الأولى، بل كان ضرورة طبيعية للإحتفاظ للمغرب بأصالته المتفتحة وتوازناته الثقافية القديمة التي تتجلى في كونه حلقة وصل بين الأقصى والأدنى، وبين الشمال والجنوب.

إن المجلات والصحف التي شجعتها النخبة المغربية كانت تترجم بعض المقالات العلمية المهتمة بجميع المستجدات، منها دراسة لرجيس بلاشير ترجمها محمد بن الحسن الوزاني لقراء «المغرب الجديد». ومنها حرص المغاربة من أجل الاطلاع على كل ما يجري في الشرق، وفي الشرق العربي بالخصوص، الذي كان يعتبر مرجعا أساسيا في طريق التحديث، بعد أن لعب دور وساطة في اتصال المغرب بالأفكار الغربية قبل الحماية. والجدير بالإشارة في هذا الصدد أن الحماية فكرت في إنشاء تعليم ثانوي إسلامي لصرف النخبة عن متابعة دراستها في الشرق العربي [12]

أشرت من قبل إلى الجمعيات الثقافية التي شجعتها الحماية في سياسة خجول لاستقطاب الشباب. إلا أن «المقاومة التي ظهر بها الشباب المغربي أول يوم أبرزت للإقامة رغبة المغاربة في الاستقلال وعدم إمكان التعاون معها إلا على أساسه»[13].

إن الشباب كان ناضجا عارفا بأبعاد منطق الرفض وعدم الانصياع لألاعيب الحماية، عرف كيف يحتال لئلا يترك هذه الجمعيات بين يدي من أوصوا بإنشائها. ولعل أذكى رَدٍّ في هذا الباب هو تنظيم التعارف بين جماعة «الناصرية» وشباب المدرسة الثانوية بفاس، كبديل لمشروع الحماية التواصلي، وقد تيسر ذلك فيما يخص شباب تطوان والرباط على يد «العزيز الوزاني» الذي استدعى كلا من الحاج مَحمد بنونة (تطوان) والسيد بوبكر بناني (الرباط). إلى اللقاءات الأولى بين شباب مدارس المغرب، مما أدى، بعد حفل الناصرية، إلى الحفلة التي أقامها شباب المدرسة الثانوية الإدريسية. حضرها الألمعيون من الشباب الوطني[14]

نجحت حركة الشباب الوطني في استقطاب العناصر المثقفة وتوحيد عملها سعيا لتحقيق آماله وآمال شعبه. ولم تكتف في ذلك باستعمال الفضاءات التي نبعت من سياسة

التعليم في البلاد. فأنشأت أندية جديدة. من أنشطها «النادي الأدبي الإسلامي» بسلا. وكان يحاكي جمعيات قدماء التلاميذ[15].

في هذا المضمار اهتم شباب المغرب بتكوين فرق ثقافية أتاح نشاطها فرص تعميق التعارف بين الوطنيين. فهذا الحفيان الشرقاوي يتعرف على محمد اليزيدي وكان الأخير يستقطب الشباب الحي لينظم جوق الرباط للتمثيل. وهذا شباب سلا يُحكم علاقاته بالجوق الرباطي بفضل الجمعية التي أسسها اليزيدي... والأمثلة كثيرة في الموضوع.

ولابد هنا من ذكر ما قامت به كل هذه الجمعيات في ميدان المسرح ولو إجمالا قدم تلاميذ ثانوية فاس رواية «صلاح الدين» في إحدى الحفلات التي ذكرنا. ثم أنشئ الجوق الفاسي الذي قدم «هارون الرشيد والأمير غانم» وغير ذلك من الروايات المقتبسة من التاريخ العربي الأصيل.

ومثلت جمعية الثانوية المذكورة مسرحيات ذات أصل غربي منها مسرحية «تارتوف» التي كان لها الصدى العظيم في خيال الجمهور الفاسي وتأويلاته لما يمثل هذا الشخص بفاس حيث كان الانتقاد شديدا على «أصحاب العمائم». وكان هذا النشاط بداية أدب مسرحي مغربي تجسد في محاولات الشهيد محمد القري، والأديب محمد بن الشيخ، خلف الفقيه غازي في الإدارة الناصرية.

ومن المدن التي تحركت في هذا الميدان المسرحي سلا، والرباط، والدارالبيضاء وطنجة ووجدة التي كثيرا ما يسهو عنها مؤرخوا هذا الفن، مع أنها أسست «الجمعية الأندلسية للأدب والطرب والتمثيل» سنة 1921 ولعب الوازع الوطني في تأسيسها الدور الأهم، حيث تعتبر هذه الجمعية عن حق وجدارة أول نواة للوطنية النشيطة بوجدة. واتجه المسرح لاستعمال كوميديا موليير للتشهير بتصرف الإدارة التي كانت تلاحق المسرحيين، وتزج بهم في السجن كما ذكر بذلك مؤرخ الحركة المسرحية بوجدة، الدكتور مصطفى رمضاني.

إن الشباب الوطني قاد معركة ثقافية وتربوية عامة لا لمعارضة الحماية فحسب، ولكن لمساندة عمل الدولة المغربية التي ظلت تقاوم إدارة الحماية بتشجيع مشاريعه وإدراج نشاطه في العمل من أجل استرجاع الحرية والاستقلال. فإذا كانت عزيمة المغرب قد تمكنت من بلوغ هذا الهدف فلأنها شملت الأنشطة الثقافية، وحاولت استقطاب جميع المجهودات بما في ذلك مجهود المرأة التي تحملت مسؤوليتها بالكتابة في شؤونها منذ سنة 1935، وسنعود في بحث

آخر إلى هذا الموضوع الهام. ثم إن جذور الإلتحام بين الملك والشعب بدأت بوقوف ملوك المغرب في وجه الذين جاؤوا لحمايته ومارسوا تحت هذا الستار كل الأعمال التي تمس بالسيادة المغربية وبالقيم الإنسانية. والمغرب الذي انتصر على الخطوب بفضل سياسة الوحدة في إطار الحرية، لا يزال ثابتا على مبادئ ثورته، واثقا بحقوقه ومستقبله مهما كانت العقبات التي تعترض طريقه ومنهاجه. ثورة الملك والشعب، وحدة القيادة والقاعدة، زيادة على وحدة الصف، كل ذلك يُجسد اديولوجيا وعمليا منذ بداية الحركة الوطنية التي رعاها محمد الخامس رعاية ضمنت لها الانتشار السريع والفعالية التواقة. وقد قام جلالته من أول وهلة بربط العمل العلمي والثقافي بالعمل الوطني المغربي. وهو الذي قال في خطابه الأول «إن الشعب المغربي ينتظر منا مجهودا مستمرا لا من أجل سعادته المادية وحدها، ولكن لنكفل له الانتفاع من تطور فكري يكون متلائما مع احترام عقيدته، ومقتضيات الدفاع عن شخصيته وهويته»، لذلك شجع التعليم الحر، وبادر إلى العمل على تحرير المرأة، وسارع إلى فتح أبواب المدارس في وجه الفتيات.[16]

نعم بَنَتْ ثورةُ الملك والشعب عملها على العقد والعهد اللذين خلقا جبهة واحدة قادت صفوف المقاومة إلى الفوز والنصر. وتلك هي العروة الوثقى التي صاح بها محمد الخامس على حد قول شاعره إدريس الجاي

إنني يا أمتي ثائر لأجلك ثوري '

وكانت النتيجة

أن أقْسم الشعبْ لن ينسى محمده يمين صدقٍ، وبَّر الشعبُ بالقسم[17] ،

الهوامش

* انظر أرسطو *السياسيات*، بيروت، ص 5.

1) عن *المغرب الجديد*، العدد الأول، ص 33-34.

2) علال الفاسي، *الحركات الاستقلالية في المغرب العربي*، الطبعة الرابعة، ص 129.

3) نفس المصدر ص 132

4) أبو بكر القادري، من *مذكراتي في الحركة الوطنية*، ج 1، ص 396-397 بمناسبة حديث صاحب الكتاب عن محمد الزغاري.

5) Charles - André Julien, *le Maroc face aux impérialismes* ed J A Paris, 1978, pp 114-115

6) أبو بكر القادري نفس المرجع، ص 130

7) Charles André Julien op cit p 158

8) نفس المرجع، ص 100، هامش 29 والجملة بين مزدوجتين لضابط الشؤون الأهلية بوايي دو لاتور

9) Gaudefroy - Demonbynes, *L'œuvre français en matière d'enseignement*, Paris, 1528, p 56

10) علال الفاسي *الحركات*....ص 152

11) انظر عبد الله ابراهيم، الحركة الوطنية والعمل الثقافي، مجلة الكرمل، ع 11.

12) انظر اسية بن عدادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

13) *المغرب الجديد*- أبريل – مارس 1936 عدد خاص بذكرى المتنبي، ص 23 وما بعدها.

14) علال الفاسي، *الحركات*... ص 133.

15) عبد الرحمان بالعربي الحريشي، *المدرسة الناصرية*، الرباط 2003، ص 40.

16) أبو بكر القادري، المرجع المذكور، ج 1، ص 22 وما بعدها.

17) ادريس الجاي، *السوانح*، المطبعة الملكية، الرباط 1971.

شهادة عن الملك المنفي
الذي ضحى بالعرش من أجل المبادئ

عبد الهادي بوطالب

ارتأى نظر راعي أكاديميتنا جلالة الملك محمد السادس حفظه الله أن يطرح علينا للنقاش في هذه الدورة محورا وطنيا متصلا بفترة تاريخية خطيرة من مسلسل كفاح المغرب (شعبا وملكا) الحافل برائع البطولات وفادح التضحيات، من أجل تصحيح الذاكرة التاريخية، عن طريق استرجاع السيادة والاستقلال ووحدة التراب، وعودة المغرب إلى ما اطَّرد عنه عبر قرون التاريخ الضاربة في القدم من كونه مملكة بل إمبراطورية كبرى لم تفقد قط استقلالها. وهو ما جعل من إخضاع المغرب لاستعمار ثلاثي فرنسي في الجنوب، وإسباني في الشمال، ودولي على مدينة طنجة مجرد حادث سير لم يمتد إلا ما يناهز أربعين سنة كم هي قصيرة في أعمار الأمم وأحقاب التاريخ !

وأعتقد أن اختيار جلالة الملك لهذا المحور التاريخي، وجلالته صاحب المشروع الحداثي الهادف لتغيير الحاضر، والمستشرف لآفاق المستقبل الرحبة، والداعي لتجديد إهاب الدولة، وتغيير مفهوم السلطة، وإقامة عهد جديد لئن كان امتدادا لماض زاهر فإنه يراهن على مغرب حضاري معاصر، أقول إن اختيار جلالته للمحور المذكور لطرحه على أنظارنا ليس مرده فقط إلى تخليد ذكرى حدث ثورة الملك والشعب العظمى وهي تدخل هذه الأيام ذكراها الذهبية، ولا إلى العودة بنا إلى الذاكرة التاريخية فقط لنقوم بالتمجيد والإشادة بالملحمة البطولية التي قادها جده العظيم بوطنية صادقة واحتساب كبير، وخاض بها كفاحا مريرا يستحق التقدير والإكبار، فالمرحوم محمد الخامس خالد الذكر، وليس في حاجة إلى المزيد من التكريم والتمجيد، وإنما وراء هذا الاختيار أن يقرأ هذا الفضاء العلمي العالمي الأكاديمي الموقر الحدث التاريخي الكبير قراءة علمية، تضيف وتغني ما قيل وكُتب عنه، وتلقي الأضواء

الكاشفة عما يزال مستورا من جوانب الحدث الذي طبع مسيرة الكفاح الوطني المغربي بطابعه، ووجهها وجهتها الصحيحة، وأنضج ثمار استعادة الحرية والسيادة بعودة الملك الظافر من منفاه في نونبر 1955 إلى وطنه وعرشه، واعتراف المجتمع الدولي باستقلال المغرب في غضون سنة 1956 والإقرار له بحق بسط سيادته على أجزائه المغتصبة.

سأخرج إذن -إذا سمحتم لي- عن المعتاد المألوف، وسأحاول أن أقتصر تلبية لرغبة أمانة سر الأكاديمية على تقديم شهادة عيان أنفذ من خلالها إلى أعماق ملحمة الملك والشعب لأسلط الأضواء على ما عرفته أو عشته منها من المواقع التي شاء لي حسن حظي أن أكون حاضرا في بعضها، وأن أسعد بوجودي فيها قريبا من بطل التحرير، سواء في آخر ليلة 19 غشت 1953 وهو يعاني من ضغوط المقيم العام الجنرال "جيوم" بعد أن وصلت أزمة العلاقات المغربية الفرنسية إلى المأزق الذي لا مخرج منه، وبعد أن وضع هذا الجنرال السلطان أمام خيارين لا ثالث لهما أن يختم بطابعه ويمهر بإمضائه مشاريع الظهائر المخالفة لنص وروح عقد الحماية التي امتنع عن إمضائها فيما عُرف بسنوات "إضراب الطابع الملكي"، أو أن يتنازل عن العرش، ليُنقَل مباشرة إلى المنفى، أو عندما شاء لي حظي كذلك أن أسعد بعضوية وفد الوطنيين، من حزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال الذي كنت أحد مؤسسيه وعضو مكتبه السياسي، المبعوث إلى مقر السلطان بمنفاه – مدينة أنتسيرابي بمدغسقر- للتشاور معه في مصير المفاوضات التي ابتدأناها مع حكومة رئيس الوزراء الفرنسي "إدجار فور"، حيث وجدنا الأسد الهصور في عرينه الغريب السحيق أشد ما يكون وعيا وصبرا واحتسابا، لم تنل منه قساوة المنفى، ولم تضعف فيه قوة الأمل، وحيث زودنا ،رحمة الله عليه، بنصائحه التي استفدنا منها وعملنا بها، وحيث انتهت مفاوضاتنا مع فرنسا إلى عودته الظافرة إلى وطنه وعرشه.

وتفرض علينا المنهجية العلمية لهذه الدراسة المقتضبة أن نبدأ من البداية، بتقديم صورة عن السلطان الشاب الذي اختارته هيأة البيعة الشرعة يوم 18 نونبر سنة 1927 بمدينة فاس (عاصمة المغرب قبل الحماية) ليكون الرقم الثاني والعشرين بين سلاطين الدولة العلوية، نسبة إلى الجد الأعلى مولاي علي الشريف المنحدر نَسَبا من علي ابن أبي طالب وزوجته فاطمة الزهراء بنت الرسول (رضي الله عنهما)، والذي هاجر جده الحسن الداخل إلى المغرب قادما من ينبع النخيل قرب المدينة المنورة. وتمت بيعة السلطان الشاب من أهل الحل والعقد، أي سلطة البيعة التقليدية المؤلفة من كبار رجال المخزن، والأشراف من سلالة الرسول، والعلماء، والقضاة، والأعيان الممثلين للمدن وكبريات القبائل. وذلك قبل تخطيه

الثامنة عشرة من عمره، بل ربما كان أقل من ذلك. وكان السلطان المبايَع أصغر إخوته أولاد السلطان المولى يوسف بن المولى الحسن الأول، وحمل اسمَ السلطان سيدي محمد بن يوسف. وكان يقيم إلى يوم بيعته بالقصر الملكي بفاس بعيدا عن عاصمة الرباط ومناورات ودسائس أعوان السلطان، منقطعا لتلقي مبادئ التربية والتعليم باللغتين العربية والفرنسية من لدن أستاذيه الفقيه محمد أقصبي في الدراسة بالعربية، ومحمد المعمري الجزائري معلمه في الفرنسية. وجاء اختياره تفضيلا له على أخويه الأميرين. الأكبر إدريس المقيم بمراكش، والأوسط الحسن المعروف بسيدي بابي. وسهَّل اختيارَه في سنه المبكرة وقبل أن يُتم دراسته ما كان يلوح عليه من أمارات الذكاء وحسن الاستعداد للقيام بالمهمة السامية التي أنيطت به. كما سهل اختيارَه أن والده السلطان المولى يوسف لم يعهد قبل موته المباغت الذي اختلفت الأقوال في سببه- بما فيها أنه قتل بسم بعد عودته من فرنسا- لأي واحد من أبنائه بالولاية بعده. لكن أغلبية حاشية السلطان المتوفى رجحت تزكية اختيار الأمير الشاب سيدي محمد. ووافقت سلطات الحماية الفرنسية على هذا الاختيار ربما طمعا في أن تحاصر السلطان الفتى بسلطة هيأة الوصاية (لم يُعلن عنها رسميا) إلى حين بلوغه سن الرشد السياسي، لكنها خابت في الهيمنة على السلطان، إذ كان يحاصرها هو أيضا في وجوب التزامها بمقتضيات عقد الحماية الذي هو عقد بين دولتين متساويتين، يُبقي على شخصية الدولة المحمية قانونيا ولا ينقل إلى دولة الحماية ممارسة سلطة سيادة الدولة المحمية وفي طليعتها سلطة التشريع، مما يعني أن نظام الحماية يفرض وجود دولتين قانونيتين، وإن كانت سيادة الدولة المحمية منتقصة لأنها مفوضة منها إلى دولة الحماية خاصة في مجالي الدفاع والدبلوماسية.

وطبيعي أن الإخلال بهذا التوازن القانوني الدقيق من لدن سلطة الحماية وعلى حساب الدولة المحمية يُعرض علاقات الطرفين إلى الاهتزاز، ويساعد على دخولهما في أزمات العلاقات المتبادلة. وهو ما أخذت تتحول إليه علاقات السلطان منذ توليه مقاليد العرش مع الحماية الفرنسية التي كانت كثيرا ما تتجاوز حدودها القانونية.

وبدأ مسلسل الأزمات في مستهل عقد الثلاثينات من القرن الماضي، أي بعد ما كان يقل عن ثلاث سنوات من بيعة السلطان عندما نجحت الإقامة العامة في ظروف مشتبَه فيها في استصدار ظهير 16 مايو 1930 (المعروف باسم الظهير البربري) الذي عارضته الحركة الوطنية وكانت في بداية نشأتها، وانتفضت عليه الجماهير الشعبية في مظاهرات التنديد به

والمطالبة بإلغائه، بما في ذلك الجماهير الشعبية في المناطق المغربية المعنية به. ويقال إن مشروع هذا الظهير عرضته الإقامة العامة على السلطان المولى يوسف لتوقيعه ورفضَه، ثم جاءت به إلى ولده السلطان سيدي محمد لتمريره بإمضائه. وهذا ما أكدته المصادر الفرنسية نفسها. لكن ما دوّنه بعض المؤرخين المغاربة ومنهم المؤرخ الفقيه الأديب المرحوم عبد الله الجراري في كتابه "شذرات تاريخية" جاء يؤكد أن السلطان لم يوقع على الظهير وإنما تولى كِبْر ذلك بدون علم السطان من بين الوزراء كبيرهم الصدر الأعظم محمد المقري، حيث كان طابع السلطان بيده وهو الذي وضع الطابع على الظهير في تكتم بالغ.

والذي يعلم ما كان يتوفر عليه السلطان سيدي محمد من شعور ديني ووطني، وما كان يميزه من تعلق بوحدة شعبه وغيرة على دينه – وقد لمست فيه ذلك بالمعاشرة الطويلة– لا يمكن أن يتصور لحظة واحدة أن يكون السلطان الشاب قد وعى حقيقة مقتضيات ذلك الظهير ساعة إمضائه إن كان فعلا قد أمضاه. وما كان ليُمضيه راضيا لو أن بطانته التي كانت تمارس عليه وصاية فعلية وإن لم تكن قانونية نبهته إلى خطورته، ولا سيما الفصل السادس منه الذي نص على "أن المحاكم الفرنسية بالمغرب هي التي تختص بالنظر في قضاء الجنايات المرتكبة في المناطق البربرية كيفما كانت الجريمة ووضعية مرتكبها".

وقد دخل السلطان مع سلطة الحماية في نقاش لإلغاء هذا الظهير ومارس عليها ضغوطا أفضت إلى إلغاء الفصل السادس استجابة لمطلب الحركة الوطنية، بعد أن تبين له خطورته. وما كان له أن يقبل المصادقة على تجزئة بلاده أو يرضى بتقسيم شعبه إلى فصائل يقتطع ذلك الظهيرُ بعضها عن سلطته ونفوذه، أو يستهدف إلى تقسيم المغرب إلى كيانين عربي وأمازيغي.

وظل السلطان سيدي محمد ملازما للحذر في تعامله مع مشاريع التشريعات التي كانت تعرضها الإقامة العامة على إمضائه، واستمر يرفض منها كل ما يتعارض مع نص الحماية وروحها.

وإلى عقد الأربعينات من القرن وبدء من سنة 1944 (سنة المطالبة بالاستقلال) كان موقف السلطان يتناغم مع موقف الحركة الوطنية التي كانت لا تطالب إلا بإصلاحات تقوم بها الحماية لصالح المغرب في نطاق ما نص عليه عقد الحماية نفسه.

وقد جاء في فصله الأول ما يلي "إن حكومة الجمهورية الفرنسية اتفقت مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والثقافية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للمغرب .

وكلمة الحماية نفسُها توحي بأن الدولة الحامية تقدم للدولة المحمية نوعا من الخدمات التي جاءت الإشارة إليها في العقد لإصلاح أوضاعها، في الوقت الذي تبقي فيه على كيانها الدولي، وتعمل لترشيدها وإعادة تأهيلها، وتسهر على الدفاع عن ترابها ووحدته وحمايتهما في الداخل، وتقوية شخصيتها الدولية القانونية في الخارج، وترقى بها من طور الضعف والانحلال إلى مصاف الدول الراقية التي تنعم بالاستقرار والتقدم والتطور. وبذلك يكون نظام الحماية موقتا، ويبقى استمراره مرهونا بإرادتي الدولتين الحامية والمحمية وكما يُبرَم عقد الحماية برضى الطرفين، يبقى قابلا للفسخ برضاهما كذلك. وبعبارة أخرى كانت الحركة الوطنية والسلطان يسجنان الحماية في شرعية عقد الحماية الذي أبرم بين السلطان عبد الحفيظ ومبعوث فرنسا السفير رينيو"، وتعهدت الحكومة الفرنسية بمقتضاه أن تقوم بإدخال إصلاحات على النظام المغربي ليصبح نظام دولة حديثة دون أن يكون هدف الإصلاح المس بوحدة سيادة الدولة المحمية، أو بوحدة ترابها الوطني.

ومع مرور السنين على هذا العقد أخذت سلطة الحماية الفرنسية تتطلع إلى تحريف تطبيق نظام الحماية نصا وروحا بجنوحها المتنامي إلى تحويله إلى نظام استعماري سافر تحكم فيه الدولة الحامية الدولة المحمية حكما مباشرا، أو حكما مزدوج السيادة المتقاسمة بينهما. ووقف السلطان بالمرصاد بامتناعه عن الإمضاء على كل مشروع تشريعي يُفرغ الحماية من محتواها ويتجاوزها، وخاصة المشاريع التي تسفر عن توجه الحماية الفرنسية إلى هذا الاتجاه الاستعماري.

وبلغ مسلسل أزمة العلاقات المغربية الفرنسية أشُدَّه مع بداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وبالأخص في عهد المقيم العام الجنرال جوان الذي جاء إلى المغرب للترويج لازدواجية السلطة وتقاسم السيادة، والضغط على السلطان لقبول أن يُحكم المغرب بحكومة مزدوجة من الفرنسيين والمغاربة يقتعد ممثلو الطرفين مقاعد متساوية العدد في مجالسها، بالرغم من أن الجالية الفرنسية لم تكن تتجاوز 350.000 شخصا. بينما كان عدد المواطنين المغاربة تسعة ملايين. ولما كان السلطان يمتنع عن إضفاء الشرعية على هذه المشاريع، فإن المقيم العام أباح لنفسه تقنين بعضها في شكل "إرادات مقيمية" لا قاعدة

قانونية لها. وبها أصدر "قانونه" بالسماح للفرنسيين بممارسة حق الاقتراع لانتخاب ممثليهم في أرض المغرب الذي أصبح بهذا التدبير غير الشرعي وطنهم الثاني مع احتفاظهم بجنسيتهم الفرنسية داخل فرنسا.

وقد ردد الفرنسيون أنفسهم عبر الإعلام الفرنسي أحاديث عما تميزت به إحدى جلسات العمل بين السلطان والمقيم العام الفرنسي من نقاش حاد كان فيه الجنرال وقحا إلى درجة أن السلطان قال له بالحرف "إذا ما تماديتم في مخاطبتي بهذا الأسلوب فإني سأخاطبكم بالسيد جوان. ولن أخاطبكم بعد اليوم لا باسم الجنرال، ولا باسم المقيم العام". قال ذلك سيدي محمد بن يوسف، ولم يترك للجنرال إلا أن ينصرف.

وقد تحدث كزلان كُلوزيل (Ghislain Clauzel) المستشار الفرنسي لحكومة السلطان عن هذه اللقاءات الساخنة بعد أن أنهى مهمته في المغرب فقال: "إني لسعيد بكوني لن أحضر بعد اليوم هذه المقابلات التي كنت أتضايق منها، خاصة عندما يتناقض الجنرال في موقفه أمام السلطان بين اجتماع وآخر ويدعوني السلطان لإعطاء شهادتي عما جرى بينهما ويُحْرجُني، إذ كنت لا أستطيع تكذيب "جوان" .

وكان الجنرال "جوان" يعلن لمساعديه أنه جاء مزوَّدا بتفويض كامل لاستعمال سلطته من لدن رئيس الحكومة الفرنسية "بول رمادي" (P.Ramadier) ووزير الخارجية الفرنسية "جورج بيدو" (G Bidault) ليواجه السلطان بتهديداته لحمله على الأخذ بأحد الخيارات إما المسارعة إلى الإمضاء على الظهائر المقدمة إليه من الإقامة العامة، أو تنازله طوعا عن العرش، أو خلعه عن العرش من لدن فرنسا ليعتليه من يقبل التفاهم معها.

وبعد فشل الجنرال في مهمته أمام صمود السلطان طودا شامخا لا يتزلزل سحبته فرنسا وعينت الجنرال" أوجيستان كيوم مقيما عاما بالمغرب مُتلمّسة فيه المزيد من القدرة على كسر مقاومة السلطان والشعب لطغيان الحماية التي ارتدّت عن مقاصدها، وهو الذي سارع ساعة وصوله إلى الرباط إلى الإدلاء بتصريح ناري مما جاء فيه قوله " جئت لأعالج المريض المسمى بالمغرب، ولأطْعِم الوطنيين التبن". وهو ما يعني أن مهمته لم تكن تستهدف حل الأزمة بالتفاوض والحوار، بل بصب المزيد من الزيت على النار لإذكاء لظاها والوصول إلى المأزق الذي لا مخرج منه.

ولقد كان في طليعة التدابير التي اتخذها تعطيل الصحافة الوطنية التي كان يُصدِرها الحزبان الوطنيان حزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، وإغلاق مراكزهما بالمدن

والقرى، وختم إدارة "العلم ، لسان حزب الاستقلال، "والرأي العام" لسان حزب الشورى والاستقلال بالشمع الأحمر، والزج بقواعد الحزبين الشعبية إلى السجون، وإقامة محاكم عسكرية لإدانة نشطاء الحزبين كانت تستند في أحكامها إلى مقتضيات حالة الطوارئ والحصار التي لم تُلغ قط في المغرب. كما قمعت هذه التدابيرُ المركزية النقابية للاتحاد المغربي للشغل واعتقلت قيادتها وصادرت نشاطها. وبذلك ظهرت حقيقة وصفة العلاج التي اعتمدها "الطبيب" جيوم للمغرب المريض.

وكان رد فعل الحركة الوطنية على مخطط الإقامة العامة هو تأسيس الجبهة الوطنية المغربية يوم تاسع أبريل سنة 1951 والإعلان عنها بطنجة التي كانت تحت النظام الدولي، في يوم ذكرى زيارة السلطان لهذ المدينة التي تمت سنة 1947. وتألفت الجبهة من الحزبين الوطنين الناشطين بالمنطقة الجنوبية (أو السلطانية) هما حزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، والحزبان الوطنيان الناشطان بالمنطقة الشمالية (أو الخليفية)، وطنجة، وهما حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية. وقد أعطى توحيد الأحزاب الوطنية في جبهة واحدة وقيامُها بالعمل الوطني المشترك بتنسيق كامل بينها منذ تكوين الجبهة وإلى رجوع السلطان من منفاه إلى وطنه وعرشه زخَما دافعا للحركة الوطنية كانت تفتقده بتفرق الأحزاب وتفرد كل حزب بنشاطه ومبادراته. وكان أول قرار اتخذته الجبهة الوطنية هو العمل على تدويل القضية المغربية، بعرضها على الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة، حيث كان وفد الجبهة بالقاهرة ممثلا بالقائدين الوطنيين الكبيرين علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني. قبل ذلك جاءت مبادرة حزب الشورى والاستقلال لتسجيل قضية المغرب في دورة منظمة الأمم المتحدة المنعقدة بقصر شايو بباريس في نوفمبر 1951 حيث نجح الوفد الذي كنت أحد أعضائه في تسجيل نقطة خاصة بها في جدول أعمال الدورة بمساعدة أعضاء دول الجامعة العربية الأعضاء في المنظمة الأممية وانتهت المداولات بتأخير النظر في القضية. لكن طرحها على الأمم المتحدة لأول مرة كان إنجازا كبيرا.

وإثر ذلك تشكل وفد الجبهة الوطنية إلى دورة الأمم المتحدة التي انعقدت بنيويورك في أواخر سنة 1952 وكان مركبا من أحزابها الأربعة. كما كان ضمن الوفد كل من زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي ورفيقه في مسيرة النضال الوطنية الطويلة زعيم حزب الشورى والاستقلال محمد بن الحسن الوزاني، كما كان ضمن الوفد زعيم حزب الوحدة المغربية المكي الناصري رحمه الله، والمهدي بنونة ممثلا لحزب الإصلاح الوطني، وأعضاء آخرون من الأحزاب الأربعة التي ائتلفت داخل الجبهة الوطنية وظلت تعمل صفا واحدا طيلة

الفترة التي كانت الحركة الوطنية تعمل فيها بفرنسا وتحاور الدوائر الرسمية من أجل الوصول إلى عودة السلطان إلى عرشه و تحقيق الاستقلال.

وظل السلطان محمد بن يوسف إلى حلول يوم 20 غشت 1953 يوم ثورة الملك والشعب مرابطا في موقع النضال، منفتحا في كل آن على الحوار مع فرنسا، ورافضا دائما لكل مشروع استعماري تقدمه الحماية لإمضائه. كان يركز بالأخص على ضرورة مراجعة عقد الحماية وتمتيع المغرب بحقه في السيادة الكاملة، أو يلخص أحيانا مطلبه في تغيير الحقوق المغربية". وكان يتجنب أن يصدم محاوريه الفرنسيين بالتركيز فقط على مطلب الاستقلال، بل كان يتحدث عن مراجعة نظام الحماية واسترجاع الحق المغربي المتفاوَض عليه الذي تقوم في ظله علاقات ندية بين دولتين. وهذا الأسلوب طبع رسائله إلى الحكومة الفرنسية سواء قبل نفيه أو عندما كان يراسل الحكومات الفرنسية وهو في منفاه. وطالما استعمل قبل نفيه استعارته البلاغية الشهيرة التي كانت تقول "إن الحماية قميص قدّ على قامة المغرب قبل أن يترعرع وينمو، لكن المغرب نما وضاق القميصُ عن حجمه، ويجب تغييره بما يعيد للمغرب سيادته وحرية تصرفه في مصيره ويحفظ لفرنسا في المغرب بعض مصالحها".

هكذا كان يزاوج بين الصمود والتشبث بالمبادئ وبين الدبلوماسية المَرِنة المنفتحة على الحوار، لكن مخاطَبيه المقيمين العامين كانوا يبيتون لمخططهم العدواني على العرش وصاحبه. لقد كانت لهم أعين لا يبصرون بها، وآذان لا يسمعون بها، وقلوب لا يفقهون بها وكانوا كالأنعام بل هم أضل.

وأذكر أني كنت ضمن وفد حزب الشورى والاستقلال التي استقبله جلالته بقاعة العرش بالرباط لنُطلعه على التدابير القمعية التي اتخذتها الإقامة العامة ضد صحافتنا بإيقافها وضد مراكز حزبنا عبر المغرب بإغلاقها ومصادرتها، بعد أن مارست الرقابة على جرائد الحزبين الوطنيين طيلة ما يزيد على سنة. فكان مما قاله لنا رحمة الله عليه "لقد مر أمامي وخاطبني في هذه القاعة مقيمون عامون فرنسيون اختلفت أزياؤهم بين مدني وعسكري، وطباعهم بين مهذبين وأجلاف، ولكن كان يشبه بعضُهم الآخرَ مما يجعلك لا تفرق بين المدني منهم والعسكري. وكنت أخاطب كلا منهم بما يستحق. وقد ذهبوا جميعا وبقي هذا العرش، وعلي أن أصبر وأصمد". ثم استطرد جلالته قائلا "أتطلع إلى أن أرى الأحزاب الوطنية مجتمعة في جبهة واحدة"، وكم كان سعيدا بتأليفها !

وأقفز على سلسلة من وقائع نضال السلطان البطولية لأؤدي شهادة بما عشته مع جلالته قبيل ساعات من لحظة الاعتداء عليه وعلى عرشه التي سميت ساعة الحسم. وذلك في ليلة 19 غشت 1953 عندما غامرت ونجحت في الوصول إلى القصر الملكي بالرباط والساعة تشير إلى العاشرة والنصف ليلا راكبا متن سيارة خدمة صغيرة تابعة للقصر الملكي جلست متسترا في مقعدها الخلفي يقودها سائقها العامل في القصر إدريس بنمسعود، والقصر في تلك اللحظة الرهيبة محاصر بالدبابات، لا تصل إليه إلا السيارات المرخص لها، ومنها السيارة التي نقلتني. ووجدتني بعد لحظات بين يدي السلطان الذي كان يحمل سبحته في يده وقد طال شعر لحيته التي أطلقها بضعة أيام من قبل كعادته في الأزمات الكبرى.

كان جلالته بادي الإجهاد، رابط الجأش. وكان سؤاله الأول عما يروج ويقال خارج القصر. ثم حكى لي تفاصيل تهديد المقيم العام الجنرال "جيوم" له، فأكدت له أنني جئت موفدا من الحزب الذي أنتمي إليه لنبلغه تضامننا معه ووقوفنا وراءه، وأننا في الجبهة الوطنية قد أشعرنا القواعد الشعبية أن قيادة الجبهة يئست من جدوى العمل السياسي العلني، وأن على فصائل الشعب أن تبذل كل تضحية وتتعبأ للمقاومة أفرادا وجماعات. وقبل أن أودعه قال لي بصوت ثابت النبرات "إن فرنسا قررت سلوك المغامرة الكبرى، وإنها على وشك تنفيذ ما هددتني به، وأنا أتحمل مسؤوليتي أمام الله وشعبي، ولن أتنازل عن العرش الذي هو أمانة في عنقي، فلتتحملوا جميعا مسؤوليتكم".

وكان المقيم العام الجنرال "جيوم" قد اشترط عليه من بين الشروط أن يعلن السلطان عن تبرؤه من حزب الاستقلال وهو ما كان تطالب به حركة التمرد المغربية بقيادة باشا مراكش.

وفي اليوم الموالي نفت فرنسا السلطان وأسْرَتَه إلى كورسيكا فمدغسقر، ونُسب إلى "جورج بيدو" وزير خارجية فرنسا أنه قال "إن اللحظة كانت لحظة انتصار الصليب على الهلال".

وعلى نشوة الانتصار هذه قال الجنرال "جوان" الذي عزلته حكومته من منصب المقيم العام بالرباط وأصبح مقيما في فرنسا "لقد ربحت فرنسا نصف قرن من الوجود بالمغرب سيكون حافلا بالهدوء والاستقرار. وستجد أمامها جيلا مغربيا جديدا يتعاون معها ويخلص النية في الوفاء لها".

ولأطْو المراحل التي لم يطوها التاريخ مثلما لم يطو معارك البطولات الخالدة في أي جهة من العالم لأقفز على الأحداث، ولأؤدي شهادة أخيرة عن زيارة وفد الجبهة الوطنية للملك المنفي في مدغسقر بمدينة أنتسيرابي. وقد شاء لي حسن حظي أن أكون واحد أربعة قادة وطنيين اختيروا باتفاق مع حكومة "إدغار فور" الفرنسية للتوجه إلى المنفى للاستشارة والتنسيق مع جلالته. هم من حزب الشورى والاستقلال عبد القادر بن جلون، والمتحدث إليكم (عبد الهادي بوطالب)، ومن حزب الاستقلال الحاج عمر بن عبد الجليل، وعبد الرحيم بوعبيد. وذلك في اليوم التاسع من شتنبر 1955.

وأنقل عن كتابي "ذكريات وشهادات ووجوه" الذي نشرته الشركة السعودية للأبحاث والنشر سنة 1993 بعض ما جاء في جزئه الثاني عن هذه الرحلة بدءً من الصفحة 575 عن هذه الرحلة التاريخية "كانت رحلة طويلة شاقة. وكانت بالنسبة لنا طولى رحلات العمر، حيث استغرقت 30 ساعة بنهارها وليلها، قضيناها عبر الأجواء والتوقفات التقنية بالمطارات ثمان مرات. ووصلنا إلى مقر السلطان بمدينة أنتسيرابي بعد أن انتهت بنا الطائرة من نوع (د س 3) إلى تناناريف (عاصمة مدغسقر). ثم امتطينا السيارة أربع ساعات أخرى إلى مقر السلطان ووصلنا في ساعة متأخرة من الليل. واستقبلنا جلالته على الفور وكان ينتظر وصولنا ليستقبلنا على العشاء. كان يبدو على وجهه التأثر ولو أن عينيه كانتا تختفيان وراء نظارات سميكة سوداء. كانت شحنات من الانفعالات تفتعل وتشتعل في نفوسنا هو ونحن. وإذ لا أقوى على تصويرها فلأقلْ إننا كنا – ونحن نبكي– نعيش فرحة العمر. وأخذ جلالته يضع علينا السؤال تلو السؤال، عن المغرب، والمقاومة، وبطولة الفدائيين. وعما وصلت إليه مفاوضاتنا مع الحكومة الفرنسية. ولم يهتم بما دون ذلك".

ركز جلالته على عدم التساهل في صيانة سيادة المغرب، وألح على أن لا نشترط على فرنسا وجوب عودته إلى العرش قبل أن تتشكل الحكومة التي كانت حكومة "إدجار فور" عرضت علينا تشكيلها، لتشرف على مسلسل العودة، ونقل السيادة. وكنا ربطنا تشكيلها بعودة السلطان إلى عرشه ونصحَنا جلالته بقبول العرض الفرنسي مذكرا بأن عودته آتية لا ريب فيها، ولكن لا ينبغي أن تكون عودته شرط وجوب سابقا لتشكيل الحكومة. وكان جوابنا أن تشكيل الحكومة آتٍ لا ريب فيه أيضا، لكن ينبغي أن يتزامن مع عودته لتستمد الحكومة الوطنية شرعيتها من جلالته. ولم نعد من أنتسيرابي التي قضينا بها ثلاثة أيام إلا بعد أن نسقت الجبهة الوطنية مع جلالته كل ما يهم المراحل التالية.

وأختم هذا العرض المقتضب رغم طوله بآخر فقرة جاءت عن بطل التحرير محمد الخامس في كتابي المعد للنشر إن شاء الله (وأنا أقترب من إنهائه) وهو تحت عنوان "صورة وذكرى. رأسا لرأس مع القمم"، قدمت فيه اثنين وخمسين رئيس دولة عرفتهم، وأخذت لي مع كل واحد منهم صورة، ودونت في هذا الكتاب ما راج بيني وبينهم في لقائي أو لقاءاتي المتكررة معهم. وابتدأتُ بجلالة محمد الخامس وانتهيتُ بجلالة الملك الحسن الثاني مرورا برؤساء دول عربية وإسلامية وعالمية. وجاءت الفقرة الأخيرة تقول عنه. "لقد كان إيمان محمد الخامس بالمبادئ التي ضحى من أجلها، وقدرته على تحمل المكاره، ومصابرته في مواجهة الأزمات تؤلف جميعُها رصيده الذي لا ينفد، وطاقته التي لا تتوفر إلا للنادرين من الرجال الذين لا يملك التاريخ إلا أن يتوقف عندهم". وأتبَعْتُ هذه الفقرة بأخرى هي "لو سُئلت أن أقدم صورة عن السلطان الملك محمد الخامس في كلمة جامعة لقلت إنه كان يمسك بناصية الحكمة يحترم شعبه ويخاف الله. ورأس الحكمة – كما يقال– مخافة الله".

حياة محمد الخامس في المنفى
حسب الأرشيف الفرنسي الغميس

عبد الوهاب بنمنصور

ظهر في القرن الذي وَدَّعناه قَبْلَ ثلاثة أعْوام عددٌ من الرجال الأفذاذ، برع بعضهم في العلم والثقافة، وبرز آخَرون في الحُكم والسياسة، وذاعتْ شهرة فريق ثالث في النضال لتحرير الأوطان وصيانةِ كرامة الشعوب، ويأتي في طليعة أسمائهم اسم جلالة الملك المرحوم محمد الخامس الذي وضع نصب عينيه منذ استوى على عرش الملك سنةَ 1927 أنْ يحقق للمغرب حريته واستقلاله، ويعيد وحدته الترابية كما كانت قبل أن تتآمَرَ لتمزيقها قُوى أجْنبية متنافسة في ظروف دولية معروفة، ويمهد الطريق لنهوض شعبه ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، ويحله المكان اللائق به في مصاف الدول الراقية المتحضرة.

وقد كتب عن حياة هذا البطل الوطني العظيم بمختلف اللغات عشرات الكتب ومئات التقارير الاستخباراتية وآلاف المقالات والاستطلاعات الصحفية، وعقد أكثر من منتدى شرقا وغربا لدراسة مراحل نضاله وتحليل أفكاره وجرد منجزاته، تحدث عنه فيها مؤرخون كبار، ومحللون سياسيون لامعون ونقاد معروفون على الصّعيد الدولي بسعة الاطلاع ودقة التحليل وحسن الاستنتاج، كلهم عايشوا وقائع حياته وأحداثها، ومنهم من شارك في صنعها واتخاذ القرار فيها، بل إن بعضهم أدمى قدمه شوكها ولفح وجهه حرها، لكن فترة مهمة جدا من تلك الحياة لم تسلط عليها أضواء كاشفة قوية رغم قصرها، هي فترة الشهور السبعة والعشرين التي قضاها في المنفى، من عشية يوم الخميس 20 غشت سنة 1953 التي وصل فيها إلى جزيرة كورسيكا منفيا أسيرا إلى صبيحة يوم الاثنين 31 أكتوبر سنة 1955 التي حل فيها مدينة نيس عائدا من جزيرة مدغشقر حرا طليقا، ولست أعني ما تخلل تلك الفترة من تصالاتٍ ومساوماتٍ ومفاوضاتٍ لرأب الصدع وحل الأزمة، فتلك معروفة مشهورة سارت

بأخبارها الركبان، ووقع النقاش فيها تحت قبة البرلمان في باريس، وتكرر الحديث عنها فوق منبر الأمم المتحدة ومنابر الأندية السياسية والملتقيات الدولية، سيما عندَما احتدت المقاومة الوطنية بالمغرب وتحركت فيالق جيش التحرير بجباله وسهوله لإحقاق حق الملك الشرعي وإزهاق باطل جماعة شرهة من المستوطنين الفرنسيِّين وأخرى موتورة أو مغرورة من المغاربة المتعاونين، وإنما أعني معيشة محمد الخامس اليومية في منفاه، وعلاقته بالمحيط الذي أوجد قسرا فيه، وتصرفات مضيفيه - وإن شئت الحقيقة فقل سجانيه - معه ومع أفراد أسرته، سيما مع ولي عهده يومئذ صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن.

ولا ينبغي أن يخطر ببال أحد أن معيشة محمد الخامس في المنفى بقيت غفلا لم تحفظها بالكتابة والتدوين أقلام السجانين وتقارير المخبرين والمراقبين، إن دولة عظيمة محكمة التنظيم مثل فرنسا واعية بمسؤولياتها حيال ما يجري فوق ترابها الوطني وما يجري في محمياتها ومستعمراتها وممتلكاتها وراء البحار لا يمكن أن يغفل موظفوها عن تسجيل تحركات نزلائها وضيوفها سواء كانوا أصدقاء أو خصوما، لاسيّما من كان منهم رفيق تحرير وفي مرتبة ملك عظيم مثل سيدي محمد الخامس، كل ما في الأمر أن أخبار معيشة الملك المرحوم اليومية وتحركاته وتصرفاته وشكاويه وتظلماته واحتجاجاته واقتراحاته ومحادثاته ومكاتباته بقيت لأسباب سياسية وأمنية وجيهة حبيسة في دور الأرشيف الوطني الفرنسي لا يسمح برؤيتها لأحد، حتى تلطفت وزارة الخارجية في باريس وأذنت منذ شهرين لإدارة الوثائق الملكية بالاطلاع عليها وتصوير ما فيها ونقله إلى المغرب، حدث هذا بعدما أصبحت الصداقة بين المغرب وفرنسا عميقة الجذور، وصار نفي سيدي محمد الخامس الذي نحيي اليوم ذكراه الخمسينية مجرد عثرة من العثرات التي عرفها تاريخ المغرب الطويل، نستخلص منه الكثير من العبر والدروس، ونستحضر العديد من صور البطولات والتضحيات، ونعرضه على أجيالنا الصاعدة كمثال صارخ لقوة إرادة شعب المغرب وشهامة ملوكه، دون أن ينسينا واجباتنا في حسن التعامل مع من يمد يده للتعاون معنا ويقف إلى جانبنا من الدول.

وبتصفح ما تمتلئ به تلك المحافظ - محافظ حياة محمد الخامس في المنفى - يجد المطالع نفسه أمام منجم لا تنتهي كنوزه من الأخبار العجيبة والأسرار الغريبة، والصور المتناقضة لما يفتعل في النفوس من نوازع الخير والشر وعوامل الحقد والسماح، فعدى التقارير اليومية للدرك والشرطة المكلفة بحراسة الأسد الأسير توجد رسائله رحمه الله إلى الحكومة الفرنسية وإلى محاميه وأطبائه وأصدقائه ومعاونيه إلى حدود النفي وأجوبة هؤلاء

إليه، وفيها ما كان يصله من عرائض التأييد وبرقيات الإعجاب بشجاعته وتضحيته ورسائل التنديد بمسببي محنته مما لم تكن الرقابة الصارمة تسمح باطلاعه عليها، أذكر منها برقيات علال الفاسي وفرحات عباس ورسائل الجامعة العربية ومناشير الجالية الجزائرية والطلبة المغاربة المقيمين بفرنسا، وفيها قصاصات الصحف المتحاملة عليه في الأول والداعية في الأخير إلى الحوار والتفاهم معه والتفاوض لإخراج فرنسا من المستنقع الذي زجها فيه موظفوها وجاليتها بالمغرب، وفيها رسائل المقيم العام الفرنسي بالمغرب التي توصي بالتضييق عليه وحجز أمواله وتوجه إليه وإلى ابنه الأمير مولاي الحسن اتهامات سياسية كالتعاون مع الألمان خلال الحرب والحض على الفتن وإثارة الشغب، وأخرى أخلاقية وسلوكية مثل جمع الأموال بطرق غير شرعية واسْتعباد الرقاب وقتل الأنفس وتعذيب الذوات، وفيها قرارات بعض المجالس الإقليمية التي توصي بإبْعاده عن التراب الفرنسي وإرساله للإقامة أسيراً في بعض المناطق الصحراوية أو الاسْتوائية البعيدة، دعْ عنك وثائق المفاوضات والمساومات التي ذكرت آنفاً أنَّها مَعروفة مشهورة.

والحق أن ما في هذه المحافظ من وثائق غميسة يرفع عنها الستار لأول مرة بعد مرور نصف قرن سيزول به غموض لا عن مقام محمد الخامس وأسرته في المنفى فحسب، ولكن عن كثير من الأحداث التاريخية في المغرب والأزمات التي كانت تتخلل علاقاته بفرنسا بسَبَب ألاعيب ممثليها وأكاذيبهم وتغليطهم لحكوماتهم، كما أن الاطلاع على تلك الوثائق ووثائق غيرها مَحفوظة في مؤسسات أرشيفية أخرى وقع الوعد بالسماح بتصويرها سيغري ولا شك الباحثين والدارسين والأقطاب السياسيين مغاربة وأجانب بالكتابة فيها والتحدث في مواضيع سياسية تاريخية متنوعة، وتحليل الأمزجة والنفسيات وسير الرجال أيضا وما يطرأ عليها من تقلبات وتناقضات بحكم البيئة التي يوجدون فيها أو المناصب التي يتقلدونها، فإنني قارنت من خلال قراءة تلك الوثائق بين السلوك الإنساني المتحضر اللطيف للإنسان الفرنسي عندما يكون في بلده ولو كانَ موظفا مدنيا كبيرا أو ضابطا عسكريا ساميا، وبين سلوكه المتسم بالغطرسة والبطش والتكبر والاستعلاء عندما يوجد خارجها حتى ولو كان عونا بسيطاً أو معمرا أميا يقضي أطراف نهاره وآناء ليله في تقليم الأشجار وحلب الأبقار.

إنها بشرى تزف لأساتذتنا وطلبة جامعاتنا ولكل مهتم بتاريخ المغرب، وطنياً كان أو أجنبيا، بالحصول على هذا الرصيد الضخم من الوثائق والمستندات الذي ستجر عليه راحة

النقد والتمحيص، ويقارن بما عندنا من وثائقَ مكتوبة وروايات شفوية لمن عايشوا الأحداث وساهموا في الوقائع من سياسيينا ومقاومينا، مع وعد إدارة الوثائق الملكية بعرضه على الأنظار وجعله في متناول الباحثين والمهتمين بداية من أشهر الخريف المقبل، غير ناسٍ في ختام هذه الكلمة عن توجيه شكر علني لصاحب الجلالة ملكنا المحبوب سيدي محمد السادس أسعد الله أيامه، ونصر أعلامه، الذي بفضل سخائه وجاهه زالت الموانع وذللت الصعاب، وعن توجيه شكر علني آخر لوزارة الخارجية الفرنسية على حسن تفهم مسؤوليها وكبير تعاونهم، وما أبداه موظفو أرشيفها وموظفاته من لطف ولباقة وهم يتحركون بخفة ورشاقة لتحقيق أمنية عزيزة طالما عبرنا عن الرغبة في تحقيقها بإلحاح.

ثورة 20 غشت في الأرشيف الدولي

عبد الهادي التازي

عندما قررت المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) استكتاب رجال التاريخ حول القارة الإفريقية، لم تجد مناصا من أن تجعل حركات التحرير بالقارة في صدر اهتماماتها علما منها بأن تلك الحركات تعبر بالدرجة الأولى عن شعور الأفارقة بالحنين إلى ما كانوا يضطلعون به في الأمس البعيد من مسؤوليات كبرى إن على الصعيد الإفريقي أو على الصعيد الدولي.

ونضرب المثل بتاريخ هذا المغرب الطويل العريض الذي لم يقتصر إشعاعه على بقية القارة الإفريقية التي تعرف وجميع ممالكها، وجميع ملوكها، عن آثاره العميقة في علاقاتها معه، أقول لم يقتصر إشعاع المغرب على بقية القارة الإفريقية، ولكن تجاوزه إلى القارة الأوربية حيث نجد له حضورا فاعلا على مختلف العصور، في كل مملكة من الممالك، وفي كل دولة من الدول التي كانت مرسومة على الخريطة بالأمس ولا سيما عندما قام بمساعيه الحميدة في العصر الوسيط بين مملكتين أوروبيتين كبيرتين فرنسا وإسبانيا ...

لم يقتصر إشعاعه على قارته ولكن تجاوزه إلى القارة الآسيوية حيث نجده يقوم بمساعيه الحميدة أيضا بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية تجاوزه إلى القارة الأمريكية حيث نجده كذلك يصلح ذات البين بين الولايات المتحدة وبين ولاية طرابلس وتونس...

لقد أقنعتني تجربتي في تتبع التاريخ الدولي بأن التاريخ العام لا يمكن أن يكتب بعضه منفصلا عن بعض، ولا يمكن لأية دولة أن تكتب تاريخها إلا بالالتفات إلى من حواليها بل إلى أبعد ممن حواليها.

صناع التاريخ يمكن أن يكونوا ملوكا وزعماء وقادة، ويمكن أن يكونوا مجرد مواطنين عاديين، يمكن أن يكونوا دبلوماسيين أو عسكريين أو رياضيين، رجالا أو نساء أو حتى قوما غامضين مروا بنا ولم نكن نشعر بأنه كان لهم أثر في صنع تاريخ جهة ما من الجهات... عندما شارك المغرب في أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر للعلوم التاريخية في بوخاريست عام 1980 أثيرت فكرة إنشاء لجنة دولية لكتابة تاريخ ثورة 20 غشت باعتبار أنها – على نحو الثورة الفرنسية – كان لها تأثير في مختلف جهات العالم ...

ذلك المغرب العظيم بأرجائه ورجاله، على امتداد قرون عديدة أمسى عند بداية القرن الماضي يجد نفسه أمام أطماع دولية، مضطرا لتوقيع اتفاقية يخضع بمقتضاها لشروط كان أقساها عليه أن لا تعود له علاقات وتنافسات دولية، مضطرا لتوقيع اتفاقية يخضع بمقتضاها لشروط كان أقساها عليه أن لا تعود له علاقات مباشرة مع الدول الأخرى، وأن عليه أن يسلم أمر تمثيله إلى جهة ثانية ...

ونحن نعرف سلفا أن كل اتفاقية من هذا النوع تحمل في عرف التاريخ الدولي نعت الاتفاقيات السبعية Les Conventions Léoniennes أي الاتفاقيات غير المتكافئة، غير العادلة.

ومعلوم عند الجميع مصير مثل هذه الاتفاقيات وما تؤول إليه مما يصحب تطبيقها من مواربات ومماحكات وتشنجات.

وهكذا شاهدنا في المغرب، وعلى مسيرة أربعين سنة، سلسلة من الانتفاضات والثورات تصغر أو تكبر، تطول أو تقصر ... تنتهي جميعها إلى قمة الثورات · أقواها وأعنفها، أحلكها وأظلمها ثورة 20 غشت ...

أذكر الحلقة الأولى من سلسلة تلك الثورات عندما كنت طفلا بالمدرسة الابتدائية قبل سبعين سنة، عشنا أول ثورة للملك والشعب في قلب مدينة فاس. ورد السلطان سيدي محمد بن يوسف – كما كنا نسميه – ورد على المدينة في زيارة ربيعية يوم الأربعاء 24 محرم 1353 = 9 مايه 1934 ولم يمض على بيعته ملكا على البلاد أكثر من بضع سنين، أذكر أنني رافقت والدي لاستقبال السلطان بظاهر المدينة.

وفي اليوم الثاني (الخميس) كان من المقرر أن ينزل إلى المدينة ليقوم بزيارة بعض المشاهد على ماجرت به العادة. كنا نحن أبناء المدارس الحرة نغني نشيد · " يا ملك المغرب". وكان السكان يهتفون بحياة العاهل الشاب الذي بدا ملوحا بيده مبتسما للجماهير

... كان الحدث عاديا على ما عرفه السكان الذين كانوا يتطلعون لاستقباله في اليوم الموالي عند صلاة الجمعة في مسجد القرويين، كان اليوم 26 محرم 1353 يصادف 10 مايه 1934.

أصبحت المدينة مفروشة كلها، وكأنها خدر عروس ! وانتظر السكان شبابا وكهولا، نساء ورجالا، طفلات وأطفالا... لكن السلطان لم يظهر ! وقد عرف الناس بعد مرور ساعات أن السلطان أخذ طريق العودة إلى الرباط !!

إن دهاقنة الاستعمار شرطوا عليه أن لا ينزل إلى جامع القرويين حيث كانت الجماهير الحاشدة تنتظره وأن يؤدي الصلاة بظاهر المدينة ... وأن يكون مطوقا بالجند حتى يبقى بعيدا عن الرؤية !

هنا كانت ثورة السلطان ضد إملاء شروط غريبة عليه ! وهنا أيضا ثار السكان تضامنا معه، وحفظ هذا التاريخ على أنه بداية لسلسلة مريرة متتابعة من حلقات نضال انتهى في الأخير إلى ثورة 20 غشت التي هزت المغرب عن بكرة أبيه وكانت بداية النهاية !!

لم تمتلك أمة من أمم الدنيا يوما تاريخيا في حياتها يشبه يوم 20 غشت بالنسبة للمغرب...

ولم تعرف دولة من دول المعمورة ثورة في حجمها وفي شكلها مثل ثورة 20 غشت التي ادخرها القدر لبلاد المغرب وبلاد المغرب وحده.

لقد لذ لي أن أقوم بجرد لسائر الثورات التي شبت في أطراف العالم وخاصة منها الثورات التي كانت تهدف إلى كسر قيد أو تحطيم جدار، أو التخلص من جحيم، جمعتها وصنفتها واحدة واحدة ... عبر القارات من (ثورة بوسطن تي بارتي)(Boston Tea Party) بالولايات المتحدة الأمريكية ! إلى سجن الباسطتي Bastille في فرنسا ...

ثورة 20 غشت شيء آخر ... ظهر فيها المنطق واللامنطق ! تمثل فيها الصدق والكذب، والفضيلة والرذيلة، ثورة 20 غشت شيء آخر ثورة خاضها الشارع والقصر، القاعدة والقمة، استظل برايتها الإبن والوالد والجد، الزوج والزوجة. ثورة 20 غشت شيء آخر، ثورة الأعزل على المسلح بشتى أنواع السلاح، ثورة ضعيف ليس وراءه من يحميه أمام قوي كل الدنيا إلى جانبه تنصره وتزكيه، ثورة فقير مهيض الجناح، ضد قوي يمتلك كل وسيلة للتصرف والتطرف، ثورة لم تكن وراءها أية جهة، كانت وحدها بأسلوبها ووسيلتها

أمام قوة استعانت بكل القوى من أجل كسر شوكة الثوار، استعانت بكل الموتورين والمغرضين والمتربصين والطامعين، والمتسلقين، ثورة كان خصومها يعتقدون بأنها ستكون بغير غد، بينما كان أصحابها يؤمنون بغدها وما بعد غدها ..!

لقد كنا استقبلنا من لدن جلالته في قصره بالدار البيضاء عصر 12 غشت وقدأنا على ملامحه ما ينذر بكل الأخطار[1].

لقد كان الحدث بالفعل بمثابة زلزال ضرب المغرب، ولهذا فإن الصدى دوى في أرجاء العالم ... كان اليوم يصادف في توقيت العالم الإسلامي يوم تاسع ذي الحجة أي اليوم المنتظر عند الحجاج المسلمين للوقوف بعرفة... هناك نزل الخبر على الناس كالصاعقة ! وتوجه المؤمنون بالدعاء وضجوا بالشكوى ... هناك في هذا اليوم العظيم عرف الناس النبأ المحزن الذي عكر على الناس أفراحهم.

ولم يلبث المسلمون أن سمعوا بعد بضعة أيام نداء علال الفاسي من (صوت العرب) بمصر[2]، يشجب فيه الفعلة المنكرة الشنعاء بل يدعو إلى إعلان المقاومة حتى عودة الملك الشرعي إلى عرشه. لقد ذهل مسيو جيلي السفير الفرنسي بالقاهرة آنذاك، وأبرق إلى دولته يطلب المزيد من المعلومات والمزيد من الصور التي يمكنه أن يرد بها على الصحافة المصرية الغاضبة التي كانت تغذيها الحركة الوطنية المغربية بمادتها الغنية.

سأذكر أنني شخصيا وقفت في (الكي دورسي) على أكوام من التقارير والمقالات والتحليلات التي كانت تنهال على الخارجية الفرنسية من مختلف جهات العالم تتساءل عن مصير الملك الشرعي للبلاد، وفيها ما كان ينقل السخرية من حماقة تصرفات رجال الإقامة العامة بالرباط.

لقد كنت أقدر موقف السفراء الفرنسيين وهم المعروفون برقة مشاعرهم ولطف سلوكهم، وهم المعروفون أيضا بأنهم على خبرة تامة بحقائق الأمور، وبما كان عليه ملوك المغرب بالأمس القريب، وما كانت عليه مواقفهم من قضايا المجموعة الدولية، وهم المعروفون بخبراتهم في الدين الإسلامي وتعرفهم على أصدقائهم المسلمين الذين كانوا يشعرون بالحرج أمامهم وهم يسمعون عن ذلك النبإ الغريب العجيب الذي تمثل في الجرأة على تنحية الملك الشرعي عن الكرسي وإبعاده إلى كورسيكا !

لم أكلف نفسي – في البداية – عناء السفر إلى كل تلك الأرشيفات في مختلف جهات العالم، فقد كانت ملفات (الكي دورسي) حول الموضوع مرتبة منظمة حسب سائر الدول التي للجمهورية الفرنسية فيها تمثيل دبلوماسي.

ويمكن للذين يستشيرون تلك الملفات على كبر أحجامها وتنوع معلوماتها، يمكنهم أن يقضوا الساعات الطوال دون أن يشعروا بملل أو تعب وهم يقفون على القصاصات الصحفية لكل أمة من تلك الأمم، وعلى الصور المنقولة للعاهل المغربي والتي لا يعرف المرء متى أخذت وفي أية مناسبة كانت ... بما يتبع كل هذا من أحاديث عن الملك وأفراد أسرته وعن طريقة حياته، ومعيشته ... ثم إن التقارير تختلف في تحليلاتها للموقف، وتساؤلاتها عما يحمله الغد من أحداث ..؟ ومن هنا أسرع إلى الجهر بالقول بأن الرأي العام العالمي يظل عنصرا قويا وفاعلا في صنع الأحداث، بمعنى أن اتجاه الرأي العام الذي تعبر عنه غالبا الصحافة النزيهة الصادقة كان له دوره القوي في تحرك رجال السياسة في فرنسا ضد القناعات التي وقعت بين جدران الإقامة العامة بالرباط ...

وهل ينسى التاريخ استقالة وزير فرنسي في حجم فرانسوا ميتيران بمجرد سماعه بإقدام الإقامة العامة على عمليتها ؟ على مقربة من رد الفعل داخل فرنسا لابد أن نذكر بالدبلوماسي الفرنسي الذي كان عضوا في البعثة الفرنسية بالأمم المتحدة وأقدم على تقديم استقالته من عضوية البعثة التي كانت تحاول أن تبرر العمل الذي أقدمت عليه الإقامة العامة إزاء ملك كان لآبائه وأجداده قبل عقود معدودة، سفراء معتمدون في فيرساي وفي سان جيرمان آن لي وفي باريس "

ولقد انتقلت القضية إلى أروقة الأمم المتحدة وهنا نذكر أن تاريخ (29 غشت 1953) حفظ في تلك الأبهاء ابتداء بدورة 1953 ومرورا بدورة 1954 وانتهاء بدورة 1955.

ونرى من المفيد جدا، ونحن نكتب التاريخ أن نرسم للمهتمين بأمر هذه الثورة، وخاصة منهم الأجيال التي لم تحضرها، نرسم لهم صورة تقريبية عما جرى في نيويورك عقب ذلك الحدث الخطير والفريد من نوعه في تاريخ العلاقات الدولية.

لقد تعمدت كشفه هنا بهذه المناسبة توثيقا للحدث العظيم الذي كان نجمه الملك محمد الخامس، ولأنني كنت أنتظر، في مناسبتين اثنتين، أن أقدم تعريب محاضر الأمم المتحدة التي كنت حصلت عليها هناك في عين المكان.

كانت المناسبة الأولى حديثي عن " الثورة في المجلد التاسع من موسوعتي · التاريخ الدبلوماسي للمغرب[3]. وكانت المناسبة الثانية حديثي في الندوة الدولية، حول محمد الخامس التي انعقدت بالرباط[4].

وهكذا وبعد أن أصبحت "القضية المغربية" عنوانا محفوظا في الجمعية العامة، في دورتها الثامنة، بمعنى أن كل عضو في هذه الجمعية أمسى على بصيرة تامة من "الملف المغربي" بما يشتمل عليه من تفصيلات وتحليلات وتجاوزات وتداعيات كذلك، وأرقام سواء فيما يتعلق بأرجائه أو سكانه أو إنتاجه أو حتى صحفه ودورياته وإذاعته، وأجهزة تعليمه، وعدد تلاميذه ومؤسساته الثقافية والمراكز الصحية المتوفرة بالمغرب.

إنه ملف من عشرين صفحة، كان الملف بمثابة وثيقة مركزة عن الحالة الاجتماعية والتعليمية والسياسية بالمغرب ' أعدتها الحركة الوطنية وزودت بها الأمم المتحدة بتاريخ 10 غشت 1953 إلا أن الذي حصل أن الأعضاء وهم بصدد الاستعداد لدراسة الملف المغربي، إذا بهم في الجمعية العامة، وفي الجلسة العمومية ليوم الجمعة 18 شتنبر 1953 في الساعة الثالثة زوالا يفاجأون بأخبار خلع الملك عن عرشه وإقصائه إلى مجاهل الدنيا "

ولم يكن غريبا أن يقفوا على صور مريعة تظهر في الصحافة العالمية (ماري ماتش مثلا) وهي تصور الهجوم العنيف الذي تعرض له "الفانطوم" الذي أراد الاستعمار أن يعوض به الملك الشرعي ولم يمض على نفيه أكثر من عشرين يوما ' لقد عرف كل الناس في مبنى الأمم المتحدة قصة هذا "الفانطوم" الذي اقتحم أحد المواطنين المغاربة، علال بن عبد الله، اقتحم موكبه الرسمي زوال الجمعة 11 شتنبر بسيارته الشخصية قاصدا مداهمة هذا الذي أراد أن يجلس على عرش السلطان محمد بن يوسف. وقد استطاع هذا المواطن ن يسقط فرس الصنيعة أرضا وأن ينزع المظلة الملكية من فوق رأسه وسقطت بدورها على الأرض، ودخل على متن سيارته مع الضابط الذي كان على رأس الفيلق الذي يحمي موكب الفانطوم... كانت صورة بمثابة الوثيقة الناطقة بالوضع الذي أصبح عليه المغرب في أعقاب هذا الخطإ السياسي الفادح.

لقد وقف مندوب الباكستان السيد ظفر الله خان في الجلسة العمومية التي ترأستها السيدة فيجايا لاكشمي باندیت Vijaya Lakshmı Pandıt (من الهند).

وقف ظفر الله ليعلن عن الحدث بأسلوبه المعروف في الأمم المتحدة، إننا نريد إثارة انتباه الحاضرين إلى الحالة المزرية التي يوجد عليها المغرب. هذا البلد الذي كان ينعم

بتاريخ مجيد وتقاليد عريقة والذي يدافع اليوم من أجل استرجاع استقلاله وحريته ... وكان يأمل أن تتفهم فرنسا موقفه لكن جوابها كان هو القمع. كان هو الدفاع عن معاهدة الحماية التي كانت هي أول من خرقها. لأن المعاهدة نصت على ضرورة حماية السلطان من كل الأخطار التي تهدد شخصه وعرشه وكيان بلاده. لكنها تقوم اليوم بنفيه وتبعث به سجينا إلى كورسيكا '

لقد أعلن المقيم العام أن التعامل مع السلطان أصبح منعدما، ولهذا حصل ما حصل ' والحقيقة - يقول مندوب الباكستان - أن الاستعمار قرر التمادي في تجاهل مطالب العاهل المتمثلة في الاستقلال.

إن الحكومة الفرنسية تستمر في حديثها عن الإصلاحات البلدية، بينما نجد أن الملك ومعه شعبه، يريدون التخلص من الاستعمار، إن الإصلاحات المعروضة توحي بأن الذين حرروها كانوا يعبرون في حقيقة الأمر عن أنهم لا يحترمون الشعب المغربي الذي قال كلمته على لسان ملكه.

لقد وضعنا ثقتنا أثناء السنة الماضية، في فرنسا لتقوم بواجبها نحو المغرب طبقا لميثاق الأمم المتحدة لكن فرنسا برهنت على أنها لم تكن جديرة بالثقة التي وضعتها فيها الجمعية العامة، واستمرت في تعنتها ضد الحريات، وألغت جميع المؤسسات الحرة.

إن الجريمة التي أقدمت عليها الإقامة العامة بخلع الملك كانت بسبب أن هذا الملك رفض أن يشجب أعمال حزب الاستقلال الذي لم يكن له من ذنب سوى أنه يرغب في الاستقلال الكامل للبلاد .. الأمر الذي دفع بالاستعمار إلى البطش برجال هذا الحزب وإبعاد الملك إلى المنفى السحيق يهدف بذلك إلى القضاء على الحركة الوطنية بالمغرب.

ومن العجيب، يقول ظفر الله، أن فرنسا مرت بنفس الظروف وذاقت هي الأخرى مرارة الهيمنة الأجنبية، وكنا نعتقد بأن تلك التجربة ستدفعها إلى إيجاد حل للقضية المغربية، وإلى إرجاع السيادة لهذا البلد لكي يسير هو أمر الحكم فيه، على نحو ما كان عليه منذ قرون عديدة.

لقد فضل المغاربة أن يكون تعاملهم مع فرنسا تعاملا شريفا وسليما على نحو تعامل الهندوس الذين رفعوا سلاح المقاومة السلمية ضد المستعمر. لكن الشعوب عندما ترى نفسها أمام حافة الباب فإنها لا تتردد في الاختيارات الأخرى كيفما كان نوعها ...' "

وقد أخذ الكلمة بعد ظفر الله خان مندوب إندونيسيا السيد سوناريو SUNARIO الذي أبدى أسفه الشديد على ما أقدمت عليه الإقامة العامة بالمغرب مذكرا بأن القضية المغربية عوض أن تجد لها حلا ازدادت تأزما، وأن الحالة الآن تنذر باشتعال حرب في المغرب وإفريقيا الشمالية على العموم، ومن شأن هذا أن يكون له أثره بسائر أطراف القارة الإفريقية بل وعلى القارة الآسيوية ذاتها ... إننا نطالب فرنسا بأن تكون جديرة بتاريخها وهي المعروفة بالحرية والعدالة والمساواة ... إن حل القضية المغربية لا يفرض بالقوة ولا بإسكات الزعماء ونفي الملوك ولكنه يكمن في تحقيق طموحات الشعب المغربي.

وفي الجلسة العمومية (443) التي جرت صباح يوم الخميس 24 شتنبر 1953، تحت رئاسة مندوبة الهند سالفة الذكر فيجايا (Vijaya) استمعنا إلى تدخل ممثل يوغوسلافيا السيد بوبوفيتش (POPOVIC) الذي علق على الأحداث الخطيرة التي شاهدها المغرب يوم 20 غشت... فوصفها بأنها جد مهولة، ومن شأنها أن تفرض علينا تسجيلها في جدول أعمالنا ومناقشتها بما تستحقه من عناية. إن وفد بلادي يعبر عن قلقه الشديد إزاء هذا المشكل رغم الجهود المتواصلة من منظمة الأمم المتحدة ... إننا لا نرى الآن حلا في الأفق أمام طريقنا سوى الحل الذي يرضي طموح المغرب ويجعل حدا للتوترات السائدة في المنطقة.

وقد تدخل في جلسة ما بعد الظهر من نفس اليوم والتي جرت كذلك تحت رئاسة السيدة فيجايا (Vijaya)، تدخل السيد ثورس Thors مندوب إيسلاندا.

تساءل هذا المندوب عن جدوى عدم حضور الوفد الفرنسي للمناقشات، وهل إن هذا الغياب يساعد على الحل ؟ إن الجمعية العامة تبنت القرارات الهادفة إلى البحث عن الحلول بواسطة المفاوضات بين الأطراف التي يهمها الأمر وليس بالمبادرات الطائشة التي تؤكد أن فرنسا لا تقيم وزنا لقرارات الأمم المتحدة، الأمر الذي ساعد على تأزم الحالة وبالتالي إلى الأحداث الخطيرة التي شهدها المغرب اليوم.

وفي الجلسة العمومية صباح يوم الجمعة 25 شتنبر 1953 ودائما تحت رئاسة السيدة فيجايا Vijaya تدخل السيد زين الدين مندوب سوريا في عرض كامل شامل مذكرا الأعضاء بالقرارات التي أشار إليها مندوب إيسلاندا والتي اتخذت خلال السنة الماضية والتي كان المنتظم الدولي يعتقد أن فرنسا ستسير في طريق تنفيذها. لكن ما حصل هو أن قرارات الأمم المتحدة لم يعمل بها في حين كان المغرب يبدي استعداده للتفاوض مع فرنسا.

أكثر من هذا، يقول المندوب السوري، أن فرنسا أقدمت على نفي سلطان المغرب لأنه رفض الامتثال لتهديد فرنسا، وبذلك برهن عن مقاومة وبطولة عزز بها رغبات شعبه الذي اعتقل فيه المئات وأعدم منه العشرات.

إن الإصلاحات المزعومة التي يعرضها الاستعمار على المغرب، كلها تهدف إلى أن تجعل من المعمرين الفرنسيين المقيمين بالمغرب أسيادا حقيقيين للبلاد على حساب السكان الأصليين المغاربة ... إن هؤلاء المعمرين توزعوا فيما بينهم وبين الإقامة العامة، هيمنتهم على ثروات البلاد ...

وقد انتقد المندوب السوري موقف مندوب الولايات المتحدة الأمريكية السيد داليس DULLES الذي لم تكن الأرض الإفريقية تهمه ..' ناعتا تجاهل المندوب الأمريكي للقضية المغربية "بالنسيان السياسي"... إنه تجاوز عظيم للقانون. لقد اقتصر خطاب المندوب الأمريكي على الحديث عن الهند الصينية وكأن الجهات الأخرى في الشرق الأوسط وإفريقيا على خير وفي سلام .''

إن فرنسا عند نفيها للعاهل المغربي كانت قد حصلت على موافقة بعض الحكومات في إشارة مقصودة إلى حكومة واشنطن، إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا وجد الفرصة الأستاذ عز الدين مندوب سوريا في هذا الاجتماع، وجد الفرصة ليذكر بأن المغرب الذي نرى اليوم ملكه في المنفى، كان أول بلد اعترف بالولايات المتحدة في عهد الرئيس الأول جورج واشنطون، هذا المغرب كان يستحق من الرئيس الأمريكي إيزنهاور Eisenhower أن يهتم به أكثر '

وقد أضاف المندوب السوري إلى هذا أنه لا يريد أن يستغل من الوقت أكثر حتى يعرض نص الخطابين المتبادلين بين الرئيس الأمريكي جورج واشنطون وبين العاهل المغربي محمد الثالث ... إن الأصدقاء إنما تعرف صداقاتهم عند الشدة ! "

خطاب طويل كما قلنا وهو يتضمن طائفة من المعلومات عن تلك الظروف التي كان يعيشها العالم آنذاك.

ولنعد إلى الجلسة العمومية التي انعقدت بعد ظهر يوم الجمعة 25 شتنبر 1953، تحت رئاسة السيدة فيجايا (الهند).

لقد أخذ الكلمة السيد حلمي بهجة بدوي مندوب مصر الذي سار على نهج من سبقه إن المغرب تحول من نظام الحماية إلى حالة من العبودية الكاملة ..' وإن هذه الحال هي التي أدت إلى خلع ونفي سلطان المغرب ...

وبعد تعليقه على ما قاله المندوب الفرنسي هذا الصباح من أن القضية المغربية إنما تهم فرنسا... قال إن جمعيتنا هذه لها كامل الصلاحية لمناقشة كل ما يخالف روح ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الجلسة العمومية لما بعد ظهر الإثنين 28 شتنبر 1953، وكانت كذلك برئاسة السيدة فيجايا (الهند) تدخل مندوب العراق الأستاذ شهبندر ليتحدث عن تداعيات أحداث 20 غشت ... وتساءل عما حدا بفرنسا أن تتجاهل قرارات الأمم المتحدة وتقدم على ما أقدمت عليه ضد إرادة الشعب المغربي ... إننا نأسف أن نرى أن السياسة المتبعة من طرف فرنسا زادت من تأزم الحالة ... وأفقدت الأمل في الوصول إلى تحقيق الشرعية ... وبعد أن ندد بما سماه استهتار فرنسا بمقررات الأمم المتحدة قال · إن سفك الدماء أصبح أمرا عاديا ببلاد المغرب. لقد حاولت فرنسا فرض إصلاحات معينة على العاهل، وتجاهلت المشكل الأساسي الذي هو الحرية الحقيقية التي يطمح لها الشعب !

إن فرنسا لم تكتف بالتدابير القمعية التي اتخذتها وسيلة للرد على مطامح الشعب ولكنها قامت بعمل لم تر له مثلا في تاريخ الاستعمار، لقد عمدوا إلى السلطان المغربي، العاهل الشرعي المحبوب من طرف شعبه فخلعوه ونفوه لأنه دافع عن رغبات الشعب المغربي في الحرية والاستقلال...

وقد أثنى الدبلوماسي العراقي شهبندر على موقف إسبانيا التي احتجت ضد نفي العاهل المغربي الذي كان عملا مخالفا لبنود الاتفاقيات الدولية. وكرر المندوب العراقي ما تردد من أن معاهدة الحماية التي تضمن الدفاع عن سيد البلاد هي التي استعملتها الإقامة العامة من أجل إلحاق الأذى بسيد البلاد '

لقد أسهب السيد شهبندر في استنكار العمل الشنيع الذي تجرأت الإدارة الفرنسية على القيام به والذي لم يكن مقبولا من أحد ...

وبعد حديث طويل يصب في هذا المعنى أخذ الكلمة المندوب الهندي السيد منن (Menon) باللغة الإنجليزية فألقى خطابا طويلا نقتبس منه ما يلي .

" في نظرنا وفي تفكيرنا أن في تصرف الاستعمار خرقا للمعاهدات العالمية وعدوانا على سيادة الدول ... إن المغرب دولة ذات سيادة على الصعيد الخارجي ولا يمكن أن تدار من طرف حكومة أجنبية ... إن هذا خرق لسيادة الدول ... ولابد أن يدرس هذا المشكل على حدة في الوقت المناسب.

ولننتقل إلى شهر أكتوبر السابع منه من عام 1953، لنقرأ فيه حول القضية المغربية مشروعا لدولة باكستان يحمل التاريخ المشار إليه ... فماذا عن جديد هذا المشروع ؟

إنه يطلب إلى فرنسا باسم أعضاء اللجنة الأولى أن تعيد النظر في قرارها بعدم المشاركة في مناقشة القضية المغربية، إن الأعضاء جميعهم يطلبون من الدولة الفرنسية أن تساعدهم - بحضورها - للوصول إلى حل عادل ومتوازن. وكان هذا الموقف من اللجنة جوابا على مذكرة تحمل نفس التاريخ 7 أكتوبر رفعها السيد موريس شومان كاتب الدولة في الشؤون الخارجية ورئيس الوفد الفرنسي وفيها يعلن أن فرنسا لن تحضر مناقشات القضية المغربية !

وبعد يومين من هذا التاريخ أي في يوم تاسع أكتوبر من سنة 1953 وجدنا القضية المغربية تكسب توصية بناءة مقدمة من أفغانستان والعربية السعودية وبيرمانيا والهند وأندونيسيا والعراق وإيران ولبنان وباكستان والفيليبين وسوريا واليمن ...

توصي الجمعية العامة في جملة ما توصي به بإلغاء التدابير الاستثنائية المتخذة بالمغرب والإفراج عن سائر المعتقلين السياسيين، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية تمثيلية وأن تضمن للشعب المغربي في أجل خمس سنوات ممارسة سيادته الكاملة ...

وفي يوم الجمعة 16 أكتوبر 1953 عادت الجمعية العامة إلى الاجتماع ودائما في دورتها الثامنة لدراسة النقطة 57 من جدول الأعمال القضية المغربية ... وفي هذا الاجتماع تعرفنا على مشروع لبوليفيا Bolivie وهو يدعو إلى إنهاء حالة التوتر الناتج عن القضية المغربية طبقا لروح ميثاق الأمم المتحدة.

وفي نفس هذا اليوم الجمعة 16 أكتوبر تدخل المندوب السوفياتي كوتشكاروف (Koutchkarov) ليقول إن القضية التي تناقشها اليوم اللجنة الرابعة (وهي اللجنة المخصصة لمشاكل المستعمرات)، بالغة الأهمية لأنها تمس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنحو مائتي مليون من الناس المحرومين من الاستقلال. وإن

المعلومات التي تقدمها الدول المهيمنة على المستعمرات لا تقدم لنا معلومات صادقة عما يوجد الحال عليه في تلك الشعوب المغلوبة على أمرها ' وهكذا فإن الدول الحاكمة لا تحترم قرارات الأمم المتحدة "

لقد هيمنت القضية المغربية على نشاط الأمم المتحدة، وخاصة عندما امتدت الأيدي إلى العاهل المغربي والملك الشرعي الذي أصبحت أحداث المغرب تؤكد يوما بعد يوم بأنه لا سبيل للحياة الآمنة إلا بالخروج من المأزق. وهكذا اجتمع يوم الإثنين 19 أكتوبر 1953 وفد من بيرمانيا والهند وإندونيسيا لإدخال تعديل على المشروع السابق الذي قدمته بوليفيا. كان هذا ضمن اللجنة الأولى، النقطة 57 من جدول الأعمال.

وفي هذا اليوم (الإثنين) اجتمعت كذلك اللجنة الرابعة صباحا برئاسة مندوب فينزويلا السيد صانتياكو بيريز بيريز (Santiago Perez Perez) حيث تدخل المندوب المصري السيد أبو عافية ليقول إن فرنسا تحرص على أن يبقى المغرب مفصولا عن إخوانه في المشرق، وهكذا رفضت عرض الحكومة المصرية لإنشاء معهد للدراسات الحضارية العربية بإفريقيا '

وتدخل بعده في نفس الجلسة مندوب العراق السيد الباجه جي[5] في تدخل طويل عريض ليقول إن الحكومة العراقية تعتبر أن المغرب يتوفر على كل المؤهلات المطلوبة لاسترجاع استقلاله التام ... وتناول المندوب العراقي الحالة العامة بالمغرب وحالة التعليم بصفة خاصة ...

لقد أعطى السيد الباجه جي فكرة عن ضعف التعلم بالمغرب من خلال الإحصائيات الرسمية سواء بالمدارس الابتدائية أو الثانوية ... وقد اعتمد مندوب العراق السيد الباجه جي على أرقام الميزانية المغربية ليخلص إلى القول بأن هناك خللا مقصودا للتحكم في التعليم بالنسبة للتلاميذ المغاربة في الوقت الذي ينعم فيه أبناء الجالية الفرنسية بكامل الإمكانيات على حساب أبناء البلاد " وقد لاحظ الباجه جي أن التلاميذ من الجنسية الفرنسية من الذين حصلوا على الباكالوريا يكون في استطاعتهم أن يتمتعوا بمنحة لمتابعة التعليم العالي بأوربا على نفقة المغرب بينما يحرم الكثير من الطلبة المغاربة من هذا الامتياز الذي يستحقونه هم ...

وقد ختم المندوب العراقي تدخله بالحديث عن الميادين الاقتصادية والاجتماعية مذكرا بحالات التقصير في الإسعاف الصحي، وبعد أن يشير إلى أن المغرب بلد غني

بالثروات المعدنية وغيرها يذكر مرة أخرى بأن المستفيد الوحيد من الميزان التجاري هو فرنسا بدل المغرب !

وقد حمل المندوب العراقي على سياسة التقتير المفروضة على المغرب فيما يتصل بتعليم الفتاة مع العلم يقول الباجه جي إن المرأة تظل أساس النهضة في كل الحركات في سائر البلاد ...

وقد ختم المندوب العراقي عرضه بإبراز غنى المغرب وخاصة ما يتصل بالثروات المعدنية ومع كل هذا فإن فائدة كل هذه الثروات إنما يستفيد منها المحتلون على حساب المواطنين المغاربة ...

وقد اعتاد مبنى الأمم المتحدة في نيويورك أن يسمع صدى للقضية المغربية في كل يوم، وهكذا وجدنا أيضا بتاريخ الثلاثاء 20 أكتوبر 1953 نصا للقرار المتخذ في الجلسة رقم 640 ليوم الأمس 19 أكتوبر ...

والقرار، المشار إليه، يهدف إلى المطالبة باستقلال المغرب طبقا للميثاق الأممي. وفي هذا اليوم بالذات 20 أكتوبر وجدنا أن اللجنة الرابعة في جلستها المنعقدة بعد الظهر. وكانت برئاسة سانتياكو بيريز بيريز Santiago Perez Perez وهو من فنزويلا.

وقد أعطى الرئيس في هذه اللجنة الكلمة للسيد بوخضراء، مندوب المملكة العربية السعودية، الذي قام بتقديم عرض مسهب يحتوي على إحدى عشرة فقرة تناول فيها جوانب القضية المغربية، قائلا إن من حقنا أن ندافع عk هؤلاء الذين يتذمرون من الحالة التي يعيشون عليها، إن عرب هذه البلاد لهم الحق كامل الحق في الحرية والاستقلال ... وقد عبرنا عن هذا أمام مختلف الاجتماعات.

ولم يفت مندوب المملكة العربية السعودية أن يذكر بالمادة الثالثة والسبعين من ميثاق الأمم المتحدة التي تعتمد المبدأ القاضي بأن مصالح الأقاليم التي ترزح تحت نير الاستعمار تقدم على كل مصلحة، وأن المحتلين مطوقون بأمانة مقدسة في عنقهم بأن يلتزموا بالعمل على تنمية ورفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد، إلى اخر التوصية الطويلة العريضة التي كان الحديث عنها يعني الشجب الكامل لعملية خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف عن العرش وإبعاده إلى أقصى الدنيا ...

إن تدخل السيد بوخضراء باسم المملكة العربية السعودية يعتبر من التدخلات المبنية على دراسة متأنية للحالة الدقيقة التي أصبح المغرب يعيش عليها بعد 20 غشت من هذا العام 1953.

وقد تدخل في نفس الجلسة الثلاثاء 20 أكتوبر مندوب سوريا السيد الرفاعي ليؤكد ما قالته سوريا في تدخل طويل أمام الجمعية العامة عن المغرب، وهو يؤكد اليوم في آخر تدخله أن المملكة المغربية دولة مستقلة، صاحبة سيادة ولا تربطها مع فرنسا إلا المعاهدات الدولية [1]

وكأن السيد الرفاعي يقول إن خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف عن العرش كان خرقا سافرا للاتفاقيات الدولية.

وفي نفس جلسة اللجنة الرابعة، يوم 20 أكتوبر، تدخل مندوب فرنسا بينيون Pignon ليتحدث بالخصوص عن حالة التعليم بالمغرب والتي كان السيد الباجه جي مندوب العراق تناولها في تدخل سابق أشرنا إليه ...

وبهذا الصدد نجد أن السيد بينيون يتكلم بدوره عن البند 73 من ميثاق الأمم المتحدة متخلصا إلى الحديث عن موضوع التعليم بالمستعمرات الفرنسية على العموم ...

وهو يشير إلى ما سبق أن ردده مندوب العراق السيد الباجه جي حول الثروات التي يزخر بها المغرب الفوسفاط مثلا ... حديث السيد بينيون كان دقيقا في أرقامه ولم يهمل فيه الجهد المبذول حتى فيما يتصل بتعليم الفتاة وباحترام ثقافة الشعوب التي تحكمها فرنسا ...

كان تدخل السيد بينيون مرافعة حقيقية تجنب فيها الحديث عن كل ما يتصل بما وقع يوم 20 غشت، وكأنه ربما لا يشاطر رأي الذين تصرفوا في الوقائع.

وفي معرض رده على من انتقد قلة نسبة التعليم قال إن الهدف الأساسي للحكومة الفرنسية هو أن يستفيد سكان المستعمرات بنفس التعليم الذي يعطى في فرنسا، وهكذا يمكن أن نضحي بالكم على حساب الكيف، ولكن في نهاية المطاف نرى أنه من الأحسن أن نقدم للأفارقة، احتراما لكرامتهم الإنسانية، نفس التعليم ونفس الشهادات التي تعطى للسكان الفرنسيين".

وقد كان من المتوقع أن يأخذ السيد الباجه جي مندوب العراق ليعلق على ما قاله مندوب فرنسا في الهيأة الأممية، حيث وجدنا أن الباجه جي بعد أن شكر المندوب الفرنسي على الطريقة الجميلة التي أوضح بها موقف الحكومة الفرنسية فيما يتصل بالإحصاءات التي قدمها عن سير حركة التعليم بالمغرب، بعد أن شكره قال إن الوفود التي تنتقد السياسة الاستعمارية لا تدعي أبدا أن السكان الأهالي لا يستفيدون من أي امتياز للتطور في بلادهم ... بل إننا نريد القول إنها امتيازات ضئيلة بالنسبة للامتيازات المهمة التي يتمتع بها المستعمرون الفرنسيون.. [1]

إن منتوج الفوسفاط يباع بثمن بخس للشركات الفرنسية التي تعيد بيعه بأثمنة عالية إلى السوق العالمية. [2]

وبعد مشادة في الكلام حول الموضوع قال الباجه جي إن مشكل المغرب لا يوجد في العمليات الإحصائية، ولكن مشكل المغرب يكمن في أنه يريد التحرر، يريد الاستقلال، ولابد أن يستقل في يوم ما، وإننا نتمنى أن يكون هذا الاستقلال عن طريق رضى الحكومة الفرنسية وليس عن طريق القوة. [3]

وفي الجلسة الصباحية ليوم الأربعاء 21 أكتوبر 1953 استأنفت اللجنة الرابعة مناقشتها تحت رئاسة السيد سانتياكو من فينزويلا، حيث أخذ الكلمة السيد عيطاني مندوب لبنان الذي سار في تدخله المسهب والمطنب على نفس منوال سابقيه مذكرا بالبند 73 من ميثاق الأمم المتحدة ومؤكدا أنه لا يصح إطلاقا أن نرى المغرب محروما من حريته وسيادته في حين نعرف جيدا أنه عاش قرونا عديدة يلقن العالم دروسا في الحضارة. إن فرنسا ستكون هي المنتصرة عندما تستجيب لطموح الشعب المغربي. وأكد في الأخير على تحفظ لبنان إزاء كل استمرار في السياسة الاستعمارية المتبعة لحد الآن بالمغرب.

وقد علق السيد قيصر (تشيكوسلوفاكيا) على التدخلات بالتأييد لصالح المغرب مؤكدا أن ما وصل إليه المغرب ليس هو نفس الطموح الذي يرتجيه...

وقد عادت اللجنة الأولى يوم 22 أكتوبر 1953 للحديث عن القضية المغربية وكان مقررها السيد ثور ثورس THOR THORS من إيسلاندا.

سنقرأ من خلال هذا التقرير مدى الصراع الذي ساد أعمال الاجتماع التي طغت على مختلف الموضوعات الأخرى للجنة.

وهكذا من خلال هذا التقرير نلاحظ أنه يقوم بترتيب محكم للمراحل التي مرت بها القضية وخاصة بعد أحداث 20 غشت عندما اجتمعت الجمعية العامة في جلستها رقم 435 بتاريخ 17 شتنبر 1953 وقررت تسجيل القضية المغربية في جدول أعمالها ...

تقرير ضاف يأتي على كل المعطيات بما فيها خطاب البعثة الفرنسية بعدم حضور جلسات المناقشة وبما فيها الطلب إلى البعثة أن تتراجع عن القرار. وبما فيها أيضا ذكر عدد المصوتين لصالح المشروع والمصوتين ضده، والممتنعين عن التصويت ... إن المشروع ذاته تعرض بدوره، بعد نتائج التصويت إلى مناقشات قانونية، وأحيانا بيزنطية ..[10]

وقد انبثقت عن هذه اللجنة الأولى توصية تدعو إلى الاعتراف بحق الشعب المغربي في تقرير مصيره طبقا للميثاق الأممي إلى جانب توصية أخرى تحتفظ للأمم المتحدة بحق مناقشة القضية المغربية في الدورة الثامنة المقبلة حتى يرى المنتظم الدولي مدى استجابة فرنسا لرغبة الأمم المتحدة.

وتجتمع الجمعية صباح يوم الثلاثاء 3 نونبر 1953 في جلستها العلنية لتناقش في أهم ما تناقش القضية المغربية وكانت الجلسة برئاسة السيدة فيجايا لاكشمي باندیت VIJAYA LAKSHAMI PANDIT) الهند).

وقد اعتمدوا في القضية المغربية على تقرير اللجنة الأولى رقم 2526/A وكان من تحرير المقرر ثورس THORS من إيسلاندا على ما أسلفنا ...

لقد تبلورت في هذه الجلسة سائر الآراء التي كانت الدول تتبناها حول القضية المغربية وخاصة بعدما تجرأ الاستعمار على خلع العاهل المغربي، ولقد تجلى واضحا أن هذا العمل كان خطأ سياسيا فادحا.

ولكن موقف الدول من إغضاب فرنسا كان موقفا متأرجحا ففي الدول من فضل مكاشفة فرنسا باللوم والعتاب، وفيها من فضل الصمت، وفي الدول من كان يحملها .. كانت جلسة صاخبة ولكنها من جهة أخرى كانت وثيقة ناطقة تشهد بأن ساعة الاستعمار قد دقت ليس في بلاد المغرب فحسب ولكن في سائر جهات العالم [11]

ولنبق مع هذه الجلسة التي لم يكن يفصلها عن تاريخ 20 غشت سوى نحو من سبعين يوما، لقد تدخل مندوب البرازيل السيد م. بيمانطيل براندوو M. Pimentel Brandao، تدخل

ليؤكد موقف بلاده الذي يلخص في كلمة واحدة أن الاستعمار ولى إلى غير رجعة، وأن بقاياه في طريقها إلى الزوال، لتترك المكان للحرية والاستقلال وممارسة الحياة الديمقراطية[1]

وتدخل السيد ظفر الله خان مندوب الباكستان ليقول من جملة ما يقول إنها المرة الثانية التي تعرض فيها القضية المغربية أمام الجمعية العامة التي عبرت في السنة الماضية عن ثقتها في الحكومة الفرنسية لتوفير الحريات الأساسية للشعب المغربي طبقا لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ... ولكن عوض ما كنا نؤمله فقد أرغمت الحكومة الفرنسية السلطان على وضع خاتمه على كل مقترحات فرنسا، وألزمته بأن يشجب الحركات الوطنية التي كانت تطالب بالاستقلال، بل والأخطر من كل هذا أنها قامت بخلع السلطان لأنه رفض تطبيق رغبات الحكومة الفرنسية. لقد تحول الوضع في المغرب – يقول المندوب الباكستاني– إلى جو مشحون بالتوتر وأعمال العنف.

وهنا أعاد السيد ظفر الله خان إلى الذاكرة أن هناك ثلاث عشرة دولة ما بين إفريقية وآسيوية قدمت مشروع القرار المعروض علينا اليوم والقاضي بإعادة الثقة إلى الوطنيين المغاربة وأن تتخذ التدابير اللازمة لكي يمارس المغرب خلال خمس سنوات على أكثر تقدير، يمارس استقلاله وسيادته.

وبعد مناقشة للتوصية المعروضة لاحظ السيد ظفر الله أن من بين الدول التي صوتت ضد القرار نجد الولايات المتحدة وأعضاء الكومنولث : Commonwealth أستراليا وكندا، وزيلاندا الجديدة واتحاد جنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة ودول البينيلكس وأربع دول من أمريكا اللاتينية ... إن هذه الوضعية – يقول ظفر الله خان – ليست فقط غير مشجعة ولكنها ولدت عندنا الشعور بالإحباط والانهيار " لماذا ؟ لأن التوصية في فكرنا كانت في الواقع تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة بينما كانت مواقف الدول التي صوتت ضدها تعني أن التوصية غير شرعية[6].

وتدخل مندوب إندونيسيا السيد حنيفة الذي أعرب عن حزنه لما تناهت إليه أوضاع الحالة بالمغرب حيث يوجد شعب بكامله قمة وقاعدة محكوم عليه بأن يعيش عيشة بعيدة عن الكرامة ' لقد حاول الشعب المغربي بقيادة ملكه الشرعي البحث عن وسائل سلمية تمكنه من استرجاع حريته واستقلاله. لكن عوض ذلك لجأت السلطات الفرنسية إلى القمع والتعسف.

وبعد حديث طويل عما آلت إليه الأوضاع بالمغرب عاد المندوب الإندونيسي ليدعو فرنسا إلى تبني حل واقعي يعترف بحرية المغرب. إن كل ما يهمنا هو مستقبل الشعب المغربي. لأجل كل هذا فإني أصوت لصالح القرار.

وتقدم السيد بيرسي سبيندر PERCY SPENDER مندوب أستراليا ليعبر عن وجهة نظره ويرد على السيد ظفر الله خان وليقترح كحل للمشكل الاكتفاء بالتوصية بدعوة الأطراف إلى المفاوضات السلمية. ويقول إن هذا المشكل ليس من اختصاص الجمعية العمومية.

ثم أخذ الكلمة السيد أوروتيا URRUTIA مندوب كولومبيا الذي انتقد الرأي القائل إن الجمعية العامة ليست لها صلاحية لكي تهتم بمثل هذه القضايا' - يقول المندوب - ومع ذلك فإن الشعب الكولومبي يعتبر أن الشعب المغربي له كامل الحق في تقرير مصيره وحده. إلى آخر العرض الذي يتناول عددا من الجوانب.

وأخذ الكلمة السيد دايال DAYAL مندوب الهند ليقول عندما فحصنا القضية المغربية في الدورة السابعة الماضية وخرجنا بالقرار رقم 612 بأغلبية ساحقة كنا نأمل أن تؤدي الخطوات إلى تفهم الحكومة الفرنسية للموقف لكن مع الأسف لم تعر الحكومة أي اهتمام للقرار الأممي بل إنها قامت باعتقال الزعماء الوطنيين ومنعت كل النشاطات الوطنية، وعوض المفاوضة مع الملك قامت بتنحيته عن كرسي الحكم بالقوة وأبعدته من الساحة السياسية.

وبعد هذا أخذ الكلمة السيد طرزي من سوريا ليقترح التصويت على التوصية فقرة فقرة...

وتدخلت السيدة الرئيسة لتتساءل عن الطريقة التي يتم بها التصويت.

وبعد التصويت بمناداة الأسماء المفصلة في الصفحات 285 و 286 و287 من سجل الأمم المتحدة. أخذ الكلمة السيد ظفر الله خان مندوب الباكستان ليعلق على ما قالته الرئيسة من أنها ستباشر - بعد التصويت على الفقرات واحدة تلو الأخرى - ستباشر التصويت على المجموع. تدخل ليذكر أنه لا داعي للتصويت على الكل ما دامت الفقرة الأساسية للمضمون قد رفضت '

وتدخل السيد انتظام مندوب إيران ليذكر أنه يشاطر مندوب الباكستان في آرائه. ثم تدخل السيد ثورس مندوب إيسلاندا ليقترح التصويت على ما تبقى من مشروع القرار، مذكرا بأن المشروع يحتوي على جوانب لها علاقة كبيرة بالنسبة للشعب المغربي.

وهنا أحالت السيدة الرئيسة على الفصل 89 من القانون الداخلي، مؤكدة أنها تشاطر السيد ظفر الله خان في رأيه.

وهنا يسدل الستار على هذه المواجهات التي شاهدها منتدى الأمم المتحدة في نيويورك خلال هذه الدورة في خريف 1953، وهي تمثل وثائق قانونية وتاريخية كما نرى[7]

وقد عرفت سنة 1954 في الأمم المتحدة مشاهد كثيرة ومثيرة في ذات الوقت حول القضية المغربية وحول تداعيات ثورة 20 غشت التي عرفت تطورات مثيرة وخاصة على الصعيد الداخلي حيث تصاعدت المقاومة المسلحة التي كان يتنبأ بها بعض المتدخلين في أبهاء الأمم المتحدة ... إن الإحباط يقود الإنسان إلى الكارثة ...

وسنرى أن أصداء هذه المقاومة سيكون لها أثرها مرة أخرى في نيويورك حيث مبنى الأمم المتحدة، وهكذا شاهدنا بالمغرب وشاهد العالم كله معنا يوم الجمعة 5 مارس1954 حدثا ضحك منه الناس في مختلف القارات شاهدوه على أعمدة الصحف الدولية بسائر اللغات.

إن "الفانطوم" الذي نصبه الاستعمار خلفا للملك الشرعي بعد أن كان تعرض في الرباط لمحاولة اغتيال جريئة أثناء ظهوره الأول للجمهور يوم 11 شتنبر من السنة الماضية ... وبعد أن نصح الاستعمار بأن يقوم "الفانطوم" بعملية الظهور هذه المرة في مدينة مراكش حيث كان منطلقه الأول، وحيث يوجد من يحميه !

وهكذا وفي مسجد بريمة قرب القصر الملكي وأثناء صلاة الجمعة ألقى أحد المواطنين بقنبلة في اتجاه الموضع الذي يجلس فيه "الفانطوم" مع حاشيته، ورغم أن هذا المواطن أخطأ مكان وجود الفانطوم إلا أن هذا الفانطوم ظهر أمام الجمهور ملطخ الوجه بالبقع الحمراء المنتشرة على ثيابه البيضاء. !!

إن مراكش بعيدة عن نيويورك، والتوقيت غير توقيت انعقاد الدورة التاسعة وشيكة الانعقاد، ولكن الصور التي ظهرت في الصفحات الأولى من مجلات العالم طارت إلى هناك وإلى كل مكان. وقد وجدناها في نيويورك ضمن ملف القضية المغربية، أذكر هنا على

الخصوص الأسبوعية الفرنسية رادار (RADAR) التي خصصت صفحة كاملة من صفحاتها لنقل هذه الصورة المثيرة المضحكة التي حملت معها كل ما يمكن أن ينتظره العالم لمصير عملية 20 غشت [1]

لقد اتخذ المغاربة لهذه الصورة، على كبرها وعلى منظرها المروع، اتخذوا لها إطارا على مقدار حجمها وأثثوا بها الممرات المؤدية إلى مراحيضهم تشفيا في الذين يحاولون أن يكتبوا تاريخا مشوها لهذا المغرب المعروف بماضيه وبرجاله كابرا عن كابر.

لقد انتشرت الصورة انتشارا كبيرا بين أبناء الشعب ووجد فيها المصورون مادة مربحة لهم فغدوا يستخرجون منها وعلى مختلف الأحجام، نظائر للتوزيع والتشهير ...

ومن الطريف أن نجد رجال الإقامة العامة يتصدون لإلقاء القبض على كل من ضبطت عنده هذه الصورة، وتقديمه للمحكمة التي لا تتردد في الرمي بالناس داخل الزنزانات من أجل مجرد صورة، لقد كان هذا صنيعهم مع من كانوا يروجون صور الزعماء الوطنيين أيضا ...

ولنتتبع الآن أعمال الدورة التاسعة للجمعية العامة في الأمم المتحدة ليوم 29 يوليه 1954 حيث نجد رسالة تحمل تاريخ 28 يوليه 1954 موجهة إلى الكاتب العام للأمم المتحدة السيد داك هامارشولد DAG HAMMARCHGOLT من مندوب أفغانستان والعربية السعودية وبيرمانيا ومصر والهند وإندونيسيا والعراق وإيران ولبنان وباكستان والفيليبين وسوريا.

بأمر من حكومات هذه الدول، يطلب المنتدبون بتسجيل "القضية المغربية". وقد كانت الرسالة مصحوبة بمذكرة تفسيرية تنص في صدر ما تنص عليه في المادة الخامسة والمواد التي تليها على أن عزل السلطان محمد بن يوسف في 20 غشت 1953 كان من التصرفات الخطيرة التي لا يمكن التكهن بعواقبها داخل البلاد وعلى الصعيد الدولي.

ولا بد أن نذكر إلى جانب هذه الأصداء في نيويورك بما كان يجري في المغرب ومدينة فاس حيث توجد الطبقة المثقفة بكثافة، حيث مقر جامعة القرويين، المركز الأساس لكل الحركات السياسية بالمغرب عبر العصور والأزمان.

هنا بفاس نجد عريضة يرفعها علماء القرويين إلى المقيم العام الفرنسي بالمغرب السيد فرانسيس لاكوسط يطالبون بإعادة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه وكانت

بتاريخ 31 يوليه 1954، وهي في الواقع رسالة ملحقة برسالة سابقة من طائفة من العلماء، يصل عددهم الأربعين، تحمل تاريخ 25 يوليه = 24 1954 ذي القعدة 1373 [8]

وفي نفس الدورة نعثر على ملف يحمل تاريخ 18 غشت 1954 يتضمن معلومات واردة على الكاتب العام معلومات عن المغرب وتونس، وهي مسلمة من طرف الحكومة الفرنسية وتتضمن إحصائيات قدمتها الحكومة وتتعلق بوضع المستعمرتين المذكورتين عام1951 و 1952 و1953، وذلك من أجل إطلاع الوفود عليها حتى تكون تلك الوفود على بصيرة من عمل فرنسا بالمغرب.

وفي الجلسة العامة 479 لصباح الاثنين 27 شتنبر 1954، انعقد الاجتماع تحت رئاسة السيد إيلكو ن. فان كليفنس (EELCO N VAN KLEFFENS هولاندا).

وقد أخذ الكلمة في هذه الجلسة الدكتور فاضل الجمالي مندوب العراق، وكانت أيضا كلمة طويلة عريضة أشار فيها إلى سائر بؤر التوتر في العالم، واستعمل بعض المفردات القوية نحو كلمة "الغطرسة" الفرنسية الأمر الذي استدعى تدخل الرئيس وجواب الجمالي أيضا '

وفيما يخص قضية المغرب وبخاصة العملية الهوجاء بتاريخ 20 غشت، وفي معرض حديث مندوب العراق، ذكر أن المغرب يعتبر اليوم أبرز بؤر التوتر في العالم التي تقتضي من الأمم المتحدة الالتفات إليها بجد، ولا سيما وأننا لم نر لحد الآن أية مبادرة من الحكومة الفرنسية لإصلاح الوضع القائم بالمغرب. إن البلاد ما تزال مسرحا للإضرابات وتدفق الدماء الناتج عن التصرف الأهوج ضد مطامح الشعب المغربي ... إنه يجب إرجاع السلطان محمد بن يوسف، الملك الشرعي إلى عرشه. إن السلطان هو القائد الروحي للشعب المغربي، ولا يعقل أن تقوم دولة كفرنسا معروفة باحترام ديانات الآخرين، تقوم بالتدخل في الحياة الدينية للمسلمين ... إن واجب الأمم المتحدة يكمن اليوم في أن تدعم بكامل قواها الموقف المغربي ...

وفي الجلسة العامة رقم 484 لما بعد ظهر يوم الخميس 30 شتنبر 1954، التي رأسها نفس المندوب الهولاندي المذكور، أخذ الكلمة السيد سوناريو مندوب إندونيسيا الذي أنحى باللائمة على الموقف الفرنسي الذي زاد من تأزم الوضع، ودعا إلى ضغط الجمعية العامة على الحكومة الفرنسية لمنح هاته البلاد المغربية استقلالها وحريتها.

ومن المهم أن نقف في تدخل المندوب الإندونيسي على معلومة في غاية الأهمية ومن شأنها أن تعرفنا على "قضاء دولي" آخر اهتم بقضية المغرب وتداعيات عشرين غشت.

ويتعلق الأمر بما جرى في المؤتمر الذي كان يصطلح عليه آنذاك بمؤتمر الخمسة المنعقد في كولومبو ... حيث اتخذت تدابير هامة لحل المشاكل العالمية وخاصة مشكلة الهند الصينية، وكذا التهديد الذي تكونه قنبلة الهيدروجين والأسلحة الأخرى للدمار الشامل وكذا تمثيل الجمهورية الشعبية للصين ... ويضيف المندوب الإندونيسي إلى هذه القضايا في هذا الحجم الكبير والخطير يضيف أن مؤتمر كولومبو درس أيضا القضية المغربية.

وفي الجلسة العامة صباح يوم الثلاثاء خامس أكتوبر 1954 كان من المتدخلين الأستاذ الشقيري مندوب سوريا الذي - ولو أنه ركز على فلسطين - دعا بدوره إلى إنصاف الأفارقة والمغرب وتونس، في حقهم في استقلالهم الذي عاشوا فيه منذ قرون، تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة...

وفي تدخله يوم 6 أكتوبر في الجلسة العامة المنعقدة صباحا ندد السيد عزمي مندوب مصر، بالحالة المزرية التي توجد عليها الأوضاع العالمية اليوم مغتنما الفرصة ليذكر بالموقف المصري من القضية المغربية التي تظل في صدر اهتمامات الدولة المصرية.

وقد سجلنا في أعمال الجمعية العامة ليوم 9 دجنبر 1954 مشروعا لقرار تقدمت به أفغانستان، العربية السعودية، بيرمانيا، الهند، العراق، إيران، لبنان، باكستان، سوريا، اليمن ...

وكان القرار يجدد الدعوة إلى فتح المفاوضات بين المغرب وفرنسا من أجل تحقيق المطامح الشرعية للشعب المغربي تطبيقا لأهداف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويتأكد أن تحرك فرنسا وأصدقائها في كواليس الأمم المتحدة أخذ يؤتي أكله ولا سيما أن البعثة الفرنسية أخذت تلوح إلى أصدقائها بأن يتركوا لها الفرصة حتى تعمل بعيدا عن التشهير والتقريع، وهكذا نجد بتاريخ 13 دجنبر 1954 مشروع قرار تبنته اللجنة الأولى وهو يسجل أن القضية المغربية فحصت، وأن اللجنة استمعت إلى تصريحات بعض الوفود، وترى أن المفاوضات بين فرنسا والمغرب سوف تجري حول هذه القضية وتقرر، في الظروف الحالية، تأجيل فحص القضية إلى الدورة المقبلة.

وفي محضر للجمعية العامة بتاريخ 15 دجنبر 1954 نجد نص التقرير الذي أعده السيد أوسكار ثورسينك OSCAR THORSING من السويد، وقد أعطى وصفا دقيقا لمسيرة القضية المغربية في هيئة الأمم المتحدة ابتداء من الرسالة التاريخية التي وصلت للأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 29 يوليه 1354، ومرورا بالتوصيات المقترحة وما طرأ عليها من تعديلات، وما تخلل هذا من عروض للسادة الأعضاء الذين تناولوا الكلام حول الموضوع ... وانتهاء بإجراء عمليات التصويت المصوتون لصالح المشروع والذين كانوا ضده والممتنعون عن التصويت ... إلى أن يذكر القرار المقترح من طرف الأمم المتحدة لصالح تأجيل دراسة القضية في الوقت الراهن.

وقد ألحق بهذا القرار – بتاريخ 17 دجنبر - 1954 تعديلان اثنان، الأول من مندوب الدومينيك الذي حرص على تسجيل نص التعديل المقدم من طرفه وهو يوصي بالواقعية، والثاني من مندوب مصر تعليقا على تعديل مندوب الدومينيك، وهو يؤكد على الواقعية التي تهدف إلى الوصول إلى حل مرض للقضية المغربية.

ثم نلتقي مع أصداء الحدث في الدورة العاشرة للجمعية العامة وبالضبط بتاريخ 26 يوليه 1955 حيث نجد رسالة تحمل هذا التاريخ موجهة إلى الكاتب العام من طرف الممثلين الدائمين بالمنظمة الأممية للدول الآتية أفغانستان، العربية السعودية، بيرمانيا، مصر، الهند، إندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، باكستان، الفليبين، سوريا، تايلاند، اليمن ... يطلب هؤلاء باسم حكوماتهم تسجيل القضية المغربية في جدول أعمال الدورة العاشرة ...

وتأتي لائحة بأسماء السادة المندوبين ... مصحوبة بمذكرة تفسيرية تعيد إلى الذاكرة تطورات الأوضاع. وتنص الفقرة الثانية بالخصوص على أن الحكومة الفرنسية أقدمت يوم 20 غشت 1953 على إبعاد السلطان الشرعي منتهكة بذلك معاهدة الحماية لعام 1912 والتي بمقتضاها يكون على فرنسا أن تحمي سلطان المغرب لا أن تجليه إلى مجاهل الدنيا ...

وقد استدلت المذكرة بتصريح لوزير العدل الفرنسي السيد روبير شومان الذي يعترف بأن نفي السلطان كان رأيا فائلا ومبادرة طائشة وأن عواقبها سوف تظهر داخل البلاد وخارجها ... كما تشير المذكرة المذكورة – وهذا مهم- إلى فضاء آخر ردد صدى القضية المغربية حيث نتعرف على القرار الذي اتخذه المؤتمر الإفريقي الآسيوي المنعقد في باندونك BANDAUNG[9] في أواسط أبريل هذه السنة 1955 والذي كان يحتضن تسعا

وعشرين دولة، وكان علال الفاسي من المشاركين البارزين فيه، وهو أي هذا المؤتمر ينص على ما يلي "بناء على الحالة الناتجة عن عدم الاستقرار بإفريقيا الشمالية ونظرا لإنكار حقوق الشعب الإفريقي في استقلاله وحريته، فإن المؤتمر الإفريقي الآسيوي يعلن الوقوف إلى جانب المغرب والجزائر وتونس ويعطيها الحق في تقرير مصيرها ..."

وهكذا وجدنا أن معاهدة الحماية التي كانت تحرص بالأمس على أن لا يبقى ذكر للمغرب بين المجموعة الدولية، وأن تكون فرنسا هي المتحدثة الوحيدة باسمه على الدوام، عوض ذلك أمسينا نسمع صدى المغرب يدوي في مختلف جهات العالم "

كانت المذكرة التفسيرية التي أشرنا إليها مرافعة جيدة تعمدت ذكر سائر أنواع الاضطهاد التي يشتكي منه المغاربة ... وتذكر بأسماء الشهداء المغاربة الذين سقطوا في ساحة الشرف ...

ومن المهم أن نعرف أن هذه المذكرة تشير إلى اعتصام علماء فاس بضريح الإمام إدريس فاتح المغرب، اعتصامهم بالرغم مما توجد عليه أحوالهم كشيوخ علم متقدمين في السن...

لقد اعتصم العلماء مطالبين بإرجاع السلطان الشرعي إلى عرشه وبضرورة أن تعود الحكومة الفرنسية إلى رشدها ... وأن تقوم بتدابير عاجلة من أجل إصلاح الوضعية في المغرب وإرجاع السلام لهذه الناحية من العالم.

وقد قام العلماء مرة أخرى بتحرير عريضة هامة مرفوعة إلى صاحب الدولة المسيو إيدكار فور. وكانت الرسالة تحمل تاريخ 19 محرم 1375 الموافق 7 شتنبر 1955 وهي تفوض للوفد الذي اختاره العلماء للتفاوض في إيكس ليبان.

إن العلماء بصفتهم حملة الشرع ومن أهل الحل والعقد لا يرضون بديلا غير السلطان الشرعي محمد بن يوسف، الذي ما تزال بيعته في أعناقهم.

وهم إلى جانب هذا يؤكدون أن إنشاء مجلس العرش المؤقت لا يجوز شرعا إلا بتعيين من صاحب العرش نفسه محمد بن يوسف.

ونترك حركة علماء القرويين في المغرب لننتقل إلى نيويورك، إلى مبنى الأمم المتحدة في الاجتماع الذي تم صباح الإثنين 26 شتنبر 1955 الذي انعقد برئاسة السيد جوزي

مازا José Maza من الشيلي. لنستمع في هذه الجلسة العامة رقم 522 إلى مندوب العراق السيد الجمالي الذي تدخل ليطالب بمطلبين اثنين من أجل استتباب الأمن بالمغرب الأول أن تعمل فرنسا على إرجاع السلطان إلى عرشه، ومنح المغرب حريته الكاملة في التعبير عن مطامحه. الثاني أن تعمل على إعادة الحكم الذاتي للمغرب على نحو ما كان عليه في سالف العصور...

وبعد تركيز على مؤتمر باندونك وأهميته فيما يتصل بالقرار المتخذ ضد كل أشكال الاحتلال والهيمنة على الشعوب. بعد ذلك قال السيد الجمالي

إن على هيئة الأمم المتحدة أن تنظر بجد وحزم إلى الأيام الدامية التي يعيشها المغرب مؤكدا أن حكومة العراق جعلت رهن إشارة الهلال الأحمر العراقي مبلغ750 000 دولار من أجل التخفيف من معاناة الشعب المغربي. قال وبما أن الحكومة السويسرية تناست طلبنا بإبلاغ هذه الإعانات إلى المغرب ولم يكن عندنا مانع أن يتم ذلك تحت رقابة الحكومة الفرنسية، لكن هذه الأخيرة رفضت هذه الإعانة رفضا تاما "

وفي جلسة ما بعد ظهر الإثنين 26 شتنبر 1955 التي كانت برئاسة السيد جوزي مازا (José Maza من الشيلي)، تحدث السيد شاماند Chamand مندوب اليمن[10] الذي دعا الحكومة الفرنسية إلى أن تكون في مستوى المبادئ التي تدافع عنها حول حقوق الإنسان ..'

وفي جلسة الأربعاء 28 شتنبر 1955 التي كانت أيضا برئاسة السيد جوزي مازا، تدخل السيد أناك أكونك جيد Anak Agung Ged مندوب إندونيسيا لينهي إلى علم الأعضاء إنه خلافا لما يقال، إن الحالة في المغرب في طريق الحل السلمي، فإن أعمال العنف والتهديد مازالت تطغى على أرض الواقع، ولهذا فإن واجبنا أن ندعم كل القوى من أجل الوصول إلى حل المشكل المغربي.

وفي الجلسة العامة لما بعد ظهر الاثنين ثالث أكتوبر الموالي التي كانت أيضا برئاسة مندوب الشيلي السيد جوزي مازا تدخل السيد الشقيري مندوب سوريا ليقول من جملة ما يقول بالإنجليزية

'... إنه لا يمكننا أن نتكلم عن السلم والأمن في مثل هذه المؤتمرات إذا ما تجاهلنا حالة الاضطراب والتوتر التي تهيمن حاليا في شمال إفريقيا ... إن الآلام التي يعيشها

المواطنون في هذه الجهات تتجاوز كل تخيل، وقد أصبحت الحالة جد خطيرة، وإن تدفق الدماء بالمغرب أصبح داخلا في البرنامج اليومي للبلاد، كما أن التعسفات وحركات القمع بجميع أنواعها أصبحت حوادث يومية ... إن المشكل المغربي في غاية الوضوح، إنه يتعلق بصراع مستمر بين السكان والنظام الاستعماري، إننا بصدد حركة من أجل استرجاع السيادة والاستقلال، حركة تأخذ شرعيتها من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ...

وفي صباح الأربعاء يوم 19 أكتوبر 1955، وتحت رئاسة السيد لوسيانو جوبلانس ريفاس RIVAS (من المكسيك)، تناولت اللجنة الرابعة موضوع المناطق التي لا تتمتع بسيادتها... وهكذا نجد الفقرة 60 من سجلات الأمم المتحدة، التي تناولها السيد الرفاعي مندوب سوريا

إننا نجد أنفسنا في بعض الأحيان عاجزين عن أن نوفق بين التقارير المقدمة للهيئة الأممية وبين الظروف الحالية التي تعيشها بعض البلدان، ولنضرب المثل بالمغرب، فبينما تتحدث لنا التقارير الرسمية عن التقدم الذي تم انجازه بالمغرب لا تقدم لنا الحقيقة إلا العكس ' إن الفرق بين التعامل الداخلي بالنسبة للمغاربة، وبالنسبة للفرنسيين فرق غير مقبول '

في الدار البيضاء، يصرف العامل 66 في المائة من مدخوله على طعامه، وإذا كان الدخل قد ارتفع بنسبة 10 في المائة ابتداء من أول أبريل 1955، فإن ارتفاع الأثمان قد تعدى مصروف العامل.

ومن جهة أخرى فإن العمال المغاربة لا يستفيدون إطلاقا من تزايد الدخل في الاقتصاد المغربي. وقد ارتفع الإنتاج بقدر 40 في المائة بأحد مناجم الفوسفاط بينما لم يرتفع عدد العمال إلا بقدر ثلاثة في المائة، وتوجد ناحية بها أجور العمال منخفضة عن أجور مناجم الفوسفاط ...

ويمضي هذا التدخل في المقارنات والمفارقات بين ما يستفيده أبناء البلاد وبين ما يستفيده الأجانب، حتى في امتلاك الأرض، وحتى في حق تكوين النقابات، وهكذا فعندما حاول المغاربة عام 1955 تكوين تعاضدية نقابية خاصة بهم، تعالت أصوات السلطة الفرنسية مؤكدة أن هذا العمل غير قانوني "

كما أن الحالة بالنسبة للتعليم لا تبعث على الرضى والارتياح ... وهكذا ففي الكتاب الذي ألف جوهن كانطير (John Gunteer) بعنوان Inside Africa أبرز حالات التعسف

والعنصرية الموجودة بالمؤسسات التعليمية. وهنا يأتي السيد الرفاعي بأرقام شاهدة على إثبات تلك الحقائق مضيفا إلى هذا أن الميز العنصري لا يمارس فقط في الميدان التعليمي ولكن يوجد في كل حقل من الحقول ... إنه من المستحيل التحدث عن التقدم طبقا لتوصيات الأمم المتحدة في جهة تهيمن عليها قوات أخرى '

ويختم السيد الرفاعي عرضه بأنه إذا كانت الجمعية العامة تريد أن تضع حدا لكل هذا وأن تسير بالبلاد المستعمرة إلى الحرية والاستقلال فيجب عليها أن تقف على حقيقة الواقع في عين المكان '

وفي جلستها الصباحية ليوم الجمعة 21 أكتوبر 1955 وتحت رئاسة السيد ريفاس سابق الذكر (المكسيك)، في اللجنة الرابعة، تدخل السيد الرفاعي مندوب سوريا من جديد ليعلق على ما ورد في تدخل سابق لمندوب الفيليبين الذي اتهمه باعتماده في المعلومات التي قدمها عن المغرب على كتاب جوهن كانثير (Inside Africa) ويذكره أي مندوب الفيليبين، بتصريح كان أدلى به السيد ماناديس فرانس أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم4 يبراير 1955، كما يذكره بمقالة للسيد دوكلاص Duglas قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت المقالة ظهرت في مجلة Look بتاريخ 19 أكتوبر 1954، المندوب السوري السيد الرفاعي يعلق على ما سمعه من مندوب الفليبين بهذا الكلام الموثق أمام أعضاء اللجنة الرابعة قال موضحا تاريخ المغرب ومركزه الحضاري

يظهر أن مندوب الفليبين يعتقد أن المغرب لما احتلته فرنسا كان بلدا غارقا في الهمجية والفوضى وعدم النظام، أنا أذكركم هنا بما ورد في شهادة أول مقيم عام فرنسي بالمغرب، أدلى بها بعد احتلال المغرب عام 1912، المارشال ليوطي الذي جاء في تقريره ما يلي بالحرف لقد وجدنا في المغرب دولة وشعبا. ويكفي، يقول ليوطي، أن نرجع إلى الوراء بضع سنين لنجد حكومة فعالة تبرز المغرب كدولة لها وزراؤها الكبار، ولها سفراء عظام سبق لهم أن خالطوا وعاشروا، أما المؤسسات التي تنبثق من الحكم فلقد كان معظمها عندما جئنا إلى المغرب، مازال قائما وإن كانت تختلف باختلاف المناطق إلا أنها كانت تمثل حقائق ملموسة، كانت هناك مؤسسات قروية واجتماعية، فالمدن تدار إدارة حسنة وحكيمة كما كانت هناك تعاونيات ومجالس جماعية للقبائل وشركات تجارية[11].

إضافة إلى هذا وجد السيد الرفاعي فائدة جليلة في تذكير الحاضرين مرة أخرى بالزلزال الذي وقع في (باندونغ) عندما جدد الأفارقة والآسيويون دعوتهم إلى تصفية الاستعمار في القارتين ..'

وقد جدد السيد غانم مندوب مصر لدى المنتظم الدولي أسفه لغياب الوفد الفرنسي عن الحضور في المناقشات الجارية مذكرا بأن الهدف كان هو مساعدة فرنسا للوصول إلى حل للمشاكل التي تتخبط فيها والتي لا تشرف سمعتها !

وقد تدخل السيد خضراء عن العربية السعودية ليعرب عن مساندته لما جاء في تدخل المندوب السوري ...

وقد كان آخر المتدخلين في هذه الجلسة حول الموضوع هو السيد الباجه جي مندوب العراق ليسند الموقف العربي من القضية المغربية.

ومن المفرح أن تتطور الأحوال إلى الأحسن وأن يحيي المغاربة أياما أنستهم جروح 20 غشت، وهكذا وجدنا أن العاهل المغربي يصل إلى باريس ليقيم مؤقتا في القصر التاريخي الذي كان يشهد المفاوضات بين السفراء المغاربة والوزراء الفرنسيين قبل قرون خلت ..!

إن الملك اليوم في قصر سان جيرمان أن لي Saint Germin - En-Laye وإن المغاربة يحجون إلى رؤيته والسلام عليه من كل حدب وصوب، وقد كان في صدر هؤلاء المواطنين وفد يتألف من ثلاثة وأربعين عالما من علماء جامعة القرويين بفاس الذين رحلوا بزيهم الوطني إلى باريس بالرغم من تقدم سن بعضهم وبالرغم من أن معظمهم، إن لم أقل كلهم، لم يمتط الطائرة في حياته! ولقد رأينا يوم 7 نونبر 1955 أن السلطان يشعر بمنتهى الراحة وهو يتحدث إلينا نحن العلماء، وكان من أبرز ما علق بذهني ما أجاب به أحد الذين طالبوا بمتابعة من سماهم "الخونة" الذين كانوا وراء نفيه، قال رحمه الله · إن واجبنا اليوم أن نطوي صفحات الماضي وأن نقبل على بناء بلادنا وترميم بيتنا.

والمهم هنا أن نذكل بلقطة هامة ودقيقة في تاريخ هذه المرحلة... تلك أن الإدارة الفرنسية، وقد اقتنعت بضرورة إعادة العاهل المغربي إلى عرشه، أقول أخذت تلك الإدارة تروج لما كانت تسميه (الاستقلال داخل الترابط)، وقد استُعمل هذا التعبير في كل البلاغات والتصريحات حتى التصريحات التي صدرت عن الهيئات السياسية... والبالغات الحكومية. وعاد الملك ليلقي خطاب عيد العرش 18 نونبر 1955، وقد كان السياسيون ينتظرون من العاهل أن يستعمل كلمة الترابط Interdépendance... لكنه أي العاهل اقتصر على ذكر الاستقلال من غير إضافة كلمة أخرى فكانت «المفاجأة الملكية» التي حسمن الموضوع للرأي العام، إن الهدف لم يكن استرجاع الاستقلال وليس غير ذلك !!

ولنعد بعد هذا إلى نيويورك لحضور الجلسة العامة (رقم 548) التي انعقدت زوال يوم الجمعة 28 نونبر 1955، في إطار أعمال اللجنة الرابعة، كانت برئاسة السيد جوزي مازا (José Maza) من الشيلي، أقول . لنعد إلى نيويورك لنعيش مع الإعلان عن الحدث المفرح الذي أثلج صدور المغاربة وهز العالم في ذات الوقت، الإعلان عن أن العاهل المغربي الذي دوت أصداؤه في أبهاء الأمم المتحدة لفترة طويلة من الزمن قد عاد إلى وطنه، واحتفل الشعب المغربي قبل أسبوع بعيد جلوسه ...

وكان مما سجلته تدخلات اللجنة الإعراب عن التقدير الجم للحكومة الفرنسية التي تفهمت الوضع كما يجب وإن اللجنة لتعقد الأمل في ذات القوت على الحكومة الفرنسية في أن تؤدي المفاوضات الجارية بين الطرفين إلى تحقيق مطامح المغرب في الاستقلال التام...

وقد أخذ الكلمة في هذه الجلسة السيد حنيفة (أندونيسيا) وكذا السيد سعيد (مصر) والخوري (لبنان) ورحيم (اليمن).

ومن الناحية الشكلية كان على مقرر اللجنة الأولى وهو السيد إيشفيري كورتيس ECHEVERRI CORTES (كولومبيا)، كان عليه أن يقدم تقريره الذي يسجل فيه محضرا للمسطرة التي اتبعت في دراسة القضية المغربية ....

وقد كان على العاهل المغربي محمد الخامس أن يشد الرحلة إلى باريز يوم 13 يبراير 1956 لإتمام العمل من أجل توثيق الاستقلال.

ولابد، ونحن في الحديث عن المحادثات الجارية في هذه الأثناء بباريز، لابد أن نذكر بأمر هام جدا وهو المحاضرة التي ارتجلها ولي العهد آنذاك الأمير مولاي الحسن يوم 25 يبراير في الأكاديمية الدبلوماسية الدولية بباريز... حيث استمعنا إليه وهو يقول أمان ساسة فرنسا · إن لفظ "Interdépendance" (الترابط)، لا يوجد في المعاجم، غير أنه أجدر بنا أن نحقق ترابطا بين القلوب والمشاعر في كل حقل من الحقول، وحوارنا يجب أن يكون حوار رجال أحرار والكلمة الغير الموجودة في المعاجم لا محل لها إذن في إقامة علاقات حرة بين الشعوب[12].

بعد هذا لابد أننا نتصور أن اسم الملك محمد الخامس أصبح محفوظا لدى كل أعضاء الأمم المتحدة وبالتالي لدى العالم أجمع ... من أقصاه إلى أقصاه، وهكذا فإذا كان

البندان الخامس والسادس في معاهدة الحماية لعام 1912 كانا يهدفان إلى إسكات صوت الملك وشعبه، فإن حدث 20 غشت جعل اسم الملك واسم شعبه اسمين يترددان على كل لسان في سائر البلدان ...

ومن هنا نتصور مدى الشعور الذي كان يتملك كل أعضاء المنتظم الأممي الذين كانوا على موعد من رؤية ذلك "العاهل الأسطورة"، الذي ركل العرش برجله ليختار حياة المنفى مادام ذلك المنفى في مصلحة شعبه !

لقد دوت القاعة بالتصفيق والملك يخطو نحو المقعد المخصص له بجلبابه الأبيض وهندامه الجميل. كان فيهم من حمل معه جهازه المكبر حتى يرى ملامح العاهل كاملة، وكان فيهم من حمل جهاز تصوير خاص به. لقد أدرك الحاضرون جميعا أن هذا العاهل سيكون المفتاح لكل الذين يثورون من أجل الحرية في أية جهة من جهات العالم. سيكون بشرى الخلاص لكل المعذبين في الأرض !

وقف العاهل يلقي خطابه باللغة العربية – وكان رئيس الجلسة هو السيد ليسلي مونرو Leslie Monro – ليحمل إلى جميع الأمم الممثلة" هناك تحيات الود من شعب حظي في نهاية المطاف بالانضمام إلى حظيرتكم" يقول الملك محمد الخامس حسبما ورد في الوثيقة الأممية في الجلسة العامة المنعقدة يوم الاثنين 9 دجنبر 1957 (16 جمادى الأولى 1377) على الساعة الثالثة، الدورة الثانية عشرة ...

"وإذا كانت دولتنا تمتاز بأنها دولة فتية، فإنها في نفس الوقت تمثل أمة عتيقة متشبثة بعقيدتها وقيم الإسلام الروحية التي كانت أسس حضارة شديدة الحرص على السلام والعدالة والمساواة. ولما للمغرب من رغبة أكيدة من إقرار علاقات سلمية مع سائر الدول فقد آثر عن طواعية واختيار طريق المفاوضات لحل مشاكله. إننا نعيش في عصر ينكر الانفراد ويأبى العزلة. والتخريب في العصر الحاضر معناه القضاء المبرم على ألوان من الحياة الجديدة.

وبما كان يتملكه، رحمه الله، من آمال في أن يرى بلاد المغرب الكبير وقد أصبحت جميعها حرة طليقة مستقلة تسهم جميعها في بناء المجموعة الدولية، قال

ويؤلمنا ألما شديدا أن تجري في أرض جارتنا الجزائر الشقيقة معارك يتسع نطاقها يوما بعد يوم، وما أشد رغبتنا في أن تباشر مفاوضات بين جميع من يهمهم الأمر لتسوية النزاع القائم تسوية تتفق ومبادئ الأمم المتحدة ."[1]

لقد كانت آخر كلمة في خطاب العاهل أمام المنتظم الدولي

إن أملنا لوطيد في أن تصبح منظمتكم ملتقى لجميع شعوب العالم ومثلا للتشاور والحوار حتى يسود السلام وتعم الحرية وتنتشر العدالة ".

لقد ترك حضور الملك، هذا اليوم، أثرا كبيرا في المجتمع الدولي الذي سمع الكثير عن شعب المغرب وكان ينقصه أن يتعرف، عن كثب، على هذا الملك العظيم، وهكذا استرجع المغرب مكانته بين الأمم، وتجسد تصحيح الأوضاع بفضل هذا الإفريقي العظيم. تجسدت فيه وفي شعبه الوفي آمال كل الشرفاء الذين كانوا يعملون من أجل تحرير الإنسان في كل مكان.

السادة الأعزاء، السيدات الفضليات،

أرجو في الختام أن تسمحوا لي كأحد الذين عاشوا مراحل هذا التاريخ مرحلة مرحلة أن أعرب أمامكم عن الشعور بالبهجة التي خامرتني عندما حضرت قبل ثمانية أشهر في باريز، يوم 20 دجنبر 2002، حضرت حفل تدشين ساحة محمد الخامس في قلب العاصمة الفرنسية، واستمعت للخطاب التاريخي الهام الذي ألقاه فخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وجاء فيه على الخصوص ما يلي

في مدغشقر أرض المنفى التي كانت تؤوي الأسرة الملكية الحاضرة معنا هنا وكانت تؤوي جدكم العظيم محمد الخامس الذي نال الحظوة الكبرى إن على الصعيد الروحي أو السياسي، وبالرغم من أنه كان بعيدا عن بلاده فإنه كان حاضرا في قلوب سائر المغاربة وكان بالنسبة إليهم الرمز الحقيقي للدولة.

إن السلطات الفرنسية – يقول الرئيس الفرنسي – لم تتوان في اتخاذ التدبير اللازمة لجعل حد للخسائر السياسية والإنسانية التي سببتها السليبة الظالمة والهفوة المشؤومة ... إن الحال الذي أدت إليه تلك التصرفات المقيتة جعل عودة الملك محمد الخامس إلى عرشه ضرورة حتمية .

على هذه الكلمات النيرات عشنا وعاش العالم معنا في ذلك اليوم الكبير من تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية التي تسير اليوم بخطاها الثابتة نحو الغد الأفضل ...

الهوامش

1) عبد الهادي التازي التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج 10، ص 220

2) علال الفاسي نداء القاهرة، طبعة ثانية 1981 – مطبعة الرسالة، الرباط، ص ل – 3، عبد الهاد التازي الصدى الدولي لعلال الفاسي، ص 47، نشر ضمن محاضرات ألقيت في مؤسسة علال الفاسي إحياء لذكراه الفية، مطبعة الرسالة – الإيداع القانوني 371/2000.

3) عبد الهادي التازي التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج 9 ص 225، رقم الإيداع القانوني 1986/25 مطابع فضالة بالمحمدية.

4) جمعية رباط الفتح الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، 20-16 نونبر 1987، رقم الإيداع القانوني 1988/975 – مطبعة فضالة – المحمدية – المغرب، ص 407.

5) القصد إلى الدكتور عدنان الباجه جي الذي أدركته وزيرا للخارجية في بغداد عندما سفرت لبلادي بالعراق ثم اجتمعت به في إمارة أبو ظبي عام 1970-1971 عندما كان مستشارا لسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

6) مما نذكره عن السيد ظفر الله خان أنه رغب في "التبرك" من الملك محمد الخامس الذي أفرج الله عنه كما أفرج عن نبي الله يوسف إذ أخرجه من بطن الحوت كما قال ١
ليس الطريف هذا فقط ولكن الطريف أكثر هو أن ظفر الله دعي إلى زيارة المغرب. وهو يتناول العشاء مع الملك محمد الخامس فوجئ بكعكة كبيرة تحضر احتفاء بعيد ميلاده الذي كان الحاج أحمد بلافريج وزيرالخارجية اكتشفه من جوازه عندما استقبله بالمطار ١ لقد كان تأثر ظفر الله عظيما وقال لابد أن عناية ربانية تقف إلى جانب المغرب ١

7) نظرا لأهمية هذا الملف المتعلق بما راج في منابر الأمم المتحدة من تدخلات، ورغبة في توفير المادة للطلبة والراغبين فإنني سأهدي سائر الملفات التي صورتها عن أرشيف الأمم المتحدة والتي تخص الموقف الدولي من ثورة 20 غشت، أهديها إلى مكتبة أكاديمية المملكة المغربية لتبقى على مقربة من الباحثين والباحثات ...

8) كان من بين التوقيعات التي تبينا قراءتها العربي الحريشي والطالب بن سودة، والتقي العلوي وعبد العزيز بن الخياط، ومحمد بن الكبير بن الحاج، وعبد الهادي التازي، إلخ ...

عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية بدؤها – نهايتها (تعريب) طبعة دار الرشاد الحديثة 1980=1401.

Selma Lazraq, La France et le retour de Mohammed V, l'Harmattan, 2003,

ISBN / 2-7475-4643-8

9) عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج 10، ص 294، مصدر سابق.

10) حاولنا عبثا أن نعرف عن هذا المندوب اليمني شاماند الذي قال سعادة السفير اليمني بالرباط لعله كان موظفا محليا للسفارة اليمنية في نيويورك ؟

11) عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج 3، ص 94، رقم الإيداع القانوني 25/1986، مطابع فضالة – المحمدية – الحسن الثاني، التحدي، الترجمة العربية، المطبعة الملكية 1983 = 1404، ص 350-349.

12) عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، ج 10، ص 229. المقاومة وجيش التحرير، الوثيقة الأولى والثانية، إصدار المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. – الحاج الحسين برادة، مسيرة التحدي، رقم الإيداع القانون 2003/0944 .

Selma Lazraq, la France et le retour de Mohammed V, l'Harmattan, 2003, ISBN

2-7475-4643-8

تأجج المقاومة المغربية، خصائصها وبطولاتها

محمد بنسعيد آيت يدّر

إنه لشرف أعتز به، أن أجد نفسي بينكم في رحاب هذا الفضاء الفكري الراقي في سياق مناقشة ذكرى 20 غشت 53 ذكرى ثورة الملك والشعب، لذا أود أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل، على تفضلكم بدعوتي للمساهمة معكم، في إضاءة جانب هام من تاريخنا المعاصر والذي مازالت آثاره وظلاله ممتدة إلى اليوم.

وسأركز في هذا العرض، على عوامل تأجيج المقاومة المسلحة المغربية، في هذه الفترة من الصراع مع المستعمر.

تعلمون أيها السادة، الخاصيات المميزة للشعب المغربي، منذ أمد بعيد في التاريخ وارتباطه الوثيق بأرضه واستقلال قراره والتاريخ يشهد ببطولات هائلة على امتداد فتراته ومراحله ليس هذا مجال استعراضها، فلو التفتنا فقط إلى بداية القرن العشرين، لوجدنا المغرب يعرف فترات مد وجزر، في نضاله السياسي وكفاحه المسلح ضد الغزاة الأجانب، أياً كانت جنسياتهم، كما أنه لم يعرف استقرارا في الجبهة الداخلية لمواجهة مؤامرات الاستعمار، من أجل السيطرة على أرضه والهيمنة على قراراته. وقد بذل الشعب المغربي بسخاء، تضحيات جساما سياسية وعسكرية وبإمكانيات محدودة ومتواضعة في مواجهة ما تتوفر عليه قوى الاستعمار من جيوش منظمة وآليات حديثة، ومجابهة مخططاته الهادفة إلى فرض الاحتلال تحت ستار الحماية وتوزيع خريطة البلاد بين الاستعمارين الفرنسي والإسباني والتحالف الدولي بعد 30 مارس 1912

لقد أثار فرض وثيقة الحماية على الدولة المغربية انتفاضات مسلحة في أنحاء كثيرة ومتفرقة من الوطن. وقد رفضها أغلب ممثلي الرأي العام الوطني آنذاك بمن فيهم فصائل

مهمة من قوات السلطان مولاي عبد الحفيظ التي ثارت في وجه جنود الاحتلال بعد فرض هذه المعاهدة. وأخذت هذه الانتفاضات أشكالا مختلفة كالاعتصامات والمواجهات المسلحة وحرب العصابات التي قادها أبطال أمثال موحى وحمو الزياني وأحمد الهيبة وعسو باسلام ومحمد بن عبد الكريم الخطابي قائد معركة أنوال الشهيرة وهو الزعيم الذي سن في حربه التحريرية فنونا لحرب الاستنزاف وصيغا متطورة لحرب العصابات ضد الاستعمار الإسباني دامت حوالي ست سنوات أوشكت أن تحقق انتصارا شاملا لولا معطيات جديدة ومستجدات دولية حركت ضده قوتين كبيرتين لكل من فرنسا وإسبانيا في معركة حاسمة دعمها تواطؤ دولي لم يستسغ تحمل هذا الانتصار ونجاح هذه الحرب التحريرية.

وقد شهد الزعيمان، هوشي منه الفيتنامي وماوتسي تونغ الصيني بأهمية وفعالية الفنون الجديدة في هذه الحرب التحريرية التي أفادتهما في تحرير بلادهما كما نوه بها الشهيد البوليفي تشي كيفارا أثناء زيارته إلى أجدير مقر قيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي في بداية الستينيات، بل إن الدارس والمتتبع ليجد في مذكرات وكتابات جنرالات المرحلة الذين قادوا معارك احتلال المغرب اعترافات قوية وصريحة ببطولات المقاومين المغاربة الذين لم يرضخوا أبدا إلى الاستسلام ما دام المجاهد منهم يحتفظ ولو برصاصة في يده أو الموت دونها. وبما أن الحق ما شهدت به الأعداء كما يقال، فإن اعترافات هؤلاء الجنرالات هامة في وصف قوة المقاومة المغربية ومن ذلك ما أورده الجنرال كيوم في كتابه «حرب التهدئة» من أن روح مقاومة الشعب المغربية ضد جيوش الاحتلال لم تقف عند هزيمة ثورة الريف سنة 26، بل ظلت هذه الروح تتجدد باستمرار في مناطق عديدة من ربوع المغرب.

وإذا كانت تحريات المقاومة متقطعة ومعزولة أحيانا، فإن وقعها كان شديدا على الغزاة لمدة 22 سنة من تاريخ وثيقة الحماية. فلم تتمكن قوات الاحتلال من فرض احتلالها لأغلب مواقع المعارك إلى سنة 34. ولم يكن ذلك ليقع لولا ضعف إمكانيات المجاهدين من الأسلحة والذخيرة وقساوة الحصار المفروض على المقاومة محليا ودوليا من طرف التحالف الاستعماري الأوروبي الذي نسي شعارات الحرية والمساواة واستسلم لشهية الأطماع الاقتصادية في مقدرات الغير.

وإذا كانت سنة 34 قد عرفت طي صفحة من الصراع، فإن الكفاح الوطني ضد الاستعمار لم يعرف نهايته بالاحتلال العسكري الشامل للتراب الوطني ولم يقبل الشعب المغربي الخضوع والاستسلام أبدا. فبعد أن خسر معركة الكفاح المسلح لأسباب ظرفية

اختار اللجوء إلى النضال السياسي مستثمرا أحداث ثورة الريف بقيادة بن عبد الكريم الخطابي والتي تركت بصماتها القوية على الأوضاع العامة في المنطقة، وخلفت إشعاعا سياسيا تمكنت الأنوية الأولى لنشوء الحركة الوطنية من الاستفادة منه وخاصة في المدن الكبرى مثل تطوان وفاس والرباط وسلا والدار البيضاء ومراكش ووجدة...، كما تعزز وجود هذه الأنوية الصلبة، بتصاعد حركات التحرر في الشرق العربي وفي مصر وسوريا ولبنان وبآسيا في الهند وأندونيسيا والكفاح المسلح في الصين والفيتنام.

جدلية النضال السياسي والعسكري

وتعزيزاً لنفس المبادئ والأهداف الرامية إلى التخلص من عار الاستعمار وهيمنته، انطلق العمل السياسي في ظروف صعبة واستثنائية بامتياز، حيث أخضعت البلاد للاحتلال الشامل وعاشت أحكاما عرفية تحت السيطرة العسكرية لضباط الشؤون الأهلية يساعدهم أعوان من القواد الذين تحالفوا مع المحتل ضد بلدهم فاضطرت الأنوية الأولى إلى العمل في سرية شبه مطلقة لمدة غير يسيرة، كما اضطرت إلى العمل في أماكن معزولة أو في المساجد لمحاربة الدجالين والمشعوذين.

وفي هذه الأجواء برزت نخبة من المثقفين المغاربة على الساحة الوطنية لعبت دورا طليعيا لفك الحصار المفروض على النهوض الوطني وإحكام الصلات مع السلطان محمد بن يوسف وتم اتخاذ العديد من المبادرات النضالية التي أحدثت أصداء واسعة وطنيا وعربيا وإسلاميا كتنظيم المعارضة الشعبية لما يعرف ب «الظهير البربري» الذي استصدره المستعمر بهدف إحداث شرخ في صفوف الوحدة الوطنية ولوضع العراقيل المختلفة في طريق المطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية وغيرها. وكلها إجراءات استعمارية كشفت زيف الادعاءات والشعارات التي رفعها المحتل كالقول بمساعدة مجتمعنا على الخروج من التخلف والفوضى إلى النهضة والتحديث. وتمكنت الحركة الوطنية الصاعدة من فضح طروحات المستعمر الذي أمعن في التعنت والرفض الصارم لكل المطالب المعتدلة والعادلة تحت سلطات الحماية نفسها وتميزت هذه المرحلة بتحركات أقوى وأنشط للسلطان محمد بن يوسف الذي تعزز اختياره لموقعه الطبيعي في الالتحام بمطامح شعبه والدفاع عن وطنه مهما كلفه ذلك من ثمن وتعددت نتيجة لهذا الاختيار وللتنسيق مع الحركة الوطنية الصاعدة

والمتوجهة مبادرات السلطان ولقاءاته وتحركاته رغم تضييق المستعمر وإمعانه في خلق فترات مظلمة حالكة لثني المغاربة عن طرح المطالب السلمية العادلة المرفوضة من قبل فرنسا وإسبانيا. وبرز الموقف المعادي للمصالح الوطنية الدنيا باتخاذ المقيم العام الجنرال نوكيس عدة تدابير قمعية شديدة ضد قادة الحركة الوطنية في سجون المنافي سنة 37 وفي مقدمتهم علال الفاسي الذي نفي خارج الوطن ومحمد بالحسن الوزاني الذي أبعد إلى الأطلس ولم يعودا إلا سنة 1946 بعد مضي تسع سنوات من النفي والاعتقال والتضييق. لكن ذلك لم يفلح في حجز استمرار النضال الوطني ولا تحركات السلطان محمد بن يوسف كتوجهه إلى فاس حيث تمت مضايقته من طرف المستعمر بهدف الحيلولة دونه ولقاء المواطنين. وكذا حضوره لقاء آنفا سنة 43 مع الرئيس روزفلت وتقديم المطالب المغربية وتلقي الوعود الأمريكية بأخذ وضعية المغرب بعين الاعتبار والتعامل الإيجابي معها.

وهكذا لم يفلح التضييق والنفي والمتابعة من استمرار المبادرات التي ستتوج بتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال يوم 11 يناير 1944 بتنسيق بين قادة حزب الاستقلال والملك محمد الخامس وكذا وثيقة 13 يناير لحزب الشورى والاستقلال وتعرضت نتيجة لذلك الحركة الوطنية للقمع الشديد ومحاولات الاستئصال إثر أحداث 29 يناير 44 وتعرض الملك إلى أنواع من المضايقات والشائعات.

لكن كل ذلك لم يزد هذه الحركة إلا نهوضا واتساعا فجاءت الحكومة الائتلافية الشعبية في فرنسا لتطرح بعض المبادرات لامتصاص السخط المتزايد والقيام بمحاولات للتخفيف من الضغط على شعوب مستعمراتها وعينت المقيم العام إريك لابون فأحدث انفراجا في الوضعية بعودة الزعماء السياسيين والسماح بإصدار الصحف وفتح باب الانخراط في النقابات العمالية التي كانت مفتوحة فقط للأجانب في وجه العمال المغاربة. وشهدت الفترة نهوضا واسعا في صفوف الفلاحين والعمال مما خلق جوا جديدا وأعطى دماء متجددة للحركة الوطنية فجاءت الزيارة التاريخية للملك محمد الخامس إلى طنجة في أبريل 1947 مستهدفة عدة أمور منها على الخصوص

- فك العزلة عن المغرب.

- تثبيت الوحدة الوطنية والترابية بزيارة السلطان لمناطق النفوذ الثلاثة (الفرنسية/الإسبانية/الدولية).

– التوجه إلى العالم الخارجي بمطالب إعادة النظر في معاهدة الحماية والتجاوز العملي لتمثيل فرنسا خارجيا للمغرب، وكان ذلك بمثابة إلغاء عملي لأحد أهم بنود معاهدة الحماية.

وقد حاول اللوبي الاستعماري المتحكم في المصالح، عرقلة هذه الزيارة وتسميم أجوائها الكفاحية، بافتعال مجزرة بنمسيك درب الكبير، التي نفذتها الألوية الأجنبية، المشكلة من الجيوش المرتزقة، وبرز رفض المستعمر لهذا الانفتاح، فتم تعيين الجنرال جوان في ماي 1947 الذي أعاد قطار العنف والتضييق إلى السكة، وفرض إصلاحات اقترحتها فرنسا لازدواجية السلطة لمصلحة الأقلية الحاكمة، وحماية لمصالح المحتل وكان الهدف الأساس من كل ذلك، توقيف النمو السريع الذي شهدته الحركة الاستقلالية.

هذا وقد فطن الجنرال جوان إلى الدور الأساس الذي أضحى يلعبه محمد الخامس، فركز التضييق عليه وحاول عزله وإنزال القوات بكثافة، فكانت مذكرات عديدة بين الملك وفرنسا وكانت مبادرات على الأصعدة العربية والدولية لفضح الممارسات الاستعمارية.

وجاء العيد الفضي لعيد العرش 18 نونبر 1952، ليؤجج الحماس الشعبي فتضاعفت المظاهرات الشعبية الواسعة، خاصة بعد خطاب الملك الذي أثار مسألة مراجعة عقد الحماية، وهو ما مهد الشروط لردود أفعال سلبية، من طرف المستعمر على الملك وحزب الاستقلال والحركة الوطنية عموما.

وقد استغلت فرنسا الإضراب الذي دعت إليه الحركة الوطنية، والنقابية بمناسبة اغتيال «فرحات حشاد» فوضع الجنرال كيوم حدا للهامش الذي تستفيد منه الحركة الوطنية ومع الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وأوقف الصحف وعمل بالمقابل على صنع خريطة سياسية بتوظيف الإداريين والأعوان والأحزاب المصنوعة والصحف المأجورة للتشنيع على شخص الملك محمد الخامس استعدادا لمؤامرة 20 غشت وعزله عن عرشه، في حين سجلت إسبانيا في هذه المرحلة مواقف متميزة في إطار صراعها مع فرنسا حول المغرب وهو صراع النفوذ، إلا أن النخبة السياسة المغربية لم تستغل هذا التناقض أحسن استغلال مما شجع فرنسا على مزيد من التضييق. وبإغلاق سبل ومنفذ النضال السياسي سيفتح باب الكفاح المسلح على مصراعيه.

الكفاح المسلح خيار الانعتاق

لقد كانت أحداث الدار البيضاء في دجنبر 1952 بداية مرحلة جديدة في الصراع حين عملت قوات الحماية على وضع نهاية للهامش الذي استفادت منه الحركة الوطنية في تحركاتها السياسية والإعلامية حيث فرض الجنرال كيوم حالة الحصار ومنع الحركات الاستقلالية والنقابية من التحرك وزج بقياداتها في السجون والمنافي بتهمة «المس بسلامة الدولة الداخلية».

إن هذه التظاهرة السياسية كانت فرصة اعتمدها أقطاب الاستعمار الفرنسي ببلادنا والتي كانوا يتحينوها منذ وقت غير قليل في ضرب حزب الاستقلال تمهيدا لعزل الملك الشرعي محمد بن يوسف عن عرشه في لحظة يستمر فيها النهوض السياسي متزايدا في أوساط واسعة من الجماهير الشعبية وتمكينها من المشاركة الشعبية الكبيرة في العيد الفضي للملك محمد بن يوسف في 18 نونبر 1952 في احتفالات معبرة عن إجماع المغاربة والتحامهم حول جلالة الملك من أجل الحرية والاستقلال، مما دفع أقطاب الحماية إلى فقدان أعصابهم فشنوا حملة قمع واسعة شملت كل قادة وأطر الحركة الاستقلالية والنقابية تحت لافتة مؤامرة «ضد سلامة الدولة الداخلية» الشيء الذي أدى بقواعد حزب الاستقلال والحركات النقابية إلى فقدان قيادتها بشكل شبه مطلق ولم تعد تتلقى التوجيهات السياسية والتنظيمية المعتادة وبقي المناضلون أمام مسؤولياتهم الفردية. وأمام أسئلة الوضع الحرج وأمام البحث عن الأجوبة المقنعة، بدأت التوجيهات تصل من قنوات غير تنظيمية داعية إلى الهدوء. وفي هذا المناخ الذي ساده الغموض والاضطراب كان اختيار المخارج صعبا. فاختارت مجموعة من قواعد حزب الاستقلال إدخال تعديلات على التنظيمات والخلايا الحزبية للانطلاق في العمل المباشر المسلح ومنهم من انتظر حتى نفي الملك محمد بن يوسف عن عرشه.

وفي هذه الأجواء تشكلت الأنوية الأولى للمقاومة في كل من الدار البيضاء والرباط وفاس ومراكش والقنيطرة ووجدة، أغلبها من قواعد حزب الاستقلال أو من العاطفين عليه وخاصة من الأطر الصغيرة في الحزب ومن الفصائل الأخرى بعد ذلك. وقد اعتمدت التنظيمات في البداية على خيوط العلاقات الحزبية أو العائلية نظرا للثقة التي كانت تربط المناضلين القاعديين ببعضهم ولم تكن تربطهم أية تجربة سابقة بالكفاح المسلح، بل إن أغلبهم لم تكن له أية دراية بالأسلحة أو استعمالها قط. ويعتبر هذا الأمر من الصعوبات

الملموسة التي اعترضت التقدم في الميدان رغم توفر الاستعداد النفسي والتلقائي بشكل خارق لبذل أقصى التضحيات في سبيل القضية الوطنية، أضف إلى ذلك ضوابط السرية الضرورية في مثل هذا العمل لم تكن متوفرة لكون جماعات كثيرة سبق لها أن تعرفت على بعضها ولم يسمح الظرف الضيق لاتخاذ الاحتياطات اللازمة خاصة تغيير الهويات وأماكن السكن وضبط أماكن وأساليب إعادة الاتصال. ومع ذلك فإن الإرادة القوية لهؤلاء المناضلين مكنتهم من تجاوز العديد من هذه الصعوبات بشجاعة ومغامرة ونكران ذات.

بعض المظاهر البارزة للعمل الفدائي المغربي

رغم الشروط القاسية والمصاعب المتعددة التي واجهت المقاومة المغربية في بدايتها، فقد استطاعت أن تحقق تقدما سريعا في عملياتها الفدائية ضد عملاء الاستعمار الفرنسي، وأنزلت ضربات موجعة بالمخبرين وأعوان السلطة البارزين والمتعاونين مع سلطات الحماية ولم تتوجه هذه الضربات ضد العملاء الصغار فقط، بل شملت الرموز المعروفة التي سبق لها أن لعبت دورا خطيرا في قمع الحركة الوطنية والمقاومة بشكل خاص. إن تصفية هؤلاء العملاء أحدثت هزات واضطرابات في صفوف أجهزة الاستعمار فأصبحت الحماية تواجه صعوبات عديدة لاستقطاب خلف للمسؤولين الذين حصدهم رصاص المقاومين. ومن جهة أخرى فإن هذا العمل أحدث اهتزازات عميقة في جهاز البوليس المكلف بوضع حد لما نعت ب «الإرهاب» رغم الوسائل الجهنمية التي يتوفر عليها فكلما اشتدت عمليات القمع ضد الفدائيين إلا وتخلف ردود فعل معاكسة عند الجماهير الغربية وهي التي تغذي العمل الفدائي باستمرار كما تحميهم من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها وتساعده على التخفيف من الأخطاء التي يرتكبها.

فلماذا تم توجيه الضربات الفدائية ضد الخونة من المغاربة ؟

لقد تم توجيه هذه الضربات إلى هؤلاء العملاء لتحقيق الأهداف التالية

1 - إن الهدف الأساسي من ذلك هو حماية شبكات المقاومة من الأخطار التي تهددها بالاكتشاف من طرف أجهزة البوليس الفرنسي وهذا الطاقم الخطير من العملاء يتكون من مخبرين مغاربة ومقدمي الأحياء ومفتشي البوليس الذين لهم خبرة واسعة بالأوساط السياسية في الأحياء الشعبية ومن خلالها يتعرفون على العناصر النشيطة في الحياة السياسية بالبلاد.

ومقدمو الأحياء لهم صلة مباشرة بالمغاربة في أحيائهم وأماكن سكناهم ويتتبعون عن كثب كل التحركات التي تقع في الحي ومن السهولة لدى المقدم التعرف على سكان الحي وانتماءاتهم السياسية. ولذلك فالتركيز على هذا النوع من المتعاونين مع الاستعمار كان ضروريا.

2 - إن ضرب هؤلاء الأعوان يعطي الأمثلة لغيرهم من المغاربة حتى لا يتجرأوا على التعاون مع المستعمر صد الوطنيين من أبناء البلاد وكذلك لشل فعالية هذا الطاقم المغربي الذي ترتكز عليه أجهزة القمع الاستعمارية.

3 - استخدم كوسيلة لنشر الوعي بالكفاح المسلح وسط عدد متزايد من الجماهير الشعبية وفي رفع المعنويات ودفع الخوف، الشيء الذي يدفع ويشجع على المشاركة بشكل واسع وفعال في المعركة الجارية من أجل الاستقلال.

وفعلا فقد سجلت الضربات الفدائية ضد العملاء حماسا متناميا لدى فئات واسعة من الجماهير المغربية، كما فتحت عيونا جديدة لصالح العمل الفدائي وبفضلها استطاعت المنظمة السرية أن تحصل على معلومات خطيرة من قلب أجهزة البوليس الفرنسي كما التحق عدد من البوليس المغاربة بصفوف المقاومة وكانت مهمتهم الأساسية تزويد المقاومة بكل الأخبار التي تهمها وبمعلومات عن المخبرين الجدد لأجهزة البوليس الفرنسي.

وقد ساعد هذا النهج من التركيز على العملاء المغاربة على انتشار العمل الفدائي بشكل واسع في أهم المدن الصناعية وفي المدن التقليدية، وتم تحقيق انتصارات ملموسة على الصعيدين السياسي والشعبي، ولم ينقطع هذا المد رغم اكتشاف العديد من شبكات المقاومة واعتقال أهم قادتها غير أن الجماهير ظلت تعطي من جديد البذل المضاعف من رصيدها الوطني والنضالي وهو رصيد لا ينضب معينه إذا كانت الأهداف شريفة وواضحة وشرعية.

وقد بلغت الأحداث المشار إليها في الصحف الموالية للحماية أكثر من عشرين حادثة في اليوم وخصوصا في سنتي 54 و55 حيث اتخذ النضال أشكالا مختلفة وسبب اضطرابات عامة ومقاطعة للبضائع الفرنسية.

ولا تغيب عنا الأسباب التي دفعت المقاومة السرية في بدايتها وخصوصا بعد تنفيذ مؤامرة 20 غشت 1953 إلى توجيه ضرباتها الشديدة إلى الرؤوس التي لعبت دورا بارزا في

ثورة الملك والشعب :
أسباب الإجماع وضرورة استمراره

عباس الجراري

يسعدني أن أشارك في هذه الندوة العالمية التي تعقدها أكاديمية المملكة المغربية، بمناسبة الذكرى الخمسين لثورة الملك والشعب، وأن تتناول مشاركتي فيها أسباب الإجماع على هذه الثورة وضرورة استمراره.

وسوف أبحث هذا الموضوع من خلال ما يلي

* مقدمة عن مفهوم الثورة.
* قسم أول عن أسباب الإجماع عليها، في تركيز على عنصرين

1 – النضال لاسترجاع الاستقلال، بالإصلاح الفكري والكفاح السياسي.

2 – التمسك بالشرعية.

* قسم ثان أعرض فيه لضرورة استمرار هذا الإجماع، من خلال مسألتين

1 – حقيقة الشرعية.

2 – مدى التزام المغاربة بها.

* خاتمة عن القبس الدائم لهذه الثورة.

الثورة لفظة تكتسب مفاهيم كثيرة، حسب السياق الذي تستعمل فيه، إن كان سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو علْمياً أو صناعياً، أو غير هذا وذاك من السياقات المختلفة التي تقترن بها.

والثورة في اصطلاح السياسة وما يتصل بها، تعني كل تحوّل تتعرض له جذور هذه السياسة أو ظواهرها، فيحدث فيها تغيراً ما، في البنيات والتوجهات التي من شأنها أن تحقق أهدافه، سواء بأسلوب سلْمي هادىء، أو عن طريق العنف الذي غالباً ما تلجأ إليه التنظيمات الانقلابية.

وثورة الملك والشعب هي الحركة النضالية التي عرفها المغرب إثر نفي الملك المنعم مولانا محمد الخامس طيّب اللّه ثراه. وقد أضيف إليها اسم الملك والشعب، لأنهما كانا شريكين فيها، بل إنها ما اندلعت وعرفت أوجها، إلاّ بعد أن أعطى الملك المثال وقدم الدليل على البذل والعطاء، وأي دليل أقوى وأقطع من التضحية بالعرش، لقاء الدفاع عن الشعب واستقلال الوطن ؟

ومن ثم كانت هذه الثورة، وهي ذات بُعد تحرير يهدف إلى إنهاء عهد الحماية، وتتّسم بالكفاح الوطني، وتتوسّل بجميع الأساليب والوسائل التي كان في إمكان الشعب يومئذ، بجماهيره ونخبه والهيآت المؤطّرة له، أن يلجأ إليها ويستخدمها.

وهي ذات طابع سياسي سلْمي، موصول بالعمل الوطني الذي كان بدأ منذ منتصف سنوات الثلاثين، للمطالبة بالإصلاحات ثم بالاستقلال، بعد أن هدأت المقاومة المسلّحة التي واجه المغاربة بها جيش الاحتلال في كثير من المناطق.

ومع ذلك، فأمام تحدّيات المستعمر، وقع الاضطرار إلى التوسّل بالعمل المسلّح الذي قام على الفداء، والذي كان خير ردّ لرفع تلكم التحدّيات. وكان الاجتراء على نفي ملك البلاد أكبر تحدّ حث على الثورة وأشعل فتيلها وأشعّ بـه.

وتعتبر ثورة الملك والشعب بهذا الطابع وذاك الهدف، أقرب إلى الثورات التي اندلعت لاسترجاع الاستقلال - كما هو شأن المغرب وكثير من الأقطار التي وقعت تحت الاحتلال - أو للحصول على هذا الاستقلال، وفق ما عاشته الولايات المتحدة مثلاً، لفكّ قيد الحكم البريطاني في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

فمثل هذه الثورات لا تقوم على أساس قلب نظام محلّي أو إلغائه، أو تغيير حاكم، أو استبدال سلطة نتيجة إدانة أوضاع في مجتمع ما يؤدّي فسادها وانهيارها إلى شيوع الاستياء والتذمر والاحتجاج ثم الانتفاضة ضدّ تلك الأوضاع، ولكنها تقوم على أساس طرد الأجنبي المحتل للبلاد، وتستند في قيامها على تماسك المجتمع وتلاحم مختلف مكوّناته

قمع الحركة الوطنية ونفي الملك الشرعي. وقد تمكنت المقاومة من تصفية كثير من هؤلاء وبعض المتورطين الرئيسيين في المؤامرة. وشمل هذا العمل عموم التراب المغربي بما فيه البادية المغربية حيث برزت فكرة إنشاء خلايا موازية للعمل الفدائي وأنوية أساسية للعمل المسلح في الجبال تم اعتمادها في تكوين جيش التحرير بالشمال الذي انطلق في ثاني أكتوبر 55. وقد استعجل هذا الكفاح المسلح الحكومة الفرنسية للوصول إلى حلول تستطيع أن توقف مسلسل الخسارات، فبدأ مسلسل المفاوضات والمبادرات التي أدت في مختتمها إلى إرجاع ملك البلاد إلى عرشه ثم إعلان استقلال البلاد ليبدأ الجهاد الأكبر.

وإذا تمعنا قليلا في هذه الحقبة الهامة من كفاح الحركة الوطنية بكافة مكوناتها الرسمية والشعبية أمكن تسجيل العديد من الخلاصات منها على الخصوص

1 – التأكيد على جدلية النضالين السياسي والمسلح وتصافر الجهود بين مناضلي الجبهتين للوصول إلى الأهداف الوطنية النبيلة.

2 – نلاحظ أنه عندما يربط الحاكم ملكا كان أم رئيسا مصيره واختياراته بشعبه، تتم حمايته من الشعب الذي ينسج معه خيوط المحبة والاحترام ويوثق معه أواصر الترابط من أجل خير الوطن. وأمام هذا التلاحم تفشل كافة محاولات النيل التي يحاولها العدو الخارجي.

3 – إن العنف لا يمكن أن يولد إلا عنفا مضادا. وبالتالي فالدفاع عن النفس روحا ووطنا كان أكثر من مشروع لأنه دفاع لاسترجاع الحق واسترداد الحرية والكرامة ووحدة الوطن، وحين تسد أبواب الحوار السياسي فإن الكفاح المسلح يصبح مشروعا لردع إرهاب المستعمر مهما كانت قوته.

4 – لقد مرت فترات خاصة في هذا الصراع كان بالإمكان حسن استثمار تناقضات الاستعمارين الاسباني والفرنسي، لكن المغاربة لم يحسنوا استغلال هذه التناقضات بالقدر الكافي فأضاعوا فرصا ذهبية لو تم استثمارها جيدا لربحنا الكثير من الوقت وتلافينا الكثير من المعاناة، ولما ظلت مسألة وحدتنا الترابية معرضة للخطر.

وفي هذه المناسبة المجيدة، والتي تصادف هذه السنة تعرض بلادنا لأحداث مؤلمة كانت نتيجة استغلال أوضاع الفقر والغبن والشعور بالحيف، لابد من رفع الالتباس الذي يحصل عادة في كل حديث عن اللجوء للعنف بين المقاومة المسلحة من أجل تحرير الوطن وضمان سيادته ووحدته واستقلال قراره السياسي والاقتصادي ضد الأجنبي المحتل

والعمليات الإرهابية الهادفة إلى قتل الأبرياء في تصفيات جماعية لا هدف لها إلا زرع الرعب والفزع تحت يافطات إيديولوجية قد يكون الدين أو العرق إحدى مبرراتها ظلما وبهتانا، إذ الجواب الحضاري عن الحيف الطبقي، والتهميش الذي قد يطال داخل مجتمع ما، مناطق أو فئات اجتماعية، هو دمقرطة الدولة والمجتمع على السواء، والقبول بالتعدد العرقي والثقافي وإرساء رابطة القانون المؤسسة للمواطنة الحقة.

وختاما، نؤكد أن الروح الوطنية التي جمعت بين الملك والقوى الفاعلة في المجتمع هي التي كانت وراء كافة الإنجازات التاريخية، وباستطاعتنا اليوم أن نستلهم هذه الروح معتبرين أن توافقا جديدا وتعاقدا منتجا بين جلالة الملك والقوى الوطنية والديمقراطية قادر على أن يدفع المغرب نحو سبل النماء والتقدم والتحديث والدمقرطة والاستقرار والمناعة.

الوطنية، حتى حين تكون هذه المكوّنات دون ما يمتلك ذاك الأجنبي من قوة وعتاد. وهو ما يتسنّى به الإجماع الذي به تدرك الغايات، مهما تكون بعيدة أو صعبة المنال.

والإجماع يقتضي تجاوز كل اختلاف أو تعارض أو تناقض أو تصارع، بُغية الوصول إلى رأي موحّد أو حكم مشترك، سواء بالاتفاق أو التراضي، لتحقيق مصالح جماعية بأساليب معيّنة. وهو موقف ينم عن عمق الوعي بالذات والواقع، وعن بعد الرؤية للمستقبل، مع كامل الإدراك للتوقّعات، ممّا يفضي إلى رسوخ الشعور بالمسؤولية، ويحفز على تحملها عن رضى واقتناع وطواعية.

أسباب الإجماع

لو بحثنا عن الإجماع الذي حدث في ثورة الملك والشعب، لألفينا أنه يرجع إلى أسباب يمكن تركيزها في سببين اثنين

أولهما النضال من أجل استرجاع الاستقلال بتحالف صادق ووثيق بين الملك والشعب، وبروح مألوفة للمغاربة وملوكهم تدفع إلى الجهاد، للذود عن الوطن والدين، وردّ أيّ اعتداء عليهما، مهما تكن التضحيات عالية وغالية.

وإذا كان هذا الجهاد قد تواصل على امتداد الحقب والعهود، فإنه في المرحلة الحديثة عرف أوْجه وتألقه، لا سيما حين مسّت سيادة المغرب بفرض الحماية عليه، فهبّ أبناؤه للكفاح بهدف التحرير، يقودهم جلالة الملك محمّد الخامس رحمه الله، باعتباره بطل هذا التحرير بحق[1].

وهي بطولة شكّلت جهاده وميزته في واجهتين اثنتين

الأول تمسّ الإصلاح الفكري، إذ أدرك أن تحرير المغرب من نير الاستعمار، لا يمكن أن يتحقق إلاّ بإصلاح فكري ينطلق من التمسك بالعقيدة، على أساس من الكتاب والسنة، وتصفيتها من كل الشوائب والضلالات ومظاهر الشعوذة والانحراف التي كانت يومئذ شائعة.

وإيمانا منه بأن التعليم هو السبيل الوحيد للتصحيح والإصلاح، فقد أولى عنايته له في مختلف مراحله وجميع مؤسّساته، فطور منها ما كان يحتاج إلى تطوير، وأحدث فيها ما كانت المرحلة في حاجة إليه.

من هنا عني بجامعة القرويين وما إليها من معاهد علْمية، واهتم بالكتاتيب القرآنية التي حول الكثير منها إلى مدارس عربية حرة، لم تلبث أن غدت في بعضها مؤسسات ثانوية. كما اهتم بتعليم الفتيات، وكان يرعاه بنفسه ويشرف عليه بطريقة مباشرة.

وقد تجلّت عناية الملك المصلح بهذا المجال كذلك في الحث على تأليف الكتب المدرسية وتكوين لجان له، وكذا في التبرع لإقامة المنشآت التعليمية، والتشجيع عليه، وفي وضع الحجر الأساسي لها، وتدشينها، وحضور حفلاتها السنوية، وإلقاء الخطب التوجيهية بها، ومنحها اسمه الشريف أو أسماء أبنائه الأمراء وبناته الأميرات.

ومن ماله الخاص، وجه أول بعثة تعليمية للدراسة العليا بفرنسا، وكان ذلك سنة خمس وأربعين، وظل يرعى هذه البعثة إلى أن عادت لتكون في خدمة الوطن.

الثانية الكفاح السياسي الذي واكب قيام الحركة الوطنية. ويتمثل في مواقف البطولة والجهاد التي كانت له في مواجهة أعنف التحديات التي كانت تصدر عن إدارة الحماية.

ويكفي في هذا الصدد أن أُذكّر ببعض الأحداث الكبرى في مسيرة حياته النضالية، وما كان له فيها من مواقف، مثل

1 – الظهير البربري سنة ثلاثين.

2 – مؤتمر أنفا بالدار البيضاء عام ثلاثة وأربعين.

3 – تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال سنة أربع وأربعين.

4 – زيارة طنجة عام سبعة وأربعين.

5 – رحلة فرنسا سنة خمسين، وقد بدأت الأزمة تشتدّ.

6 – توجيه مذكرات متتابعة لفرنسا عام اثنين وخمسين.

7 – الذكرى الفضّية لعيد العرش في العام نفسه، وما كان لها من دلالات.

من بين هذه المحطات، تنبثق مواقفه أكرم اللّه مثواه، عبر كلماته الذهبية التي يعبر بها عن إصراره وشعبه على التحرّر والاستقلال.

ففي خطاب طنجة، ذكّر بأن حق المغرب لن يضيع، فما ضاع حق من ورائه طالب. وفيه تحدث عن وحدة العرب وتأسيس الجامعة العربية لتوحيد صفوفهم مشرقاً ومغربا.

وفي خطاب العرش لعام واحد وخمسين، والأزمة في اشتداد، توسّل بالآيتين الكريمتين الواردتين بعد مفتح سورة العنكبوت ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنّا وهم لا يفتنون، ولقد فتنّا الذين من قبلهم، فلْيعلمنّ اللّه الذين صدقوا وليعلمنّ الكاذبين﴾.

وفي الخطاب نفسه، وتأكيداً لقوة ثباته وصموده، تمثّل بما قاله نبيّنا محمد ﷺ لعمّه أبي طالب، حين زاد عليه ضغط المشركين «واللّه ياعم، لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر أو أهلك دونه ما تركته» .

ونودّ أن نضيف ما جاء في خطابه بمناسبة الذكرى الفضّية لعيد العرش، حين ذكر «أن الحماية مثلها كمثل قميص جعل لطفل صغير، فكبرالطفل ونما وترعرع وبقي القميص على حاله».

ثاني سببي الإجماع على الثورة يكمن في التمسّك بالشرعية.

فأمام هذه المواقف التي لم تكن تزيد إلاّ تشبثاً بالحق وحرصاً على المطالبة به، كلما اشتدّت الأزمة، لم تعد إدارة الاستعمار تطيق أن تتحمّل، فهاجت وماجت وحار أمرها، ولم تجد غير التآمر على الشرعية، ولجأت إلى نفي رمز البلاد وأسرته الشريفة.

وتمّ هذا النفي بعد ظهر يوم تاسع ذي الحجة سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة وألف للهجرة، الموافق للعشرين من غشت عام ثلاثة وخمسين وتسعمائة وألف، وكان يوم عرفة، أي ليلة عيد الأضحى المبارك، وهو توقيت لا تخفى دلالاته الخبيثة وما كان يقصد إليه المستعمر بمكر.

وقد وصف جلالة الملك المغفور له مولانا الحسن الثاني قدّس اللّه روحه - وكان يومئذ ولياً للعهد - لحظة الخروج إلى المنفى فقال في كتابه «التحدّي» «كانت الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر، عندما أُخبر الملك وهو يفرغ للتو من تناول غذائه، أن الجنرال كيوم يرغب أن يستقبله رسمياً».

وحين جاء الجنرال - الذي كان إذ ذاك مقيماً عاماً لفرنسا في المغرب - ومعه أعوانه العسكريون، وقد طوق القصر الملكي وحشدت قوات هائلة في المشور، دار الحوار التالي

قال الجنرال «إن الحكومة الفرنسية لدواعي الأمن، تطلب منكم التنازل عن العرش، فإذا قبلتم ذلك عن طيب خاطر، استطعتم أنتم وأسرتكم أن تقيموا في فرنسا أحراراً معزّزين مكرّمين».

فأجاب الملك « ما من شيء في أعمالي وأقوالي يبرّر أن أتخلّى عن أمانة أضطلع بأعبائها بصفة مشروعة. وإذا كانت الحكومة الفرنسية تعتبر أن الدفاع عن الحرّية والشعب بمثابة جريمة يعاقب عليها، فإني أعتبرها فضيلة يفاخر بها وتورث صاحبها المجد».

وزاد الجنرال «إذا لم تتنازلوا حالاً عن العرش بالرضى، فإني مكلف بإبعادكم عن البلاد صيانة للأمن».

فكان جوابه نوّر اللّه ضريحه «إني ملك المغرب الشرعي، ولن أخون أبداً الأمانة التي ائتمنني عليها شعبي الوفي المخلص. إن فرنسا قوية فلتفعل ما تشاء»[2]

وهكذا رفض الملك المجاهد أن يتنازل أو يساوم، وفضل المنفى مردّداً ما كان قاله يوسف عليه السلام في محنته ﴿ربِّ السجن أحبّ إلي ممّا يدعونني إليه﴾[3]

نعم، لقد فضل المنفى، فاقتيد مع أسرته الشريفة إلى كورسيكا ثم مدغشقر، ذلكم المنفى الذي استمر إلى فاتح ربيع الثاني عام خمسة وسبعين وثلاثمائة وألف للهجرة، الموافق سادس عشر نونبر عام خمسة وخمسين وتسعمائة وألف، وهو يوم رجوعه – طيّب اللّه ثراه– يحمل بشرى انتهاء عهد الحجر والحماية، وبزوغ فجر الاستقلال والحرّية.

وكان الشعب طوال هذه الفترة، مفعماً بروح محمد الخامس الجهادية، ومن ثم أجمع على رفض ما أراد الاستعمار إجباره عليه، وصمّم بإصرار على متابعة نضاله بالتضحية والفداء، حتى يرجع إلى العرش ملك البلاد الذي غدا رمزا لجميع القيم والمبادىء الوطنية.

لقد أثبتت حادثة النفي أن التجاوب كان عميقاً بين الأمة وملكها المبعد. وهو تجاوب تجاوز كل المهازل التي توسّل الاستعمار بها لإضفاء الشرعية على مؤامرته، والتي كان يرمي من ورائها إلى أن يرى الكيان المغربي ينهار.

وإنه لتكفي الإشارة السريعة إلى ثلاث مناورات دالة كلها على الاضطراب، بل الزلزال الذي كانت تعانيه إدارة الحماية وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة

1 – تنصيب محمد بن عرفة، باعتباره منتمياً للأسرة العلوية، وأخذ البيعة له بالضغط والقهر، والاعتماد في ذلك على بعض العلماء العملاء.

2 – تأسيس مجلس حفظة العرش، بحكم الفراغ الذي حدث بعد اضطرار فرنسا إلى التراجع عن مناورتها الأولى، وسحب ابن عرفة إلى طنجة التي كانت يومئذ دولية.

3 - التفكير في تغيير الملكية بنظام آخر كانت تظنه سيغري بإحداثه، ومخاطبة بعض رجال الحركة الوطنية في ذلك.

إلاّ أن المغاربة - جماهير وهيآت - رفضوا كل هذه المهازل التي كان الاستعمار يتوسّل بها للخروج من الأزمة التي لم تكن تزيد إلاّ تعقيداً وتصعيداً. وكانوا - تمسكاً منهم بالشرعية - لا يرون حلاً لتلك الأزمة إلاّ بعودة الملك من منفاه، وكانوا شاعرين، بل كانوا متأكّدين بأن محمداً الخامس - وهو مبعد - ما زال على عرشه الذي جعلوه في قلوبهم. ومن ثم لم يكن مستغربا أن تتراءى لهم صورته منعكسة على صفحة القمر.

ضرورة استمرار الإجماع

إن الشرعية التي تمسّك المغاربة بها، لمواجهة التحدّي الكبير الذي رفعوه بثورة الملك والشعب، والتي كانت عاملا أساسيا في تشكيل الإجماع، هي التي ما زالت قائمة، وينبغي اعتمادها لاستمرار هذا الإجماع، وكذا اعتماده لاستمرارها هي.

حقيقة الشرعية

لا يخفى أن الشرعية مشتقة في أصلها من الشرع، والشرع هو ما شرعه الله للناس، أي ما أوضحه لهم وبينه من الأوامر والنواهي التي من شأنها - إن هم اتبعوها عن طواعية واختيار - أن تهديهم لتنتظم حياتهم ويسعدوا في الدنيا والآخرة.

انطلاقا من هدا المدلول الإسلامي العام، ارتكز مفهوم الشرعية في الاصطلاح السياسي على التوافق الذي يكون بين الحاكم والشعب، والذي يكون قائماً على الاقتناع والتلقائية النابعين من الإرادة الحرة، في التزام وولاء متبادلين، بعيداً عن أي ضغط أو قهر أو توجيه مفروض، وبعيداً كذلك عن أي تفريط أو إفراط في ممارسة السلطة وما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

وعلى الرغم من الأصل الديني للشرعية، فإنه لا يعني بأي حال - كما قد يتوهّم - أن الحاكم يتمتع بالحق الإلهي المطلق الذي يمنحه العصمة، ويعطيه حق تجاوز إرادة المحكومين

وما لهم من مصالح، وفق واقعهم ومقوّمات هويتهم، بما فيها من تقاليد وأعراف غالباً ما تكون عنصر تعزيز للقوانين.

ولا شك أن الإيمان بهذه الشرعية يفضي تلقائياً إلى الانضباط والالتزام اللذين هما مظهر للطاعة التي اشترطها الإسلام، ما لم يحدث تنازع. وإذا ما حدث فإنه يرد إلى اللّه ورسوله، أي إلى الكتاب والسنّة، باعتبارهما الأصلين اللذين انبثق عنهما الفكر الإسلامي، سياسياً كان أو غيره، واللذين رسما الحدود التي وضعها الإسلام لتحقيق الشرعية.

وتتمثل هذه الحدود في الطاعة من جانب المحكومين، أي المواطنين في المفهوم السياسي الجديد، مقابل أداء الأمانة والحكم بالعدل من جهة الحاكم أو الدولة حسب المفهوم نفسه. وهو ما بيّنه اللّه تعالى في قوله الكريم ﴿إن اللّه يامركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن اللّه نعما يعظكم به، إن اللّه كان سميعاً بصيراً. يا أيُّها الذين آمنوا أطيعوا اللّه وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى اللّه والرسول إن كنتم تومنون باللّه واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تاويلاً﴾[4]

وإن هذه الثنائية – على دقّتها وصعوبتها رغم وضوحها وهي تبدأ باشتراط أداء الأمانة والعدل قبل الطاعة – مقيّدة بالبيعة[5] التي هي عقد إسلامي إرادي يبرم بين الطرفين، وينظم العلاقة بينهما، في إلزام بما اتفقا عليه.

وحين تنهج الدولة نظاماً ديموقراطياً، فإن الدستور يضبط حدود الشرعية والتزاماتها. وهو بضبطها لا يلغي هذه الشرعية في بعدها الديني، ولكن يؤكدها ويعطيها ملمحاً حداثياً لا تكون له أية قيمة ما لم يَسنُده الإجماع الذي هو قرين الشرعية.

ولعل في هذا الاقتران بين الإجماع والشرعية، يكمن التعبير عن الرضى والاطمئنان اللذين يسودان الرأي العام، متى توافرت الملاءمة بين المصالح التي يسعى إليها المواطنون، وبين البرامج والمناهج التي يخطّطها نظام الدولة لتحقيق هذه المصالح، والتي تبلورها الممارسة الفعلية والمجدية.

مدى التزام المغاربة بهذه الشرعية

إن موقف المغاربة الثابت من حادثة النفي، والكامن في شعورهم ولاشعورهم، يؤكد مدى التزامهم بالشرعية. وهو التزام بدأ منذ بيعتهم الاختيارية للمولى إدريس يوم رابع

رمضان سنة اثنتين وسبعين ومائة للهجرة الموافق سادس فبراير عام تسعة وثمانين وسبعمائة للميلاد. وهي بيعة تدل على القرار الذي اتخذوه بحرّية وإرادة، والذي به حدّدوا مصيرهم، بعد أن اعتنقوا الإسلام واقتنعوا به عقيدة ونظاماً.

وإن من يقف عند حدث هذه البيعة، ويتتبع ما تلاها على مدى القرون حتى اليوم، لا يلبث أن ينتهي إلى معرفة المكانة التي للإسلام في نفس المغاربة وفكرهم وسلوكهم عامّة، ليس باعتباره عقيدة، أي فاعلاً دينياً فقط، ولكن من حيث هو كذلك تشريع جامع لكل العناصر المشكلة لنظام الحياة في جوانبها المختلفة.

وإدراك المغاربة لهذه المكانة ومالها من مفعول، نابع من وعيهم بواقع بيئتهم المتنوعة والمتعددة، وحقيقة مجتمعهم وما كان يطغى عليه من تعصّب قبلي أذابه الإسلام الذي احتوى عناصر التفريق والتمزيق، وجمع شتاتها المبعثر، وصهره في بوتقة وحدة وطنية قوامها الإسلام، ونسيجها مجتمع متراص به ومتماسك في التحام عضوي متين.

ولعلنا هنا أن نُذكر بما كتبنا في دراسات سابقة منشورة[6] من أن سلوك إسحاق بن عبد الحميد الأوروبي – وهو يومئذ زعيم في قومه وصاحب غلبة وعصبية – حين تنازل عن الأمر للمولى إدريس، لم يكن ناشئاً عن غفلة أو ضعف أو قصور في الفكر والنظر، ولكنه كان نابعاً من وعي بهذه الحقائق المتعلّقة بواقع المغرب والمجتمع، ونابعاً كذلك من الاقتناع بأن المولى إدريس منتسب لآل البيت أصحاب الحق المهضوم. وبذلك كانت بيعته وسيلة تجميع وتوحيد، كما كانت موقفاً صريحاً وفعلياً من الصراع القائم يومئذ حول الأحقية في الخلافة، بين العبّاسيين الذين كانوا في الحكم، وبين العلويين الذين كانوا في المعارضة، وكانوا ممثّلين في أسرة المولى إدريس بزعامة أخيه محمّد بن عبد اللّه المعروف بالنفس الزكية.

وفي سياق هذا التذكير، نؤكّد أن الإسلام هو الذي أتاح للمغاربة أن يلتئموا، وأن يكونوا وحدة، أي أن يكونوا شعباً يعيش في وطن تسوده قيم الوطنية، وفي طليعتها الحرية والسيادة.

ومن ثم فإنهم ما كانوا ليتصورا هذه القيم خارج النطاق الإسلامي الذي ارتبط بالإمامة الشرعية، في مجموع شروطها ومقوماتها ودعائمها القائمة على الكتاب والسنّة، مما يضيق مجال هذا العرض عن التذكير به.

وفي إطار ما أجمله هذان المصدران – الكتاب والسنّة – مما هو قابل للتغيير وغير ثابت، وما فصلاه مما هو ثابت لا يقبل التغيير، ومتابعة لنهج ثورة الملك والشعب التي انطلقت

مع جلالة الملك المغفور له محمّد الخامس، في بعديها الفكري والسياسي، عمل جلالة الملك المنعم مولانا الحسن الثاني على إبداع فكر سياسي إسلامي جديد، خرج به من التنظير إلى التطبيق، دون حصره في مؤسسات جامدة، فأتاح لنظام الحكم من النمو والتجدد داخل إطاره الشرعي، ما تسنى له به أن يساير حركة تطور المجتمع وتقدمه، وأن يواكب الصالح مما يجد في العصر، من غير أن يفقد ملامح أصالته.

وتجلى ذلك في إقامة ملكية دستورية حافظت على البيعة كمقوم للشرعية التي عزز مرجعيتها بمجلس علْمي أعلى تحت رئاسته، وبمجالس إقليمية تخير لها نخبة من العلماء والفقهاء النابهين، ومن أساتذة الجامعات البارزين.

ثم هي - أي هذه الملكية الدستورية - فتحت الباب واسعاً لمشاورة الأمة، وإشراكها بانتخاب ممثّلين لها، من خلال برلمان ومجالس جماعية، في سعي إلى لا مركزية تجعل الشعب يمارس عن قرب وبفعالية وإيجاب جميع حقوقه وواجباته. هذا مع الحرص على الإجماع الذي كان حدثُ المسيرة الخضراء أعظم مناسبة لتجديده وتقويته.

وقد اكتسى هذا الإجماع صورة لم يسبق لها نظير في التاريخ، حين سارعت كل فئات الشعب وهيآته وممثليه وسائر قواه الحيّة، إلى جانب العلماء، لتقديم البيعة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره اللّه مباشرة بعد إعلان وفاة والده المكرم جلالة الملك مولانا الحسن الثاني طيب الله مثواه، يوم تاسع ربيع الثاني عام عشرين وأربعمائة وألف للهجرة، الموافق للثالث والعشرين من يوليوز سنة تسع وتسعين وتسعمائة وألف للميلاد.

وهي صورة تنمو وتكبر كل يوم، مبرزة للسياسة التجديدية التي ينهجها حفظه اللّه، لمتابعة بناء الدولة الحديثة، ومن أجل مزيد من الرقي والتقدم للمغرب، في إطار الشرعية وما تستند إليه من مرجعية علمية وعد أيده اللّه في خطاب العرش هذا العام، بأن يقوي دعائمها ويجدّد هياكلها، بما يتلاءم مع مقتضيات المرحلة ومتطلّباتها، وكذا مع ما تشكّله النخبة المفكّرة المؤهلة التي ما أشد الحاجة إلى كفاياتها العالية وطاقاتها الهائلة في مختلف المجالات.

وقد جاءت أحداث سادس عشر مايو الماضي - على كراهتها - لتقوي الشعور بضرورة التمسك بهذه الشرعية وتعزيز مرجعيتها، والاعتصام بإمارة المومنين التي هي قوة روحية للمغاربة، ورمز حي لوحدتهم مليء بالدلالات الفاعلة.

وبعد، فكهذا وعلى هذا النحو، هي ثورة الملك والشعب التي نراها كالشجرة التي انغرست ثابتة الأصل عميقة الجذور، بعد أن سقتها دماء الشهداء وروّاها عَرق المغاربة كافّة، فغدت سامقة الفروع عالية الأغصان، وأضحت بذلك وارفة الظلال، وفيرة الثمار، تعطي أكلها كل حين بإذن ربّها، وبإصرار الشعب على رعايتها وتعهدها، بما يحفظ لها البقاء، ضماناً لاستمرارها، وحرصاً على الاستيحاء الدائم من روحها المتجدّد وقبسها الفياض، باعتبارها فلسفة حياة غنية بالمضامين، ليس فقط على صعيد التحرير، ولكن كذلك على مستوى التحديث والتنوير.

لقد أحدثت هذه الثورة تحوّلاً كبيراً في مسيرة الجهاد الذي اشتهر به المغاربة على مرّ الحقب والعهود، دفاعاً عن الدين والوطن، بل لقد كان لهذا التحول انعكاسه على حركات التحرر في غير قليل من الأقطار العربية والإفريقية التي تجاوبت معها، ورأت فيها النموذج والقدوة.

وهي إذا كانت انطلقت بتضامن تلقائي بين الملك والشعب، فإنها بما فتحت من افاق على مختلف الواجهات، لم تنته بمجرّد استرجاع الاستقلال الذي كان الهدف الأول من قيامها، والذي ما زال في حاجة إلى استكماله وتحصينه، ولكنها ظلّت باقية، وستظل ترفد الفكر المغربي وتمده، وتحث الأجيال على أن تواصل الجهاد وتتناقل مشعله، دون ملل ولا كلال، ولا تراجع أمام تحديات العصر وإكراهاته ومخبآته، ولكن بإيمان وثبات وتفاؤل بالمستقبل، واستشراف باسمٍ لآفاقه القريبة والبعيدة.

الهوامش

1) كُتب عن حياة محمد الخامس مؤلفات كثيرة، لعلّ من أوسعها كتاب «حياة بطل التحرير محمد الخامس» لعبد الله الجراري (والدنا رحمه الله)، مرقون بالخزانة الحسنية في الرباط ومسجل تحت رقم 6912.

2) انظر كتاب «التحدّي» ص 83-84 (النسخة العربية المطبعة الملكية 1403هـ - 1983م) .

3) سورة يوسف الآية 33.

4) سور النساء الآيتان 57-58.

5) انظر في موضوع البيعة، كتاب «بحوث مغربية في الفكر الإسلامي» لصاحب هذا العرض- فصل «فلسفة نظام الحكم في الإسلام وأهمية البيعة» ابتداء من ص 9 (الطبعة الأولى 1408هـ- 1988م).

6) انظر على الخصوص

أ - المصدر السابق.

ب - معالم مغربية - فصل «شرعية الإمامة في المغرب منذ اثني عشر قرناً» ابتداء من ص 5 (الطبعة الأولى - الرباط 1411هـ-1991م).

محمد الخامس رائد التحرير

الحسين وكاك

يتحفنا التاريخ بأن الأمم العظيمة تستمد حياتها وهيبتها من حياة وشخصية أبنائها البررة الكرام، ومن قادتها المخلصين الأوفياء العظام، كما تستلهم في استمراريتها ومنعتها وتطلعاتها كل مقوماتها التاريخية والحضارية.

وإذا كان العرش العلوي في المغرب كمؤسسة ذات جذور في تاريخ ووجدان الشعب المغربي، قد أمن للبلاد وحدتها، وللأمة كيانها، فإن الأسرة العلوية كسلالة شريفة ماجدة، قد قيضتها العناية الإلهية لتقود سفينة المغرب في الاتجاه الصحيح، ولتجنبه على الدوام من القلاقل السياسية والهزات الإثنية والأطماع الأجنبية، ما عصف بشعوب، ونسف هويات، وزلزل ثوابت، وخاصة خلال القرن الماضي الذي كتب على الشعب المغربي في عقوده الأولى أن تجرع –شأن شعوب مستكينة في مختلف بقاع العالم– علقم الحماية الأجنبية (فرنسية–إسبانية–دولية) بعد قرون من الحياة الحرة، والحفاظ على الاستقلال الوطني، والكيان الدولي، فكان امتحانا عركته صروفه، فأهلته فيما بعد إلى الانعتاق واستعاده سالف العهد بالحرية والسيادة بقيادة الملك المؤمن المجاهد محمد الخامس[1] طيب الله ثراه.

ذلكم العاهل المتوج مرتين مرة بالبيعة الشرعية يوم 18 نونبر 1927، ومرة أخرى بالعودة المظفرة من المنفى في سبيل حياة وكرامة شعبه وبلاده يوم 18 نونبر 1955.

تتويجان تفرد بهما محمد الخامس بين ملوك وقادة العالم وتاريخان ذهبيان بينهما فترة استثنائية حالكة، (فترة احتلال) في التاريخ السياسي للمملكة المغربية، فترة شكلت إرثا ثقيلا، واجه المؤتمن على السيادة الوطنية الملك الرائد محمد الخامس في بداية عهده، ولم تتح له من وسائل التدبير لشؤونها إلا المشروعية الوطنية التي داسها نظام الحماية، والأمانة العظمى التي استشعرها مع فتوته وتطويقه ببنود الحماية الجائرة.

في عمق هذه الأوضاع الخانقة، بزغت ألطاف إلاهية في بيعة وشخصية محمد الخامس، وفي عبقريته الفطرية، وهو من طينة طاهرة أصيلة عصية على التدجين، فأعلن فور بيعته على نفسه، تحديا لمرامي المهندسين والمطبلين لخلافة والده على العرش من المحتلين والمتواطئين.

فمنذ اعتلاء جلالته العرش العلوي المجيد، عقد العزم على النهوض بمستوى شعبه وتحريك همته في أول خطاب له، عبر من خلاله عن طموحه منذ سنة 1927 عند بيعته إذ قال رضوان الله عليه

"إن الشعب المغربي ينتظر منا مجهودا مستمرا، لا من أجل تنمية سعادته المادية وحدها، ولكن لنكفل له الانتفاع من تطور فكري يكون متلائما مع احترام عقيدته، ويستمد منه الوسائل التي تجعله يرتقى درجة عليا في الحضارة بأكثر ما يمكن من السرعة[2]".

كما عقد العزم على الانفتاح العالمي، وتتبعه لقضاياه الكبرى، والاهتمام بدول الجوار والعالم الإسلامي في مشاكلها التحريرية ومطالبها الوطنية، إذ قال رحمه الله في خطاب العرش لسنة 1958 ما يلي

"ولم نفتأ نتضامن التضامن التام مع الشعب الجزائري، ونعمل لتحقيق استقلاله، ذلك الاستقلال الذي هو عنصر أساسي لتشييد وحدة المغرب العربي".

لقد آمن محمد الخامس بأن تحرير الإنسان يتطلب تحرير عقله وفكره أولا، ليواصل طريقه إلى تحرير عيشه ومجتمعه ثانيا، لذلك دعا شعبه إلى الإقبال على التعلم والتعليم، وبذل جهودا متواصلة لفتح المدارس الحرة، وإنشاء المعاهد العلمية وتنظيم القرويين[3] وابن يوسف في كل من فاس ومراكش لتركيز التعليم الإسلامي بالبلاد، إيمانا منه بأن التعليم الديني والحر وتعليم الفتاة المغربية، هي روح التكوين والتهذيب والتربية الحية التي يجب أن تنشأ عليها الأجيال الصاعدة لتسير في طريق الخير والصلاح.

وتأكيدا لما ذكر، أعلن في بعض خطبه أن العقل والدين متفقان على أهمية العلم لتقدم البشرية وتطورها، وأن الكمال لن يكون للإنسان، إلا إذا زالت عن بصيرته غشاوة الجهل التي تمنعه من التمييز بين ما يضر وما ينفع، واستفاد من موهبة التفكير التي تميزه عن باقي المخلوقات ما يجعله قادرا على أن يسعد الأكوان، ويقوم بواجب الخلافة فيها عن رب العالمين.

وقد بدأ رحمه الله بأسرته ويسر العلم لأبنائه الأمراء والأميرات، ووجههم التوجيه النافع، وحصن أفكارهم بالتربية الإسلامية الصحيحة، وجعلهم المثال الحسن المحتذى به، ونشر روح التنافس بين ابناء شعبه، ليتحلى الجميع بأوسمة العلوم والفنون، ويتسابق إلى الإنجاز والتفاني في العرفان.

وكان يتفقد الحلقات الدراسية في القرويين وابن يوسف، ويوقع بيده على الشهادات العلمية[4] ويختار النبغاء من العلماء لتعليم الأمراء والأميرات لتقوية أساليبهم العربية، وتفوقهم في العلوم الإسلامية.

وقد دفعه إلى هذا التفقد والاختيار ما ذكره بعض الباحثين من أنه اجتمع فيه في تناسق وانسجام ما لم يجتمع في غيره، فهو الثائر والمتطور، وهو المحافظ والمتحرر، وهو المتدين والمتحضر، يلتقي عند قلبه وفي فكره الشرق والغرب، والروح والمادة، دون تناقض واضطراب، وهو على كل حال سليل سلالة عريقة، لها في سجل الحضارة والمكرمات مقام مرموق[5].

فرح المستعمرون بإسناد الأمر إليه، عازمين أن يستغلوا الفترة التي مات فيها والده وتولى فيها هو ليتصرفوا في المغرب وفي مقدراته كما يشاءون، لذلك استصدروا بكيفية غامضة، ظهائر عديدة، مكنتهم من مباشرة كثير من السلط لم يذكرها عقد الحماية بحيث ميزت الجالية الفرنسية بمميزات اقتصادية تخصها وحدها دون غيرها وأعطت للقساوسة جسارة ذهبت بهم إلى محاولة تنصير المغاربة وإشعال نار الفتنة الطائفية بينهم وتمزيق وحدتهم، وترجمت بكيفية واضحة سياسة فرنسا البربرية، والتي بدأ تدريجيا الإعلان عنها وتدبيرها أيام ممثل فرنسا الأول الماريشال ليوطي بالمغرب، والذي جعل من ظروف الظهير البربري أول تهديد يوجه إلى محمد الخامس السلطان الشاب من الدولة الحامية[6].

أبى الله إلا أن يجعل من هذا الأسلوب الفرنسي الغامض في النواحي الاقتصادية والدينية والمستعمل ضد المغرب في مقدراته ووحدة شعبه وتماسك سكانه، بابا من الأبواب الربانية للتحرير، وسببا من أسباب الفرج والتيسير، وجامعا للقلوب نحو التدبير والتغيير، رأى محمد الخامس بثاقب فكره رغم القَيد الذي قُيد به والحِجر الذي فُرض عليه، أن الظرف يتطلب عملا بحكمة وتعقل وحصافة فكر، حتى يكون هناك شيء يحيي الآمال التي يريد الاستعمار إقبارها، أدرك عن يقين أنه لن ينفعه في عملية الإحياء هذه التي قرر أن يقبل عليها إلا أن يسير مسيرة جده صلى الله عليه وسلم الأولى، وأن يبذل ما بذله من جهود وطاقات لا

تعرف الراحة والفتور في سبيل غرس شجرة الإيمان وتعميق جذورها وتقوية فروعها وأغصانها وأن يعتمد على الله الذي يعين الطامحين.

وقد حاول رجال الاستعمار أن يستغلوا ظروفه، وأن يمرروا أمامه – لصغر سنه – المشاريع التي أعدوها لتركيز سلطتهم وقوة نفوذهم بمقومات البلاد من جهة، وتمزيق الوحدة الوطنية، واشراك الجالية الفرنسية في الانتخابات المغربية من جهة أخرى، لكنه لدهائه وإدراكه الناصع لمصلحة وطنه، استطاع أن يدفع البلاء عن بلاده، ويستغل ما يريدون فرضه عليه لتقوية الشعور الوطني لدى السكان، حتى يستعدوا لما ينتظرهم في مستقبل الأيام.

وقد رغب جدا في أن يجذب الفرنسيين بنبل إلى التفافهم معه والإقبال على العمل المفيد للجانبين، –في إطار تعاون جاد– ولكنهم تنكروا منذ البداية لكل ما التزموا به من بنود الحماية، وكشّروا عن أنيابهم في قضية تقاسم الجالية الفرنسية بالمغرب الوطنيين في الجنسية المغربية بالخصوص، ويؤكد هذا ما أخبرنا به الفقيه سيدي أحمد التيجاني المترجم للإقامة العامة، حين قال "إنه لما سلم الطلب لجلالة الملك سيدي محمد بن يوسف، اجتمع المجلس الوزاري واستمع إلى رأي جلالته الذي يرفض رفضا باتا كل ما من شأنه أن يدخل تغييرا جوهريا يمس كيان المملكة المغربية بصفتها دولة لها شخصيتها الرسمية كبقية دول العالم.

ومن أجل هذا اضطرب الجو بين القصر والإقامة العامة بعدما بلغها السيد المعمري تأييد المجلس لرأي جلالة الملك، الأمر الذي جعلها تسمع السيد المعمري ما لا يتحمله، وتبيت ما تبيت، وحينما رجع إلى القصر وهو يبكي رآه مولاي الحسن[7] ولي العهد آنذاك، فأخبر والده أن المعمري رجع وهو يبكي، ثم استرسل قائلا لوالده: "إن هذا الأمر يهمنا قبل كل أحد، وأكثر من كل أحد، أطلب من سيدي الذهاب إلى المقيم العام لأستطلع ما هنالك، وأنا يقول –مولاي الحسن– ما نعرفشي نبكي[8]"، فأجابه والده محمد بن يوسف الله يوفقك.

مد يده من حينه إلى الهاتف، وطلب مدير الديوان المدني بالإقامة العامة (مسيوفين) وقال له: هذا مولاي الحسن، أريد الملاقاة مع المقيم العام، فلا يتركني أنتظر، فأجابه المدير إنه في انتظاركم، فتوجه بسرعة للموعد، وبقينا في انتظار رجوعه.

في هذا الوقت، قال السيد التيجاني إن جلالة الملك سألني بقوله : أش ظهر لك يا الفقيه في هذه القضية ؟ فكان جوابي لجلالته مولاي إن الله سننا في خلقه في الأمم وفي

الأفراد، وهي الابتلاء، لعل ساعة الابتلاء قد دقت على المغرب وعلى ملكه[9]، فقاطعني قدس الله روحه بقوله · "كأنك يا الفقيه كاشفت على سر من أسراري، ثم أمر أحد الخدم بأن يأتيه بكناش، ففتحه رحمه الله، ثم قال لي من اليوم الذي أخذ الحبل يضطرب مع القوم، ألهمت جمع بعض الآيات القرآنية التي تثبت قدمي، وتزيد رباطة جأشي، وناولني الكناش فأخذت أقرأ الآيات المسجلة فيه وهي قوله تعالى

1 – أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله.

2 – أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين.

3 – أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين.

4 – ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم.

وقد استطاع مولاي الحسن أن يقنع الإقامة العامة، إذ رضخت لقرار المجلس الوزاري في انتظار أن تعاد كرة الانتقام بعد رحيل "جوان" مع "كيوم" المهيإ لذلك.

وكما عانى جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله ما عاناه مع الفرنسيين في قضية التجنيس، عانى رعاياه الأوفياء في أيت باعمران بجنوب المغرب ما عانوه مع الإسبان في قضية التجنيس أيضا، بحيث لم ينفعهم إلا اسم جلالته الذي استعملوه للتغلب على مشاكلها، والقضاء على التحرشات الواقعة من طرف الإدارة الإسبانية بسيدي إفني ضدهم، لأنهم رفضوا مرسوم التجنيس الذي أصدره الإسبان سنة 1365 هـ الموافق 1947م والقاضي بتجريدهم من الجنسية المغربية، واعتبارهم من الإسبان بالجنسية التي فرضت عليهم بالقوة بعد توقيعهم على أوراق بيضاء هيأتها اللجنة المؤسسة لذلك.

وزيادة على هذا، فرضوا عليهم رفع الراية الإسبانية عند استقبالهم للشخصيات الرسمية التي تزورهم في بعض المناسبات، الأمر الذي جعلهم يثورون ضدها، ويجتمعون في مسجد سيدي أحمد ابراغ ليقرروا أولا أن يؤكدوا مغربيتهم بالامتناع عن رفع الراية الإسبانية المفروض عليهم رفعها في الاستقبالات، ثم يرفعوا ثانيا العريضة التي أعدوها ووقعوا عليها إلى المسؤول الإسباني: الكولونيل برميخو في شأن رفضهم لمرسوم التجنيس المذكور.

وقد حرروا عريضتهم المذكورة بأسلوب مفعم بالإيمان، وأكدوا فيها عزمهم الصادق على الدفاع عن دينهم وبلادهم وملكهم محمد الخامس إذا لم يوقف الإسبان أوراق التجنيس وقد اتفقوا في جمعهم المذكور على أن يرفعها إلى المسؤول الإسباني كل من الحاج محمد هرواش وأحمد الذيب اللذان سلماها فعلا للكولونيل (برميخو) الذي تأثر بها، وأجرى محاورة في شأنها مع الحاج محمد هرواش الذي أقنعه ظاهريا، ولكنه في الواقع أثار غضبه إلى حد أن جعل الإسبان يقومون برد فعل سيء وينشرون دعاية واسعة النطاق تنسف كل اتصالات ايت باعمران بملوكهم وتموه الحقائق، وتضلل العقول، مما دفعهم في النهاية إلى اتخاذ قرارهم الحاسم والمتمثل في إعلان مغربيتهم بإعراضهم عن رفع الراية الإسبانية، وإقبالهم الكلي على نصر محمد الخامس في أسواقهم ومساجدهم وملتقياتهم تكذيبا عمليا لكل الدعايات والأراجيف الاستعمارية الإسبانية، وعندما طبقوا ما أجمعوا عليه، وكتبوا الرسائل إلى قبائلهم التي أقبلت بقضها وقضيضها على تنفيذه، ثارت ثائرة الإسبانيين عليهم، فتعرضوا من أجل ذلك للسجن والإبعاد، وممن ألقي عليه القبض منهم أحمد الديب الذي كان ممن سلم العريضة للكولونيل "برميخو" ولكنه سلم شخصيا بعد سجنه لمسؤول آخر يسمى "ترينتي لونصو" الذي أجرى معه محاورة رائعة أخرى مؤكدة للأولى في موضوع التجنيس الذي أقلق الإسبان كثيرا، وجعلهم ينفون القائمين بالمعارضة إلى الداخلة مسجونين هناك مثل سجن ملكهم في "انسيرابى" ومقبلين على حفظ كتاب الله في أزمتهم الطويلة، والمبرمجة أيضا من لقائهم التاريخي الأول بملكهم الرائد محمد الخامس رحمه الله والمقبل بدوره في سجنه على إرشاد عباد الله في خلواته وجلواته[10].

من هذا يتجلى أن محمداً الخامس وشعبه الوفي في خندق واحد، وأن ريادته الصادقة والداعية إلى الحرية والسلم والحوار وحماية المقدسات ستوتي أكلها إذا صادفت آذانا صاغية وعقولا ناضجة من طرف المحتلين، وإذا كان غير هذا لا قدر الله فهم مضطرون للسير في الدروب الصعبة والعمل الهادف من أجل الحصول على حقوقهم المشروعة والتي تداس لحد الآن من طرف الظالمين والمحتلين والمرجفين في جنوب المغرب الشريف والملتزم بالحوار الدولي والسلام العالمي.

أمام انعدام ما ذكر تعرض محمد الخامس رحمه الله للمعاناة التي تعرفون من طرف المستعمرين، واضطر للصمود أمام عنجهيتهم ورعونة زبانيتهم وجشع طمعهم، وتنكرهم حتى لقانون الحماية الذي وضعوه، الأمر الذي رفعه إلى مركز دولي مسموع، ومكنه من استعمال حججه الدامغة في إطار إنساني مرفوع، فكان المدافع الذي لا يخيفه ولا يلهيه أحد عن هدفه،

بل تزيده المعوقات الثبات على المبدإ والتعلق بالغاية ومتابعة سيره الشاق في صبر المومنين وتحمل الصابرين، بحيث لما هدد من طرف المغامرين بالنفي والتشريد، والإبعاد عن العرش العتيد آثر حياة النفي في إباء وشمم على حياة البذخ في ظل العبودية والهوان، ويسر الله له في موكب صموده الرائع في سبيل حقوق بلاده وكرامتها، أن يجمع صفوف الأمة وشتاتها، ويوحد الحركات الوطنية في ساحاتها، لتقف كلها في وجه عدوها ومستعمرها، وتظل وفية للمثل العليا في حياتها، وتتوج صموده المرير بالنصر وإعلاء شأن أمجادها السابقين واللاحقين.

استطاع محمد الخامس أن يكون أولاده التكوين الصحيح، وأن يقدمهم أمراء وأميرات للشعب وللعالم دعاة للحرية التي هي مطلب الجميع، وهو إلى جانب ذلك يتحين المناسبات، ويغتنم الفرص، ويتخذ كل الوسائل لترقية بلاده، والخروج بها من حياة الحجر والاستعباد إلى حياة الكرامة والاستقلال.

وقد تمكن بفضل الله من الاجتماع بالأقطاب فى مؤتمر "أنفا" سنة 1943، وأطلعهم على آمال بلاده، ورغبتها في أن تصبح مثل الدول المتمتعة بالحرية، والرافضة لحياة الذل المفروضة عليها، مستعملا كل أسلوب مفيد، حتى أقنعهم أولا، وحصل منهم على وعد بتحقيق هدفه ثانيا، الأمر الذي مكن بلاده من الحصول على الشرعية العالمية، وفك الحصار المضروب عليها منذ مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، ونقل العرش المغربي بديناميكيته الذكية، وريادته الجذابة، من مرحلة الثبات والصمود إلى مرحلة العز والتحرك الشجاع[11]

وقد أدت حركاته المباركة، واتصالاته الموفقة في الداخل والخارج إلى إزالة كل العراقيل والمعوقات التي توضع في طريقه، وإلى بعث الآمال في نفوس أبناء شعبه رجالا ونساء فأكبروا مواقفه، وتيقنوا أن الحرية توخذ ولا تعطى، وقرروا أن يبرزوا مواكبتهم لجهوده التحريرية، وريادته الناضجة في تقديمهم لعريضة الاستقلال سنة 1944، والمتوجة تتويجا عاما ورشيدا بخطابه التاريخي في طنجة سنة 1947، والمعلن عالميا كدعوة إلى مساندته في تحرير وطنه من أغلال الاستعباد تطبيقا لما التزم به بعد عشاء "أنفا" من وضع الشعب المغربي على طرق الاستقلال[12].

ولما ازداد عليه الإرجاف من طرف المعمرين وأذنابهم الذين لم تعجبهم حركاته ولا اتصالاته، اضطر إلى القيام برحلته التاريخية للديار الفرنسية سنة 1950 ليخاطب رئيسها،

ويؤكد له رغبة بلاده في الحياة الحرة والعيش الكريم حسبما أعلنه في خطاب العرش الذي قال فيه

"لم يكن هدفنا من المحادثات السياسية التي أجريناها بفرنسا أن نظفر لتقوية سلطتنا لغاية شخصية، وإنما قصدنا بمساعينا وجهودنا صالح البلاد ورقيها وتقدمها، ولم يغب عنا لحظة واحدة، أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها، وتمارس شؤونها بنفسها، لهو الحكم الديمقراطي الذي تقوم عليه الدول المعاصرة، والذي يوافق مبادئ ديننا الحنيف، ويضمن للأفراد والجماعات، حياة الطمأنينة والاستقرار، وإننا على مبدإنا ثابتون، وفي تحقيقه جادون، إيمانا بأن هذا النظام هو الذي يكفل لرعايانا ما يمكن من حرية وعدل وكرامة[13]".

وهكذا يقبل محمد الخامس بصدق وثبات على تحطيم القيود الاستعمارية شيئا فشيئا، وبوسائل متنوعة، ويسير سيرا موفقا ومباركا في الدرب الذي يخدم الآمال الوطنية في الاستقلال أولا، مع اعتماده الحوار المقنع لفرنسا بأسلوبه المهذب لتحقيق أهدافه ثانيا، وتشجيعه الحلفاء على تأييد مطالبه في الحرية والكرامة ثالثا، وهو في الوقت نفسه عازم على رفع أعلامها أمام شعبه بتعاون مع الدول المرتبطة بوطنه، وخاصة الدولة الحامية والمتحالفين معها على تحرير العالم من الفاشية والنازية، بحيث لما اندلعت الحرب العالمية الثانية في شهر شتنبر 1939 أعلن انضمام المغرب إلى دول الحلفاء، وساعد بإرسال الفرق العسكرية المغربية إلى ميادين القتال أملا أن ينال المغرب الملتزم حظه من النصر فيعترفوا له – وفي طليعتهم فرنسا التي ذاقت مرارة الاحتلال – بحقه في استعادة سيادة شعبه الكاملة.

وفي الوقت الذي يبذل فيه جهوده الصادقة والموفقة لصالح الحرية في بلاده، يبذلها كذلك لصالح إفريقية عامة والجيران والأشقاء خاصة، ويعتبر قضاياها التحريرية من أولوياته، حسبما صرح به في يوم التضامن مع الشعب الجزائري في شهر أكتوبر 1960. إذ قال : "بل نحن في هذا الطور الحاسم من كفاح الجزائر مصممون العزم على مواصلة التأييد لجهادها والدفاع عن قضيتها في كل مكان ولو كلفنا ذلك أغلى التضحيات، لأن قضية تحريرها بالنسبة لنا قضية حياة أو موت، إذ هو الضمانة الكبرى لاستقلال بلدنا ووحدة المغرب العربي وحرية القارة الإفريقية جمعاء[15]".

ولم يتوان في البحث عن الوسائل التي توصله إلى تحقيق ما ينادى به من رفع أعلام الحرية على أقطار إفريقية شاسعة الأطراف، بل يواكب التطورات فيها ويتصل برؤسائها

وقادتها لتوحيد الجهود والعمل المتواصل لوضع ميثاق إفريقي يجعل الأفارقة كلهم مجتمعين في منظمة واحدة، تعمل في خط واحد لفرض كلمتها وهيبتها بين دول العالم جمعاء، الأمر الذي جعل رغبته محققة ومنجزة بانعقاد أول مؤتمر إفريقي سنة 1960 القائم بواجبه في وضع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ورسم الخطط والمناهج الداعية إلى تحريرها واستقلالها والموضحة في خطابه الافتتاحي لمؤتمرها الذي قال فيه :

"إذا كانت الأقدار أتاحت للدول الإفريقية المجتمعة في هذا المؤتمر السبق إلى الاستقلال والحرية، فإنه دين عليها أن تخطط المساعدة إلى الشعوب الإفريقية الأخرى حتى تتمتع بنفس الحرية والاستقلال، وحتم عليها أن تخط من الآن المناهج الواضحة لأفريقية الجديدة أن تسلكها، والسياسة التي تحسن أن تتبعها، فلا ينبغي أن تعالج مواضع هذا المؤتمر على أساس الاعتبارات الخاصة بالدول المشاركة فيه فحسب، بل على الاعتبارات العامة، والمصالح العليا لإفريقية"[16].

وهكذا كان البعد الدولي يتمدد أمام محمد الخامس رحمه الله، بحيث كان المدافع الأمين عن استقلال إفريقية، بقدر ما كان عن استقلال بلاده، وكان لفكره وسياسته أثر محمود على كفاح الشعوب الإفريقية والأسيوية، وكانت شخصيته لامعة ومؤثرة في النطاق الدولي، بقدر ما كانت تؤثر في حاضر المغرب ومستقبله.

وكان لتوجيهاته أثر ملموس في إبراز ريادته الصادقة، ودعواته المسموعة رحمه الله، لنصرة المبادئ الديمقراطية، ومحاربة النازية والفاشية، وكل قوى الظلم والطغيان في كل مكان، وكان لها أيضا أثر واضح في تأكيد تشبعه بروح التحرر الديني والفكري، وحبه للبشر دون تحيز إلى فريق أو فريق إلا بدافع الحق والإخلاص للمبادئ الإنسانية، الأمر الذي جعله يستحق عن جدارة أن يصفق له العالم أجمع، ويحصل على وسام المحرر العالمي، ويحلى به صدره مع محررين عالميين آخرين كبار، في حفل حاشد بباريس، تحضره الديبلوماسية الدولية، وتنوه به الصحافة العالمية على اختلاف مذاهبها ومشاربها، وتعتبره رائدا دوليا، عاشت معه الحرية وعاش معها طوال عهده المليء بالمآثر والمزايا، فتميز بذلك عن كثير من الرؤساء وقادة الدول والشعوب الذين يتأرجحون بين الشرق والغرب ولا يثبتون في مكان لينبتوا فيه.

وقد أقلق هذا البعد الدولي المتمدد أمام محمد الخامس السلطات الاستعمارية، فأقدمت بزعامة "كيوم" على نفيه وعائلته ضاربة بأخلاقه ومبادئه، وحسن تعامله معها في

الأزمات عرض الحائط، وألقته في المنافي البعيدة عن وطنه وشعبه، فسبحان الله الذي يقدر أن يوقظ بالظهير البربري العواطف الشعبية في الداخل ضد الاستعمار، كما أيقظ بإبعاد محمد الخامس الصامد، ونفيه عن وطنه، الانتقادات الدولية لجريمة فرنسا النكراء، والمغضبة حتى بعض الأحرار من أعضاء الحكومة الفرنسية الذين قدموا استقالتهم من مهماتهم، وشجبوا المؤامرة على الشكل الذي أقدم عليه السيد ميتران حين قال

"إن هذه المؤامرة لن تعمل على تقدم الشعب المغربي، وإنما ستسبب تقهقره، وسوف تعمل لا محالة على التعجيل بنهاية الوجود الفرنسي في المغرب"[17].

كما تحدثت مجلة الروح ذات الميول المسيحية عن هذا العمل المخزي الذي قامت به سلطة استعمارية غير ملتزمة بواجبها نحو حماية السلطان في يوم 20 غشت 1953 بقولها

«لقد قامت شرذمة من المسؤولين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة المصالح الفرنسية بالمغرب، بتمثيل مهزلة تمرد الإقطاع على عاهل لا يحبه، وذلك بقسوة تبعث على الغثيان، لقد ذهب محمد الخامس، وهو ملاذ المغاربة الأول والأخير ضحية شراهة عمياء لمجموعة من المعمرين والمخادعين، إن استعمال القوة جريمة ارتكبت في حق شعب أعزل، لا يملك وسائل الدفاع، شعب كان يثق في وعودنا ووفائنا، ولكننا ألقيناه في هاوية من اليأس»[18].

ولعل من هذه الوعود ما يفهم من وصف الجنرال دوكول لشخص محمد الخامس حينما اتصل به لأول مرة، وجعل منه في النهاية رفيق التحرير إذ قال

"اتصلت شخصا لشخص مع السلطان محمد بن يوسف، هذا الشاب الغيور المتفرد، لا يخفي طموحه أن يكون على رأس بلاد تتقدم نحو الرقي والاستقلال في يوم من الأيام، إنك حين تراه وتسمعه متحمسا تارة وحذرا أخرى، لكنه يبقى على الدوام، تشعر بأنه مستعد للاتفاق مع من يرغب في مساعدته على القيام بهذا الدور، ولكنه قادر على الوقوف بعناد ضد من يريدون معارضته، لقد خلتني تقبلت السلطان محمد بن يوسف كما كان أي رجلا مصرا على أن يكون عظيما، ووطدت معه علاقات صداقة شخصية، وأبرمنا نوعا من التعاقد الودي للعمل المشترك، فلم يبخل عنه أي منا كلما كان في استطاعتي أن أتحدث باسم فرنسا"[19]

وأمام هذا العداء الاستعماري الخطير، وهذا الإجرام الفرنسي الذي ليس له مثيل ارتأى الشعب المغربي أنه لم يبق أمامه بعد هذا العمل الشنيع لاسترجاع حقوقه المشروعة، إلا الكفاح المسلح رغم ما فيه، ورغم أنه مدرك تمام الإدراك أنه غير مسلح السلاح المناسب،

وغير مدرب التدريب المطلوب، ولكنه عازم على فعل شيء يرد المياه إلى مجاريها، ومنشد قول الشاعر العربي الذي يقول

وإذا لـم يكـن مـن المـوت بـد فمـن العـار أن تمـوت جبانـا

أقبل على هذا الخيار المفروض عليه ظرفيا، واستعان بالله لينصره على ظلم "كيوم" وشيعته، رافعا صورة محمد بن يوسف الوديع، والذي أصبح في نظر الجميع ضحية وغاية للمطامح الوطنية، وقوة لها مفعولها التأثيري حتى بدأ الناس رجالا ونساء وأطفالا يرون صورته المرفوعة في القمر، ويجتمعون أفواجا ليحمدوا الله الذي جعله مرفوعا ومنيرا وناظرا إلى الظالمين هناك، وقد شاء الله أن يروه بطريقة لم يكن للاستعمار عليها من سلطان، وقد علق «فراسوا مورياك» على ذلك قائلا .

"إننا نحن الذين بيده مصيرنا وليس العكس، وإذا كنا نحتجز جسده فانه يحتجز قلوب وأرواح عشرة ملايين من المغاربة الذين رفضوا أن يصلوا في المساجد لما حرموا من الدعاء له فيها، وهو حدث غير مسبوق»[20].

لقد حرك هذا الحدث الإجرامي قضية الشعب المغربي، وارتفعت أصداؤها بسرعة إلى مستوى الحدث الدولي، فأصبحت موضوعا دوليا يتلخص في قيام دولة لها وزن داخل المعسكر الغربي، بخرق التزاماتها تجاه دولة مرتبطة بها بحكم القانون، وأصبح بالتالي الرأي العام الدولي ينظر إلى محمد الخامس ملكا حاملا للواء التحرير، رافضا لمختلف الإغراءات، مفضلا أن يضحي بحريته وحرية أفراد أسرته، في سبيل تحرير وطنه وعزة شعبه[21]

ولما طُبع عليه محمد الخامس من استعمال أسلوب المثالية بالنسبة لتحرير شعبه والأقطار الإفريقية الدانية والقاصية برز اسمه رمزا حيا وعالميا للكفاح، وبطلا شجاعا دوليا يحمل راية البحث عن الكرامة والسيادة، فالتفت حوله قلوب أبناء شعبه وأبناء المغرب العربي منتظرين إنصاف فرنسا له خاصة، والمعسكر الغربي عامة، بعد انتصار الحلفاء، وترجمة الانطباع الذي عبر عنه بدوره رئيس جمهوريتها الأسبق السيد فانسان اوريول الذي قال عنه

«لقد رأيت السلطان، فأعرب لي عن فرحه بانتصار فرنسا الذي ساهم فيه جنوده وقال لي. "يجب أن تأخذوا مساهمة المغرب بعين الاعتبار، لقد قيل لشعبي ولجنوده، إنهم كانوا يناضلون ويموتون في سبيل الحرية، وهم يطالبون الآن بأن يعاملوا على قدم المساواة مع

جنود البلاد الأخرى وشعوبها، لقد أدلى لي بهذا التصريح بلهجة حازمة وودية معا، فيجب تلبية دعوته»[22]

هذا هو مطلب محمد الخامس من فرنسا، ولكن السلطات الاستعمارية أبت أن تستجيب وقررت أن تحصر النقاش بينها وبين المغرب في محيط ضيق، متجاهلة الرأي العام الدولي المتتبع لتطور القضية المغربية من خلال مقاومة الشعب المغربي للضغط الاستعماري ومطالبته الملحة برجوع محمد الخامس إلى عرشه بصفته الملك الشرعي للبلاد، ورمز السيادة الوطنية، الأمر الذي مكنه من الحصول على سمعة دولية طنانة، لم يسبق لأحد أن حصل عليها، فأصبح يقوم بالدور الرائد والأمين لمقاومة الاستعمار، والمعبر الصادق عن أماني شعبه الوفي على الصعيد الدولي، والمدعو بإكبار من طرف شعوب القارتين الإفريقية والآسيوية لمساندتها ومباركة صراعها مع الاستعمار.

لقد أراد الله أن يكون اسم محمد الخامس منيرا وجذابا ودالا على أبرز شخصية مومنة ومدافعة عن الشرعية والحقوق الوطنية والدولية في مؤتمر "باندونغ" وأراد أن يكون رمزا لتحقيق مبدإ أساسي من مبادىء المؤتمر المذكور، والذي ضم أغلب سكان المعمورة لأول مرة في التاريخ، وأراد أن يكون كفاحه عاما للمغرب وغيره، ورائدا للحرية في كل مكان.

وإنجازا لوعده الصادق للمومنين، حقق النصر لمسيرة محمد الخامس برجوعه إلى وطنه، وعودته المظفرة إلى عرشه بعد شهور من المؤتمر المذكور، وجعل من انتصاره وعودته بداية صفحة جديدة ليست للمغرب وحده بل للعالم أجمع، لأنه عجل بتراجع المد الاستعماري فانتفعت بذلك شعوب متعددة في مسيراتها التحريرية.

وفي طريق رجوعه إلى وطنه توقف في فرنسا في شهر أكتوبر 1955 لإجراء المفاوضات الأولى حول استقلال المغرب وسيادته، الأمر الذي جعل للأعمال التي ينجزها في وقتها المناسب صدى بعيدا على المستوى الإفريقي والأسيوي، وفتح الأبواب بذلك أمام الصامدين لينتعشوا بتحقيق رغباتهم في التحرر والاستقلال[23].

وهكذا حقق الله لمحمد الخامس الرغبات ورجع إلى وطنه يوم 16 نونبر 1955 رافعا إلى شعبه البشرى بتحقيق هدفه الكبير، وأمله العظيم في الحرية والانعتاق، فتضاعف سروره وابتهاجه، وأقبلت وفوده على الرباط للتعبير عن وفائه وتهنئة عاهله الذي أسمعه البشرى بقوله: "حمدا لله أن جمع شملنا، وأذهب حزننا، ولم يضع جهودنا"، أيها الشعب الوفي، مهما

تمسكتم بالعروة الوثقى ما كان شيء ليضركم كيفما كانت شدته، إذ لا شدة تدوم في الحياة الدنيا.

أيها الشعب العزيز وعدت بالإخلاص، ووفيت أحسن الوفاء، وكنت من الصابرين فكان لك ما وعد الله به · ﴿إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب﴾.

أيها الشعب العزيز، قد أخلصت الوفاء كما أخلصت، وأديت الواجب كما أديت، وها أنا بينكم كما تعهدوننا، حب البلاد رائدنا، وخدمتها غايتنا، ﴿الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور﴾[24].

هذا وإن هذه المواقف الشجاعة، وهذه الريادة الصادقة والمتواصلة والرافعة إلى المستوى الدولي قضايا المغرب التحريرية، كلها موروثة ومنقولة إلى الإبن البار وولي عهده مولانا الحسن الثاني الذي واصل السير في درب والده في حله وترحاله، فكما راقب الشأن العام بذكائه، ودافع عن قضية الجنسية المزدوجة بشجاعته، وأقنع الجنرال جوان بدهائه ليقلع عما يبيته ضد البلاد وعاهلها في أحلك الظروف بالرباط كان في أنسيرابي أيضا نعم المساعد والمستشار والترجمان والمحرر لمختلف الرسائل التي ترفع إلى الأقطاب الفرنسيين باستمرار من طرف والده بلغة الملك الشرعي كأنها تصدر من الرباط عاصمة ملكه لإيمانه الصادق بالمستقبل، وتشبثه القوي بحقوق بلاده في الحرية والاستقلال[25].

ويتجلى هذا في خططهما الدفاعية المتناسقة والمعبر عنها من طرفهما في لقاءاتهما العلمية، وخطبهما العرشية، وإذا كان محمد الخامس ينطلق من تعاليم الإسلام وتربية القرآن الكريم في ريادته المفيدة في التحرير والانعتاق حسبما صرح به للسيد كامل نائب امين عام المؤتمر الاسلامي في القدس الشريف إذ قال رحمه الله :

"لقد كان الإسلام هو غذاءنا الروحي في سنوات الكفاح الطويلة، ولولاه ما صمدنا في وجه الاستعمار، وهذا الدرس قد تلقيناه عملا لا قولا، فلا حياة ولا مستقبل لنا إلا بالإسلام وإن انتصارنا على الاستعمار، كان انتصارا للقرآن على خصومه ولولا هذا الكتاب الذي جمع قلوب مواطنينا على اختلاف عناصرهم وقومياتهم لانتهت أمة المغرب والشمال الإفريقي من زمن طويل، ولأصبحت هذه الديار قطعة أوربية حقيقة لا مجازا، حقا لقد كان القرآن رائدنا في معركة التحرير، وسيظل كذلك بالنسبة لنا في معركة الوحدة والبناء".

وإن الحسن الثاني كان في نفس المنطلق إذ قال رحمه الله في الذكرى الأولى لجلوسه على العرش ·

«إن كل حركة تحريرية إصلاحية إنما قامت على أسس القيم الروحية، ففي إطار ديننا الإسلامي السمح، سنصوغ كل عمل وكل إصلاح، لأن المكاسب الدنيا ليست غاية في حد ذاتها لأنها مكاسب محدودة، أما المكاسب الروحية، فليست لها حدود، لأنها هي الوجود، ولأنها هي التي تمكن الفرد من حسن التصرف في مكاسبه الدنيوية، وتكيف تصرفه بالخصال الحميدة حتى لا يكون في المجتمع شحناء ولا بغضاء ولا تفرقة»[26].

والحمد لله الذي جعلنا اليوم نتمتع بظلال هذه الريادة المحمدية الفريدة، والمنقولة إلى مولانا الإمام محمد السادس نصره الله من والده المرحوم مولانا الحسن الثاني الذي خبر الاستعمار، وخبره الاستعمار، وجعل من ولي عهده ملك التحديات، والعاهل الخبير والمجدد والمحبوب، ودربه على تنظيم المسيرات وحراسة الحريات وحقوق الانسان، والإقبال على التنميات وتركيز المحبة والتضامن والديمقراطية والانفتاح والتسامح في النفوس[27].

الهوامش

1) ولد محمد الخامس بفاس عام 1329هـ الموافق 1911م وبويع يوم الجمعة 23 جمادى الأولى 1346هـ الموافق 18 نونبر 1927 م، نفي مع أسرته إلى كورسيكا ومدغشقر يوم 9 ذي الحجة 1372هـ الموافق20 غشت 1953م، عاد إلى الوطن منصورا يوم الأربعاء فاتح ربيع الثاني 1375هـ الموافق 16 نونبر 1955م، توفي بالرباط إثر عملية جراحية يوم الأحد 10 رمضان 1380هـ الموافق 26 فبراير 1961م ودفن يوم الثلاثاء الموالي بضريح مولاي الحسن الأول، ثم نقل إلى الضريح الذي أقامه له ولده جلالة الملك الحسن الثاني المرحوم بكرم الله بمسجد حسان..

دعوة الحق سنة 1988 ص 81 – مدرسة محمد الخامس – للدكتور عباس الجراري.

2) عبد الله الجراري (الخزانة الحسنية رقم 6912).

3) عبد الهادي التازي مع الملك محمد الخامس في إحدى واجهات نضاله – لعبد الحق المريني–

4) الندوة الدولية حول محمد الخامس ص 135.

5) دعوة الحق العدد 6 السنة الثالثة ص 48.

6) مصطفى العلوي محمد الخامس ص 55.

7) ولد مولاي الحسن بالرباط يوم الثلاثاء فاتح صفر 1348هـ الموافق 9 يوليوز 1929م ونُصِّب رسميا في ولاية العهد يوم الثلاثاء 10 ذي الحجة 1376هـ الموافق 9 يوليوز 1957 م وبويع يوم الجمعة 15 رمضان 1380 هـ الموافق 3 مارس 1961م.

8) دعوة الحق العدد 282، ص 164.

9) انظر أطوار الصراع مع الاستعمار في سيدي إفني وايت باعمران للكاتب.

10) يطالع حول هذا كتاب أطوار الصراع مع الاستعمار في سيدى إفنى وايت باعمران لكاتب المقال.

11) مصطفى العلوي محمد الخامس ص 142.

12) التحدي الحسن الثاني ص 47.

13) التحدي الحسن الثاني ص 47.

14) دعوة الحق سنة 1991، ص 195

15) دعوة الحق ص 196، العدد 282، سنة 1991

16) دعوة الحق السنة 1988، ص 187.

17) روم لاندو محمد الخامس ص 80

18) روم لاندو محمد الخامس ص 80

19) الندوة الدولية حول محمد الخامس، ص311

20) روم لاندو محمد الخامس، ص 82.

21) الندوة الدولية حول محمد الخامس، ص 42

22) الندوة الدولية حول محمد الخامس، ص 311

23) الندوة الدولية حول محمد الخامس، ص 421

24) عبد الله الجراري، بطل التحرير، ص 193

25) الندوة الدولية حول محمد الخامس، ص 143

26) كتاب الانبعاث.

27) كتاب عبد الواحد الهيشو – ملك التحديات العلم العدد 9 08/1943 غشت 2003.

الإنجاز التاريخي الأهم
للسلطان سيدي محمد بن يوسف

محمد الكتاني

شاء راعي الأكاديمية جلالة الملك محمد السادس نصره الله أن يجعل من تخليد الذكرى الخمسين، لثورة الملك والشعب، مناسبة للقاء أكاديمي كبير، يساهم فيه أعضاء الأكاديمية والخبراء المتخصصون، لتعمق هذا الحدث الخالد، وتحليل سياقه التاريخي، وإبراز أثره العميق في مجرى تاريخ المغرب المعاصر.

وفي هذا السياق أساهم بكلمتي التي تتناول ما أعتبره من بين منجزات السلطان سيدي محمد بن يوسف الأكثر أهمية مما عداه، على مدى العقود المتوالية.

والحقيقة أنه ليس هناك هام وأهم في منجزات هذا السلطان الفذ، الذي جسد ثورة الملك والشعب، على نحو غير مسبوق. وإنما هي منهجية التحليل والتركيب في مجال كتابة التاريخ الوطني.

لكن ما يظل جديراً بالتناول بالنسبة لكل مؤرخ، أو متمعن في سيرة هذا السلطان، هو محاولة اكتشاف النسقية والتكامل بين كل مواقفه، أي جعل منجزاته تتموقع داخل سياق تاريخي معين، يستشرف المستقبل برؤية ثاقبة، ووعي تاريخي للأمة. وبعبارة وجيزة جعل منجزاته تتجاوب مع "الانتظارية" التي كانت تملأ قلوب شعبه.

إنه المعيار الذي أقترحه لتقييم هذه المنجزات التي لا تقبل في ظاهر الأمر هذا التصنيف، لأنها كانت بمثابة بناء كامل، أو كحلقة لا يدري طرفاها.

ومن حقنا أن نتساءل اليوم : ماذا كانت انتظارات الشعب المغربي من عاهله الشاب يوم ارتقى العرش ؟

وماذا كان يمكن تحقيقه في ظرفية تاريخية، محكومة بمنطق القوة، لا قوة العقل ؟ وماذا كان حجم الحرية والإمكانات التي كانت متوافرة للسلطان للنهوض بأمانته، وإنجاز ما ينتظر منه ؟

إن الجواب عن ذلك يقتضي معرفة الظروف التاريخية لاعتلائه العرش، وما لابسها من أحداث، وكذا معرفة مدى انعكاسات الأوضاع الدولية على تدبير التحولات الداخلية.

ونذكر في هذا السياق أن السلطان سيدي محمد بن يوسف عاش عصراً حافلا بالتحولات العميقة، سواء على المستوى الداخلي للمغرب، أو على المستوى العالمي. إذ يكفي أن نقول إنه عاش الحربين العالميتين الكبريين، وبخاصة الحرب العالمية الثانية، التي غيرت موازين القوى في العالم بأسره، وخلفت انهيار أنظمة وظهور أخرى، في بلدان آسيا وإفريقيا. كما أنه عاش عصرالنضال الوطني في سبيل التحول بالمغرب من بلد تابع للاحتلال الفرنسي والإسباني إلى بلد مستقل. وكان هذا التحول يشتمل بغير شك كل التوقعات والتحولات التي تمس نظام الدولة وشرعيتها، والتجاذب الذي عرفته سائر الدول الاسلامية بين قوى التحديث بما فيها تأسيس الأنظمة الديمقراطية أوالدولة العلمانية.

وباستحضار هذه العوامل كلها التي كانت تهيمن على الظرفية التاريخية، داخل المغرب وخارجه نستطيع أن ندرك أهمية ما أنجزه السلطان سيدي محمد بن يوسف، برغم ما كان له من مجال ضيق من الحرية والمسؤولية، كما ندرك الفرق بين ماكان ممكنا وما كان ممتنعا، وما كان عاديا وماكان استثنائيا في مواقف السلطان أو منجزاته.

لقد قضى السلطان محمد بن يوسف على عرش المغرب ثلاثا وثلاثين سنة، منها ثمانية وعشرون عاماً في ظل نظام الحماية الفرنسية والإسبانية. وهو نظام فرض على المغرب سنة 1912، وصودرت فيه كل الحريات، بالنسبة للملك وشعبه على حد سواء. فمعاهدة الحماية كانت تنص على أن لفرنسا وحليفها وحدهما حقّ تطبيق الإصلاحات الأساسية في كل الميادين الإدارية والقضائية والتعليمية والإقتصادية والعسكرية. ومعنى هذا أنه لم يبق لسلطان المغرب سوى أن يوافق على الظهائر أي القوانين التي تعدها إدارة الحماية طبقا لما تستهدفه من ترسيخ الهيمنة المطلقة على البـــلاد.

أما الخمسة أعوام الأخيرة من حياة السلطان محمد بن يوسف، التي دشنها بإعلان الاستقلال، إثر رجوعه من المنفى سنة 1955 فقد كانت من القِصَر بحيث لم يتمكن فيها إلا من

فتح الأوراش الكبرى لبناء الدولة المغربية الحديثة، إذ عاجلته المنية فجأة أثناء عملية جراحية، سنة 1961. وهكذا كانت المرحلة الأولى من حياته مرحلة نضال، من أجل تحرير المغرب، أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة منجزات فعلية، وهي التي جسدت إرادته في بناء مغرب حديث.

لقد كانت تجربة شاذة، وغير مسبوقة، تلك التي عاشها سلاطين المغرب الثلاثة، الذين عايشوا نظام الحماية، وكانوا مجبرين في الواقع على التخلي عن مسؤولياتهم. وأولهم السلطان مولاي عبد الحفيظ (1907 ـ 1912) الذي وقع معاهدة الحماية، واعتزل الملك بعد استنكافه لمعايشة سلطات الاحتلال[1]. والثاني هو السلطان مولاي يوسف (1912 ـ 1927) الذي لم يكن أمامه سوى الإذعان للاندفاع الطائش لسلطات الاحتلال، نحو قمع كل حركات المقاومة الوطنية، التي ثارت في وجه الجيش الأجنبي في كل أقاليم المغرب، في الصحراء والأطلس والريف وسهول الغرب فضلا عن المدن[2].

وفي عهد هذا السلطان أصدرت السلطات الفرنسية ظهيراً باسمه سنة 1914 ينص على نظام احتفاظ القبائل البربرية بأعرافها ولغتها، بعد تقسيم المغرب إلى مناطق مدنية ومناطق عسكرية محظورة، تعزل ساكنتها عن ساكنة المناطق المدنية. وكان القصد من وراء ذلك إعداد المناطق البربرية لنشر التبشير، وإيهامها بكونها آرية الأصل، مثل الشعوب الأوربية، وأنه ليس بينها وبين العرب أي صلة، في قصد مكشوف، للقضاء على هوية المغرب ووحدته[3]. يضاف إلى ذلك ما تدفق على المغرب في عهده من عشرات الآلاف من الفرنسيين من رجال المال والزراعة والصناعة والمغامرين، الذين جاءوا لاستثمار موارد البلاد، وعصرنة الإدارة وبسط النفوذ المباشر على المغاربة.

أما ثالث هؤلاء السلاطين الذين عاشوا هذه التجربة الشاذة، فهو السلطان محمد بن يوسف، الذي اختارته سلطات الحماية ليخلف والده على العرش عقب وفاته سنة 1927، إذ كان شابا لا يتجاوز الثامنة عشرة، ولا يمكنه، حسب توقعاتها، إلا أن يمثل الدور المطلوب منه مثل والده من قبل، لا سيما وقد أحاطته بحاشية تلهيه عن واجبه، أو تغريه بما ينسيه ذلك الواجب. بيد أن السلطات الفرنسية فوجئت بعد سنوات قليلة من مبايعة هذا الملك الشاب، بالمواقف النضالية التي جعلته، يشاطر النخبة المغربية المثقفة همومها وطموحاتها ونضالها، لاسترجاع الاستقلال[4]. فقد نهض السلطان الشاب بمسؤولية صعبة ومستحيلة في آن واحد، سواء تجاه ما كان يتطلع إليه شعبه من تحرر ونهضة عصرية، أو تجاه ترسيخ المؤسسة الملكية التي كانت قوام النظام السياسي للمغرب على مر العصور.

لذلك ظل على مدى العقود الثلاثة بعد تربعه على عرش المغرب يقاوم سلطات الاحتلال، بسلاح معنوي فعال، قوامه الإيمان بأنه لن يضيع حق وراءه طالب، مقدراً الأوضاع الداخلية، التي لا تقبل إلا الحوار السياسي المسؤول مع سلطة الاحتلال، متشبثا بما كان يخوله إطار معاهدة الحماية من حقوق، تجسد سيادة المغرب، التي يمثلها العرش. وفي هذا الإطار توالت مراسلات السلطان ومذكراته بشأن مراجعة سلطات الاحتلال لسياستها الاستعمارية، وتطبيق معاهدة الحماية ومراعاة مطالب الشعب المغربي[5]

ولعل السلطات الفرنسية لم تضع في حسابها يومئذ أن الملكية بالمغرب كانت قد عُمّرت ألف سنة، قبل مطلع القرن العشرين، تراكمت خلالها تقاليد الحكم الملكي في المغرب، الذي كان يقوم على نظام البيعة. والبيعة ميثاق بين الملك والشعب، بين الملك بوصفه أميراً للمؤمنين الذي يلتزم من جهته بكل مقتضيات الحفاظ على السيادة والوحدة، والقيم الروحية للأمة. وبين شعبه الذي يلتزم هو الآخر بواجبات هذه البيعة، ملتفا حول عرشه وقيادته. وكان هذا هو الإطار الراسخ لتداول الملك على عرش المغرب، استناداً إلى أحكام الفقه السياسي في الإسلام. كما أن سلطات الحماية لم تضع في اعتبارها أيضا أن الشعب المغربي كان من تقاليده أيضاً أنه إذا كان يمكنه أن يتغاضى عن أي ضعف إنساني في السلطان، فإنه لن يقبل منه أن يتخاذل أمام الأخطار الخارجية التي تهدد استقلال المغرب ووحدة التراب الوطني وسيادة الأمة.

وعندما يستحضر المرء أوضاع المغرب قبيل فرض الحماية يجد أنها كانت أوضاعا قاسية، تدفع بالمغرب نحو مصير غامض. فهناك انهزامات متوالية، ناتجة عن عجز فادح في الإمكانات العسكرية، وهناك اختلال في الحياة الاقتصادية، واضطراب أمني فتح المجال أمام التسيب الذي فقدت معه سلطة المخزن هيبتها. فتنافس المغامرون في الانتفاضات ضدها، وهناك تنازلات السلطان أمام طلبات القناصل لتوسيع نفوذ بلدانهم الاقتصادي، مع استفحال ظاهرة الحماية الأجنبية، في أوساط البرجوازية التجارية في المدن، تملصا من دفع الضرائب وشرعية السلطة، كل ذلك كان يوازيه انتشار الفقر والمجاعة، وظهور الأوبئة الفتاكة.

وأمام هذه الأزمات والاختلالات الخطيرة لم تكن، لا النوايا الطيبة، ولا المزايا الخلقية ولا الوعي بالمخاطر لدى السلاطين المتأخرين بقادرة على الخروج بالمغرب من هذا النفق المظلم.

وعندما فرض نظام الحماية على المغرب أصبح النهوض بالمسؤولية المخولة للعرش في ظل التقيد بمعاهدتها غير ممكن، ولا سيما في الظروف التي بويع فيها السلطان محمد بن يوسف. فقد كانت حركات المقاومة في كل أنحاء المغرب قد ألقت سلاحها أو كادت أمام الجيش المحتل بعد سنوات من الكفاح المستميت. وما حلت سنة 1925 حتى أخذ المقيم الفرنسي العام ستيك يحول المغرب، إلى مستعمرة، ضاربا بالأفكار التي بشر بها الجنرال ليوطي عرض الحائط.

هذه هي الظروف التي بويع فيها السلطان سيدي محمد بن يوسف على عرش المغرب، والتي جعلت حريته الشخصية وعرشه مقيدين إلى حد بعيد. ويكفي أن نعلم أن اتخاذه لأي قرار، حتى من قبيل الذهاب إلى مسجد في موكب رسمي لأداء صلاة الجمعة، أو لزيارة مدينة أو استقبال أفراد من شعبه، أو تدشين مدرسة ابتدائية، كان مما تتدخل فيه إدارة الحماية لتحدد شروطه، وذلك إمعانا منها في عزل السلطان عن شعبه، بعد أن أحاطته بطائفة من الموظفين الممالئين الذين يعملون لحسابها.

لكن السلطان فاجأ سلطات الحماية بموقف سياسي نضالي طويل النفس، هدفه فك قيود الاستعمار عن بلده، وتحرير طاقات شعبه، واسترجاع ما ضاع من سيادة المغرب، مع العمل على توجيه الشعب نحو الأخذ بأسباب النهضة والتقدم، وفي مقدمتها الإقبال على نشر التعليم، وتعاطي العلوم الحديثة، واقتباس النظم العصرية، وتحرير المرأة وتعليمها، وتأصيل الهوية الإسلامية، أي تحرير المغرب من العوامل البنيوية التي أوقعته في الاستعمار.

وبهذا الاعتبار للظرفية التاريخية كانت مواقف السلطان وأعماله، برغم ما قد تكتسيه في نظرنا اليوم من طابع عادي، أعمالا استثنائية، فعلى سبيل المثال يمكن أن نعتبر أن إقدامه على إخراج الأميرة للا عائشة سافرة، لتلقي خطابا في تظاهرة عامة، بمثابة ثورة اجتماعية، إذ لم يكن معظم المجتمع المغربي يومئذ يقبل تعليم الفتاة، فضلا عن تحريرها. لكن السلطان محمد بن يوسف كان يدرك بعمق أن تحرير المرأة وتعليمها وفك قيود التقاليد عنها هو حجر الأساس في بناء الديمقراطية، التي كان يؤمن بأنها يجب أن تسود المجتمع المغربي، في الغد القريب. وهذه هي الرؤية المستقبلية الثاقبة، التي كانت توجه سلوكه، وتثبت قدميه على أرض النضال المزدوج ضد الاستعمار، وضد التخلف.

والحق أن منجزات السلطان محمد بن يوسف لا يمكن اختزالها في مجرد العمل على تحرير شعبه، واسترجاع استقلاله السياسي، وإن كان ذلك عملا بالغ الأهمية. بل يجب القول

إن عمله كان يزدوج فيه النضال السياسي بالإصلاح الاجتماعي، وتأهيل الشعب المغربي للالتحاق بحضارة العصر، أي أنه لم يقتصر على مقاومة السلطات الفرنسية، في سن القوانين المنافية لسيادة المغرب وحسب، ولا على توجيه شعبه من خلال خطبه واستقبالاته، ليكونوا معبئين بإيمان راسخ في المطالبة بحقوقهم، بل كان فكره يتجه أساسا إلى حث المغاربة للقضاء على أسباب التخلف، التي أوقعتهم بين براثن الاحتلال، كالجهل والجمود الديني، والشعوذة والطرقية والانغلاق الحضاري، لأنه كان يدرك خطورة هذه العوائق التي إن لم يتجاوزها الشعب المغربي فإنه لن تكون لمطالبته بالاستقلال جدوى، إذ يمكن معها الوقوع في كوارث أخرى حتى بعد الاستقلال.

ولهذا أعلن بعد رجوعه من المنفى أن المغرب قد خرج من الجهاد الأصغر الذي خاضه المغاربة من أجل الاستقلال، إلى الجهاد الأكبر الذي هو مقاومة التخلف بالقضاء على أسبابه[6].

أجل، لقد عرف السلطان كيف يظل حراً وهو محاصر داخل القصر، معزول، عن الشعب مقيد الإرادة، بمقتضى معاهدة كانت قد فرضت على المغرب قبل خمسة عشر عاما من اعتلائه العرش، وذلك بحكمة وأناة وتبصر. وإيمان لاحدود له بالله تعالى، وثقة في نصره، ووعي كامل بمسؤولية العرش، الذي كان حريصا على أن يظل ممثلا للأمة، ومعبراً عن سيادتها.

فبعد ثلاث سنوات فقط من اعتلائه للعرش أي سنة 1930 قامت الإدارة الفرنسية بإصدار الظهير البربري، الذي يرسخ بصفة قانونية التمييز بين العرب والأمازيغ من المغاربة، في المجال القضائي، تمهيداً للتمييز اللغوي والثقافي والتربوي، بين مكونات الشعب المغربي. وهذا ما خلق المفاجأة التي لم تكن تتوقعها إدارة الحماية، وهي إجماع الشعب المغربي على التعبير عن غضبه واحتجاجه على هذا الظهير[7]، ومن هذا الغضب الشعبي العام برزت قيادات وطنية شابة ومستنيرة، عاهدت نفسها وعاهلها على النضال السياسي حتى النصر، واستطاعت أن تلفت أنظارالعالم الخارجي إلى خطر هذا الظهير على هوية المغرب ووحدته.

ومن المؤكد أن هذا الحدث يجب أن يعتبر بحق لحظة انبعاث الحركة الوطنية المغربية التي انتظمت في "كتلة العمل الوطني" بعد إصدار الظهير البربري، ثم قدمت إلى جلالة السلطان في فاتح دجنبر 1934 مطالبها الإصلاحية، فنقلت بذلك المقاومة للاحتلال من مجال

العمل المسلح إلى المقاومة في مجال العمل السياسي، الذي ينطلق من تحرير الفكر من أوهام الشعوذة والجمود، وتنويره بقيم الديمقراطية، وتعميق الوعي بالحقوق المشروعة.

لقد أدرك السلطان يومئذ بذكاء قلب وحيوية ضمير ما كان ينبغي أن يقدم عليه من نضال مستميت، تجاه الإدارة الفرنسية للحفاظ على سيادة الأمة وشرعية الإمامة العظمى للسلطان. كما أدرك بنفس البصيرة الملهمة أن التحولات العالمية تقتضي تبني الخيار الديمقراطي في الحكم، وبالتالي تحديث الملكية بإضفاء النظام الدستوري عليها.

وبعد زمن قصير من اعتلائه العرش انبثقت في أوساط النخبة المثقفة يومئذ حركة من الوعي الوطني جسدت وعي المغاربة بالأوضاع التي تعيشها الأمة وبضرورة تجاوزها. فأيقن السلطان الذي كان متعاطفا مع هذه الحركة، بأنه لن يكون وحيدا في المعركة ضد الاستعمار، فقد التفت حول جلالته كتلة العمل الوطني التي جعلت من تربعه على العرش عيداً وطنيا، متخذة من مناسباته محطات للتعبير عن تعلق الشعب المغربي برمز سيادته. وبهذا العيد الذي كان أول احتفال به سنة 1934 أصبح الملك على موعد مع شعبه كل سنة بحيث يعبر فيه الشعب من جهته عن تعلقه بملكه، وعن تطلعه إلى نهضة شاملة. كما يعبر فيه الملك من جهته عن توجيهاته الإصلاحية.

ومما لاشك فيه أن السلطان ظل مهتما بالنضال السياسي للكتلة الوطنية التي تحولت إلى حزب وطني سنة 1937، وأخذت تستعمل وسائل الإعلام أو الصحافة في التعبير عن توجهاتها، أو نقدها لنظام الحماية، الذي صار استعماراً مكشوفا، وهي التي قدمت مطالب الشعب المغربي إلى جلالته سنة 1937 وهي التي قاومت سياسة الحماية في تأسيس مجالس تمثيلية للفرنسيين بالمغرب، وهي التي كانت تؤطر كل المظاهرات والمهرجانات الشعبية وأشكال الرفض والاحتجاج، إلى أن توجت نضالها سنة 1944 بتقديم عريضة طلب الاستقلال[8].

يقول المغفور له الملك الحسن الثاني في كتاب التحدي ملخصا نضال هذه المرحلة ما بين 1927 وسنة 1943 أمكن تجنب الأسوإ. فالوطن المغربي ظل موحداً في ظل الراية الحمراء. ولكن الحماية كانت قد حولت الإدارة فيه تدريجيا إلى حكم مباشر. وخلال ستة عشر عاماً ومع ستة مقيمين عامين، ابتداءً من السيد ستيك، وانتهاءً بالسيد بيو جرب والدي مختلف الطرق والوسائل من مناشدات واحتجاجات، مفاوضات ومحاولات توفيق،

دعوات للاحتكام لمقتضيات الحس السليم والعقل. فلم تجدِ كلها. وحتى الصداقة لم يكن لها جدوى[9]-هـ-.

لقد أخذ السلطان يمتنع عن توقيع أي ظهير تقترحه إدارة الحماية، لا يتفق ومصلحة الشعب، أو يتنافى مع سيادة الأمة، إلى أن تراكمت أمامه ظهائر عديدة، كان لكل منها تاريخ من المواجهة الحادة بين السلطان والإقامة العامة، التي قررت الدخول معه في مواجهة سافرة من التهديد أو التحريض ضده بعدما تأكدت أن السلطان يعارض كل تنظيم تقترحه، ومن كونه أصبح يطالب علناً، بإنهاء عهد الحماية أو الاستعمار. والواقع أن السلطان تأكد هو الآخر أنه من غير الممكن تحقيق إصلاح حقيقي بدون استقلال. لهذا أخذت الأزمة تشتد بينه وبين الإقامة الفرنسية العامة[10]، مما دفع حكومة باريس إلى تعيين مقيم عام من طراز جديد هو الجنرال جوان، الذي جاء على خلاف من سبقوه ليحكم المغرب بقبضة من حديد، ويضع حداً لمواقف سلطان المغرب، ولو أدى الأمر إلى خلعه عن العرش.

وقد شكل الجنرال جوان لتنفيذ هذه المغامرة حركة معارضة من القبائل وبعض القواد ورجال الزوايا المحالفين للاستعمار. فأصبحت المواجهة سافرة بين سلطان المغرب وسلطات الحماية. أو بين القوى الرجعية والقوى التقدمية. واختار السلطان أن يكون مع القوى التقدمية، برغم ما كان يؤدي إليه هذا الموقف من مصير غامض. لكن الملك المؤمن بعدالة قضية بلاده، مضى بعيداً في صموده، ووضع العرش المغربي في قلب المعركة، واختار أن يدخل مع الشعب في خندق واحد، وذلك عندما رفض الإذعان لعدد من المؤامرات المدبرة، ضد حرية المغرب وهويته ووحدته وسيادته، مما أدى في نهاية المطاف إلى إبعاده عن عرشه بالقوة، ونفيه إلى مدغشر سنة 1953. فكان هذا الحدث المتمثل في المس بسيادة الأمة وهويتها وبرمزها الأعلى وهو العرش منطلقا لانفجار ثورة الشعب الذي خاض معركة المقاومة والفداء بشجاعة نادرة حتى النصر، وهو رجوع الملك إلى عرشه، معلنا استقلال المغرب في نونبر 1955

هذا هو المسار الهام لسيرة محمد الخامس، فماذا كانت أهم منجزاته ؟

إذا اعتمد المؤرخ على المنجزات الملموسة، لجلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف، على مدى الثلاث والثلاثين سنة، التي قضاها على عرش المغرب، فسيجد نفسه مضطراً لاختزال منجزات الثمانية والعشرين سنة الأولى، من حياته ملكا، في مواقفه النضالية التي

أشرنا إليها. وهي التي توجت بإعلان الاستقلال، وبرغم الأهمية البالغة لتحقيق الاستقلال، فإن منجزات المرحلة اللاحقة كانت هامة للغاية بالنسبة لتجسيد هذا الاستقلال.

لقد دشن الملك محمد الخامس، جل الأوراش الكبرى لبناء الدولة المغربية الحديثة، منطلقا من تعميم التعليم ومغربة الإدارة، وإنجاز الإصلاحات المستعجلة. ولكن المنية عاجلته، فلم يتح له إلا أن يضع حجر الأساس لبعضها، أو يعد شعبه ببعضها الآخر، كوضع الدستور وجعل الملكية في المغرب ملكية دستورية ديمقراطية. يقول الملك الحسن الثاني عن والده محمد الخامس، في كتابه التحدي "كانت إرادة محمد الخامس أن يفسح بوضع الدستور المجال أمام شعبه، لا ليستمر وحسب، ولكن ليعيش ويتطور وينعم بالسلام والطمأنينة. وقد كان يرسم أمامي الخطوط الرئيسية لبيان دستوري يستند إلى أسس واقعية، كفيلة بتوحيد كل المواطنين، والقضاء على التفرقة".[13]

لقد ترك محمد الخامس لخلفه جلالة الملك الحسن الثاني إرثا ثقيلا من المسؤوليات الجسام، لبناء الدولة المغربية العصرية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي انبثقت من طبيعة ممارسة الشعب للاستقلال، ونشوء الأحزاب والهيئات السياسية والنقابية، والتي تجاذبتها تيارات سياسية إيديولوجية متباينة، بين يمين يراهن على توسيع نفوذه داخل مربع السلطة، والحلول محل المستعمر في الهيمنة على النفوذ، وبين يسار راديكالي استهدف إلحاق المغرب بكتلة العالم الاشتراكي، الذي يقوم نظامه على أساس الحزب الوحيد، وتطبيق الاشتراكية، وإنجاز التحولات الديمقراطية المستعجلة، التي لم تكن تتلاءم في نظره مع الليبرالية.

وأمام استعلاء المد الإيديولوجي المتباين في توجهات هذه الأحزاب تحول اصدقاء الأمس إلى أعداء، وأصبح النظام الملكي نفسه مستهدفا من لدن بعض الضباط المغامرين، أو من لدن بعض القادة اليساريين دون أن يدخل هؤلاء وأولئك في حسابهم أن الإطاحة بالنظام الملكي، والمس بمؤسسة العرش، أصبحت أبعد ما يمكن تصوره بعد الاستقلال. فقد برهن السلطان محمد بن يوسف خلال فترة النضال من أجل التحرير أنه يقدم على الثورة من أجل تحرير المغرب مثلما يقدم عليها الشعب، بل كانت سيرته على مدى العقود الثلاثة دليلا على توجهه الذي لا رجعة فيه لتحرير الشعب المغربي واسترجاعه لاستقلاله وسيادته الكاملة، على خلاف ما وقع في بلدان أخرى، كان لها نظامها الملكي الذي تخلى عن تحقيق التحرير وبناء الديمقراطية، في معظم الأحيان.

ومن المؤكد أن العرش في المغرب صار خلال حقبة النضال أكثر من ميراث تاريخي، أو ملكية عريقة، تشكل إحدى خصوصيات المغرب التاريخية، لقد أصبحت مؤسسة العرش تلتحم بالشعب، وتقوده بحكمة وثبات، نحو تحقيق تطلعاته في التحرر والديمقراطية والتحديث. وازدادت شرعيتها تعزيزا بالدستور الذي يحدد شروط هذه الملكية في إطاردستوري، ليستهدف بناء دولة المؤسسات، أي دولة القانون. وذلك ما أكدته السنوات اللاحقة بفضل الأعمال الجبارة لجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، أو بفضل أعمال وارث سره جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

بيد أن شرعية المؤسسة الملكية كانت قد تعززت قبل الدستور بفضل نضال محمد الخامس، ووعيه التاريخي بحتمية الأخذ بالديمقراطية كمنهج في الحكم، لا مناص منه في قيادة الشعوب. وهذا الوعي بتلك الحتمية هو الإنجاز التاريخي الأهم للسلطان سيدي محمد بن يوسف.

ونستحضر بعض الشهادات ذات الدلالة القوية على وعي محمد بن يوسف بحتمية الوقوف مع الحرية والديمقراطية. يقول الكاتب البريطاني روم لاندو «إنه بعد الاصطدامات بين المغاربة والفرنسيين سنة 1944، شكا المقيم العام الفرنسي السيد بيو إلى السلطان محمد بن يوسف أن بعض المغاربة احتموا بالمسجد الكبير للمدينة، ورفضوا الاستسلام، وأنه مضطر إذا ما أصروا على ذلك أن يعطي أمره بقنبلة المدينة. فما كان جواب السلطان إلا أن قال له "مادمت ملكا على هذه البلاد فسوف يكون عليك بالطبع أن تبدأ بقنبلة هذا القصر"[14].

ويذكر المرحوم الأستاذ عبد الله كنون أن السلطان محمد بن يوسف أصابه عياء بعد حفل تدشين مدرسة. كلفه أن يخطب وأن يتلقى هتافات شعبه، وأن يرد عليها بغير انقطاع. فقال له أحد وزرائه «مالك تتعب نفسك يا صاحب الجلالة ؟ إن هؤلاء القوم الذين تتعب من أجلهم إذا ما تعلموا وتحرروا فستكون أول ضحاياهم، باستبدال الجمهورية من الملكية» فأجدادك ما حكموا إلا بالجهل والبطش. فانفجر السلطان في وجهه قائلا أنا لايهمني شخصي، وإنما يهمني أن يتعلم شعبي ويتحرر. ولأن أكون فرداً في أمة لها حقوق خير من أن أكون ملكا لأمة ليس لها حقوق.[15]

وعندما أصبحت الدول التابعة لمحور النازية، المشتركة في الحرب العالمية الثانية تهدد استقلال وحريات الشعوب. كان المغرب يخضع خلال هذه الحرب للأحكام العرفية

تحت وطأة الحماية الفرنسية، متحملا قسطه من تكاليف الحرب بأبنائه وموارده، وقد سقطت فرنسا في قبضة النازيين في يونيو 1940، فجاء المقيم العام الفرنسي، وعيناه تفيضان بالدمع، ليخبر جلالة السلطان بهزيمة فرنسا، وعلى خلاف ما كان يتوقعه أي أحد بادر السلطان إلى القول "إننا أصدقاء فرنسا في أيام قوتها وازدهارها ونحن اليوم أصدقاؤها في محنتها. ولتكن الحكومة الفرنسية مرتاحة البال فيما يخص المغرب". وهكذا وقف السلطان في جانب الدول التي تحارب من أجل الحرية، بل رفض ما قدمه المقيم الفرنسي نوكيس من تطبيق القوانين التي أصدرتها النازية في حق اليهود المغاربة، معلنا أن هؤلاء المغاربة هم من رعاياه، وأنه يحميهم من كل اعتداء. لذلك كله قدَّر الجنرال دوكول بعد تحرير فرنسا أن السلطان محمد بن يوسف كان بحق رفيقا لفرنسا في تحريرها، فوشح صدره بوسام التحرير بباريس سنة 1945.

إن هذه المواقف لا تدل فقط على الشهامة والنبل و وإنما كانت تجسد إضافة لذلك إيمانه بأن المستقبل هو لصالح الحرية والديمقراطية، وبأن عليه أن يكون في مقدمة المناضلين والعاملين من أجل انتصارها[16].

ومما لا شك فيه أن عروشا عديدة، كانت قد فقدت شرعيتها بوقوفها ضد التوجهات الديمقراطية والمطالب الشعبية المشروعة، أو كانت أضعف من أن تحقق الالتحام بشعوبها، حتى بعد استقلال تلك الشعوب، كما وقع في العديد من الدول العربية أو الاسلامية، لأن تلك العروش في العالم العربي لم تستوعب الحتمية التاريخية، لتحول مسار الحكم في بلدانها، وعلى العكس مما وقع في تلك البلدان فإن المغرب عرف مساراً غير مسارها، بفضل وعي السلطان محمد بن يوسف ومواقفه النادرة بين سير الملوك، ندرك ذلك بقوة عندما نقارن مسار الملكية بالمغرب مع الملكيات في أقطار أخرى. ذلك أن العرش المغربي كان في قلب المعركة النضالية، من أجل نهضة الشعب المغربي وتحريره، وتخويله النظام الديمقراطي، في إطار ملكية دستورية ديمقراطية وإجتماعية. ولذلك لم يكن التفاف الشعب المغربي حوله تعبيراً شكليا عديم الجذور، وإنما كان منطلقا من اعتباره قيادة تقدمية رائدة.

كما أنه على خلاف ما جرى في البلدان العربية، التي كانت قياداتها الوطنية تفرق بين ضرورة التحديث ودمقرطة البلاد، وبين الإسلام باعتبارهما غير متجانسين، فإن محمداً الخامس رحمه الله لم يفرق في يوم من الأيام، وهو يخوض النضال السياسي، ويستهدف تحديث المغرب وعصرنة مؤسساته، ولحاقه بالحضارة الحديثة، لم يكن يفرق بين الحداثة

وبين الإسلام. فالحداثة وعصرنة الدولة لا تعني بالضرورة التخلي عن أصالة الأمة وعقيدتها وهويتها التاريخية.

وبفضل تحديث الملكية بالمغرب الذي شرع فيه السلطان محمد بن يوسف عقب إعلان الاستقلال بإضفاء الطابع الديمقراطي عليها بإقامة المؤسسات الكفيلة بترسيخ دولة القانون أمكن الحفاظ على الثوابت، والانفتاح على المتغيرات، فقد أصبحت الملكية في المغرب تفسح المجال أمام مشاركة الشعب في إدارة الشأن العام، عن طريق المؤسسات التمثيلية، وتفسح المجال أيضا أمام التناوب على الحكم، في مجال السلطة التنفيذية، وتضمن بشكل أكثر فعالية سياسة القرب من جهة، كما تضمن استمرارية النظام عن طريق ضبط آليات الاستخلاف على العرش، الذي هو رمز السيادة والوحدة للأمة من جهة أخرى. وبذلك حافظ المغرب على نموذجه المتميز في نظام الحكم، بالنسبة للبلدان التي افترق فيها المسار الديني عن المسار الحداثي الديمقراطي.

لقد استمرت الدولة المغربية موفقة بين تمثيل السلطان للدين بوصفه أميراً للمؤمنين، وتمثيله للسلطة العليا المنبثقة من إرادة الأمة عن طريق الدستور. وهذا ما أكده جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش الأخير، عندما قال

«إننا نؤكد أن علاقة الدولة بالدين محسومة في بلادنا، في ظل تنصيص الدستور على أن المملكة المغربية دولة إسلامية، وأن الملك أمير المؤمنين، مؤتمن على حماية الدين، وعلى ضمان الحريات، بما فيها حرية ممارسة شعائر الأديان الأخرى. وباعتبار أمير المؤمنين مرجعية دينية وحيدة للأمة، فلا مجال لوجود أحزاب أو جماعات تحتكر لنفسها التحدث باسم الإسلام أو الوصاية عليه». هـ

فالإنجاز المهم للسلطان محمد بن يوسف حسب التقييم الموضوعي لم يكن فقط متمثلا في النضال ضد الاحتلال والدفاع عن سيادة الأمة من موقعه كملك مبايع على عرش المغرب، وإنما يتمثل بالأحرى في هذين الأمرين الجوهريين .

الأمر الأول ما حققه هذا السلطان في العبور بالملكية بالمغرب من عهد المخزن العتيق الذي انتهى بإفراغها من محتواها في العهد السابق، إلى عهد جديد، استرجعت فيه بصورة أقوى شرعيتها وثباتها، باعتبارها إحدى خصوصيات التاريخ المغربي، برغم ما حيك من مؤامرات ضدها، من شتى الأطراف.

والأمر الثاني هو المزج بين ضرورة التحديث للنظام الملكي، وبين ثوابت الأمة التي يجسدها الإسلام، ويوثق عراها بين الحاكم والمحكوم.

إنه الإنجاز التاريخي الذي جعل الملك محمد الخامس يأخذ بزمام حركة التحرير الوطني، ويستقطب قياداتها. وعواطف الأمة بأسرها حوله، بل جعل القوى السياسية التحريرية ليس فقط تلتف حوله وإنما تسير وراء قيادته بغير تردد.

كما نستطيع أن نقول اليوم إنه بفضل عبقرية هذا السلطان الملهم حافظ المغرب على استمرارية الدولة المغربية دون أن يفسخ عراها عهد الاحتلال الأجنبي بكل ما دبره من مؤامرات، ولا التحولات الكبرى التي عرفتها بلدان آسيوية وإفريقية في نظام الحكم. كما حافظ المغرب على استقراره في وجه كل المغامرات السياسية وتقلبات السلطة بين اليمين واليسار. وذلك ما لم يتوافر إلا نادراً في الملكيات العريقة في العالم. ومنها الملكية في المغرب وعلى هذا النهج الذي وضع أساسه محمد الخامس رحمه الله سار وارث سره المغفور له الملك الحسن الثاني، باني الدولة المغربية الحديثة مجسداً رؤية والده الثاقبة. وهو مايجسده اليوم حفيد محمد الخامس جلالة الملك محمد السادس رائد بناء المجتمع الحداثي الديمقراطي، الملتزم بهوية الأمة وقيمها الدينية الراسخة التي لا تتعارض مع القيم الكونية.

الهوامش

1) انظر عن شخصية السلطان مولاي عبد الحفيظ وعمله تجاه فرض الحماية إلى أن تخلى عن العرش في شهر غشت 1912. كتاب هذه مراكش لعبد المجيد بنجلون. ص 67-87.

2) انظر عن المقاومة المسلحة للاحتلال الفرنسي كتب الأستاذ علال الفاسي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. ص 119 وما بعدها. وبخاصة المقاومة في الأطلس المتوسط ص 121، والمقاومة في تافيلالت وايت عطا في الجنوب ص 122 وحرب الريف، ص 125 وما بعدها.

3) أسست لهذه الغاية لجنة الأبحاث البربرية، سنة 1915. وقد رفض السلطان مولاي يوسف تنفيذ هذا الظهير. انظر مذكراتي في الحركة الوطنية، للأستاذ أبي بكر القادري ج 1، ص 39.

4) راجع تصريح السلطان محمد بن يوسف إثر اعتلائه العرش وهو قوله إن الشعب المغربي ينتظر منا مجهوداً مستمراً، لا من أجل تنمية سعادته المادية وحدها، ولكن لنكفل له أيضا الانتفاع من تطور فكري، يكون ملائما لعقيدته، ويستمد منه الوسائل التي تجعله يرتقي درجة عليا في الحضارة بأكثر ما يمكن من السرعة. راجع مقالة المؤرخ الأستاذ عبد الوهاب بنمنصور بعنوان (صاحب الجلالة محمد الخامس). في الندوة الدولية حول محمد الخامس الرائد. إصدار جمعية رباط الفتح سنة 1987.

5) طالب محمد الخامس في كل مناسبة أو لقاء بشخصيات مسؤولة بضرورة استرجاع المغرب لاستقلاله، طالب بذلك في اجتماعه مع روزفلت، وتشرشل في لقاء أنفا، في شهر يناير 1943. وعبر عنه أثناء تقديم عريضة طلب الاستقلال، في يناير 1944. وخلال اجتماعه بالجنرال دوكول في باريس في شهر يونيو سنة 1945. وخلال زيارته لمدينة طنجة في شهر أبريل سنة 1947. وهذه أهم المحطات التي أعلن فيها عن حق المغرب المشروع في استرجاع سيادته الكاملة بالاستقلال. انظر مذكرات من التراث المغربي لجماعة من الأساتذة المغاربة ج /6 ـ 197

6) أعلن محمد الخامس ذلك في خطابه التاريخي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 1958 (انظر انبعاث أمة. ج 3 ـ 334). ومحمد الخامس هو الذي أطلق على هذه الذكرى اسم ثورة الملك والشعب، وقرر إحياءها سنويا. انظر خطابه التاريخي بنفس المناسبة بتاريخ 20 غشت 1956 (انبعاث أمة ج 1 ـ 225).

7) استقبل السلطان في هذه الظروف وفداً من العلماء والأعيان، برئاسة وزيره في العدل، الفقيه ابن القرشي. وقدموا إلى جلالته عريضة بعدة مطالب، بعد أن شرحوا بين يديه المخاطر التي تتهدد المغرب إذا ما طبق الظهير البربري. وقد تأثر السلطان بما سمعه، حتى درفت عيناه.

8) انظر عن مضمون هذه العريضة وظروف تقديمها والذين وقعوها، والاتصالات التي جرت بين قادة حزب الاستقلال والسلطان سيدي محمد بن يوسف في موضوع إعدادها وصياغتها. كتاب التحدي للملك الحسن الثاني. ص 53 وكتاب مذكراتي في الحركة الوطنية للأستاذ أبي بكر القادري. أما من لقاءات السلطان برجال الحركة الوطنية للتنسيق معهم فيراجع كتاب الأستاذ أبي بكر القادري، الذي يعد من شهود هذه المرحلة الدقيقة والمشاركين فيها. انظر كتابه محمد الخامس ملامح من حياته. ط 1995 صفحات 55 ـ 65

9) كان لخطاب محمد الخامس بمدينة طنجة سنة 1947، وقع الصاعقة على سلطات الحماية، لأن الملك طالب بالحقوق المشروعة للمغرب، التي تعني الاستقلال والسيادة. لأن المغرب شارك مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية من أجل هذه الحرية والديمقراطية. ومنذ زيارة السلطان إلى طنجة قرر الدخول في مواجهة مع سلطات الاحتلال. انظر مذكرات من التراث المغربي ج 6، ص 180.

10) كانت فرنسا قد قررت في دستور 1946 تشكيل اتحاد فرنسي تدمج فيه شعوب ما وراء البحار التابعة لفرنسا بالاحتلال أو بالحماية. وكانت تطمع في أن يدخل المغرب في هذا الاتحاد. غير أن ما تقرره معاهدة الحماية من سيادة كاملة للمغرب في ظل ملكه كان يشكل حجر عثرة أمام تحقيق نواياها. ولذلك أخذت تطرح مشاريع إصلاحات بنيوية، كانت تقدم للسلطان محمد بن يوسف للموافقة عليها تمهيداً لإدماج المغرب في الاتحاد الفرنسي، وجعله مجرد منطقة تابعة للتراب الفرنسي، وذلك بتقسيم تمثيل السكان بين الفرنسيين والمغاربة في كل المجالس التمثيلية. انظر الحركات الاستقلالية للمغرب العربي، للمرحوم الأستاذ علال الفاسي. انظر أيضا مذكرات من التراث المغربي ج 6 ص 184 وما بعدها.

11) انظر كتاب الحركات الاستقلالية للمغرب للأستاذ علال الفاسي، ص 258 /263

12) عرفت المؤامرة على العرش المغربي مرحلتين أولاهما المرحلة التي قام فيها الجنرال جوان، المقيم العام الفرنسي بالمغرب، وتتمثل في تشكيله لحركة معارضة للسلطان من لدن باشا مراكش الكلاوي وبعض قياد القبائل وشيوخ الزوايا الدينية. ودفعها إلى التمرد على السلطان الذي زعمت الإدارة الفرنسية أن مواقفه تقود المغرب إلى هاوية الانقسام. وانتهت فصول هذه المرحلة بتطويق القصر الملكي بالجيش الفرنسي وحشد القبائل حول العاصمة، وإرغام السلطان على توقيع بروتوكول وضعته الإدارة الفرنسية، وإلا أبعد عن العرش بالقوة. وفي خطاب العرش لسنة 1951 أعلن السلطان أمام شعبه أنه صامد في المواجهة للحفاظ على سيادة المغرب متمثلا بقول الرسول الأعظم الذي كان يمر بفترة عصيبة من اشتداد أذى المشركين ضده والله يا عم، لووضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر إلى أن يظهره الله أو أهلك دونه ما تركته. انظر كتاب الأستاذ قاسم الزهيري عن محمد الخامس الملك البطل ص 98 وما بعدها، أما المرحلة الثانية فهي التي قام فيها الجنرال كيوم خلف الجنرال جوان بتدبير إبعاد السلطان عن عرشه، وتنفيذ ذلك بالفعل في غشت 1953.

13) ونذكر في عداد ما شرع فيه عقب الاستقلال من المنجزات ما يلي

- إعلان السلطان للاستقلال، وإجراء المفاوضات مع الدولتين الحاميتين فرنسا وإسبانيا حول التدابير الانتقالية لاسترجاع الاستقلال .
- تنصيب الحكومة المغربية الأولى، وتحديد مسؤولياتها وأسبقيات الإصلاحات والمشاريع الاجتماعية والإدارية.
- تنصيب الأجهزة الأمنية والقضائية والإدارية في مختلف الأقاليم والجهات.
- تأسيسه لقوات الجيش والأمن والدرك، مع العمل على إعداد أطرها عن طريق البعثات إلى الخارج.
- تأسيس المجلس الوطني الاستشاري كخطوة أولى نحو مؤسسات التمثيل الشعبي، لمراقبة السلطات التنفيذية في إدارة الشأن العام.
- إصداره لظهير الحريات العامة، التي يمارس فيها المغاربة في إطار القانون العمل السياسي والنقابي والجمعوي.
- القيام بزيارات ودية للبلدان العربية الشقيقة والصديقة للتعبير لقادتها عن اعتراف المغرب بدعمها المشكور في المطالبة بالاستقلال، وكذا إقامة العلاقات الدبلوماسية معها.
- بناء طريق الوحدة بين الشمال والجنوب.
- تعيين ولي العهد بصفة رسمية.
- الشروع في توزيع الأراضي على عامة الفلاحين المعوزين.

14) انظر كتاب التحدي للملك الحسن الثاني ص 124. انظر أيضا ما كتبه الأستاذ عبد اللطيف المنوني عن الفكر الدستوري عند محمد الخامس . من أعمال الندوة الدولية عن محمد الخامس. إصدار جمعية رباط الفتح 1987.

15) انظر كتابه محمد الخامس. ص 52. تعريب ليلى أبو زيد . ط / بيروت 1979. ومذكراتي في الحركة الوطنية للقادري . ج2/ص 75/73

16) مقالة الأستاذ عبد الله كنون الملك الإنسان أعمال الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد. نونبر 1987 . ص 21/20

المكانة العالمية
لشخصية محمد الخامس المجاهد
وحضورها الدولي

ناصر الدين الأسد

قلائلُ هم – في كل أمة – الذين يبقى ذكرهم على مرّ العصور، ترددُه الأجيال خلفًا عن سلف، حتى أصبحوا رموزًا تُمثّل كبرياءَ أمتهم وفَخَارَ مجدِها وتاريخها، وتُدَبِّج عنهم في كل عصر – بعد وفاتهم – المقالاتُ، وتؤلف الكتب، وتُنظَمُ القصائد والأناشيد، ويتحوّلون إلى ثوابتَ تاريخية ومرجعيّاتٍ قوميّة، ومحاورَ تدور عليها مناهج تربية الناشئة وتعليمهم، ويشار إليهم على أنهم قدوةٌ للحكام والمَثَلُ الأعلى للزعماء.

وقد سجّل تاريخنا العربيّ الإسلاميّ في عصوره القديمة والحديثة ذكرَ نفَرٍ من هؤلاء الرجال والنساء. أما القدماء فلا نزال نردّد ذكرهم ونتمثل سيرتهم كأنهم لا يزالون أحياءَ يسعَوْن بيننا، بعد أن حفظتهم لنا كتب التاريخ والأدب، واستوعبتهم ذاكرة الأجيال. وأما المُحْدَثون من هؤلاء العظماء فإن واجب الوفاء لهم ولأمّتنا وتاريخنا يقتضي أن نجدّد ذكرهم من حين إلى حين في المناسبات المختلفة حتى نجلو صورتهم فلا تبهتَ في خِضَمّ الأحداث المتلاحقة التي تكاد تَجرُفنا معها، فينسينا ما يجدّ منها ما كان قبلَه، وقديماً قال شاعرنا الهُذَليّ

نُوَكَّلُ بالأدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضي[1]

ومَنْ أجدرُ من بين المُحْدَثين بتجديد ذكراه، والوفاء له، واستذكار مواقف نضاله، من محمدٍ الخامس، محمد بن يوسف، الملك المجاهد، أمير المؤمنين، سليل الدوحة الشريفة، رضوان الله عليه ؟ الذي تعدّدت مواقف جهاده في الداخل والخارج حتى أصبح رمزًا للنضال

الوطني لبلاده، وللنضال القومي العربي في المشرق والمغرب، وللنضال الإفريقي على امتداد القارّة الإفريقية.

ولا بدّ لنا من أن نشير هنا إلى أنّ موضوع المكانة العالمية والبعد الدولي للملك محمد الخامس يستحق من البحث والرويّة أشمل مما ناله حتى الآن. فأكثر ما كُتب عنه في هذا الموضوع كان انطباعات مقتضبةً وذكريات جزئيةً عن أمور وقضايا متفرقة غالبًا ما تكون غير مترابطة. ولم نجد بحثًا علميًا مستقصيًا جمع ما كتبه الآخرون باللغات الأجنبية المختلفة، وخاصة اللغتين الفرنسية والإنجليزية، سواء ما كان منها مناصرًا أو معاديًا أو محايدًا، من كُتبٍ ومقالات صحفية وشهادات ومذكّرات، ثم ما كتبه المغاربة أنفسهم والعرب الآخرون في المشرق، من تآليف ومن متابعات وتعليقات صحفية، بالإضافة إلى الكتابات الإفريقية. وبعد هذا الجمع الشامل المستقصي لا بد للباحث من أن يُخضع مادته لمنهجٍ علمي قائم على التحليل والنقد واستخلاص النتائج الموضوعية[2]. وغنيٌّ عن البيان أن هذه المقالة، لا تتّسع – في هذا المقام – لمثل ذلك الجهد، وليس مطلوبًا منها ذلك. بل إن باحثًا واحدًا لا يستطيع النهوض بما هو مطلوب مهما يبذل من محاولات، إذْ لا بدّ من فريقِ عملٍ متساند. وعسى أن يتصدّى لهذا الواجب أحد مراكز البحوث في جامعاتنا.

والباحث في موضوع امتداد أثر هذا الملك المجاهد إلى خارج بلاده، وفي المكانة العالمية لشخصيته وحضورها الدولّي، يجد أن هذه المكانة قد امتدت في آفاق متعدّدة يمكن تتبّعها في ستة مجالات أو ميادين، هي أقطار المغرب العربي الأخرى، وأقطار المشرق العربي، والأقطار الإفريقية، والبلاد الأوربية، والولايات المتّحدة الأميركية، والأمم المتّحدة وجمعيتها العامة، بالإضافة إلى الاجتماعات والمؤتمرات المحلية والدولية التي كان يتحدث فيها عن المواقف والعلاقات المغربية مع البلاد العربية والأجنبية.

وربما كان من الاتصالات الأولى لجلالته عل المستوى الدولي – المتجاوزة حدود الاتصالات مع فرنسا – بعد أن نزلت القوات الأميركية على الشواطئ الأطلسية المغربية في8 نوفمبر 1942، ورأى الحلفاء أن يعقد زعماؤهم مؤتمر قمة في "أنفا" بالدار البيضاء، فاجتمع روزفلت وتشرتشل وديغول، في 14 يناير 1943 وحضر الاجتماع بدعوة منهم جلالة الملك محمد الخامس ومعه سمو ولي عهده الأمير الحسن. فكان هذا اللقاء مناسبة لإظهار المكانة الدولية لمحمد الخامس ولقدرته على الحوار والدفاع عن حقوق المغرب وسيادته أمام هؤلاء الأقطاب، وخاصة بعد أن أثبت الشعب المغربي مشاركته في المجهود الحربي للحلفاء في

الحرب العالمية الثانية. وقد استطاع جلالته أن يحقق وجوده في ذلك الاجتماع بتأكيد مطالب المغرب حتى إنّ روزفلت لاحظ "أن العالم لم يعد كما كان في سنة 1830 (سنة احتلال الجزائر) ولا في سنة 1912 (سنة فرض الحماية على المغرب). وتوقع يومًا يتمناه قريبًا جدًا - بعد ما تضع الحرب أوزارها - يتمتع فيه المغرب بالاستقلال وفقًا لمبادئ دستور الأطلسي . وأضاف قائلاً ستصبح إعادة التنظيم السياسي والاقتصادي للمجتمعات البشرية بعد الحرب ضرورة لا مناص منها. والولايات المتحدة لن تضع أي عرقلة في سبيل استقلال المغرب، بل ستشجع هذا الاستقلال بمنح مساعدة اقتصادية مناسبة".[3]

وكانت هذه أول مرّة يثار فيها مستقبل السيطرة الاستعمارية على مستوى رسمي، وعلى لسان ملك دولة يشملها نظام الحماية وتسعى لأن تستعيد حقوقها المشروعة ، وتتكلم باسم مجموعة الأقطار الخاضعة للاستعمار".[4]

وقد تابع جلالته ذكر هذه المطالب حين التقى بالرئيس شارل ديغول في باريس سنة 1945 ثمّ اتّضحت مواقفه في أجلى صورتها حين قام بزيارته المشهورة إلى طنجة

فقد كان من الانطلاقات المبكرة لهذا الملك المجاهد في المجال الدوليّ اختراقُه الحدود الدولية المصطنعة التي تقسم التراب المغربي، وذلك حين قام في شهر إبريل سنة 1947 بزيارته لمدينة طنجة وكانت حينئذ مدينة دولية، فاخترق إليها الحواجز الفرنسية في الوسط، والحواجز الإسبانية في الريف إذ كان حينئذ تحت حماية إسبانيا، ثم الحواجز الدولية في طنجة نفسها. وكانت تلك الزيارة رفضًا لتجزئة التراب المغربيّ وتثبيتًا لمعنى وحدة الأرض المغربية وتمرّدًا على ما كان يلوّثها من الوجود الأجنبي، وتطلّعًا إلى استقلال المغرب ووحدة أراضيه وسيادته عليها. إذ من المعروف أنه "لم يقم بزيارة طنجة أيٌّ من سلاطين المغرب منذ زيارة مولاي الحسن [الأول] سنة 1899، وقد كاد العالم ينسى أن مدينة طنجة الدولية هي جزء من الإمبراطورية الشريفية. وقد قرر سيدي محمد في أواخر سنة 1946 أن يؤكد السلطة الشريفية على طنجة بزيارة رسمية لها. ولم تكن الإقامة العامة راضية عن مثل هذا الاقتراح في أول الأمر. فإن الزيارة قد تزيد من شعبيته لا في طنجة فقط، ولكن في المنطقة الإسبانية بأسرها، إذ كان عليه أن يجتازها في طريقه إلى طنجة. ولكن وزارة الخارجية الفرنسية خلصت أخيرًا إلى "عدم النظر بسخط وغضاضة إلى عمل من شأنه أن يكدر الإسبان فوافقت على المشروع. ولكن مرت شهور قبل الحصول على الموافقة اللازمة من حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وإسبانيا ".[5]

وقد ألقى محمد الخامس في طنجة خطاباً تاريخياً كان له صداه الواسع على العناصر الوطنية في المغرب التي استمدت منه التأييد لمواقفها، وعلى السلطات الفرنسية التي استاءت منه، وخاصة من إشارة الملك إلى عروبة المغرب وإلى بلد إسلاميّ، ومن تحيته لجامعة الدول العربية[6]، حتى لقد صرح المقيم العام الجنرال جوان بقوله[7] إن المغرب الذي وحّدته فرنسا يجب أن يكون بلداً عربياً، وأن يشيح بوجهه عن الاتحادات الشرقية".

ثم إن جلالته زاد الأمر توضيحاً وتأكيداً حين وزّع - قبل مغادرته طنجة - بياناً على ممثلي الصحف العالمية الذين جاءوا طنجة خصيصاً لهذه المناسبة قال فيه[8] "من البديهي أن المغرب - وهو المرتبط بعرى وثيقة بالأقطار العربية في المشرق - يود أن يقوي هذه الروابط بعزم أكبر من ذي قبل، خاصة وأن الجامعة العربية أصبحت الآن عاملاً هاماً في الشؤون العالمية". وقد ورد في البيان أيضاً أن «المغرب مصرّ على استرجاع حقوقه كاملة، وأنه بصفته دولة عربية يرغب في الانخراط في جامعة الدول العربية»[9].

وفي هذه الزيارة اجتمع جلالته بممثلي الدول الموجودين في طنجة، وخاصة أدوين بليت الوزير المفوض للولايات المتحدة الأميركية، وبذلك استطاع أن يحرّر اتصالاته من نطاق فرنسا وحدها وأن يخرجها إلى نطاق أوسع باتصاله بممثل الولايات المتحدة الأمريكية وبممثلي عدد من الدول الأوربية، ورمز بخطابه هناك إلى ارتباط المغرب بالمشرق العربي وابتعاده عن مشروع الاتحاد أو الاندماج الفرنسي الذي كانت الحكومة الفرنسية تسعى إلى تحقيقه مع المغرب.

وهكذا كانت هذه الرحلة "نقطة تحوّل كبرى في تاريخ المغرب الحديث إذ إن جلالته أعلن للعالم أجمع أن هُوِيّة المغرب تنبع أولاً من الإسلام، وأن انتماءه إلى العروبة لا جدال فيه، كما أكّد سيادة المغرب ووحدته الترابية... هذه الزيارة التي جعلته يرتحل في مختلف مناطق النفوذ الأجنبي ماراً بالمنطقة الخاضعة للسيطرة الفرنسية ثم بالمنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسبانية إلى أن وصل إلى طنجة ذات النظام الدولي الخاص بها"[10]

وفي سنة 1947 أُسّسَ في نيويورك مكتب للمغرب مهمته شرح مطالبة المغرب باستقلاله في أوساط هيئة الأمم المتحدة والدعاية للقضايا المغربية الوطنية في الدوائر الحكومية والشعبية بالولايات المتحدة. وكان للملك محمد الخامس دور واضح في دعم هذا المكتب وتشجيع تأسيسه، قال الأستاذ المهدي بنونة[11] «...قبل أن أغادر القصر الملكي استدعى محمد الخامس رئيس كتابته الخاصة السيد أحمد بن مسعود وأمره أن يحضر

مليون فرنك ربطها جلالته بشريط حريري أحمر وناولني إياها قائلاً (هذا المبلغ الصغير هو رمز لتأييدي للعمل الذي ستقوم به في أمريكا، وإذا توقفتَ على عون مالي فإن أخاك الطيب يزورني بانتظام ويستطيع أن يفاتحني في الأمر). هكذا كان محمد الخامس قدّس الله روحه أول من ساهم عمليًا وماديًا في فتح مكتب المغرب في نيويورك فقدّم النصح والإرشاد وزوّدني بالمال اللازم لبدء العمل. وإن نسيت فلن أنسى إرشاداته في شأن التعامل مع ممثلي مختلف الدول مذكرًا إياي بالمحادثات التي سبق أن أجراها مع الرئيس فرانكلين روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة ومع وينستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا العظمى أثناء انعقاد مؤتمر "آنفا" بالدار "البيضاء سنة 1943».

وفي سنة 1957 قام جلالته برحلة إلى الولايات المتحدة الأميركية. وكانت رحلة شملت عددًا من المدن بالإضافة إلى واشنطن ونيويورك، والتقى بعدد كبير من السياسيين وأصحاب الأعمال والمفكرين والمثقفين والأدباء والنقابيين والعمّال وممثّلين عن السود.

وكان من نتائج جهود جلالته الوطنية والقومية ومكانته في البلاد العربية وإشارته إلى الجامعة العربية في خطابه في طنجة، أن طلبت الدول الأعضاء في الجامعة مناقشة قضية المغرب في دورة الجمعية العامة للأمم المتّحدة في نوفمبر 1951. ولكن تقرر إرجاء تسجيل القضية في جدول الأعمال بسبب الضغوط التي مارستها فرنسا، وكانت تلك الدورة منعقدة في باريس. ولم يتسنّ للمغرب أن ينال العضوية الكاملة في الأمم المتحدة إلا في خريف 1956، وقد حضر المغرب أوّل دورة للجمعية العامة في تلك السنة.

وفي سبتمبر 1958 انضم المغرب إلى جامعة الدول العربية، وعُقدت الدورة الثانية والثلاثون للجامعة بالدار البيضاء بعد ذلك بسنة.

ولقد تجلّى نفاذ بصيرة جلالته وصدق إحساسه وفراسته في أنه كان يرى أن الأقطار العربية والإفريقية تكوّن المجال الحيويّ للمغرب، وتكوّن في الوقت نفسه المجال الحيوي لكل قطر من أقطارها ، كما كان يرى أن استقلال المغرب واستقلال كل قطر عربيّ أو مغربيّ يظلّ مهدّدًا ما دام الاستعمار جاثمًا على أحدها. ولقد عبّر جلالته عن ذلك أصدق تعبير وأوضحه في خطاب العرش سنة 1960 قال (12)

«إن ما لنا من مطامح مشتركة مع شعوب إفريقيا ليدعونا إلى تقوية روابطنا بها في الميادين الروحية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية... إن المغرب الذي هو قطر إفريقي

ساهم مساهمة ملحوظة في النشاط الإفريقي... فشارك في كل المؤتمرات والاجتماعات التي كان موضوعها حاضر إفريقيا أو مستقبلها، بل كان له السبق أحيانًا في ابتكار الحلول لقضاياها واقتراح التدابير لحفظ كيانها..."

ثمَّ إن جلالته كان مدركًا للأثر الكبير للموقع المتوسط للمغرب في نَقْل الثقافات وفي التفاعل الحضاري بين البلاد العربية والإسلامية والإفريقية وبين أوربا وأمريكا، فهو القائل في خطابه أمام جمعية العلاقات الخارجية بنيويورك [13]

«وبلادي... تحتلّ مركزًا جغرافيًا ممتازًا لامتداد شواطئها على المتوسط والأطلسي... فهي بذلك أقرب نقطة إلى أوربا وأمريكا، وهي في نفس الوقت ذات اتصال بالعالمين الإفريقي والآسيوي بحكم التراث الديني والحضاري والصلات التاريخية والعواطف المشتركة. وكل ذلك جعل المغرب يقوم في العصور الوسطى بدور الوساطة بين الشرق والغرب، ذلك الدور الذي أداه حق الأداء بما تبلورت فيه من مثل سامية ونَقَل من حضارات وثقافات، وهو اليوم مستعد للقيام بنفس الدور..."

وقد أكّد جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله تعالى هذه المعاني في خطابه يوم 8 دجنبر 1973 بقوله[14]

«... لأن المغرب حباه الله بموقع جغرافي وتاريخ حافل يجعله مطوقًا بمسؤوليات وأماني جسام إنه يقع في ملتقى البحرين، فعليه إذن أن يفكر في السياسة الأطلسية وسياسة البحر الأبيض المتوسط. إن المغرب يقع قريبًا من أوربا، فعليه أن يفكر في سياستة تجاه أوربا. إن المغرب يقع في ركن الزاوية اليسرى من القارة الإفريقية، وكان له في هذه القارة تاريخ حافل ومجيد، فعليه أن يفكر في سياسته بالنسبة للقارة الإفريقية. إن المغرب بلد عربي عليه أن يفكر في سياسته تجاه العرب، وأخيرًا فإن المغرب دولة إسلامية عليه أن يفكر في سياسته تجاه الدول الإسلامية...»

وكان من الطبيعي بعد هذه الانطلاقة المباركة في الأجواء العالمية والأبعاد الدولية – على إثر رحلة طنجة – أن يلتفت جلالته إلى أقرب البلاد إليه وهي الجزائر. فما كاد يعود مظفّرًا بنصر الله إلى المغرب بعد محنة النفي، حتى خاطب زعماء الجزائر الذين حضروا الحفاوةَ بعودته قائلاً لهم[15] «إن الاستعمار الفرنسي قد دخل إفريقيا من الجزائر، ولن يهدأ لنا بال، ولن نطمئنّ إلى استقلال، حتى يخرج الاستعمار من الجزائر».

ولم يكن هذا التصريح القويّ مجرّد كلام عابر اقتضته المناسبة، بل كان كلامًا مخلصًا نابعًا من القلب وقد حققه الفعْل في الواقع. فهذا الأستاذ محمد عوّاد يقول [16] "أذكر أن سيدي محمدًا الخامس، قد بذل الجهد الجهيد مع شعبه الوفي المخلص، لمساندة الشعب الجزائري بخاصة في كفاحه المرير، فكان - رحمه الله - يأمرني بصفتي وزيرًا للدفاع الوطني، أن أعمل على شراء الأسلحة وحملها لتُسَلَّم إلى المسؤولين الجزائريين، لطرد المستعمر الفرنسي من البلاد».

لقد كان المغرب يعرف منذ أن احتلّت فرنسا الجزائر هول المصاب على البلدين بهذا الاحتلال، ولذلك "لبس المغرب ثياب الحداد عند انتزاع الجزائر من أيدي الأتراك سنة 1830 حسَبما نراه في الرسائل الملكية التي وُجّهتْ إلى الشعب المغربي، لأن المغرب كان يقدّر جيدًا ما سيناله من هذا الاحتلال حيث استُهْدِف فعلاً لسلسلة من الأهوال والمحن وحيث تعرضت شواطئه للقصف كانتقام من مساعدته للجزائر.[17]

وتأسيسًا على هذه الرؤية الواضحة لوحدة المصير بين المغرب والجزائر، نجد أن جلالته لا يترك مناسبة دون أن يغتنمها للدفاع عن الجزائر. ومن تلك المناسبات خطابه الثاني الذي ألقاه في طنجة يوم 17 شتنمبر 1957 فقد قال فيه [18] «وإذ تستوقفنا في هذا المقام حالة الحرب الراهنة في القطر الجزائري على الخصوص، لما تجمعنا به من الروابط العديدة المتنوعة، نرى أن نجدد المطالبة بالعمل على حقن الدماء. والتاريخ يشهد أن شعبًا ما لم يقبل سيطرة الغير عليه. على أن حق الشعوب في الحرية والتمتع بالاستقلال حق طبيعي، وقد أكد ذلك ميثاق الأمم المتحدة وجعله مبدأ من مبادئه الأساسية. والاعتراف به هو الحل الوحيد الذي على أساسه تنبني علائق الود والتعاون. والشعب الجزائري هو في طليعة الشعوب التي تطالب بحقها في الحرية والاستقلال. وإننا لنعتبر السير في طريق العنف والقوة غلطًا لأن المشكل الجزائري الفرنسي مشكل سياسي لا يحل إلا بالوسائل السياسية وعن طريق المفاوضة. ولا نعتقد في نجاح الحلول التي توضع من غير استشارة الشعوب المغلوبة على أمرها وتطبق بدون رضاها».

ونقف وقفة إكبار أمام ما ذكره الدكتور محمد فاضل الجمالي من قوله.[19] «بعد عودتي للعراق واشتغالي في خدمة القضية الجزائرية علمت باهتمام جلالة الملك محمد الخامس بالقضية الجزائرية فاقترح جلالته بأن يتم تعاون وتنسيق بين المغرب والعراق في خدمة القضية الجزائرية فصار العراق يوجه المساعدات المالية المتواضعة إلى الإخوة

الجزائريين إلى جلالته ليقوم جلالته بتوجيهها إلى الجهة المناسبة. وقد حدثني المغفور له الشيخ محمد البشير الإبراهيمي عن قيام جلالته بخدمة القضية الجزائرية أفضل قيام».

ولم ينس جلالته الجزائر في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد انضمام المغرب إلى عضويتها، فكان مما قاله[20] «يؤلمنا ألماً شديداً أن تجري في أرض جارتنا الجزائر الشقيقة معارك يتسع نطاقها يوماً بعد يوم، وما أشد رغبتنا فيّ أن تباشَر مفاوضات بين جميع من يهمهم الأمر لتسوية النزاع القائم تسوية تتفق وميثاق الأمم المتحدة الذي يعترف للشعوب بحق تقرير مصيرها».

والحديث عن موقف جلالته من قضية الجزائر وحرب التحرير فيها حديث طويل، ولعل فيما قدّمناه دلالة على بعضه.

ولم تكن تونس أيضاً غائبة عن بال الملك ولا عن بال شعبه، هذا الشعب الذي هاج وقام بإضراب شامل دعا إليه الاتحاد العام للنقابات المغربية في الدار البيضاء يوم 8 ديسمبر 1952 بعد أن وصلت أنباء اغتيال فرنسا للزعيم النقابي العمّالي فرحات حشّاد. وامتدّت المظاهرات إلى الرباط ومكناس وفاس والقنيطرة وبني ملال وغيرها. وقد اغتنمت السلطات الفرنسية في المغرب هذه الفرصة فأطلقت العنان لقوات الجيش والمستعمرين الفرنسيين في الداخل فأردوا مئات العمال العُزّل قتلى، وخاصة في الدار البيضاء فكانت مذبحة كبرى. وقبضت على عدد من زعماء حزب الاستقلال والأحزاب الأخرى، ونفت بعضهم إلى الصحراء[21].

وإن من العسير الفصل – في عهد الملك محمد الخامس – بين ما يقوم به الشعب وهيئاته المختلفة من أحزاب ونقابات وبين جهود الملك واتصالاته الداخلية والخارجية حتى إن الباحث المدقق ليستطيع رؤية خيوط علاقاتهما الظاهرة حينا والخفيّة في أكثر الأحيان.

ومن هنا لم يكن الملك بعيداً عن مواقف الشعب المغربي والنقابات المغربية من مؤازرة تونس ومما حدث بمناسبة اغتيال فرحات حشاد. ومثل هذا الامتزاج والاتحاد بين الحاكم والمواطنين لم يكن له مثيل في البلاد العربية الأخرى. واستطاع المغرب بفضل ذلك – وبفضل تضحيات أبطاله – أن يتحرر فكرياً من ارتباطاته الإفرنسية وفقد كل ثقة بفرنسا، حتى لقد صدق عليه حكم المؤرّخ الأردني الأستاذ الدكتور عبد الكريم غرايبة حين قال: [22] سبق الوطنيون في مراكش [كما كانت المغرب تسمّى] في هذا الأمر إخوانهم في

تونس وفي عدد من البلاد العربية كالعراق والأردن وليبيا، بل ربما كانوا سابقين لسوريا ومصر في هذا المضمار إذ لم يكن الساسة في سوريا أوائل عام 1944 قد تحرروا بعد من ارتباطاتهم الفكرية بفرنسا!!"

وحين نشبت أزمة داخلية في الكونغو بعد استعادة ذلك القطر لسيادته الوطنية سنة 1960 استجاب الملك لطلب حكومته الشرعية ولرغبة الأمين العام للأمم المتّحدة فأرسل فيلقًا من القوات المسلحة الملكية المغربية للمشاركة في القوات الدولية لحفظ الأمن هناك، وأكّد جلالته أن المغرب قَبِلَ المساهمة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالكونغو وفقًا لمبدإ واجب التضامن الإفريقي "حتى لا تصير القارة بضاعة للمساومة وحقلاً للصراعات والتيارات، ولا سيما أن الاستعمار التقليدي أصرّ على جعل الكونغو حقلاً تجريبيًا لاستعمار جديد أشرّ منه هو العمل على تجزئة البلاد..."[23] وخاطب قواته المسلّحة الذاهبة إلى هناك بقوله[24] «إنكم ذاهبون إلى الكونغو من أجل الدفاع عن الحرية. وهكذا نرى أن الحرية عنده لا تتجزأ فهي واحدة يجب الدفاع عنها حيثما تكون.

وهل أدلّ على كل ما ذكرناه عن موقفه من إفريقيا في كل أقطارها سواء الشمالية العربية أو أقطارها السوداء، من قوله لسفيره إلى غينيا في يناير1961، قبل وفاته رحمه الله بمدة قصيرة[25] «... اعلم أنك ذاهب إلى بلاد تقع في منطقة تربطنا بشعوبها روابط كثيرة منذ عدة قرون، ونحن نسعى إلى تقوية هذه الروابط في سائر الميادين، لأننا نتطلع إلى تحرير إفريقيا واستقلالها ووحدتها، إذ إن استقلال إفريقيا وحريتها ووحدتها جزء من استقلالنا وحريتنا ووحدتنا».

وفي سنة 1960 قام جلالته بزيارة المشرق، بعد أن كانت قد تقدّمته – خلال السنوات الثماني السابقة – أخبار وقصص عن مواقفه الصُلبة الوطنية، وعن رفضه التنازل عن العرش على الرغم من تهديده وتطويق قصره بالجنود، ثم عن نفيه إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر مدة سنتين وأشهر، واندلاع حركات المقاومة المسلحة في أنحاء المغرب، ثم عودته مظفّرًا وإعلان استقلال البلاد وتجديد البيعة له بالمُلْك. وكانت القاهرة مركزًا مهمًا انطلق منه صوت المغرب بعد أن أنشئ فيها مكتب المغرب العربيّ، وتجمّع فيها عدد من الزعماء المغاربة المجاهدين في طليعتهم زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي وعدد من الطلبة الذين يدرسون مختلف التخصصات. وقد وجّه علال الفاسي نداء من إذاعة القاهرة يوم خلع محمد الخامس ونفيه[26] و نقلت أمواج الإذاعة المصرية خطاب الزعيم علال الفاسي وأوردت

إذاعة الهيئة البريطانية فقرات منه أتبعتها بتعليق . وكانت الإذاعتان مسموعتين في شتى أركان الدنيا وتحظيان بمصداقية لا تحظى بهما إذاعة أخرى، مما أعطى للحدث صدى بعيداً. وفي يوم الجمعة 21 أغسطس [سنة 1953] ألقى الزعيم علال الفاسي في مسجد السيدة زينب بالقاهرة خطبة بعد صلاة الجمعة بحضور الرئيس جمال عبد الناصر تحدث فيها عن خلع محمد الخامس في الوقت الذي كان فيه اللواء نجيب رئيس جمهورية مصر يترأس تظاهرة في الحرم النبوي تضامناً مع المغرب.

وكان للصحافة العربية عامة، والمصرية خاصة، أثر كبير في الإشادة بهذا الملك البطل وبمواقفه، وبالتنديد بالاستعمار الفرنسي والمؤامرة على الملك. وكان جلالته متنبهًا – منذ تأسيس الجامعة العربية – على قيمة التواصل مع المشرق العربي، ولقد قال في خطاب العرش سنة 1946 «كانت المواصلة بين ملوك المغرب وإخوانهم بالديار الشرقية جارية على سنن الأخوة الدينية ثم انقطعت بمختلف حوادث الأيام، ولقد يسّر الله جل جلاله إعادتها واستؤنفت بما بذلناه من الجهود في ذلك السبيل الحميد».

وفي أثناء الأزمات المتلاحقة بين الملك محمد الخامس والسلطات الفرنسية وموقف جلالته الثابت، كان الشعراء – في بعض أقطار المشرق – ينظمون القصائد تعبيراً عن تأييدهم للملك وللحق المغربي، ومن ذلك ما ارتجله الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن حين سمع من الإذاعات بعض ما كان يحدث في المغرب وما يعانيه الملك محمد الخامس، وذلك قوله من أبيات

مـــا رِمـــاحٌ هذه قـــد أُشـــرِعتْ ؟ وسـيـوفٌ ؟ فـاسـتـمعْ صـوت الصَّلِيلْ

ومنها

اذْكـــروا طنجـــةَ إذْ كنتم بهـــا أنتمُ الأهلَ، ومـــا فـــيـــهـــا نزيلْ

واذْكُـــروا فـــاسًـــا ومُلْكًا ثابتًـــا واذكـروا الجِدَّ، فـمـا يُغني العـويلْ

وانْفِـــروا للحقِّ صـــفًـــا واحـــدًا في ســـبـــيل الله، والله ينـيلْ

وكذلك قال بعض شعراء العراق أبياتًا منها:

إيه مـــــراكشُ الـعـــــزيزةُ هـذي ساعـةُ الفـصـل في الغـدِ المـحـجـوبِ
سـوف يفنى البـاغـون حـتـمًـا ويفنى مـــوكبُ الظلم تحت وطْء الشـعـــوبِ

ومما قاله الشاعر العربي السوري المعروف خير الدين الزركلي[27]

شَـعْبٌ تخـضَّبَ بالدمـاءِ كـبـارُهُ وصِـغـارُهُ ورجـالُهُ ونسـاؤهُ
دوَّت بكل مـحـلّةٍ وقـبـيلة صـيـحـاتُه وتجـاوبتْ أصـداؤهُ
رُدّوا إلى الأجَـمـاتِ قَـسْـوَرَها فـمـا إلا مـحـمَّـدُها لهـا ومـضـاؤهُ

في هذا الجوّ تلقّت أقطار المشرق العربي زيارة الملك محمد الخامس بحماسة بالغة، وكان لها صدى عالمي عميق وآثار واسعة في ترسيخ مكانته الدولية بما أظهرته من التفاف المواطنين والحكام في تلك الأقطار حوله. والحديث عن هذه الزيارة يحتاج إلى وقفات متأنية عن كل قطر من الأقطار التي زارها، ويحتاج أيضًا إلى من يتصدى لجمع تفصيلات أخبارها. وحسبي هنا أن أشير إشارة سريعة إلى زيارته للأردن فقد حرص على زيارة القدس (وكانت لا تزال حينئذ مع المملكة الأردنية الهاشمية) وصلّى في المسجد الأقصى المبارك، ومعه جلالة الملك حسين الذي احتفى به والشعب الأردني احتفاء عظيمًا، ثم زار جلالته ضريح مفجّر الثورة العربية الحسين بن علي، رحمه الله تعالى، وأعقب ذلك بزيارة اللاجئين الفلسطينيين في بعض مخيماتهم، وغلبه التاثر مما رأى، وكان مما قاله لهم "لن يَقَرّ للمغرب قرار إلا بعد إحقاق الحق برجوعكم إلى فلسطين ظافرين. إخواني وأبنائي إن تحرير المغرب إيذان بتحرير فلسطين، إننا لن ننساكم"[28].

وبعد،

فتلك ملامح من المكانة العالمية لشخصية هذا الملك المجاهد وحضورها الدولي. ولم توفّ هذه المقالة تلك الشخصية حقّها ولم تستكمل أطراف الموضوع، وإنما طَوَّفتْ حوله تطوافًا عامًا ولمَسَتْه لمسًا رفيقًا، وفيها فجوات لا يتسع المجال لملئها، فعسى أن يتكفّل بذلك مُقبِل الأيام.

وربما كان من أدلّ ما نختم به عرضنا كلام جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه مخاطباً جلالة والده محمد الخامس[29]

«ولم تسترح لحظة بعد تلك العودة، وإنما رجعتَ من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر وابتدأتَ الكفاح لتوطيد دعائم الدولة وتشييد صرحها... وبوأتها المقام الأسمى في المحافل الدولية، وأسهمتَ بجهودك المباركة في حظيرة جامعة الدول العربية، ووضعت المغرب في المكان المرموق في الأمم المتحدة، وأصبحت رسول الحرية والسلام تدعو لهما في الخافقين وتبشر بهما في المشرقين، ولم تمض إلا شهور على هذا العمل الدائب حتى أصبحتْ بلادنا قِبْلة الوافدين ومحطَّ اهتمام الشرق والغرب تقصدها الوفود من كل جانب، ويعترف بفضلها الأقارب والأجانب، تُعْقَدُ فيها المؤتمرات ويسجّل لها التاريخ أروع الصفحات».

رحم الله محمداً الخامس وأثابه خير الثواب كِفاءَ ما قدّم لشعبه وأمّته.

الهوامش

1) لأبي خِراش الهُذَليّ، واسمه خُوَيلد بن مُرَّة، صحابيّ، مات في زمان عمر بن الخطاب، والبيت بتمامه

بَلى إنها تعفو الكُلُومُ وإنمّا نُوَكَّلُ بالأدنى وإن جلَّ ما يمضي

يقول إنما نحزن على الأقرب فالأقرب، ومن مضى منساه وإن عَظُم. (ديوان الهذليين 3 1230) تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة بالقاهرة.

2) انظر موضوع قلّة المصادر وصعوبة الحصول على الوثائق في

أ – عبد الهادي التازي ، الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية 7-10، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، 1984-1985.

ب – محمد زنيبر، لقاء النضال بين محمد الخامس والحركة الوطنية، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد 174 - 175، جمعية رباط الفتح 1988

ج – روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة 9 - 10، دار الثقافة، بيروت 1963

3) الندوة الدولية 310 نقلاً من التحدّي للحسن الثاني 50.

4) المرجع السابق 417.

5) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين 232.

6) انظر النصّ الكامل للخطاب في مذكرات من التراث المغربي 6 170-172 مجموعة يشرف عليها العربي الصقلي، Nord Organization 1986.

7) روم لاندو 350

8) روم لاندو، تاريخ المعرب 325.

9) مذكرات من التراث المغربي 6 177.

10) من كلام لأستاذ المهدي بنونة، الندوة الدولية 103.

11) الندوة الدولية 105-109.

12) الندوة الدولية 388

13) الندوة الدولية 425.

14) الموجز في تاريخ العلاقات الدولية 5

15) الندوة الدولية 369.

16) المرجع السابق 55.

17) الموجز في تاريخ العلاقات الدولية 116 - 117.

18) الندوة الدولية 487 - 488

19) الندوة الدولية 92 - 93 وانظر هناك كلامه كاملاً.

20) المرجع السابق 427

21) قاسم الزهيري، محمد الخامس الملك البطل 113.

22) دراسات في تاريخ إفريقيا العربية 198-199 ، مطبعة جامعة دمشق، 1960.

23) الندوة الدولية 393.

24) المرجع السابق 393

25) المرجع السابق 361

26) في كتاب قاسم الزهيري، محمد الخامس الملك البطل 150 فقرات من هذا النداء.

27) الندوة الدولية 369.

28) المرجع السابق 367-368

29) محمد الخامس، فكرا وعقيدة 251

الدبلوماسية المغربية من الاستقلال إلى اليوم : المحددات الثابتة والحركية المتجددة

الطيب الفاسي فهري

مدخل تمهيدي

قبل الشروع في تناول هذا الموضوع، لا بد من التأكيد على صعوبة الإلمام بمختلف جوانب الدبلوماسية المغربية منذ الاستقلال إلى اليوم بحكم ما تختزنه من نشاطات إيجابية ومبادرات بناءة داخل المحيط الجهوي والدولي.

وسأحاول في هذه المداخلة إبراز المحددات الثابتة للدبلوماسية المغربية على عهد المغفور لهما محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما وجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتجلياتها في الممارسة الدولية من خلال استقراء أبعادها ومدى حركيتها المتجددة وقابليتها للتأقلم مع التطورات والمتغيرات الدولية.

I – المحددات الثابتة للدبلوماسية المغربية

1 – المحدد الأول : المؤثرات التاريخية والجغرافية

إن الحديث عن الدبلوماسية المغربية يطرح في المقام الأول الثقل التاريخي للدولة – الأمة المغربية، وإرثها الحضاري والروحي والثقافي، وقوة ومناعة الذاتية الوطنية بالمحافظة على مقوماتها المتجذرة وإغنائها عبر قرون، وذلك في تلاقح وتناغم بين مختلف مكوناتها داخل فضاء جغرافي لبلد حباه الله موقعا متفردا باعتباره مفترق طرق وجسر تواصل بين الثقافات والحضارات.

وقد حافظ المغرب عبر التاريخ على كيانه المستقل وشخصيته القانونية مع انفتاح على المحيط الجهوي والدولي تجسد في إيفاد سفراء وبعثات للسلاطين المغاربة إلى أوروبا والمشرق العربي، وإبرام معاهدات و عقود مع عدد من الدول والإمارات الأجنبية في مختلف المجالات.

وارتكز هذا العمل الدبلوماسي على أسس قوية وضوابط أصيلة وقدرات ذاتية على التعامل مع الآخر عززت المركز المرموق للمغرب ودوره التاريخي العريق.

وإذا كان هذا الموقع الجغرافي المتميز قد جعل المغرب من البلدان الأوائل التي تهافتت عليها القوى الأوروبية منذ أواخر القرن الخامس عشر، فإنه استطاع الصمود في وجه هذه الأطماع، ولم يخضع للحماية الدولية بشكل متأخر إلا في 1912.

ومن هنا، وجدت الدبلوماسية المغربية نفسها في هذه المرحلة التاريخية الحرجة في الخط الأمامي للدفاع عن حوزة التراب والسيادة الوطنية.

ورغم ظروف الحماية التي حاولت الانتقاص من سيادته الوطنية وشخصيته الدولية، فإن المغرب واصل ممارسة دوره الفاعل في المنطقة كما أظهرت ذلك بكل جلاء أحداث الحرب العالمية الثانية.

وقد تكرس هذا المسار النضالي خلال معركة الاستقلال التي يحتفل الشعب المغربي في هذه الأيام بذكرى مرور نصف قرن على ثورة الملك والشعب الخالدة التي امتد صداها إلى عمق منطقتنا المغاربية والعربية والإفريقية.

وبعد إنهاء الحماية الفرنسية في مارس 1956 والحماية الإسبانية في أبريل 1956، تواصلت عملية استرجاع باقي الأجزاء بإلغاء الحماية الدولية على طنجة في أكتوبر1956 وتحرير إقليمي طرفاية في 1959 وسيدي إفني في 1969، وبقية الأقاليم الجنوبية إثر القرار التاريخي لجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني بتنظيم مسيرة سلمية نحو الصحراء في1975 ، فور صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية التي أقرت بأن الصحراء لم تكن أبدا أرضا خلاء و بوجود روابط بيعة بين سلطان المغرب و القبائل الصحراوية، وأخيرا استرجاع إقليم وادي الذهب في سنة 1979.

ولازالت الدبلوماسية المغربية مجندة تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس للدفاع عن القضية الوطنية والوحدة الترابية الشاملة للمملكة.

2 – المحدد الثاني : الاختيارات الوطنية الأساسية

تعتبر الدبلوماسية المغربية امتدادا للاختيارات التي سار المغرب على هديها منذ الاستقلال، والهادفة إلى تأسيس دولة الحق والقانون وبناء مجتمع حداثي وديموقراطي متطور.

وقد كان المغرب سباقا لاختيار نظام التعددية السياسية والنقابية والليبرالية الاقتصادية، وإقرار قوانين الحريات العامة الفردية والجماعية في وقت كانت فيه أنظمة الحكم في جل بلدان العالم الثالث خاضعة لهيمنة الحزب الوحيد والاقتصاد الموجه.

وقد عمل المغرب تحت قيادة جلالتي المغفور لهما محمد الخامس والحسن الثاني طيب الله ثراهما وجلالة الملك محمد السادس على ترسيخ هذه التوجهات في سياق إصلاحات دستورية ومؤسسية واقتصادية متواصلة ساهمت بشكل فعال في خلق استقرار سياسي واجتماعي في البلاد.

وقد أضفت تراكمات هذه الإنجازات مصداقية على الدبلوماسية المغربية، وأعطتها قوة دفع للاستمرار في حركيتها، في نطاق مبادئها القائمة على الواقعية والتمسك بالشرعية الدولية واحترام استقلال وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وأسلوبها المتميز المرتكز على الاعتدال والاتزان والانفتاح على المحيط الدولي و فضائل الحوار والتفاوض في فض المنازعات الدولية.

فمنذ الخطاب الذي ألقاه جلالة المغفور له الملك محمد الخامس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1957 أكد الالتزام بمبادئ العدالة والمشروعية والحرية والمساواة والتضامن بين دول العالم.

وعلى أساس هذه المحددات الثابتة والمبادئ الراسخة عملت الدبلوماسية المغربية على خدمة المصالح العليا للمغرب، وتوسيع علاقاته السياسية والاقتصادية والثقافية، والتحرك على مختلف الدوائر وواجهات التعاون الدولي.

II – أبعاد الدبلوماسية المغربية في محيطها الجهوي والدولي

أ – على المستوى الثنائي والجهوي

1 – البعد المغاربي والعربي

تعد منطقة المغرب العربي المجال الطبيعي والحضاري للمغرب، وإحدى أولويات سياسته الخارجية بسعيه المتواصل لبناء فضاء إقليمي متكامل ومتجانس.

فقد أكد جلالة المغفور له الملك محمد الخامس في خطاب العرش لسنة 1957 على أهمية الوحدة التي أحكمتها الروابط التاريخية والجغرافية بين دول الشمال الإفريقي في إقرار السلم والاستقرار بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

و كانت أولى المحاولات في هذا الاتجاه تأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي في سنة 1964 كجهاز للتعاون الاقتصادي، إلا أن اعتبارات سياسية وتباينات الأنظمة الاقتصادية حالت دون استمرار هذه التجربة.

وبفضل حكمة وتبصر جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني تم التوقيع في 1989 بمراكش على معاهدة قيام اتحاد المغرب العربي. وتعبيرا عن حسن نيته في بناء هذا التجمع الجهوي كان المغرب أول بلد مغاربي يصادق على هذه المعاهدة التاريخية. وتحتضن الرباط مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.

إلا أن المغرب اضطر في سنة 1995 بسبب المواقف العدائية ضد حقوقه الوطنية إلى طلب التوقيف المؤقت لنشاطات المؤسسات المغاربية.

وبعد انطلاق اتحاد المغرب العربي من جديد في الفترة الأخيرة، ما فتئ المغرب يؤكد ضرورة ربط بنائه مع مستلزمات تصفية المشاكل السياسية العالقة واحترام المقومات السيادية لكل دولة عضو في الاتحاد، وبنائه على أسس ثابتة وسليمة ومتينة.

ويسعى المغرب، وفق منظوره الاستراتيجي للعمل المغاربي، إلى تعبئة الطاقات والمؤهلات الجهوية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وضمان الأمن الجماعي للمنطقة وتجاوز رواسب ومخلفات الماضي.

وعلى المستوى العربي، عبر المغرب وهو مازال تحت الحماية، على لسان جلالة المغفور له الملك محمد الخامس في خطابه التاريخي بطنجة في أبريل 1947 عن مساندته

لقيام إطار جهوي للتعاون العربي، وبادر مباشرة بعد الاستقلال إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية.

وقد احتضن المغرب مجموعة من القمم العربية المصيرية بمبادرة من جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني أسفرت عن قرارات حاسمة منها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في قمة الرباط سنة 1974 كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومخطط السلام الذي صدر عن قمة فاس في سنة 1982 الذي شكل، بفضل الدور الرائد والرأي الثاقب لجلالته طيب الله ثراه، تحولا نوعيا وجريئا في أسلوب التعاطي مع الصراع العربي الإسرائيلي.

وتقديرا لدوره في خدمة السلام وخلق أجواء الثقة بمنطقة الشرق الأوسط، احتضن المغرب في أكتوبر 1994 المؤتمر الإقليمي الأول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي ظل مخاطر انفجار الأوضاع في هذه المنطقة الحساسة من العالم وتراجع عملية السلام، يواصل جلالة الملك محمد السادس نصره الله جهوده مع الأطراف الدولية المؤثرة لإحياء المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وإيجاد حل نهائي وعادل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي-الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدإ "الأرض مقابل السلام".

ورغم الظروف الصعبة التي يجتازها العالم العربي، ما فتئ جلالة الملك محمد السادس يؤكد ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي.

و من هذا المنطلق، تم التوقيع بمبادرة ملكية سامية في مايو 2001 على إعلان أغادير الهادف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين المغرب ومصر وتونس والأردن والمفتوح في وجه جميع البلدان العربية المتوسطية.

2 – البعد الإسلامي

دافع المغرب، على الدوام، من موقع وزنه الروحي والسياسي، عن قضايا العالم الإسلامي وحرمة الأماكن الإسلامية المقدسة.

وقد بادر جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني إثر المحاولة الآثمة لإحراق المسجد الأقصى المبارك في سنة 1969 إلى الدعوة لأول مؤتمر للدول الإسلامية انبثق عنه قيام منظمة المؤتمر الإسلامي.

وهكذا أسندت رئاسة لجنة القدس منذ إنشائها في يونيو 1975 بجدة لجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني الذي بذل كل الجهود للوقوف ضد سياسة تهويد المدينة المقدسة، والمخططات الإسرائيلية الخطيرة لاستئصال الطابع العربي الإسلامي لمدينة القدس الشريف عبر تغيير طبيعتها القانونية والعمرانية والديموغرافية والمساس بهويتها الأزلية كأرض للتساكن بين أتباع سيدنا إبراهيم عليه السلام.

ويواصل جلالة الملك محمد السادس نصره الله مساعيه المباركة على رأس هذه الآلية الإسلامية لاحترام قواعد القانون الدولي المعمول بها في حالة الاحتلال ورعاية المؤسسات الفلسطينية في إطار وكالة بيت مال القدس بارتباط مع مساندة الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وبصفته أميرا للمؤمنين، يواصل العاهل الكريم قصارى جهوده من أجل تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر، والدفاع عن سماحة الدين الإسلامي الحنيف من محاولات التحريف والإساءة والتشويه، مؤكدا على ضرورة تأسيس حوار بناء بين الديانات السماوية واستثمار قواسمها المشتركة في تقوية روابط التفاهم والتعايش.

3 – البعد الإفريقي

انطلاقا من انتمائه الإفريقي المتجذر، عمل المغرب على توطيد روابط التضامن مع الأشقاء الأفارقة، وشكلت "مجموعة الدار البيضاء" في 1961 النواة الأساسية لقيام المنتظم الإفريقي.

وتجسيدا لهذا التضامن قدم كل الدعم والمساندة لحركات التحرير الإفريقية، واحتضن أول لقاء لزعماء حركات التحرر في البلدان الخاضعة للاحتلال البرتغالي.

وقد جعل المغرب من قضايا التنمية في إفريقيا أولوية أساسية في نشاطه الدبلوماسي داخل مختلف المحافل الإقليمية والدولية مطالبا المجتمع الدولي بوضع برنامج تنموي طموح لصالح إفريقيا.

وتمشيا مع هذه الإرادة السياسية الثابتة، أعلن جلالة الملك محمد السادس في القمة الإفريقية -الأوروبية التي انعقدت بالقاهرة في أبريل 2000 عن إلغاء جميع ديون البلدان الإفريقية الأقل نموا تجاه المملكة المغربية وعن رفع كل الحواجز الجمركية عن المواد المستوردة من هذه البلدان.

كما تعززت في الوقت الحالي العلاقات المغربية الإفريقية عن طريق آليات التعاون الثنائي في مختلف القطاعات الاقتصادية والتعليمية حيث يتابع أزيد من 3500 طالب وطالبة إفريقية دراساتهم بالمؤسسات الجامعية والمعاهد العليا المغربية.

4 – البعد الأورو-متوسطي

حرص المغرب منذ الاستقلال على تطوير علاقات الجوار والتعاون مع الدول الأوروبية. وقد عرفت هذه العلاقات نفسا جديدا بعد إبرام الاتفاقية الأولى في 1969 مع السوق الأوروبية المشتركة آنذاك. ثم شهدت تطورا وتوسعا متزايدا لمجالات التعاون بإبرام اتفاقية أكثر طموحا في 1976.

و في فبراير 1996 تم التوقيع على اتفاقية الشراكة، التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2000، والتي تشكل حاليا الإطار المؤسسي الشامل لهذا التعاون.

وتجسيدا للطموح الذي راود جلالة المغفور له محمد الخامس ووالده المنعم جلالة المغفور له الحسن الثاني، جاءت المبادرة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس بشأن تبوء المغرب "وضعا متقدما"، في علاقاته مع الاتحاد يكون أقل من العضوية وأكثر من الشراكة، والتي تجاوب معها خلال هذه السنة الاتحاد الأوروبي.

كما يعمل المغرب على إعطاء مضمون واقعي ومصداقية للتعاون الأورو- متوسطي في نطاق مسلسل برشلونة بهدف تحقيق تنمية مشتركة ومتضامنة بين دول الجنوب والشمال المتوسطي، وخاصة إثر صدور قرار توسيع الاتحاد الأوروبي بالالتحاق الفعلي لعشرة أعضاء جدد، اعتبارا من مايو 2004.

وتحتل قضايا الجالية المغربية المقيمة بالديار الأوربية أولوية خاصة في العلاقات مع الجانب الأوروبي.

فقد عمل المغرب منذ الموجة الأولى للمهاجرين المغاربة نحو أوروبا على حماية مصالحهم الاجتماعية والمهنية في نطاق اتفاقيات ثنائية وخاصة ما يتعلق بالضمان الاجتماعي والأحوال الشخصية. وفي بداية التسعينات، تم إنشاء مؤسسة الحسن الثاني للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج للسهر على أوضاعهم الثقافية والاجتماعية وصون حقوقهم وممتلكاتهم داخل أرض الوطن.

وقد شكل الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 48 لثورة الملك والشعب منطلقا جديدا لوضع سياسة شمولية ومتناسقة لفائدة أفراد جاليتنا في المهجر في المجالات القنصلية والاقتصادية وتلقين الثقافة المغربية والمحافظة على أصالة الهوية الإسلامية وخاصة بالنسبة للجيلين الثاني والثالث.

ويرتكز هذا المنظور على مسايرة التطور الذي تشهده الجالية المغربية ومشاكلها المعقدة وحضورها المتزايد في دول مضيفة جديدة وخاصة إسبانيا وإيطاليا وعلى مبدإ تقريب الإدارة القنصلية من المواطنين بفتح قنصليات جديدة.

5 – البعد الأمريكي

يرتبط المغرب بعلاقات تاريخية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من الدول الأوائل التي اعترفت بها في سنة 1777.

وقد ترسخت هذه العلاقات في عهد جلالتي المغفور لهما محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما وخاصة على مستوى الحوار السياسي والاستراتيجي.

وقد تم الاتفاق بين جلالة الملك محمد السادس نصره الله والرئيس الأمريكي جورج بوش في أبريل من السنة الماضية على إقامة منطقة للتبادل الحر بين البلدين، وهو اختيار يؤكد المصداقية والثقة التي يحظى بها المغرب وجدية الإصلاحات السياسية والاقتصادية المتبعة.

ويعكس هذا المشروع الحرص على إدماج الاقتصاد المغربي في مسلسل العولمة، وتأهيل مقاولاتنا والرفع من قدراتها التنافسية، وتحسين المحيط القانوني للأعمال في بلادنا.

واستمرارا في تنويع علاقات المغرب مع جميع المناطق في العالم، تم الانفتاح في الثمانينيات على أمريكا الجنوبية التي تجمعنا بها روابط ثقافية بحكم الإرث الحضاري الأندلسي المشترك.

وكان من نتائج هذا التحرك الدبلوماسي في المنطقة تفهم مشروعية وعدالة القضية الوطنية الذي توج بسحب مجموعة من الدول اعترافها بالجمهورية الصحراوية الوهمية.

6 – البعد الأسيوي

وفي نفس هذا التوجه، يعمل المغرب على تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع دول آسيا التي تمثل ثلث الناتج الوطني الخام عالميا.

وقد جاءت الزيارات الملكية الأخيرة للصين والهند وماليزيا والتايلاند لتكريس الجهود المبذولة منذ الاستقلال لتنمية أواصر الصداقة والتعاون مع الدول الأسيوية.

ب – على المستوى متعدد الأطراف

بالموازاة مع التحرك الدبلوماسي في الحقل الثنائي والجهوي، تخضع العلاقات متعددة الأطراف بدورها لتأثيرات المحددات والمبادئ الثابتة المتحكمة في مسار الدبلوماسية المغربية.

فمنذ انضمام المغرب إلى منظمة الأمم المتحدة ظل دائما مؤمنا ومدافعا عن قيم المشروعية والسلم والإخاء بين الشعوب، ملتزما بأهداف ميثاقها في تعزيز الأمن والاستقرار في العالم بالمساهمة الفعلية في فض المنازعات بالطرق السلمية، ومشاركة القوات المسلحة الملكية ضمن قوات حفظ السلام الدولي في إخماد عدد من التوترات وخاصة في قارتنا الإفريقية.

كما يعد المغرب من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز و واضعي مبادئها في الحياد الإيجابي والتفاهم وخدمة السلام العالمي.

وفي هذا الإطار، التزم المغرب بسياسة متوازنة تقوم على التعاون والاحترام المتبادل والعلاقات الودية مع دول المعسكرين الغربي والشرقي.

وقد عمل المغرب منذ سقوط الكتلة الشرقية على إعطاء توجه واقعي وبرغماتي لحركة عدم الانحياز يمكن من تحقيق الأهداف الأصلية للحركة عن طريق وضع مناهج عمل جديدة، مؤكدا على ضرورة الانسجام والتكامل بين الحركة و"مجموعة 77 + الصين" التي يترأسها حاليا جلالة الملك محمد السادس، وذلك ضمانا لمصداقية وجودها و دورها في الدفاع عن مصالح وتطلعات دول الجنوب.

وقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تغييرات مذهلة وهزات عميقة في ظل ظاهرة عولمة الأنماط الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والمعرفية، تحت إيقاع متسارع للتاريخ يتميز بتدفق إلكتروني للمعلومات وتنقل دون حدود لرؤوس الأموال في مقابل استمرار العمل بنظام الحصص التجارية وتقييد تنقل الأشخاص.

وفي هذا الإطار، ساهم المغرب في وضع قواعد تجارية دولية جديدة، حيث احتضنت مراكش المؤتمر الخاص بالاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في 1994 الذي أسفر عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

وقد تكرس الواقع الدولي الجديد مع انتهاء الحرب الباردة، وبروز مفاهيم في العلاقات الدولية تتمحور حول القضايا الشمولية GLOBAL ISSUES كحقوق الإنسان وأوضاع المرأة والطفل والتنمية المستديمة، بالإضافة إلى ظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية من برلمانات وهيئات منتخبة وجمعيات غير حكومية ونخب من عالم الاقتصاد والفكر والإبداع وصناع الرأي العام.

وفي نفس السياق، تأخذ الدبلوماسية المغربية بعين الاعتبار في تفاعلاتها الدولية المنظور الاستراتيجي للأمن الشمولي الذي تنصهر فيه، فضلا عن المنازعات المسلحة التقليدية، مختلف الانشغالات السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والإنسانية.

ومن هذا المنطلق، دعا جلالة الملك محمد السادس بمناسبة حلول الألفية الجديدة إلى "كسب رهانات نشر السلام والأمن والتضامن والعولمة المؤنسنة وإتاحة التقدم المتقاسم بين الشعوب والقارات والحضارات بكل عدل وإنصاف وابتكار صيغ جديدة لمحاربة الفقر والجهل".

خـــلاصة

عرفت الدبلوماسية المغربية على امتداد خضوعها لمؤثرات ومحددات الإرث التاريخي الغني للمغرب، وموقعه الاستراتيجي، وخياراته الجوهرية تطورا مستمرا منذ الاستقلال بفضل التوجهات المتبصرة والواقعية لجلالتي المغفور لهما محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما، وحرص جلالة الملك محمد السادس نصره الله على تكريس الرسالة الإشعاعية للدبلوماسية المغربية وتفاعلها الإيجابي داخل المحيط الإقليمي والدولي.

وقد اكتسبت الدبلوماسية المغربية انطلاقا من تجربتها العريقة القدرة على التكيف والاندماج والاستشراف والحركية المتجددة. فالمبادرات الملكية السامية منذ الاستقلال بقدر ما اتسمت بالجرأة والشجاعة، فإنها ظلت دائما محكمة ودقيقة. كما أن هذه المبادرات سعت باستمرار إلى توحيد الصفوف بدل تفريقها، مما جعلها مجدية ونافعة بعيدا عن سلوكيات التطرف والتصادم.

وبذلك، استطاعت الدبلوماسية المغربية تحقيق مزيد من المكتسبات الوطنية في خدمة المصالح العليا والوحدة الترابية، وتكريس دور المغرب وتوطيد علاقاته في نطاق الدوائر الثلاث التي حدد غائيتها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطاب العرش الأخير في الجوار والتضامن والشراكة.

المنظور الاجتماعي والاقتصادي
في التصميمات الحسنية الحداثية

عبد العزيز بنعبد الله

سنستعرض في هذه العجالة صورا حية لمسار فكر جلالة الحسن الثاني طوال بضعة عقود انطلاقا من مختلف تصريحات جلالته و خطابات العرش سنلمس خلالها مدى تماسك المنظور الحسني في أسيسته الحضارية و قوامه الإنساني و ما يمتاز به من خصائص تطبع المملكة المغربية في وحدة كيانها واستمرارية ذاتيتها و موصول استقلالها منذ أزيد من ألف عام.

نعم عرف الحسن الثاني كيف يكفل للمملكة كرامتها و حريتها ضمن مسارات تضمن للشعوب الأخرى في إنسانية عارمة كامل حقوقها في سلام شامل ووئام في ظلال المنظومة الدولية ارتكازا على مبدأي العدالة والمساواة.

وكانت وجهة جلالته في طموحاته المثلى العمل على إثراء ثقافة الإنسانية وحضارتها وتواكب مختلف الشعوب و الأجناس في هذا المجال وقد وفق جلالته في هذا المنظور لما اتسم به شخصيا من عبقرية خلابة زاد تفهم أبعادها عمقا وشمولا مكانة المغرب الاستراتيجية بين قارتين و بحرين دوليين.

و لم يأل جلالته جهدا في إبراز تفتح المغرب في رسالته الخالدة الهادفة إلى المساهمة في إحلال الإنسانية ما تطمح إليه من جميل التسامح و حسن التعايش.

وهذه الاختيارات المنتقاة هي التي أملت على جلالة الحسن الثاني تخطيطاته المثلى في مختلف مجالات الحياة. ففي خصوص تربية المواطن ركز جلالته على توطيد روح المواجهة المسالمة مع الشعور الدائم بضرورة الإسهام البناء في دعم الشراكة الدولية للقرن

الحادي و العشرين لاسيما وأن المغرب صلة وصل بين شتى الحضارات يعرف كيف يقتبس من هذه و من تلك أجود ما للانسانية من تراث مهما يكن مصدره الشرق أو الغرب "فالإنسانية في عصرنا أسرة واحدة يتلاقح أفرادها في تضامن وتواؤم وتبادل للخبرات والموارد والطاقات دون ميز عنصري أو ديني أو إقليمي وقد وصف جلالته ما يجب أن تتسم به هذه الدمقراطية من حماية للحريات ورعاية للحقوق ضد الفقر والمرض والجهل إذ هي مقومات دمقرطة حق تستهدف دعم طموح الإنسان إلى استعمال حقه في الحياة والتقدم والرفاه.

وقد ركز جلالته منذ العقد الأول من اعتلائه على العرش على أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مع التنصيص على قيمة الحريات السياسية وهذه الحقوق تكمن في تزاوج وتمازج الجهود لرعاية الحرية ووسائل العيش الكريم في غير فوضى ولاتطرف مع تقليص الفوارق الاجتماعية وتمكين جميع طاقات الشعب من ممارسة كل الحظوظ في سوية و شفافية. وقد نصب العاهل نفسه حارسا أمينا على مصالح شعبه في هذا المجال يعزز أفراد مواطنيه ضمن سياسة تحريرية تكفل له المشاركة الفعلية في تدبير شؤون البلاد والاستفادة السوية من كل الموارد في نطاق احترام المبادرات الفردية الحرة وتشجيع موصول للمجهودات الشخصية الهادفة ضمان للرفاه الوطني في جميع المجالي و المجالات وذلك دون نسيان الطبقة الكادحة وكمال استفادتها من عامل الأمن الوطني الذي يشمل كل المعوزين العاطلين أو العاجزين عن العمل وهذه العدالة الاجتماعية تتسم في نظرية جلالته بأهمية قصوى لما لها من مغزى وبعد عميقين في دعم ضمانات حقوق مجموع أفراد الشعب وحرياتهم وكرامتهم.

ولا ترى المملكة في هذا المسار سوى استمرارية للدور الذي قامت به وتقوم به دولة إسلامية استوعبت المقومات الحضارية التي احتضنتها عبر التاريخ والتي تعزز ما تشعر به من مسؤولية تضمن لها المكانة المرموقة بين الدول وقد تقبل المغرب مجهود السلام استجابة للمبدإ القرآني ﴿ إن جنحوا للسلم فاجنح لها ﴾ وهذا ما جعل المملكة تتميز في جميع مراحل تاريخها كدولة تعرف كيف تصون تقاليدها الأصيلة وأخلاقياتها وكرامة ذاتيتها ضمن هوية ظلت على الدوام وفية لعبقريتها وأصالة ثقافتها وحضارتها.

والإسلام هو الذي مكن المغرب من المساهمة في أعظم ملحمة إنسانية، وهذا الإسلام هو الإسلام السني المالكي الخالد في إنسانية ماجرياته التى طبعت دستور المملكة منذ اثني

عشر قرنا ؛ كل ذلك يشكل في نظر العاهل الكريم سر بعض الاختيارات الظرفية الاجتماعية والاقتصادية المستمدة من مدركات الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الذي جعل من مفهوم الإسلام "خدمة الصالح العام في مضمونه الحقيقي" مما يضفي المشروعية على كل ما يتخذ من هذه الأسيسة النبوية مبدأها الأمثل الذي عززه "ميثاق المدينة المنورة" كأول دستور إسلامي وضع منذ السنوات الأولى للهجرة النبوية وهذا الميثاق هو الذي استمدت المملكة المغربية من مدركاته ومبادئه عندما آوت أعظم جالية يهودية في العالم كفل لها المغرب كل الحقوق الناتجة عن مواطنتها في إطار التشريعات العصرية.

ولهذا يعبر اليوم قسم كبير من اليهود المغاربة الذين هاجروا إلى إسرائيل عن رغبتهم في العودة إلى مسقط رأسهم المغرب حيث يمسكون كباقي المواطنين بمفاتيح الحركة الاقتصادية مع الاندماج المتماسك في المجتمع الإسلامي.

وهكذا فالمنظور الاجتماعي والاقتصادي الحسني مشبع بروح إنسانية يذكيها ميثاق المدينة الذي شكل حدثا خالدا في تاريخ المسار الدستوري على الصعيد البشري اجتماعيا واقتصاديا. وتمتاز هذه المنظورة المقدسة بالمبادئ السنية الآتية

أولا دعم الحرية الدينية واحترام مختلف الديانات وتفعيل المساواة بين المسلمين و اليهود وحماية الجميع ضد أي مظهر من مظاهر الظلم والبغي سواء انحدر من الخارج أو انبثق من الداخل.

ثانيا إبراز المفهوم السياسي للأمة في الإسلام والذي يدمج مختلف الفرق الجمعوية ضمن الاختيارات الدينية المختلفة التي تدعم وحدة الأمة.

ثالثا ضمان التكافل الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء.

رابعا وحدة المسؤولية في مجال الأمن.

خامسا حظر الإجرام بين موقعي هذا الميثاق ومعاقبته بدون هوادة ودون استثناء.

سادسا . ضبط مقومات هذا الميثاق بتشريع يكفل البت الصارم في التنازعات النابعة بين أفراد المجتمع.

ولم يعمد العاهل إلى توثيق معالم هذا الميثاق إلا ليدل بصفته رئيسا للجنة القدس على إمكان الارتكاز على الوثيقة المبرمة بين مسلمي المدينة ويهودها كنموذج حي للتساكن والتعايش في بيت المقدس بين الفريقين الإسلامي والإسرائيلي.

وهذه البوثقة الدستورية الإسلامية هي التي حدت بجلالة المرحوم محمد الخامس إلى مجابهة عميل النازية (بيتان Pétain) خلال الحرب العالمية الثانية للتضامن ضده مع رعاياه الإسرائيليين خاصة في الظروف التي تجعل من المجاذبات الاجتماعية و الاقتصادية فاعلا قويا في عوامل الصراع.

وقد عمل جلالة الحسن الثاني على استصدار مجموعة قوانين في مختلف المجالات الحيوية لبلورة فعالية التشريع الإسلامي الذي اقتبس منه نابليون "مدونته المدنية" والذي أبرز "المؤتمر الدولي المقارن" (خلال انعقاده بباريس في سابع يوليوز 1951) ثراء نصوصه و تقنياته القانونية الرائعة التي مكنت هذه التشريعات من الاستجابة لحاجيات الحياة المعاصرة وهذه المدونة الرائعة هي التي وصفها بيرناردشو(1856-1950) Bernard Shaw بأنها تشكل المدونة الوحيدة في الحياة الحضارية الجديرة بتكييف وضبط حياة البشرية استقبالا على وجه البسيطة.

ومع ذلك فإن الفكر الحسني لا ينساق منخدعا بالعوامل النظرية وإنما يدعو إلى ثوابت على أرض الواقع فإذا كان هذا التشريع جديرا بمواجهة مقتضيات الحياة في بعدها الحداثي فإن كنوزه الثرية يجب أن تصبح منطلقا للعمل الجاد من أجل إعداد مدونة مثالية أخوية إنسانية في نطاق هذا المنظور الإسلامي الذي لايرى تناقضا بين التزام الحداثة والتشبع الفعلي بروح الإسلام. لهذا أكد الملك الراحل في خطاب العرش العام 1981 وجوب المبادرة من جديد إلى تفعيل حياة حداثية متطورة في ظل المدرك القرآني الصحيح.

وقد اغتنم العاهل انعقاد "مؤتمر العالم الإسلامي" بإسلام أباد حول "التضامن الإسلامي الضروري للسلام العالمي"فأكد في خطاب موجه إلى المؤتمرين أن الدين هو قبل كل شيء مسألة تواصل إنساني بين الدول وشتى الأنظمة الاجتماعية وكذلك الأسر البشرية المختلفة عبر القارات ضمن سلفية أصيلة (Fondamentalisme) يطبعها التسامح في مفهومه الحق الذي لا تشوه منظوره الكاشف فعاليات تنخر أسس الحضارة الإنسانية.

وهذا يستدعي استهداف سياسة المغرب للتنمية في جمع مظاهرها وتعزيز المؤسسات الدستورية في تجربتها الديمقراطية الفتية مع توفير وسائل نجاحها وكامل تطورها دون أن تنسى في سياسة المغرب الخارجية دعم روابط الود والتعاون بين الأمم واحترام المعاهدات والاتفاقات والالتزامات الدولية الداعمة للسلام والأمن المرتكزين على العدالة والمساواة.

ولا تطبع سياسة المغرب هذه أية سمة انعزالية لأن المملكة ظلت في جميع مراحل تاريخها بلدا متفتحا يدعو إلى التواؤم والتعايش والحوار ولكن المغرب يدعو إلى مراجعة هذه المؤشرات بين الفينة و الأخرى لتحقيق مواكبتها مع مستلزمات العصر ولوازم الحضارة وقد أبى العاهل إلا أن ينادي قبل ذلك في خطاب العرش عام 1970 بأسيسة ضرورية هي العمل المطرد لتنمية موارد الفقراء والقضاء على الفوارق بين الطبقات المحظوظة و المعوزة في سياق عقلاني توظف فيه كل الطاقات في قفزتها التطورية دون تردد و لا ارتجال وسيضمن المغرب بذلك تنمية متوازية فلاحيا و صناعيا و ثقافيا وإن كانت "حرب الصحراء" تقلص من مجهود المغرب في هذا المجال ولكن بالرغم عن ذلك فإن المملكة ترعى في اطراد واهتمام هذه القطاعات التي تعتبر حيوية لحاضر المغرب ومستقبله.

ويؤكد العاهل أن طاقة المغرب في مساره التنموي تقتضي كفالة أمنه الغذائي بتطوير مواز للمجمعات البدوية.

وفي هذا السياق الشمولي عمل العاهل على ترشيح المغرب لعضوية "الشراكة الاقتصادية الأوربية" انطلاقا من استراتيجيته الجغرافية والعوامل المختلفة النابعة من طموحاته السياسية والاقتصادية.

والمغرب في خياره هذا لايعدو سعيه الموصول ليعيش عصره في تفتحه على العالم ورغبته في الاستفادة من مصدراته أخذا وعطاء ولذلك تجب مراجعة النظام الاقتصادي المغربي لمساعدة المواطن على الاندماج في المجتمع الإنساني المعاصر استهدافا للتنافس الحر في معركة الحياة البشرية القائمة. وهذه خيارات لا تمس – بأي حال – شخصية المغرب ولا البعد الصحيح لهويته إذا عرفنا – طبعا – كيف نضمن تحقيق أهدافنا و طموحاتنا في خطوات متئدة جازمة تؤهل بلدنا لمكانة مرموقة في مستوى الدول المتقدمة.

وأفضل الذرائع لاندماجنا ضمن الأنشطة الأممية اختيار شركاء أكفياء أنداد في عصر يعرف اليوم اضطرابات كبرى نابعة من جهود فكرية يبذلها العلماء ورجال الفكر للقضاء على الجهل وتوفر الكشوفات التقنية التي تنعكس آثارها على المجتمعات والحضارات.

ويتوفر المغرب اليوم على بنية تحتية له الحق في الافتخار بها لا سيما وأن اقتصاده متنوع سلس قد دعمت أسيسته بفضل تعاضدات متكافئة بين القطاعين العمومي و

الخصوصي مع جودة وطاقة تنافسية في منتجاتنا وخدماتنا على مر السنين إذ انتقلت المملكة من قطر مستورد إلى بلد مصدر دينامي فعال وقد حان الوقت لتسريع النمو انطلاقا من التنويع وتعددية المبادرات استهدافا لتثمين ثرواتنا خاصة منها البشرية وبذلك يؤكد كل يوم انتقاء اقتصادها وأطياف مجتمعها الحر مما يمكنها من الاندراج في المنظومة المتفتحة التنافسية التي هي "الشراكة الأوربية".

وقد عبر العاهل عن اقتناعه بأن الاقتصاد الحر هو أجود الخيارات لتحريك الطاقات الخلاقة والمبادرات الفردية و الجماعية في مجتمع حر لا مجال فيه للفوضى يدعمه قانون يحمي كرامة المواطن وذاتيته وأسيسة مسؤولياته وتساهم الإصلاحات المنجزة في الميدان الجبائي مع تقنين المبادلات وعقلنة القطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية دعما للكيان الدينامي للاقتصاد الحر.

وفي هذا التنافس الدولي الخلاق المؤطر قانونيا تجد الاستثمارات الدولية هيكلا أمينا لممارسة نشاطها في سياق سوي عادل للاقتصاد والتجارة الدوليين ذلك أن المملكة أرض ثرية بمواردها و رجالها و هي أرض حوار وتسامح وحرية تتماسك عناصرها لتجعل منها بوتقة خصبة للتلاؤم والتواؤم فالمغرب قادر على أن ينتقي من هذه الاستثمارات أجودها وأوفرها مردودية وقد برهن الشعب المغربي في شتى الفرص والمناسبات على ما يمتاز به من حس اقتصادي وروح وثابة يفسحان المجال لتوفير فرص الشغل وموارد العملة الصعبة ومنافذ خارجية للأنشطة تركيزا لما يخامر الأمة من آمال في تحقيق طموحاتها المثلى. وقد ضرب العاهل في هذا السياق مثلا بالخوصصة الصناعية والتجارية الهادفة إلى دينامية الحداثة في الاقتصاد المغربي إذ بعد العمل على استرداد المملكة لما كان بين أيدي الاستعمار من ثروات عمدت في مرحلة أخرى إلى البحث عن وسائل جديدة للتنمية والتطوير تتواكب مع منظومات الحداثة المعاصرة يكون للمواطن فيها حق المبادرة والإبداع.

وفي ذلك تخفيف للتحملات الدولية مع ضمان مسارها باشتراك المواطن في مختلف السياقات الفعالة. ولعل ما يجري في بعض الدول المتقدمة اليوم يبرهن على أن عمليات الخوصصة قد تخلق فرصا جديدة لنسيج جديد من المشاريع الصغرى والكبرى التي دلت التجربة على مدى جدواها في توطيد الاقتصاد والتوازن الاجتماعي.

تلك فذلكة مقتضبة تشهد ببعد نظر جلالة الحسن الثاني الذي وصف ألفريد كاهن Alfred Cahin الكاتب العام لاتحاد أوربا الغربية منذ بضعة عقود من السنين ما يمتاز به من معالم الجلاء والوضوح والذكاء.

المسيرة الخضراء
ودورها في استرجاع الصحراء

محمد تاج الدين الحسيني

تتميز عملية اتخاذ القرار على الصعيد الدولي بالكثير من التعقيد وانعدام اليقين وذلك نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل الشخصية والمجتمعية والاستراتيجية والنسقية.

والدبلوماسية البارعة هي تلك التي تحسن اختيار الأساليب الصحيحة للعمل على تحقيق أهدافها بالإقناع والتوفيق وحتى ان اقتضى الحال بالتهديد، وهي عنصر أساسي للسلطان القومي الذي عليها أن تخدمه بالوسائل السلمية، فالدبلوماسية التي تنتهي بالحرب تكون قد فشلت في تحقيق هدفها المركزي وهو خدمة المصلحة القومية بالوسائل السلمية.

ولكن بالرغم عن ذلك فإن الأمن القومي هو الحد الأدنى الذي يتحتم على الدبلوماسية أن تدافع عنه بقوة كافية دون أي تنازل أو تهاون حتى ولو أدى ذلك إلى الحرب.

ومن ثم فإن وضع استراتيجية متكاملة لحماية الأمن القومي الذي يجد عمقه في ضمان الوحدة الترابية لا يتطلب الفراهة السياسية والقدرة على الإبداع فحسب، بل إنه يتطلب قدرا كبيرا من الشجاعة وركوب الأخطار بل وتحمل عواقبها.

في أواخر سنة 1974 كان الحسن الثاني رحمه الله يجد نفسه أمام سلسلة من الرهانات المعقدة بخصوص قضية الصحراء. فإسبانيا تعد العدة لتنظيم استفتاء بغرض استقلال الإقليم وتحت إشراف الأمم المتحدة، والأحزاب الوطنية والرأي العام المغربي يدفعان حماسا من أجل خوض معركة التحرير ولو بقوة السلاح، علما بأن توازن القوى الإقليمي والدولي لم يكن يسمح بحال من الأحوال بخوض مثل تلك الحرب.

ويحق لنا أن نجزم الآن بأن الحسن الثاني شرع فعلا في وضع استراتيجية متكاملة ومحكمة لاسترجاع الصحراء فقد اعتبر أن السبيل الوحيد هو المفاوضات مع إسبانيا، لكن تلك المفاوضات ستكون ضربا من العبث إذا لم يتوفر المغرب على وسائل الضغط الكافية لتغيير الموقف الإسباني.

1 – التبرير القانوني للمسيرة

بتاريخ 21 غشت 1974 أعلنت الحكومة الإسبانية عزمها على تنظيم استفتاء في إقليم الصحراء خلال النصف الأول من سنة 1975

وقد سارع العاهل المغربي إلى رفض هذه الصيغة موجها رسالة إلى الرئيس الإسباني يذكره فيها بأن كل عمل انفرادي تقوم به اسبانيا في الإقليم سيدفع المغرب إلى القيام بما يحفظ حقوقه المشروعة[1]

كما أوضح في خطاب ألقاه بتاريخ 20 غشت 1974 بأن المغرب ظل ملتزما بإجراء الاستفتاء وفق ما نصت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنه لا يحق لإسبانيا أن تبادر إلى أي عمل انفرادي دون تحديد مسبق لصيغة السؤال[2].

ومن ثم فقد طالب المغرب الجمعية العامة بأن توقف أي عملية ترمي إلى إجراء الاستفتاء في انتظار تحديد المركز القانوني للإقليم عن طريق طلب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية[3].

تبعا لذلك أصدرت الجمعية العامة بتاريخ 13 دجنبر 1974 القرار 3292 الذي ارتكز على علتين أساسيتين، فقد اعتبرت أنه ظهر إشكال قانوني أثناء المناقشات بخصوص مركز إقليم أثناء استعماره من طرف إسبانيا، كما أن الجمعية العامة اعتبرت أن الحصول على رأي استشاري بشأن بعض المجالات القانونية المهمة يبقى (مرجوا بشدة) حتى تتمكن من متابعة دراسة المشكل[4].

وفي الواقع فإن هذا القرار يدخل في إطار الصلاحيات المخولة للجمعية العامة بمقتضى نص المادة 96 من الميثاق وكذلك المادة 65 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

ويمكن القول إن قرار الجمعية العامة شكل في حد ذاته نصرا للديبلوماسية المغربية ما دام ذا أثر واقف بالنسبة لتطبيق الاستفتاء وما دامت الآفاق المتوخاة للتسوية في المستقبل مرتبطة بالإجابة على السؤالين المركزيين: هل كان إقليم الصحراء عند استعماره من طرف إسبانيا أرضا بدون مالك، وفي حالة النفي ما هي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين الإقليم والمملكة المغربية والمجموع الموريتاني.

لقد اتخذت المحكمة موقفا واضحا من السؤال الأول إذ أكدت أن إقليم الصحراء المغربية لم يكن أرضا بدون مالك أثناء استعماره من طرف إسبانيا.

وبالنسبة للسؤال الثاني فقد اعترفت المحكمة بأنه كانت هناك روابط قانونية بين الإقليم وكل من المملكة المغربية وموريتانيا، وقد وصفت هذه الروابط بالنسبة للمغرب بأنها روابط قانونية من الولاء بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تعيش على إقليم الصحراء إلا أنها في نفس الوقت اعتبرت أن ذلك لا يكفي لإقامة رابطة سيادة إقليمية وليس من شأنه أن يعدل من تنفيذ القرار 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار عن طريق تقرير المصير[5].

لقد اعتمدت المحكمة في تحليلها مبادئ القانون الدولي العام وفق المفهوم الأوروبي الذي جعل السيادة دوما لصيقة بالإقليم، وهو ما سبق للمحكمة الدائمة للتحكيم أن اعتمدته في قرارها الصادر منذ 7 شتنبر 1910 في قضية المصايد الشمالية : "إن من العناصر الأساسية للسيادة أن تمارس داخل حدود الإقليم، وفي حالة عدم وجود حجة مخالفة فإن للإقليم نفس حدود السيادة"[6].

وفي الواقع فإن مفهوم الدولة في المغرب لا يربط السيادة بالإقليم بقدر ما يربطها بشخص السلطان فليس هناك تمييز في المغرب بين الجماعة الإسلامية والدولة المغربية وذلك منذ القرن الحادي عشر، فشخص السلطان كزعيم ديني وحفيد للرسول مكنه من الجمع بين السلطة الدينية والمدنية، كما جعله لا يرتكز في حكمه فقط على الوسائل الإدارية والعسكرية التي تتوفر عليها الدولة بل أكثر من ذلك على رابطة الولاء الشخصي التي تربطه بالسكان عن طريق البيعة المكتوبة.

وقد أوضح الحسن الثاني خصوصيات رابطة البيعة في المغرب قائلا . "إن البيعة في المغرب كان لها طابع خاص ذلك أنها كانت دائما مكتوبة. نحن نعلم أنه في تاريخ الإسلام كان رؤساء القبائل يأتون للسلام على الأمراء والملوك ويضعون أيديهم على أيديهم أو على

المصحف ويقولون إننا نبايعك على الكتاب والسنة ونبايعك بيعة الرضوان ولكن المغرب هو الدولة الوحيدة التي لم تكتف بالبيعة الشفوية بل كانت دائما بيعة مكتوبة، وحتى أولئك الذين لم يستطيعوا كتابة هذه البيعة كانوا يبعثونها عن طريق العدول"[7].

من ثم يمكن القول إن المحكمة أقرت ضمنيا بروابط السيادة عندما اعترفت صراحة بقيام علاقات الولاء المرتكزة على البيعة بين السلطان والقبائل الصحراوية ذلك أن استنتاجات المحكمة بخصوص التمييز بين الروابط الشخصية والروابط الإقليمية لا يرتكز على أي أساس قانوني، فالقبيلة لا تتمتع بشخصية قانونية تتصرف باستقلال في غياب السلطة المركزية، كما أن مفهوم السيادة وفق أحكام النظام الإسلامي المغربي يرتبط أساسا بالولاء الناتج عن البيعة التي هي عقد تبادلي بين الحاكمين والمحكومين هدفه الدفاع عن الإقليم وإنشاء نظام مدني يضمن أمن الجميع وحقوق كل فرد أو جماعة[8].

وكهذا وحتى عند التسليم بأن الولاء المعبر عنه في رابطة البيعة ذو طابع شخصي إلا أن هؤلاء السكان وكما ذهب إلى ذلك القاضي عمون في رأيه المخالف "لم يكونوا يعيشون بين السماء والأرض".

إن تحكيم المنطق السليم كان يفترض الوصول إلى إحدى النتيجتين فإما أن الولاء الناشئ عن البيعة لا ينشئ السيادة ومعنى ذلك أن الدولة المغربية لم تكن موجودة أصلا وإما أن الولاء يعني السيادة وفي هذه الحالة فإن الإقليم جزء من التراب المغربي[9].

إن الرأي الاستشاري جاء في منطوقه وجوهره متلائما مع المطالب المغربية وأجاب عن السؤالين معا في نفس الاتجاه الذي كان المغرب يتوخاه. إلا أنه يمكن الجزم في نفس الوقت بأن أجوبة المحكمة لم تكن ذات مدلول قانوني صرف بقدر ما كانت تعبيرا عن الوضع القائم وتأكيدا لنوعية توازن القوى الذي تعيشه المنطقة على مستوى تقاطعات النزاع سواء في مواجهة إسبانيا كطرف رئيسي أو في مواجهة باقي الأطراف على الصعيد الإقليمي وخاصة منها الجزائر.

ويبدو واضحا أن المحكمة تأثرت بقوة بمحيط الصراع السياسي عند إصدار رأيها أكثر من تقيدها بمبادئ القانون الدولي، وكما يقول بول إيزوار "فإن قضاة المحكمة كانوا مدفوعين إلى الجواب عن أسئلة رغم أنها قانونية في ظاهرها إلا أنها في الواقع ذات تركيز سياسي كبير"[10].

وتظهر هذه الخلفية السياسية بقوة في كون الرأي الاستشاري لقي في النهاية الترحيب من قبل جميع الأطراف إلا أنه وضعها مجددا أمام معضلة فريدة من نوعها.

فإسبانيا اعتبرت أن من حقها الرجوع إلى موقفها الهادف إلى تنظيم الاستفتاء، بينما اعتبر المغرب أن الجواب عن السؤالين إقرار صريح بشرعية المطالب المغربية، مع يقينه في نفس الوقت بأن عدم القيام بعمل ما ستكون نتيجته الحتمية هي تطبيق الاستفتاء وفق الأطروحة الاسبانية وإنشاء كيان مصطنع في الجنوب المغربي.

2 – الإعلان عن المسيرة واستراتيجيتها

لم يكن قرار المسيرة ارتجاليا أو مستجيبا بشكل تلقائي للظرفية بل إنه قرار مدروس بعناية بل ومخطط له في أدق التفاصيل وذلك على الأقل منذ شهر أبريل 1975.

إلا أن الحفاظ على السر والكتمان كان ضروريا لنجاح المبادرة وتقديمها للجميع في اللحظة المناسبة والتي هي بالذات لحظة إعلان الرأي الاستشاري.

لقد اعتبر الحسن الثاني ضمن خطابه بالمناسبة أنه ما دامت المحكمة قد أجابت عن السؤالين وفق ما توخاه المغرب فلم يعد هناك من اختيار سوى الالتحاق سلميا بالصحراء [11] معلنا أن المسيرة السلمية ستضم 350 ألف من المواطنين المغاربة من كل الأقاليم بهدف الوصول إلى عاصمة الصحراء العيون واسترجاعها سلميا.

لقد كانت المبادرة الملكية مفاجئة للجميع. فقد عرف المجتمع الدولي القديم مسيرات مثل تلك التي نظمها اليوناني اكسيننفون أو تلك التي نظمها ماوتسي تونغ زعيم الصين الشعبية في بداية القرن الماضي، إلا أن المسيرة الخضراء تميزت بنكهة خاصة لما طبعها من جدة وأصالة وروح مباغتة بل وعزم وإصرار على التضحية والاستشهاد.

إن اختيار رقم 350 ألف لم يكن اعتباطيا بل كان يحمل رمز الاستعداد للتضحية بنسبة النمو الديمغرافي السنوي الذي كان يعرفه المغرب آنذاك، بل وكان أكثر من ذلك رمزا لموقف اللاعودة واللاتراجع رغم كل الاحتمالات.

كما أن الصبغة السلمية للمسيرة كانت في الواقع سلاحا ذا حدين فقد جاءت استجابة للضغوط السياسية الداخلية التي مارستها أحزاب المعارضة من أجل خوض معركة

التحرير ضد المحتل الإسباني، وبالتالي فإن العاهل المغربي لم يكن مستعدا للبقاء بعيدا عن صدى النداءات المتوالية للأحزاب السياسية مدعمة بكل الفئات الشعبية لكنه وفي نفس الوقت لم يكن راغبا في دخول مغامرة عسكرية مع إسبانيا قد تكون آثارها خطيرة داخليا وخارجيا.

ومن ثم فإن قرار المسيرة جاء تلبية للمطمحين معا، فقد قوبل النداء الملكي بترحاب كبير من طرف كل التنظيمات السياسية المغربية وانطلقت في كل المدن تظاهرات كبرى لدعمه وتأييده، بل إن عدد المتطوعين للمسيرة في مكاتب التسجيل بلغ خلال الأربعة أيام الأولى فقط ضعف ما هو مطلوب، وكان يمكن أن يرتفع إلى بضعة ملايين خلال أيام معدودات.

من جهة أخرى فإن المسيرة لن تكون مسلحة وستركز على تفادي أي مواجهة عسكرية مع الإسبانيين، وهكذا أكد الحسن الثاني ضمن خطابه بتاريخ 16/10/75 «يجب أن نتفق على أننا لا نحارب إسبانيا، كذلك لا يمكننا أن نحارب إسبانيا لأنه لم يعد لها دخل في المشكل، ونطلب من إسبانيا أن تسجل علينا أننا لن نحاربها ولن نشهر عليها الحرب»[12]

وهكذا كان يظهر واضحا منذ البداية أن استراتيجية المسيرة الخضراء ترتكز على مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 – ربط قرار المسيرة بالشرعية الدولية وذلك من خلال تزامن الإعلان عن المسيرة مع صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية والذي أكد وجود روابط الولاء بين سلطان المغرب والقبائل الصحراوية.

2 – إحاطة عملية الإعداد للمسيرة بالسرية والتكتم الشديد، فقد اجتمعت الأطر المنظمة للمسيرة في تاريخ سابق وأدت القسم على كتمان السر مما أعطى للمبادرة يوم 16 أكتوبر 75 صبغة المفاجأة بالنسبة لجميع الأطراف.

3 – تميز تنظيم المسيرة بمستوى عال من الدقة في التنظيم والتأطير، فخلال 12 يوما استمرت 10 قطارات يومية في حمل المتطوعين من شمال المغرب نحو مدينة مراكش حيث ساهمت 7813 شاحنة في نقلهم نحو أكادير ثم طرفاية.

وكانت هذه العملية الضخمة تتطلب في نفس الوقت نقل 17000 طن من المواد الغذائية و23000 طن من الماء و2590 طن من الوقود و230 سيارة إسعاف و470 طبيبا ناهيك عن الأسلحة والذخيرة قصد الدفاع عن المتطوعين[13].

وقد كلفت هذه العملية ما لا يقل عن 300 مليون من الدولارات.

4 – إضفاء الطابع السلمي المطلق على المسيرة، فقد حظر على المتطوعين أن يحملوا معهم السلاح وبالمقابل فقد حملوا الأعلام الوطنية والخضراء إضافة إلى كتاب الله.

وبغض النظر عن التأكيد في الخطاب الملكي على عدم الرغبة في خوض الحرب ضد إسبانيا فإن الحسن الثاني ذهب بعيدا في هذا المجال يوم 5 نونبر 75 بمناسبة الأمر بانطلاق المسيرة عندما قال "إذا ما رأيت إسبانيا كيفما كان ذلك الإسباني عسكريا أو مدنيا فصافحه وعانقه واقتسم معه مأكلك ومشربك وأدخله مخيمك فليس بيننا وبين الإسبان غل ولاحقد، ولو أردنا أن نحارب الإسبان لما أرسلنا الناس عزلا بل لأرسلنا جيشا باسلا، ولكننا لا نريد أن نطغى ولا أن نقتل".

5 – تميزت استراتيجية المسيرة بالتمييز الواضح بين طريقة التعامل مع الإسبانيين وغيرهم، وقد بلغ هذا التمييز قمته ضمن الخطاب الملكي عندما يقوم الحسن الثاني"وإن أطلقوا عليك نارا فتسلح بإيمانك وتسلح بقوتك وزد في مسيرتك فلن ترى في آخرها إلا ما يرضيك ويرضي راحتك وراحة ضميرك، وفيما إذا اعتدى عليك المعتدون من غير الإسبان فاعلم أن جيشك الباسل موجود ومستعد لحمايتك ضد كل من أراد بك السوء".

وهكذا ظهر واضحا أن العاهل المغربي وجه إنذارا غير مباشر إلى القيادة الجزائرية التي كانت حينها أكبر معرقل للتوصل إلى تسوية تفاوضية مع إسبانيا.

6 – بغض النظر عن الطابع السلمي للمسيرة فقد ربطها العاهل المغربي بمجموعة من العروض قصد إقناع الجانب الإسباني بالجلوس إلى مائدة المفاوضات، وقد سبق للحسن الثاني أن عبر عن اهتمامه بالموقع الاستراتيجي لكل من مدينة العيون والداخلة بالنسبة لجزر الكناري وعن استعداده في حالة الإقرار بسيادة المغرب على الصحراء بأن يضع رهن إشارة إسبانيا قواعد عسكرية لمدة يتم الاتفاق بشأنها، كما أشار إلى أنه إذا كانت ثروات الصحراء سواء التي على ظهر الأرض أو التي في قعر البحار تهم الإسبان فالمغرب مستعد لإبرام اتفاقية يشترك بموجبها معهم في عمليات الاستخراج والتسويق[14]

7 – اعتمدت المسيرة على دعم دولي واسع من طرف الكثير من البلدان الشقيقة والصديقة، فقدت شاركت ضمنها بشكل رسمي عشر دول عربية على الأقل بالإضافة إلى

دول إفريقية كما ارتفعت أعلام عدة دول تمثلها منظمات المجتمع المدني بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن ضبط خيوط استراتيجية متكاملة لإدارة مشروع المسيرة كان ضروريا لإنجاح المبادرة وتمكينها من تحقيق هدفها الأساسي وهو إقناع الطرف الإسباني بدخول المفاوضات من أجل استرجاع الصحراء.

وتظهر أهمية المسيرة كمبادرة فريدة من نوعها في أعين الكثير من خبراء العلاقات الدولية، يقول بهذا الخصوص موريس باربيي "لو لم يتخذ المغرب تلك المبادرة لكانت قضية إقامة دولة مجهرية في الصحراء قد حسمت منذ سنة 1975 عن طريق استفتاء بهدف الاستقلال تنظمه إسبانيا تحت إشراف الأمم المتحدة. وبالتأكيد فإن قرار المسيرة غير كل المعطيات رأسا على عقب ..."[15]

3 – دور المسيرة في إنجاح المفاوضات

تعتبر المفاوضات أكثر الوسائل نجاعة في تسوية المنازعات الدولية وهو ما أكدته المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة عندما تطلب من أطراف أي نزاع محاولة تسويته عن طريق المفاوضات وباقي الوسائل السلمية الأخرى وذلك قبل تدخل المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة[16]

ويمكن تعريف المفاوضات بأنها "الفحص المشترك من طرف ممثلين لطرفين أو أكثر عن طريق المحادثات الشفوية أو المذكرات المكتوبة لقضية أو عدة قضايا تهمهم بشأن مطالب أو تسوية نزاع أو اتخاذ موقف أو القيام بعمل أو توقيع معاهدة"[17]

وقد سبق للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة أوتانت أن قال إن " أسلم وسيلة لتسوية المنازعات سلميا هي المفاوضات التي يمكن الشروع فيها عبر عدة طرق، وعلينا كقاعدة عامة أن نركز على النتائج أكثر من تركيزنا على المسطرة".

لقد كان المغرب يهدف منذ البداية إلى الدفع بالجانب الإسباني لخوض مفاوضات ثنائية يترتب عنها استرجاع الإقليم خاصة وأن السلوك التفاوضي مع الجانب الإسباني أصبح مكرسا وراسخ الجذور في العلاقات بين الطرفين سواء عند توقيع معاهدة الاستقلال أو عند استرجاع طرفاية سنة 1959 ثم سيدي إفني سنة 1969.

لقد اتخذ العاهل المغربي قرار المسيرة في وقت تميز فيه المناخ الدولي والجهوي بتطورات بالغة الأهمية، فالمرض الخطير الذي أصاب الجنرال فرانكو دفع به إلى غيبوبة مستمرة مما أدى إلى ضياع سلطة اتخاذ القرار التي كانت تتركز بشكل كبير في شخصه.

وقد تميز الموقف الإسباني بظهور اتجاهين متعارضين أحدهما يطالب بالاستمرار في تطبيق مبدإ الحق في تقرير المصير وذلك عن طريق إجراء الاستفتاء وهو اتجاه يمثله وزير الخارجية بيدرو كونتينا موري[18]، بل إنه الاتجاه الذي يعكس موقف الجنرال فرانكو نفسه من الأزمة إذ كان يعارض توقيع أي اتفاق مع المغرب بشأن الصحراء. وكان هذا الموقف مدعما من طرف الجيش وخاصة ضباط القوات البرية الذين كانوا يهدفون إلى إبقاء القوات الإسبانية في عين المكان إلى حين إجراء الاستفتاء. أما الاتجاه الآخر والمتميز بالاعتدال فقد كان يفضل التوصل إلى صيغة تفاهم عن طريق المفاوضات مع المغرب على اعتبار أن التخلي عن الصحراء سوف يوقف مطالبة المغرب باسترجاع مدينتي سبتة ومليلية، بينما حصول الإقليم على الاستقلال سيكون حافزا لمطالبة جزر الكناري كذلك بالتمتع بتقرير المصير. وقد كان يمثل هذا الاتجاه وزير الحركة الوطنية خوزي صولولييس وكذلك رئيس الحكومة كارلوس أرياس نافارو.

وقد استطاع هذا الاتجاه الثاني أن يؤثر على موقف الحكومة الإسبانية ذلك أن عدة أسباب أخرى تظافرت في العمل على ترجيح كفة التفاوض فالأوضاع السياسية الإفريقية كانت تتميز بكثير من التدهور المتمثل في القضية الأنغولية وروديسيا، وناميبيا والتدخل السوفياتي والكوبي في أثيوبيا، كما أن الولايات المتحدة وفرنسا كانتا تحرصان على عدم وصول العلاقات المغربية الإسبانية مرحلة الاصطدام العسكري خاصة وأن كلا من المغرب وإسبانيا يرتبطان بالغرب بعلاقات جد وطيدة. ومن جهة أخرى فإن عدم توصل إسبانيا عن طريق مجلس الأمن إلى قرار حاسم بشأن إدانة المسيرة وإيقافها جعلها تقف عمليا أمام الواقع المتمثل في احتمال الاصطدام مع 350 ألف من المشاركين في المسيرة مع ما يحمله ذلك من أخطار. وقد دعم الاتجاه نحو التفاوض موقف مجلس الأمن الذي زكى إمكانية انتهاج الطرفين للمفاوضات في إطار نص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة كوسيلة للتسوية، وعلى الرغم من أن إسبانيا كانت قد فسرت النص على المادة 33 في قرارات مجلس الأمن بأن الأمر يتعلق فحسب بالشروع في مفاوضات لوضع حد للمسيرة وليس من أجل تقرير مصير الصحراء[19]. إلا أن العوامل التي أشرنا إليها سلفا لعبت دورا أساسيا في التحول في الموقف الإسباني.

وبالنسبة للموقف المغربي فإن الملك الحسن الثاني سبق له أن أعلن بتاريخ 16 أكتوبر 1975 القرار بتوجيه المسيرة نحو مدينة العيون عاصمة إقليم الصحراء على أساس أنها ذات طبيعة سلمية. وفي الواقع فإن هذا القرار ينبع من اقتناع راسخ بضرورة تسخير أداة أكثر فعالية في مواجهة إسبانيا من الضغط الأمريكي أو الفرنسي بقصد الجلوس إلى مائدة المفاوضات.

ومن تم كان القرار بتوجيه المسيرة. فهذه العملية ضمنت بشكل حاسم اقتناع النظام الإسباني بإصرار المغرب على المضي في المبادرة إلى أقصى الحدود ومهما كانت الاحتمالات. ذلك أن القرار بالمسيرة والإقبال الشعبي الذي ميزها أغلق الباب أمام أي إمكانية للتراجع ووضع إسبانيا أمام المفاوضات الثنائية كخيار أساسي. ومن المعلوم أن المغرب كان دائم الإدراك للمصالح الإسبانية في الإقليم وتأثيرها على كل عملية تفاوض ممكن.

لقد كانت بداية فتح الممر المسدود بين المغرب وإسبانيا متمثلة في زيارة خوزي صوليس إلى المغرب حيث اجتمع بالملك الحسن الثاني بتاريخ 21 أكتوبر 1975 وكانت مناسبة لتجديد الوعود المغربية بشأن حفظ المصالح الاقتصادية لإسبانيا بعد استرجاع الصحراء. وقد توجه إثر ذلك أي بتاريخ 24 أكتوبر إلى مدريد وفد مغربي يضم وزير الخارجية وعدة شخصيات[20] وحتى تتمكن الحكومة الإسبانية من الحصول على التخويل الكامل من طرف السلطة التشريعية لتسوية ملف الصحراء فقد تقدمت لدى مجلس الكرتيس[21] بمشروع قانون بشأن تصفية الاستعمار من الصحراء المغربية يرمي إلى تخويلها صلاحية اتخاذ المبادرة التي تراها ضرورية للتسوية. ورغم إجراء مفاوضات أولية بين وزير الخارجية المغربي أحمد العراقي ونظيره الإسباني وكذلك مع رئيس الوزراء نافارو فقد أظهرت الفترة ما بين 24 أكتوبر إلى 6 نونبر فعلا أنها المرحلة الحاسمة لتحديد مآلية التسوية المتوقعة.

كما أن عملية المفاوضات أصبحت مطبوعة باستعمال كل طرف شتى الوسائل المتوفرة للضغط على أساس المساومة وإقناع الطرف الآخر بالتنازل، فإسبانيا من جانبها كانت تحث الخطى للحصول من مجلس الأمن على قرار بوقف المسيرة وإدانتها، كما أنها ميدانيا أعلنت حالة الطوارئ في قواتها المرابطة في الصحراء. أما المغرب فبعد أن قرر انطلاق المسيرة يوم 28 أكتوبر، اتخذ العاهل المغربي القرار بتأجيلها لمدة ثلاثة أيام حتى

تتاح الفرصة للمفاوضات كي تعطي ثمارها في الوقت الذي تظل فيه المسيرة وسيلة ضغط حاسمة خاصة بعد انضمام وفد موريطاني إلى المتفاوضين، ومن جهة أخرى فإن الجزائر لم تكن قطعا راضية على تطور الأوضاع بهذا الشكل، وحتى تعرقل المفاوضات فقد توجه وفد جزائري بقيادة وزير الداخلية محمد عبد الغني قصد الضغط على الحكومة الإسبانية[22]، وذلك بتاريخ 29 أكتوبر 1975. وفعلا فقد تقرر مباشرة في اليوم الموالي تأجيل المفاوضات، ورغم إعلان الجانبين المتفاوضين أن قرار التأجيل جاء باتفاق الطرفين من أجل التوفرعلى مهلة كافية للتفكير إلا أنه كان يبدو أن الأمر يتعلق أساسا بصعوبة التوصل إلى اتفاق[23].

وبتاريخ 3 نونبر وبعد صدور قرار مجلس الأمن الذي لم يدن المغرب توبعت المفاوضات في إسبانيا حيث ترأس الوفد المغربي الوزير الأول أحمد عصمان بينما وجه الملك الحسن الثاني مبعوثا إلى الرئيس الجزائري قصد إقناعه بتراجع الجزائر عن موقفها المعارض للتسوية عن طريق المفاوضات.

ومع عدم التوصل إلى أي نتيجة وانصرام المهلة التي ضربها العاهل المغربي تم إصدار الأمر بانطلاق المسيرة يوم 6 نونبر مع مطالبة المشاركين بالتزام المعاملة السلمية مع الجنود الإسبانيين[24] في حين وضع الجيش المغربي في حالة استنفار لمواجهة أي تسرب من المناطق الشرقية سواء للقوات الجزائرية أو فرق البوليزاريو.

ويبدو أن تأثير انطلاق المسيرة وتوغل المشاركين داخل إقليم الصحراء بمسافة 15 كلم أدى في نهاية المطاف إلى إعادة التوازن في الموقف الإسباني لصالح المغرب. فبتاريخ 8 نونبر قام الوزير الإسباني المكلف بالصحراء أنطونيو كارو ماتينيز بالتوجه إلى أكادير حيث التقى بالملك الحسن الثاني وأجرى مباحثات مع الوزير الأول ووزير الخارجية وتم الاتفاق على العودة من جديد إلى متابعة المفاوضات[25].

وحتى يتمكن المسلسل التفاوضي من تحقيق أهدافه على أساس التوازن ودون أي وسيلة ضغط فقد طلب العاهل المغربي من المشاركين في المسيرة في خطاب ألقاه يوم 9 نونبر الرجوع إلى طرفاية على اعتبار أن المسيرة قد حققت أهدافها. وكان من الصعوبات التي تجاوزتها المسيرة بسلام إمكانية التحكم في عشرات الآلاف من السائرين وكبح جماحهم عند الحاجة بعد التوغل لمسافة 15 كلم في الصحراء، فالانضباط كان ضروريا في مثل هذا الظرف ذلك أن الإسبانيين اشترطوا لمتابعة المفاوضات أن لا يكونوا تحت ضغط

الوجود المغربي المتمثل في المسيرة داخل إقليم الصحراء. وهكذا فإن الرجوع إلى طرفاية ظل ذا صبغة مؤقتة أي في انتظار التوصل إلى حل سلمي على أن يعود المشاركون إلى الانطلاق في حالة فشل المفاوضات.

وبتاريخ 11 نونبر توجه وفد مغربي مهم إلى مدريد برئاسة الوزير الأول أحمد عصمان[25] ثم التحق به فيما بعد وفد موريتاني برئاسة وزير الخارجية حمدي ولد مكناس[26].

وبتاريخ 14 نونبر أي بعد ثلاثة أيام من المفاوضات تم توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية بين إسبانيا والمغرب وموريطانيا.

ويتضح من نص الاتفاقية أن إسبانيا تضع حدا لمسؤولياتها والسلطات التي تتولاها في الإقليم، كما أنها تشرع في إقامة إدارة مؤقتة بالاشتراك مع كل من المغرب وموريطانيا مهمتها إدارة الأقليم إلى حين انتهاء الوجود الإسباني فعليا بتاريخ 28 يبراير 1976.

وتعتبر الوثيقة بحق انتصارا دبلوماسيا فريدا بالنسبة للمغرب وموريطانيا فقد أفضت إلى استرجاع إقليم الصحراء الغربية دون أي تورط عسكري ضد إسبانيا التي لا تملك أي من الدولتين القدرات العسكرية لمواجهتها. ومن جهة أخرى فإن الاتفاقية جاءت مصداقا للأطروحة المغربية حين نصت على أن الأطراف المتعاقدة تخبر الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر في الوثيقة نتيجة للمفاوضات التي جرت وفقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. وكان هذا يعني في المنظر المغربي إغلاق ملف نزاع اصحراء المغربية بشكل نهائي، أي أن الأمم المتحدة نفسها ينبغي أن تتوقف عن مناقشة الملف ما دامت الأطراف المعنية قد أقرت التسوية الملائمة عبر المفاوضات.

وأخيرا فإن هذه التسوية كانت جد ملائمة للمغرب لأن نص الاتفاقية يعفيه من تنظيم أي استفتاء أو مسطرة استشارية موسعة على اعتبار أن النقطة الثالثة من الاتفاقية تكتفي بالنص على احترام رأي سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة.

وبتاريخ 18 نونبر 1975 تم التصويت على الاتفاقية داخل مجلس الكورتيس الإسباني حيث تم التصديق عليها ب 345 صوت مقابل 4 وتغيب 4 عن التصويت. وفي نفس التاريخ قامت الدول الثلاث بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بنص الاتفاق، كما تم نشره في الجريدة الرسمية الإسبانية بتاريخ 20 نونبر 1975.

ويمكن القول إن توقيع اتفاقية مدريد وباقي الاتفاقيات المرتبطة بالوضع الجديد للإقليم كانت تؤذن بدخول الأطراف الموقعة مرحلة جديدة لم تكن لتستجيب حتما لتطلعاتهم بل إن هذا الحل التفاوضي كانت له عدة أبعاد على جميع المستويات.

4 – مضاعفات اتفاقية مدريد وأبعادها الاستراتيجية

يظهر مباشرة بعد إقرار الاتفاقية أن الأطراف الموقعة أظهرت جميعا ارتياحها لمآلية النزاع.

1 – فقد تم تحاشي المواجهة العسكرية بين المغرب وإسبانيا. وربما كانت نقطة الضعف الأساسية التي تراود المغرب منذ اتخاذ القرار بالمطالبة باسترجاع الصحراء هي عدم التوفر على الوسائل العسكرية الكافية لمواجهة الجيش الإسباني المتطور ولذلك فإن اختيار الطابع السلمي للمسيرة كان يحمل في آن واحد طابع التهديد الميداني ووسيلة الضغط الملائمة في المفاوضات.

2 – تم تحاشي إمكانية إجراء استفتاء في الإقليم أثناء وجود الإدارة الإسبانية، وهو استفتاء كان ينتظر أن يحسم لفائدة الأطروحة الإسبانية الهادفة إلى خلق كيان مستقل يرتبط بها عضويا.

3 – كان في التسوية إرضاء للمعسكر الغربي وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا التي كانت ترغب في إقرار تسوية تفاوضية تفاديا لدخول دولتين حليفتين للغرب صراعا عسكريا قد يكون من الصعب الوقوف فيه لجانب أحد الطرفين ضد الآخر.

4 – استطاعت إسبانيا أن تحقق أهم أهدافها فقد دخلت المفاوضات بشرف واستطاعت أن تحافظ على مصالحها الاقتصادية في الإقليم، كما حافظت على العلاقات التقليدية المفضلة مع المغرب وموريتانيا ومع عدة دول عربية خاصة تلك التي ساندت المطالب المغربية مثل السعودية وتونس.

إلا أنه بغض النظر عن هذا الارتياح الذي شمل الأطراف المتفاوضة فإن الأوضاع كانت تختلف على وجه الخصوص بالنسبة للجزائر. فمنذ بداية المفاوضات قام الرئيس الجزائري بتاريخ 11 نونبر بتفقد القوات المرابطة على الحدود مع المغرب، كما وجه رسالة

شديدة اللهجة إلى رئيس الحكومة الإسبانية. وعند إبرام الاتفاقية اعتبرتها الجزائر بمثابة الأمر الواقع الدبلوماسي ولما أرسلت الحكومة الإسبانية مبعوثا إلى الرئيس الجزائري حاملا رسالة لشرح الأوضاع رفض استقباله، وبتاريخ 19 نونبر بعثت الحكومة الجزائرية للأمين العام للأمم المتحدة رسالة توضح فيها أنها لا تعترف لإسبانيا أو المغرب أو موريطانيا بحق تقرير مصير سكان الصحراء على اعتبار أنه لا يحق لإسبانيا أن تسلم الإدارة إلا للشعب الصحراوي أو لمنظمة الأمم المتحدة وأنها تعتبر تبعا لذلك اتفاقية مدريد ملغية وعديمة الأثر مطالبة بضرورة متابعة الأمم المتحدة دراسة ملف الصحراء قصد تطبيق مبدإ تقرير المصير. وعلى الصعيد الإعلامي جاء رد الفعل الجزائري متزامنا مع شروع الإذاعة الجزائرية في بث برنامجين جديدين "صوت الصحراء الحرة " و"صوت جزر الكناري الحرة" وكانت الجزائر بذلك تعبر عن معارضتها الحتمية لأطراف الاتفاقية وتهدف إلى تشجيع الحركة الانفصالية في جزر الكناري.

وبطبيعة الحال فإن المعارضة الجزائرية كانت تتبلور كذلك في مواقف جبهة بوليزاريو التي تمولها والتي بعث أمينها العام الوالي عدة رسائل في الموضوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى قادة الدول الإفريقية كما أن هذه المعارضة ترجمت بشكل أكثر حدة بإعلان الجمهورية الصحراوية التي أصبحت الجزائر منذ سنة 1976 تسعى للحصول على اعتراف المجتمع الدولي بها ككيان كامل السيادة.

ويمكن القول إن أهم الأبعاد الاستراتيجية لاتفاقية مدريد تتلخص فيما يلي.

* أن الاتفاقية أدت استراتيجيا إلى تحول أساسي في طبيعة النزاع إذ لم تعد أحد أطرافه الأساسية دولة استعمارية أوربية، فبتوقيع إسبانيا للاتفاقية وانتهاء صلاحيات الإدارة الثلاثية بتاريخ 28 يبراير 1976 أصبحت كل أطراف النزاع إفريقية.

* أن هذا الوضع الجديد أعطى للدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا إمكانيات أوسع للتحرك فبعد أن كانت مجبرة بحكم علاقاتها المفضلة مع كل من المغرب وإسبانيا على القيام بدور الوسيط أصبح بإمكانها أن تزكي موقف أي من الأطراف دون أن يؤثر ذلك في علاقاتها التحالفية في إطار المعسكر الغربي.

* أنه رغم ايجابية تلك النتيجة إلا أنها تعطي حظوظا أكثر اتساعا لتدويل النزاع خاصة إذا احتارت كل من الأطراف المتنازعة إقليميا استقطاب الدول الكبرى قصد دعم موقفها في النزاع.

خاتمـــة

لقد جاءت اتفاقية مدريد تتويجا لما بذله المغرب من جهود لاستراجاع الصحراء وهي جهود ميزاتها المسيرة الخضراء كحدث فريد من نوعه في تاريخ العلاقات الدولية على الإطلاق .

وقد جاءت الاتفاقيـة رغم ما وجهته الجهات المعادية للمغرب إليها من انتقادات متطابقة مع أحكام القانون الدولي العام ذلك أن إسبانيا لم تفوت للمغرب ملكية الإقليم بل وضعت وفق نص الاتفاقية حدا لمسؤوليتها وسلطتها بوصفها دولة مكلفة بإدارة الإقليم، وهو ما يفسر إقامة إدارة مؤقتة استمرت تمارس مهامها إلى غاية 28 يبراير 1976.

أما موضوع السيادة فقد ارتبط بالفقرة الثالثة من الاتفاقية، والتي تنص على احترام رأي السكان المعبر عنه من خلال الجماعة بوصفها الهيئة الممثلة لسكان الصحراء والتي أجازت الاتفاقية بأغلبية ساحقة.

كما أن إبرام الاتفاقية جاء في إطار الالتزام بالشرعية الدولية وخاصة مقتضيات المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قرارات مجلس الأمن التي ما فتئت تطالب الأطراف بتسوية النزاع عن طريق المفاوضات ووفقا لنص المادة 33 من الميثاق.

لقد كان بإمكان منطقة المغرب العربي ومنذ تلك التسوية أن تستعيد حماسها من أجل تحقيق ذلك الاندماج الذي ظلت تحلم به الشعوب المغاربية منذ انعقاد مؤتمر طنجة سنة 1958. إلا أن تمسك الجزائر بالاستمرار في نفس النهج المرتكز على النيل من الوحدة الترابية المغربية وخلخلة التوازن الإقليمي في المنطقة كل ذلك أدى إلى تأجيل الحلم المغاربي في وقت تمكنت فيه جل الكيانات الإقليمية المتقدمة من تحقيق وحدتها واندماجها.

الهوامش

1) Le Monde 8/9/décembre 1974

2) خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 1974 سلسلة انبعاث أمة 1974

3) سبق للعاهل المغربي في ندوة صحفية عقدها بتاريخ 17 شتنبر 1974 أن أعلن بأنه سيطلب إما بكيفية مشتركة مع إسبانيا أو عن طريق الأمم المتحدة، وبالفعل فقد تم توجيه رسالة إلى الحكومة الإسبانية بتاريخ 74/9/23 دون الإجابة عليها مما كان يفيد ضمنيا الرفض.

Documents officiels des Nations Unis A/9771

4) صدر القرار 3292 بموافقة 87 دولة بما فيها الولايات المتحدة وإمساك 43 بما فيها إسبانيا ودون معارضة أي دولة.

5) C I J Recueil des Arrêts 1975 P 68.

6) Paul ISOART "Réflexions sur les liens juridiques unissant le Maroc et le Sahara occidental" RJPES, n° 4, juin 1978, p 18.

7) انظر بهذا الخصوص الدكتور علي الشامي "الصحراء المغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي «دار الكلمة للنشر»، بيروت 1980، ص 272

8) Abdellah LAROUI "l'Algérie et le Sahara marocain" Serare Casablanca 1976.

9) اعترفت المحكمة ضمن قرارها بأن خصوصية الدولة المغربية عند مجيء الاستعمار الإسباني كانت ترتكز "على ولاء مختلف القبائل الصحراوية للسلطان أكثر من اعتمادها على مفهوم الإقليم".

10) Paul ISOART, OP cité, p 47.

11) انظر بهذا الخصوص Hassan II " le défi", mémoires Alain Michel 1976, p. 174

12) خطاب الملك الحسن الثاني بتاريخ 75/10/16 المجموعة الكاملة للخطب الملكية (نشر وزارة الإعلام المملكة المغربية) .

13) Hassan II "le défi" OP cité, p. 177

14) خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة عيد الشباب بتاريخ 8 يوليوز 1974، مجموعة الخط الملكية وزارة الإعلام.

15) Maurice Bonbiar "Le conflit du Sahara occidental" l'armaton 1982, p 158 et suivant.

16) نص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

17) Dictionnairedes termes du droit international, p. 409.

18) كان وزير الخارجية الإسباني يرى أن الاستفتاء سيقود إلى استقلال الإقليم بل إنه سبق أن التقى بتاريخ 9 شتنبر 1975 في الجزائر بالأمين العام لجبهة بولزاريو الوالي الذي صرح بأن إسبانيا لا تعارض الاستقلال بشرط أن تظل مصالحها الاقتصادية محفوظة.

19) من تدخل المندوب الإسباني أمام مجلس الأمن بتاريخ 22 أكتوبر 1975 وكذلك 6 نونبر 1975.

CCF. S/PV 1850 p 52 53

20) ضم الوفد المغربي وزير الخارجية أحمد العراقي والكولونيل الدليمي القائد العسكري لمنطقة الجنوب وعبد الكريم العمراني مدير المكتب الشريف للفسفاط.

21) البرلمان أو الهيئة التشريعية الإسبانية.

22) Le Monde 30/10/1975

23) تتضح هذه الصعوبة على وجه الخصوص في انقسام الحكومة الإسبانية بشأن مستقبل الصحراء وبقاء الجنرال فرانكو في حالة غيبوبة وكذلك قيام الأمير خوان كارلوس الذي أصبح رئيسا للدولة بصفة مؤقتة بتاريخ 75/1031 بزيارة لمدينة العيون رفقة وزير الدفاع حيث تفقد القوات الإسبانية. وقد فسرت هذه المبادرة بأنها ورقة ضغط جديدة للدبلوماسية الإسبانية في مواجهة المغرب.

24) تميز خطاب العاهل المغربي الذي وجه إلى الشعب يوم 5 نونبر 75 بلهجة ترتبط أساسا بواقع المفاوضات أي المرونة مع الإسبانيين والتصلب ضد غيرهم.

25) لعبت المسيرة دورا أساسيا فيتحويل الدبلوماسية الاسبانية التي كانت على أبواب الإذعان للضغط على الجزائر خاصة وأن الأمين العام للأمم المتحدة كان قد اقترح بتاريخ 2 نونبر تسليم الأقليم للأمم المتحدة في انتظار الاستفتاء

Voir le Monde du 19/20 Mars 1978 - p 6

26) ضم الوفد المغربي بالإضافة إلى الوزير الأول وزير الشؤون الخارجية أحمد العراقي ووزيرين آخرين ومدير المكتب الشريف للفسفاط.

27) كان الرئيس الموريطاني المختار ولد دادة قد قام بزيارة للرئيس الجزائري هواري بومدين بتاريخ 75/11/10 في مدينة بشار حيث تعرض للتهديد من هذا الأخير وكان هذا اللقاء بمثابة نقطة البداية لقطيعة استمرت حتى الإطاحة بنظام مختار ولد دادة.

الحسن الثاني والمسألة المؤسساتية

خالد الناصري

في نطاق المحور الثاني من هذه الندوة العلمية التي تنظمها أكاديمية المملكة المغربية بمناسبة تخليد الذكرى الخمسين لثورة الملك و الشعب، و هو المحور المخصص لـ"الحسن الثاني، باني الدولة المغربية الحديثة" سينصب هذا الموضوع على معالجة المقاربة السياسية لدى الملك الراحل و التي تتلخص في الثالوث . الدستور، التعددية، الديمقراطية.

العنوان الكبير لهذا المحور، كما وضعته أكاديمية المملكة، يحيلنا على الحسن الثاني باني الدولة المغربية الحديثة و نحن بصدد ندوة علمية، يجدر بنا مُساءلة هذا الطرح، هل هو مجرد خطاب ظرفي يُلقى في سياق استحضار دور المؤسسة الملكية التاريخي؟ بتعبير آخر، هل الصفات المرتبطة بالملك محمد الخامس " محرر البلاد " و بالحسن الثاني " باني المؤسسات الحديثة" و بالملك محمد السادس " مُرسخ الخيار الديمقراطي الحداثي "، هي صفات مستحقة تاريخيا أم لا ؟ الواقع أنه يصعب المجادلة في صحة هذه الصفات باعتبار أنها فعلاً واقع تاريخي و سياسي و اختزال لمسار مركّب تكتنفه محطات تاريخية معقدة، مليئة بالأحداث و التراكمات.

وعندما نشير إلى أن الحسن الثاني كان ملكا اقترن اسمه ببناء الدولة المغربية الحديثة، فإنّنا لا نقصد أن الأمر حصل في نوع من البساطة السياسية أو غياب منعرجات في الطريق. لقد اعتلى العرش، خلفاً لوالده، سنة 1961 في مناخ مليء بالمتناقضات الدولية و الوطنية هيمنت على المرحلة الأولى من ملكه (1961-1975) وبصمت الحقبة المذكورة ببصمات قوية، ذلك أنه بدأ مُلكه في أوج الصراع الإيديولوجي العالمي القائم على خلفية الحرب الباردة

وكان لذلك أثر عميق على الساحة الداخلية، كما أن تلك الحقبة اتّسمت باحتدام التناقض السياسي الداخلي بين الملكية بشرعيتها التاريخية و مشروعها المؤسساتي من جهة، و الحركة الوطنية بتعدد روافدها و شرعيتها النضالية الخاصة و مفهومها للسلطة الذي لم يكن يتقاطع كثيراً مع المقاربة الملكية.

على امتداد ملك عمّر 38 سنة، تميز عهد الحسن الثاني بشحنة تاريخية وسياسية قوية، حيث يعتبر أطول مُلك في عهد الأسرة العلوية بعد الملك المولى اسماعيل في القرن السابع عشر، كما تميز بكونه محفوفا بالعديد من الأحداث التي سيظل التاريخ المغربي الحديث حافظاً لها... إلاّ أن المحلّل لا يمكنه الوقوف عند العهد الحسني على أنه واقع بسيط، يشكّل كتلة تاريخية منسجمة، بحيث أنه على العكس من ذلك أفرز مساراً معقداً يتعين على الباحث أن يكشفه أولاً في محطاته التاريخية المختلفة (وسيكون ذلك موضوع المبحث الأول) ثم في ما تمخض عنه من ثوابت مؤسساتية (وذلك موضوع المبحث الثاني) ليخلص في النهاية عند المتغيرات السياسية (وذلك موضوع المبحث الثالث).

المبحث الأول : مسار مُلك عبر ثلاث محطات

لا يسع المتمعن في المسار التاريخي لعهد الملك الحسن الثاني إلاّ أن يكتشف تعاقب محطات مختلفة في نوعية الحقل السياسي الوطني الذي لم يتسم في الحقيقة بانسجام على امتداد فترة الملك المذكورة، ما بين 1961 و1999.

- المرحلة الأولى التي يمكن رصدها تمتد 14 سنة من 1961 إلى 1975، وطُبعت بالنزوع إلى الصراع،
- المرحلة الثانية امتدت 17 سنة، من 1975 إلى 1992 و طُبعت بالنزوع إلى التوافق،
- المرحلة الثالثة امتدت 7 سنوات، من 1992 إلى 1999 وطُبعت بالنزوع إلى التطبيع.

1-1 – مرحلة الصراع : 1961 - 1975

هذه المرحلة التي اصطدم فيها مشروعان و ثقافتان و مرجعيتان، كانت من أصعب المراحل التي مرت منها البلاد في عهد ما بعد الاستقلال، حيث غابت ثقافة الحوار والاعتدال

والتراضي والبحث عن الحلول الوسطى، وحلت محلها ثقافة الإقصاء والتطرف السياسي لدى جميع الفرقاء، فأنتجت تربة سياسية عقيمة للغاية.

وقد تغذت ثقافة التنافر هذه بمعطيين أساسيين، الأول دولي و الثاني وطني.

- المعطى الدولي هو التناقض الإيديولوجي الجيوسياسي الكبير الذي كان يهيمن على ساحة العلاقات الدولية بين منظومتين سياسيتين كانتا تسعيان إلى احتواء العالم بأسره، هما المنظومة الليبرالية الرأسمالية "الغربية" بزعامة الولايات المتحدة والمنظومة التقدمية الاشتراكية "الشرقية" بزعامة الاتحاد السوفياتي، حيث تأثرت بلدان "العالم الثالث" بهذا التقاطب، وتموقعت معظمها، بكيفية صريحة أو ضمنية تحت هذا اللواء أو ذاك أما المغرب فلم ينجُ هو الآخر من هذه الجاذبية العالمية، إلاّ أن المشكل هو أن المكونين الأساسيين فيه، كانا على خط متناقض، حيث المؤسسة الملكية تميل إلى الخيار الليبرالي الغربي، بينما الحركة الوطنية - خاصة في شقها اليساري - تميل إلى الخيار الاشتراكي الشرقي، فحصل الشرخ الكبير بآثاره العميقة.

- المعطى الوطني (و هو يفسر إلى حد كبير التموقع المشار إليه في الفقرة السابقة) هو الاختلاف الكبير في الثقافة السياسية المرجعية لدى هذين الفاعلين السياسيين، حيث تنهل المؤسسة الملكية أصلاً من ثقافة تقليدية ومحافظة (السلطان الشريف في مهابة دار المخزن، و المرتكز على شرعية إمارة المومنين القائمة على البيعة...) فيما تنهل الحركة الوطنية أصلاً من ثقافة سياسية عصرية (لا تُلغي التراكمات "التقليدية" لكنها تمزجها مع روافد الفكر الديمقراطي الأوروبي) أكثر تناغُماً مع ميكانيزمات الديمقراطية النيابية بل والإصلاحات "العالم ثالثية"..

إن هذا التناقض في الثقافات و المقاربات، كانت له عواقبه الطبيعية على التعامل مع المسألة المؤسساتية و السياسية، إذ سرعان ما تموقع الطرفان على طرفي نقيض عندما تعلق الأمر بإيجاد نظرة موحدة للقضية الدستورية.

دستور 1962 كان هو الاستثناء الوحيد طيلة هذه المرحلة، حيث لم ترفضه كل الأحزاب المنحدرة من رحم الحركة الوطنية (إذ قاطعه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والشيوعيون، فيما أيده حزب الاستقلال).

إلاّ أن دستوري 1970 و 1972 أثارا رفضاً جماعياً لدى الحركة الوطنية حيث صوتت جميع أحزابها متّفقة "لا" على دستور 1970 ودعت جميعها إلى عدم المشاركة في استفتاء دستور 1972.

و كانت رمزية رفض الدستور (بصيغ متنوعة) ذات دلالة قوية و تؤشّر على ذلك التناقض.

2-1 – مرحلة التوافق : 1975- 1992

ما أن وصل منتصف عقد السبعينيات حتى طرأ جديد على الساحة الوطنية غيّر الأمور رأساً على عقب، واضعاً البلاد على سكة مغايرة تماماً، و هذا الجديد هو ما سمّي آنذاك "الإجماع الوطني حول قضية استكمال الوحدة الترابية" باسترجاع الأقاليم الصحراوية من يد الاستعمار الإسباني.

الجديد في الأمر أن مسألة الوحدة الترابية التي كانت مطلباً تاريخياً قديماً لأحزاب المعارضة، أضحت منذ سنة 1974 أرضية لقاء موضوعي بين القصر الملكي و تلك الأحزاب، بتلاقي الهدف و الطموح و الشعار والمنهجية. معنى ذلك أنه لأول مرة في عهد الحسن الثاني سيلتقي الملك على برنامج واحد مع أحزاب المعارضة التي كان في صراع متعدد الأشكال معها.

هذا الإجماع الوطني الذي كان في الأصل منحصراً على مسألة واحدة يعتبرها جميع المغاربة مقدسة، سرعان ما تجاوز حدود ملف الصحراء ليطال قضايا أخرى، ولو بكيفية ضمنية، كموضوع ما سمّي آنذاك "المسلسل الديمقراطي" أي أن الحركية السياسية الكبرى التي جرفتها قضية الصحراء (التي هزت آنذاك مشاعر الأمة و خلقت مناخ تعبئة وطنية نادرة) همت أيضاً قضايا خلافية كبيرة، و في مقدمتها مسألة السلطة، ذلك أن المرحلة الأولى التي سبقت الإشارة إليها (مرحلة الصراع) اتسمت بمقاربات متناقضة حول مسألة امتلاك السلطة، فبدأ مع منتصف السبعينيات مقترب جديد يلوح في الأفق، مؤداه اقتسام السلطة، و الفرق شاسع بين الاقتسام والامتلاك...

هذه المرحلة امتدت من 1975 إلى 1992 و تميزت بعودة المسلسل الانتخابي الذي كان معطّلا منذ 1970، و دخول أحزاب المعارضة إلى حلبة الصراع من داخل المؤسسات، لتشارك في كل الانتخابات المحلية والتشريعية، حتى و إن كانت متضايقة من التلاعب

بنتائجها على يد وزارة الداخلية، إلاّ أن أهم ما يميز هذه المرحلة أن مسألة السلطة ولا مسألة النظام السياسي لم تعد مطروحة للنقاش و المجادلة الصريحة أو الضمنية.

3-1 – مرحلة التطبيع : 1992 - 1999

نقصد ب "مرحلة التطبيع" تلك التي بدأت في مطلع التسعينيات و التي اتسمت أولاً بملتمس الرقابة الذي قدمته أحزاب المعارضة ضد الحكومة (وإن كانت تعلم بطبيعة الحال أن وزنها الحسابي تحت قبة البرلمان لن يسعفها في ربح رهان هذه المصارعة المؤسساتية، فإن المعارضة كانت ترمي بالأساس إلى خلق رجّة رمزية وسياسية قوية تُخرج البلاد من سباتها). فملتمس الرقابة هذا حرّك دينامية سياسية غير عادية، صرّح الملك مباشرة بعدها "لقد توصلت بالرسالة" و هي عبارة بليغة تأكّد فيما بعد أنه كان يعطيها كل دلالاتها، إذ مباشرة بعد ملتمس الرقابة هذا شرعت البلاد في نقاش سياسي عميق وواسع شاركت فيه وسائل الإعلام المكتوبة، بل وحتى الإذاعة و التلفزة لأول مرّة، حيث اكتشف الرأي العام أن هناك إشكالاً دستورياً هاماً مطروحاً في الساحة.

وبعد أخذ و ردّ، و بعد أن قدمت أحزاب المعارضة مذكرات حول الإصلاح الدستوري إلى الملك (المذكرة المشتركة لحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي ثم مذكرة حزب التقدم و الاشتراكية، ثم مذكرة الكتلة الديمقراطية) و بعد أن حدت الأحزاب الأخرى حدوها هي الأخرى، أصدر الملك مشروع التعديل الدستوري لسنة 1992، و الذي كان في الواقع ثمرة مجهود تركيبي صاغه الملك بروح من التوازن، حيث ننظر فيما يخصنا إلى دستور 1992 على أنه أول دستور تركيبي عرفته المملكة، خلافاً لدساتير 1962 و 1970 و1972 التي لم تأخذ عملياً بعين الاعتبار آراء و تحفظات أحزاب المعارضة و كانت تكتفي ببسط المقاربة الملكية وحدها.

على العكس من ذلك جاء دستور 1992 مزيجاً توليفيا لآراء الملك (القريب من مرجعية الملكية الرئاسية) و لآراء الكتلة الديمقراطية (القريبة من مرجعية الملكية البرلمانية) دون أن تتبلور على طول الخط لا أفكار الملك ولا أفكار الكتلة الديمقراطية بشكل مطلق.

و خلافاً لما كان متوقعاً فإن دستور 1992 لم يحظ أثناء الاستفتاء بموافقة المعارضة التي تشددت في التحفظ عليه و عدم مساندته (باستثناء حزب التقدم و الاشتراكية الذي

سانده بوضوح، على أساس أنه حلّ وسط بين آراء المؤسسة الملكية و المعارضة و أنه يقوم على إصلاحات جوهرية هامة مقارنة مع الماضي... وقد أكدت التجربة، أربع سنوات بعد ذلك أنه هو الذي كان على حق...)

و بكل تأكيد فقد جاء دستور 1996 الجديد، تقريباً نسخة طبق الأصل لدستور 1992 مع بعض التعديلات المسطرية الطفيفة، و مع إنشاء مجلس المستشارين الذي عمليا، يكرّر مهام مجلس النواب) و قبلته الكتلة الديمقراطية... و كان ذلك مؤشراً على أن شيئاً جديداً يلوح في الأفق، مهّد له ذلك التوافق غير المعتاد في الحياة السياسية المغربية حول المسألة الدستورية.

ما يجب الوقوف عنده في هذا الصدد أن الملك الحسن الثاني، نجح، في السنة الثالثة قبل وفاته، في إمداد البلاد بأول دستور توافقي، و هو الحلم الذي يبدو أنه ظل يراوده طيلة حياته، دون أن يتمكن من إنجازه، إلاّ في سنة 1996، و كان ذلك التوافق الدستوري، مدخلاً لأحد أهم التحولات السياسية التي عرفتها البلاد، ألا و هو "التناوب التوافقي" لسنة 1998، والذي قاد إلى المشاركة في الحكومة، أحزاباً ظلت بعيدة أو مبعدة عنها طيلة عقود كثيرة من الزمان.

هذا التناوب الذي حضّر له الملك الحسن الثاني لمدة ست سنوات (منذ المجهود التركيبي في الدستور سنة 1992، و منذ أن عرض المشاركة في الحكومة على المعارضة مرتين متتاليتين، سنة 1993 و 1994) عمل الملك الراحل على إنضاجه بمثابرة و صبر طيلة تلك المدة، إلى أن اختمرت شروطه، سنة قبل رحيله...فمات رحمه الله و هو مطمئن و لا شك، على أن توفّرت له القدرة الكافية لإنجاح عملية التطبيع التي توجت مُلكه...

لقد تطور هذا المسار الذي اختزلناه في ثلاث محطات رئيسية، في نطاق فلسفة سياسية متكاملة مبنية على ثوابت مؤسساتية مضبوطة، لا بد من تسليط الضوء عليها.

المبحث الثاني – الثوابت المؤسساتية

من خلال تدبيره للشأن السياسي من أعلى مواقع الهرم المؤسساتي الوطني بَصَم الملك الحسن الثاني الحياة السياسية المغربية ببصماته المتميزة، وبتأثير شخصيته القوية عليها.

ويمكن استجلاء تلك البصمات من خلال الوقوف على ثلاثة مواضيع تختزل مُجمل المقاربة الحسنية، و هي الدستور و التعددية و الديمقراطية، علماً أن هذا التصنيف الثلاثي، إنما هو عرض ديداكتيكي يقوم على شيء من التعسف التفصيلي بغية المزيد من الإيضاح، لأن كُنه هذه المواضيع الثلاثة كنه واحد.

1-2 – مسألة الدستور

منطلق الثوابت الحسنية في المسألة الدستورية، أن الملك يوجد في مركز الآلية المؤسساتية، بل هو محورها، بالنظر لاحتضانه شرعية تاريخية عظمى (إمارة المؤمنين القائمة على البيعة) لا ترقى إليها باقي المؤسسات الأخرى، بحيث أن مكانته لا يحدّدها الدستور فقط (كما هو الشأن بالنسبة لرؤساء الدول في النظم العصرية التي لا تقوم على تراكمات تاريخية متوالية) و إنما تتحدّد أولاً بالشرعية الدينية (الإمامة العظمى) ثم بالشرعية التاريخية (توارث العرش إعمالاً لهذه الشرعية منذ عهد الأدارسة) ثم الشرعية النضالية (مشاركة الملك محمد الخامس امتحان الكفاح الوطني ومحنة المنفى).

تتمخض عن هذا الثابت المبدئي، ثوابت نسميها "فرعية" (لا لأنها أقل أهمية من حيث الآليات، و لكن فقط لأنها تنحدر من الثابت المبدئي سالف الذكر، والذي يتحكم في باقي الثوابت الأخرى، "العملية"). بتعبير آخر، فهذا الثابت المبدئي هو الذي يفسّر المنحى الملكي في التعامل مع المسألة الدستورية في ميكانزماتها ومساطرها.

مثلاً، هذا هو الذي يفسر لنا الرفض القاطع و النهائي لموضوع "المجلس التأسيسي" الذي طالبت به أحزاب و تنظيمات اليسار لدى طرح المسألة الدستورية في 1962 و 1970 و 1972، بحيث أن الرمزية السياسية المرتبطة بالمجلس التأسيسي تفضي إلى أن المصير المؤسساتي للأمة يكون رمزياً في يد مجلس منتخب، قد ينافس المؤسسة الملكية في شرعيتها، مما حدا بالحسن الثاني إلى رفض هذه الصيغة رفضا منهجيا، قاطعا و نهائياً.

ثم إن التعامل العملي للعاهل الراحل مع مسألة صياغة الدستور أي السلطة المعنوية للمشرّع الدستوري، كان دائما هو نفس التعامل : صاحب المبادرة في الصياغة الأولى، ثم التعديلات هو الملك نفسه (حتى في نطاق دستور 1962 الذي لم يكن يمنح شكلياً سلطة مراجعة الدستور صراحة للملك، بل يمنحها فقط للوزير الأول و البرلمان، قبل أن يعدل هذا

المقتضى لاحقاً). واستمر الملك الحسن الثاني وفياً لمذهبه في هذا الشأن، بخصوص دستور 1970 الذي صيغ في ظرفية سياسية متوترة أثرت على محتواه الذي سرعان ما تبين للملك نفسه أنه غير موفق، فعوضه بدستور جديد سنتين بالضبط بعد ذلك (دستور : 20 1970 مارس 1970، و دستور 1972 · 15 مارس 1972).

طالما أن دساتير 1962 و 1970 و 1972 صيغت في ما سميناه "مرحلة الصراع" فكان من البديهي أن المناخ السياسي المتشدد حينها، سيرخي بظلاله على منهجية صياغة القانون الأسمى للدولة، أي أن الملك يحتفظ لنفسه و حده بصفة و صلاحيات المشرع الدستوري، ولا تلعب مسألة المشاورات أثناء مرحلة اختمار المراجعات إلاّ دوراً ثانوياً جداً (لقد حصلت بعض المشاورات القليلة والهامشية و غير الرسمية مع هذا القائد السياسي أو ذاك، لكنها ظلت قليلة التأثير على المنتوج النهائي)، و كذلك الشأن بالنسبة للتعديلات "التقنية" المدخلة على نفس البنية الدستورية مثل تعديلات 1980 المتعلقة بسن رشد الملك وبرفع مدة الولاية التشريعية) .

التغيير الجوهري في التعامل الملكي مع المسألة الدستورية حصل سنة 1992 و1996 وقد تزامن ذلك بالتأكيد مع التحول الجذري للمناخ السياسي المغربي، من المتشدّد إلى المتوافق (راجع المبحث 1 أعلاه مسار مُلك عبر ثلاث محطات).

في 1992 و 1996 كان المغرب، بفضل حِكمة ملكه و تبصّر الجزء الأساسي من نُخبته السياسية قد انخرط في تجربة تفاعل سياسي جديد، قوامه البحث عن "الحلول الوسطى" التي قد تسمح بوضع حدّ لفترة التنافر و التناحر العقيمين اللذين هيمنا على الحقل السياسي لمدة عقدين أو أكثر. فكان من الطبيعي أن المطالبة بالإصلاح الدستوري الواردة على لسان المعارضة الديمقراطية تجد صدى لها لدى ملك البلاد فجاء دستور 4 شتنبر 1992 كخلاصة لنقاش دستوري و سياسي عميق عرفته البلاد لأول مرة بكل شفافية و مسؤولية، و اجتهد الملك على أن يأخذه بعين الاعتبار، حتى و إن كان يُصرّ على ألاّ يفهم من ذلك أن الأمر يتعلق "بمفاوضة " مع المعارضة لأن من ثوابت الدولة أن "الملك لا يتفاوض" بل يستمع للآراء. المهم في الأمر أن الدستور في 1992، ثم 1996، و إن ظل وفياً لبنيته التي لم يطرأ عليها تغيير منذ 1962، فهو أدمج كثيراً من مطالب أحزاب المعارضة، و هو بالتالي لا يعكس فقط آراء الملك الحسن الثاني.

و نسوق هنا بعض الأمثلة على مطالب المعارضة التي وجدت جواباً إيجابيا (ولو جزئياً في النص النهائي للدستور)، بصرف النظر عن تأكيد الدستور، المستمر على الحريات الأساسية و ضوابط فصل السلط :

– إشارة الديباجة إلى " التشبّث بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً.

– تعيين الوزراء من لدن الملك باقتراح من الوزير الأول.

– إصدار الأمر بتنفيذ القانون، و هو اختصاص للملك، صار مقيّدا بأجل دستوري أقصاه 30 يوماً.

– إعلان حالة الاستثناء من لدن الملك، لا يترتّب عليه حل البرلمان.

– إقامة نظام فعلي للتنصيب المزدوج للحكومة (حتى و إن لم يكن النص الدستوري يشير لذلك صراحة)، بحيث أن الحكومة التي يعينها الملك، لا تباشر نشاطها العادي إلاّ إذا صوت عليها مجلس النواب بالثقة.

– إقامة مؤسسة " المجلس الدستوري" للبت في دستورية القوانين، وفق نظام مضبوط، و يفسح المجال للمعارضة (ربع أعضاء إحدى غرفتي البرلمان) للطعن أمامه لِعدم دستورية القوانين.

– إقامة مؤسسة جديدة هي "المجلس الاقتصادي و الاجتماعي" (علماً أنه لم يتم تفعيله لحد الساعة في غشت 2003).

إن هذه الأمثلة عن تجاوب الملك مع مطالب الكتلة الديمقراطية في 1992 و1996، وهي هامة جداً، تزامنت في الحقيقة مع احتفاظ الملك بعدد من الأحكام في الدستور كان متشبثاً بها، و تهم بالخصوص ما يراه حيوياً فيما يتعلق باختصاصات الملك الذي يسود و يحكم، فضلاً عن التنصيص في دستور 1996 على برلمان من مجلسين (بينما لم يكن و لا طرف سياسي واحد يطالب بذلك) خاصة و مهام الغرفة الثانية (مجلس المستشارين)، تكون، باستثناء تنصيب الحكومة بعد تعيينها، عملياً صورة طبق الأصل لاختصاصات الغرفة السفلى.

ومن ضمن الثوابت المؤسساتية أيضاً، مسألة التعددية.

2-2 – مسألة التعددية

هذا موضوع يكاد يرقى، في الفكر السياسي للملك الحسن الثاني، إلى مستوى الهوية، ذلك أنه لم يفكر يوماً ما – حتى في أوج مراحل الصراع مع الأحزاب المعارضة في بداية السبعينيات – في القضاء على التعددية الحزبية في المغرب.

يتساءل كثير من الباحثين عن الأسباب الحقيقية التي حدت بالملك الحسن الثاني، سنة 1962، إلى التنصيص صراحة في الدستور على هذا المبدإ، حيث نص الفصل 3 الذي ظل على حالته منذ صياغته لأول مرة في الدستور الأول سنة 1962 «الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية و الجماعات المحلية و الغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم. نظام الحزب الوحيد غير مشروع». و إذا ما استحضرنا كون هذا الحكم الدستوري الفاصل (عدم شرعية الحزب الوحيد) تم إقراره في أوج إيديولوجية الحزب الوحيد السائدة في ذهنيات و ممارسات دول العالم الثالث، أدركنا الأهمية الفاصلة للاستثناء المغربي في هذا الشأن. فما سر ذلك ؟

لنترك جانباً في البداية ذلك التفسير السطحي الشائع القائل إنّ "منطق فرّق تسُد" هو الذي تحكم في هذا الاختيار الملكي. فعلى الرغم مما يبدو من وجاهة أولية في هذا الرأي، فإن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك، و قد نختزله في العنصرين التاليين .

– المغرب كان تاريخياً بلداً تعددياً تتجاذبه العديد من المدارس الفكرية والمذاهب السياسية، بحيث أن الملك الحسن الثاني "لم يخترع" التعددية في المغرب و" لم ينصبها تعسفاً "، و إنما أقر في الدستور، بالأمر الحاصل، فالحسن الثاني لم يدخل قطيعة في هذا الموضوع، و إنما تموقع في الاستمرارية السياسية، كمتمّم لثقافة سياسية قديمة، اكتفى الدستور بترسيمها قانونياً،

– الحسن الثاني بصفته ملكاً (بشرعيته الدينية و مرتكزاته السياسية و مهامه الدستورية) لا يُمكنه أن يشتغل في تعامل مع حزب واحد، و إلاّ لصار ذلك الحزب، هو حزب الملك، مما يتنافى مع مبدإ " الملك ملك المغاربة جميعاً ".

هل يفهم من تحليلنا هذا أن هاجس الاستمرارية المؤسساتية و الاستقرار السياسي كان غائباً عن الملك و هو يحرر نص الفصل 3 ؟ لا نعتقد ذلك على الإطلاق، و إلاّ لافترضنا وجود حيز وافر من السذاجة السياسية لدى الحسن الثاني، و هو ما لا يمكن أن يقول به

أحد، ذلك أن همّ الاستقرار و الأمن والطمأنينة، ظل همّاً مهيمناً على الممارسة السياسية طيلة عهد الملك الراحل، ولا غرابة في ذلك.

من جهة أخرى، هل كان الحسن الثاني يرتاح، على حدّ سواء لكل الأحزاب ؟ نعتبر أن ذلك غير صحيح، لأنه، حتى و إن كان ملك جميع المغاربة، يترفّع على الولاءات و يمنع على نفسه تنصيب هذا الحزب أو ذاك " كحزب الملك"، فهو مع ذلك كانت له كرجل سياسة ممارس، أفكاره و استحساناته... حيث ترك الجهاز الحكومي و الإداري طيلة الستينيات و السبعينيات، بل إلى غاية الثمانينات، يشجع على إنشاء أحزاب تساند السياسة الرسمية للدولة، في الوقت الذي تخندقت فيه أحزاب الحركة الوطنية، اختياراً أو إجباراً، في المعارضة... و لربما لاحظ مع مطلع التسعينيات أن الخريطة السياسية والحزبية الرسمية الناجمة عن ذلك، بعيدة عن الواقع السوسيولوجي، فنادى بكثير من الإلحاح، حينها، على المعارضة لتضع يدها في يده لبناء المغرب الجديد... وهي العملية التي تطلبت اختماراً دام خمس سنوات (من 1993 إلى 1998)، كما سبق و أشرنا لذلك سابقاً.

نختصر التحليل في هذا المقام بملاحظة محطتين تاريخيتين في تعامل الدولة مع المسألة الحزبية، حيث امتدت الأولى، على العموم من بداية الستينيات إلى نهاية الثمانينيات و تميزت بنوع من الخصومة مع الأحزاب ذات التجذر التاريخي، بينما تميزت، بعدها، المرحلة الثانية المبتدئة في نهاية الثمانينيات، بانفتاح كبير على تلك الأحزاب، أدى إلى العرض الملكي بمشاركتها في الحكومة كما سبقت الإشارة.

و لعل تعامل الحسن الثاني مع مسألة التعددية الحزبية، يؤشّر على عمق نظرته للديمقراطية نفسها.

3-2 – المسألة الديمقراطية

لم تكن نظرة الملك الحسن الثاني للديمقراطية نظرة عقائدية و إيديولوجية بقدر ما كانت عملية و براغماتية، يعمل بها متى بدى له أنها تفيد تطور البلاد وفق المحددات التي رسمها، و يتركها جانباً متى تبين له أنها لا تجدي نفعاً أو قد تعرقل التوجهات الاستراتيجية التي حددها. معنى هذا أنه لم يكن مُنظِّرا متعصبا للديمقراطية من الناحية المبدئية كما لم يكن من الناحية المبدئية طاغوتاً متجبّراً تستهويه النزوعات الاستبدادية.

وعملاً بهذه القناعة المبدئية، كان الحسن الثاني يتعامل مع الديمقراطية، على أساس أنها تنشأ لا في أدمغة الساسة و لكن في قاعدة العمل المحلي، أي اعتماداً على خلية الجماعات المحلية التي يُنتظر منها أن تكون مزرعة للنُخب السياسية الفاعلة. و على العموم نعتقد أن المغرب لم يحقق سوى نجاح متواضع في هذا الصدد طيلة التجربة الجماعية من سنة 1976 إلى يومنا هذا...

إن التكوين الفلسفي و السياسي للملك الراحل، المطل على الثقافة العربية الإسلامية و التقليدية المخزنية الأصيلة من جهة، و على الثقافة الدستورية العصرية بنفحة الديمقراطية الغربية المرتكزة على الفلسفة السياسية الفرنسية من جهة أخرى، جعل منه رجلاً تركيبياً توفيقيا، إذا نظرت له في واجهته التقليدية إذا وجدته سلطاناً أصيلاً تقليدياً متشبعا بالمرجعية التاريخية للإمامة العظمى بنكهة مغربية قُحّة، نكهة المخزن. و إذا نظرت له في واجهته الحداثية و جدته رئيس دولة بالمفهوم الجديد، مصمم العزم على الاستمرار في عصرنتها وفق مرجعيات الفكر الدستوري المتجدد و المنبني على الميكانيزمات الديمقراطية المتداولة عالمياً.

إن تلك التراكمات التاريخية و المؤسساتية التي انصهرت الدولة المغربية على أساسها، أخصبت في نهاية المطاف نوعاً خاصّاً من النظام السياسي التقليدي مكتمل الصورة ليلة خضوع المغرب للحماية الفرنسية سنة 1912، هو نوع النظام المخزني المعقد في بنيته و الغني في إفرازاته و المتناقض في تجلياته، حيث يحتضن في آن واحد طابعاً سلطوياً مُفرطاً و أبوياً متسامحاً وتحكيمياً معتدلاً.

هذا هو النظام السياسي الذي تم صقله تدريجيا عبر عدة قرون في مغرب ما قبل الاستعمار، و هو الذي تعامل معه الاحتلال الفرنسي طيلة 44 سنة، دون المساس بجوهره حتى و إن كان الفرنسيون هم الذين أدخلوا الممارسات المؤسساتية العصرية الأولى، و في مقدمتها فكرة فصل السلط، التي تشكل كنه الديمقراطية، و هذا النظام المخزني التقليدي الذي تمت تغذيته خلال فترة الحماية بجرعة عصرية أولية، هو النظام الذي شكل أرضية تعامل المؤسسة الملكية مع مسألة الدولة العصرية في بداية الاستقلال، حيث ركّز خطاب الملك الراحل محمد الخامس لدى رجوعه من المنفى في نونبر 1955 على أن الهدف المباشر هو إقامة الديمقراطية و فصل السلط.

وإذا أخذنا بالاعتبار أن المطالبة بالديمقراطية ما هي لا فكرة مستحدثة ولا فكرة دخيلة لدى النخبة السياسية المغربية، (باستحضارنا لمعنى الحركة الدستورية الأولى في المغرب في 1906 و1908، و تداخل المطالبة بالديمقراطية مع المطالبة بالاستقلال من لدن الحركة الوطنية منذ الثلاثينيات، و هو المعنى الذي يفيد بالقدم النسبي للمسألة الديمقراطية في المغرب) فهمنا أن الملك الحسن الثاني وجد نفسه أمام تربة فكرية متشبّعة بالمرجعية الديمقراطية، بحيث لم يكن وارداً لديه أن يهمل الموضوع.

انطلاقاً من ذلك كان من الطبيعي أن تجد الفكرة الديمقراطية طريقها إلى البنية الدستورية التي أشرف شخصيا على هيكلتها في القانون الدستوري المغربي منذ الوهلة الأولى، و هي الفكرة التي شكلت – بصرف النظر عن التطورات المعقدة التي عرفتها – عنصراً ثابتا أثناء عهد الملك الحسن الثاني، ذلك العهد الذي لم يقم على الثوابت فقط، بل أيضاً على المتغيرات.

المبحث الثالث : المتغيرات السياسية

إذا كان الملك الحسن الثاني قد طبع النظام الدستوري المغربي ببصماته الفكرية المتسمة أساساً بطابع الاستمرارية بالنظر للثوابت المؤسساتية التي سبقت الإشارة إليها في المبحث أعلاه، فإن ذلك الطابع يشمل أيضاً عنصر المتغيرات التي نجمت عن التطور السياسي الذي عرفته البلاد.

هكذا يمكن مقاربة المتغيرات في فكر الحسن الثاني و ممارسته، من خلال الوقوف عند ثلاث قضايا تختزل ذلك التطور، هي قضية نوعية النظام، ثم قضية موقع المؤسسات ثم قضية آليات السلطة.

1-3 – على صعيد نوعية النظام

قد يبدو لأول وهلة غريباً ان نشير إلى المتغيرات و نحن نتحدث عن تعامل الملك الحسن الثاني مع مسألة نوعية النظام، و هو الملك صاحب الفكر المحافظ في هذا الصدد...

لكن رغم ذلك فهو رجل براغماتي و ذكي، قادر على مواكبة المستحدثات والتأقلم مع المستجدات، لأنه بعيد كل البعد عن الجمود العقائدي و التعصب الفكري.

هكذا، فتعديله للدستور سنة 1970 وسنة 1972 يبرهن على أنه جاء بأشياء جديدة لم تكن مجرد شكليات، حتى و إن كنا نعتبر أن طعم التشابه الكبير خيّم على الدساتير الثلاثة الأولى 1962 - 1970 - 1972 فقد استطاع الملك الحسن الثاني إنجاز مفارقة مثيرة و هي أنه بثلاثة دساتير مختلفة، أسس لنظام واحد، لأن تلك الدساتير الثلاثة نظمت أرضية نفس النظام السياسي الذي تهيمن عليه المؤسسة الملكية بكثافة، ولو في درجات مختلفة بحيث :

- كانت قوية باعتدال في دستور 1962
- كانت قوية بإفراط في دستور 1970
- كانت قوية جدا في دستور 1972

فجاء نتيجة لذلك الفصل الأول من الدستور دائماً بنفس الصيغة "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية و اجتماعية". و قد حافظ دستورا 1992 و1996 على نفس الصيغة بخصوص هذا الفصل الأول، إلاّ أن هذين الدستورين الأخيرين أدخلاَ في الواقع نظاماً سياسياً مغايراً إلى حدّ كبير مقارنة مع النظام الذي أقامته الدساتير الثلاثة الأولى، حيث نرى فيما يخصنا أن المغرب الذي يكون قد عرف شكلياً خمسة دساتير، لم يعرف جوهرياً سوى دستورين اثنين هما دستور 1962 الذي تم تعديله في 1970 و1972 (وهذا هو الدستور الأول) ودستور 1992 الذي عُدل سنة 1996 (وهذا هو الدستور الثاني) ونقيم هذا التصنيف عملاً بالمتغيرات الأساسية التي عرفها كنه النظام السياسي سنة 1992، إذ كان دستور 1992 أقرب إلى النظام البرلماني منه إلى النظام الرئاسي، باعتبار المتغيرات المدخلة على البنية الدستورية و التي سبق وأشرنا إليها في المبحث الثاني أعلاه.

نعتبر أن لكل من الدساتير الخمسة (شكليا) طابعا خاصا يجب الإشارة إليه، ذلك أن كل واحد منها استجاب لمناخ سياسي و إشكالية زمنية معينة، بحيث يمكن تصنيف الدساتير الخمسة على الشكل التالي

- دستور 1962 هو دستور تجريبي (أول تجربة دستورية، سرعان ما ظهر للملك أن هناك حاجة إلى مراجعتها).

– دستور 1970، هو دستور تراجعي (ذلك أنه قام على العدول عن العديد من الميكانزمات الديمقراطية المتضمنة في دستور 1962، و هدا دستور لم يعمّر طويلاً).

– دستور 1972 هو دستور الاستقرار (لأنه مكن البلاد من الانخراط في استقرار مؤسساتي و سياسي و تم إدماج الأحزاب في ظله، ضمن العمل المؤسساتي العادي، و عمّر لعشرين سنة).

– دستور 1992 هو دستور التحديث (لأنه أدخل مفاهيم و مرجعيات وميكانزمات ديمقراطية حداثية بإيعاز من المعارضة الديمقراطية).

– دستور 1996 هو دستور الإنضاج (لأنه أول دستور في تاريخ البلاد حظي بموافقة شبه إجماعية من لدن الأحزاب السياسية، و في ذلك مؤشر على أن المعاملات السياسية في المغرب بين الفرقاء وصلت سن النضج).

و اليوم يمكن القول إن النظام السياسي الذي أقامه الملك الحسن الثاني ما هو لا نظام "الاستبداد المشرقي" و لا نظام " الديمقراطية الغربية " كما أنه، رغم تضمنه بعض ميكانزمات النظام البرلماني، فهو ليس كذلك تماماً (لأن نمط النظام البرلماني الكلاسيكي يقوم على دور باهت لرئيس الدولة (و ذلك لا ينطبق على ملك المغرب) و دور مرموق للوزير الأول الممثل للأغلبية البرلمانية (وسنرجع لهذه النقطة في الفقرة الموالية).

و على صعيد آخر، لا بد من الملاحظة كذلك أن ممارسة النظام في عهد الحسن الثاني مرت من حقب مختلفة، كانت متشددة في البداية و انتهت منفتحة، حيث مرّ موضوع الحريات من مراحل متنوعة، بعضها تميز بالانغلاق، و بعضها الآخر بالمرونة.

هذه المتغيرات كانت تعكس في الواقع تغيرات أعمق في بنية المجتمع السياسي و في العقليات و الثقافة السياسية التي انتقلت تدريجيا من منطق المواجهة إلى منطق التوافق. فانعكس ذلك طبيعيا على صعيد المؤسسات.

2-3 – على صعيد موقع المؤسسات

يمكن رصد مرحلتين أساسيتين في تعامل الملك الحسن الثاني مع المؤسسات، مرحلة أولى، تمتد من بداية الستينيات إلى بداية التسعينيات، وتميزت بشيء من التهميش،

ومرحلة ثانية منذ بداية التسعينيات، و تميزت بنوع من التثبيت السياسي لدورها موازاة مع خروجها من طور الهامشية.

لنوضح الأمور انسجاماً مع منطق "المذهب السياسي" الرسمي و الذي مؤداه عدم التساوي في الشرعية التاريخية و السياسية للملكية من جهة والمؤسسات الفرعية (خاصة البرلمان و الحكومة)، فكان من الطبيعي أن تقوم هاتان المؤسستان على "هوية هامشية"، باعتبار أنها سلطة فرعية، وظيفتها تقديم خدمة للمؤسسة المركزية. فكان من المنطقي إذن أن يُنصّب البرلمان في أعقاب انتخابات طقوسها بعيدة عن الديمقراطية العصرية، كما كان من المنطقي أن البرلمان أثناء تلك الفترة لم يلعب إلاّ دوراً باهتاً تخلّلته فترات حالة استثناء (1965-1970) ثم "حالة الانتظار" (أي دستور قائم لكن مؤسساته المنتخبة غير قائمة، كما كان الشأن من 1972 إلى 1977)، و لم يبدإ البرلمان يتوفّر على حدّ أدنى من الحيوية إلاّ تدريجيا منذ الانتخابات التشريعية لسنة 1977 والتي عرفت وجوداً ما للمعارضة.

أما الحكومة فهي مجرّد أعوان جلالة الملك أثناء تلك الحقبة تنفذ سياسة تُسطر على الصعيد المركزي دون نقاش و لا جدل على صعيد المؤسسات، حيث لم تكن المعارضة قادرة على أكثر من الانتقاد على أعمدة صحافة خاضعة للرقابة و التضييق.

تحولت الأمور تدريجيا رأسا على عقب مع مطلع التسعينيات كما أسلفنا سابقاً، وتغيرت النظرة الملكية نفسها للأشياء حيث أضحى الملك الراحل يقتنع أن المسار المعتمد يقترب من الباب المسدود و أن المصلحة تقتضي استراتيجية جديدة، و قد عبر من خلال هذا التحول على قدرة سياسية فائقة وذكاء تاريخي متميز و شجاعة فكرية نادرة.

هكذا شرع الملك في سن تعامل جديد مع المؤسستين المذكورتين، إذ صار البرلمان يشكل فعلاً فضاء للنقاشات السياسية المصيرية، خلافاً لما كان عليه الأمر في السابق حيث كان النقاش السياسي الحقيقي يتم خارج المؤسسات... على أعمدة الصحف المعارضة...وبذلك يكون البرلمان قد يتجاوز وضعه الهامشي و يرقى إلى مرتبة مؤسسة ذات مصداقية و تلعب دورها، ليس فقط في إضفاء الطابع الشكلي على الإنتاج القانوني، ولكن أيضا، في مراقبة فعلية للحكومة و في التعبير عن هواجس الأمة...

و نفس الشيء ينطبق على الحكومة التي أقلعت شيئاً فشيئاً عن وظيفتها كمجموعة من المساعدين التقنيين للملك، لتسمو إلى مستوى المؤسسة الدستورية المسؤولة أمام

رئيس الدولة الذي يعينها، و أمام برلمان قادر على سحب الثقة عنها... و كانت محطة ملتمس الرقابة في ماي 1990، محطة رمزية هامة في هذا الصدد كما أشرنا لذلك سابقا.

لا شكّ أن الحكومات المتعاقبة إلى غاية " حكومة التناوب التوافقي " سنة 1998، كانت كلها حكومات شكلها الملك على قاعدة تقنوقراطية مضافة إليها شخصيات تنتمي لأحزاب سياسية مشاركة، (مثلا في 1977 التجمع الوطني للأحرار و حزب الاستقلال، وفي 1985 الاتحاد الدستوري والتجمع، والحركة الشعبية و الحزب الوطني الديمقراطي...) و المهم في الأمر أن تلك المشاركة الحزبية إلى غاية التسعينيات ظلت شكلية و لم تساهم في إعطاء نكهة جديدة ومجددة للعمل الحزبي و المؤسساتي، إذ لم تبدإ التحولات الحقيقية إلاّ في مطلع التسعينيات عندما عرض الملك الحسن الثاني على المعارضة المشاركة في الحكومة وفق معطيات نوعية جديدة... ذلك العرض الذي لم يُكتب له التفعيل إلاّ سنة 1998 حيث حصل التجديد الفعلي مع مجيء الحكومة التي ترأسها الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي والتي حظيت بثقة الملك والأغلبية البرلمانية باعتبار أن تشكيلها أخذ من الوزير الأول أسابيع طويلة استلزمتها المشاورات مع الأحزاب المكونة للأغلبية... وفي ذلك قطيعة فعلية مع تراكمات الماضي حيث يكون تشكيل الحكومة عملية غير مضنية لا بالنسبة للملك و لا بالنسبة للوزير الأول.

المتغيرات السياسية تبرز كذلك على صعيد آليات ممارسة السلطة.

3-3 – على صعيد آليات السلطة

عرفت البلاد تطوراً سياسياً هاماً سمح في النهاية بطي صفحة الشكوك المتبادلة و التصرفات العقيمة و استبدالها بصفحة جديدة قوامها الثقة المتبادلة. و قد تبلور عهد الثقة في آليات السلطة التي انتقلت من طور الانغلاق إلى طور الانفتاح.

إننا نعتبر أن ما جاء به على وجه الخصوص دستور 1992 (والذي أكده دستور 1996) يُعدّ حاسماً في هذا المجال، لأن التحديث والإنضاج الذي أشرنا إليهما أعلاه، انعكسا فعلاً في طبيعة الميكانزمات التي تضبط نوعية العلاقات بين السلط، وخاصة السلطة الملكية، والسلطة البرلمانية والسلطة الحكومية.

حصل التطور مبكراً في المقاربة الملكية لمسألة الحكم حيث سرعان ما تراجع الملك عن سلطة "المراسيم الملكية" التي يباشر بها مهامه، حيث كان يعمل بها في نطاق دستور 1962، و لدى أول تعديل سنة 1970 استُبدلت "بالظهائر" الشريفة، و في ذلك رمزية قوية، كما أن الملك صار "الممثل الأسمى للأمة" في نطاق دستور 1970 واستمر الأمر كذلك إلى يومنا هذا، وكذلك الشأن فيما يخص سن رشد الملك الذي كان 18 سنة إلى غاية 1980، حيث خفض بمناسبة استفتاء دستوري، إلى 16 سنة.

إلاّ أن أهم التعديلات التي طورت آليات الحكم في اتجاه العصرنة جاءت سنة 1992 :

- الملك يصدر الأمر بتنفيذ القانون في نطاق أجل محدّد لأول مرة (30 يوما) ؛
- الملك يعين الوزراء باقتراح من الوزير الأول ؛
- إعلان حالة الاستثناء لا يترتب عنه حل البرلمان ؛
- الحكومة يجب أن تحظى بثقة الأغلبية البرلمانية و إلاّ وجبت إقالتها ؛
- البرلمان يمكنه تكوين لجان لتقصي الحقائق ؛
- رقابة دستورية القوانين منظمة في نطاق مؤسسة جديدة هي المجلس الدستوري ؛
- المعارضة يُفتح أمامها حق المنازعة أمام المجلس الدستوري ؛
- تنشأ مؤسسة جديدة للمشورة في القضايا الاقتصادية و الاجتماعية هي المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ؛
- تُنشأ جماعة محلية جديدة، من الأهمية بمكان، هي الجهة التي تشكل منعطفا إدارياً و سياسياً متميزا في المسار المغربي، سيغير و لا شك مظهر الخريطة السياسية و الإدارية الوطنية.

يستشف من كل هذا أن تحولات جوهرية طالت هيكلة السلطة (دون أن تمس بصلب هوية النظام) مما يعني انخراط البلاد تدريجياً في صيرورة تقود إلى التطبيع، بالنظر لكون آليات السلطة تتطور في اتجاه النضج والاشتغال العادي، بعيداً عن تشنجات الماضي.

وذلك ما يعطي عن النظام الدستوري المغربي تلك الصورة المركبة التي كثيراً ما يحار أمامها المحللون...

في الختام، نعتبر أن مسار أربعة عقود من الحياة السياسية و المؤسساتية في عهد الملك الحسن الثاني، ساهم في تغيير وجه البلاد التي انتقلت، عبر منعرجات صعبة وامتحانات عسيرة، من نظام عتيق يبحث عن نفسه في خضم عصرنة شائكة، إلى نظام يبني أسس توافقات خصبة تؤسس لربح رهان انتقال ديمقراطي واعد، يقتحم المصاعب و يفتح الآفاق في كنف الاستقرار السياسي الذي يشكل مدخلاً رئيسياً لبناء الدولة الجديدة الفخورة بتراثها الإيجابي والغنية بمشروعها التحديثي الذي اجتمعت عليه القوى الأساسية للأمة.

بيبليوغرافيا مختصرة

محمد معتصم · النظام السياسي و الدستوري المغربي، منشورات إيزيس الدار البيضاء 1993

مجلة "المناهل" عدد خاص حول النظام الدستوري المغربي، الرباط فبراير 1993

عبد العزيز لوزى "المسألة الدستورية و المسار الديمقراطي في المغرب"، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، رقم 5-1995.

عبد الكريم غلاب التطور الدستوري و النيابي بالمغرب 1908-1992 مطبعة النجاح 1993

خالد الناصري اتجاهات الإصلاح الدستوري في المملكة المغربية – منشورات "رسائل النداء الجديد" رقم 56 القاهرة – يونيو 2001

Bibliographie sommaire

Collectif : Trente années de vie constitutionnelle au Maroc - Paris - LGDJ 1993. Voir en particulier

Abderrahman AMALOU - "Bilan de trente années de démocratie parlementaire".

Michel GUIBAL - " Les sources modernes de la constitution marocaine"

Abdeltif MENOUNI - " Séparation des pouvoirs et constitutions".

Khalid NACIRI - " La loi et le règlement dans la constitution".

Hassan II - "Le Défi" - Paris -Albin Michel - 1976.

Khalid NACIRI - " Ce qu'introduit le texte constitutionnel, ce qu'induit le contexte politique " Al Bayane - 31/08/1996

Jacques ROBERT - "La Monarchie Marocaine" - Paris - LGDJ - 1963

Mustapha SEHIMI - "Les institutions politiques marocaines" Publisud - 1992 .

Abdelaziz Lamghari Moubarrad : La nouvelle Constitution marocaine de 1996, REMALD Rabat 1996.

أوراش الإصلاحات الكبرى بين مقتضيات التأهيل الإقتصادي ومستلزمات التضامن الإجتماعي في عهد صاحب الجلالة محمد السادس

فتح الله ولعلو

يشكل حلول الذكرى الخمسين لثورة الملك والشعب معلمة كبرى ضمن تخليد ملاحم التاريخ المعاصر للشعب المغربي بحكم كونها تكريساً لأواصر التلاحم والتناغم بين كافة مكونات الأمة والعرش من جهة أولى ونظرا لما أصبح يطبع هذا التلاحم بين الملك والشعب من خلال إرساء مقومات المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي الذي يرعاه جلالة الملك محمد السادس من جهة ثانية. هكذا تكتسب ثورة الملك والشعب عناصر الاستمرارية المتفتحة على المستقبل وعوامل التجديد الضامن لبناء المغرب القوي والمتضامن.

فمن محمد الخامس بطل التحرير إلى الحسن الثاني رائد الوحدة الترابية وباني المغرب الحديث إلى جلالة الملك محمد السادس راعي التحديث والدمقرطة تكتب صفحات مشرقة من كتاب واحد، كتاب التعاقد بين العرش والشعب من أجل نهضة ورفعة المغرب. إنه الكتاب الذي يسجل بمداد من فخر تلاقح الحرص على الاستمرارية المؤكدة لأصالتنا الحضارية والتاريخية والإرادة الصريحة في التجديد الضامن لمستقبل مشرق على المستوى السياسي والاجتماعي وعلى الصعيد الاقتصادي.

فالعهد الملكي الجديد الذي لم يتوانى في إبراز ترابط المفهوم الجديد للسلطة بمتطلبات إرساء دعائم دولة الحق والقانون وبمستلزمات تقدم المغرب، أعطى دفعة جديدة للأداء الاقتصادي للبلاد عبر تيسير شروط ارتفاع وتيرة النمو بفضل الحرص الخاص لجلالة الملك على تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى في كافة ميادين النشاط الاقتصادي والعمل السياسي والاجتماعي التي مهدت لها حكومة التناوب التوافقي.

ففي سياق ذكراها الخمسين، تتجلى تراكمات ثورة الملك والشعب في توطيد المكاسب المؤمنة لعزة وكرامة وتقدم الشعب المغربي ومن خلال وفرة المحفزات التي أثمرها العهد الملكي الجديد الذي اتجه نحو تعميق أسس النظام الملكي الدستوري الديمقراطي والاجتماعي وأوضح غاياته وتوجهاته لضمان سلامة النسيج الاجتماعي[1] ومتانة البنيان الاقتصادي وتأهيله للانتفاع من مسلسل الاندماج الشمولي في عالم اليوم[2]

وللوقوف على الجوانب الكبرى من هذه المحفزات، تقترح هذه المساهمة المتواضعة إبراز أوراش الإصلاحات الكبرى التي رعاها جلالة الملك محمد السادس بسداد توجيهاته وحكمة تتبعه حتى تنصهر من خلال إعمالها على أرض الواقع مقتضيات التأهيل الاقتصادي ومستلزمات التضامن و التماسك الاجتماعي. فبالفعل اتسم العهد الجديد بإعطاء عناية مركزة نحو ضبط الإيقاع الاقتصادي بصفته المقوم المباشر لمواصلة التطور و التقدم المنشود للبلاد في سياق تنامي الحاجيات والإكراهات الداخلية والتحولات التي يعرفها محيطه المباشر، الإقليمي والدولي[3]. ومن نافلة القول أن السنوات الأولى لعهد جلالة الملك محمد السادس تميزت ببلورة رؤية جديدة للعمل في مضمار آليات السياسة الاقتصادية والمالية في نفس الوقت الذي أعطت فيه دفعة ملحوظة لقضايا التنمية الاجتماعية. ويتجلى السعي الناجح نحو إعمال هذه الرؤية وتفعيلها بشكل تصاعدي من خلال المقاربة الجديدة التي ركز جلالته على اعتمادها والقاضية بتركيز الجهود حول إنجاح معركة تأهيل الاقتصاد الوطني وعلى نهج سياسة القرب كمبدأ موجه لكل التدخلات والمبادرات الرامية إلى تحسين ظروف عيش المواطن من خلال تقليص واحتواء كل مظاهر العجز و القصور في مجالات السكن والصحة والتنمية القروية وإصلاح الإدارة والتجهيزات الأساسية.

وبذلك يكون عهد جلالة الملك محمد السادس قد سطر المضامين الملموسة للمشروع الديمقراطي الحداثي وحدد لها الأسس والمنطلقات التي ستجعل من أهداف بلوغ التنمية القوية و المستدامة والتقدم الاجتماعي أهدافا متلازمة وفي مستوى ما تنتظره أوسع فئات الشعب المغربي.

هكذا يظهر طابع الاستمرارية في تثمين المكتسبات التي تحققت لبلادنا في مجال إنتاج الثروات والرفع من مستوى المداخل وتبرز سمة التجديد من خلال الارتقاء بآليات التدبير العمومي إلى المستوى الكفيل بالرفع من وتيرة التقدم الاجتماعي لمحاربة المعضلات المجتمعية الكبرى. فمن خلال التركيز على السعي نحو استقرار الإطار الماكرو اقتصادي

كضرورة تستلزمها متطلبات الانفتاح على السوق الدولي والاندماج في الاقتصاد العالمي، أعطى جلالة الملك التوجيه الملائم لضمان الأداء الاقتصادي السليم(I) كذلك وعبر العناية التي أحاطها بمناخ الاستثمار والضمانات المرتبطة بتحفيزه، أدى التوجيه الملكي السامي إلى تقوية ثقة دوائر الفعل الاستثماري، المغربي والخارجي، في الاقتصاد المغربي وآفاق تطوره(II) وبواسطة تتبع الإصلاحات الكبرى للبلاد في الميدان الاقتصادي والمالي والدفع نحو تسريعها وأجرأتها، دعم التوجيه الملكي مسلسل بناء اقتصاد منتج تتوفر له مؤهلات ربح معركة التنافسية وتترسخ داخله ثقافة وممارسة التشاور والتشارك والتعاقد بين أطراف الفعل الاقتصادي والاجتماعي(III). وبحكم الاهتمام الدائم لجلالة الملك بتطوير القطاعات الاجتماعية وبلوغ أهداف التنمية البشرية الشاملة، تعمق البعد التضامني لعمل الدولة في انصهار تام مع مبادرات المجتمع المدني(VI)

I ـ استقرار الإطار الماكرو اقتصادي والانفتاح على الخارج

في سياق الاقتصاد الدولي المتسم بالاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات القومية وبالانفتاح المتنامي، أصبح استقرار الإطار الماكرو اقتصادي معيارا أساسيا تنبني عليه تقييمات المستثمرين والمقرضين ودوائر النفوذ في الأسواق المالية العالمية.

وبالنسبة للاقتصاديات المنبثقة والنامية غدا هذا المعيار محددا لدرجة ثقة دوائر المال والأعمال باعتباره يجسد مستوى المناعة التي يوفرها الاقتصاد القطري والمصداقية التي تحظى بها السياسة الاقتصادية والمالية المتبعة داخله. ومن هذا المنطلق أصبحت البلدان التي تراكم العناصر السلبية المؤدية إلى خلخلة إطارها الماكرو اقتصادي بلدانا لا تحظى بالتدفقات الاستثمارية ولا بالتسهيلات الممكنة في إطار المعاملات المالية الدولية، العمومية منها والخاصة. وهكذا انصب الاهتمام و التتبع على مستوى الادخار العمومي وحجم ونوعية النفقات العمومية ومستوى الكتلة الأجرية قياسا مع تطور الناتج الداخلي الخام ومدى تبعية ميزانية الدولة للمداخيل الاستثنائية وعلى رأسها إيرادات الخوصصة وكذلك متأخرات الخزينة العمومية ووضعية ميزان الأداءات والمديونية الداخلية والخارجية للدولة.

في هذا السياق بالذات، اهتدت بلادنا إلى رسم سياسة اقتصادية ومالية تعمل في اتجاه ضبط التوازنات الماكرو اقتصادية كسبيل وحيد لتفادي رجوع الاختلالات التي

عرفتها البلاد في نهاية السبعينيات و الثمانينيات. وإذا كان الملك الراحل الحسن الثاني قد دشن هذا المسلسل من خلال إقدامه رحمه الله على المراجعة الحكيمة للتدبير العمومي، المالي والاقتصادي، فإن حرص جلالة الملك محمد السادس على تعميق النتائج الملموسة التي حققها الوضع الاقتصادي في نهاية القرن المنصرم جعلته يؤكد على امتلاك مقومات توسيع آفاق النمو والتحكم في الإيقاع الاقتصادي والاجتماعي[4].

وضمن أهم المجهودات التي بذلها المغرب في الميدان الاقتصادي منذ سنة 1999، الاهتمام بتحسين المؤشرات الماكرو اقتصادية مما انعكس إيجابا على المساعي المبذولة لتدبير الدين الخارجي وعلى التمكن من الحصول على رؤوس أموال في الأسواق الدولية بتكلفة لم تعد تعاني من مخاوف المخاطر المحدقة بالاستثمار و من ثم إلى تقوية ثقة دوائر الاستثمار في آفاق الاقتصاد الوطني على الأمد القريب و المتوسط.

ومن ضمن الغايات الأولى للسعي نحو استقرار الإطار الماكرو اقتصادي وتحسينه التدريجي التغلب على نقط الضعف البنيوية التي طبعت وكبلت المسار العام للاقتصاد الوطني لعدة عقود. فإلى جانب هشاشة البنية العامة للاقتصاد الوطني وتأثيرات الظرفية المناخية و الظرفية الاقتصادية الدولية على أجزاء كبرى منه، هناك استقرار نصيب كتلة التسيير والديون والتجهيز كإكراه على ميزانية الدولة بالإضافة إلى مفاعيل التنوع غير الكافي للمسالك الصناعية الوطنية على وتيرة النمو وعلى الميزان التجاري. وينضاف إلى هذا وذاك حجم الإمدادات التي كانت تتطلبها مصاحبة عدد من مؤسسات القطاع العام وهي في مرحلة إعادة التأهيل والتحضير لمستجدات التحرير والمنافسة أو بصدد إعادة انتشارها طبقا للوظائف الجديدة للقطاع العام.

لذلك وفي اتجاه ضبط التوازنات الماكرو اقتصادية التزم التدبير الحكومي بعقلنة نفقات التسيير ونبذ مظاهر التبذير والاكتفاء بما هو ضروري في تسيير الإدارة وتجهيزها. وفي سياق ترشيد نمط الإنفاق العمومي، تم الشروع في تقليص الاعتمادات المخصصة للمقاصة تمشيا مع ظروف الانفتاح والتحرير التدريجي للأسعار بهدف إعادة توجيه الإعانات والمساعدات العمومية لمجالات أكثر استجابة لمستلزمات التضامن والتآزر الاجتماعي. وبالفعل اتخذت تدابير وإجراءات متتالية وملموسة عالجت وتيرة الإنفاق العمومي وقلصت تكاليف التدخلات و المشاريع العمومية دون أي مساس أو نقص في الإنجاز. وقد فسح التقدم المحرز في ضبط التوازنات الماكرو اقتصادية آفاق واسعة لنجاح سياسة

التدبير النشط للدين الخارجي حيث كللت المساعي المبذولة في هذا المضمار بنتائج هامة ترتبت عن مصداقية تعامل بلدنا ووفائه بالتزاماته المالية. وهو ما قوى سمعة بلدنا لدى العديد من الشركاء ومكنه من تتويج مصداقيته كما تجلى ذلك من خلال عمليات الخوصصة وإيراداتها التي استرعت الانتباه والتنويه ومؤخرا من خلال لجوء بلادنا إلى السوق المالي الدولي مشفوعة بتطورات نظامها السياسي نحو الدمقرطة والاستقرار و البناء المؤسسي الرصين وبانخراطها الواعي في نهج الشفافية كقيمة محددة للانتفاع من التعامل الاقتصادي و المالي الدولي.

إن الحظوة التي تتمتع بها بلادنا في مجالات المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية وتنامي قدرتها الاستقطابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تعود في أول المطاف إلى ما أضفاه العهد الملكي الجديد من مقومات وآليات لبناء دولة الحق والقانون وما أسس له من محددات سياسية ومؤسساتية تخدم الارتقاء بالاقتصاد الوطني من خلال الحرص على سلامة الإطار الماكرو اقتصادي. وكمثال عن ذلك تكفي الإشارة إلى كون متوسط معدل التضخم بين سنتي 1999 و2002 لم يتعد 2 ٪ وإلى استقرار عجز الميزانية في حدود 3 ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي وكذلك إلى التحكم المتنامي في حجم المديونية الخارجية في حدود 31 ٪ من الناتج الداخلي الخام وإلى الميل الملحوظ لنسب الفائدة نحو الانخفاض وإلى بلوغ معدلات الاستثمار والادخار على التوالي نسبة 23,2 ٪ و 24,9 ٪ وتطور حجم الاحتياطات من العملة الصعبة كموجودات خارجية لدى بنك المغرب بشكل ملحوظ أصبح يشكل مقابلا لما يقرب من تسعة أشهر لقيمة الواردات، وتسجيل ميزان المعاملات الجارية لفائض بنحو 3 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

وإذا كان عهد جلالة الملك محمد السادس قد تميز برؤية جديدة للعمل في ميادين السياسة الاقتصادية كما تطرقنا إلى ذلك من خلال تحسن الإطار الماكرو اقتصادي والأداء العام للاقتصاد الوطني فلأن التوجيهات الملكية السامية ربطت بين متطلبات إنجازه ومستلزمات الانفتاح على الخارج في سياق ما يقتضيه التحضير للانخراط في دينامية العولمة ومواجهة تحدياتها.

تعميقا للتوجه الانفتاحي الذي أرساه جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه والذي مكن المملكة المغربية من ارتياد مكانة محترمة بين دول المعمورة ومن توظيف إشعاعها لنصرة قضايا السلم في العالم والدفاع عن القضايا القومية المصيرية، يسهر

جلالة الملك محمد السادس على جعل بلادنا تواصل تفاعلها الإيجابي مع التحولات المتسارعة والمتشابكة للعولمة وفق منظور استراتيجي للأمن الشمولي يلحمه تعميق التعاون والتضامن و الشراكة بين مكونات المجتمع الدولي.

هكذا أولى جلالته عناية خاصة لجوارنا الأورو متوسطي مسهما بذلك في الدفع نحو التفعيل الأمثل لمسار برشلونة من خلال التزام بلادنا بتطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ابتداء من فاتح مارس 2000 بغاية الوصول التدريجي لإحداث منطقة للتبادل الحر في أفق 2010. ففي رأي جلالة الملك، يشكل المجال الأورو متوسطي "فضاء جوهريا للتضامن والحداثة، فضاء يجمع بين دفتي البحر الأبيض المتوسط في اتجاه تخليص مجتمعات المنطقة من رواسب العتاقة ومن جملة المخاوف المتبادلة والتي حالت دون التقارب البناء"[5].

وفي نفس الاتجاه ومن خلال مناسبات متعددة، واصل جلالة الملك التعبير عن تطلع المغرب لإقامة علاقة متقدمة مع الاتحاد الأوروبي تتجاوز صيغ التعاون التقليدي التي نسجتها بلادنا مع مختلف الدول الأوروبية لترتقي إلى صيغة أكثر من الشراكة وأقل من العضوية المباشرة.

ولكسب رهانات هذه الصيغة المتقدمة من الشراكة، ركزت التوجيهات الملكية السامية منذ اعتلاء صاحب الجلالة محمد السادس عرش أسلافه الميامين، على التنبيه نحو الإسراع برفع تحديات الإنتاجية والتنافسية انطلاقا من اتخاذ الخطوات اللازمة لتحرير الاقتصاد وضمان انفتاحه وتأهيله ومرورا بتوفير مناخ الثقة و البنيات الاستقبالية لتوافد الرأسمال الأجنبي، سواء منها البنيات المؤسسية و القانونية أو البنيات التجهيزية.

ويشكل سهر جلالة الملك على تشييد بناء ميناء طنجة المتوسطي التعبير المباشر عن إرادة الانفتاح على الخارج وبخاصة على الفضاء الأورو متوسطي. حيث مكن التتبع الملكي المباشر من طي المراحل الخاصة بتحضير هذا النوع من المشاريع الضخمة والاستراتيجية حيث أنجزت الدراسات التقنية ووضع التركيب المالي للمشروع في ظرف زمني قياسي يجسم التحول الذي طرأ على مساطر وآليات التدبير العمومي والذي مكن بتحسنه هذا وارتقائه نحو مستلزمات ضبط مدة الإنجاز من التمهيد لانطلاق مختلف المشاريع المكملة للميناء والمندرجة في إطار الارتقاء بالأقاليم الشمالية للمملكة كبوابة للمغرب على الفضاء الأورو متوسطي.

وفي إطار إبراز ارتباط المغرب بمحيطه المباشر المتجسد في الفضاء المتوسطي بكل جنباته، أشرف صاحب الجلالة على التوقيع على تصريح أكادير بتاريخ 8 مارس2001 الذي أنشأت بموجبه منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية الأردن، مصر، تونس والمغرب كإطار مفتوح للانضمام المستقبلي لدول عربية أخرى. وكما أبرزت ذلك الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الاجتماع السنوي المشترك للهيئات المالية العربية المنعقد بفاس في 10 أبريل من سنة 2000، يشكل تصريح أكادير خطوة أولى في أفق إحداث سوق عربية مشتركة. وقد اكتسى هذا الأفق باستمرار منطلق دعوة جلالته إلى بلورة رؤية مستقبلية للتعاون الاقتصادي العربي كركيزة للاندماج في مسيرة التطور العالمي المعاصر. وبعد أن أوضحت الرسالة السامية أن الاندماج الاقتصادي المتكامل للمنظومة العربية لن يبدأ من فراغ، أوصت بالسهر على حصول "نوع من التماثل في درجات النمو بين بلدان المجموعة العربية ليتم الانسجام والتكامل بينهما ضمن مراعاة المميزات الخاصة بكل منها والعمل على تنمية اقتصادها وفقا لما يلائم خصوصياتها"(6).

وقد امتازت هذه الرسالة الوجيهة بالدعوة إلى التفكير في الطريقة العملية للشروع في "ترتيب السوق المالية العربية في اتجاه تحقيق وحدة نقدية كعامل من عوامل تيسير اندماج اقتصادي متين بما كانت عليه أمتنا في عهودها الزاهرة من وحدة نقدية جعلت من الدينار والدرهم العربيين عملة مرجعية ومفتاحا للأسواق الخارجية وأخذا بما يفرضه التنافس في عصر التكتلات الذي أضحت العملات فيه آلية للتوسع الاقتصادي..."(7).

وسعيا وراء تمتين أواصر التضامن بين مكونات الأمة العربية والإسلامية، توالت مبادرات جلالة الملك اتجاه بلدان الخليج التي شهدت زيارات ملكية سامية كللت بوضع آليات جديدة لتقوية العمل الاقتصادي المشترك بشكل عام وبالدفع نحو انفتاح ملموس على المستثمرين "وتحسين البنيات الاستقبالية لمشاريع الاستثمار بالمغرب كبوابة عربية على المنطقة الأورو متوسطية.

إن تأكيد جلالة الملك على تطلع المغرب نحو بناء مجتمع متطور منفتح على العالم يتجلى كذلك من خلال سهره على إجراء مباحثات لإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويرتكز هذا التوجه، قياسيا بالظرفية السياسة العالمية التي تكتنفه، على نظرة مستقبلية وجيوستراتيجية لتقوية الحضور في السوق الدولية ومواكبة التطورات المتسارعة في المشهد السياسي والاقتصادي العالمي. فالتوجه نحو إنشاء منطقة للتبادل

الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية ينم عن الإدارة الفعلية لتسريع تحديث الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى تخصص بلدنا وتنويع منافذ تجارتها الخارجية، ومن ثم إحكام ربطه بالمراكز الكبرى للتنمية العالمية والاستفادة من التطورات الحديثة التي أفرزها المسار المتسارع للاقتصاد الشمولي الكوني.

هكذا إذن ومن خلال السعي نحو تعميق آفاق النهج التشاركي المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الدول العربية ومع الولايات المتحدة، وبواسطة تعميق الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف الهادفة إلى توطيد التعاون الجمركي والتجاري وتفادي الازدواج الضريبي مع الشركاء وتبسيط المساطر وتوفير التسهيلات المتعامل بها في ميدان الاستثمار، عمل المغرب على تنويع وتوسيع دائرة شركائه معتمدا في ذلك على منظور أشمل ورؤية تكاملية تنسجم مع روح العصر التي تتطلب تجاوز الحدود والحواجز الحمائية وتحتم التفاعل المنفتح لتفادي انعكاسات الانزواء والانغلاق والاستفادة من إمكانيات عصر مجتمع الشمولية و المعرفة و التواصل.

ففي عهد جلالة الملك محمد السادس يتواصل الإشعاع الدولي للمغرب من خلال مبادرات وعبر لقاءات يكون داخلها صوت المغرب حاضرا بقوة وبعمق الآفاق التي يفتحها من خلال الاقتراحات الرامية إلى ضمان الوئام بين مكونات المجتمع الدولي والسلم في ربوعه. فمن خلال الكلمات الموجهة إلى مؤتمر جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا ومؤتمر مونتيري بالمكسيك أكد جلالته أن المغرب حريص على الانخراط في استراتيجية النقص من التفاوت بين مقدرات الدول النامية والدول المتقدمة وأن بلادنا ستسعى نحو التطبيق السليم لمعاهدة الألفية من خلال ضمان الزيادة في التحويلات المالية لصالح البلدان الأكثر احتياجا وإلى النقص من ثقل مديونية البلدان الأكثر فقرا وتخفيف مديونية البلدان ذات الدخل المتوسط عبر فتح الأسواق وإنعاش التجارة الدولية وتقاسم منافعها لصالح محاربة الفقر على الصعيد العالمي.

II- البعد التنموي و الرفع من وتيرة الاستثمار

احتلت قضايا التنمية الاقتصادية مكانة بارزة ضمن توجيهات ومبادرات جلالة الملك محمد السادس مجسدة بذلك الطموح في أن يمتلك المغرب مقومات التطور والحداثة. ففي

أول خطاب للعرش أكد جلالته تصميم العزم على مواصلة مسيرة التطور والنماء لصالح الشعب المغربي وخاصة لفائدة الفئات المحرومة التي تعاني من آثار البطالة ومن تدني مستوى المداخيل ومصاعب العيش.

وقد أوضح جلالته الأرضية الكفيلة بتحقيق قفزة اقتصادية نوعية للمغرب كبلد يندرج ضمن الاقتصاديات الناهضة في التشبث بالانفتاح الاقتصادي[8] من جهة أولى، وفي تفعيل ومواصلة "سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والضريبية والقانونية من أجل تحفيز الاقتصاد وتشجيع الاستثمار"[9] من جهة ثانية.

التطبيق السليم لاقتصاد السوق وتحرير المبادرة الاقتصادية

وإذا كان التشبث بالانفتاح كتوجه للعهد الجديد يؤكد على نوع من الاستمرارية في مجال النهج الاقتصادي للمملكة، فإنه يشدد كذلك على ضمان قدرة الاقتصاد المغربي على الالتئام مع التطورات العالمية. وهي تطورات أدخلت على المشهد الاقتصادي الدولي تغييرات عميقة إن على مستوى نسق الفعل الاقتصادي وإن على مستوى طبيعة التدخلات الاقتصادية للدولة ووظائفها الجديدة. ففي سياق المزاحمة الدولية وشمولية الاقتصاد، لم يعد التوجيه والتدبير الاقتصادي والمالي حكرا على دواليب الدولة ومؤسسات القطاع العام خاصة وأن منطق السوق الدولية حمل معه ضغوطات الانفتاح ومستلزمات التأهيل لمعركة التنافسية العارمة. هكذا غدا منطق تحرير الاقتصاد المبدأ الموجه للممارسة الاقتصادية الجديدة خاصة وأن اتفاقيات التبادل التجاري اكتست طابعا شموليا متصاعدا خلخل أسس السيادة الاقتصادية التقليدية وحولها من إجراءات الحماية الجمركية العتيقة إلى إجراءات تمنيع وتنويع وتأهيل النسيج الاقتصادي الوطني بهدف اكتساب مكانة مثرية في التوزيع الجديد للعمل والتموقع الإيجابي في السوق الدولية.

لقد اتسم عهد جلالة الملك محمد السادس بتوجه ملحوظ نحو التطبيق السليم للنهج الانفتاحي في إطار رسمه السامي لمعالم تحديث المملكة على أساس نظام الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية. فالتحديث الذي يرعاه جلالته على المستوى الاقتصادي يستوجب بناء اقتصاد جديد قادر على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها. وكما برز ذلك من خلال خطاب العرش لسنة 2000 فهذا الاقتصاد الجديد يعني نمط الاقتصاد الاجتماعي الذي

"تمتزج فيه الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي"، أي فعالية ومزايا اقتصاد السوق بحكم قدرته على " تحفيز المبادرة والإبداع لدى كل الفاعلين الاقتصاديين في غير تداخل مع الدور الذي على الدولة أن تقوم به وهو دور الضبط والتنظيم لمجتمع تضامني وإيجاد مناخ ميسر للاستثمار ومحفز عليه..."[10].

من هذا المنطلق أوضح جلالته أن "معركة الجهاد الأكبر الاقتصادي" التي يتعين القيام بها هي معركة "لخلق الثروات وفرص الشغل والجهاد الاجتماعي لتحقيق التنمية البشرية". وهي بذلك تنبني على ترسيخ ثقافة "التعبئة المؤدية إلى الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي" كمسلسل بناء متواصل يجب أن تساهم فيه جميع أطراف الفعل الاقتصادي والاجتماعي. وقد بسط التوجيه الملكي عناصر هذه الثقافة الاقتصادية من خلال توضيح الأدوار الجديدة للفاعلين الاقتصاديين بدءا بدور الدولة الذي "يفرض القيام باستثمارات اجتماعية في مجالات التربية والتكوين لإعداد المواطن الاقتصادي وتأهيله للابتكار والتنافس في جو من الثقة والأمن والاستقرار وفي ظل إدارة شفافة وقضاء نزيه مع الانضباط الحذر والصارم في شأن السياسة المالية والنقدية مما يجعل الدولة في نطاق قوة وسيادة القانون تحفز المجتمع وتوجه تطوره وترعاه ضمن تحكيم رشيد بين مختلف الفئات"[11].

هكذا أصبحت رعاية الدولة للمشهد الاقتصادي محكومة بضوابط تجديد القوانين التي تحكم التدخلات الاقتصادية للسلطة العمومية المطوقة بالمفهوم الجديد للسلطة الذي حرص جلالة الملك على إعادة بلورته كممارسة للمسؤولية بحكمها واجبا كرسه الدستور في اتجاه دمقرطة آليات ومساطر الإشراف على المصالح العمومية والشؤون المحلية والحريات الفردية والجماعية.

لقد اندرج المفهوم الجديد للسلطة ضمن الحرص الملكي على تذليل جملة من المعوقات البنيوية التي غذّاها وجود هوة بين روح القوانين ومنطوقها ومن ثم زيغان وبطء تطبيقاتها والتضارب الحاصل بين مراكز القرار. وقد استهدف إعمال المفهوم الجديد للسلطة الدفع نحو التقيد بالضوابط القانونية ارتكازا على الاحتكاك المباشر والملامسة الميدانية للمشاكل والقضايا المطروحة في عين المكان.

وتتجلى وجاهة الطابع العملي لهذا الاستهداف في تركيز جلالة الملك محمد السادس على جعل التجديد المنشود لممارسة السلطة الإدارية يكفل ترسيخ دولة الحق والقانون في

الميدان الاقتصادي كتوجه يجعل الإدارة ودواليبها المحلية والمركزية الإطار المصاحب والمشجع للفعل الاقتصادي والمحفز للقرار الاستثماري.

على هذا الأساس اغتنت قواعد المجهود التنموي التي تقتضيه وضعية الاقتصاد الوطني بتوضيحات كانت بلادنا في أمس الحاجة إليها وهي تنشد التلاقح الملموس بين التقدم المحرز في مضمار الانتقال الديمقراطي وبين التقدم اللازم في ميدان العمل الاقتصادي. وبذلك يكون عهد جلالة الملك محمد السادس قد أرسى المقومات ذات الطبيعة المؤسساتية لمواكبة الحركة الاقتصادية المنشودة انطلاقا من رفع عوائق التنمية وعلى رأسها التعقيدات المسطرية ورتابة السلوكات البيروقراطية[12]، مرورا بإصلاح النظام القضائي وعصرنة المؤسسات العمومية. وقد أوكل جلالة الملك مهمة الإشراف على "الجهد التأهيلي للإطار المؤسساتي" للاقتصاد الوطني إلى الحكومة من خلال تقوية وتشجيع نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة كرافعة قوية للتنمية وعبر جعل "الإدارة بجميع أنواعها ومستوياتها في خدمة المنظور الجديد للتنمية المندمجة لسد العجز والتفاوت الاجتماعي والمجالي وإدماج الشباب في مسلسل الإنتاج وتشجيع روح الابتكار لديه وإشراك المرأة في التنمية ومحاربة الفقر والإقصاء والبؤس والتهميش وإشاعة روح التضامن والتآزر وحفظ الكرامة واعتماد مخططات جهوية للتنمية وتفعيل دور الجهة في المجال التنموي"[13].

نحن إذا بصدد صياغة جديدة لمهام الدولة ولمسؤوليات مختلف أصعدتها ومؤسساتها في إنجاز الانطلاقة الاقتصادية. فاعتبارا للوضع العام للنسيج الاقتصادي والاجتماعي، بلورت التوجيهات الملكية السامية نظرة مجددة للوظائف الاقتصادية الكبرى للسلطة العمومية وأوضحت المدخل القمين بإرساء البعد الجهوي كمحفز على مضاعفة المجهود التنموي وبجعل اللامركزية واللاتمركز عماد تدبير الشأن العام عن قرب.

فالمجهود التأهيلي للاقتصاد الوطني والرفع من مستوى أدائه العام مسؤولية تتقاسمها مختلف المصالح والمرافق العمومية كل من موقعه واختصاصاته على أن تنخرط كل المبادرات وكل الأعمال بالفعالية اللازمة في مسيرة العصر ووفق متطلبات المشروع الحداثي الديمقراطي باعتباره المشروع الكفيل بإنضاج دينامية التغيير والتقدم. وقد ركزت توجيهات جلالة الملك محمد السادس على ارتباط هذه الدينامية بحل إشكالية الاستثمار. وغني عن البيان ما تميزت به المقاربة التي اعتمدتها الرسالة الملكية إلى الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 والتي بلورت صيغة حكيمة وعملية لمفهوم المخاطب والشباك الوحيد من خلال إنشاء وتحديد مهام المراكز الجهوية للاستثمار.

وقد أتت هذه الصيغة متوافقة مع نسق توزيع السلط والمهام المتبع في إطار المستجدات المرافقة للمفهوم الملكي الجديد للسلطة، كما أنها حرصت على تحقيق الانسجام مع التطلع نحو إنجاز التنمية الترابية الشاملة للمملكة من خلال ترسيخ خيار اللامركزية وتكريس الإطار الجهوي كحلقة أساسية في دعم الديمقراطية المحلية و كأداة توحيد وعنصر التحام وتعبئة لإنجاز مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية[14]. على هذا الأساس برز تقدم ملموس في تدبير إشكالية الاستثمار وتجاوز المثبطات التي عطلت أو كبلت المبادرة الاستثمارية. وقد تجلى النفس الجديد الذي أخذه تدبير الاستثمار من خلال حرص جلالة الملك على معالجة شقيه العمومي والخاص بالوسائل والمساطر المواتية لكل نوع على حدة. ففي مجال الاستثمار العمومي، وموازاة مع الإجراءات الجديدة للترشيد والتخليق في مجال الإنفاق العمومي وانتقاء المشاريع الأكثر وقعا على وتيرة النمو وخلق الثروات ومناصب الشغل، كان الحرص الملكي على إنشاء صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كأداة "للتصدي لأهم معيقات الاستثمار المتمثلة في ارتفاع كلفة الأراضي وانعدام أو قلة الأماكن المجهزة..."[15] لإنجاز المشاريع ذات البعد المهيكل للنسيج الاقتصادي والاجتماعي من قبيل النهوض بالعالم القروي وإيجاد السكن اللائق ومحاربة مدن الصفيح واستكمال سقي مليون هكتار وبناء الطرق السيارة وتشييد المواقع السياحية والمراكز الثقافية والرياضية ودعم قطاع الإعلام والتواصل.

على هذا النحو، أصبح رصيد صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية رصيدا مكملا للاعتمادات المخصصة ضمن ميزانية الدولة ودعامة لمجهود الدولة الاستثماري والتجهيزي وبذلك تمكن المغرب من ضمان الاستعمال الأمثل لمداخيل الخوصصة وتثمين إيراداتها في إنجاز البنية التحتية المواتية لتأهيل الاقتصاد وإعطاء دفعة للأنشطة الحيوية وللقطاعات الواعدة.

وبالنسبة للاستثمار الخاص والذي تعتبره توجيهات جلالة الملك محمد السادس الدعامة الأساسية والمستقبلية للنهوض بالشق الاقتصادي للمشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي، ارتكز النهوض به على جعل السلطات العمومية في خدمة القرار الاستثماري، الوطني والأجنبي. وأول ميدان وجب أن تتجلى فيه هذه الخدمة هو ميدان الرؤية الاقتصادية في زمن أصبح فيه القرار الاستثماري متوقفا على معرفة توجهات السياسة المالية والجبائية للدولة وعلى نوعية البرامج التجهيزية والتدابير المصاحبة لتطور الاقتصاد الوطني

والإجراءات التي ستتخذها السلطات النقدية والمالية لمواجهة انعكاسات الانفتاح واتفاقيات الشراكة وتقلبات المشهد الاقتصادي العالمي.

وقد أولى جلالته عناية كبيرة لمسألة توضيح الرؤية للمستثمرين من خلال سهر جلالته على التزام الدولة بالانكباب على تحسين محيط الاستثمار وهو ما تجلى من خلال قرار تخفيض تكلفة الكهرباء ذات الاستعمال الصناعي والفلاحي حفاظا على القدرة التنافسية للمقاولة المغربية وكذلك عبر الإجراءات المتعلقة بتكلفة عقارات الإنتاج وتخفيف العبء الجبائي وإيجاد التجهيزات الاستقبالية للنشاط الإنتاجي وتدليل المصاعب التي تحول دون سريان العوامل المطمئنة للقرار الاستثماري وعلى رأسها تطهير علاقات ومحيط الشغل من شوائب التنافر والتعارض والاصطدام[16].

واتجاه الاستثمار الأجنبي وكمثال عن المجهود المبذول في توضيح الرؤية للمستثمرين، التجديد والتحسين الذي أدخل على الآليات القانونية المنظمة لعمليات البحث والتنقيب عن المواد الهيدروكربونية حيث أصبح المغرب يتوفر بفضل هذا الإصلاح القانوني الاقتصادي على ترسانة قانونية محفزة وذات قدرة محققة على استقطاب هذا النوع من الاستثمار الضخم.

وموازاة مع الضمانات التي يجب أن تكفلها الدولة ضمن وظائفها الاستراتيجية في مصاحبة دوائر الفعل الاقتصادي والتحفيزات التي وجب أن تقدمها للقطاعات الواعدة أو القطاعات المتضايقة من تقلبات الظرفية الاقتصادية، الداخلية و/أو الخارجية، ركزت التوجيهات الملكية بشفافية وصراحة ذات أبعاد بداغوجية وجيهة على وظائف المقاولة ومهام المقاول في معركة الجهاد الاقتصادي التي تخوضه البلاد لخلق الثروات وفرص الشغل وتحقيق التنمية البشرية.

وفي هذا الصدد أتت التوجيهات الملكية لصقل ثقافة جديدة داخل المشهد الاقتصادي قوامها الانتهاء مع سلوكيات الانتظارية والتمسك بالامتيازات والبحث عن المكاسب السهلة. فكل الخطابات الملكية تضمنت دعوة واضحة نحو التحلي بالروح الوطنية والإقدام نحو المشاريع المنتجة والتطلع نحو الابتكار والإبداع ومواجهة المزاحمة والتشبث بالتقاليد الإيجابية في مجال حسن التدبير وأخلاقيات المعاملات ومستوى الإنفاق والتوفير لدعم تراكم الاستثمار وتطوير المشاريع المنتجة[17].

هكذا شكل التوجيه الملكي من خلال نبذ وضعيات وسلوكيات اقتصاد الريع نقلة نوعية نحو المطالبة بتجديد ثقافة المقاولة وتحديثها من خلال دفعها نحو التعبئة المؤدية إلى ضمان أدائها وربحيتها كمساهمة في الازدهار الاقتصادي المتناغم مع التضامن الاجتماعي.

وفي اتجاه دعم ثقافة المقاولة ومؤازرة المجهودات الرامية إلى تحديث جهازها الإنتاجي وتأهيلها لمواجهة انعكاسات الانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني والآفاق التي فتحها انخراط المغرب والتزاماته إزاء منظمة التجارة الدولية، دفعت حكومة التناوب، من خلال مقتضيات قانون المالية لسنة 1998-1999، المقاولات نحو إجراء عملية تأهيل محاسبي وجبائي تعاقدي. وبذلك وضعت اللبنات المؤسسة لخلق مناخ الثقة المتبادلة بين السلطة العمومية ودوائر الأعمال. ومراعاة لمتطلبات النهوض بالقدرات الإنتاجية وبالقطاعات الصناعية إلى مستوى مواجهة التأجج المتنامي للمزاحمة الدولية، اتخذت خطوات للتحسيس بضرورة الاستعداد للتأهيل التقني والتنظيمي للمقاولة المغربية.

وموازاة مع إصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بالجمارك وبالمنافسة وبالملكية الصناعية واتخاذ إجراءات تهم تحسين المناطق الصناعية وإنشاء مشاتل المقاولات وتقوية التجهيز الطرقي والسككي والجوي والتجهيزات التكنولوجية في مجال التنميط والجودة، تم العمل على تعضيد ومساندة الهيآت المهنية وتثمين الموارد البشرية من خلال إعادة هيكلة مؤسسات التكوين المهني. وهو ما شكل الأرضية الأولى لبلورة آليات جديدة لتأهيل المقاولة المغربية.

والجدير بالذكر أن عملية التحسيس بغايات التأهيل ومقاصده تمكنت تدريجيا من إبرازه كضرورة مستعجلة وقد أكدت توجيهات جلالة الملك على ذلك بإمعان وترجمت الحكومة الحالية هذا التوجه من خلال إنشاء صندوق خاص للتأهيل كإجراء بنيوي يندرج ضمن التأهيل العام للبيئة الإجمالية للاستثمار والإنتاجية والنمو. وبضمان وتوسيع مصادر التمويل لعمليات تأهيل المقاولات، من خلال مخصصات ميزانية الدولة ومساعدات الاتحاد الأوروبي وتقوية صناديق الضمان، أصبحت الطريق معبدة نحو تمنيع النسيج المقاولاتي الوطني لربح معركة التنافسية ورفع تحدي الانفتاح[18]

إجراءات ملموسة لتشجيع المبادرة الاقتصادية وتثمين القطاع الخاص

إلى جانب الحرص على إذكاء روح الفعالية الاقتصادية داخل المقاولة المواطنة، اصطحبت الدعوة إلى تشجيع القطاع الخاص في عهد جلالة الملك محمد السادس بإجراءات ملموسة في مجال تحسين مناخ المقاولات والبنيات الاستقبالية وإنعاش الاستثمار.

وارتكازا على بنية الجهاز الإنتاجي الوطني وعلى متطلبات دعمه من خلال خلق مقاولات جديدة، كانت التوجيهات الملكية القاضية بتشجيع "نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها قاطرة الاستثمار الوطني الحقيقي المنتج والمدر لفرص الشغل القارة"[19]. وفي هذا الصدد بالذات جسد إصدار ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة بلورة مجددة للإطار القانوني والمؤسساتي لسياسة ملتزمة بإنعاش هذا النوع من المقاولات ومساعدتها على تجاوز العقبات التي تحول دون تقدمها. فإلى جانب تخفيف وتبسيط المساطر القانونية والإدارية، ينص الميثاق على تكفل الدولة بإحداث مشاتل للمقاولات ومناطق للتكنولوجيات الجديدة وتحملها للمصاريف العقارية وتهيئة الأراضي والمقرات المهنية المرتبطة بها. وبالإشراف على إحداث وكالة لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة كما ينص على ذلك الميثاق المذكور، اكتملت التدابير القمينة بجعل مصاحبة الدولة للمقاولات الصغرى والمتوسطة تستوفي جملة من الشروط المادية والمالية لحفز الاستثمار.

وبهدف إنعاش المبادرة الاستثمارية، وتعزيزا للمقاربة القاضية بالتدبير اللاممركز من خلال إحداث المراكز الجهوية للاستثمار، تم إدماج المؤسسات والإدارات المشرفة على إنعاش الاستثمار والصادرات في مؤسسة واحدة هي المكتب الوطني لإنعاش الاستثمار والصادرات. وفي نفس السياق تندرج التدابير الموجهة نحو تحسين تنافسية المقاولات والمتمثلة في تكييف المقتضيات الضريبية مع متطلبات انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج كما هو الشأن مثلا بالنسبة لتخفيف الضرائب على الطاقة وجعلها في مستوى المواصفات العالمية. وبطبيعة الحال روعيت في بلوغ هذا الإنعاش متطلبات التمويل حيث ساهمت الإصلاحات التي عرفها القطاع المالي الداخلي في توسيع إمكانيات وقنوات الادخار وتوجيهه لتمويل المقاولات فضلا عن تعبئة التمويلات الخارجية مما ساهم في تخفيض التكلفة المالية للمقاولات عبر تنزيل معدلات الفائدة.

والجدير بالذكر أن النظرة الملكية لحفز الاستثمار نظرة شمولية إذ أنها تربط الشروط المادية والمالية بتوفر المناخ الاجتماعي السليم وبعلاقات الشغل التعاونية والتشاركية كما جاء ذلك في خطاب العرش لسنة 2001. وفي هذا الاتجاه تم العمل بتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نحو تيسير الشروط المواتية لإرساء علاقات مهنية جديدة بين أطراف الشغل. وقد أثمر التمسك بالحوار الاجتماعي وتفعيل مقتضياته على إنضاج جو جديد أسفر عن التمهيد للتفاهم حول النقط العالقة منذ مدة في مشروع مدونة الشغل حيث صادق البرلمان على هذه المدونة مؤخرا. وبذلك تنضاف لبنة أخرى لتقوية المجهود الوطني من أجل تحقيق الإنعاش الاقتصادي وتشجيع المبادرة الاستثمارية الوطنية وضمان التدفق الاستثماري الأجنبي.

ويشكل صدور مدونة الشغل إنجازا كبيرا ضمن منجزات العهد الملكي الجديد. فإلى جانب ما تحقق من تقدم في مسلسل إصلاح الإدارة ومن تحسن في خدماتها وعلاقاتها مع مستعملي المرفق العمومي وخاصة دوائر الفعل الاقتصادي، وإلى جانب إحداث "ديوان المظالم" كمؤسسة لتنمية تواصل الإدارة مع المواطن في التزام تام بضوابط سيادة القانون وكذلك توسيع وتوضيح دور الجماعة المحلية في المجال التنموي، تتكامل وتتقوى حلقات الإصلاح وتأهيل البلاد لربح معركة الديمقراطية والتنمية.

III – الدينامية التحديثية وتعميق مسلسل الإصلاحات الاقتصادية

حمل العهد الملكي الجديد مشعل المثابرة على تحديث الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث أن أول خطاب للعرش شدد على طموح المغرب في السير "على طريق التطور والحداثة في كنف أصالة متجددة" وعلى التشبث بتطبيق النهج الديمقراطي في التداول على السلطة في "إطار نظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية وسياسة الجهوية واللامركزية وإقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وصون الأمن والاستقرار للجميع"[20].

هكذا تجلى تصميم العزم على الدفع بمرحلة الانتقال الديمقراطي التي أسس لها الملك الراحل الحسن الثاني عبر حكومة التناوب إلى تراكمات وإنجازات تخدم مسيرة التطور والنماء. وقد ربطت التوجيهات الملكية بين التطلع لمنجزات أكثر وأرقى وبين مسلسل

التحديث الشامل للبلاد. وبذلك أرسى جلالة الملك محمد السادس معالم المشروع الحداثي الديمقراطي انطلاقا من تشخيص دقيق لقضايا الواقع المعيش وللمشاكل الكبرى للبلاد.

وانطلاقا من عبر التاريخ المغربي، استقى جلالة الملك مقومات وأسس المشروع المجتمعي الديمقراطي الأصيل الذي جعل من المغرب "دولة عريقة في حضارتها متشبثة بهويتها ومقدساتها" وبلدا متميزا "بتحقيق المزاوجة بين الوفاء لتقاليده وبناء الدول العصرية بقيادة أمير المؤمنين ومؤسسات ديمقراطية في إطار منظم ومعقلن يرسم لكل فاعل حقوقه وحدود مسؤولياته ضمن منظور يعتبر أن الديمقراطية ترتكز على بعد تنموي قائم على حرية المبادرة الخاصة المشبعة بروح التكامل الاجتماعي"[21].

ارتكازا على هذه الأسس ، حقق العهد الجديد نقلة إصلاحية كبرى تجلت في الاختيار الصريح للانخراط الفعال في مسيرة العصر والتحضير لولوج الألفية الثالثة من خلال ترسيخ دولة الحق والقانون كمنطلق لفلسفة الحداثة التي ينشدها جلالة الملك باعتبارها نبراس البناء المجتمعي. وهو ما جعل التوجيهات الملكية تنصب على إبراز معالم تحديث المغرب بدءا بمستلزمات البناء المؤسساتي ومرورا بتخليق الحياة العامة ودعوة المجتمع السياسي إلى التأهيل وإعطاء دفعات قوية ومتكاملة لأوراش الإصلاحات الكبرى.

تميز التجسيد العملي للمشروع الحداثي الديمقراطي بمستوى المنجزات المترتبة عن الوقوف والتتبع الملكي المتواصل لأوراش الإصلاحات الكبرى وعلى رأسها تلك التي لها وقع مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ونخص بالذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر حرص جلالة الملك على تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين إيمانا من جلالته بأهمية قطاع التربية والتكوين في بلوغ التنمية الشاملة من خلال جعل فترة 2000-2010 عشرية التربية والتكوين وأولوية أساسية بعد قضية وحدتنا الترابية المقدسة. وهكذا تم وضع النصوص التشريعية والمصادقة عليها وملاءمتها مع روح الميثاق. ولإرساء أسس تعميم التعليم والحد من ظاهرة الأمية، تم تحديد أهداف التعليم الأولى والتزامات مؤسساته مع الإقرار الصريح بإجبارية التعليم الأساسي لجميع الأطفال المغاربة ذكورا وإناثا من 6 إلى 15 سنة ومع التزام الدولة بتوفير المرافق الضرورية ووسائل النقل والمطاعم المدرسية لتحفيز الإقبال على التمدرس بالعالم القروي. وقد أسفر التطبيق العملي عن تقدم كمي ملموس أظهره ارتفاع نسبة التمدرس إلى 98 ٪ منذ سنة 2001. وموازاة مع ذلك ومن أجل إشراك القطاع الخاص تم تحديد مجالات

ومستويات وشروط مزاولة التعليم المدرسي الخصوصي. ولتجسيد النهج اللامركزي واللاتركزي في السياسة التربوية والتكويني، تم إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين باختصاصات ومهام واسعة تمكن من تطوير العملية التربوية ودعمها بالوسائل التكنولوجية الحديثة القمينة بتحقيق التحديث المنشود.

ونفس الأولوية أعطيت لتطوير وتنمية الجامعة والبحث العلمي والتقني لما له من دور في ترسيخ الحداثة باعتبارها قيمة مضافة لرصيدنا الحضاري وفي تنشئة الشباب المغربي على التشبع بالوطنية الملتزمة[22] حيث دخل الإصلاح الجامعي مرحلة التنفيذ العملي بعد إعادة هيكلة البرامج والمؤسسات الجامعية وتحسين الظروف المادية والاجتماعية.

يبرز تتبع العناية الخاصة التي أولاها جلالة الملك بقطاع التربية والتكوين في كل أسلاكه ومستوياته وجود فلسفة عميقة تستشعر «الأهمية القصوى للتعليم النافع في تحرير العقل وترسيخ روح المواطنة... لخوض تحديات التنمية والعولمة ومجتمع المعرفة والاتصال»[23]. ولذلك ركز خطاب العرش لسنة 2003 على ضرورة الارتقاء إلى منجزات نوعية تنتقل بالنظام التعليمي من نظام ينتج البطالة والانغلاق إلى "تعليم حديث وجدي وتربية سليمة وصالحة" في مستوى إنتاج وتأهيل المورد المستقبلي للأمة وهو رأسمالها البشري.

وبنفس المقاربة الشمولية لمتطلبات التنمية الاقتصادية، احتلت مسألة تخليق المعاملات مكانة متميزة ضمن التوجيهات الملكية السامية حيث حظي قطاع العدل كسلطة دستورية مستقلة بإجراءات تأهيل وتقويم مكنته من مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعرفها البلاد. فالقضاء العادل في توجيهات جلالته ضرورة من ضرورات التحديث لتكريس النهج الديمقراطي في العلاقات الاجتماعية والنهوض بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل وترسيخ دولة الحق والقانون في ميدان الأعمال والمعاملات وتوفير مناخ الثقة في المؤسسات.

فعلى مستوى المنجزات التي عرفها عهد جلالة الملك محمد السادس تكفي الإشارة إلى ما عرفه القضاء المغربي من مؤشرات واثقة على المواكبة المتصاعدة للتحولات المعاصرة والتي جعلت تفعيل المساواة أمام القضاء والقانون واقعا معيشا وإلى تفعيل دور المحاكم التجارية وأنسنة المؤسسات السجنية وتحسين مدونة القانون الجنائي ومساطره وإلى المجهودات المبذولة للرفع من مستوى تكوين الجهاز القضائي وإصلاح بنيات المحاكم

وتسريع تنفيذ الأحكام القضائية. ومجملا، أرسى العهد الملكي الجديد مقومات مراجعة عميقة لقطاع العدل بدءا بتحديث بنياته ومساطره ومرورا بتحفيز العاملين به ومحاربة كل الانحرافات والمزالق التي عانى منها في العقود الأخيرة.

يمكن القول إن الاهتمام بإصلاحات قطاعات العدل والإدارة والتعليم يبرز حرص جلالة الملك محمد السادس على توفير الأرضية اللازمة لانفتاح الاقتصاد وتأهيله وهي بذلك إصلاحات تندرج ضمن امتلاك وسائل تحصين الذات الوطنية وفي نفس الوقت امتلاك لمؤهلات التفاعل الإيجابي مع التحولات المتسارعة، الداخلية والخارجية.

إن الطابع البنيوي لهذه الإصلاحات هو الذي جعل دينامية التحديث تشق طريقها بشكل تراكمي منذ بداية العهد الملكي الجديد بالشكل الذي فسح المجال واسعا وواعدا بتحقيق طفرة في الأداء الاقتصادي العام.

وضمن أبرز الإصلاحات التي ميزت المشهد الاقتصادي خلال عهد جلالة الملك محمد السادس ما طرأ على المحيط القانوني والمؤسسي للمقاولة من تحديث، مما يترجم الحرص على تكييف التشريع المغربي وتقريبه وملاءمة مقتضياته مع المعايير والتوجهات الكبرى للمعاملات الاقتصادية الدولية. وقد شمل هذا التكييف والتحيين ميادين الملكية الصناعية والتجارية والجمارك والمقاولات الصغرى والمتوسطة والتأمينات والمراقبة المالية. فقياسا بما سجلته بلادنا من تشريعات تهم محيط المقاولة والاستثمار ودوائر الأعمال، تترسخ دينامية التحديث وتنعكس على المعاملات والسلوكات بشكل يعمق انغراس ثقافة اقتصادية جديدة.

وبالنسبة للقطاع العام وماله من مكانة ضمن النسيج الاقتصادي، تمت متابعة الإصلاح القاضي بإعادة هيكلة المكاتب والمقاولات العمومية وضبط برامجها والعمل على إعادة انتشارها في اتجاه القيام بوظائف أكثر ملاءمة مع آفاق التحرير والمنافسة، كما تم تحضير نظام جديد للمراقبة المالية قوامه الدفع نحو تحسين التدبير المالي والتنظيمي والالتزام بالبرامج التعاقدية مع الدولة والحفاظ على الملك العمومي وتثمينه وفق ضوابط المردودية والشفافية. وفي إطار تطوير الأداء العام للمؤسسات العمومية تم التركيز على نهج سياسة التعاقد بناء على برامج في الأمد القصير والمتوسط تنبني على معايير تقنية ومالية وتسطر أهدافا مرتبطة بوضع المؤسسة أو المقاولة العمومية وبوظائفها داخل الاستراتيجية التنموية للبلاد. وعلى هذا الأساس تمت بلورة عدد من البرامج التعاقدية مع شركة الخطوط

الجوية الملكية وشركة كوماناف وشركتي صوديا وصوجيطا لتتوسع بذلك رقعة الإصلاح الذي تخضع له المؤسسات العمومية.

وفي مجال مواصلة مسلسل الخوصصة، تميز عهد جلالة الملك محمد السادس بكونه عهد عمليات كبرى تسنى لبلادنا الانتفاع منها من حيث أهمية إيراداتها ومن حيث الإشعاع الذي وفرته لمدى التزام المغرب بضوابط الشفافية. فنتائج إنجاز الشطر الأول من عملية خوصصة شركة اتصالات المغرب مازالت عالقة بالأذهان بل أصبحت إحدى أندر حالات الخوصصة في قطاع الاتصالات في الدول النامية التي حققت مكاسب مالية وتكنولوجية وتجارية مهمة والفضل كل الفضل يرجع في هذا وذاك إلى المصداقية التي أصبح المغرب يحظى بها كنظام سياسي وكنهج اقتصادي سليم على عهد جلالة الملك محمد السادس.

وقد تعززت هذه المصداقية كما برز ذلك من خلال عملية خوصصة شركة التبغ وبذلك كسبت بلادنا مرة أخرى ثمرة ارتقاء التدبير العمومي نحو المزيد من الشفافية مما سينعكس مستقبلا على تنامي القدرة الاستقطابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيقوي بالتتابع معاملاتنا المالية مع دوائر التمويل الخارجي.

وبنفس الزخم، تمت مواصلة إصلاح النظام البنكي والمالي كإصلاح استراتيجي يروم تحديث وتقوية آليات ومؤسسات تعبئة الادخار وتمويل الخزينة والاقتصاد الوطني.

فبالنسبة لتمويل الخزينة العمومية، عرفت السنوات الأخيرة تحسنا ملموسا نتيجة المجهود المبذول في مضمار التحكم في التوازنات الماكرواقتصادية من جهة أولى، وتنامي القدرة على تعبئة الادخار وتنويع المنتوجات المالية وإضفاء الحيوية والمهنية داخل السوق المالية من جهة ثانية، وكذلك بفضل الاختيار الواعي والانتقاء المعقلن لعمليات تعبئة التمويل الخارجي والحرص على التدبير النشط للدين الخارجي. وكل هذا وذاك كان له وقع على تطور بنية الدين الإجمالي للخزينة العمومية في اتجاه التخفيف من الحجم والتقليص من التكلفة والمخاطر.

وقياسا بالإكراهات الناتجة عما عرفه المشهد المالي الدولي من تقلبات ومخاضات، عرف تمويل الخزينة العمومية تطورا إيجابيا يرجع إلى نجاح عملية عصرنة السوق الداخلية للدين والتي سمحت باللجوء إليه لما يوفره من إمكانيات مواتية لحاجيات الخزينة مع انعدام مخاطر الصرف والانعكاس الإيجابي على النظام المالي الوطني. ويرجع هذا التطور إلى

المجهود المبذول في تحديث أدوات تمويل الخزينة وخاصة التركيز على سوق المناقصة بعد إدخال جملة من التحسينات ذات الطابع التقني والتواصلي والأخلاقي على المعاملات داخله. وأخيرا الحذف التدريجي للامتيازات التي كانت تحظى بها الخزينة العمومية كالتسبيقات التوافقية من مركز الإصدار وتوحيد التعامل الجباني مع سندات الخزينة إسوة بالمنتوجات المالية الأخرى وحذف السقف الإجباري الذي كان محددا للأبناك في حيازة السندات العمومية.

هكذا وضعت أسس تطوير السوق الداخلية للدين ارتكازا على ضوابط شفافة وموضوعية لتعامل السلطات النقدية والمالية مع وسطاء قيم الخزينة العمومية وعبر إدخال تحسينات نابعة عن الحوار والتشاور الدائم.

وعلى مستوى تعبئة وسائل التمويل الخارجي، اتجهت السياسة المتبعة إلى مراعاة حجم نفقات تجهيز الدولة والمؤسسات العمومية واعتبار حاجيات القطاع الخاص إلى وسائل التمويل الداخلي وتفادي مزاحمتها. كما أنها التزمت بتجنب إثقال حجم المديونية الخارجية ومراعاة وضعية ميزان الأداءات والحفاظ على الاحتياطي من العملة الصعبة. وبشكل خاص تمت تعبئة التمويل الخارجي بناء على خمسة توجهات أساسية اعتماد اللجوء إلى صيغ التمويل التفضيلي وترتيب حاجيات اللجوء حسب الأولويات الكبرى للبلاد في التمويل (الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والقطاع الاجتماعي والتجهيزات الأساسية).

وفي اتجاه تخفيف المديونية تجسدت سياسة التدبير النشط للدين الخارجي في آلية تحويل الديون إلى استثمارات وفي معالجة الديون المكلفة والمبرمة بفوائد باهضة وكذلك من خلال الانكباب على إعادة تقويم بنية الدين الخارجي من العملات الصعبة تمشيا مع التغيرات التي طرأت على سوق الصرف. وقد مكنت هذه الآليات الثلاث من معالجة ماينا هز 20 ٪ من كتلة الدين الخارجي.

وفيما يخص تحويل الديون إلى استثمارات خاصة وعمومية فقد سعى المغرب بفضل تطوير علاقاته مع الأطراف المدينة وبفضل تحريك ديبلوماسيته الاقتصادية إلى توسيع هذه الآلية لتشمل ديون بلادنا تجاه أطراف دائنة خارج نادي باريس. وقد تسنى للمغرب أن ينتفع من آلية التحويل إلى استثمارات عمومية بواسطة اتفاقيات مع دولة الكويت الشقيقة ومع إيطاليا. أما التحويل إلى استثمارات خاصة فقد شمل فرنسا وإسبانيا والكويت.

وبالنسبة لآلية إعادة تمويل الديون باهضة التكاليف، انصب المجهود المبذول على تحسين نسب الفوائد تمشيا مع الشروط الجديدة التي أفرزها السوق المالية الدولية وتم إحلال ديون جديدة بفوائد ميسرة محل ديون قديمة أبرمت تحت شروط عالية التكاليف وقد لجأ المغرب مع فرنسا وإسبانيا على وجه الخصوص إلى التسديد المسبق لديون مكلفة بواسطة قروض جديدة.

وقد نشطت ديبلوماسيتنا الاقتصادية والمالية مدعومة بصورة بلادنا ومصداقيتها داخل المشهد الاقتصادي والمالي الدولي في اتجاه تحويل نسب الفوائد. وهكذا تمكنا من خلال سلسلة من المفاوضات مع بعض الأطراف الدائنة من استسواء نسب الفوائد مع المعدلات المعمول بها في السوق حاليا.

وبواسطة مجموع هذه الآليات استطاع المغرب أن يحصل على تخفيف ملموس لديونه الخارجية مما كان له وقع على المستوى المالي، أولا من خلال اقتصاد العملة الصعبة وتحقيق تقليص سنوي لمخزون الدين الخارجي للخزينة. وعلى المستوى الاقتصادي ؛ ثانيا تجلى وقع عمليات تحويل الدين إلى استثمارات في انتفاع بلدنا من تدفقات استثمارية إجمالية تناهز المليار دولار ومن خلق آلاف مناصب الشغل.

وعلى صعيد إصلاح البنية العامة لتمويل الاقتصاد الوطني، دشن المغرب في ظل العهد الملكي الجديد مرحلة أخرى في مجال تقوية استقلال السلطات المكلفة بمراقبة السوق المالية وتحسين القدرة الاحترازية وإعطاء حركية أكبر لأسواق الرساميل وتطهير وضعية بعض المؤسسات المالية العمومية.

هكذا تم إذكاء المنافسة بين مكونات القطاع البنكي في اتجاه إطلاق ديناميكية تنزيل أسعار الفائدة وتجديد الإجراءات الاحترازية التي بدأ العمل بها في بداية التسعينيات. وقد أسفرت الإصلاحات الموجهة نحو تحرير النظام البنكي عن تقوية ملموسة لقدراته على تعبئة الودائع النقدية وتمويل الاقتصاد. وضمن عوامل هذا التعزيز تجدر الإشارة إلى انعكاسات مراجعة القانون البنكي والهادفة إلى تقوية استقلال سلطات بنك المغرب في مجالات المراقبة والتتبع والزجر وإلى جعل مقتضيات هذا القانون في مستوى المعايير الدولية ومبادئ التعامل النقدي التي أقرتها المجموعة الدولية (مبادئ Bâle).

وبهدف تيسير شروط بلورة السياسة النقدية المواتية للحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية تم إدخال تعديلات على القانون المنظم لبنك المغرب لكي تصبح مؤسسة كاملة

الاستقلال كسلطة نقدية عهد لها بمراقبة وتتبع القطاع البنكي مع إلغاء كل المساهمات في مكوناته ومنع كل أشكال المشاركة في المجالس الإدارية للأبناك وتطوير قدرة بنك المغرب على بلورة الإجراءات الكفيلة بتوفير حجم السيولة الملائمة لحاجيات الاقتصاد الوطني والتوفر على آليات مكافحة تبييض الأموال وقنوات تمويل الإرهاب.

وفي اتجاه تعميق إصلاح سوق الرساميل، عرف العهد الجديد إدخال عدد من الإجراءات واتخاذ جملة من التدابير لإضفاء المزيد من الدينامية على نشاط بورصة القيم وتأمين المعاملات داخلها. فبالإضافة إلى إنشاء سوق ثانية لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة وتليين شروط ولوجها، تم فتح السوق الأولى في وجه الشركات المكلفة بالتدبير المفوض للمرافق العمومية وإنشاء قسم خاص بالمقاولات ذات المؤهلات الكبرى على النمو.

وعلى المستوى التنظيمي، اتخذت التدابير الكفيلة بحماية المستثمرين وتأمين معاملاتهم داخل السوق بواسطة إجبارية التصريح بكل تجاوز لسقف المساهمة في الشركات المسجلة في بورصة القيم ووضع نظام لحفظ عمليات تداول الأسهم وهو الدور الموكول للوديع المركزي. ولتحسين تدبير بورصة القيم تم العمل على ملاءمة قوانين الشركة المشرفة عليها مع مقتضيات قانون شركات الأسهم كما تم ضبط دفتر التحملات توضيحا لحقوقها والتزاماتها ومساهمتها في تقوية مساطر ضمان سير السوق المالية وحماية زبنائه. ومن خلال تقوية دور مجلس القيم المنقولة ومراجعة إطار تدخلاته وإشرافه على السوق المالية، اغتنت ثقافة التعامل المالي بتوضيحات وتشريعات من شأنها أن تساعد على تعضيد قنوات تعبئة الادخار وتوجيهه نحو التوظيفات المنتجة.

وموازاة مع ذلك، استهدفت عدد من الإجراءات الجبائية التحفيزية إنعاش بورصة القيم وهي إجراءات تضمنتها قوانين المالية لسنتي 2001 و2002 كما أدخلت إجراءات ذات طبيعة تنظيمية بهدف تقوية الشفافية والمصداقية على المعاملات داخلها.

وبغاية تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات المالية العمومية، استهدف الإصلاح كل هذه المؤسسات حسب خصوصياتها وانطلاقا من نوعية المشاكل التي اعترضت وظائفها وأداءها في العقود الأخيرة. هكذا ساهمت الدولة إما بواسطة إعادة الرسملة وتقوية الموارد أو عن طريق التحويل إلى شركة مساهمة وفتح الرأسمال أمام القطاع الخاص أو في اتجاه إعادة تحديد الوظائف والأدوار والتمييز بين النشاط التجاري ووظيفة المرفق العمومي. وقد

شمل هذا النوع من التقويم وإعادة الهيكلة كلا من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للنماء الاقتصادي وصندوق التجهيز الجماعي على أساس مبادئ التحديث وتقوية القدرة التنافسية ومتطلبات الحفاظ على المال العام وتفادي الانعكاسات السلبية على مجموع القطاع البنكي والمالي الوطني.

وشملت التوجهات الإصلاحية كذلك أدوات السياسة النقدية بغاية تحيين وتعزيز النهج التحديثي الذي تم تدشينه في منتصف التسعينيات. وبالإضافة إلى تجديد مستويات تدخل البنك المركزي كسلطة نقدية مستقلة، اعتمدت السياسة النقدية على وسيلتين جديدتين وهما عمليات السوق المفتوح أي عمليات شراء وبيع سندات الخزينة داخل السوق الثانية من طرف بنك المغرب توخيا للتأثير على مستوى السيولة البنكية والسعي نحو استرجاع السيولة عن طريق تقديم عروض من طرف بنك المغرب لصالح الأبناك على شكل ودائع لأجل معين وبمكافأة مجزية. وقد شكلت هذه التدخلات الطريقة المثلى للحيلولة دون انعكاسات وفرة السيولة على الوضع النقدي والمالي للبلاد على إثر التدفق الملحوظ للعملة الصعبة الناتج عن إيراد تفويت الخط الثاني للهاتف المحمول في نهاية 1999 وقد أسفر العمل بهذه الآليات النقدية عن تحسن ملحوظ في قدرة بلادنا على تفعيل سياستها النقدية حيث تم التوصل إلى تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق تنزيل المعدلات الموجهة لبنك المغرب مما انعكس على متوسط معدل الفائدة البينبنكي بشكل ملحوظ في اتجاه التليين ومجاراة شروط التمويل التي عرفها المشهد المالي الدولي مؤخرا. ومن شأن ميل معدل الفوائد نحو التنزيل والارتخاء أن يقوي القدرات التنافسية للمقاولة ولمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني. ومن خلال ميل معدلات الفائدة نحو تسجيل تنزيلات متتالية تتقوى الإجراءات المتخذة لصالح حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة على تمويلات بشروط تفضيلية كما تتقوى القدرات المؤسساتية للقطاع البنكي المالي عن طريق تعزيز آليات الضمان التي تساهم في الرفع من مستوى القروض الممنوحة للاقتصاد ككل وللقطاعات ذات البعد الاستراتيجي في سياسة التنمية التي تنهجها البلاد.

وفي هذا السياق شكل التوجه نحو تقوية تمويل عمليات تجديد الوحدات الفندقية والمترتب عن مقتضيات الاتفاقية - الإطار رافعة قوية للنهوض بالقطاع السياحي وتأهيله. ونفس الدور تلعبه الإجراءات المتخذة لصالح إعادة هيكلة وتأهيل قطاع النسيج والألبسة بواسطة منح قروض بشروط تفضيلية ولأمد ملائمين لمتطلبات تجاوز المصاعب الناجمة عن

احتداد المنافسة الخارجية ومصاعب التصدير. كذلك وبقصد مواجهة الإكراهات التي تعترض إنشاء وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة والكامنة في ضعف رؤوس الأموال الذاتية وانعدام الضمانات التي يشترطها التعامل البنكي التقليدي لدى أصحابها، جاء مشروع تمويل الرأسمال المخاطر بإطار قانوني خاص لخلق بنيات ملائمة للتمويل تستهدف مراعاة الفصل بين الطرف المشرف على المشروع والطرف المساهم في الاستثمار. وقد تكللت الإصلاحات المدخلة على بنيات التمويل بإنشاء صندوق التأهيل ارتكازا على موارد خارجية وعلى موارد ميزانية الدولة بغاية توفير المساعدة التقنية والمساهمة في تطوير الجهاز الإنتاجي للمقاولات المغربية الراغبة في الدخول في عملية تأهيل تقني وتنظيمي.

وضمن القطاعات التي استهدفتها إجراءات تقوية وسائل التمويل هناك قطاع السكن الاجتماعي. فبعد الإجراءات المتخذة بقصد تطبيق مقتضيات قانون الديون الرهنية والذي وضع لتعبئة موارد خاصة بتمويل السكن الاجتماعي وتوسيع آليات توظيف الرساميل في وجه المستثمرين وهي إجراءات أسفرت عن نتائج واعدة وسعت الآفاق الخاصة بتمويل قطاع السكن، تم إنشاء صندوق للضمان في إطار محاربة السكن غير اللائق وذلك بغاية تيسير حصول الفئات الاجتماعية المستهدفة على قروض بنكية. وقد ساهم صندوق الحسن الثاني للتنمية والصندوق الخاص بالسكن في إيجاد موارد لهذه العملية التي تستأثر بعناية ملكية خاصة كما ورد ذلك في خطاب العرش الأخير.

والجدير بالذكر أن الحرص على رفع تحدي السكن غير اللائق والسكن العشوائي باعتبارهما خللا في النسيج الاجتماعي شكل وباستمرار محطة للاهتمام الملكي كورش حيوي يتطلب كما أكد على ذلك خطاب العرش لسنة 2003 «برنامجا وطنيا تضامنيا مضبوط المسؤوليات» يجب التجند له بكل استعجال وحزم[24]

وعلى ذكر الجهود الرامية إلى تعبئة وسائل التمويل عملت السلطات العمومية على وضع استراتيجية لتطوير الادخار المؤسساتي يرجى من ورائها تركيز أنشطة المؤسسات العمومية المكلفة بتعبئة الادخار على لعب دور أكبر في هذا الاتجاه كما هو شأن صندوق الإيداع والتدبير وصندوق التوفير الوطني ومراجعة الإطار القانوني الخاص لتدبير المحفظات المالية لصالح الغير وتفعيل مقتضيات قانون التأمينات ووضع المراسيم التطبيقية له بغاية استعمالات أنجع للادخار المؤسساتي.

من خلال هذه الأمثلة حول الإصلاحات التي تشهدها بلادنا تبرز قوة الديناميكية التحديثية التي أضفاها العهد الملكي الجديد على المسار العام للاقتصاد الوطني. فالنتائج الاقتصادية والمالية المسجلة في السنوات الأخيرة تبرز أن المغرب يراكم بشكل ملموس الشروط الضرورية لتحقيق الأهداف التي ينشدها في مجال تقوية النمو وخلق فرص الشغل. فمن خلال تحضير الأرضية الصلبة للنهوض بالموارد البشرية وعبر الإجراءات المتخذة لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي تتنامى قدارتنا نحو ربح معركة تأهيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي وعلى هدى التوجيهات الملكية السامية تكتسب السياسة الاقتصادية والمالية نجاعة أكبر في مواجهة الإكراهات الداخلية والخارجية.

IV ـ البعد التضامني : التعبئة الوطنية وتكثيف العمل الاجتماعي

شكل تتبع الوضعية الاجتماعية أحد ثوابت الاهتمام والعناية الملكية السامية. فالألقاب والأوصاف التي أعطيت للعهد الملكي الجديد ركزت على عمق الحساسية الاجتماعية لدى جلالة الملك محمد السادس منذ أن كان وليا للعهد والتي تجلت في المبادرات الرائدة التي قامت بها وماتزال مؤسسة محمد الخامس للتضامن في مجالات محاربة الفقر والتخفيف من المعاناة عبر دعم المشاريع الاجتماعية.

إن عمق هذه الحساسية الاجتماعية هو الذي جعل المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي يتأسس على أرضية صلبة لأنه يربط تقوية المشهد السياسي والمؤسسي والنهوض بالاقتصاد الوطني بتوفير المناخ الاجتماعي السليم المحفز على الاستثمار والتشغيل وكسب رهان التنمية البشرية والتأهيل الشامل لمختلف أطراف المملكة. فكل توجيهات جلالة الملك وكل المبادرات والأعمال والخطوات التي قام بها جلالته تنبني على مسلمة التمفصل بين مستوى الأداء الاقتصادي والقدرة على إقرار مقومات التلاحم الاجتماعي من خلال "عقد اجتماعي جديد ومتكامل" وفق "منظور شمولي لمكافحة مظاهر العجز الاجتماعي من بطالة وفقر وأمية وإقصاء"[25].

إن التأمل في تركيز جلالة الملك محمد السادس على هذا التمفصل يبرز الحرص على امتزاج الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي لأن توسيع وتكثيف القدرة على إنتاج الثروات يرتهن بتوطيد التماسك الاجتماعي وإشاعة روح التضامن والتآزر وحفظ الكرامة

المادية والمعنوية للمواطن والمواطنة. فالمناخ الاجتماعي السليم القائم على صيانة الحقوق والحريات وتأمين "السكن اللائق والشغل المنتج والتعليم النافع" يشكل الدعامة الكبرى والركيزة الأساسية للمجهود التأهيلي للإطار المؤسساتي وللجهاز الاقتصادي الوطني[26]. هكذا تكون النقلة الإصلاحية التي تروم بناء المجتمع الحداثي الديمقراطي متكاملة الحلقات يرتكز شقها الاقتصادي على إطارها المؤسسي والقانوني مدعوما بالتفعيل الذي يطال آليات التضامن والتكافل وضمان موارد العيش. ويتدعم مبتغاها الاجتماعي بإنشاء وتقوية مؤسسات الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية واحترام التشريعات الاجتماعية الأساسية وابتكار أساليب التشغيل والإدماج ومكافحة مظاهر الخصاص والحرمان والتهميش.

الطابع الاستراتيجي للتعبئة التضامنية

من خلال سهر جلالة الملك محمد السادس على إضفاء بعد استراتجي على أنشطة وتدخلات مؤسسة محمد الخامس للتضامن، ارتقى بالعمل التضامني من عمل إنساني يستهدف التخفيف من معاناة المحرومين والمهمشين عبر منح مساعدات عينية وخدمات طبية إلى نشاط ينصب على تحسين ظروف العيش من خلال الانكباب على أسباب الفقر والمساهمة في تقوية الخدمات الاجتماعية وخاصة بالعالم القروي وتحسين موارد المعوزين والحد من الخصاص الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية وخاصة النساء ربات الأسر والمعوقون والأطفال المشردون.

ولتجسيد هذا التوجه، أعطى الملك الراحل الحسن الثاني الانطلاق للحملة الوطنية التضامنية سنة 1998، وكلف ولي عهده آنذاك بترؤسها الفعلي وهو ما جعل مؤسسة محمد الخامس تضطلع بمهمة تعبوية لأريحية المغاربة وتعلقهم بقيم التكافل والتعاون. وقد جاءت النتائج السنوية لهذه الحملة في بعدها الكمي حاملة لآفاق واعدة وفي بعدها الكيفي مشجعة على تعميق بيداغوجية المسؤولية التآزرية المتقاسمة بين أفراد الأمة في مكافحة الفقر. وبالفعل تعمقت آثار هذه البيداغوجية وتواصل مسلسل العمل التضامني بفضل حرص جلالة الملك محمد السادس على جعل مؤسسة محمد الخامس تتقيد بمساطر شفافة وتنهج سبل تحسيس المواطنين، داخل المغرب وخارجه، بنبل المقاصد وتلتزم بإنجاز المشاريع التي تخدم تلاحم النسيج الاجتماعي.

هكذا أصبحت مؤسسة محمد الخامس للتضامن ترتكز في تحضير وتنفيذ برامجها على الدينامية المحلية كمنطلق لتحديد السكان المستهدفين وتعريف نوعية حاجياتهم وسلم أولوياتها في أفق ضمان الانسجام والنجاعة والاستمرارية لتدخلاتها. وقد تم السير على هذا النهج بفضل توجيهات جلالة الملك وهو يترأس اللجنة الأخلاقية للمؤسسة واضعا عليها ضرورة التوفر على رؤية واضحة لقضايا الاحتياج وسلوكات السكان المستهدفين والطرق القمينة بمعالجة العجز الاجتماعي والإيفاء بالحاجيات الكبرى. وبواسطة البحث عن ملاءمة مقاربة الخصاص والفقر مع طرق التدخل والمعالجة تيسر تحديد آليات إشراك الفاعلين في الحقل الاجتماعي لمكافحة الفقر والتعرف على ميولات وقدرات المجتمع المدني بشأن التعبئة التضامنية وذلك بقصد الوصول إلى تقييم موضوعي لنوعية وآفاق تدخل المؤسسة. وهو ماحدا بمؤسسة محمد الخامس إلى الاعتماد على النهج التشاركي والتشاوري مع الفاعلين في الحقل الاجتماعي وبوأها دورا رياديا في التحفيز على إنجاز برامج مكافحة الفقر. وبذلك تساهم المؤسسة في الترقية الاجتماعية بواسطة إنعاش ومساندة وتنظيم الأنشطة لصالح المعوزين ومن خلال تقوية المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي ومد الدعم المادي للفاعلين الاجتماعيين.

أصبحت مؤسسة محمد الخامس رمزا للعمل الاجتماعي التضامني وعنصرا أساسيا في ديناميكية ونهضة التآزر والتكافل التي يشهدها المغرب. وهي كذلك ومن خلال مساطر التدبير التي تعتمدها تشكل قدوة ونموذجا لما يجب أن يطبع وحدة المغاربة في اتجاه التغلب على المعضلات الاجتماعية.

وموازاة مع اكتساب مؤسسة محمد الخامس درجات متزايدة من الفعالية والنجاعة في ميدان الإسعاف الاجتماعي كما هو شأن "عمليات رمضان"، تساهم هذه مؤسسة في تعميم التمدرس والمساعدة على ولوج مختلف أسلاكه كما تساهم في الإدماج الفعلي لصالح ذوي العاهات والمعوقين إضافة إلى عطاءاتها في ميدان تقوية البنيات الطبية والعلاجية وفي مكافحة مفاعيل الجفاف وتجنيب العالم القروي انعكاساته الوخيمة وكذلك إشرافها المتواصل على تنظيم عملية الاستقبال السنوي للمغاربة المقيمين بالخارج.

يتجلى الطابع الاستراتيجي للتعبئة التضامنية كذلك في المجهود المبذول عبر آلية السلفات الصغرى. فالمغرب جرب وخبر هذه الآلية بشكل ناجح كما تظهره إحصائيات المستفيدين ونوعية المشاريع التي تم تمويلها ودرجة استمراريتها والنتائج المالية

والاجتماعية التي ترتبت عنها لفائدة ذوي الدخل الضعيف والضئيل. فبواسطة تنمية قنوات تمتيع مقاولين صغار بخدمات تمويل لا تخضع للمساطر والشروط التوافقية المستعصية عليهم، استفادت أعداد متزايدة من المواطنين وفتحت أمامهم سبل كسب العيش والانخراط في عمليات الإنتاج والتبادل.

تقوية آليات وموارد السياسة الاجتماعية للدولة

عرفت القطاعات الاجتماعية في السنوات الأخيرة انتعاشا ملحوظا وأصبحت على رأس أولويات السلطات العمومية. ويرجع هذا الارتقاء إلى تركيز التوجيهات الملكية السامية على "النهوض بالمجتمع المغربي والعمل على تغييره نحو الأرقى والأفضل" بواسطة أعمال ملموسة "لتفعيل التضامن والتكافل في مدلولهما الإسلامي لمحاربة الفقر ومظاهر الإقصاء والارتقاء بالفئات المحرومة مما يعني إقامة عدالة اجتماعية تعتمد المساواة في الفرص والإمكانات في نطاق إصلاح يتعهد المكتسبات المؤسسية والتجديد والإغناء ويسعى إلى اقتصاد الوسائل وتقنين الممارسات البناءة وتجدير الثقافة الديمقراطية عبر منظور المواطنة الفاعلة والعمل المبدع الخلاق من خلال المبادرات الذاتية والأشغال التطوعية وتشجيع الشراكة والتعاون"[27].

توضح هذه الفقرة المقتطفة من الخطاب السامي لعيد العرش لسنة 2000 المنهجية التي تعتمدها حكومة جلالة الملك في ميادين العمل الاجتماعي. ففلسفة العمل الاجتماعي هي فلسفة ارتقاء والعدالة الاجتماعية المتوخاة ليس مجرد إسعاف وإعانة موسمية بل هي نتيجة مسلسل تقويم وإصلاح للمبادرات والمشاريع المنجزة في الحقل الاجتماعي لجعلها تكفل المساواة الحقيقية أمام فرص الارتقاء الاجتماعي من خلال التعليم النافع والسكن اللائق والشغل المنتج حيث أن توفر كل مواطن وكل مواطنة على الإمكانات التي تتيحها الخدمات والمرافق العمومية بنفس درجة الاستفادة ودون تمييز حسب موقع الإقامة والانتماء الاجتماعي هو الضمانة لتمتعه بحقوق المواطنة والرافعة نحو اكتسابه مقومات المواطنة الفاعلة التي تؤهل كل مغربي وكل مغربية للمساهمة في المجهود التنموي وتصهره في المجتمع السليم، الواعي والمتماسك.

وتبرز هذه الفقرة كذلك، وهي تحدد توجهات استراتيجية التنمية البشرية والاجتماعية، ضرورة الوعي بمتطلبات التعبئة وبالحرص على اقتصاد الوسائل واعتماد

الشراكة والتعاون لتحقيق تراكم في المنجزات يحقق القفزة النوعية التي تستلزمها الوضعية الاجتماعية. ووعيا من جلالته بأهمية النهوض بالمستوى المعيشي والتكويني والسكني وما يتطلبه ذلك من وسائل تتجاوز الإمكانيات والموارد المتوفرة للمغرب، فقد ركز خطاب العرش لسنة 2000 و2001 على تحسيس المواطنين "بما يختزنون من قدرات خلاقة على تغيير واقعهم ومحيطهم معتمدين قيم التضامن والعدالة وتكافؤ الفرص وروح الإيثار والابتكار".

من هذا المنطلق أصبح العمل الاجتماعي مسؤولية متقاسمة بين مختلف الفئات الاجتماعية، بين تعبيرات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. فإذا كان من واجب السلطات العمومية الحرص على ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في الانتفاع من خدمات المرافق العامة ومكافحة المظاهر الكبرى للخصاص الاجتماعي، فمن واجب المواطن الفعال أيضا نبذ روح الاتكالية وانتظار الإسعاف العمومي والركون إلى المطالب دون بذل الجهد اللازم والمبادرة الخلاقة لوسائل العيش والترقي. وبطبيعة الحال يندرج هذا التوجيه ضمن حرص جلالة الملك على بلورة ثقافة اجتماعية منسجمة مع المشروع الحداثي الديمقراطي وعلى رأسها قيم الجهد والعمل والمبادرة.

ولتعضيد العمل الاجتماعي الكفيل بتدارك الخصاص المسجل في الميادين الحيوية، انكب التوجيه الملكي على الجانب المؤسسي لإضفاء دينامية حداثية على تدخلات الدولة وصيغ تشاركها وتعاونها مع جمعيات المجتمع المدني. وقد تجسد هذا التوجه في المقاربة التي أصبح العمل الاجتماعي يتسم بها في كل المعالجات الرامية إلى حل المعضلات والإشكاليات التي تنخر وتكبل نهضة المجتمع المغربي. وهو ما برز من خلال منجزات التنمية الاجتماعية تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس.

انصبت الجهود المشتركة والمكثفة الرامية إلى تدارك الخصاص الاجتماعي على معضلات الفقر والأمية وعزلة العالم القروي والافتقار إلى التجهيزات الأساسية والخدمات العمومية في ميادن الصحة والتمدرس والوقاية الاجتماعية.

وقد حرص جلالة الملك محمد السادس بحضوره الميداني وإشرافه المباشر على تفعيل وإغناء المبادرات والمشاريع الهادفة إلى تقليص دائرة الفقر. وهو ما كتب لأوراش التنمية الاجتماعية تراكمات مكنت من قطع أشواط ملحوظة في مضمار تلبية الحاجيات الأساسية للسكان ذوي الخصاص الحاد.

هكذا عرف العهد الملكي الجديد ارتفاع اعتمادات الميزانية لفائدة القطاعات الاجتماعية بشكل ملحوظ إلى حوالي 48 / مما مكن من تكثيف وتسريع وتيرة المنجزات ذات الطابع الاجتماعي كما برز ذلك في مستوى استكمال إنجاز برنامج الأولويات الاجتماعية وبلورة استراتيجية مندمجة للتنمية الاجتماعية.

فالمغرب يتوفر اليوم على استراتيجية للتنمية الاجتماعية المندمجة متنوعة الأهداف والمقاصد تتلخص في مواجهة الفوارق الاجتماعية من خلال الإنعاش المندمج لتشغيل الشباب العاطل وتكثيف مجهودات محو الأمية وتدارك التأخر الحاصل في مجال التعليم الأساسي بالنسبة للمناطق القروية والنهوض بقطاع السكن الاجتماعي وتسريع وتيرة التزويد بالماء والكهرباء والطرق الريفية وتحسين العلاجات الطبية الأساسية وإنشاء نظام موسع للحماية الاجتماعية وفك العزلة عن المناطق النائية ومدها بالتجهيزات الأساسية ...

ويظهر هذا التنوع إرادة سياسة أكيدة لتقليص الفوارق الاجتماعية وإعطاء مبدإ تكافؤ الفرص مدلوله العملي والملموس. كما أنه يترجم العزم على عدم إغفال أي واجهة من واجهات الخصاص الاجتماعي. فتنوع الأوراش والبرامج التي فتحتها السلطات العمومية في السنوات الأخيرة يضفي على استراتيجية النهوض بالمشهد الاجتماعي طابع التكامل لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن المغربي.

لقد أوضح خطاب العرش لسنة 2003 وتناول القضايا الأساس للمشروع الحداثي الديمقراطي، فهو بمثابة خطاب برنامج شمولي تطرق لأهمية الثوابت والمقدسات كركائز للبنيان الاجتماعي المغربي ذي الجذور التاريخية والحضارية المشرقة وربطها بقضايا التنمية والنهضة الاجتماعية بمفهومها البعيد. وهو ما تجلى من خلال تركيز الاهتمام على مسائل ومشاكل التعليم والتكوين والسكنى وإبراز مستلزمات التضامن كمنطلق للتغلب على المعضلات الاجتماعية وتكوين الأرضية الصلبة للانطلاقة الاقتصادية القوية.

فالمغرب بدأ الآن يستوعب أن سياسته الاقتصادية تنبني على التحكم في الإطار الماكرواقتصادي وتحسين أدائه العام كاختيار وجيه يخدم المستقبل. ولذلك فهو يواصل بخطى ثابتة مسلسل الإصلاحات كأداة لامتلاك الوسائل والمؤهلات الكفيلة بجعله يتغلب على نقط الضعف في بنياته المالية والاقتصادية ومكامن الخلل في مشهده الاجتماعي.

ولهذه الغاية تبذل كل الجهود لخلق شروط التعاقد المستمر ما بين الحركية الاقتصادية للدولة ومبادرات ومشاريع القطاع الخاص في اتجاه ربط النشاط الاقتصادي

بالمحيط الذي نعيش فيه. من هنا وجاهة التعلق بمشروع بناء المغرب العربي كأداة لتوطيد شروط التنمية المستديمة وتحسين القدرة التفاوضية مع المحيط الخارجي وخاصة إزاء الاتحاد الأوروبي.

انطلاقا من هذا وذاك يخطو المغرب تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس خطوات واثقة تمكنه من التقدم نحو تمنيع اقتصاده وتقوية درجة استقلالية معدل النمو عن تقلبات الظرفية الفلاحية وامتلاك آليات الانخراط في عالم المعرفة والتواصل.

الهوامش

1) انظر الخطاب الملكي السامي إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين لثورة الملك والشعب، الإثنين 20 غشت 2001.

2) انظر الرسالة الملكية إلى الندوة الأورو متوسطية حول قانون وسياسة المنافسة، الدار البيضاء، 17 يوليوز 2000.

3) انظر الخطاب الملكي السامي للجلسة الافتتاحية للدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة للولاية البرلمانية السابقة، 27 جمادى الثانية 1420 الموافق 8 أكتوبر 1999.

4) انظر الخطاب الملكي السامي لافتتاح البرلمان، 8 أكتوبر 1999.

5) انظر كلمة جلالة الملك الحسن بمناسبة حفل العشاء الذي نظمه الرئيس الفرنسي جاك شيراك أثناء الزيارة الملكية الرسمية لفرنسا في مارس 2000.

6) انظر الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الاجتماع السنوي المشترك للهيئات المالية العربية، فاس 10 أبريل 2000.

7) المرجع السابق.

8) انظر خطاب العرش، 30 يوليوز 1999.

9) انظر الخطاب الملكي السامي الموجه إلى المسؤولين في الجهات والولايات والعمالات والأقاليم والمعروف بخطاب المفهوم الجديد للسلطة، الدارالبيضاء، 12 أكتوبر 1999

10) انظر خطاب عيد العرش لسنة 2000

11) انظر خطاب العرش لسنة 2000

12) انظر التوجيهات الملكية السامية في افتتاح المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، الجلسة الافتتاحية، طنجة، ماي 2000.

13) انظر خطاب العرش لسنة 2001.

14) انظر الخطاب السامي إلى المسؤولين في الجهات والولايات والعمالات والأقاليم، 12 أكتوبر 1999.

15) انظر خطابي العرش، سنة 2000 وسنة 2001

16) انظر الخطاب الملكي السامي أمام رؤساء غرف الصناعة والتجارة ومديري المكاتب والمؤسسات والمقاولات العمومية ومجموعة من الفاعلين الاقتصاديين، الجرف الأصفر، 25 شتنبر 2000.

17) انظر المرجع السابق (خطاب الجرف الأصفر) وخطابي العرش 2000 و 2001.

18) انظر خطاب الوزير الأول أمام البرلمان، في 10 يوليوز 2003

19) خطاب العرش، سنة 2000

20) خطاب العرش لسنة 1999.

21) خطاب العرش لسنة 2001

22) خطاب العرش، 2003.

23) نفس المرجع.

24) خطاب العرش 2003.

25) خطاب العرش لسنة 2000.

26) خطاب العرش لسنة 2001.

27) خطاب العرش، سنة 2000.

محمد السادس
وإنشاء مؤسسات التكافل الاجتماعي
وتوظيفها الفعال في الحملات التعاونية والإسعافية

زليخة ناصري

يشرفني أن أشارك في هذه الدورة المباركة التي تخلد لوقفة نضالية قلما يجود بها الزمن راجية من الباري تعالى أن يلهمني الصواب في إعطاء الموضوع حقه وإبراز ثمرات صاحب الجلالة في الحقل الاجتماعي والدعم والمساندة اللذين يقدمهما دوما للفئات الضعيفة من رعاياه الأوفياء. كما يسعدني أن أتقدم بالشكر للمشرفين على هذه المؤسسة لتفضلهم بإعطاء الفرصة للمشاركة في تخليد الذكرى الخمسين لثورة الملك والشعب التي تصادف الذكرى الرابعة لجلوس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على عرش أسلافه الميامين، وتشكل حدثا متميزا يعبر بصدق عن ارتباط حاضر المغرب ومستقبله بماضيه، والتحام الشعب المغربي الدائم بملوكه، استدراكا لدورهم المحوري في إثبات هويته الوطنية، والحفاظ على وحدته الترابية. كما تمثل هذه الذكرى مناسبة غالية لاستحضار قيم المقاومة والتضحية التي تميز ملوك المغرب في الذود عن حرمة البلاد وكرامة الإنسان المغربي.

إن استعراض أنشطة صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، في المجال الاجتماعي وما له من أيادي بيضاء في مساندة الفئات الضعيفة وإسعاف المحرومين ينطلق من الأخلاق التي ترعرع فيها والقيم المثلى التي ميزت سياسة والده وجده، صاحبي الجلالة الملك الحسن الثاني والملك محمد الخامس، تغمدهما الله برحمته الواسعة وأسكنهما في رحاب جنانه.

وإذ نستحضر اليوم روح المغفور له محمد الخامس، نستحضر كذلك المؤسسات التي أنشأها من أجل التكافل الاجتماعي كمؤسسة التعاون الوطني ومن أجل إسعاف المتضررين داخل وخارج المغرب كالهلال الأحمر المغربي زيادة على المساعدات التي كان يقدمها شخصيا للأفراد والجمعيات النشيطة في هذا المجال من أجل النهوض بالمواطن المغربي وخصوصا المرأة التي عمل على تحسين أوضاعها وإشراكها في مسار التنمية.

هذا مع العلم أنه بمجرد استقلال المغرب، شدد رحمه الله حرصه على إنشاء وتقوية مؤسسات الحماية الاجتماعية لصالح الشغيلة المغربية، وذلك في إطار تضامني.

كما وظف المغفور له الملك محمد الخامس فلسفة التضامن للنهوض بالبنيات التحتية، وعملية طريق الوحدة وبرامج التشجير شاهدة على ذلك. كما وظف هذه الفلسفة في التعليم ومحاربة الأمية من منطلق أن العلم هو أساس التنمية.

وبنفس الروح وعلى نفس المنهج، تابع المغفور له الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركزا، رحمه الله، على توسيع شبكة الحماية الاجتماعية بإنشاء مؤسسات جديدة وتحديث القديم منها وتحفيز العمل الاجتماعي والخيري وتشجيع الجمعيات بجعل البعض منها تحت الإشراف المباشر لأفراد العائلة الملكية الشريفة.

فبتربع جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على عرش أسلافه الميامين فتحت أمام العمل الاجتماعي آفاق جديدة، حيث أصبح مرتبطا ارتباطا عضويا بالمشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي ينهجه المغرب ويتطلع إلى تحقيقه.

كرامة الانسان المغربي في صلب السياسة الملكية

إن المشروع الديمقراطي الحداثي الذي يسعى صاحب الجلالة تحقيقه للمغرب يرتكز على التنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي من إيمان جلالته أن لا جدوى من تحقيق أحدهما دون الآخر.

وهذه القناعة تجسد القيم الإنسانية التي كاد أن ينفرد بها صاحب الجلالة أيده الله حيث أولى منذ الصغر عطفه واهتمامه بالفئات الضعيفة وصون كرامة المواطن "... سعيا منا حثيثا إلى المحافظة على هذا الرصيد الغني وإمداده وبرغبة منا عفوية تلقائية وإيمان راسخ عميق بضرورة تمتيع كل فئات شعبنا بالحقوق التي تضمن لها العيش الكريم والحياة الرغيدة، أولينا عنايتنا ونحن ولي العهد إلى القضايا الاجتماعية التي تهم المواطنين كافة مدنيين أو عسكريين مع رعاية خاصة للفئات التي تشكو الحرمان أو تعاني القهر" (مقتطفات من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة تخليد الذكرى السادسة والأربعين لثورة الملك والشعب).

ولم تنقطع هذه العناية أو تعرف فتورا بعد اعتلاء صاحب الجلالة عرش أسلافه الميامين بل تطورت وتعززت من خلال نظرة شمولية للتضامن الفعلي بين جميع فئات الأمة

وفي إطار مهيكل يخضع لضوابط واضحة و مساطر تضمن الشفافية والمصداقية للأنشطة المسطرة.

ولقد عمل جلالة الملك حفظه الله على إشعاع ثقافة التضامن بمدلولها الواسع حيث جاء في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في تظاهرة جوائز التضامن المنعقدة في باريس في اكتوبر 1999 ما يلي "... إن عبارتي التضامن باللغتين العربية والفرنسية تعنيان-كل بطريقتها الخاصة – الشيء نفسه. انهما تعنيان الكرم وتقاسم ومشاطرة المسؤولية إزاء الآخر الذي جعلته الحياة في وضعية صعبة أو أجبرته على العيش في البؤس المعنوي والفقر."... التضامن...هو رفض اللامبالاة والأنانية"... انتهى كلام جلالة الملك.

وهكذا اعتمد جلالة الملك التضامن كفلسفة ومنهج في تدبير الشأن العام والمحلي لتحقيق التنمية المستديمة للمغرب، "وبعد التشغيل الهاجس الأول للأسرة المغربية ومفتاح المعضلات الإجتماعية لا سيما منها الفقر والتهميش اللذان لا يمكن القضاء عليهما إلا بتفعيل التضامن الاجتماعي القائم على الشراكة بين السلطات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص والنسيج الجمعوي" (مقتطفات من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله في افتتاح الدورة التشريعية 2002).

و بنفس الروح وباعتماد نفس المنهجية يتعامل جلالة الملك مع الدول الأخرى كلما أصابها مكروه أو ألمت بها كارثة، "إن هذه المأساة بينت مرة أخرى خصوصية المغرب المتمثلة في كوننا مسلمين بكل ما تحمل الكلمة من معنى وأوفياء للتضامن في ما بيننا معتزين بإيماننا وقناعتنا وفي الآن نفسه ملتزمين كل الالتزام بقيم الإنسانية والحداثة التي يشاطرنا إياها العالم أجمع. (جواب جلالة الملك عن سؤال حول أحداث 11 شتنبر في إطار حديثه مع أسبوعية "باري ماتش" فاتح نونبر 2001).

مؤسسة محمد الخامس : منهجية و أداة لمواجهة الفقر والتهميش

واقتناعا من جلالة الملك بأن نجاعة توظيف التضامن في العمل الاجتماعي مردها إلى تفعيله في هياكل منظمة تخضع لتسيير عقلاني، خطط جلالته لخلق مؤسسة يتوخى منها الوعي بأهمية أعمال البر والتكافل وتعبئة الجميع ضد الفقر حيث كل مغربي ومغربية يعتبر عضوا فيها وفاعلا في تحقيق أهدافها لصالح المعوزين والفئات المحرومة. وحتى تتبين للجميع أهمية الإرادة الملكية لجعل هذه المؤسسة أداة فعالة للتماسك الاجتماعي، أبى جلالة

الملك إلا أن يعلن عن نشأتها في أول خطاب للعرش يوجهه إلى الشعب المغربي، "وسنولي عنايتنا كذلك مشكلة الفقر الذي يعانيه بعض أفراد شعبنا وسنعمل بمعونة الله وتوفيقه على التخفيف من حدته وثقله. وفي هذا الصدد كان والدي رحمه الله قد شرفني بقبول اقتراح إنشاء مؤسسة اختار لها من بين الأسماء إسم مؤسسة محمد الخامس للتضامن تهتم بشؤون الفقراء والمحتاجين والمعوقين عاهدنا أنفسنا على تفعيل دورها وإحاطتها بكامل الرعاية والدعم". ونعلم جميعا أن إنشاء مؤسسة محمد الخامس للتضامن قد تقرر بعد النجاح الكبير الذي حققه الأسبوع الوطني للتضامن بالإشراف الفعلي لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وهو ولي للعهد.

فنشأة هذه المؤسسة تعبر بحق عن التحام حاضر المغرب بماضيه. فبحملها لإسم المغفور له محرر البلاد جلالة الملك محمد الخامس وبمباركتها من طرف باني المغرب الجديد جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه ورعايتها ومباشرتها من طرف ضامن مشروع المغرب الديمقراطي الحداثي ودولة الحق والقانون صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تجسد هذه المؤسسة القيم الإنسانية وثقافة التكافل التي ميزت على الدوام ملوك المغرب وروح المبادرة وتكييف سياستهم ومنهجيتهم مع متطلبات العصر لتحقيق التقدم والتنمية لشعبهم.

تصور جلالة الملك للتضامن كسلاح في مواجهة اللامبالاة.

فعلا لم يكتف جلالة الملك برعاية مؤسسة محمد الخامس للتضامن بل أبى جلالته إلا أن يحدد توجهاتها و يشرف على أنشطتها شخصيا ويترأس مجلسها الإداري ويتابع عن كثب برامجها ومشارعها ومدى فعالية مردوديتها جاعلا منها أداة تجسد على أرض الواقع تصور جلالته للتضامن كسلاح في مواجهة اللامبالاة والعمل الاجتماعي لتحسين أوضاع الفئات التي تعيش ظروفا صعبة. وهذا ما أكده جلالته في افتتاحه لأول أسبوع للتضامن الذي يسعى منه خلق صحوة وجدانية لتقويم الوضع حيث قال جلالته

"... بخلق صحوة وجدانية تحفزنا على التقويم الضروري لواقعنا ولسلوكنا تجاه هذا الواقع في ضوء ما يمليه علينا الواجب الديني والحس الوطني والضمير الإنساني..." (مقتطفات من خطاب جلالة الملك في افتتاح أول أسبوع للتضامن سنة 1998).

فاستجابة المواطن لنداء صاحب الجلالة وانخراطه بقوة في دعم مؤسسة محمد الخامس ينم عن مدى التحام الملك والشعب وتماسك الشعب المغربي ومساهمته التلقائية والعفوية كلما تبينت له نجاعة ومصداقية العمليات والمشاريع المقترحة. فدعم المواطنين

المكثف للمؤسسة نابع من اقتناعهم بوجاهة برامجها وشفافية تسييرها حيث تعمل المؤسسة باستمرار على إخبار الرأي العام بأنشطتها ونشر حصيلاتها.

العمل الاجتماعي وسياسة القرب

اتخذ جلالة الملك العمل الاجتماعي كمنهجية أساسية وضرورية لتفعيل سياسة القرب من المواطنين. فلم يكتف جلالة الملك بإعطاء توجيهاته في هذا الموضوع إلى جميع الفاعلين، بل عمل ولا زال يعمل جاهدا على تفقد أحوال رعيته بتنقلاته في جميع أنحاء المغرب وبزيارات ميدانية على مدى ربوعه. فزيادة على تدشين أو الإشراف على انطلاق الأشغال للمشاريع الكبرى لتعزيز البنيات التحتية والقوة الاقتصادية للمغرب، يحرص جلالته في كل زيارة على تدشين برامج المؤسسة والوقوف على أوراشها، ويتصل بالفاعلين المشرفين على تسييرها وبالمواطنين المستفيدين منها علما أن هذه الفئات تكون الشرائح الضعيفة من المجتمع المغربي مبرزا بذلك ترابط البعد الاجتماعي بالبعد الاقتصادي في تنمية المغرب وتطوره.

وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية لم تقتصر المؤسسة على مساعدة المواطنين الذين هم في حاجة إلى الدعم بل ساهمت في تخفيف العناء عن شعوب عدة كلما وجدت في ظروف صعبة مردها إلى حروب أو كوارث طبيعية، ونذكر منها شعوب فلسطين وأفغانستان و العراق والجزائر.

تعزيز الهيكلة الاجتماعية

وإذا كانت مؤسسة محمد الخامس تكون أداة متميزة للعمل الاجتماعي الذي يقوم به جلالة الملك لصالح الفئات الضعيفة، فلم يتوقف اهتمامه بالإنسان المغربي في هذا الحد، بل شمل تدريجيا شرائح أخرى من المجتمع نظرا لوضعيتها الخاصة أو من حيث ضرورة تحفيز و تكثيف حمايتها الاجتماعية. وهكذا أنشأ جلالة الملك حفظه الله برئاسته الفعلية مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء التي كلفها بدعم المؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة حرصا من جلالته على ضمان حقوق رعاياه الأوفياء في مفهومها الشمولي بمن فيهم السجناء والذين يجب الحفاظ على كرامتهم. والغاية من إحداث مؤسسة محمد السادس تكمن في ترسيخ الوظيفة الإصلاحية والتربوية للمؤسسة السجنية بجعلها فضاءً اجتماعيا وإنسانيا لإعادة إدماج نزلائها، مبرزا حفظه الله في توجيهاته إلى المجلس الإداري العمل على توفير الوسائل الكفيلة بتمكين نزلاء المؤسسات السجنية والإصلاحية وخاصة الأطفال والشباب منهم، من تكوين تربوي ومهني يؤهلهم للاندماج في الحياة الاجتماعية والعائلية بعد الإفراج عنهم. وأبى جلالة الملك إلا أن يتفقد بنفسه البرامج التي

وظفتها مؤسسة محمد السادس ويقف عند وضعية السجناء ونزلاء مراكز حماية الطفولة خلال زيارات ميدانية إلى عدة مؤسسات سجنية وإصلاحية.

كما لا ننسى العناية الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين ومكفولي الأمة حيث أحدث برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية، ترعاهم وتساعد عائلاتهم وتساهم في تحسين وضعيتهم.

وفي مجال تعزيز الحماية الاجتماعية لبعض الفئات من المجتمع، نستحضر مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين التي تعنى بشؤون رجال التعليم وتضطلع بمهام اجتماعية وتضامنية وتحفيزية من شأنها الرفع من وضعية الفئات المستهدفة.

وعناية جلالة الملك برجال التعليم تماثلها رعايته لرجال القضاء حيث أنشأ لصالحهم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية التي تقوم مهامها على ما سبق ذكره لفائدة رجال التعليم.

ولابد من الإشارة كذلك إلى مسعى صاحب الجلالة حفظه الله إلى سن سياسة شمولية للتنمية المستديمة فقناعة من جلالته أن الحفاظ على البيئة يعد من أولويات التنمية المستديمة ويصب في ما يجب أن يكون عليه مفهوم التضامن، أبى صاحب الجلالة إلا أن يولي عناية خاصة لمؤسسة محمد السادس للبيئة. ونعلم جميعا أن هذه المؤسسة تعمل جاهدة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء على الحفاظ على البيئة وعلى الثروات الطبيعية للمغرب والشواطئ والمنتجعات داخل وخارج المدن.

وتخضع هذه المؤسسة كما سبق الذكر عن الهيئات الأخرى إلى أسلوب الشراكة بين جميع الفاعلين و المواطنين في إطار تضامني قوامه البيئة مسؤولية الجميع.

وباختصار، لابد من الإشارة إلى الدعم والمساندة اللذين يقدمهما صاحب الجلالة حفظه الله للفاعلين الاجتماعيين الذين يشاركون في التنمية الاجتماعية لبلادهم بخلقهم لجمعيات وإقامتهم منشآت تساهم في التخفيف من معاناة الفئات الفقيرة والمهمشة وتؤازرهم وتخطط برامج لحمايتهم وتعليمهم وتمكينهم من موارد قارة. فرعاية جلالة الملك لهؤلاء تتجلى في التزكية المعنوية لأنشطتهم زيادة على المساعدات المالية التي يمنحها لهم جلالته شخصيا أو عن طريق مؤسسة محمد الخامس للتضامن دون أن ننسى توجيهاته السامية في هذا المجال لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمساهمة في تمويل برامج مؤسسات القروض الصغرى التي تستفيد منها الشرائح الفقيرة أو ذات الدخل المحدود.

شهادة فى حق رائد الجهاد
والبناء للمغرب الحديث
جلالة الملك محمد الخامس

أحمد كمال أبو المجد

صاحب هذه الشهادة قليل المدح والثناء على عظماء الرجال، لا ضناً بالكلمة الطيبة، ولا كتماناً للشهادة التى نهى الحق سبحانه عن كتمانها.. وإنما ضناً بدواعي الوفاء وعرفان الفضل لأهله أن تختلط فى نفوس بعض الناس ببعض ما تموج به ساحة الكلام من قصائد المداهنة وكلمات الرياء.. وهما أمران ينبغى أن ترتفع فوقهما وأن تصان عنهما سيرة المستحقين للثناء والجديرين به من الأمراء والعلماء وعظماء الرجال.

وإنما دفعنى إلى تقديم هذه الشهادة أمران.. أحدهما شخصي خاص والآخر موضوعي عام.

فأما الأمر الشخصي فهو أننى أثناء دراستي للحقوق في باريس منذ نصف قرن على التمام.. كانت تصلنى مع زملائي الدارسين فى باريس من شباب العرب والمسلمين أخبار سيرة هذا الملك المجاهد الذي يعبر فى رصانة وحكمة عن روح شعب عربي مسلم، حتى صار – فى أعين جيلنا من الشباب رمزاً من أفضل رموز التاريخ العربي الحديث، يعبر عن روح أمة تجاهد فى حكمة وشجاعة للتخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال، وعينه – مع ذلك – على مستقبل أمته، ومستقبل جميع العرب والمسلمين.. ساعياً إلى أن يجعل من هذا الاستقلال منطلقاً لبناء مجتمع متقدم يتحرك بجميع فئاته وطبقاته نحو نهضة شاملة يحرسها نظام ديمقراطي حقيقي، ويؤمّن مسيرتها توازن دقيق بين المحافظة على ثوابت الثقافة الوطنية، وهى ثوابت عربية إسلامية، وبين حيازة شروط النهضة وأدوات الحضارة، إيماناً بأن التخلى عن الثوابت ضياع محقق، وأن التردد فى حيازة شروط النهضة هو الآخر بوار مؤكد.

لذلك فإنني إذ أكتب اليوم هذه الشهادة، فإنما أستحضر فى عقلي وقلبي تلك الصورة المشرقة التى رسمناها - نحن الشباب العربي والمسلم الذي كان يدرس في فرنسا في تلك الفترة - والتي استقرت في نفوسنا لم تفارقها أبداً.

أما الأمر الآخر الذي دفعني إلى تقديم هذه الشهادة.. فهو ما تعلمته بعد سنين طويلة في العمل السياسي والعمل الثقافي من أن المحافظة على الذاكرة التاريخية للأمة أمر بالغ الأهمية في تحقيق التواصل بين الأجيال.. وفى تثبيت معنى الانتماء الذى يحققه استحضار مراحل العمل الوطني فى تاريخ الأمة القريب والبعيد.. وما حفلت به تلك المراحل من جهاد وكفاح .. وما واجه به الأمراء والعلماء وسائر الناس التحديات الكبار التى واجهت مسيرة السعي لتحقيق حرية الوطن وكرامة أهله.. وكلها أمور تحتاج الأجيال الشابة إلى معرفتها واستيعاب تفاصيلها والعيش في أجوائها على نحو تغدو معه مسيرة المجاهدين جزءاً حياً من أجزاء الذاكرة التاريخية للأمة.. تعرفه حق المعرفة، وتعتز به وتفخر، وتستمد منه قوة تحفزها على مواصلة العمل سعياً إلى تحقيق مستقبل أفضل.. ينسجم مع الماضي الذي توهجت فيه طاقات الأمة وقدرتها على مواجهة الصعاب.. وبعد..

فإن سيرة مؤسس المغرب الحديث محمد الخامس عليه رحمة الله، سيرة بالغة الغنى، متعددة الجوانب.. ينتظمها مع ذلك خط واضح.. له معالم ثلاثة كبرى

1 - الإيمان بالله والاعتماد عليه، وتذكير الأمة فى كل مناسبة بأن هذا الإيمان ركيزة من ركائز ثقافتها فى ماضيها، وأنه سيظل أساساً من أسس نهضتها فى حاضرها ومستقبلها.

2 - الإيمان بدور العلم فى تحقيق النهضة باعتباره الشرط الأول من شروطها.

3 - الإيمان بأن الحكم مسؤولية وتبعة وليس مجرد تشريف تعبر عنه طقوس ومظاهر.. وأن الضمان الأول لأداء هذه المسؤولية على وجهها الصحيح إنما يتمثل فى إقامة "ملكية دستورية" ترتفع فيها ألوية "الالتزام بالقانون" فوق الحكام والمحكومين على السواء.

وإذا كانت هذه الشهادة الوجيزة لا تحتمل الحديث المفصل عن هذه المعالم الثلاثة.. فحسبنا أن نورد بعض أقوال ذلك الملك المجاهد العظيم التي تكشف عن استقرار هذه الركائز الثلاث في فكره، وظهورها فى مواقفه منذ نودي به سلطاناً على المغرب في الثامن عشر من نوفمبر 1927 إلى أن لقي ربه، واضعاً الأمانة الكبيرة فى يد ولده وولي عهده الذي

علمه وتعهده وأعده لتولي سدة الحكم من بعده – الملك الحسن الثاني – الذي كان جهاده الطويل استمراراً للغرس الطيب الذى غرسه والده العظيم.

1 – ولعل من أهم هذه الأقوال ما أعلنه للشعب المغربي يوم تنصيبه.. حين قال

"إن الشعب المغربي ينتظر منا من بين ما ينتظر، مجهوداً مستمراً لا من أجل سعادته المادية وحدها، ولكن لنكفل له أيضاً الانتفاع من تطور فكري يكون متلائما مع احترام عقيدته، ويستمد منه الوسائل التي تجعله يرتقي درجة عليا في الحضارة بأكثر ما يكون من السرعة".

ففى هذه العبارة الموجزة الرصينة جمع الملك / محمد الخامس بين اعتبار تحقيق السعادة المادية للشعب المغربي هدفاً أساسياً ومسؤولية أولى من مسؤوليات حكمه، ولكنه – بنظرة عميقة وبعيدة – أدرك في ذلك الوقت المبكر أهمية التطور الفكري.. وضرورة أن يكون هذا التطور متلائماً مع احترام عقيدة الشعب، وهو ما جنب التجربة المغربية ما وقعت فيه أنظمة أخرى من جمود وعزلة.. وما وقعت فيه تجارب أخرى من قفز فوق عقائد الشعب، وانفصال عنها، طوح بالتجربة كلها إلى تناقضات ومفارقات بين "روح الشعب وثقافته" وبين "حداثة" لا جذور لها في واقع الأمة ولا في تاريخها.

2 – ولقد عبر الملك الرائد عن إيمانه المطلق بضرورة تبني المناهج والطرق الحديثة في البحث وفي الإصلاح، وضرورة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا، حين دأب على تذكير المقيمين العامين الفرنسيين بأهمية إصلاح التعليم لتحقيق تقدم المغرب ونهضته، مقرراً أنه

"فى عالمنا العصري هذا، ما من شعب لا يتقدم فى ميادين المناهج والطرق الحديثة وفي ميادين العلوم العصرية والتكنولوجيا، إلا ويصاب بالتخلف والتقهقر".

ولعل هذا الإدراك لأهمية التعليم كان واحداً من أسباب عنايته الشديدة بتعليم أبنائه تعليماً متوازناً أتم التوازن في جمعه بين الثقافة العربية الإسلامية وبين العلوم ومناهج البحث الحديثة، وهو توازن لازلنا نراه فى علماء المغرب وساستهم ومثقفيهم على نحوٍ جعل منهم رسلاً للحضارة العربية الإسلامية لدى الغرب.. كما مكنهم من التواصل مع الثقافة الأوروبية، ورافدها الفرنسي على وجه الخصوص، وهو تواصل كانت له ثمرات نافعة كثيرة.

يقول خلفه الراحل الملك الحسن الثاني عليه رحمة الله

"إن أخواتي وأخي وأنا أخذنا نتعلم بدءاً فى رحاب القصر، تعلمنا الكثير من مبادئ الإسلام وتمرسنا بشعائره حتى قبل أن يوكل بي مؤدبي السيد / محمد أقصبى الذى كنت أسمعه - وغالباً بحضور والدي - ما استظهرته من سور القرآن الكريم، وما إن بلغت السابعة من العمر، حتى كنت أدرس من السادسة وحتى الحادية عشر صباحاً، ومن الثانية حتى السادسة والنصف بعد الظهر، وكان يخصص لتعلمنا العربية خمس ساعات فى اليوم، والفرنسية ثلاث ساعات".

وكان الملك - فوق حرصه على تعليم أولاده - حريصاً على أن يزين هذا التعليم بتربية أخلاقية نبيلة، تعصم هؤلاء الأولاد من أن يتسلل إلى نفسهم استكبار أو استعلاء على أبناء شعبهم.

يذكر الملك الحسن الثانى عليه رحمة الله أنه في اليوم الثاني من أيام عيد الأضحى سنة 1936 وقف إلى جانب والده السلطان مستقبلاً معه الوفود التى جاءت للتهنئة.. وحدث أن أسرع بعضهم إلى تقبيل يده.. وما كاد الإبن الشاب يلتحق بوالده حتى بادره الوالد قائلاً

"لاحظتك يابني قبل قليل وأنت تدخل القصر، ماداً يدك إلى الناس ليقبلوها، ولم يكن يبدو عليك شئ من الضيق، بل كنت مبتهجاً فرحاً بذلك، لا تنسى يا بني فى المستقبل أن تسحب يدك عندما يقبل عليك الناس لتقبيلها، واعلم يابني أن تعلق الناس بأسرتنا مصدره روحي أخلاقي، ولا يعبر عنه بتقبيل الأيدي"..

3 - أما إحساس محمد الخامس رحمه الله بمسؤوليته أمام الله وأمام شعبه، فقد جرى التعبير العملي الموصول عنها بمساندته سراً وجهراً للحركة القومية الاستقلالية التى عبر عنها آنذاك حزب الاستقلال.. وقد ساهمت تلك المساندة فى الوصول إلى قطيعة نهائية بين سلطات الحماية الفرنسية وبين المعبرين عن الآمال الوطنية.. حتى إذا جاء عام 1951 تحولت تلك القطيعة إلى مواجهة سافرة، حيث وجه المقيم العام الجنرال / جوان فى 26 يناير من تلك السنة إنذاراً للملك بأن يتبرأ علناً من حزب الاستقلال، وإن لم يفعل فلن يكون أمامه إلا أن يتنازل عن العرش، وإلا فإنه سيُخلع عنوة.

وبعد أقل من شهر جاءه الجواب على لسان الملك نفسه قائلاً له "إن إدانة القومية المغربية إدانة لذاتي، وتخلٍ من طرفي عن صفة الملك المضمونة في معاهدة فاس"..

وحين اضطر الملك يوم 25 فبراير إلى توقيع بروتوكول مفروض عليه لم يفته أن يعلن صراحة وهو يسلم الوثيقة إلى موفد المقيم العام "أنه يعتبر هذا البروتوكول مجرداً من أية قيمة قانونية، لأنه لم يوقعه إلا مكرهاً، وحقناً للدماء".

ولم يتردد بعد ذلك في إدانة نظام الحماية الفرنسية على المغرب، معلناً في خطاب العرش الذي ألقاه يوم 18 نوفمبر 1952 أن نظام الحماية "لم يقدم شيئاً على الصعيد الاجتماعي، ولا على الصعيد السياسي بما يتفق مع مقتضيات تفكير العصر الحديث".

إن هذه المواقف التي قد يبدو مثلها مألوفاً في عصرنا الحديث، لا يمكن أن تُفهم وأن تقدر التقدير الصحيح إلا من خلال استحضار الوضع السياسي الذي كان المغرب يعيشه في ظل حماية فرنسية شديدة الوطأة، مسرفة في الاستكبار، حريصة على تمكين المستعمرين الفرنسيين من الاستحواذ على ثمرات المغرب، وحرمان المغاربة من خيرات أرضهم وبلادهم.. ومن أية مشاركة حقيقية في إدارة تلك البلاد.

وهى تضعنا – بغير مبالغة ولا مجاملة – أمام مسيرة ملك ورجل دولة وسياسي من الطراز الأول، مارس السياسة بحكمة المجربين منطلقاً من وطنية صادقة جريئة، وواقفاً – فى خندق واحد – مع القوى الوطنية، التي كان هو سندها الأكبر، كما كانت بدورها سنده الشعبي فى مواقفه الشجاعة الجريئة في مواجهة الحماية والنفوذ الفرنسي.

إن هذا التوحد مع القوى الوطنية هو الذي مكّنه – يوم جاء المقيم العام الفرنسي يوم العشرين من شهر أغسطس 1953 في ليلة عيد الأضحى المبارك – يبلغه طلب الحكومة الفرنسية أن يتنازل عن العرش وأن يقيم هو وأسرته فى فرنسا.. فما كان جواب الملك إلا أن قال "ما من شيء يبرر أن أتخلى عن أمانة أضطلع بأعبائها بصفة مشروعة، وإذا كانت الحكومة الفرنسية تعتبر أن الدفاع عن الحرية والشعب بمثابة جريمة يعاقب عليها، فإنني أعتبرها فضيلة يفاخر بها وتورث صاحبها المجد".

وهذا التوحد هو الذى دفع خمس عشرة دولة عربية وأسيوية إلى أن تطلب من الأمم المتحدة دراسة النتائج التي يمكن أن يسفر عنها التدخل الفرنسي غير المشروع..

وهو – كذلك – الذى أدى إلى قيام علال الفاسى بعرض قضية بلاده على اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية، وإلى أن إعلان تلك اللجنة "أن ابن عرفه لن يعترف به

أبداً كملك على المغرب".. وابن عرفه هو الذى جاءت به الحماية الفرنسية، مجرداً من كل سند قانوني أو تأييد شعبي، ليحل محل ملك تربطه بشعبه رابطة وثقى من المحبة والثقة والاحترام.

ومما يستحق الذكر والإشادة ما بدا من تمسك الملك محمد الخامس عليه رحمة الله بمواقف واضحة وصريحة حين يتعلق الأمر بالمصالح العليا للشعب المغربي .. فهو – رحمه الله – رغم حرصه الذي لم يخفه أبدا على المحافظة على علاقات ودية حميمة مع فرنسا .. لم يتردد في أن يجيب على رسالة تلقاها في 29 مارس 1960 من الجنرال / ديجول الذي ربطته به رابطة صداقة وتقدير متبادل .. وهي رسالة أعلن فيها ديجول عزمه القيام بتجارب نووية فى الصحراء اعتباراً من 31 مارس .. وفي رسالة الجواب أعلن الملك موقفه الرافض لتلك التجربة، على نحو قاطع وصريح قائلاً . "أنه يعتقد أن التنافس في صنع أسلحة ذرية وإجراء تجارب لمعرفة قوة فتكها وتدميرها يشكل تهديداً على البشرية بأسرها، ويقوى الشعور بالخوف في العالم، ويطبع علاقات الأفراد والشعوب بطابع الريبة والحذر.. ومهما كانت قوة التجارب المجراة والدولة التي تقوم بها، فإننا نستنكرها سيما إذا أجريت في ناحية مأهولة نعتبرها جزءاً لا يتجزأ من مملكتنا".

4 – وأخيراً فإن إيمان محمد الخامس رحمه الله بالديمقراطية وبالحكم الدستوري، مع إيمانه بوجود دور محوري أساسي للملك في إدارة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. هذا كله قد تمثل في المبادئ التي قام عليها الدستور المغربي والتي عبرت عن الرؤية السياسية المتكاملة للملك .

أ – فهو نظام يقوم على وجود دور محوري للملك، مخالف تماماً للدور المعروف – على سبيل المثال – في النظام الإنجليزي حيث يملك الملك ولكنه لا يحكم.

ب – وهو نظام يقوم على فكرة "المملكة الدستورية" أي التي يباشر فيها الملك سلطاته في حدود الدستور، بحيث تغدو سلطاته مستمدة من هذا الدستور وليست شيئاً فوق الدستور أو خارجا عنه.

ج – وهو نظام يقوم على "التعددية السياسية" التي تمثلها الأحزاب، ولذلك نصت مادته الثالثة (الفصل الثالث) على الاعتراف بدور أساسي للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية.. كما قررت صراحة أن نظام الحزب الواحد نظام غير مشروع.

وأخيراً، وقد رسمنا – في إيجاز تام – صورة لسيرة هذا الرائد الوطني الفذ.. فإننا لا نجد ما نختم به هذه الشهادة خيراً من كلماته هو في رسالة بعثها إلى ولده الحسن الثاني حينما أوشك على بلوغ الثامنة عشرة من عمره، وهي رسالة جديرة بأن يطلع عليها الملوك والأمراء المعاصرون في دول العالمين العربي والإسلامي، فهي درة كريمة ثمينة من الأدب السياسي.. الذي يريد صاحبه أن يطمئن إلى أن ولده وولي عهده مؤهل علمياً ونفسياً وسياسياً لحمل أمانة ولاية العهد، وهي رسالة تجمع بين العتاب الأبوي والتذكير التربوي بواجبات من تصدى لولاية الأمر.. يقول في هذه الرسالة :

"إن دورك – كما يجب أن تعلم – ليس القيام باستعراض ولا الاشتراك فى أداء دور تمثيلي ولا التسلي والتلهي، لأنه يوم أن يقدر الله أن عهدي في دار الفناء قد انتهى، ستلقى على عاتقك الأعباء التي أحمل، لذلك يجب أن تدرك منذ الآن أنها أعباء ثقيلة، وعلى من سيخلفني أن يضطلع بها من غيرما عجز أو وهن بمعونة من الله العلي القدير، ولكن الله لا يمنح عونه ورحمته وغفرانه إلا لمن هو جدير بها، ويمنعها عن الآخرين، وإن قيمة الرجل لا تقوم باعتبار حسبه ونسبه، وإنما باعتبار جدارته وخصاله الحميدة، وطالما قلت لك ذلك"..

وبعد.. فهذه شهادة صادقة أمينة لملك رائد ضربت سيرته مثلاً فريداً للملوك الصالحين الذين تستولي عليهم روح الاجتهاد للرعية، فيسوسونها بالتوحد معها في همومها وآمالها وتطلعاتها إلى مستقبل أفضل.. ويتحملون معها ثمن هذا الاجتهاد وتبعات تلك التحديات.

ولا نجد ما نلخص به سيرة هذا الملك الحكيم خيراً من عبارة استهل بها خلفه الذي تربى في مدرسته الملك الحسن الثاني عليه رحمة الله، أحد فصول كتابه "التحدي".. قائلاً : "عَرَفَ ملوك قلائل مآلاً يشبه مآل هذا الملك الذي دخل تاريخنا العظيم، فبعد معركة يومية استمرت اثنتي عشرة سنة دفاعاً عن سيادتنا، وبعد اعتقال تعسفي، وعزلٍ دراماتيكي، وإبعاد باستخدام القوة، ونفي عامين، ورجوع باهر إلى العرش، وجد محمد الخامس نفسه من جديد على أرض الوطن ليحرره، فكان هذا التحرير تتويجه الثاني".

ترى هل يعرف الشباب المغربي وأجيال الشباب في عالمينا العربي والإسلامي، هذا السجل الثري العامر بالحكمة والشجاعة والسهر على حقوق شعبه ومصالحه.. وهل نطمح إلى أن تحتل هذه السيرة المشرقة المكان الذي تستحقه في الذاكرة التاريخية لهذه الأجيال الشابة ؟؟..

مسار العدالة المغربية بين الأصالة والحداثة
منذ انطلاق ثورة الملك والشعب

إدريس الضحاك

كيف اختارت المملكة المغربية طريقها لتنظيم العدالة وهي التواقة إلى تحقيق المعادلة الصعبة القائمة على التمسك بالأصالة والانفتاح على الحداثة ؟

ذلك أن موضوع التوفيق بين الأصالة والحداثة في المجتمع الإسلامي عموما ليس بالأمر الهين طرح منذ عدة قرون ولازال مطروحا إلى الآن؛ وكما حدث في القرنين الأول والثاني الهجريين عندما تساكن مسلمو الجزيرة العربية مع العالم الجديد بحضارته وقيمه ونظمه وقوانينه، حاولت وتحاول المملكة المغربية بموقعها الجغرافي المحاذي لأروبا، وبتداخل الحضارات الغربية على الخصوص مع قيمها وأسس أصالتها، التساكن مع هذه الحضارات ونظمها وقوانينها، والتوفيق بين قواعد الشريعة الإسلامية التي تحكم دار الإسلام في أقاليمها المتعددة وبين القوانين الوضعية الأوربية منها على الخصوص.

فكيف تمكنت المملكة المغربية من التعامل مع ما وفد عليها من قوانين ونظم أجنبية في فترة ما قبل ثورة الملك والشعب سنة 1953م وما بعدها وإلى الآن ؟

1 – منذ انطلاق ثورة الملك والشعب سنة 1953

تتضمن هذه الفترة عهدين رئيسيين : قبل فرض الحماية على المملكة المغربية سنة 1912م، وأثناء الحماية أي في عهد الدولة المستقلة وفي عهد الدولة المحمية.

1.1 : في عهد الدولة المستقلة : استهداف السيادة المغربية ومنها القضاء

إن السيادة كما عرّفها ومنذ أربعة قرون السيد "جان بودان" هي السلطة العليا على المواطنين والرعايا، ولها مظهران : داخلي، وهو السلطة على الأشخاص «imperium» والإقليم «dominium» وخارجي، وهو الحرية في إدارة الشؤون الخارجية.

ولقد حاولت الدول الأجنبية المساس بهذه السلطة بجميع الوسائل، ومنها على الخصوص تلك المتعلقة بالسلطة على الأشخاص وعلى الإقليم، خاصة في ميدان تطبيق القوانين والنظم القضائية.

وقد كافح المغرب طوال فترة تجاوزت الثلاث قرون ونصف ليرجع سيادته في ميدان القانون والقضاء، وليتخلص من الامتيازات الأجنبية في بلاده. وهو صراع بدأ في الدولة العثمانية، ما لبث أن انتقل إلى المملكة المغربية؛ ذلك أنه وفي سنة 1453م، عندما فتحت هذه الدولة مدينة قسطنطينة، فرضت عليها ضرورة السماح للمسيحيين (بطرك الروم والأردن) واليهود بأن يقضوا حسب شرائعهم في المعاملات والعقوبات والأحوال الشخصية؛ وتطور الأمر ببداية سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع الدولة العثمانية من أجل فرض الامتيازات القانونية والقضائية، كانت أولها تلك التي وقعت بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا سنة 1563م .

وبعد أقل من قرن، كان المغرب يوقع مع فرنسا اتفاقية مشابهة مؤرخة في 17 سبتمبر 1631م التي يمنح بمقتضاها امتيازات لمواطني الدول المسيحية وذلك بخضوعهم لقوانينهم الوطنية ومحاكمتهم أمام محاكم قنصلية فوق التراب المغربي، وقد تزامن ذلك مع طرد المسلمين من الأندلس سنة 1609م، ولجوء البعض منهم لمدينة الرباط، وقيامهم برد فعل تمثل في ما كان يقاوم به قراصنة سلا وتونس والجزائر، كما تزامن مع احتلال الإسبان لكل من المهدية سنة 1614م والعرائش سنة 1610م وبعد ذلك جزيرة النكور سنة 1673م؛ مما يعني أن وضعية العدالة كانت مرتبطة بالوضعية السياسية ككل. ولقد اتجهت الاتفاقية التالية مع فرنسا (29 يناير 1682م) إلى أبعد من ذلك، حيث قضت بأن النزاعات بين الفرنسيين لا يتدخل فيها القاضي المغربي بل لا يحق له حتى أخذ العلم بها، وجاءت الاتفاقية الإسبانية المغربية لفاتح ماي 1799م، لتعطي للمحاكم القنصلية تنازلات مهمة أكثر اتساعا[1]؛ ولقد نقلت الدول الأخرى : (بريطانيا، السويد، الدانمارك، البرتغال، هولندا، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية) عن هذه الاتفاقية وعن الاتفاقية المغربية الفرنسية (28 ماي 1767م) كل

الامتيازات القانونية والقضائية؛ وتطور الأمر بعد ذلك ليشمل الاختصاص المدني والجنائي على حد سواء، بل امتد هذا الامتياز إلى المواطنين المغاربة المحميين (الاتفاقية الأمريكية المغربية لسنة 1786م) وللحرص على تنفيذ ذلك، نص نظام المهام القضائية والشرطية الخاص بقناصل فرنسا في الخارج المؤرخ في 15 ماي 1779م بمعاقبة الفرنسي الذي يقدم دعوى بفرنسي آخر أمام المحاكم الأجنبية، ومفهوم أن القصد من الدول الأجنبية محصور في تلك التي بها امتيازات قضائية ومنها المغرب.

وهكذا وجدت الدولة نفسها أمام شلل في تمكينها من سيادتها فوق ترابها الوطني أو على الموجودين به من أجانب وقسم من المغاربة.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد سمحت في عهد السلطان محمد العثماني عند فتحه لقسطنطينة لبطرك الروم، وبطرك الأردن ولخاخام اليهود أن يقضوا حسب شرائعهم كما رأينا، فإن التي تطبق هذه الشرائع تبقى محاكم وطنية استثنائية، وهو مالم تقض به اتفاقية سنة 1536م التي منحت امتيازات قانونية وقضائية، أي أنشأت محاكم أجنبية فوق التراب الوطني، لتمتد بعد ذلك هذه المقتضيات إلى دول مسلمة أخرى، وليستقر نفس المبدأ بعد قرن من الزمن في أول اتفاقية مع سلطان المغرب سنة 1631م .

وبدأ الكفاح لإبراز الشخصية القانونية للدولة المغربية من خلال جهود دبلوماسية مكثفة قادت إلى عقد اتفاقيات مهمة كان على رأسها اتفاقية مدريد سنة 1880م وعقد الجزيرة الخضراء لسنة 1906م .

1.1.1 – اتفاقية مدريد 3 يوليوز 1880 حول ممارسة حق الحماية[2]

وبالنظر إلى غموض مفهوم المحمي من المغاربة إذ أصبح عددهم يرتفع بشكل مهول، فقد ورد على سبيل المثال في النظام الموقع بطنجة في 19 غشت 1863م بين فرنسا والمغرب، أن المحميين يقسمون إلى طائفتين الأولى تتعلق بالمواطنين المغاربة المستخدمين مع الجهات الدبلوماسية والسلطات القنصلية، والثاني بالمراسلين والسماسرة والعاملين المستخدمين من طرف المفاوضين الفرنسيين من أجل قضاياهم التجارية، ويعني بالمفاوض كل تاجر إيراد وتصدير، وكل من يملك وكالة بالعملة، وهكذا لم يطبق المفهوم في الفلاحة إلا

أن المزارعين ورعاة الماشية وكل فلاح عامل لدى فرنسي لا تجري متابعته قضائيا إلا بعد إخبار السلطات القنصلية بذلك حتى تتمكن من المحافظة على مصالح مواطنيها.

لذلك، وأمام هذا الغموض وتعدد الحالات، جاءت اتفاقية مدريد لتحد من هذا الغموض، ولتحصر عدد المحميين والزيادة المطردة لهم. فقد نصت الاتفاقية مثلا في المادة الثانية على أن المحميين هم العاملون كتراجمة أو كمستخدمين لدى رؤساء البعثات الدبلوماسية، كما نصت المادة الثالثة على أن القناصلة ونوابهم رؤساء المراكز ليس لهم الحق إلا في اختيار ترجمانا واحدا وعسكريا وخادمتين بالبيت، وأحيانا كاتبا. أما المغاربة المعينون كأعوان قناصل، فإنهم محميون هم وعائلتهم وكذا المسيرون العاملون مع القنصل المساعد. ونصت المادة السادسة على أن الحماية تمتد إلى العائلة لكنها لا تورث[3] .

ونصت المادة 15، على أن كل مغربي حاز الجنسية الأجنبية ورجع للمغرب، يجب عليه بعد قضاء نفس الفترة المقررة لاكتساب الجنسية الأجنبية الاختيار بين الخضوع للقوانين المغربية، أو مغادرة المغرب إذا كانت الجنسية قد منحت بموافقة مسبقة للحكومة المغربية (المادة 16)' ومن ثم لم يعد في الإمكان منح أية حماية غير عادية أو عرفية إلا إذا اعترفت بها الحكومة المغربية، ومع ذلك وبالنظر لخدمات قدمها مغربي لدولة ما، أو لأسباب أخرى استثنائية، يمكن منح الحماية لمجموعة من الأشخاص لا يتجاوز عددهم 12 شخصا لكل دولة، وذلك بعد تلقي ملاحظات وزير الخارجية المغربي. ويعتبر اعترافا وتعويضا لهذا المغربي عما قدمه من خدمات للدولة الحامية التي تقرر وحدها لمن تمنح الحماية في حدود العدد المذكور، إلا إذا وافق السلطان على أكثر من ذلك.

2.1.1 – عقد الجزيرة الخضراء سنة 1906م تنظيم التجارة وتقديم العون من أجل مغرب مفتوح ومستقر

مؤتمر الجزيرة الخضراء دعا له السلطان مولاي عبد العزيز لدراسة الإمكانيات اللازمة من أجل تقدم المغرب تدريجيا نحو طريق النجاح لما فيه خير ورفاهية أفراد الرعية والأجانب الساكنين بالمغرب تحت ممارسة السلطان لحقوقه السيادية بكل حرية واستقلالية[4] .

ولقد أشار إلى ذلك رئيس المؤتمر عندما قال في بداية الاجتماع إن الاعتراف بالسيادة والوحدة والمساعدة في تحقيق السلم والنظام والباب المفتوح مطلبان للمغرب والدول المجتمعة.

ومن أهم ما تمخض عنه المؤتمر في هذا الشأن :

1 – تنظيم الشرطة.

2 – حراسة ومعاقبة تهريب السلاح.

وفي هذا الشأن تقوم الجمارك المغربية بإخبار القنصل بالجرائم المنسوبة لمواطنيه ليحاكموا أمام المحاكم القنصلية أو الوطنية المختصة. أما المغاربة فيحاكموا أمام المحاكم المغربية.

3 – تنظيم عقد امتياز يتعلق ببنك الدولة (بنك دولة المغرب لمدة 40 سنة).

4 – إصلاح شامل وناجع للمداخيل الضريبية وتأسيس مداخيل جديدة.

5 – تنظيم الجمارك ومعاقبة الغش والتدريب.

6 – تنظيم الخدمات والأشغال العمومية.

وإذا كان شعار المؤتمر كما رأينا هو تقديم العون للمغرب من أجل انفتاحه واستقراره، فإنه اتضح من محتويات عقد الجزيرة الخضراء، أن المحافظة على سيادة المغرب لم تكن إلا شعارا يخفي الرغبة الحقيقية لدى الموقعين في الاستيلاء عليه، إذ أن الأوفاق التي سبقت هذا العقد، كانت توضح بشكل جلي أن ترتيبا وضع للمنطقة شبيه لحد ما بذلك الذي وضع لمنطقة الشرق الأوسط، حيث السيد يكتب "ماكماهون" البريطاني في رسائله المشهورة في القاهرة للشريف الحسين في نجد، يخبره برغبة بريطانيا في أن يتوج ملكا على المملكة العربية المتحدة بعد طرد العثمانيين وفي نفس الوقت توقع بريطانيا وفرنسا اتفاق "سايس بيكو" لسنة 1916م حول توزيع المنطقة بينهما. وهكذا كان توزيع النفوذ في المنطقة بمقتضى اتفاقية 1904م بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا سببا في إثارة حفيظة ألمانيا التي تحركت بزيارة غليوم الثاني لمدينة طنجة في 25 مارس 1905م. ويعقد مؤتمر الجزيرة، وتقيل فرنسا وزير خارجيتها المعادي لألمانيا (ديلكاسه) وتشارك في مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي يضمن استقلال المغرب ووحدته، ويفتحه أمام كل الدول للتجارة ويعهد بعد المؤتمر لفرنسا وإسبانيا بحفظ أمن المرافئ وبعض المناطق، وينتهي الأمر باتفاق 2 مارس 1909م تعترف فيه ألمانيا بحقوق فرنسا في المغرب مقابل مساهمة ألمانيا في الأشغال العامة والمناجم، وتمنح ألمانيا بمقتضى اتفاق 4 نوفمبر 1911م جزءا من الكونغو مقابل السكوت عن احتلال فرنسا وإسبانيا لبعض المرافئ المغربية.

أمام هذه الأوضاع المتأزمة، كان القضاء يقاوم ويطبق الشرع قدر الإمكان، ذلك أن القاضي الشرعي صاحب الولاية العامة، يبت في قضايا الأحوال الشخصية والميراث والعقار دون أي طعن ما عدا الإعذار أو تراجع القاضي نفسه بعد صدور فتوى، وإلى جانبه كانت هناك بداية لعدالة المخزن بيد السلطة الإدارية من قائد وباشا يقرران في القضايا الجنائية دون مسطرة ودون قانون، وأحيانا في المادة المدنية عن طريق الصلح في كثير من الأحيان، غير أنه إذا صاح أحد الأطراف «أنا بالله و الشرع» رفع يده عن القضية وحولت للقاضي الشرعي، الذي كانت إلى جانبه أيضا المحاكم القنصلية إذ أنه وبمقتضى الاتفاقية الفرنسية المغربية لسنة 1779م سالفة الذكر، يعلن القاضي الشرعي عدم اختصاصه لصالح اختصاص الباشا أو القائد باعتبارهما ممثلين للسلطان في المسائل الأمنية، مع ما قرر بعد ذلك من إمكانية مراجعة قراراتهما أمام وزير البحر (وزير الشؤون البرانية، وزير الخارجية).

وظلت القضايا الأخرى من اختصاص القاضي الشرعي، غير أنه بمقتضى اتفاقية مدريد لسنة 1880م، فإن النزاعات العقارية التي يبت فيها القاضي الشرعي يمكن الطعن فيها أمام وزير الشؤون البرانية ما لبث أن تطور الأمر ليصبح الطعن أمام وزير العدل بعد استشارة مجلس العلماء وأخيرا أحدث استئناف شرعي أعلى لهذا الغرض[6] .

وهكذا، لم يكن المغرب في هذه الفترة تلك الدولة التي تبسط سيادتها على كل ترابها المغربي وعلى كل من يوجد فوق هذا التراب من مغاربة وأجانب. فهل جاءت الحماية بحلول لهذه الوضعية وخاصة فيما يتعلق بسيادته القانونية والقضائية ؟

2.1 : عهد الدولة المحمية · في فترة الحماية انتقل المغرب من عدالة مضطربة ومصادرة نسبيا إلى عدالة بسرعتين منظمة ومضطربة : فقد حدث تسريب نماذج لعدالة حديثة إلى جانب عدالة أصيلة.

كانت نقطة الانطلاق من المادة الأولى من معاهدة الحماية المؤرخة في 30 مارس سنة 1912م حول إصلاح القضاء وهي نفس المادة الأولى في الاتفاقية الإسبانية الفرنسية المؤرخة في 27 نوفمبر 1912م، والمادة 32 من اتفاقية 18 ديسمبر 1923م حول طنجة.

ولأجل هذه الغاية أسست لجنة[7] عهد لها بالإصلاح القضائي، لكن أي إصلاح ؟ يتمثل هذا الإصلاح بالنسبة للمقيم العام آنذاك فيما يلي · عدالة سريعة وبأقل تكلفة، بالإضافة

إلى التخلص من التعقيدات القانونية والقضائية الموجودة في فرنسا، إذن إرضاء الأجانب للتنازل عن الامتيازات وجعل المغرب مختبرا لتحديث النظام القضائي في فرنسا الذي كان منتقدا من العديد من رجال القانون، وهكذا فلأول مرة يقنن القانون الدولي الخاص، ويوجد قانون للتحفيظ العقاري ويصبح كاتب الضبط موظفا والمحامي ممارسا.

هل يمكن بناء على ما سلف القول إن هناك إصلاحا للعدالة في المغرب ؟ أم هو إصلاح من أجل فرنسا والدول الأوربية الأخرى، بالإضافة إلى جعل المغرب مختبرا لإصلاح قضائي وقانوني فرنسي في الوطن الأم عن طريق التجربة أولا في المغرب وهو ما كان متوقعا. فالمادة 9 مثلا من الاتفاق الفرنسي الألماني لسنة 1911م، تقضي بإلغاء المحاكم القنصلية بمجرد تأسيس نظام قضائي أروبي، أي نقل الاختصاص من القضاء القنصلي لمختلف الدول، إلى قضاء أروبي موحد تمثل في محاكم فرنسية، وإسبانية، ودولية بقوانين أوربية تمثلت في مجموعة قوانين 1913م في منطقة الحماية الفرنسية و1914م في منطقة الحماية الإسبانية، ومجموعة 1923م وبعدها 1924م في المنطقة الدولية بطنجة.

وباعتبار المغرب الدولة الإفريقية الوحيدة التي لم تستعمر ولم يدخلها العثمانيون، ظلت دولة مؤسسات متجذرة، وهو ما حمل المقيم العام السيد "ليوطي" على التوصية بعدم المساس بالمؤسسات، ومنها المؤسسة القضائية التي ظلت موجودة إلى جانب ما سلف، لكن ذلك لم يمنع إدخال بعض التعديلات عليها لضمان مصالح الدول الحامية كدرجة التقاضي مثلا وقوة الشيء المقضي به.

وهكذا، كان الهدف إحداث نظامين قضائيين:أحدهما أروبي بأرقى القوانين الضامنة لمصالح الدول الحامية على الخصوص، أي عدالة موحدة ومنظمة، وإلى جانبها عدالة أخرى متنوعة ومضطربة تتداخل فيها السلط وتحكمها قوانين غير متناسقة تكسر فيها وحدة القضاء والتشريع والجهات (بلاد المخزن-بلاد السيبة-بلاد الشريعة-بلاد العرف-اليهود-المغرب النافع-القاضي-الباشا-القائد-وزير الشكايات الخ..).

وهكذا لم يحدث ذلك الإصلاح الشامل الذي كان يطمح إليه سلطان المغرب. ومع ذلك يمكن اعتبار التنصيص على ضرورة إصلاح العدالة في المادة الأولى من معاهدة الحماية مكسبا حقيقيا، إذ تمكن المغرب بفضله من التخلص من الامتيازات القضائية والقانونية المتنوعة، وإن حلت مكانها امتيازات أخرى في المناطق الثلاث الخاضعة للحماية فإنها من

جهة كانت موحدة، ومن جهة أخرى كانت الأحكام تصدر باسم صاحب الجلالة سلطان المغرب، والقوانين تصدر بظهائر شريفة رغم تعلقها بالأجانب، لذلك كان من اللازم عند إصدار مدونات سنة 1913م بظهائر شريفة أن يصدر مرسوم رئاسي فرنسي في فاتح سبتمبر سنة 1913 يتضمن نفس الهدف، وتبقى هذه المحاكم مع ذلك مغربية بالرغم من أن النقض ضد أحكامها يتم في محكمة النقض الفرنسية، كما أن بعض المغاربة كانوا يخضعون أحيانا لهذه القوانين والمحاكم خصوصا في منازعات العقار المحفظ، وفي علاقة المواطنين بالإدارة، بالإضافة إلى أنها أحدثت مناخا قضائيا وقانونيا بالمغرب استفاد منه بعد فترة الاستقلال.

1.2.1 – تقليص دور القضاء الشرعي

أما القضاء الشرعي فقد وقع المساس بالعديد من اختصاصاته لصالح سلطات القواد والباشوات وأحدثت أدوات لمراقبة القضاة، وقسمت اختصاصاتهم بين قضاة المدن وقضاة البوادي، وأعطي لقضاة المدن اختصاص شامل، بينما ظل قضاة البوادي باختصاص ابتدائي تستأنف أحكامهم لدى قضاة المدن، كما أنه بالنسبة للنزاعات العقارية أو تلك التي تؤدي إلى عدم الاختصاص، فإن مراجعة الأحكام المتعلقة بها تتم كما نصت على ذلك اتفاقية مدريد لسنة 1880م أمام وزير الشؤون البرانية ثم بعد ذلك أصبحت أمام وزير العدل الذي يستشير المجلس الأعلى للعلماء المحدث سنة 1914م (ظهير 17 يوليوز 1914م الذي نظم العدالة المدنية المغربية) مع تبسيط الإجراءات وتسريع المساطر، بحيث لا يهتم القاضي إلا بفتوى العلماء أوالمفتي الذي اعترفت بسلطته وزارة العدل وذلك بنشر اسمه في لائحة بكل مدينة، هذه المقتضيات ألغيت بظهير 7 فبراير 1944م.

ولقد كانت الفائدة من كل ذلك تعود القضاة على مبدإ الطعن في الأحكام؛ لكن لم يكن الطعن أمام جهة قضائية أخرى، بل أمام وزير وهذا يؤدي إلى تداخل في السلطات ولذلك كانت المرحلة التالية هي إحداث محكمة الاستئناف الشرعي الأعلى بالقصر الملكي العامر[8]. ولم يعد التمييز في الاختصاص بين قاضي المدنة وقاضي البادية أو الأحواز كما كان في السابق.

2.2.1 – تنظيم العدالة المخزنية وترسيخها

عمدت الحماية من أجل تثبيت الأمن عن طريق مراقبة القضاء، إلى تنظيم العدالة المخزنية وترسيخها. فبعد أن كان الباشوات والقواد مجرد معضدين لعمل القاضي الشرعي، أصبحوا يكونون العمود الفقري للقضاء المخزني أو المحاكم المخزنية، وأصبحوا مع خلفائهم يصدرون أحكامهم دون مسطرة معينة ودون قانون منظم بموافقة المندوب المخزني أو المراقب المدني.

وكانت اختصاصاتهم في البداية تتعلق بالقضايا الجنائية ثم ما لبثت أن انتقلت شيئا فشيئا إلى القضايا المدنية، وتطور الأمر ليكون اختصاصهم في القضايا المدنية والتجارية بمقتضى ظهير 28 نوفمبر 1944م بعد استثناء نظرهم في القضايا التي تحكمها مدونات وقوانين 1913م بما فيها قضايا العقار المحفظ وقضايا الأحوال الشخصية والميراث وشؤون المحاجير والقاصرين عموما، وتقلص بذلك دور القاضي الشرعي الذي لم يعد صاحب الولاية العامة كما كان في السابق[9]؛ ويدخل هذا التنظيم الجديد في إطار الإصلاح الذي ادعت سلطات الحماية القيام به في سنة تقديم وثيقة الاستقلال وهو بداية محاولة محتشمة لفصل السلطة الإدارية عن القضائية.

ذلك أن السلطات ارتأت أن هذا الفصل يجب أن يتم على مراحل، ولذلك عندما قررت إحداث محاكم الحكام المفوضين، أبقت إلى جانبهم المحاكم المخزنية للباشا والقائد والخليفة، واقتصر اختصاص الحكام المفوضين على ست مدن (الرباط، والبيضاء، ومراكش، وفاس، ووجدة ومكناس) والباقي ظل من اختصاص المحاكم المخزنية، كما اقتصر الاختصاص للمفوضين على القضايا المدنية والتجارية دون الجنائية؛ ولم يكونوا مستقلين عن السلطة الإدارية بحكم أن ما يصدروا من أحكام يمكن استئنافه لدى هيئة ثلاثية يترأسها الباشا أو خليفته؛ وهكذا تراقب أحكامهم في النهاية من طرف السلطة الإدارية[10].

2 – ثورة الملك والشعب

عندما فجر صاحب الجلالة محمد الخامس رحمة الله عليه الثورة العارمة ضد المستعمر من أجل تحرير البلاد واستقلالها سنة 1953م، فجر كل الطاقات المغربية لكي تناضل من أجل استرجاع السيادة المغربية على جميع التراب المغربي وساكنيه؛ ومن مظاهر هذه السيادة استرجاع القضاء والقانون دورهما لخدمة المواطن. وبنفي جلالته وعائلته

الملكية اعتقدت الدولة الحامية أن بإمكانها الاستمرار عندما قدمت للشعب المغربي ما أسمته بالإصلاحات القضائية والقانونية[11]، ومن بين ما تضمنته هذه الإصلاحات المنظمة للمحاكم المخزنية والتي تضمنها الظهير الشريف المؤرخ في 24 أكتوبر 1953 إحداث المحاكم الإقليمية في المدن الكبرى لتخلف المحاكم المخزنية؛ لكن مع ذلك بقي لهذه الأخيرة بعض الاختصاصات في المادة الجنائية، إذ لم يكن للمحاكم الإقليمية إلا اختصاص النظر في الجرائم التي تتجاوز عقوبتها السنتين، ومع ذلك فقد بقي للمندوب المخزني الحق في إحالة قضية من هذا النوع أي المتجاوزة في العقوبة السنتين على المحاكم المخزنية؛ وظلت الأحكام الصادرة عن هذه الأخيرة تستأنف لدى المحكمة العليا الشريفة ولا لدى المحاكم الإقليمية، وكان من الطبيعي ألا يرضي ذلك الشعب المغربي المتعلق بملكه وبالعرش العلوي وما يحمل من قيم متأصلة في الحكم عبر عنها جلالته في أكثر من مناسبة ومنها خطاب العرش لسنة 1950م الذي ورد فيه أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها هو الحكم الديمقراطي.

وبعد التصريح الفرنسي المغربي المشترك المؤرخ في 2 مارس 1956م والقاضي بأن معاهدة فاس المؤرخة في 30 مارس 1912م لم تعد صالحة لتنظيم العلاقات بين البلدين ومن ثم فإن الجمهورية الفرنسية تؤكد علانية اعترافها باستقلال المغرب، وجد المغرب المستقل نفسه أمام عدالة على قياس الحاجة؛ عدالة لا تؤمن بالمساواة أمام القانون طالما أن هناك نظاما قانونيا وقضائيا متطورا يتمتع به الفرنسيون والأجانب واستثناء بعض المغاربة[12]، ونظاما مختلفا تتعدد فيه جهة التقاضي وتتداخل فيه السلط ويمارس القضاء فيه العديد من منعدمي الكفاءة المسيرين بواسطة أعوان النيابة العامة الممارسة من طرف المراقبين والخاضعين لتعليمات وزير العدل الذي يخضع بدوره لتوجيهات الإقامة العامة في كثير من الأحيان[13] وهي الحالة التي لم تكن بعيدة عما يجرى في المناطق الأخرى من المملكة[14].

1.2 – عهد محمد الخامس : ترسيخ السيادة القانونية والقضائية وانطلاق مسلسل إقامة المؤسسات

تميز عهد صاحب الجلالة محمد الخامس طيب الله ثراه بترسيخ السيادة المغربية على كافة المناطق وانطلاق مسلسل التغييرات القانونية لضمان الممارسة الديمقراطية، وهكذا

وبمجرد رجوع جلالته من المنفى؛ وبعد ثلاثة أيام فقط حدد جلالته في خطاب بتاريخ 18 نوفمبر 1955م، أن للحكومة ثلاث مهام، تدبير شؤون البلاد، ووضع أنظمة ديمقراطية، وفصل السلط في إطار ملكية دستورية ؛ وفي أقل من شهر بعد ذلك وفي خطاب تنصيب الحكومة بتاريخ 17 دجنبر سنة 1955م خاطب الوزراء بأن يتقوا الله في الرعية ويدبروا شؤون البلاد على أساس فصل السلط.

وتنفيذا لذلك انطلقت عملية إصلاح القضاء وتثبيت استقلاله؛ وهكذا وبعد أسبوع واحد فقط من إعلان استقلال المغرب صدر ظهير 7 مارس 1956م يلغي اختصاصات خلفاء الباشوات، تلاه بعد أقل من شهر ظهير 19 مارس سنة 1956م يلغي تدخل السلطة التنفيذية في العمل القضائي وخضوع النيابة العامة لوزارة العدل ومنعها من التدخل في قناعات القضاة.

1.1 – تطوير القضاء وتنظيم إدارة العدل

1.1.1.2 : تطوير الجهاز القضائي

أرجعت للقضاء الشرعي هيبته وتنظيماته بحيث أصبحت هناك عدة محاكم للقضاة تستأنف أحكامها لدى مجالس استئنافية بالمحاكم الإقليمية؛[15]

كما نظم القضاء العبري، فعوض مجالس الأحبار المفوضين والمحاكم العبرية الأولية أنشئت محاكم الحاخامات الحكام المفوضين تليها المحاكم العبرية الإقليمية فالمحكمة العبرية العليا بمقتضى ظهير 23 فبراير 1957م.[16]

وأحدثت محاكم الشغل لتحل مكان مجالس الخبراء المختصة بقضايا العمال وذلك بمقتضى ظهير 29 أبريل 1957م.

وبما أن أهم تطوير لجهاز القضاء تم في مجال المحاكم المخزنية التي جرى استبدالها بمقتضى ظهير 4 أبريل 1956م بمحاكم مفوضية ومحاكم إقليمية ومحكمة عليا شريفة بعدما ألغي في هذه الأخيرة القسم الجنائي العرفي بمقتضى ظهير 7 مارس 1956م، ما لبثت محاكم الحكام المفوضين أن ألغيت واستبدلت بمحاكم للسدد بمقتضى ظهير 15 دجنبر 1957م.

وهكذا أصبح القضاء العادي يضم كلا من محاكم القضاة، والمحاكم العبرية، ومحاكم الشغل ثم محاكم السدد والمحاكم الإقليمية والمحكمة العليا الشريفة.

ويعتبر أهم حدث في تنظيم الجهاز القضائي وتطويره وتوحيده هو إحداث المجلس الأعلى بمقتضى ظهير 27 سبتمبر 1957م كمحكمة عليا تترجم رغبة جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه في اختيار الطريق الديمقراطي ودولة القانون إذ أن مثل هذه المؤسسة لا يوجد إلا في الدول الديمقراطية لأنها هي الحارس على الشرعية.

أما المحاكم الأجنبية من فرنسية وإسبانية خليفية ودولية فقد تم إدماجها في المحاكم العادية تدريجيا، فبعد أن أصبحت تسمى بالمحاكم العصرية بدأ إدماجها في شمال المملكة، حيث ألغيت محكمة الاستئناف العصرية بتطوان بمقتضى ظهير 21 سبتمبر 1957م وأدمجت في محكمة الاستئناف العادية بطنجة كما أدمجت المحاكم الابتدائية العصرية بالمحاكم الإقليمية العادية والمحاكم الصلحية بمحاكم السدد العادية وذلك بمقتضى ظهير 12 غشت 1958م.

وفي جنوب المملكة أحدثت محكمة الاستئناف بالرباط وألغيت المحكمة العليا الشريفة حيث ضُمت غرفها لمحكمة الاستئناف بمقتضى ظهير 21 سبتمبر 1957م، وأخيرا أحدثت استئنافية جديدة بمدينة فاس بمقتضى ظهير 15 ابريل 1965م.

غير أن ضم المحاكم العصرية للمحاكم العادية لم يواكبه توحيد على مستوى التشريع إلا سنة 1965م بصدور قانون المغربة والتعريب والتوحيد.

2.1.1.2 – تنظيم إدارة العدل

نظمت وزارة العدل بمقتضى ظهير 16 أكتوبر1956م وألحقت بها إدارة السجون بعد أن كانت تابعة للسلطة الإدارية، وكانت تضم في البداية خمس مصالح هي مصلحة القضاء الديني وتختص بإدارة محاكم القضاة والمحاكم العبرية، ومصلحة القضاء العادي وهو الذي حل مكان المحاكم المخزنية، ومصلحة المحاكم العصرية التي جرى إدماجها بعد ذلك في المحاكم العادية ومصلحة إدارة السجون وأخيرا مصلحة الموظفين والمالية، غير أن هذه المصالح قلصت إلى أربع مصالح فقط بمقتضى ظهير 23 مارس 1958م حيث أصبحت تسمى

بالمديريات وتشتمل على مديرية الشؤون المدنية ومديرية الشؤون الجنائية ومديرية الموظفين والميزانية وأخيرا مديرية السجون.

وأعطي لوزارة العدل دور إداري نشيط من أجل مواكبة عملية الإصلاح، وأزيل عنها كل اختصاص قضائي وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى التدخل في إصدار الأحكام، ولقد كان واضحا أن ما حدث لم ينسف ما كان موجودا في السابق، بل جرى التعامل معه بنوع من الواقعية والموضوعية، بحيث امتد تواجد المحاكم الإقليمية ومحاكم الحكام المفوضين بعد تطوير هذه المحاكم في الفترة الأولى للاستقلال لأسباب عملية منها وجود فعلي لهذه المحاكم إبان الحماية مما سهل الحصول على الأطر اللازمة لتسييرها وقيامها بدور أساسي في تثبيت الأمن والاستقرار، وهو ما لم تتمكن المحاكم العصرية ولا محاكم القضاة من القيام به بالشكل المتناسب مع وضعية المغرب آنذاك، واعتبرت في تلك الفترة بما لها من اختصاص موسع ووسائل، حلقة وصل بين محاكم القضاة والمحاكم العصرية وقد تم في سبيل تطويرها وتثبيت استقلال قضائها الإلغاء الكلي لكل اختصاص للقواد والباشوات كما كان أيام الحماية.

وكان لا بد أن يواكب هذه المجهودات في تنظيم المحاكم ومحاولة توحيدها تطوير تشريعي.

2.1.2 – تشريع يواكب الطموحات السياسية

في الوقت الذي أحدثت فيه لجنة لوضع أحكام الفقه الإسلامي أي مدونة للتشريع الإسلامي وذلك بمقتضى ظهير 19 غشت 1957، كانت هناك لجان أخرى تشتغل إما في وزارة العدل أو في المجلس الأعلى بعد ذلك من أجل الإعداد لمشاريع قوانين تتعلق بالإجراءات أمام المحاكم أو بمشاريع قوانين موضوعية، وهي مزاوجة سلكها المغرب بين التيارين المتواجدين آنذاك، تيار التشريع الإسلامي وتيار التشريع الوضعي، والكل ساهم بنصيبه في اقتراح التشريع الذي يراه ملائما، فهل كان الأمر كذلك ؟

إن اللجنة الأولى لم تفلح إلا في إخراج مدونة الأحوال الشخصية لحيز الوجود دون غيرها من المدونات الأخرى وخاصة تلك المتعلقة بالأموال والمعاملات.[17]

أما اللجان الأخرى فكانت طموحاتها أكثر من المناخ الواقعي المتواجدة فيه، فقد تميز عملها بالسرعة نظرا لضغط الفراغ التشريعي في بعض الميادين التي لا تسمح بأخذ الوقت اللازم للتعمق والتحليل قبل تقديم المشروع، كما أن خنق الحريات أيام الحماية من جهة وتداخل السلطات من جهة أخرى أدى إلى وجود رد فعل يتجاوز واقع المغرب وإمكاناته عندما جرى التطلع إلى دول حصون الديمقراطية لمحاولة التشبه بها، وهو أمر نتج عنه تهيئ بعض المشاريع في ظل روح الحرية والحماس الذي كان مسيطرا آنذاك على الحكومات الأولى للاستقلال، فكانت مشاريع قوانين الحريات العامة وتأسيس النقابات وحقوقها والمسطرة الجنائية والسلم المتحرك للأجور وقانون الجنسية المغربية وغيرها من القوانين التي اكتشفت الدولة بعد بضع سنوات أنها لم تكن كلها متلائمة مع واقعها فأدخلت تعديلات عليها اعتبرها البعض تراجعا عن بعض المكتسبات واعتبرها آخرون واقعية تشريعية ترجع النصوص إلى دورها في ترجمة الواقع المغربي على حقيقته.

وكيفما كان الحال، فإن هذه الفترة امتازت بفصل السلطات عندما ألغي كل اختصاص لمحاكم الباشوات والقواد وكل تدخل لوزارة العدل في إصدار الأحكام، كما امتازت بإخضاع المواطنين والأجانب على السواء إلى المحاكم التي تصدر أحكامها باسم جلالة الملك وبانطلاق مسلسل إقامة المؤسسات تطلعا إلى ديمقراطية شاملة في إطار ملكية دستورية.

2.2 : الحسن الثاني: ترسيخ المؤسسات وانطلاق دولة القانون

إن أول ما ميز عصر جلالة الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه هو دسترة الحياة القانونية بالبلاد، فبعد القانون الأساسي لسنة 1961م جاء دستور 14 دجنبر 1962م لينظم الحياة السياسية ويقر الملكية الدستورية، ولقد حظي القضاء في كل الدساتير المغربية إلى الآن بعناية خاصة حيث وقع التنصيص على استقلاليته عن السلطتين التشريعية والتنفيذية كما نص على أن الأحكام تصدر باسم جلالة الملك وأن القضاة يعينون بظهير، وقضاة الأحكام منهم لا يعزلون ولا ينقلون إلا بقانون، وأحدث المجلس الأعلى للقضاء ليتولى الحياة القضائية بالتنظيم بحيث يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة من حيث ترقيتهم وتأديبهم، برئاسة جلالة الملك له لإعطاء الأهمية القصوى لهذه المؤسسة الدستورية وإلى جانب ذلك أحدثت بمقتضى الدستور المحكمة العليا لمحاكمة الوزراء أعضاء الحكومة عن الجنايات والجنح المرتكبة أثناء ممارستهم لمهامهم.

وتتميما للخطوات العملية التي جرى تنفيذها في عهد جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه فيما يتعلق بتوحيد القضاء ومغربته وتعريبه وكذا توحيد القوانين' صدر ظهير 20 نونبر 1962م المكون لمجموعة القانون الجنائي ليصبح الدوحيد والتعريب في الميدان الجنائي كاملا سواء بالنسبة للأشخاص أو لجهة التقاضي بعد أن سبق وصدر قانون المسطرة الجنائية في 10 فبراير 1959م.

وجاء قانون 26 يناير 1965م المتعلق بمغربة القضاء وتعريبه وتوحيده ليتوج هذا المسلسل التدريجي في إقامة المؤسسات وتوحيد جهات التقاضي وبسط مظاهر السيادة كاملة على الأشخاص مغاربة وأجانب. ورغم الصعوبات التي واكبت عملية تنفيذ هذا القانون خصوصا وأن الوقت المخصص لذلك لم يكن متناسبا مع حجم المهام التي جاء بها القانون من حيث مغربة كل الجهاز القضائي أي تحمل القضاة النظر في كل النزاعات التي كان يبت فيها سابقا قضاة أجانب متمرسون، وتعريب كل النصوص التشريعية التي كان الأغلب فيها محررا باللغة الفرنسية بعدما وقع تمديد القوانين التي كانت سارية المفعول في منطقة الحماية الفرنسية، أي قوانين 1913م إلى كل المناطق الأخرى بالمملكة وبالتالي التخلي عن قوانين 1914م و1924م وكذا التخلي عن القوانين البسيطة التي كانت تخص المغاربة والمتعارضة معها وتمتيع المغاربة قاطبة بقوانين عصرية كانت في وقتها تتجاوز أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وما نشأ عن ذلك من صعوبات في الفهم والتطبيق، وتوحيد جهات التقاضي بتوحيد القوانين' بالرغم من كل ذلك فقد وقع الاجتهاد في كل من الإدارة القضائية والجهاز القضائي من أجل إثبات الذات المغربية في مجال معقد كمجال العدل، ولا شك أن هذا الاجتهاد ترك آثاره الإيجابية المحمودة كما ترك آثاره السلبية التي لازالت بعض مظاهرها متجلية في الوقت الحاضر. ومع كل ذلك فإن الخطورة كانت ضرورية في وقتها من أجل انطلاق مسلسل دولة القانون الذي يرتكز أساسا على مبدإ المساواة أمام القضاء والقانون[18]

وإلى جانب هذه الطفرة التوحيدية والتي اكتملت باسترجاع الأقاليم الصحراوية وتمديد القوانين إليها وإلغاء ما كان موجودا بها من قبل، صدرت مجموعة الإصلاح القضائي لسنة 1974م لتضيف نظام حكام الجماعات والمقاطعات إلى هرم تنظيم الجهاز القضائي العادي وليصبح القضاء الشرعي والعبري وقضاء الشغل مندمجا في هذه المحاكم، ولم يعد هناك من قضاء استثنائي أو خاص غير محكمة العدل الخاصة التي أحدثت سنة 1965م وأعيد تنظيمها

سنة 1972م والقضاء العسكري الذي أحدث بظهير 10 نونبر 1956م وما أدخلت عليه من تعديلات بعد ذلك.

وإلى جانب هذا التطور القضائي الذي يرمي إلى تقريب القضاء من المتقاضين وتركيز فكر القانون والاهتمام بالمشروعية، وإلى السعي نحو شمولية مفهوم القاضي كسلطة ذي ولاية عامة وكاملة، كان لا بد من التفكير في جعل هذه الشمولية تمتد إلى الميدان الدستوري والإداري وذلك بإحداث المجلس الدستوري ليخلف الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى وإحداث المحاكم الإدارية ليضبط القضاء الإداري علاقة المواطن موظفا كان أو غيره بالإدارة على أساس احترام القانون ومبدإ المشروعية، وللسهر على المال العام وكيفية صرفه أحدث المجلس الأعلى للحسابات؛ كما أحدثت المحاكم التجارية لتفعيل دور القضاء في خلق الثقة والاستقرار التجاريين اللذين بدونهما لن يكون استثمار جيد يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكان لا بد أن يؤدي هذا التطور القضائي والتشريعي إلى ضرورة تحسين تكوين القاضي وتعميقه وخلق المناخ الملائم للعمل وذلك بالاهتمام بتحسين الوضعية المادية والمعنوية للقضاة.[19]

وكان لا بد لهذا التطور القضائي أن يواكبه مناخ إيجابي في طريق تحقيق المساواة أمام القانون في ميدان الحقوق والحريات الأساسية ، وهكذا أحدث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تضمن الخطاب الملكي عند تأسيسه في 8 ماي 1990م الرغبة الملكية في طي صفحة الماضي والسعي نحو سيادة القانون وذلك عندما ناشد جلالته الأعضاء بقوله "أناشدكم الله بنزاهتكم ووطنيكم أن تعينوني على إرجاع الحق لمن اغتصب منه، وأن تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة دول القانون". كما أحدث المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي سنة 1994م كفضاء لثقافة الحوار والتشاور في الميدان الاجتماعي، وهما مجلسان يصبان في صلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية التي التزم بها المغرب عبر التوقيع والتصديق أو الانضمام، والتصريح على المواثيق الدولية منذ سنة 1958م عندما أعلن جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه في خطاب العرش عن الإرادة الملكية في "تعميم الحريات الديمقراطية والاعتراف بحقوق الإنسان طبق التصريح العالمي الشهير" وعندما ضمن جلالة الملك الحسن الثاني رحمة الله عليه ديباجة دستور المملكة ارتباط المغرب بمبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا.[20]

وكان لابد بعد مصادقة المغرب على اتفاقية الطفل أن يسعى جلالته إلى تفعيلها بكل الوسائل ومنها إحداث مؤتمر الطفل وبرلمان الطفل والمرصد الوطني لحقوق الطفل. وليمنح لهذه المؤسسات الأهمية القصوى ويجعل عملها ناجعا أسند رئاستها لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم.

هكذا تميزت هذه المرحلة بإقامة المؤسسات والسعي نحو ترسيخ دولة القانون، من أجل تحقيق عيش أفضل للإنسان المغربي الذي اعتبر جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله أن ثقته في ملكه وديعة مقدسة عندما ورد في خطاب سامٍ "أن الثقة التي يوليها الشعب لمليكه هي وديعة مقدسة ولم يتخل والدي عنها إلا عندما تخلت عنه الحياة، وقد سلمها إلي كما سأسلمها بدوري إلى ولي العهد سيدي محمد ولدي".

3.2 – محمد السادس : عهد استكمال وتفعيل المؤسسات وسيادة القانون

لقد أعلن صاحب الجلالة محمد السادس في أول خطاب للعرش تشبثه أعظم التشبث بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية وإقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية.

ومادام القضاء يقوم بدور أساسي في صيانة هذه الحقوق، فإن الإرادة الملكية اتجهت إلى تقويته وضمان استقلاله ومنحه الأسبقية التي يستحقها ضمن اهتمامات الدولة، وقد برز ذلك واضحا في التوجيهات الملكية التي تضمنها كل خطاب أو رسالة سامية، وهكذا ورد في الخطاب السامي لفاتح مارس سنة 2002م ما يلي "ما فتئنا منذ تقلدنا الأمانة العظمى والتي يعتبر القضاء من صميم مسؤوليتها نوجه حكومتنا والبرلمان إلى الأهمية القصوى التي نوليها لإصلاح القضاء وتحديثه وتأهيله للإسهام في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي نسهر على تحقيقه بضمان سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه....المسؤولية الواقعة على عاتق القضاء في إصلاح الجهاز الذي عليه يتوقف كسب رهان الديمقراطية والتنمية".

وتبعا لذلك تحركت الحكومة لتنفيذ هذه التوجيهات السامية من أجل تطوير القضاء وتحديثه وتفعيل وتخليق آلياته باعتبار الدور الأساسي الذي سيقوم به في إصلاح المؤسسات وتخليق أدائها؛ ويأتي على رأس ذلك حماية حقوق المواطن تجاه الإدارة التي أصبحت

مطالبة أكثر بتفعيل أدائها طبق المفهوم الجديد للسلطة الذي نادى به جلالة الملك محمد السادس منذ بداية تربعه على عرش أسلافه المنعمين، كما أصبحت مطالبة أكثر باحترام القانون وذلك بعد انطلاق المحاكم الإدارية وتكون زخم من الاجتهادات القضائية في المادة الإدارية رغم قصر المدة، تحيط المواطن بضمانات أكثر لممارسة حقوقه تجاه الإدارة.

ولكي تتعمق هذه الحقوق وتحمى بشكل عملي أمر جلالته بإحداث ديوان المظالم والذي سيكون من بين مهامه السهر على ضمان حقوق المواطن تجاه السلطة الإدارية، كما أمر بإحداث المحاكم المالية الجهوية لمراقبة صرف المال العام جهويا.

ولانسجام حقوق وواجبات أعضاء الأسرة خاصة المرأة والطفل مع متطلبات العصر الحديث والتزامات المغرب بالمواثيق الدولية دون المساس بمقتضيات الشريعة الإسلامية أحدث جلالته لجنة استشارية سنة 2001م عهد إليها بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية حيث نتج عن أعمالها تقديم مشروع مدونة الأسرة، ولكي يضمن لمقتضياتها الفعالية اللازمة أمر جلالته بإحداث أقسام قضاء الأسرة بمختلف محاكم المملكة وصندوق التكافل العائلي لمواجهة صعوبة أداء النفقة على الخصوص.

وإذا كان قضاء الأسرة سيعرف تطورا مهما من خلال المدونة الجديدة، فإن القضاء الاجتماعي والجنائي يعرف بدوره تطورات أساسية من خلال المدونة الجديدة للشغل وقانون المسطرة الجنائية الجديد وقانون محاربة العمليات الإرهابية، وحتى تتحقق شروط أفضل للمحاكمة العادلة أمر جلالته بدراسة موضوع إلغاء محكمة العدل الخاصة، كما أمر في إطار ما يعرفه المغرب من حركية في الاستثمار الوطني والأجنبي بإحداث قانون للتحكيم التجاري الدولي كرافد مهم لحل النزاعات التجارية من غير اللجوء إلى العدالة الرسمية للدولة.

وفي ميدان الممارسة العملية لضمان حقوق الإنسان ورد الاعتبار لضحايا انتهاكات هذه الحقوق كانت الأوامر الملكية السامية بإحداث لجنة التحكيم المستقلة للتعويض عن الأضرار الناتجة عن هذه الانتهاكات والتي أنهت عملها لتقوم بعدها لجنة الإنصاف والمصالحة التي صادق جلالته على إحداثها باستكمال مفهوم جبر الضرر في هذا الميدان.

ولقد حظيت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية باهتمام كبير من جلالته سواء على الساحة الحقوقية عندما أمر جلالته بإعادة النظر في الظهير المنظم للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أو على الساحة العملية في الاهتمام بموضوع حقوق المهاجرين أو مكافحة

التهميش أو الاهتمام بحقوق المسجون من خلال مؤسسات فاعلة وعلى رأسها مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

وفي إرساء قواعد المواطنة الصالحة الواعية بالمسؤولية الفردية والجماعية من أجل تحقيق متطلبات الحداثة والمساهمة في ترسيخ دولة الحق والقانون بإرساء القواعد الثابتة للتحرر الاجتماعي وصيانة حقوق الإنسان ومنها على الخصوص الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي بدونها لا يمكن تصور تنمية مستدامة سليمة، فقد صدر القانون المنظم للمؤسسات السجنية تنفيذا للتعليمات السامية بإصلاح التشريع المتعلق بالسجون لينسجم مع التزامات المغرب الدولية كما أصبح التعاون إيجابيا بين المجتمع المدني وإدارة السجون من أجل صيانة كرامة السجناء والاهتمام والاطلاع على أحوالهم، وفي ذات الوقت أمر جلالة الملك الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ محتويات الخطاب السامي المؤرخ في 12 أكتوبر 1999م حول المفهوم الجديد للسلطة وذلك بتوفير الحماية اللازمة لحقوق المواطنين وللشأن المحلي وحسن تدبيره وحماية المرافق العامة مع المحافظة على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي. وفي هذا الشأن أمر جلالته بدراسة موضوع التأمين الصحي للمواطنين وإيجاد الوسائل الكفيلة بالقضاء على الأمية وتأهيل الثقافة الأمازيغية بتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تنفيذا للخطاب السامي المؤرخ في 30 يوليوز 2001م، ولم تغب العناية بالمجال السمعي البصري عن النظر لدوره في التوجيه والإرشاد والتثقيف السليم ولذلك أمر جلالته بإحداث الهيئة العليا للسمعي البصري.

وفي إطار الاهتمام بحقوق المرأة والطفل فتحت ورشات من أجل ملاءمة التشريعات الوطنية للمواثيق الدولية التي ارتبط بها المغرب إلى جانب تدابير عملية للنهوض بحقوق الطفل، منها على الخصوص الاهتمام ببرلمان الطفل وبمؤتمر حقوقه وبالمؤتمر الأورو متوسطي للنهوض بمفهوم الأمن البشري وحقوق الطفل وبمكافحة كل أنواع سوء المعاملة والاستغلال وإحداث مركز للاستماع أو تلقي المكالمات عبر الرقم الأخضر.

داخل هذا المناخ كان لا بد للقضاء أن يواكب هذه التطورات الحداثية في ميدان الديمقراطية وترسيخ دولة الحق والقانون وتفعيل المؤسسات وتخليقها، فكانت التوجيهات والأوامر الملكية واضحة في هذا الشأن، وفي خطاب حديث لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بتاريخ 29 يناير 2003م في افتتاح السنة القضائية كان برنامج إصلاح القضاء وتحديثه بارزا حيث أكد جلالته على دعم القضاء المستقل النزيه والفعال الذي يكفل سيادة

القانون وإشاعة الثقة والأمن وتحفيز التنمية والاستثمار وتوطيد الاستقرار وترسيخ الديمقراطية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف كان لا بد من تحديث جهاز العدل وتأهيله وتخليقه، وهكذا صدرت الأوامر لتحسين الوضع المادي للجهاز قضاء وكتابة ضبط وأعوانا؛ وإحداث المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية ووداية خاصة بموظفي العدل مع النظر في كيفية تأهيل وتكوين رجالاته بداية من إصلاح نظام التعليم الجامعي لمواكبته عن طريق الشراكة التكوين القضائي والمهن المرتبطة بالعدل، كل ذلك من أجل ترسيخ ثقة المتقاضين ومصالحتهم مع القضاء وإشاعة العدل الذي يعتبر قوام مذهب جلالته في الحكم وغايته.

الخلاصة

أ) مميزات العدالة المغربية

وهكذا كان تطور القضاء بعد ثورة الملك والشعب متميزا ·

1 – بكونه قضاءا واقعيا :

ساير تطور المجتمع المغربي دون إحداث خلل في أوساطه؛ وكلما نشر نص تشريعي وظهر في التطبيق عدم سلامته وقع تغييره بما يلائم هذا الواقع؛ فكان التزاوج بين ما هو مستقر في المجتمع وما تتطلبه الحداثة لمسايرة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية؛ وإذا كان التطبيق يعرف بعض الخلل فإن أغلبه يرجع إلى إفرازات الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ وبتطور هذا الوضع يتطور القضاء إيجابيا.

وكما جرى عندما تعايش المسلمون مع الحضارات الأخرى باتساع رقعة الأمة الإسلامية تعايش المغرب كولاية من دار الإسلام أو كدولة أو إمبراطورية مع الحضارات الأخرى قبل الحماية وأثناءها لغاية ثورة الملك والشعب؛ وكان للأعراف والعادات دور في إغناء عدالته.

2 – بكون العدالة عقلانية

حيث استعاضت عن المواجهة مع الدول القوية ذات الأطماع في المغرب بالدبلوماسية الحكيمة فكانت في كل المعاهدات بداية من اتفاقية 1631م مع فرنسا مرورا بكل المعاهدات

مع الدول الأخرى حول الامتيازات القضائية والقانونية تتنازل في هذه الأخيرة لتكسب الاعتراف بالسيادة والوحدة الوطنيتين، إلى أن حلت معاهدة فاس لسنة 1912م فكان إصلاح القضاء على رأس التزامات الدول الحامية.

3 – بكون العدالة متطورة

إذ كان انطلاق تدخل المخزن في القضايا الجنائية والأمن قبل الحماية واستمر أثناءها بعدما جرت هيكلته ليصبح مؤسسة عدالة المخزن التي تتداخل فيها السلطة الإدارية مع القضائية ويقلص دور القاضي فيها؛ إلى تطوير هذه العدالة لتصبح قضاء عاديا ويلغي تدخل السلطة التنفيذية ويقرر فصل السلطات، وبذلك يواكب تطورها الساحة السياسية والاجتماعية.

4 – بكون العدالة وسطية :

استطاعت أن تمزج بين المحافظة على الأصالة المغربية والانفتاح على الحضارات الأخرى وعلى التحديث فكانت المواقف الوسطية في اتخاذ القرارات تسهل اندماج العدالة في النسيج الدولي دون التفريط في ثوابت وقيم الحضارة المغربية، طالما أن الهدف هو تحقيق الموازنة الدقيقة بين الهوية والحداثة باعتبار ليونة الأصالة وسعة قيمها كافية لاستيعاب كل المستحدثات النافعة، وهذا ما يفتح باب الأمل لكي تتجاوز العدالة المغربية الصعوبة التي تعترضها حاليا للانطلاق نحو هضم متطلبات القرن الواحد والعشرين والمساهمة في حضارته بشكل عقلاني وواقعي وفعال.

ب – تطلعات مستقبلية للقضاء المغربي

القانون وسيلة والعدالة هدف فيجب تطويع القانون للوصول إلى الهدف.

والتطور ليس دائما مواكبا بالتشريع، إذ أنه كالقطار السريع لا ينتظر من يركبه ولذلك يعول على القضاء في استكمال هذا النقص وتدارك ذلك بركوب القطار في مرحلة القضاء عن طريق تفسير القانون بما يناسب ذلك.

فالعدالة ليست الشرعية وليست الإنصاف لأن دائرتها أقل من الإنصاف لكن أوسع من الشرعية، وقاعدتها أضيق من دائرة القانون الطبيعي ومبادئ الأخلاق إنها ليست العدالة التي يقصد بها الجهاز المؤسساتي من قضاة وكتبة ضبط ومساعدين وغيرهم فهؤلاء الممارسون والناطقون بها.

فالعدالة التي يتطلع إليها إذن هي تلك التي تقترب من الإنصاف وتروض القانون ليخدمها لا ليسجنها في مواد تشريعية ومدونات على الورق، إنها إحساس القاضي النبيه والنبيل بما يخفق له القلب ويؤيده العقل فيجد الشجاعة الكافية. ليقول إن المشرع قد أهمل وسأملأ الفراغ أو أصحح الإهمال دون أن ألغي التشريع وإنما أصوبه نحو هدفه الأسمى ألا وهو تحقيق العدل، بذلك يكون الاجتهاد القضائي فعلا مصدرا من مصادر القانون يزاحم المشرع في تطوير القاعدة القانونية، وبذلك يعكس الاجتهاد رغبة القضاة في الاقتراب من الإنصاف عن طريق شرح القانون بما هو أعدل في انتظار تغييره أو استكماله' ومن هنا قال البعض إن القضاء يمكن أن يلعب أحيانا دور المشرع، أو هو الرافد المؤقت في انتظار تحرك الشرع نحو تضمين القواعد القانونية في تشريع يلائم تطور الحياة. ذلك التطور الذي قد لا يركب قطاره المشرع في الوقت الملائم ومن ثم فإن القاضي يجب ألا يفوت عليه الفرصة لركوبه.

فالمطلوب عدالة واقعية ومتطورة فلا هي عدالة القانون الطبيعي لوحده لأنها غير واقعية كلها ولا عدالة الإنصاف لوحده لأنها مثالية لا يمكن الوصول إليها كلها، المطلوب عدالة بشرية تمزج كل ذلك وتحاول التقرب إلى رضاء الله ورضاء الضمير، أما العدالة الطبيعية ذات الإنصاف الكلي أي العدالة الكاملة فهي لله وحده والقضاة ينوبون في تحقيقها وقد يخطئون ولذلك تجري في بعض الدول كما في إنجلترا حفلة افتتاح السنة القضائية في الكنائس أي في بيوت الله ويلتمس القضاة من الرب الصفح عن أخطائهم في السنة التي مرت ويعاهدون الله على القيام بما يستطيعون في السنة الحالية للتقرب من عدالة الله.

هذه العدالة بمختلف المواصفات المذكورة هي التي تضمنتها كل التوجيهات الملكية السامية منذ ثورة الملك والشعب إلى يومنا هذا.

الهوامش

1) تنص هذه الاتفاقية مثلا على أن القنصل أو السفير يختص ليس فقط بالنزاعات بين المواطنين الإسبان، وإنما أيضا حتى بتلك التي تحدث بين المسيحيين والمغاربة سواء كانت قضائية أو غيرها (الفصلان 8 و9 من الاتفاقية).

2) كانت الدول الأطراف فيها كل من ألمانيا، والنمسا، وهنغاريا، وبلجيكا، والدانمارك، وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا، والأراضي المنخفضة، والبرتغال، والسويد، والنرويج ، والمغرب، وقد انضمت إليها روسيا سنة 1881م.

3) ماعدا حالة عائلة «Benchimol» بنشمول بمدينة طنجة وذلك بمقتضى اتفاقية سنة 1863م.

4) هو ما ورد في كلمة المفوض الثاني لجلالة السلطان التي ألقاها بالمؤتمر يوم 22 يناير 1906م

6) لم يكن هناك في فترة ما قبل الحماية نظام للطعن في الأحكام، فلا وجود لمحاكم عليا تراجع أحكام القاضي، غير أنه إذا رأى أحد الأطراف أن الحكم جانب الصواب طلب من القاضي أن يعذر له، فيسأله هل لديه ما يسقط به هذا الحكم ويؤجله من أجل الجواب' ويلجأ تبعا لذلك إلى الاستشارة، وهكذا فتح باب الفتوى، فتوى العلماء، وأصبحت بعد ذلك منظمة، ووجدت لائحة تضم أسماء المفتين، وعظم شأن الفتوى بحيث أصبحت أهميتها لا تقل عن أهمية ممارسة القضاء.

فإذا تبين للقاضي بعد ذلك أن حكمه جانب الصواب، تراجع عنه' كما أنه وجد بعد ذلك شكل آخر للمراجعة للنظر فيه سواء بالبت أو الإحالة على قاضي الجماعة.

7) تمخض عن عمل اللجنة تقديم تسعة مشاريع مدونات وتتعلق بالالتزامات والعقود، والتجارة، والتحفيظ، والمسطرة الجنائية، والمسطرة المدنية، والمساعدة القضائية، ووضعية الأجانب والفرنسيين، والاستخلاصات في المادة المدنية، والمستشارين في المادة الجنائية، واستغرق عمل اللجنة من 7 ماي إلى 25 يونيو 1913م.

8) أحدثت هذه المحكمة بمقتضى ظهير 7 فبراير 1921م وكانت تضم 12 قاضيا من خيرة الفقهاء المعاربة، وتركت ذخيرة مهمة من الأحكام يقوم المجلس الأعلى بنشرها تنفيذا لأمر ملكي سام في هذا الشأن. ولقد نشر المجلس الأعلى لحد الآن مجلدين اثنين ويوجد المجلد الثالث في طور التهيئ

9) لم يكن الأمر في منطقة الحماية الإسبانية ومنطقة طنجة متطابقا مع ما حدث في المنطقة الفرنسية، إذ ظل ولفترة طويلة القاضي الشرعي صاحب الولاية العامة' بل هناك من القضاة من كان ينظر حتى في القضايا الجنائية التي كانت من اختصاص السلطة الإدارية لكن أحكامهم الجنائية ظلت دون تنفيذ لعدم مصادقة السلطة الإدارية عليها' إذ وخلافا للمنطقة الفرنسية لم ينظم في الشمال القضاء المخزني رغم وجود محاكم مخزنية ووجود محكمة عليا للاستئناف المخزني يرأسها نائب الصدر الأعظم.

10) قبل إصلاح 1944م كان اختصاص الباشا أو القائد محصورا في العقوبات التي لا تتجاوز سنة حبسا وألف بسيطة حسنى غرامة، وأصبح الاختصاص بمقتضى ظهير 4 غشت 1918م مضاعفا، أي سنتان حبسا و 2000 فرنك غرامة بعد أن عوضت البسيطة الحسنى بالفرنك بمقتضى ظهير 19مارس 1920م. وكانت هذه الأحكام الجنائية يصادق عليها من طرف الصدر الأعظم أما ما عداها من العقوبات فكانت من اختصاص مجلس الشؤون الجنائية Conseil des affaires criminelles، ما لبث أن ألغي لتحل مكانه المحكمة العليا الشريفة وقرر الطعن في الأحكام وأنشئ قسم للاستئناف الجنائي وآخر للاستئناف المدني سنة 1934م.

وإلى جانب ذلك أحدثت ومنذ سنة 1913م (ظهير 12 أكتوبر 1913م) لجنة مراجعة العدالة الجنائية والعفو Com.de révision de la justice criminelle et de grâce، كانت مهمتها اقتراح العفو وهو نوع غير مباشر للطعن في الأحكام الجنائية ومراقبة القضاة من حيث الكفاءة والسلوك، ما لبث أن عدل تكوينها بمقتضى ظهير 18 يونيو 1913 م، لكن مع ذلك ظلت الأبحاث التمهيدية بيد كل من الباشا أو القائد.

11) لقد كان جلالة الملك محمد الخامس رضوان الله عليه على علم بمشروع هذا الإصلاح ولذلك بادر إلى إحداث لجنة مكونة من رجال القانون وعلماء سميت بلجنة المخزن لدراسة المشروع وتقديم الملاحظات بشأنه، فطالبت بإصلاح حقيقي يؤدي إلى استقلال القضاء فعلا عن السلطة التنفيذية ووقع التقرير باسم اللجنة السيد محمد الناصري بتاريخ 16 ديسمبر 1952 ولقد صادق جلالته على هذا التقرير كما وافق عليه سبعة من رجال القانون والعلماء.

12) لقد كانت محاكم وقوانين 12 غشت 1913م في منطقة الحماية الفرنسية من أرقى المؤسسات والتشريعات تفوق أحيانا ما كان للأجانب من حقوق بمقتضى الامتيازات القضائية والقانونية، وهو نفس الأمر بالنسبة لمنطقة الحماية الإسبانية حيث محاكم وقوانين فاتح يونيو 1914م المحدثة تنفيذا للاتفاقية الفرنسية الإسبانية المؤرخة في 27 نوفمبر 1912، وبالنسبة لمنطقة طنجة حيث المحاكم المختلطة المحدثة بمقتضى ظهير 16يبراير 1924م المتعلق بتنظيم القضاء الدولي تنفيذا للاتفاق الإنجليزي الفرنسي الإسباني المؤرخ في 18 ديسمبر 1923، والتي أصبحت فيما بعد معوضة بالقضاء الدولي بمقتضى ظهير 10 يونيو 1953م، أما الصحراء المغربية وإن اعتبر أهلها إسبانا، فإن أهلها المسلمين لم يكونوا متمتعين بنفس القوانين ولا خاضعين لنفس المحاكم كباقي الإسبان، بل كان هناك انعدام لفصل السلطات وغلبة العادات والتقاليد على القانون المنظم لحل النزاعات مع تساكن للقضاء الشرعي مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

13) كان القائد أو الباشا هو الذي يقوم بالبحث التمهيدي وهو الذي يعتقل ويحكم وينفذ الحكم في كل القضايا التي تدخل في اختصاصه أي كان المغاربة تحت رحمة السلطة الادارية، وعندما أحدثت وزارة العدل في حكومة 13 أكتوبر 1912م وعدل تركيبها بمقتضى ظهير 21 يونيو 1947م كان وزير العدل فيها مطالبا بالحصول على موافقة الكاتب العام أو من يمثله بالإقامة العامة على كل قرار أو إجراء أو منشور يوجه للقضاة بل كان للوزير أحيانا وبالموافقة المذكورة أن يسحب ملفا من قاض ويوجهه للآخر.

14) أنشئت بمنطقة الحماية الإسبانية لجنة لإصلاح النظام القضائي سنة 1952م برئاسة خليفة السلطان كما أنشئت أخرى بنفس التاريخ في مدينة طنجة، أنهت أشغالها سنة 1953م وكانت الحالة بالنسبة للقضاء الشرعي أحسن نسبيا من مثيلتها في منطقة الحماية الفرنسية، إذ كان هناك قضاء أوسع اختصاصا وتنظيما حيث تستأنف أحكام القضاة لدى قاضي القضاة (ظهير 30 يونيو 1939م).

15) تولى ظهير 8 دجنبر 1956م تنظيم القضاء الشرعي، وأحدثت بمقتضى ظهير 25 غشت 1956م محاكم للقضاة في مناطق العرف التي كانت خاضعة لمقتضيات ظهير 16 مارس 1930م و8 أبريل 1924م و26 مارس 1935م بعد أن أحدث بها القضاء البربري بمقتضى مناشير منذ سنة 1923م

16) كان هناك قضاء عبري منظم في منطقة الحماية الفرنسية بمقتضى ظهير 22 مارس 1918م والإسبانية ومنطقة طنجة بمقتضى ظهيري فاتح يونيو 1914م و1924م، ويخضع اليهود المغاربة لنظامين نظام قشتليا castilla بطنجة وشمال المغرب وفاس وهو نظام أقل راديكالية وتشدد من نظام توساليم الذي يخضع له يهود الجنوب ومراكش.

17) تأسست هذه اللجنة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه وإشراف ولي العهد آنذاك مولاي الحسن رحمة الله عليه ورئاسة وزير العدل وكان المقرر العام لها الأستاذ علال الفاسي رحمه الله، وقد عملت على إخراج كتب مدونة الأحوال الشخصية البالغ عددها ست كتب بالتوالي خلال سنتي 1957م و 1958م.

18) نص المرسوم الملكي المؤرخ في 31 دجنبر 1965م على أن القوانين التي وردت في قانون التوحيد والمغربة والتعريب لسنة 1965م هي تلك التي كانت مطبقة لدى المحاكم المحدثة بظهير 12 غشت 1913م أي تلك التي كانت تطبق أمام المحاكم الفرنسية والتي سميت في بداية الاستقلال بالمحاكم العصرية، ومعلوم أن هذه القوانين كما سبق ذكره كانت تستهدف إلغاء الامتيازات القانونية والقضائية الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى كانت خاصة بالفرنسيين والأجانب، وسعت للمحافظة على مصالحهم بالمغرب في البعض منها بالإضافة إلى اختيار بعض المقتضيات القانونية الجديدة في التطبيق قبل النظر في نقلها للوطن الأم كما سبق وأن ذكر، أي أنها كانت وليدة ظروف خاصة.

19) أحدث المعهد الوطني للدراسات القضائية الموكلة إليه مهمة التكوين الأساسي للمرشحين للقضاء والتكوين المستمر للعاملين به منذ سنة 1963م ولم يصدر القانون المنظم له إلا سنة 1969، ويعرف في الفترة الأخيرة إعادة تنظيم هذا المعهد ليواكب التطورات الجديدة التي يعرفها المعرب في جميع الميادين ومنها القضاء.

20) ووقع وصادق أو انضم المغرب للعديد من الاوفاق الدولية خاصة العهدين الدوليين لسنة 1966م المتعلقين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا التوقيع والمصادقة على اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989م.

محمد السادس مرسخ دولة الحق والقانون
(إصلاح النظام القضائي نموذجا)

ادريس العلوي العبدلاوي

القانون رهنٌ بحسن أداء العدالة فيه والقضاء هو أداة هذه الوظيفة والضمان الفعال لسيادة القانون

من وظائف الدولة الرئيسية، ومن أخصها أن تقوم بحل الخلافات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، وأن تتولى حماية حقوقهم عندما تكون تلك الحقوق عرضة للنزاع، ومن أجل تحقيق هذا الهدف الأسمى الذي يضمن طمأنينة الأفراد على أموالهم وأرواحهم وحرياتهم، أنشأت الدولة المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وأصدرت قوانين ترتب بها هذه المحاكم، وتبين وظائفها وتحدد اختصاصها وسلطاتها، وتنظم سير العمل بها، كما سنّت قوانين أخرى، تبين الطرق التي يجب اتباعها في اللجوء إلى المحاكم، والقواعد الأساسية التي يجب على المحاكم أن تلتزم بها عند قيامها بوظيفتها، وذلك عند النظر في الخصومة وتحضيرها وسماع أقوال الأطراف فيها، والحكم فيها، وتنفيذ ما يصدر فيها من أحكام، وقد أصبح القضاء حقا للدولة وواجبا عليها في آن واحد ولذلك يعتبر سلطة من سلطاتها الأساسية.

والقضاء هو موطن العدل بمضمونه وفحواه، وهو بهذا يغدو في كل أمة من أعز مقدساتها وأغلاها، ويضحى مقوما من أغلى مقومات تراثها وحضارتها وأسماها، لأجل كل هذا تعيّن أن يتحقق للقضاء – نظاما ورجالا– كل مقومات وضمانات استقلاله، تقديراً لسمو رسالته، واعترافا بمدى أثرها في تكوين ضمير الفرد والجماعة، ليكون ملاذ المظلومين ومأمن الخائفين وسياج الحريات وحصن المحرمات، وحتى يتمكن القاضي – الذي هو ضمير الأمة ورمز إرادتها وصدى وجدانها ومعقد رجائها في إعلاء كلمة الحق والعدل – من النطق

بالحق مجردا عن الهوى، آمنا على كلمته من أن ينالها الزيف أو التحريف حتى تصل إلى قهر ظلم المعتدي، وآمنا على نفسه من أن يلحقه غدر من اقتص منه، ومطمئنا على حاضره ومستقبله.

والقضاء لا يمكن أن يؤدي رسالته في إعلاء المشروعية وسيادة القانون وضمان حقوق المواطنين وكفالة حرياتهم، إلا بالقدر الذي يكون عليه استقلاله، ولن تكون العدالة قوية ومؤثرة وبالتالي مستقلة، بدون مركز للقاضي يسمح لذلك، فاستقلال القانون يكون ملاصقا لوظيفة العدالة.

وتعد المحاكمة العادلة أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وهي تقوم على توافر مجموعة الإجراءات التي تتم بها الدعوى في إطار من حماية الحريات الشخصية وغيرها من حقوق الإنسان المتعلقة بها، وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة.

إن تحقيق الغاية الأخيرة من القانون في المجتمع رهن بحسن أداء العدالة فيه، والقضاء هو أداة هذه الوظيفة، إذ إن المحاكمة هي الأخت الشقيقة للحرية.

القضاء من وظائف الإمامة العظمى التي أناطها الله بالملوك العلويين حين تربعهم على عرش أسلافهم المنعمين

إن هناك عروة وثقى لا انفصام لها تجمع ملك البلاد، كأمير المؤمنين، بأسرة القضاء باعتبار أن القضاء هو من وظائف الإمامة العظمى التي أناطها الله بالملوك العلويين حين تربعهم على عرش أسلافهم المنعمين وتقلدهم أمانة قيادة هذا البلد العظيم، فكانوا بذلك الضامنين لوحدته وسيادته، وجعل ألوية الأمن والعدل خفاقة فوق ربوعه، بل إنه إذا كانت هنالك مؤسسة وطنية جديرة بأن تُنعت بكونها عليا، يقول جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله[1]، فهي المؤسسة القضائية الحريصة على تحقيق أسمى الأهداف، ألا وهو التطبيق السليم للقانون، والعمل على تأويله، وتكييفه مع التطور الاقتصادي والاجتماعي وإثراء ثقافته، بما يجعلها تساهم عن جدارة واستحقاق في تطوير الفقه القانوني المغربي وفي توطيد دعائم نظامنا القضائي.

إذا كان هنالك من فضيلة أساسية أقام عليها الأسلاف الميامين ملكهم، فهي فضيلة العدل، وذلك عندما اختاروه نظاما ثابتا للحكم، وتبنوه مذهبا للقضاء، وجعلوه غاية مثلى لعملهم الاجتماعي.

ومنذ أن تولى جلالة محمد السادس مقاليد الحكم، وهو يحرص من جهته، جريا على السنة الحميدة لأسلافه المنعمين، بكل إيمان وعزم على رفع القضاء إلى مرتبة سلطة دستورية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإذا كان بذل العدل لرعاياه الأوفياء يتبوأ مكان الصدارة ضمن أولوياته، ويظل حاضرا باستمرار في غمار انشغالاته، فما ذلك إلا ليقينه حفظه الله، بأنه من مقومات التماسك الاجتماعي، وأنه عامل حاسم لتعميق الديمقراطية في المجتمع، ودعامة أساسية لترسيخ دولة الحق والقانون، وعلاوة على ذلك، فإن التحولات التي يعرفها العالم المعاصر، وتدعو إلى توسيع المنظور للعدالة، لا من الناحية الخلقية والسياسية والاجتماعية فحسب، ولكن كذلك من حيث تنامي دورها الاقتصادي ومن حيث الوعي بإسهامها في التنمية.

إن السياق العام الذي يعيش العالم ظرفيته المتميزة يُفضي بكل تفاعلاته إلى التقليص التدريجي لدور القطاع العام في الأنشطة المنتجة من ناحية، وإلى التوسيع لدور القطاع الخاص من ناحية أخرى، وهو سياق من شأنه أن يقوي لدى الفاعلين الاقتصاديين نزوعهم المشروع للثقة في القانون واحتساب مدى وضوحه وفاعليته في مجال الاطمئنان إليه، ومن ثم فمن الطبيعي أن يعمل جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على أن تتطلع العدالة إلى أخذ بعد جديد لتتجاوب مع هذا السياق، لا سيما والمغرب ينهج سياسة تستهدف إزاحة كل العوائق التنظيمية التي تحول دون تحرير الاقتصاد.

ومن المعلوم أنه بقدر ما اكتسب القضاء من نجاعة ونفاذ في صميم عملية التنمية بسبب الدور الفعال الذي يقوم به، فإنه أصبح يواجه تحديات جديدة، سواء بالنسبة للمغرب أو لغيره من البلدان، تحتم عليه ألا يتوانى عن المبادرة في مواجهتها إذا ما أراد أن يستمر في أداء رسالته النبيلة، وأن يكون قادرا على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن عليه بصفة خاصة أن يأخذ بعين الاعتبار تسارع وتعقد هذه التحولات ليتمكن من معالجتها بما يلزم من استجابة وكفاية.

محمد السادس مرسخ دولة الحق والقانون ومبدع المفهوم الجديد للسلطة

لقد نشأ جلالة الملك محمد السادس نصره الله، نشأة طيبة مباركة، وكان قرة عين والده، وكان محل عنايته وحسن تربيته وتنشئته، وكان يؤهله لتحمل أعباء الخلافة بعده،

ويتوسم فيه أن يكون خير خلف، وقد أدرك جلالة الملك محمد السادس نصره الله من العلوم والأعمال الجليلة، وحسن السياسة، والتلطف في حل المشاكل، وصدق العزم، وقوة الإرادة، وقد اجتمعت في شخصه الكريم همة أجداده الميامين من حنكة وشجاعة المولى إسماعيل، وعالمية سيدي محمد بن عبد الله، وسلفية المولى سليمان، وورع مولاي عبد الرحمان، وتجديد المولى الحسن الأول، ونضالية جده محمد الخامس، وتربية وقدوة والده المنعم الحسن الثاني في توحيد البلاد وتأسيس دعائم دولة الحق والقانون.

باقة من المكارم والخصال الحميدة ورثها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ولنبدأ معه المسيرة، منذ أن ولاه الله أمر هذه الأمة، واختاره لقيادتها، والسير بها في مدارج الكمال، وقد أحببت في هذه المناسبة أن أتحدث عن بعض جهوده وأعماله في مجال إصلاح النظام القضائي كنموذج لترسيخ دولة الحق والقانون.

لقد أعد التاريخ محمد السادس لتوجيه الجيل الجديد بفلسفة جديدة، تصدر عن القيم الإسلامية والتكافل الاجتماعي ومبادئ المحبة والخير لصالح الوطن والإنسانية، وقدوة الشباب المثلى الذي يعز نظيره ويقل مثيله، والمثل الأعلى ذكاء وتفكيرا، وخلقا وسلوكا، وعملا وجدية، وحزما وعزما، وإرادة ونبلا، وسماحة وكرامة وفضلا، إنه الإنسان الملك، الملك الإنسان، والحاكم العادل.

دعا جلالة محمد السادس في خطاب سام إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم[2] إلى تبني مفهوم جديد للسلطة، تتجلى ملامحه في حفظ الحريات وسياسة حقوق الإنسان، وأداء الواجبات وإتاحة الظروف اللازمة لذلك على النمو الذي تقتضيه دولة الحق والقانون، وذلك في ضوء الاختيارات التي يسير على هديها المغرب من ملكية دستورية وتعددية حزبية وليبرالية اقتصادية وواجبات اجتماعية بما كرسه الدستور وبلورته الممارسة، كما أعلن جلالته في ذات السياق أنه أصدر أمره للحكومة لإعداد مشروع إصلاح لقانون يمكن من تكييف النظام الجديد مع مستجدات الحياة المحلية وذلك من أجل إعطاء اللامركزية مستوى جديدا، كما دعا جلالته الإدارة الترابية بالمملكة إلى أن تسخر جميع الوسائل لإدماج الفئات المحرومة في المجتمع وضمان كرامتها، وأن تركز اهتمامها على ميادين أضحت تحظى بالأهمية والأولوية مثل حماية البيئة والعمل الاجتماعي.

وقد ورد في خطاب جلالته

«ولترسيخ الإطار المشجع للفاعلين الاقتصاديين، فإن عزمنا وطيد كذلك على ترسيخ دولة الحق والقانون في الميدان الاقتصادي وعلى إصلاح القضاء والرفع من عدد المحاكم التجارية وعلى وضع القوانين المالية الملائمة».

«إن المغرب قد استطاع القيام بإصلاحات جذرية أكسبته مصداقية ومكّنته من بناء مشروع مجتمعي يستند إلى الديمقراطية تدعمها تنمية مستديمة».

وقد جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الأولى لعيد العرش المجيد يوم 2000/7/30

«سيراً على هذا النهج القويم وبعون من الله وتوفيقه كان منطلقنا مولين كبير اهتمامنا لترسيخ دولة الحق والقانون فأعطينا مفهوما جديدا للسلطة يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتنفتح على المواطنين في احتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة، وهو مفهوم يتسم بالشمول والتكامل وكل لا يتجزأ وبنيان مرصوص يشد بعضه بعضا، فلا حرية بدون أمن واستقرار، ولا تنمية في غياب السلم الاجتماعي، ولا تدبير ديمقراطي للشؤون المحلية بدون احتكاك يومي بالمواطن وإشراكه في معالجتها، كما أننا نشدد على أن هذا المفهوم لا ينحصر في الإدارة الترابية بل ينطبق على كل من أوكلت إليه سلطة معينة اعتبارا لغايته النبيلة العامة المتمثلة في مصالحة المواطن مع السلطة والجهاز الإداري وحفظ الكرامة وحفز الاستثمار»[3].

الربط الجدلي بين معركة التحرير والاستقلال ومعركة الحرية وإرساء دولة الحق والقانون

لقد ركزت كل الشرائع السماوية وخاصة الإسلام على ضرورة تحقيق العدل في الحياة الإنسانية وجعلت منه قاعدة عامة لا بد أن تستند عليها كل علاقات البشر حتى تكون صحيحة مثل قوله تعالى . ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾. ﴿إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾[4]. ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون﴾[5].

إن نصوص التشريع تظل صامتة جامدة حتى يتدخل القضاء فيحولها إلى معان ناطقة حية، ويكفل تحقيقها، وأي تطبيق من سلطة أو فرد للتشريع مهما حسُنت النوايا قد لا يتفق مع معناه أو لا يؤدي إلى استخلاص الحلول الصحيحة التي تكفل الحماية القانونية التي أراد التشريع إضفاءها على القيم والمصالح الاجتماعية.

إن النفس البشرية تأبى بطبيعتها الضّيم، وترفض الظلم، وتتوق إلى العدل. والقضاء ركن في قانونية النظام، وهو الضمان الفعال لسيادة القانون، فلا قضاء بغير استقلال، ولا عدل بغير قضاء، ولا قضاء بغير قانون، ولا عدل بغير حق، ولا حق بغير حقيقة، ولا حقيقة بغير قيم وتحقيق، ويكفي الأسرة الملكية الشريفة فخرا أنها ربطت معركة التحرير والاستقلال ربطا جدليا بمعركة وإرساء دولة الحق والقانون في هذا المعقل من معاقل الإسلام الحافل بالمكرمات والأمجاد، والذي يتمثل فيه وفاء الأحفاد لتراث الأجداد، كتضحية جلالة محمد الخامس طيب الله ثراه بعرشه المجيد في سبيل هذا الوطن الأمين وحماية حقوقه، وقد شارك جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله والده المعظم في ذلك الشرف المؤثل، والمجد المؤصل. كما يتمثل ذلك في حسن قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله ورجاحة عقله، ورباطة جأشه، وقوة صموده، وصدق طويته. كل هذا هو السر وكل السر فيما حققته المملكة المغربية وتحققه من معجزات في شتى المناسبات، وما تغلبت وتتغلب عليه من صعاب وتخطّت وتتخطى من عقبات، لتجسيد المفهوم الجديد للسلطة، وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون.

إن العرش المغربي ينفرد بالعبقرية المبدعة، وبالنضالية المثالية، وبالاستمرارية في الجهاد المقدس من أجل أمجاد الشخصية المغربية، ولأنه ميثاق ديني وروحي وعقائدي، ولأنه قائم على رباط البيعة والولاء بين الملك والشعب في علاقة محبة صوفية وروحية صنعت معارك الاستقلال والتحرر.

إن المملكة المغربية -ولله الحمد- مرصوصة الصف وثيقة البنيان، تمضي في الطريق اللاحب، والمحجة البيضاء، والمسلك القويم، لا يعتريها ضعف، ولا ينتابها كلل، لأنها مطمئنة على مقاصدها وغاياتها، معتزة بقيمها الحضارية التي جعلت منها على مدى العصور والأجيال أمة متميزة الذات، واضحة الشخصية، حاملة عبر التاريخ لرسالة الأمن والسلام، والمحبة والوئام.

لقد حباها الله من الشمائل والفضائل، ومن القوة الكامنة في طوايا نفس أبنائها، ما أتاح لها تذليل العقبات وقهر الخطوب والملمات، فليس لنا من وسيلة تساعد على الإسراع في السير وتحقيق الخير، وامتلاك ناصية الازدهار والارتقاء، سوى وسيلة الوفاء لأعرافنا وأخلاقنا، والإخلاص للمبادئ والمثل التي تلقيناها من كتاب الله العزيز، وسنة نبيّه الغراء، والاستمساك بالعروة الوثقى التي تؤلف بين القلوب، وتشُد العزائم، وتُنير سبل النجاح.

لقد حقق العرش العلوي المجيد لهذا البلد الأمين في كل طور من أطواره، ما تحققه الشجرة المباركة التي ضرب الله بها المثل في القرآن الكريم، بأنها تؤتي أكلها كلّ حين بإذن ربها، فما من إنجاز تاريخي عظيم حققه المغرب في الدفاع عن وحدته، أو حفظ بيضته، أو التصدي لهجمة مُغير، أو الضرب على يد باغٍ أو داعٍ للفتنة مبير، أو نشرٍ لألوية الأمن والاستقرار، أو تحقيق التقدم والازدهار، أو بث جذور التضامن والتآزر والتكافل والتعاون، إلا كان العرش المغربي يُجسد إرادة الأمة ويجمع كلمتها في هذا الاتجاه، فيستنهض همم أفرادها ويُعبئ طاقاتها فيتحقق بفضل هذا الالتحام بين العرش والشعب ما كان يتحقق دائما من أسنى المطالب وأنبل المقاصد.

لقد نهل جلالة الملك سيدي محمد السادس نصره الله وأيده من هذه المدرسة الملكية ومن سيرة والده المنعّم وأجداده الملوك العلويين الذين قامت دولتهم على الخير والتعاون وتحصين البلاد، وحياطة الملك بسياج من الرحمة والعدل، فقدّموا بذلك أروع مثال على الالتحام بالشعب والإخلاص لقضاياه والالتصاق به إلى حد المخالطة والممازجة في الحياة العامة، وما تسمية المغفور له محمد الخامس بملك «كارْيان سانْطْرال» إلا شهادة على العمق الشعبي للدوحة العلوية الشريفة، وامتداد روابط المحبة والتضامن بينها وبين رعاياها، وكأن الجميع أسرةٌ واحدة متآزرة في السراء والضراء.

إن الدلالات التي تحملها تحركات جلالة الملك سيدي محمد السادس حفظه الله في مجال العمل الاجتماعي لا يمكن فصلها عن تقاليد الأسرة الملكية المغربية التي حرصت دائما على تعميق قيم التضامن بين أفراد الأمة، ولعل النجاح الساحق للحملات التضامنية لمحاربة الفقر، التي يشرف عليها جلالته وكذا حملات توزيع المساعدات على المحتاجين ومواساة المرضى والجرحى تنبيه قوي للأمة على أنه لا يمكن القضاء على الآفات الاجتماعية إلا بالتضامن الوطني وتفعيل أخلاق التآزر والتشارك وقيم التضحية والإيثار، وتخليق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترسيخ دولة الحق والقانون وإعطاء

مفهوم جديد للسلطة يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتنفتح على المواطنين في احتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة.

إن الفضل في كل هذا، بالإضافة إلى ما وهب الله جلالة الملك سيدي محمد السادس من نبوغ الفكر، وعبقرية جبلّية، وقريحة سمحة، وبصيرة نيرة، وأخلاق سنية، وحب التجديد والابتكار، وتواضع جميل، يرجع إلى والده العظيم مولانا الحسن الثاني طيب الله ثراه، الذي علّمه فأحسن التعليم، وربّاه فأجاد التربية، ودرّبه على الفضيلة والمروءة والتضامن والتكافل، وعلى العفة والطهارة، وعلى الجود والكرامة، وعلى الحزم والسهر على حقوق الله.

المحاور الأساسية للإصلاح القضائي

ويمكن رد الخطوط العريضة لإصلاح النظام القضائي إلى ما يلي

أولا · إعادة التأهيل والتصحيح والتخليق من أجل استرجاع ثقة المتقاضين وذلك بتثبيت سلطة القانون وسلطة الدولة، ويتمحور هذا العمل حول تحديد القواعد والمساطر المنظمة لسير الإدارة المركزية والمحاكم، وإيقاف التدخلات لتقوية استقلال القضاء، وتعزيز سلطة ومسؤولية رؤساء المحاكم ورؤساء النيابة العامة، ومضاعفة عمليات التفتيش وتقويتها أو مراقبة حسن سير المحاكم، ومساهمة المجلس الأعلى للقضاء في رد الاعتبار للعدالة عن طريق تخليق القضاء وإعادة تأهيله، ومعاقبة كل التجاوزات والإخلالات وسوء السلوك، وجعل ترقية القضاة وإسناد مهام المسؤولية إليهم تخضع لضوابط الكفاءة والاستحقاق، والإعلام ببرنامج الإصلاح وذلك من أجل توعية كل شرائح المجتمع ومساهمتهم على جميع المستويات.

ثانيا التحديث، ذلك أن قطاع القضاء يعاني من تأخر ملحوظ بالمقارنة مع التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى تكون العدالة أداة حقيقية للتنمية ووسيلة للتقدم، وذلك بعقلنة تدبير الإدارة المركزية والمحاكم، والمراجعة العميقة لتكوين القضاة حيث أصبح ولوج المعهد الوطني للدراسات القضائية منذ 12 يناير 1999 مشروطا بإجراء انتقاء انطلاقا من دراسة الملفات ثم النجاح في مباراة الدخول، وتحسين الولوج إلى العدالة قصد تبسيط المساطر، ومراجعة نظام المساعدة القضائية وتقليص مدة النزاع والسهر على تنفيذ القرارات القضائية، والاندماج الموفق للمحاكم الإدارية والمحاكم التجارية في النظام القضائي المغربي في إطار تطبيق المفهوم الجديد للسلطة كما عرفه جلالة الملك محمد

السادس حتى يكون للمحاكم التجارية نفس الدور لقيامها بأعمال الصرامة والأخلاق في ميدان التنمية الاقتصادية، والاقتناع بأن السجون لا ينبغي أن تكون فقط مراكز للاعتقال لإعادة التربية والاندماج الاجتماعي، وهذا يتطلب بذل مجهود كبير لبناء وإصلاح المؤسسات السجنية حتى يتمكن المعتقلون من الاستفادة من شروط الاعتقال التي تضمن لهم حقوقهم وتحفظ لهم كرامتهم، وفي هذا الإطار فقد أصبح القانون رقم23-98 الذي وقعت المصادقة عليه ونشر بتاريخ 16 شتنبر 1999 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية يسمح لكل معتقل بالقيام بدراساته وعدم الخضوع لأي تمييز مرتبط بالعرق واللون والجنس والجنسية، كما يمكن للمعتقل أن يدير أملاكه الخارجية واستقبال أصدقائه وعائلته بحرية وأن يستعمل حقه في الإبداع الفني والفكري وأصبح إخبار عائلته بمكان اعتقاله إجباريا.

وفي نطاق تحديث العدالة، وفق ما سبق عرضه، وحتى يتلاءم التشريع المغربي مع التوجهات الجديدة التي رسمها جلالة الملك محمد السادس، ويغدو أداة فعالة لخدمة الإصلاح فقد تمت المصادقة على بعض النصوص والأخرى قيد الإعداد

- المرسوم المحدد لاختصاصات وتنظيم وزارة العدل ؛
- القانون المتعلق بالسجون ؛
- القوانين المدمجة للمحاكم التجارية في التنظيم القضائي وفي النظام الأساسي للقضاة
  - * تعديل النظام الأساسي للقضاة ؛
  - * إصلاح المعهد الوطني للدراسات القضائية ؛
  - * تدوين قواعد الفقه الإسلامي وقواعد الملكية ؛
  - * القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية ؛
  - * قانون المسطرة المدنية ؛
  - * الظهير المتعلق بالتنظيم القضائي ؛
  - * القانون المتعلق بالتوثيق العصري ؛

* القانون المتعلق بالخبراء المقبولين أمام المحاكم ؛
* القانون المتعلق بالنساخة ؛
* المرسوم المتعلق بالمساعدة القضائية ؛
* القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب (ظهير 28 ماي 2003) ؛
* قانون الصحافة والنشر (ظهير 3 أكتوبر 2002) ؛
* القانون المتعلق بالحالة المدنية (ظهير 3 أكتوبر 2002).

ثالثا : مقاربة جديدة للتعاون الدولي، ذلك أن مشروع إصلاح العدالة يرتكز، إلى جانب التعاون القضائي الكلاسيكي، على التعاون الجهوي والدولي من أجل مواكبة وتعزيز المجهودات المبذولة لتحديث قطاع العدالة، لأجل هذا لم يفتأ جلالة الملك محمد السادس نصره الله يولي نفس العناية البالغة للتكوين الأولي والمستمر للقضاة، وكذا لتخصصهم كلما اقتضى الحال ذلك، ولانفتاحهم على المحيط الوطني والدولي واستيعاب متغيراته، هذا الانفتاح الذي ينبغي أن يرمي إلى جعل العدالة المغربية تستفيد من مختلف التجارب القانونية والقضائية الأجنبية معتمدة آليات التعاون والتبادل التي أقامها المغرب مع العديد من الدول الصديقة، كما يتعين أيضا مواصلة الترشيد الضروري لتدبير جهاز القضاء، وتعميم استعمال التقنيات الجديدة لتحسين المردودية الكمية والنوعية لهذا المرفق الحيوي، وكل هذا يبرر أهمية الدور الذي يتعين على المجلس الأعلى أن ينهض به، بوصفه هيأة ساهرة على تأويل القانون وتكييفه حتى يظل عمله مرجعية أساسية للقاضي الذي أصبح متمركزا في طلب عملية التنمية.

والقضاء لا يستطيع النهوض بمهمته على الوجه الأكمل، ولا الوصول إلى النتائج المتوخاة في هذا المضمار بمجرد توافر تجهيزات ووسائل مادية مهما كانت ضرورية لحسن سير عمله، وإنما يستطيع ذلك بالتشبث القوي بالقيم الأخلاقية الراسخة المستلهمة من ديننا الحنيف ومن تقاليدنا العريقة، والمتمثلة في النزاهة والأمانة والتجرد والاستقلال، هذه القيم والثوابت التي لا مناص منها لتحقيق العدل الذي يتوخاه جلالة الملك وأداء القضاء الأمثل الذي يتغياه.

هيأة التحكيم المستقلة إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

رعى جلالة الملك محمد السادس جميع اللبنات التي وضعها والده المنعم وثبّت كيانها ثم انطلق بها في مسيرات للتشييد والتوحيد وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون جعلت المغرب يتبوأ بها مكانة متميزة بما أحدثت من نهضة شاملة.

وهكذا فقد عمل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على إحداث هيأة تحكيم مستقلة إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهدف تحديد تعويض ضحايا وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء والاعتقال التعسفي وقد جاء في خطاب جلالة الملك بمناسبة تخليد الذكرى 46 لذكرى ثورة الملك والشعب يوم 1999/8/20

«إننا، يقول جلالته، تقديرا منا لهذه المسؤوليات الجسيمة التي تفرضها علينا الأمانة العظمى وتشبثا بالمقدسات الدينية والوطنية وحرصا على تدعيم المؤسسات وتقويتها، ندعو الجميع بحزم وصرامة وبدون لين أو هوادة إلى لزوم مقتضيات دولة الحق والقانون في إطار الحريات التي يضمنها الدستور للأفراد والهيئات وفي نطاق القوانين الإجرائية التي تضبط ممارسة هذه الحريات والتمتع بسائر الحقوق التي يُفضي خرقها أو الإخلال بها إلى التعرض لما تقتضيه القوانين الجاري بها العمل.

لقد حقق المغرب في العهد الحسني الزاهر مكاسب جليلة في هذا المجال المتعلق بالحقوق تحفزا من إرادة والدنا المنعم المعتمدة على المرجعية الإسلامية التي كرمت بني آدم والتي حثت على الانضمام إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تفرع عنه من مواثيق دولية، وزاد -نوّر الله ضريحه- فعمل على تنمية هذه الحقوق وتوسيع دائرتها سواء على الصعيد التنظيمي أو إقامة المؤسسات وكذا على مستوى النصوص التي تحميها والإجراءات التي اتخذت لصالحها وما إلى ذلك مما يصعب حصره أو التمثيل له، وهو ما أهَّل المغرب لكي يعتلي موقعا مرموقا بين الدول المتقدمة في هذا المضمار.

وفي هذا السياق أحدثنا هيئة تحكيم مستقلة إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهدف تحديد تعويض ضحايا وأصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء والاعتقال التعسفي وأصدرنا تعليماتنا بأن تشرع هذه الهيئة في مباشرة أعمالها»[6].

إعادة النظر في الظهير المتعلق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

إذا كانت همة جلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله، قد أبت إلا أن تنال المؤسسات في عهده الزاخر بالمنجزات، الحافل بالمعالم، والاهتمام برعاياه الأوفياء، خطوة الارتقاء بها

إلى أوج الكمال، فأمر رحمه الله في نطاق حماية المواطنين وتنظيم السلطات العامة، وإرساء أسس علاقة الفرد بالدولة بإعادة تنظيم الهياكل والمؤسسات الدستورية لتكون مرآة للبيئة الاجتماعية المغربية لتعبر عن حاجاتها ورغباتها وتطلعاتها، وبإحداث المحاكم الإدارية، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمجلس الدستوري، لتمكين المواطنين من الدفاع عن حقوقهم وصيانتها ضمن الإطار الحقيقي لدولة الحق والقانون، والتي تتصل بحرية المواطن وكرامته، وكذلك لضمان حسن تطبيق القانون، وإقرار مبدإ الفصل بين السلط وفق ما ينص على ذلك القانون الأساسي والأسمى للدولة.

لقد حرص جلالة الملك محمد السادس نصره الله على حماية كرامة المواطن المغربي، هذه الكرامة التي طالما أكد على حرمتها وقدسيتها لتبقى مصونة معززة كما أرادها الله لهذا الكائن المبدع حين شرّفه بالخلافة على هذه الأرض، ولإحاطة حقوق المواطنين بكل الضمانات القانونية استكمالا لدولة المؤسسات، دولة الشرعية والمشروعية، وترسيخا لمقومات العدالة بمفهومها النبيل، ومقاصدها المثلى، ذلك أن من جاهد من أجل الحرية لا يمكن إلا أن يكون معها، ومن ناضل من أجل احترام حقوق الإنسان والمواطن لا يكون إلا وفيا لها، وإذا كان جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه خاطب أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 8 ماي 1990 أثناء تنصيبه قائلا :

"قررنا أن تكون جلستنا هذه جلسة مخصصة لا لخلق دولة القانون ولكن لاستكمال دولة القانون، الدولة التي تريد قبل كل شيء أن تضع حدا للقيل والقال فيما يخص حقوق الإنسان كي ننهي هذه المسألة، والنقطة الثانية لإعطاء المواطنين الوسيلة القانونية والسريعة والجدية وذات الفعالية للدفاع عن حقوقهم كمواطنين إزاء الإدارة أو السلطة أو الدولة نفسها".

من المعلوم أن للمواطنين حقوقا وحتى من أُدينوا في المحاكم يجب أن يكونوا في مأمن من الجوع ومن المرض ومن التعسفات، ويجب أن يتمتعوا بصلة الرحم مع ذويهم، وأن يتمكنوا من الدواء وزيارة الطبيب إذا اقتضى الحال، بل يجب على النظام القضائي وعلى الدولة أن تحيطهم بكل ما من شأنه أن يمكنهم من الكرامة".

«وإذا أردنا حقيقة أن نبني دولة القانون علينا كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار حقوق المواطنين بالنسبة للسلط وللإدارة وللدولة».

«ولا يمكن لهذه البلاد أن تكون دولة القانون إلا إذا جعلنا كل مغربي عنده الوسيلة كي يدافع عن حقوقه كيفما كان خصمه»،

فإن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أعلن في الخطاب الذي ألقاه في ثاني عشر رمضان 1421 (9 دجنبر 2000) بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان عن إعادة النظر في الظهير رقم 12-90-1 الصادر في 24 رمضان 1410 (20 أبريل 1999) المتعلق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ويأتي هذا التعديل في إطار الحرص على مواصلة النهوض بحقوق الإنسان، وصيانة حقوق وحريات المواطن، وترسيخ دولة الحق والقانون، ضمن مفهوم شمولي لحقوق الإنسان باعتبارها رافعة قوية للتنمية.

ومن الخطوط العريضة لهذا الإصلاح توسيع اختصاصات المجلس، وتجديد تركيبته، وتعزيز استقلاليته، وعقلنة طرق عمله على نحو قمين بتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وقد خاطب صاحب الجلالة أعضاء المجلس الاستشاري قائلا

«وفي نطاق سعينا الدائب لتحديث وعقلنة كل المؤسسات وتأهيلها لرفع تحديات مغرب القرن الحادي والعشرين، وتفعيلا لما أعلنا عنه في خطاب العرش من إعادة النظر في الظهير الشريف المؤسس للمجلس، فإننا نغتنم مناسبة تخليد ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كي نبرز التوجهات الكبرى التي استقر عليها نظرنا في ما نحن مقبلون عليه من إصلاح يتوخى توسيع اختصاصات المجلس وتجديد تركيبته وعقلنة طرق عمله وتأهيله على نحو أفضل لترسيخ الحقوق المدنية والسياسية وإيلاء الأهمية الكبرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولهذه الغاية يتعين توسيع صلاحيات المجلس لتشمل علاوة على القضايا التي نعرضها عليه للاستشارة، التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها وبحث ملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ونشر ثقافتنا وتيسير التعاون الدولي للمملكة في هذا المجال.

ومن شأن تخويل المجلس رفع آراء استشارية وتوصيات وتقرير سنوي إلى جلالتنا عن حالة حقوق الإنسان أن يمكننا من أخذ صورة موضوعية عن مكامن الاختلالات

والنقائص لتناولها بالإصلاح ومن الوقوف أيضا على مكامن التقدم لتعزيزها والدفع بها إلى الأمام.

وتشجيعاً منا للعمل النبيل في هذا المجال، فقد أبينا إلا أن نحدث جائزة سنوية لحقوق الإنسان على أن يتولى المجلس اقتراح الشخصية والهيأة الوطنية أو الأجنبية المؤهلة لنيلها»[7].

كما جاء في خطاب العرش المجيد :

«أما حقوق الإنسان فقد حرصنا على توسيع فضاءاتها باتخاذ عدد من المبادرات والتدابير نذكر منها على وجه الخصوص مشروع مراجعة مدونة الحريات العامة التي ندعو الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بإقرارها والانكباب على إحداث جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والاتصال، في حرص تام على حرياتهما وتعدديتهما وعلى التوازن بين الحريات الفردية والجماعية وبينهما، وبين الحفاظ على النظام العام الذي يعد خير ضمان لممارسة هذه المهمة مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والجهاز المكلف بتنمية التواصل بين الإدارة والمواطن اللذين سنتولى تنصيبهما قريبا والمراجعة المقدمة لقانون المسطرة الجنائية لا يوازيه إلا تشديدنا على أن يكون استكمال بناء الدولة الديمقراطية العصرية قائمة على الحريات العامة وحقوق الإنسان مستهدفا بناء الدولة القوية القادرة على فرض احترام القانون من قبل الجميع ومنع الاستفراد بالرأي باسم الممارسة الديمقراطية».

«وتكريسا لمساواة المغاربة أمام القانون قد سهرنا على وضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا وإعداد مشروع قانون خاص بتفعيل مسطرة رفع الحصانة البرلمانية فضلا عن تسريع إصلاح القضاء الذي يظل شرطا ضروريا لسيادة القانون محفزا قويا على الاستثمار بما يشيعه ترسيخ نزاهته من ثقة واستقرار»[8].

ديوان المظالم بُعدٌ آخر لمفهوم السلطة والتزامها بضوابط سيادة القانون والإنصاف

يسود الدولة المعاصرة مبدأ ذو أهمية خاصة من مقتضاه أن أعمال الهيئات العامة وقراراتها النهائية لا تكون صحيحة ولا منتجة لآثارها القانونية، كما لا تكون ملزمة للأفراد

المخاطبين بها، إلا بمقدار مطابقتها لقواعد القانون العليا التي تحكمها، بحيث متى صدرت بالمخالفة لهذه القواعد، فإنها تكون غير مشروعة، ويكون من حق الأفراد ذوي المصلحة طلب إلغائها والتعويض عنها أمام المحكمة المختصة، وما من شك في أن تقرير هذا المبدإ، وهو ما يعرف بمبدإ الشرعية (principe de légalité) إنما يكفل حماية جدية للأفراد في مواجهة السلطة العامة، وذلك بتحقيق قدر من التوازن بين هذه السلطة ومفهومات الحريات العامة للمواطنين، حيث يكون هؤلاء بمقتضاه في مأمن من أن تعتدي عليهم الهيئات الحاكمة على خلاف ما قرره القانون.

لقد أصبح من المسلمات في العصر الحاضر، أنه لا يكفي للقول بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم العامة، أن تتأكد سيادة القانون في شأن علاقاتهم بعضهم ببعض، بل أصبح يلزم لتوكيد هذه الحماية أن يسود القانون علاقاتهم مع الدولة وما يتفرع عنها من هيئات عامة.

والحكم في المظالم وهو أخذها من الغاضب المعتدي، وردها إلى مالكها الحقيقي، من مقتضيات الشريعة الإسلامية وأوامرها المفروضة على الأمة حسبما صرح بذلك القرآن الكريم، ونطقت بها سنة الرسول ﷺ.

قال تعالى

﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر﴾[9].

﴿ ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون﴾[10].

﴿أن لعنة الله على الظالمين﴾[11].

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة المنفِّرة من الظلم، والواعدة مرتكبه بالعذاب الأليم.

وفي الحديث القدسي الذي رواه مسلم في صحيحه ·

(يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا).

ولما كان إحقاق الحقوق ورفع المظالم يعد من أقدس مهام الملك أمير المؤمنين، حيث إن الأسلاف المنعمين أدركوا ما لهذه الأمانة من مقاصد سامية فقد أحدثوا دوما بجانبهم مؤسسات تتولى إطلاعهم على ما يمس رعاياهم من مظالم وإصلاح ما قد يصدر عن بعض المسؤولين الإداريين من تعسف أو شطط.

واعتبارا لما كان لجلالة الملك المنعم الحسن الثاني من حرص على توطيد ما تحقق للمملكة المغربية من تقدم موصول في إعلاء كلمة الحق والعدل والإنصاف، إذ عمل على إقامة محاكم إدارية تتولى تصحيح التجاوزات وجبر الأضرار التي يتكبدها رعاياه الأوفياء من جراء الاختلالات في سير الإدارات أو سوء تطبيقها للقانون، علاوة على إحداث مجلس استشاري لحقوق الإنسان يتولى مساعدة الملك أمير المؤمنين، حامي حقوق وحريات الأفراد والجماعات على ضمان احترامها،

وتجسيدا لإرادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله في توطيد ما تحقق للبلاد في هذا المجال من مكتسبات وحرصه على جعل رعاية مصالح المواطن وصون حقوقه والتواصل معه قوام مفهومه الجديد للسلطة،

وحرصا من جلالة الملك حفظه الله على إيجاد مؤسسة تتولى صلاحية البحث في حدود ما يقتضيه احترام اختصاصات السلطات العمومية، وتكملة للمهام التي يقوم بها الجهاز القضائي بماله من مساطر معقدة بطبيعتها وما يحكمه من قوانين، فقد أصدر جلالة الملك محمد السادس نصره الله الظهير الشريف رقم 298-01-1 بتاريخ 9 دجنبر 2001 بإنشاء ديوان المظالم بجانب جلالته وتحت رعايته السامية ليوفر لهذه المؤسسة الاستقلال اللازم عن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية ويمكنها من التجرد التام في البت في التظلمات المحالة عليها.

وقد جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي قام بإلقائه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد يوم 9 دجنبر 2001 بمناسبة تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان

"إنه لمن دواعي اعتزازنا أن يكون تخليدنا هذه السنة لذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، مطبوعا بختم ظهيرنا الشريف، المحدث لديوان المظالم، معززين به الأجهزة المكلفة تحت رعايتنا، برفع المظالم، وإحقاق الحقوق، وحماية الحريات، التي تُعد من أقدس مهام الملك أمير المؤمنين.

ونحن في ذلك سائرون على نهج أسلافنا الميامين، الذين عملوا دوما على إحداث مؤسسات بجانبهم، تتولى إطلاعهم على ما قد يلحق رعاياهم من مظالم، وإصلاح ما قد يصدر عن بعض المسؤولين الإداريين من أخطاء وتعسفات ؛ موطدين بذلك ما حققه

والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، من مكاسب في مجال صيانة حريات المواطنين وحقوقهم، بتوفيره لحماية قضائية عصرية لها، من خلال المحاكم الإدارية، وحماية سياسية، بواسطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

كما أننا نُعطي من خلال إحداثنا لمؤسسة "ديوان المظالم" بُعداً آخر ملموساً لمفهومنا للسلطة، القائم على جعلها في خدمة المواطن والتنمية، وعلى قربها منه، والتزامها بضوابط سيادة القانون والإنصاف.

وقد حرصنا على أن نجعل من هذه المؤسسة أداة فعالة لتطوير التواصل بين المواطن والإدارة، ووسيلة مرنة، وتوفيقية، ومبسطة للنظر في شكايات وتظلمات رعايانا الأوفياء، وملاذا آمناً للذين يعتبرون أنفسهم ضحايا أي قرار أو عمل مخالف للقانون، أو مشوب بعدم الإنصاف، صادر عن أي إدارة أو هيأة عُهد إليها بممارسة صلاحيات السلطة العمومية، مستهدفين تخفيف عبء الشكايات الإدارية عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مدعمين الدور الهام، الذي ننتظر منه النهوض به، من خلال تركيبته المقبلة، في مجال حماية الحريات والحقوق.

وإن هذا النهج القائم على استلهام مقاصد شريعتنا السمحة، وتقاليدنا الحضارية في إيجاد حلول مغربية لقضايا مغربية، لم يمنعنا من الانفتاح على القيم المثلى للتراث الإنساني المشترك، والإفادة مما يعرفه من مؤسسات مماثلة في النظم المعاصرة، ضامنين لديوان المظالم، من خلال وضعه بجانبنا، كل التجرد والاستقلال.

وتوخّياً لتقريب ديوان المظالم من المواطنين، قررنا أن يكون له مندوبون لدى وزيرنا الأول، وسائر الوزارات، حريصين على أن يتوافر مستقبلا، على مندوبين جهويين، ومندوبين خاصين.

وكي لا يكون ديوان المظالم مجرد مكتب للشكايات، بل قوة اقتراحية للإصلاح التشريعي والإداري والقضائي، الذي نحن فيه ماضون، فقد خوّلنا والي المظالم أن يرفع تقريرا سنويا لجلالتنا في هذا الشأن، فضلا عن تقديم ملاحظاته وتوصياته وتقاريره الدورية، إلى وزيرنا الأول، وإلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وبإحداثنا لهذه المؤسسة، الذي يأتي في سياق التدابير التي اتخذناها لتحقيق مصالحة المواطن مع الإدارة، ووضع حد لشعوره بعدم تواصل السلطة معه، والحد من ثقل

البيروقراطية، وتخليق المرفق العام، نعطي شحنة قوية لمفهوم المواطنة، سائلين الله تعالى أن يوفقنا إلى أن نخطو بشعبنا العزيز، خطوات متواصلة، نحو ما نتطلع إليه من استكمال بناء دولة الحق والقانون، وتحكيم قيَم العدل والإنصاف، ورفع الحيْف مهما كان مصدرُه".

العدالة الجنائية تُعزز بقانون جديد للمسطرة الجنائية

أصبح الاقتناع راسخا بتغيير قانون المسطرة الجنائية الصادر بتاريخ 10 فبراير 1959 منذ بداية السبعينات من القرن الماضي. وقد تدخل المشرع بمقتضى الظهير الشريف المتعلق بالإجراءات الانتقالية الصادر في 28 شتنبر 1974 ليدخل تعديلات مهمة على ذلك القانون. وكرس في فصله الأول قناعته بتغيير قانون 1959 معتبرا ما تضمنه قانون الإجراءات الانتقالية مجرد تغييرات مرحلية يعمل بها إلى حين دخول "القانون الجديد للمسطرة الجنائية حيز التطبيق".

وقد كشفت الممارسة اليومية عن وجود عدة ثغرات ومشاكل مرتبطة بالنصوص القانونية أو بالواقع الاجتماعي ينبغي التصدي لها وتقديم حلول وأجوبة لما تطرحه من إشكاليات، كما أن مصادقة المملكة المغربية على جملة من المواثيق والاتفاقيات الدولية أصبحت تفرض تدخل المشرع من أجل ملاءمة قانونه مع التوجه العالمي، يضاف إلى ذلك الطفرة الكبرى التي عرفها مجال حقوق الإنسان ببلادنا، والحرص على صيانة هذه الحقوق وحماية الحريات الفردية والجماعية، وبناء دولة الحق والقانون.

وقد وجدت أسباب أخرى دعت إلى تعديل قانون المسطرة الجنائية والتعجيل بإخراجه إلى حيز التطبيق من بينها

- إن نظام العدالة الجنائية لم يعد مبعث ارتياح لدى مختلف الفعاليات المهتمة على كافة الأصعدة، وأصبح محل انتقاد من المهتمين والمتتبعين نتيجة بطء الإجراءات وعدم فعاليتها بسبب عدم جدوى الأساليب الإجرائية المقررة أو عدم كفايتها، أو لكون الآجال المسطرية طويلة أو غير محددة بالمرة ؛

- تصاعد ظاهرة الجريمة، وظهور أنواع جديدة من الجرائم مرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي وبالظروف الاجتماعية والاقتصادية، أبان عن قصور المسطرة الجنائية الحالية في مكافحتها ؛

– تضخم عدد القضايا المعروضة على العدالة الجنائية بشكل بات معه البت في قدر هائل منها بواسطة تشكيلات القضاء الجماعي يؤدي إلى زيادة تراكمها رغم بساطة بعضها.

وعلى العموم فقد كان هاجس توفير ظروف المحاكمة وفقا للنمط المتعارف عليه عالميا واحترام حقوق الأفراد وصون حرياتهم من جهة، والحفاظ على المصلحة العامة والنظام العام من جهة أخرى، عناصر أساسية شكلت نقطة مركزية أثناء إعادة النظر في قانون المسطرة الجنائية الصادر سنة 1959، والظهير الشريف المتعلق بالإجراءات الانتقالية الجنائية الصادرة سنة 1974 لجعلهما يواكبان ترسيخ بناء دولة الحق والقانون مع تلافي كل السلبيات التي أفرزتها تجربة الأربعين سنة الأخيرة من الممارسة باستحضار تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيم المجتمع المغربي مع الحفاظ على الأسس المستقرة في التراث القضائي ودعم المكتسبات التي حققها التشريع الوطني في مجال حقوق الإنسان بمقتضى التعديلات التي أدخلت على قانون المسطرة الجنائية خلال السبعينيات سواء فيما يتعلق بمدة الحراسة النظرية أو توفير حق الدفاع للمهتمين أو إشعار عائلات المعتقلين بوضعهم تحت الحراسة النظرية، أو حقهم في أن يعرضوا على طبيب لمعاينتهم بطلب منهم أو إذا عاين القاضي ما يبرر ذلك ودعم هذه المكتسبات على نحو يتماشى مع المفهوم الكوني لحقوق الإنسان في الوقت الراهن.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان من الضروري تبني المعايير الدولية للمحاكمة العادلة تشريعيا، وفي هذا الصدد فإن القانون الحالي الصادر بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-02-255 الصادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 01-22 المتعلق بالمسطرة الجنائية يحتوي بالإضافة على الكتاب التمهيدي على ثمانية كتب هي :

الكتاب الأول التحري عن الجرائم ومعاينتها ؛

الكتاب الثاني الحكم في الجرائم ؛

الكتاب الثالث القواعد الخاصة بالأحداث ؛

الكتاب الرابع . طرق الطعن غير العادية ؛

الكتاب الخامس : المساطر الخاصة ؛

الكتاب السادس : تنفيذ المقررات القضائية والسجل العدلي ورد الاعتبار؛

الكتاب السابع : الاختصاص المتعلق ببعض الجرائم المرتكبة خارج المملكة والعلاقات مع السلطات القضائية الأجنبية ؛

الكتاب الثامن · أحكام مختلفة وختامية.

وقد اهتم قانون المسطرة الجنائية بإبراز المبادئ والأحكام الأساسية في مجال حقوق الإنسان وتوفير ظروف المحاكمة العادلة، وكان توجهه الأساسي يرمي إلى تحقيق تلك المبادئ السامية والمحافظة عليها باعتبارها من الثوابت في نظام العدالة الجنائية المعاصرة، ولذلك فقد حرص على إقرار المبادئ التالية :

– أن تكون المسطرة الجنائية منصفة وحضورية وحافظة لتوازن حقوق الأطراف ؛

– أن تتضمن الفصل بين السلطات المكلفة بممارسة الدعوى العمومية والتحقيق وسلطات الحكم ؛

– أن تتم محاكمة الأشخاص الموجودين في شروط مماثلة والمتابعين بنفس الأفعال على أساس نفس القواعد ؛

– أن كل شخص مشتبه فيه أو متابع تفترض براءته ما دامت إدانته غير مقررة بمقتضى حكم نهائي، وكل مساس ببراءته المفترضة محرم ومعاقب عليه بمقتضى القانون ؛

– أن يفسر الشك دائما لفائدة المتهم ؛

– أن يتمتع كل شخص بالحق في العلم بجميع أدلة الإثبات القائمة ضده ومناقشتها وأن يكون له الحق في مؤازرة محام ؛

– أن تسهر السلطة القضائية على الإخبار وعلى ضمان حقوق الضحايا خلال مراحل المسطرة الجنائية ؛

– أن يقع البت في التهم المنسوبة إلى الشخص داخل أجل معقول ؛

– كل شخص مدان له الحق في أن يطلب إعادة فحص التهم المنسوبة إليه والمدان من أجلها أمام محكمة أخرى عبر وسائل الطعن المحددة في القانون.

قضاء الأسرة ومراجعة مدونة الأحوال الشخصية

لقد حرص جلالة الملك محمد السادس كملك للبلاد ورائد نهضتها على إقرار حقوق وكرامة المواطنين، وترسيخ دولة الحق والقانون، وسعيه الحثيث كأمير للمؤمنين لتكريس القيم النبيلة والمبادئ السامية للدين الإسلامي الحنيف وإعادة الاعتبار لوسطية الشريعة الإسلامية ومقاصدها العليا القائمة على تكريم الإنسان وتعزيز مبادئ العدل والإنصاف والمساواة والتكافل.

وإذا كان التاريخ يسجل بمداد الفخر والاعتزاز، استجابة جلالة الملك الحسن الثاني الكريمة، رحمة الله عليه، لنداء النساء والقوى الحية بالبلاد سنة 1993 وتأكيده أنه بصفته أمير المؤمنين يتبنى إنصاف المرأة المغربية التي كما قال رحمه الله يعرف تشبثها بأصالتها ودينها، وأن الإسلام لا يتنافى لا مع التحرر ولا مع التقدم.

ولقد مثل استقبال وفد الحركة النسائية، وفتح الحوار بينها وبين العلماء الأجلاء الذين أوكلت لهم مهمة مراجعة المدونة، منعطفا هاما في تاريخنا الحديث لأنه جدد تواصل العلماء مع المجتمع وأسفر عن إمكان فتح المجال لفهم متجدد للنصوص يراعي الواقع والتطور.

ولقد كانت مراجعة بعض فصول مدونة الأحوال الشخصية بحد ذاتها، مكسباً هاما للمرأة المغربية والمجتمع المغربي كافة، وهي وإن لم تحقق جميع الآمال والتطلعات فقد اعتُبرت خطوة أولى على درب الإصلاح الذي ترك جلالة المغفور له بابه مفتوحا ودعا المنظمات النسائية للاستمرار في رفع مطالبها واقتراحاتها حتى تبلغ ما تستحقه المرأة المغربية من مكانة.

وقد أكد جلالة الملك محمد السادس في أولى خطبه عزمه الأكيد على النهوض بأوضاع المرأة بقوله حفظه الله :

"كيف يتصور بلوغ رقي المجتمع وازدهاره، والنساء اللاتي يشكلن نصفه تهدر مصالحهن في غير مراعاة لما منحهن الدين الحنيف من حقوق، تتناسب ورسالتهم السامية، في إنصاف لهن مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف مع أنهن بلغن مستوى نافسن به الذكور سواء في ميدان العلم أو العمل".

لقد آلى جلالة الملك محمد السادس على نفسه منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين على مواصلة النهوض بأوضاع المرأة المغربية في كل مجالات الحياة الوطنية وأن يرفع كل أشكال الحيف الذي تعانيه من منطلق صفته كأمير المؤمنين وحامي لحمى الملة والدين ملتزماً بشريعة الإسلام في ما أحلت وحرمت أو أباحت وعملاً بترسيخ قيم العدل والمساواة بين الرجال والمرأة مصداقاً لقول جده المصطفى عليه الصلاة والسلام "إنما النساء شقائق الرجال في الأحكام".

إن النساء المغربيات، اللواتي ساهمن، بقدر وافر في معركة التحرير، وتثبيت وحدتنا الترابية، وفي بناء صرح الوطن وإنتاج خيراته، وفي تنشئة الأجيال، باستماتة وقدرة كبيرة على العطاء والبذل، أبنن عن مقدرات عالية في عدة مجالات، وتألقن على عدة واجهات، وأثبتن يوما عن يوم أنهن يختزن طاقات كبيرة، طاقات ما أحوج بلدنا لتفعيلها ورفع كل المعيقات التي تحول دون تفتقها وشحذها حتى ينهض مجتمعنا على ساقيه، برجاله ونسائه، ويمضي بخطى حثيثة وثابتة ومتوازنة في اتجاه تحقيق نهضته ورقيه وتقدمه.

إن كسب رهانات التنمية والديمقراطية والحداثة، لن يتأتى لأي مجتمع دون إنصاف نصفه كما قال جلالة الملك، ودون منحه جميع الفرص لإبراز إمكاناته وقدراته.

لقد أكدت المنظمات النسائية أنها في مطالبتها بتعديل بعض مقتضيات مدونة الأحوال الشخصية تنطلق من مبادئ شريعة الإسلام ونصوصها، هذه الشريعة التي أقامت بناء المجتمع عامة على أسس الإنصاف والعدالة والمساواة، وعلى تحريم الظلم، وبناء الأسرة على المساواة وعدم الإضرار بالمرأة الزوجة وعلى إرساء التعامل على قواعد المعروف الذي قرر القرآن الكريم الأمر به في آيات عدة، وما المعروف إلا القيم وقواعد التنظيم المقبولة من ضمير المجتمع الواعي والحريص على تحقيق السعادة لكل أفراده، وضمان التوازن بين ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات، وأن تطبيق المبادئ القرآنية كفيل بأن يحقق للمرأة ولباقي أفراد الأسرة المغربية ما يتوقون إليه من عدل وإنصاف واطمئنان.

ولأجل هذه الغاية شكل جلالة الملك حفظه الله لجنة استشارية خاصة بمدونة الأحوال الشخصية ضمت مجموعة من الفقهاء والقضاة وممثلات بعض المنظمات النسائية وقد ألقى جلالته كلمة سامية يوم 3 صفر 1422 موافق 27 ابريل 2001 خلال تنصيب جلالته لأعضاء اللجنة المذكورة مما جاء فيها :

واعتبارا لكون الشريعة الإسلامية قائمة على الوسطية والاعتدال وتحري مقاصد الإصلاح الاجتماعي، فإننا حريصون على ضمان حقوق النساء والرجال على حد سواء، غايتنا في ذلك تماسك الأسرة وتضامن أفرادها وتثبيت التقاليد المغربية الأصيلة القائمة على روح المودة والوئام والتكافل الاجتماعي الذي نحن مؤتمنون على استمراره ولا سيما في نواته الأساسية المتمثلة في الأسرة.

وفي سياق هذا التوجه، كان استقبالنا لممثلات عن الهيئات السياسية والمنظمات والجمعيات النسوية المغربية. كما كان قرارنا بإنشاء لجنة خاصة يسعدنا اليوم أن نتولى تنصيبها، مكلفين إياها بالنظر في الآليات والمساطر التي تضمن تطبيقا سليما لمدونة الأحوال الشخصية وكذا الانكباب على إعداد مشروع مراجعة لها.

وقد راعينا في اختيار أعضاء هذه اللجنة الاستشارية أن تكون ممثلة للجانب الفقهي والقضائي العلمي. كما راعينا فيها حضور العنصر النسوي حريصين على أن يكون جميع أعضائها يتحلون بالكفاية العالية وبالموضوعية والحياد وبالخبرة في المجالات التي ينتمون إليها.

وإننا لعلى يقين من أنكم حضرات الأعضاء ستكونون في مستوى المسؤولية التي نعهد بها إليكم لإنجازها طبقا لما أنتم ملزمون به من مراعاة مقاصد الشريعة السمحة وإنصاف المرأة وتجسيد تكريمها كما أراد لها الإسلام ذلك ووفق ما تمليه عليكم ضمائركم الحية وخبرتكم بالواقع الاجتماعي المغربي.

وبذلك سنكون قد عملنا على تحرير المرأة من كل ما يعوق مواصلة مساهمتها الفعالة في بناء المجتمع المغربي المتضامن دون تطرف أو تحجر أو تنكر لهويتنا المغربية الإسلامية الثابتة.

لقد تحقق بفضل النهج والعمل الريادي لكل من جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني أكرم الله مثواهما العديد من المكاسب للمرأة المغربية، كان من بينها الإصلاح الذي أدخل على مدونة الأحوال الشخصية في عهد والدنا المنعم طيب الله ثراه.

غير أن عدم التحلي بفضائل السلوك الإسلامي القويم في المعاملة الأسروية إلى جانب عدم التفعيل الكامل لذلك الإصلاح وتزايد وعي المرأة بحقوقها وواجباتها بفعل التقدم

الذي حققه المغرب وانخراطها الفاعل في مختلف مناحي الحياة الوطنية، كل ذلك يملي علينا رصد مقتضيات المدونة التي تحتاج إلى تفعيل واستيعاب ما تمليه الظروف الاجتماعية المتغيرة والقضايا المستجدة وجعل كل ذلك في مقدمة ما تنشغل به اللجنة وتقترح له الأحكام المناسبة.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بمزاوجة خلاقة بين التشبث بثوابتنا الدينية التي تشكل جوهر هويتنا وبين الانسجام التام مع روح العصر المتسمة بالطابع الكوني لحقوق الإنسان، وفي إطار الاجتهاد الذي أنتم مكلفون به وتحقيقا لمقاصد الشريعة السمحة في تحكيم المصلحة المشتركة بين أعضاء الأسرة في ظل التوازن المحكم بين الحقوق والواجبات مصداقا لقول تعالى "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف".

وإننا لنحث هذه اللجنة الموقرة التي نحيطها بكامل رعايتنا أن تتحلى بأعلى درجات الوعي بمسؤوليتها الجسيمة في الحفاظ على مقاصد الشريعة الإسلامية ومحكم نصوصها وأن تلتزم بالموضوعية والفهم العميق لواقعنا الاجتماعي وأن تنزل الأحكام منازلها من حيث مراعاة الضرورة والمصلحة العامة التي حكمها الشرع في كثير من القضايا والأحكام دون أن تتقيد باجتهاد سابق كان له ما يبرره في زمانه وبيئته.

وفي هذا السياق، فإن اللجنة مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف المعنية وفتح الأبواب أمامها للإدلاء بآرائها والوقوف على مطالبها بإمعان وتبصر ورحابة صدر.

وإننا لننتظر من هذه اللجنة أن تستوعب جسامة الأمانة الملقاة عليها مستحضرة ما للأسرة المغربية من حرمات نحرص على صيانتها سالكة مسلك الاعتدال والتوافق لبلوغ ما ننشده لوطننا من حفاظ على هويته الإسلامية ومن تقدم اجتماعي وتأهيل شامل لكل طاقاته ومكوناته وتضافر جهود نسائه ورجاله في إطار من الكرامة والمساواة والإنصاف من أجل رفع ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية".

قضاء الأسرة

قامت اللجنة الملكية المكلفة بدراسة موضوع تعديل مدونة الأحوال الشخصية برفع توصية بإحداث قسم لقضاء الأسرة بالمحاكم الابتدائية، وقد حظيت بالموافقة السامية لجلالة الملك نصره الله.

ولقد كانت الغاية من إحداث القسم هي تذليل الصعاب، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض المتقاضين فيما له علاقة بالمنازعات والخلافات الأسرية، على أن يجد المتقاضون فيها كل المساعدة والتوجيه، مع تبسيط المساطر ومحاولة التكفل القضائي بمفهوم المساعدة اعتبارا لأهمية الأسرة كخلية داخل المجتمع.

ولتجسيد هذه الإرادة على أرض الواقع، قامت وزارة العدل بدراسة الموضوع، والتهييء له وعملت على تخصيص جناح في المحاكم، ليكون قسما متكاملا يختص بالبت وتصريف القضايا ذات الصلة بموضوع الأسرة، ومن هذه القضايا

- قضايا الأحوال الشخصية،
- شؤون القاصرين،
- قضاء التوثيق،
- قضايا الحالة المدنية،
- كفالة الأطفال،

وإلى جانب هذا كان من الأفيد كذلك تخصيص مكاتب للاهتمام بما قد يعترض الأسرة أو ما يطالها من تصرفات قد تقع تحت طائلة القانون الجنائي مثل

- إهمال الأسرة،
- العنف ضد الأطفال أو ضد الأسرة،

كما تم التفكير في تخصيص مكتب للنظر في طلبات المساعدة القضائية وبالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من تواجد مصالح كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة وصندوق لاستخلاص المبالغ أو صرفها مع فتح مجال للإرشاد والتوجيه والتوعية.

ولتحقيق هذه الأهداف تشكلت لجنة على صعيد الوزارة وانتهت إلى وجوب التعامل مع الموضوع بنوع من التريث والتدريج، لرعاية الانطلاقة، ومدها بما تحتاج إليه من وسائل، وتقييم التجربة في أفق تعميمها بعد تدارك مواطن الضعف، كما تم انتقاء بعض المحاكم التي تتوفر على فضاءات تسمح بإحداث القسم.

وبعد زيارات متوالية للعديد من المحاكم تقرر انطلاق التجربة في كل من المحكمتين الابتدائيتين بابن سليمان والرماني.

مدونة الشغل الجديدة مصدر أساسي للقضاء الاجتماعي

تشكل مدونة الشغل الجديدة حدثا كبيرا في ميدان القانون الاجتماعي بالمغرب منذ صدور أول نص تشريعي ينظم اتفاقيات الشغل الجماعية في 17 أبريل 1957، كما تعكس رغبة المشرع في تطوير قواعد القانون الاجتماعي في اتجاه حماية الطبقة العاملة من خلال إعادة التوازن إلى علاقاتها مع المشغلين وتوفير الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من المأجورين.

ويمكن إبراز أهمية المدونة الجديدة للشغل فيما يلي

1) تكمن أهمية المدونة في أنها تضبط عمل فئة المأجورين وتؤثر بشكل مباشر في الحياة اليومية لهؤلاء وأسرهم، وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن من شأن تطبيق مقتضيات المدونة، تمكين الدولة من توجيه الاقتصاد الوطني مع ما يتفق والصالح العام من خلال التحكم في سوق الشغل وتوزيع اليد العاملة، وهي بذلك تقوم بدور حيوي في الحياة الاقتصادية ؛

2) تنظيم التعامل القانوني بين أطراف الإنتاج بقانون متكامل يضع حدا للتوتر الذي يحدث أحيانا، والذي لم يكن في صالح الإنتاج، ولأجل ذلك فإن المدونة توضح حقوق الشغالين ومصالحهم وتحميهم من تجاوز الحق في استعمال سلطة المشغل. كما أنها في الوقت نفسه تحمي رب العمل من تعسف العمال وتجاوزهم الحق في الإضراب أو التخلي عن الشغل ؛

3) تجميع وتنقيح النصوص القانونية المنظمة لعالم الشغل في صيغة مدونة تضبط التوازن الضروري بين حقوق العمال ومصالح المقاولة وتسهل مهمة القضاء الاجتماعي في اعتماد النصوص والفصل في منازعات الشغل ؛

4) ملاءمة تشريع الشغل الوطني مع مقتضيات المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، خاصة ما يتعلق بحقوق الطفل والمرأة وصيانة الحقوق الأساسية للعمال وحماية حرية العمل ؛

5) تعزيز مكانة ودور الفرقاء الاجتماعيين واستقلاليتهم بما يعنيه ذلك من إقرار لدور المنظمات المهنية والنقابية سواء على مستوى المقاولة كوحدة إنتاجية أو على المستويين

القطاعي والوطني مع ما يستلزمه ذلك من تفعيل لدور الاتفاقيات الجماعية في تدبير نزاعات الشغل ؛

6) إنشاء مجلس أعلى لإنعاش التشغيل وكذلك إنشاء لجان جهوية وإقليمية لنفس الهدف ؛

7) منع كل تمييز بين الأجراء "الرجل والمرأة" حتى يُحال دون تكافو الفرص بين الأجراء.

وتجدر الإشارة إلى أن مدونة الشغل الجديدة قد تضمنت الكثير من المبادئ الأساسية في ميدان التشغيل والقانون منها على وجه الخصوص احترام حقوق الإنسان واحترام المواثيق الدولية العربية التي صادق عليها المغرب، كما أن مدونة الشغل تعتبر بحق مكسبا قانونيا من شأنه أن يساعد على تنمية الاستثمار ويمنح المستثمرين كثيرا من الضمانات ويساعد على تنمية سوق الشغل، كما أن هذا التشريع من شأنه أن يجعل المغرب في مصاف الدول المتقدمة والتي تمنع فيها فوضى العمل وفوضى المشغلين في نفس الوقت.

قانون إلزام الإدارة بتعليل قراراتها دعامة أساسية يرسو عليها القضاء الإداري وتطبيق لمبدإ الشرعية

إن الضمانة الأساسية التي تحمي الأفراد من تعسف الإدارة وتحكمها إنما تتركز في خضوعها للقانون فيما تأتيه من أعمال وتتخذه من إجراءات وتصرفات، وتتمتع به من امتيازات، وهذه الضمانة متحققة في الوقت الحاضر بفضل الأخذ بمبدإ هام هو «مبدأ الشرعية principe de légalité» الذي أصبح مميزا للدولة الحديثة، والذي يتلخص بأنه سيادة حكم القانون، والذي يستوجب خضوع الدولة في تصرفاتها للقانون القائم، وأن يمكّن الأفراد -بوسائل مشروعة- من رقابة الدولة في أدائها لوظيفتها، بحيث يمكن أن يردوها إلى جادة الصواب، كلما عنّ لها أن تخرج على حدود القانون عن عمد وإهمال، وفي هذا المجال ألزم الظهير الشريف رقم 1-02-2000 الصادر في 12 من جمادى الأولى 1423 (23 يوليوز 2002) بتنفيذ القانون رقم 01-03 الإدارات العمومية والجماعات

المحلية والمؤسسات العمومية بتعليل قراراتها الإدارية الفردية السلبية الصادرة لغير فائدة المعني تحت طائلة عدم الشرعية وذلك بالإفصاح كتابة في صلب هذه القرارات عن الأسباب القانونية والواقعية الداعية إلى اتخاذها.

وهكذا فقد نصت المادة الثانية من القانون الجديد على أنه علاوة عن القرارات الإدارية التي أوجبت النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها تعليلها فإنه يخضع للتعليل القرارات الإدارية التالية

1) القرارات المرتبطة بمجال ممارسة الحريات العامة أو التي تكتسي طابع إجراء ضبطي ؛

2) القرارات الإدارية القاضية بإنزال عقوبة إدارية أو تأديبية ؛

3) القرارات الإدارية التي تقيد تسليم رخصة أو شهادة أو أي وثيقة إدارية أخرى بشروط أو تفرض أعباء غير منصوص عليها في القانون والأنظمة الجاري بها العمل ؛

4) القرارات القاضية بسحب أو إلغاء قرار منشئ لحقوق ؛

5) القرارات الإدارية التي تستند على تقادم أو فوات أجل أو سقوط حق ؛

6) القرارات التي ترفض منح امتياز يعتبر حقا للأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية.

إحداث مؤسسة قاضي التنفيذ قصد متابعة إجراءات تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية

إن تنفيذ الأحكام القضائية هو الهدف المتوخى من اللجوء إلى القضا . إذ إن الحق المنازع فيه يكتسب بعد صدور الحكم به عنصرا آخر جديد وهو قابليته للتنفيذ الجبري، ومن ثم فإن عدم تنفيذ الحكم أو التأخير فيه يلحق ضررا جسيما بالمحكوم له، ويؤثر بالتالي على مصداقية الأحكام وعلى ثقة المواطنين في الجهاز القضائي.

ونظرا لما توليه الدولة لموضوع تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية باعتباره أسمى تعبير من كل الأطراف المعنية عن تمجيد القضاء وفي ذات الوقت اعتراف بحقوق المواطنين

واحتراما وتكريما لحقوق الإنسان، فقد قامت وزارة العدل بدراسة شمولية لموضوع تنفيذ الأحكام، ورسمت استراتيجية لمواجهة معضلة التنفيذ، واتخاذ تدابير من أجل الإسراع في تنفيذ الأحكام والقضاء على معوقاته، منها ما هو فوري ومنها ما على المدى القصير أو المتوسط، ومن بين هذه التدابير إحداث مؤسسة قاضي التنفيذ، وهكذا فقد تضمنت رسالة دورية موجهة من وزير العدل إلى السادة رؤساء المحاكم الابتدائية ضرورة تكليف قاض من بين قضاة المحكمة الابتدائية ممن اكتسب تجربة مميزة في القضايا المدنية والاستعجالية لمساعدة رئيس المحكمة في الإشراف على متابعة إجراءات التنفيذ والسهر على حسن سيرها وتصريفها دون تأخير أو تماطل مع تفرغه لذلك عند الاقتضاء وذلك في انتظار إعادة قراءة النصوص التشريعية المتعلقة بموضوع التنفيذ.

إن المحاكمة العادلة تُعدّ أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وهي تقوم على توافر مجموعة من الإجراءات التي تتم بها الدعوى في إطار من حماية الحريات الشخصية وغيرها من حقوق الإنسان المتعلقة بها، وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة، إذ إن تحقيق الغاية الأخيرة من القانون في المجتمع رهن بحسن أداء العدالة فيه، والقضاء هو أداة هذه الوظيفة، إذ إن المحاكمة، كما سبقت الإشارة ، هي الأخت الشقيقة للحرية، والقضاء لا يستطيع النهوض بمهمته على الوجه الأكمل، ولا الوصول إلى النتائج المتوخاة إلا بالتشبث بالقيم الأخلاقية الراسخة المستلهمة من ديننا الحنيف ومن تقاليدنا العريقة، والمتمثلة في النزاهة والأمانة والتجرد والاستقلال، هذه القيم والثوابت التي لا مناص منها لإصلاح القضاء وتحقيق العدل الذي يتوخاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأداء القضاء الأمثل الذي يتغياه، إن العرش المغربي ينفرد بالعبقرية المبدعة، وبالنضالية المثالية، وبالاستمرارية في الجهاد المقدس من أجل أمجاد الشخصية المغربية، ولأنه ميثاق ديني وروحي وعقائدي، ولأنه قائم على رباط البيعة والولاء بين الملك والشعب في علاقة محبة صوفية وروحية صنعت معارك الاستقلال والتحرر.

لقد رعى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله جميع اللبنات التي وضعها والده المنعم وثبّت كيانها ثم انطلق بها في مسيرات للتشييد والتوحيد وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون جعلت المملكة المغربية تتبوأ بها، ولله الحمد، مكانة متميّزة بما أحدثت من نهضة شاملة.

لقد حرص جلالة الملك محمد السادس كملك للبلاد ورائد نهضتها على إقرار حقوق وكرامة المواطنين، وترسيخ دولة الحق والقانون، بتخليق المرفق العام وإصلاح القضاء

وتحكيم قيم العدل والإنصاف، وسعيه الحثيث كأمير للمؤمنين لتكريس القيم النبيلة والمبادئ السامية للدين الإسلامي الحنيف وإعادة الاعتبار لوسطية الشريعة الإسلامية ومقاصدها العليا القائمة على تكريم الإنسان وتعزيز مبادئ العدل والإنصاف والمساواة والتكافل.

الهوامش

1) الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني إلى المجلس الأعلى بمناسبة الندوة العلمية التي عقدها احتفاء بذكرى مرور 40 سنة على تأسيسه بتاريخ 17 دجنبر 1997.

2) خطاب جلالة الملك بتاريخ 2 رجب 1420 موافق 1999/10/12.

3) خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى الأولى لعيد العرش المجيد 2000/7/30.

4) سورة النساء 57

5) سورة المائدة 9

6) خطاب صاحب الجلالة بمناسبة تخليد الذكرى 46 لثورة الملك والشعب 1999/8/20.

7) كلمة صاحب الجلالة لدى استقباله أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 2000/12/9.

8) خطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش المجيد 2001/7/30

9) سورة النحل 90

10) سورة إبراهيم 44

11) سورة الأعراف 43

إصلاح المشهد الإعلامي دعما لحرية التعبير

نبيل بنعبد الله

يسعدني أن أشارك في هذه الندوة العالمية التي تنظمها أكاديمية المملكة المغربية حول الذكرى الخمسين لثورة الملك والشعب إلى جانب صفوة من الأساتذة الأكاديميين والخبراء والمفكرين المرموقين وطنيا ودوليا.

ونظرا لما لهذه الذكرى الغالية من دلالات وطنية كبرى في حياة الأمة المغربية، فلن يفوتني منذ البداية أن أعبر عن تقديري للبرنامج القيم لهذا الملتقى الأكاديمي وتنوع المواضيع السياسية والفكرية المطروحة التي لها صلة وثيقة بالانشغالات والاهتمامات الحالية للشعب المغربي.

ولعل الأهم من استحضار هذه الذكرى لهو بالتأكيد القراءة المتأنية في تلاحم نضالات العرش والشعب خلال تاريخ المغرب المعاصر، والربط الجدلي بين الماضي والحاضر في أفق التأسيس للمستقبل، والعمل على استخلاص العبر والدروس لمواجهة شتى التحديات ومختلف الرهانات.

إن ثورة الملك والشعب تعتبر منارة خالدة في تاريخ المغرب، لكونها جسدت التجاوب الكامل بين المغفور له جلالة محمد الخامس رائد حركات التحرير ومؤسس المغرب المعاصر وبين الحركة الوطنية المغربية، وقدمت دروسا رائعة في حب الوطن والتشبث بالحرية والاستقلال والصمود الراسخ ووحدة الصف، وهي محطة لازال المغرب يعيش إلى اليوم نتائجها التي ينبغي متابعة استثمارها وضمان استمرارها كضرورة سياسية تاريخية.

وقد سار المغفور له جلالة الحسن الثاني، طيب الله ثراه باني الدولة المغربية الحديثة على هذا النهج وخلف بصمات قوية على مسار المغرب المعاصر بما حققه في ميادين

الإصلاح البنيوي والمؤسساتي وفي مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والإعلامية.

لقد كان من النتائج الإيجابية لذلك الوعي المبكر بقيمة الحرية في المملكة المغربية غذاة استقلالها هو انخراطها في دينامية احترام الحقوق وضمانها وحماية الحريات وتكريسها، وذلك بفضل تبصر الملك الراحل محمد الخامس قدس الله روحه ونهجه التحرري الرائد.

فإذا كانت الحرية كنز ثمين بالنسبة لكل شخص ولكل مجموعة، فإن حرية الرأي والتعبير هي قاعدة قارة تضمنتها جميع الدساتير المغربية وبلورتها قوانين الحريات العامة.

وفي هذا السياق فإن مدونة الحريات العامة لسنة 1958 بما فيها قانون الصحافة تمثل مفخرة للشعب المغربي عامة، وشكلت مكسبا للعاملين في قطاع الصحافة بصفة خاصة، حيث إن أول جملة تتصدر قانون الصحافة والنشر هي أن حرية إصدار الصحف والطباعة والنشر وترويج الكتب مضمونة. كما أن الشعار الذي نادى به جلالة المغفور له محمد الخامس غذاة الاستقلال بمناسبة تدشين مقر وكالة المغرب العربي للأنباء سنة 1959 «الخبر مقدس والتعليق حر» مازال إلى اليوم يحتفظ بمعانيه الحقيقية في مسلسل تكريس حرية التعبير وتوطيد التعددية السياسية.

وقد كرس الملك الراحل الحسن الثاني، طيب الله ثراه، جهوده لجعل هذا التوجه خيارا استراتيجيا وركنا أساسيا في بناء الدولة المغربية الحديثة، حيث عملت المملكة المغربية على مواكبة تلكم التحولات الإعلامية العميقة التي يعرفها مجال الإعلام والاتصال في عالم اليوم الحافل بالتغيرات والتقلبات، باعتبار الإعلام إحدى الركائز الأساس لتحقيق النهوض التنموي الشامل.

وما فتئ جلالة الملك محمد السادس مهندس التصميمات الحداثية للمشروع المجتمعي لمغرب اليوم يواصل منذ توليه عرش أسلافه المنعمين المسيرة البناءة التي يخوضها المغرب اليوم في توافق والتحام بين العرش والشعب، ويدعو إلى الالتزام باحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والجماعية في إطار دولة الحق وسيادة القانون والتعددية السياسية، ويولي العناية اللازمة والاهتمام الضروري لتكريس اختيار التعددية السياسية وتوسيع مناخ حرية الرأي والتعبير وتعميق سياسة الانفتاح لاستكمال بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي.

وقد أكد جلالة الملك محمد السادس في أكثر من مناسبة على أهمية ومكانة الإعلام باعتباره إحدى ركائز البناء التنموي، وشدد على ضرورة مساهمة هذا القطاع الحيوي في مسلسل الدمقرطة، لضمان انخراط المغرب في دينامية التقدم والرقي، ومشاركة المواطنين بوعي ومسؤولية في بناء المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي.

وفي هذا المقام أذكر بالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى نساء ورجال الإعلام بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للإعلام والاتصال بتاريخ 15 نوفمبر 2002، التي شكلت دعما معنويا قويا لورش الإصلاح، حيث قال جلالته :

«وعندما نقول الحرية، فلأنه لا سبيل لنهوض وتطور صحافة جيدة دون ممارسة لحرية التعبير. كما أن التأكيد على ملازمة المسؤولية للحرية، مرده إلى اعتبار أنه لا يمكن للإعلام أن يكتسب المصداقية الضرورية وأن ينهض بالدور المنوط به، ويتبوأ المكانة الجدير بها في حياتنا العامة، ما لم تمارس هذه الحرية في نطاق المسؤولية»

وأضاف جلالته: «فالحرية والمسؤولية هما عماد مهنتكم، ومنبع شرفها. فعليكم، رعاكم الله، أن تمارسوها بكل إقدام وحكمة وموضوعية، متحلين بفضيلتها الأولى، المتمثلة في الرؤية وعمق التبصر» انتهى كلام صاحب الجلالة.

وفي هذا السياق، فإن كل الخطوات الإيجابية التي تحققت في مجال الإعلام ما كان لها لتتم لولا الاختيارات المبدئية التي اعتنقها المغرب مباشرة غداة استرجاع استقلاله والقائمة على أساس التعددية السياسية والفكرية وحرية التعبير، والتي شكلت جميعها معطيات بناءة في المسيرة الإعلامية المغربية، وأوجدت المناخ المناسب لانتعاش الفكر الحر، وترسيخ التقاليد المهنية التي يتوارثها حملة الأقلام جيلا بعد جيل.

ولا أتصور أن هناك من ينكر حقيقة أن المشهد الإعلامي الوطني سجل تطورا مطردا خلال السنوات الأخيرة سواء من حيث الكم أو الكيف، ويشكل معيارا ماديا يؤشر عن مدى احترام المغرب لمبدإ حرية الرأي والتعبير، في ظل التقدم الديموقراطي الذي تعرفه المملكة المغربية ضمن الخيارات الأساس للأمة ككل، أي الديموقراطية والتعددية السياسية واحترام ضوابط دولة الحق والقانون والمؤسسات وحرية الرأي والتعبير والانفتاح، وهي حريصة على ترسيخ تعددية المشهد الإعلامي وتأهيله، إيمانا منها بأنه يشكل إحدى الركائز الأساس لاستكمال بناء المجتمع الديموقراطي، كما جاء في البرنامج الحكومي الذي صادق عليه البرلمان.

وفي هذا الصدد، وجب التذكير بالتعديل الذي أدخل على قانون الصحافة والنشر في اتجاه دعم حرية التعبير، وتكريس حق المواطن في الإعلام، وتأمين حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات ومصادر الخبر، وكذلكم تكريس ضوابط وأخلاقيات مهنة الصحافة وخضوع ممارستها لمبدإ احترام الحرية والمسؤولية، وذلكم دون أن يتم أي مساس بالمبدأين الأساسيين اللذين جاء بهما قانون 1958 المتعلقين بحرية الطباعة ونظام التصريح فيما يخص إصدار الصحف.

إن الحديث عن إصلاح المشهد الإعلامي الوطني بصفة عامة في هذا الملتقى الأكاديمي هو مناسبة هامة لإغناء الحوار الإعلامي الوطني، ومساهمة قيمة في دفع الإعلام المغربي خطوات جديدة نحو آفاق مشرقة ومستقبل أفضل.

فقطاع الإعلام والاتصال يعرف حاليا ثورة تكنولوجية كبرى على الصعيد العالمي من جراء المبتكرات الحديثة والمتنوعة التي أصبحت تمثل عنصرا هاما في الحياة اليومية بحكم وقعها على مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية، وتشكل تحديا جديدا يفرض الاستجابة للطلبات والحاجيات المتزايدة التي تكونت وتتكون لدى الأفراد على مستوى الشكل والمضمون، ومواجهة وفرة العرض الخارجي، وهذا ما يقتضي خدمة إعلامية محلية جيدة وسياسة تواصلية فعالة، لدعم حرية التعبير والتمكن من رفع تحديات الألفية الجديدة والاستفادة من مؤهلات مجتمع المعرفة والاتصال.

وتأسيسا على هذا، فإن الأهداف العامة لسياسة تواصلية جديدة تجسد الاهتمام بالرسالة البيداغوجية للإعلام في المجتمع، وتؤمن بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتسعى لتوفير الآليات والإمكانات الضرورية لتطويره، لايمكنها إلا أن تتمحور على العنصرين التاليين .

أولا، إبراز صورة المغرب كبلد يسير بخطى ثابتة في النهج الديمقراطي ويسعى جادا نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي والازدهار في إطار احترام حقوق الإنسان والانفتاح والتسامح، ويقوم بدوره الجيو استراتيجي كصلة وصل بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب، وكأرض لتلاقي الحضارات وتلاقح الثقافات.

ثانيا، إذكاء قيم المواطنة والتعبئة وعناصر الانخراط والمشاركة كمقومات حيوية لتشييد المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي ينشده جلالة الملك محمد السادس وتسانده القوى الحية بالبلاد.

إن أبرز المحاور الأساسية لمخطط إصلاح المشهد الإعلامي الذي شرعت الحكومة المغربية في أجرأته تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى ضرورة فتح ورش إصلاح المشهد الإعلامي الوطني للارتقاء به إلى المستوى المطلوب من التقدم والاحترافية، تتجلى في القطاع السمعي البصري وقطاع الصحافة المكتوبة.

وهكذا، وبعد إصدار القانون المتعلق بتحرير القطاع السمعي البصري والقانون المتعلق بوضع حد لاحتكار الدولة وإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري التي ينتظر تعيين أعضائها والشروع في عملها في القريب العاجل، يتعين اليوم إصدار القانون المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري الذي يضع المبادئ العامة وينظم ممارسة هذه الحرية ويضبط الإجراءات المتعلقة بإحداث وتدبير مقاولات القطاع السمعي البصري، وسيعرض مشروع هذا القانون على أنظار الحكومة قريبا.

أما على مستوى تأهيل القطاع السمعي البصري، فيتمثل الهدف في الاستجابة لمتطلبات المرفق العمومي والانخراط في سياسة التحديث والعصرنة، والتوفر على قطب عمومي سمعي بصري قوي ذي ركيزتين الإذاعة والتلفزة المغربية + القناة الثانية، لتهييء انفتاح القطاع للخواص، والاستجابة لقوانين السوق ولمتطلبات الجودة والتنافسية مع تدقيق مكانة القناة الثانية في القطاع العمومي من جهة، وإنجاز عمليات التأهيل القانوني والتدبيري والمالي والبشري والتقني لمؤسسة الإذاعة والتلفزة المغربية من جهة أخرى.

ومن أهداف تطوير المرفق العمومي كذلك تنويع العرض وإغناؤه، والاستجابة للمتطلبات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، وكذلك تلبية مختلف الحاجيات في ميادين الثقافة والتربية والإخبار والرياضة وغيرها. ويتعين إغناء هذا العرض العمومي عن طريق التواجد في مجال المحطات الإذاعية والتلفزية الموضوعاتية والجهوية وكذا استراتيجية بث فضائي محكمة ومضبوطة الأهداف والمضامين.

وفي نفس السياق، لابد من تمكين قطاع السمعي البصري من التوفر على إنتاج وطني يعتمد القرب، والنهوض بالصناعة السينمائية عبر تنظيم القطاع وهيكلته ودعمه، لرفع تحديات الجودة والاستجابة للطلب الوطني في مجال الإنتاج، ومواجهة المنافسة الدولية والتحديات المرتبطة بالثقافة وبالهوية الوطنية.

أما على صعيد قطاع الصحافة المكتوبة، فيتمثل دور الدولة في دعم ومواكبة عصرنة هذا القطاع خدمة للتطور الديموقراطي ببلادنا، وذلك باعتماد عقد / برنامج من أجل شراكة

من نوع جديد لتأهيل المقاولة الصحافية وتطوير صناعة صحافية حقيقية، ومساعدة الصحافة في نموها والاقتراب من القراء والتكيف مع متطلبات السوق وجلب الاستثمار الإشهاري. وتبقى الأهداف المتوخاة من هذه الشراكة هي العصرنة والمهنية، والتنظيم الناجع، ثم العمل على اعتماد ميثاق لأخلاقيات المهنة.

لأنه من حق المغرب أن يعتز بتجربته الإعلامية في مجال الصحافة المكتوبة التي تميزت منذ البداية بدورها الإيجابي وبعطاءاتها الكثيرة وبمواكبتها الفعالة للقضايا الوطنية المصيرية، سواء خلال معركة الحرية والاستقلال أو خلال مسيرة الوحدة الوطنية والبناء والتطور الديمقراطي، وهي مطالبة اليوم أكثر مما سبق بانطلاقة جديدة وخطوات نوعية في بناء الصرح الديمقراطي المغربي.

أما وكالة المغرب العربي للأنباء، فيتعين مواصلة سياسة الإصلاح والعصرنة التي شرعت فيها عبر إعادة هيكلتها و تحديث آلياتها، وتوفير الوسائل المادية والتقنية الضرورية لتطوير عملها وتحسين جودة منتوجها وتنويع خدماتها ومضاعفة فعاليتها لتقوية حضورها ومنافسة الوكالات الدولية.

و إذا كان الإشهار يعتبر شريكا متميزا لوسائل الإعلام وعاملا مركزيا في ازدهارها المالي ونمو القطاع، فإنه يشكل بالنسبة لوسائل الإعلام وعاء أساسيا للأنشطة الإشهارية ولولوج السوق الوطنية. وهذا يستوجب تحديد الإطار القانوني وضبط الإجراءات التنظيمية بهدف تطوير القطاع ومواكبة وسائل الإعلام في نموها، وتنظيم السوق وتنميته عبر وضع قواعد وآليات للمراقبة والقياس مبنية على الشفافية.

وتشكل عملية تنمية الموارد البشرية وتكوينها إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية الإصلاح، ليس فقط باعتباره رافعة أساسية لقطاع الاقتصاد الإعلامي، ومزودا للسوق بالكفاءات المتخصصة، ولكن انطلاقا من ضرورة الاهتمام بالإنسان العامل في قطاع الإعلام ماديا ومعنويا ليتمكن من العطاء وأداء رسالته بضمير حر ونزيه، ومن تحمل المسؤولية في أبعادها المهنية والأخلاقية والقانونية.

إن خطة سياسة شمولية لإصلاح قطاع الإعلام و الاتصال من هذا النوع، كثمرة عمل جماعي وكحصيلة لتراكمات من التجارب وكعصارة لمشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف مع جل المهنيين من شركاء وفرقاء و فاعلين وباحثين في مجال الإعلام والتواصل، تستدعي

جهازا يقوم بمهام السهر على إنجازها وتوفير شروط إنجاحها. بمعنى آخر، جهاز قادر على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية في هذا المجال، وعلى بلورة البرنامج التنموي المغربي ومواكبة المسلسل الديمقراطي، وعلى مواجهة الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى وضع سياسة تواصلية حقيقية على المستويين الوطني والدولي، وعلى القيام بدور جديد في التوجيه و تنسيق التواصل الحكومي. علاوة على دوره الأساسي في مواكبة إرساء المشهد السمعي البصري المغربي الجديد، وفي الحرص على احترام المهام التربوية للمرفق العمومي، وفي تقديم الدعم الضروري للمهنيين قصد تنظيم القطاع وإعادة هيكلته وتأهيله وتنميته.

وبموازاة مع هذا، يتعين الاهتمام بصورة المغرب على شبكة الأنترنيت وضمان حضوره المكثف والفاعل وفق المعايير الدولية بتنسيق مع القطاعات الحكومية، وكذلك بمرصد وسائل الإعلام لتمكين مختلف وسائل الإعلام من التواصل المنظم والمنسق وبشكل ناجع دينامي وذي مصداقية، ومساعدة المواطن على التمتع بحقه في الإخبار والاستفادة من الخدمة الإعلامية العمومية.

إن إصلاح المشهد الإعلامي يندرج ضمن الإطار العام لأوراش الإصلاح الكبرى الهادفة إلى النهوض الشمولي بالمجتمع المغربي على أساس الانسجام مع القيم الحضارية للمغرب والتحلي بروح المواطنة والعمل والمسؤولية والانفتاح والتسامح والتضامن من أجل خدمة الوطن والمواطنين.

إن المطلوب هو استحضار المتغيرات التي تطرأ على الإعلام إنتاجا وصناعة وفضاء وتجارة وتسويقا، في عصر تلاشت فيه المسافات وسقط مبدأ جغرافية مواقع النشر والبث، واستثمار الذكاء الجماعي لتدبير الإمكانات الذاتية البشرية والفكرية والتقنية، والانخراط كقوة اقتراحية جماعية وبشكل واع ومسؤول في مشروع التغيير والإصلاح لمواكبته وتقويته، والتنبيه إلى السلبيات والانزلاقات، وشق طريق التحديات والرهانات، دعما لحرية التعبير، وسعيا لتطوير وسائل الإعلام لتصبح قوة رافعة.. مؤثرة.. عصرية.. جذابة.. قريبة من المغربيات والمغاربة.

أخيرا أشكر لكم حسن إنصاتكم، متمنيا لهذا الملتقى كل التوفيق، ومتطلعا إلى إعلام مغربي أكثر تأهيلا وتطورا، ومؤمنا بمستقبل أكثر ازدهارا ورقيا لبلادنا.

ثلاث رسائل لثلاثة ملوك
قراءة في نضالات العرش في المغرب المعاصر

ابراهيم بوطالب

مرّ على هذا العبد الضعيف حين من الدهر اعتقد فيه جازماً أن مكانة الأفراد في التاريخ لا شيء بالنظر إلى مكانة الشعوب والحضارات. وكان ذلك مجازفة بل وخطأ أوقعني فيه أنا والعديد من بني جيلي قراءة خاطئة لبعض النظريات الفلسفية أو مسايرة بعض «الموضات» الإيديولوجية. ثم إن الزمان دار دورته وأطال اللّه العمر حتى كتب لي أن أرى من تقلّبات القرن العشرين وبداية هذا القرن الجديد ما جعلني أدرك أن الفرد الواحد المتقدم على الجماعة له من الوقع عليها ما فيه نعمة إن كان الشخص من الصالحين، وما فيه نقمة إن كان من المفسدين. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى. فانظر إلى ما صارت إليه ألمانيا يوم جعلت على رأسها أدولف هتلر، وإلى مصائب يوغسلافيا قريباً من يوم مسك بزمام أمورها سلوبودان ميلوسفيتش. ولنعتبر أيضاً بما يجري في العراق منذ ثلاثة عقود، فإن تاريخ هذا البلد الشقيق، في السراء والضرّاء مرتبط بسيرة رئيسه صدام حسين، أحببنا أم كرهنا. مما يفيد أمرين، أولهما أن الإطار التاريخي الواضح الموضح هو تاريخ الدول وأجهزة الحكم على اختلاف أشكالها ومشاربها. وثانيهما أن الدولة تتلخص في الشخص الماسك بزمام الأمور فيها. فعندما نذكر الدولة العبّاسية مثلاً، فإنه لا يتبادر إلى أذهاننا إلاّ خلفاؤها العشرة الأوائل، ولا يعقل أحد أسماء من بويع له بالخلافة بعد أولائك العماليق. وكذلك عندما نستحضر الدولة الموحّدية في ربوعنا المغربية، فلا يستطيع أن يعرض علينا أسماء من تتابع من أمرائها بعد عبد المؤمن ويوسف ويعقوب والناصر إلاّ متخصص في دراسة تلك الحقبة معتن بفحص أسباب الانهيار بعد بلوغ الذروة. ذلك بأن الدولة في الجماعة كالرأس المدبّر في الفرد. وكما لا تقوم قائمة لجسد مفتقر إلى رأسه، فكذلك لا تقوم قائمة لأمة مفتقرة إلى دولة موحّدة متماسكة. وتاريخ المغرب حافل بالشواهد على ذلك. فإننا لا نكاد لا نرى شيئاً من

تاريخنا إذا نحن غضضنا الطرف عن تاريخ الدول، أو إذا تجلّى شيء لنظر المؤرخ، فإنه يكون خافتاً متناثراً. وعندما نقف على ما جرى في القرن التاسع عشر، نرى أربعة ملوك من كبار ملوك الدولة العلوية المولى سليمان والمولى عبد الرحمن وسيدي محمد بن عبد الرحمن والمولى الحسن، نراهم منتصبين كالأطواد الشامخة صامدين في وجه المناورات الإمبريالية. كما أننا عندما ننظر فيما جرى ويجري في المغرب منذ 1927، نرى ثلاثة ملوك في جهاد مسترسل متواصل من أجل النهوض بهذه الأمة والخروج بها من ورطة الاستعمار معتزة بنفسها في الداخل مرعية الجانب في الخارج. وقد يقول القائل تلك رسالة واحدة، فأين الثانية وأين الثالثة ؟ الجواب أن الدولة لمّا كانت مشخصة لزوماً، فإن لكل شخص عبقريته، وإن كان من صلب سلفه، هذا فضلاً عن كونه ينتمي إلى جيل مغاير، فيترتب على ذلك تباين في الخطة واختلاف في الأسلوب وتقديم وتأخير في الأسبقيات والمستعجلات، ممّا يتبلور في هاجس يكون مهيمناً أو فكرة كبرى يدور حولها العهد بكامله وتنتظم من خلالها المشاريع والقرارات، فيكون ذلك كالقلب النابض في المحرّك، منه المنطلق وإليه المؤدى. فما هي إذن تلك الأفكار التوجيهية في عهدي المغفور لهما محمّد الخامس والحسن الثاني، وفي عهد ملكنا القائم محمّد السادس بارك الله في عمره ؟

رسالة محمد الخامس

لا جدال في أن محمّد الخامس هو محيي المغرب المعاصر، فهو الذي وضع القواعد التي انبنى عليها صرح الأمة المجدّد، دولة وشعباً، بعد محنة الاستعمار. ولا مراء في أن الرسالة التاريخية التي تحملها هي رسالة تحرير الوطن ورفع الحجر عنه. ولا يزال العديد من المواطنين ممّن مدّ الله في عمرهم يتذكّرون خطابه الأول رحمه الله، بعد العودة من المنفى وهو يزفّ إلى الشعب الوفي بشرى الاستقلال والانعتاق. وقد تزعم تلك المعركة على مدى أزيد من ثلاثة عقود، ممّا يعني أن النصر لم يحصل بين عشية وضحاها، وأن الطريق كان وعراً محفوفاً بالمخاطر. ولكن الغاية كانت واضحة منذ البداية، وحامل الرسالة كان على درجة من اليقين والصبر والثبات جعلته يبلغ بالأمة ما ظل يتطلع إليه من لزوم طي صفحة الاحتلال الأجنبي، فلم يخيب الله رجاءه. وإذا وقفنا بالذاكرة على المعارك الكبرى من عهده، فإننا نجدها تشهد كلها على تمام الارتباط بهاجس تحرير الأرض، وتتفرع كلها عن تلك الفكرة المحورية. ولنستشهد على ذلك ببعض الأمثلة المثيرة، إذ لا يتّسع المقام لذكر نضالات محمد الخامس بالتفصيل.

1 – البيعة المعجزة

كثيراً ما يكشف النقاب عن العبقرية بمعجزة. فلا أحد كان يتوقّع، عند وفاة السلطان المولى يوسف يوم 17 نونبر1927، أن ولده الثالث سيدي محمّد هو الذي يخلفه على العرش، ذلك بأن المولى يوسف كان في السابعة والأربعين من عمره، وكان لا يخشى على صحته إلاّ من جهة امتناعه عن تعاطي شيء من الرياضة، فجاءت وفاته مفاجئة لعموم المغاربة وإن لم تفاجيء الأطبّاء وسلطات الحماية. وعندما وقعت الواقعة، كان من المنتظر أن تنعقد البيعة للمولى إدريس أكبر أبناء السلطان الراحل، فإنه كان مقدّماً لولاية العهد منذ مطلع العشرينيات. بيد أنها انعقدت بإجماع أولي الحل والعقد من الهيأة المخزنية ومن الإقامة العامّة، وفي طليعة الجميع المقيم العام تيودور سطيك، للأمير سيدي محمد الذي كان في الثامنة عشرة من عمره. ومن الواضح الجلي أن صراعاً حاداً وقع بين أنصار المولى إدريس وفي مقدّمتهم حاجب والده التهامي عبابو وبين التيار المنافس لهذا الحاجب، الراغب في التخلّص من قبضته الحديدية ولو تمّ ذلك بتنحية المولى إديس عن ولاية العهد. ولذلك انفتح المجال أمام السلطات الفرنسية لتتحكّم في الأمر. فمال المقيم العام إلى تقديم سيدي محمد، ظناً منه أن سلطاناً في مقتبل العمر سيكون طوع اليد وأنه سيبقى مديناً لفرنسا بمبايعته، وأن حداثة سنه ستجعله أداة مسخرة لفائدة الاستعمار. وأوجس المغاربة في أنفسهم خيفة من تلك البيعة غير المنتظرة، وتخوفوا من ألا يكون السلطان الشاب في مستوى ما يتطلبه الدفاع عن حقوق المغرب المغتصبة من القوة والإقدام. ولكن المعجزة وقعت، ذلك بأن الله عزّ وجلّ خيّب ظن من أراد بمبايعة سيدي محمد بن يوسف مكراً بالمغرب، مثلما أصلح له قلوب من كان قد تسرّع من الرعية بالحكم عليه قبل أن يراه في ميدان المعارك الوطنية. وفحوى تلك المعجزة من منظور السيرورة التاريخية أن تربّع سيدي محمد بن يوسف على العرش العلوي كانت خطوة أولى غير متوقّعة علي درب التحرير. وهو ما يعنينا منها في هذا المقام، إذ السلطان هو رمز السيادة، وإذا انفلت هذا الرمز من قبضة المقيم العام، فتلك بداية الانعتاق لزوماً.

2 – مكيدة الظهير البربري وفاتحة عيد العرش

كان في خطّة الاستعمار من أول وهلة أن يفرّقوا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً بين الناطقين بالأمازيغية في المغرب والناطقين بالعربية. إلاّ أنهم اصطدموا باستمرار بإرادة المولى يوسف الذي جعل نصب عينيه، وهو يرى ما يرى من زعازع الاستعمار الأولى، أن

واجبه ينحصر في الذود عن العقيدة المحمّدية وعن لغة القرآن. ولذلك امتنع امتناعاً كلّياً عن مسايرة سلطات الحماية في إقامة الحواجز القانونية بين رعاياه وعن التمييز بينهم من حيث ضوابط الشريعة الإسلامية. حتى إذا بويع السلطان الشاب سيدي محمد، وتغافل عن واجب النصيحة محمد المقري الصدر الأعظم والحاشية المخزنية، عندئذ استصدر المقيم العام لوسيان سان ظهير 16 مايو 1930 القاضي بإخراج القبائل الناطقة بالأمازيغية عن المحاكم الشرعية وإحالتها على المحاكم الفرنسية عند الاقتضاء. ولا يعنينا هاهنا فحوى هذا الظهير ولا مقدماته ولا مضاعفاته بقدر ما يعنينا ردّ فعل المغاربة وفي طليعتهم ملكهم الجديد. فهذا الملك كان من جيل علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وأحمد بلا فريج وعمر بن عبد الجليل وإبراهيم الكتاني الذين انتفضوا تلك الانتفاضة المباركة ضدا على الظهير المشؤوم. ومن عواقب تلك الانتفاضة أن تشكّلت الصفوف الأولى من جنود الحركة الوطنية الذين التفّوا حول ملكهم ولاذوا بأهداب عرشه واحتكموا إليه من مكائد الاستعمار. فكان جوابه أن التزم لديهم بعدم التفريط من ثم فصاعداً في حقوق الوطن. وتبيّن أن الاستعمارالذي كان في المرحلة الأخيرة ممّا كان يسمّيه «الباسيفيكاسيون» قد فتح على نفسه جبهة لن يستطيع التغلّب عليها. فكما أن مبايعة سيدي محمد بن يوسف زودت حركة التحرير من قائد ملهم، زود إصدار الظهير البربري تلك الحركة بجنود في تمام الفتوة والإقدام، بل كانت حملة الاحتجاج على الظهير إعلاناً لميلاد الشعب المغربي بالمفهوم الجماهيري العصري لكلمة الشعب. ولا أدلّ على ذلك من إحداث عيد العرش بمبادرة شعبية تلقائية يوم 18 نونبر 1933، أقام فيها الشعب لنفسه عيداً وطنياً، فكأنه اختطف العرش من يد السلطات الاستعمارية. وصار العيد لحظة من التحرّر تقصى فيها الحماية إقصاء ويستعيد فيها المغاربة كامل سيادتهم ولو ليوم واحد كل سنة.

3 – النهوض بالتعليم وإصلاح شؤونه

كان لا بدّ لذلك الحيز من الحرية على ضيقه من جنود يحمون حماه ويوسعون مجاله. ومن أحسن جندا للحرّية من حملة العلم ؟ وقد أدرك محمد الخامس وجيله أن سبب الاستعمار هو ما كانت عليه الأمة من الاستخفاف بالتعليم. ولذلك انكبّ العاهل الشاب الذي كان هو نفسه لا يزال في حاجة إلى الكرع من معين العرفان على إصلاح شؤون جامعة القرويين وعلى مقاومة الفكر الخرافي الذي كان يشوه الإسلام والمسلمين، وعلى محاربة

أرباب التدجيل والطرقية المغرضة الذين كان كبارهم وأوسعهم شهرة قد استقطبهم الاستعمار ماسكاً إياهم ممّا كانوا يلهثون وراءه من حطام هذه الحياة الدنيا.

وذهب محمد الخامس إلى أبعد من ذلك في طريق التحرير بأن فتح أبواب الانعتاق أمام المرأة المغربية، وذلك بعد أن أذن لبناته الأميرات الجليلات بدخول المدرسة مثلهن مثل الذكور، وأمرهن بالسفور وبالخطاب في الجماهير. وسار في خطاه الوطنيون، فازداد مجال الحرية اتساعاً بأن انضمّت إليه بعض المواطنات على قلّتهن يومئذ في مجتمع لا يزال سجين التزمت والتمسّك بالتقاليد ولو كانت من الخرافات.

4 – المطالبة بالاستقلال

كان من الطبيعي بعد أن يتخلص محمد الخامس شخصياً من الحماية وبعد أن أصبح يتوفر على نخبة من جنود التحرير من طينة جديدة قادرة على المجابهة والصمود، أن يخطو خطوة أخرى على درب التحرير. وكان من الطبيعي أيضاً أن يتم ذلك والحرب العالمية الثانية التي شارك فيها المغاربة بأموالهم وأرواحهم قد أسفرت عن قرب اندحار معسكر الطغيان والعنصرية، مبشرة بطلائع النصر لقوى الحرية والديموقراطية. ومن تلك الطلائع لقاء أنفا بين أقطاب الحلفاء، الذي بدا فيه محمد الخامس رئيس دولة ذات سيادة وليس رئيس دولة محمية، فالتقى بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بغير حضور المقيم العام الفرنسي. وسمع صوت المغرب بالمناسبة لأن الرئيس الأمريكي وجنوده كانوا في ضيافة المغرب، فكان لا بدّ أن يتجدّد الاعتراف بسيادة الدولة المغربية وبعراقتها في التاريخ. وكان لا بدّ أن يحسب لها حسابها ولو نظرياً في مخطّطات المستقبل. وقد ترتب على ذلك بالضرورة المطالبة بالاستقلال في يناير 1944 التي أدركت سلطات الحماية خطورة شأنها وضلوع الملك في إعدادها. ولذلك تصدت لها بكل عنف سعياً منها في إفشال قائد التحرير بإبادة جنده وإرهابهم.

5 – خطاب طنجة واندلاع ثورة الملك والشعب

ظل محمد الخامس يدير معركة التحرير من الخلف وبنوع من الصمت إلى أن دخلت سنة 1947. ففي تلك السنة رأى أن ينزل بنفسه إلى ساحة المعركة بما وجب التذكير به يوم

صار أقطاب الاستعمار يلوّحون بورقة جديدة للحفاظ على مصالحهم، ورقة الاتحاد الفرنسي، وهي حيلة كان الغرض منها دعم المصالح الاستعمارية في شكل من أشكال الارتباط الفيدرالي بين فرنسا والمستعمرات فتلغي الحماية في الظاهر وتثبت التبعية والحجر في الباطن. ولذلك رأى محمد الخامس من واجبه الوطني أن يذكر أمام الملإ بأن المغرب أرض واحدة متماسكة من البوغاز إلى الصحراء ومن المحيط الأطلسي إلى الحدود مع التراب الجزائري، وأن الدولة المغربية لا تعترف بالتقسيمات والصفقات الاستعمارية. ولذلك كانت الرحلة المباركة إلى طنجة في أبريل من سنة 1947. ولذلك أعاد الملك إلى الأذهان بأن المغرب ينتمي إلى القارّة الإفريقية وأنه جزء لا يتجزّأ من العالم العربي الإسلامي تربطه به وشائج الحضارة واللغة والعقيدة. ومفاد ذلك أن المغرب إن كان مرشحاً لدخول رابطة من الرابطات الدولة فإنه يدخل رابطة الدولة العربية المحدثة في القاهرة قبل سنتين، فلن يدخل الاتحاد الفرنسي بأي وجه من الوجوه. وكان خطاب طنجة على درجة من الصراحة والوضوح جعلت سلطات الحماية تحكم من يومئذ على محمد بن يوسف بالعزل والمنفى، فاستبدلت المقيم العام إيريك لابون بالجنرال جوان الذي كانت له سابقة في تونس عندما أشرف على عزل الباي منصف سنة 1947. وانطلقت المناورات الدنيئة التي انتهت بعزل الملك الشرعي يوم 20 غشت 1953. وردت الجماهير المغربية بانتفاضة عارمة، إذ لما أضحت الأمة كلها مشخصة في ملكها، كان من الضروري أن يتحول أبناء الشعب كلهم إلى جنود. وهو ما لم يكن أقطاب الاستعمار يتوقّعونه، فلم تغن عنهم أموالهم ولا عساكرهم شيئاً. وألزموا بالتقهقر والتراجع والمبادرة إلى التفاوض مع الملك الشرعي الذي ما كان ليعود إلاّ وهو يحمل بشرى الاستقلال وفسخ عقد الحماية وتوحيد البلاد وبزوغ عهد الجهاد الأكبر بعد الخلاص من عهد الجهاد الأصغر. وقد كتب له رحمه الله أن يضع الوطن على تلك الدروب الوعرة قبل أن تختطفه يد المنون مأسوفاً عليه داخل المغرب وخارجه يوم 26 فبراير1961.

رسالة الحسن الثاني

تجلى نبوغ الحسن الثاني منذ نعومة أظفاره. ولا سبيل إلى إغفال ذلك عند محاولة الوقوف على الرسالة التي تحملها وتكبد في تبليغها من المتاعب والمشاق ما يشهد له منجزات عهده الممتد أزيد من ثمان وثلاثين سنة. ورسالة الحسن الثاني في تاريخ مغرب

القرن العشرين اقتضت منه تجديد صرح الدولة المغربية في شكلها العصري، ممّا اضطره إلى تحريرها من رواسب الاستعمار من جهة، ومن الصراعات الانقسامية القديمة والحديثة. ولقد أمليت عليه هذه الرسالة إملاء رحمه اللّه بما كان من تقديمه الباكر لولاية العهد، فوقف مناضلاً إلى جانب والده في الصفوف الأمامية وفي أعلى مستويات معركة التحرير، حيث كان يقف عن كثب على مكائد الاستعمار وعلى استخفافه بالدولة فيرى من ذلك ما لم يكن ليراه عموم مناضلي الحركة الوطنية. كما أنه رأى من صراعات الأحزاب منذ اللحظات الأولى من انتظام صفوفها في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين وغداة الاستقلال بالأحرى ما جعله يدرك أن الدولة لا مناص لها من التجديد وأنها لن تتجدّد إلاّ باسترجاع كامل هيبتها، علماً بأنه لا هيبة لدولة غير مترفعة عن التحزب. فكيف بلغ الحسن الثاني هذا المقصد السامي، وما هي المراحل الكبرى التي قطعها في هذا السبيل ؟

1 – أيام النضال الوطني

لا يمكن إدراك مدى اهتمام الحسن الثاني بحرمة الدولة إذا نحن تغافلنا عن أيام الاستعمار، يوم كان رحمه اللّه يقف وحيداً إلى جانب والده في محنة الحجر والحماية، ذلك بأنه كان أرهف حساً وأنفذ بصيرة وأعلى همة من أن يفوته شيء من تآمر السلطات الاستعمارية على حقوق الدولة المغربية. وغني عن البيان أن معركة تجري على قنة الجبل أصعب بكثير من معركة تجري على بسيط من الأرض. فإن المكافح فيها منعزل لا معول له على النجدة فضلاً عن كون الميدان محفوفاً بالمهاوي. وقد عانى الحسن الثاني الأمرين من سلطات الحماية التي ما أن تأكّدت من إقدامه في النضال ومن حصافة رأيه ومكانته لدى والده الهمام حتى امتنعت عن الاعتراف له بولاية العهد. وظلّت تقول بذلك إلى آخر لحظات الحماية، ساعية في إثارة طموح صنوه المولى عبد اللّه ضدا عليه. ولم يغفر الاستعمار قطّ للحسن الثاني ما كان عليه من اليقظة السياسية ومن حدة الذكاء وعدم تغافله عن حقوق الدولة، ولا قدرته الخارقة على إبطال المناورات وإفساد الدسائس بما يتطلّبه الوضع من السرعة والحزم. ولا شكّ أنه خرج من المعركة الحاسمة مع الاستعمار بهاجس واحد وهو أن لا سبيل لصون الدولة من الضربات والهزات إلاّ بترفعها عن كل أسباب النزاع والصراع فيتجدّد صرح الحرمة اللاّزمة لها.

2 – الملكية الدستورية

إن بناء الملكية الدستورية هو القلب السياسي لمفهوم ثورة الملك والشعب. فكما أن تحرير الأرض لم يتأتّ إلاّ بأخذ الملك بين شعبه ووقوف الشعب صفاً متراصاً وراء ملكه، فكذلك ما كان خوض الجهاد الأكبر ليتمّ دون أن تتضافر جهود الملك وجهود الأمة التي أفاقها الكفاح ضدّ الاستعمار من سبات عميق، وشحذ الهمم وأفرز نخبة قادرة على تحمّل مسؤوليات الشأن العام. ولذلك بادر محمد الخامس إلى إقامة مجلس استشاري من باب التدريب الأول والاختبار الممهّد. وكان مكتوباً للحسن الثاني أن يدخل المغرب لأول مرة في تاريخه في العهد الدستوري، فهو باني الملكية الدستورية بكل ما تعني هذه العبارة من حدّ لمفهوم السيادة وللمبادىء العامّة التي تمكّن جميع المواطنين ذكوراً وإناثاً من المشاركة في المسؤولية من أعلى درجة إلى أدناها، مع ما في ذلك من التمييز بين السلط ومن فصلها وتفاعلها، وجعل الجهاز الدستوري كله تحت رعاية الملك، فإنه كما جاء في الدستور «أمير المؤمنين والممثّل الأسمى للأمّة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحرّيات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقّة»، ذلك أن الدولة عرفاً وشرعاً مشخصة في المغرب منذ أقدم العصور، فقد كانت على شكل أكليد في الممالك الأمازيغية، ثم صارت إمامة بانتشار الإسلام، وهي اليوم بفضل ثورة الملك والشعب، وبمقتضى الدستور مشخصة بالملك الذي يتحمل مسؤوليات لا يمكن التغافل عنها.

3 – الصراع الحزبي وواقعة الصخيرات

ولأن الأحزاب الوطنية لم يكن جميع مناضليها على درجة واحدة من الوعي بخطورة شأن هذه المسؤوليات بسبب انقطاعهم عنها طيلة فترة الحماية، ولأن الجميع كان لا يزال قريب العهد باندفاعات معارك التحرير، ولأن أحزاب الحركة الوطنية كانت تحتل بمفردها الساحة السياسية فإنها وجدت نفسها مضطرة لأن تحتل مقاعد الحكم ومقاعد المعارضة في آن واحد، ممّا جعلها تنقسم على نفسها أول الأمر، ثم تنبري للمعارضة، غير مميزة دائماً بين معارضة الحكومة ومعارضة الدولة التي لا ينبغي أن يلحق الأذى بهيبتها، فهي التي يثبت التاريخ أن لا شيء يمكن أن يستقيم بدونها ليس في المغرب فحسب ولكن في جميع الأمم المنتظمة. وهل كان المجتمع المغربي في مطلع الستينيات من القرن العشرين قادرا على

إقامة الصرح الديموقراطي دفعة واحدة بمجرّد الاعتماد على طليعة سياسية محصورة العدد قصيرة التجربة ؟

ولقد ترتب عن هذا الخلط، خلط أبلغ منه خطورة إذ كاد أن يأتي على البنيان المغربي المجدّد لولا الألطاف الخفية، ذلك بأن حفنة من المغرورين من كبار ضباط الجيش وقعوا في الخلط بين صاحب السيادة الذي هو الملك وبين أداة السيادة التي هي القوات الملكية المسلّحة وسولت لهم أنفسهم الشريرة أن الأداة يمكن أن تتحرّك من تلقاء نفسها. فكانت مأساة تكرّرت مرّتين في ظرف سنة، ذهب ضحيتها عدد من الأبرياء. لكنها فشلت فشل كل مارق تجاوز ما جعل له الشرع من الحدود. وخرجت الدولة من الواقعة أقوى وأكثر قدرة علي إقناع الأحزاب الوطنية ببعد نظرها وصواب اختياراتها السياسية التي منها الحيلولة دون سيطرة الحزب الواحد على الساحة السياسية، إذ الحزب الواحد هو بشهادة التاريخ وأد للديمقراطية. وهكذا كانت شروط التناوب الديموقراطي جاهزة منذ 1972، وإنها دخلت حيز التطبيق في صيف 1977 فانتهى الخلط بين معارضة الحكومة التي هي روح الحياة الدستورية والحزبية، ومعارضة الدولة التي هي بمثابة الزلزال الأكبر.

4 – واجبات الدولة في الداخل

ما كان تجديد الصرح السياسي المغربي على المستوى الأعلى ليثني الحسن الثاني عن العناية بمقومات ذلك الصرح من جهة القاعدة. وحيث إننا لسنا هنا بصدد ذكر كل منجزاته رحمه اللّه، فإننا نكتفي بالاستشهاد على ذلك ببعض الاختيارات البارزة التي ترتبت كلها ملاحظة ما صار في المغرب المعاصر من التناقض الحاد بين تزايد عدد سكانه بوتيرة هندسية، ونموّ أدوات الإنتاج الضرورية لسدّ حاجيات الجماهير المتزايدة من التغذية والصحة والتعليم والسكن بوتيرة عددية ليس إلاّ. ولذلك اهتم الحسن الثاني بكل وسائل الزيادة في الطاقات الإنتاجية الوطنية. ومن ذلك عنايته بالفلاّح لعلمه بأن المجتمع المغربي قائم في معظمه على الفلاحة، فبادر في الشهور الأولى من عهده إلى إلغاء الترتيب. ثم إنه أمر برفع ما كان يثقل كاهل الفلاح من باقي الضرائب إلى أجل مسمّى لكنه بعيد. وأبى إلاّ أن يقف على شؤون الفلاحة عن كثب في بعض ضيعاته، حرصاً منه رحمه اللّه على الإلمام بقضايا الفلاّح ومشاكله وتطلّعاته. ولم يتغافل مع ذلك عن العناية بالإنتاج الصناعي سواء منه القطاع التقليدي أو القطاع العصري. فكان يتعرّف على أرباب الحرف ويتتبّع إبداعاتهم ويشجّعهم

بفتح الأوراش الضخمة أمامهم مثلما فعل في المسجد الذي يحمل اسمه في الدار البيضاء، وهو مفخرة من مفاخره، معتمداً على الاختيار الليبيرالي لما في ترك حرية المبادرة للمقاولين ولكل مبدع من التحفيز، وساهراً في الوقت ذاته بعين الدولة التي لا تنام على تقديم ما ينبغي أن يقدم وإرجاء ما يمكن إرجاؤه من الأسبقيات في بلد تعدّ ممكناته ولا تعدّ حاجياته. ويرتبط بهذه العناية بالإنتاجية الوطنية عناية بالمسؤولين عنها الذين هم المواطنون، فاعتنى الحسن الثاني بشؤون التعليم وبالتعليم المهني بوجه خاص، كما اعتنى بالطبقة العاملة وأبى إلاّ أن تضمن لها الحقوق النقابية كاملة غير ناقصة.

5 – واجبات الدولة في الخارج

كان من أول وأسمى واجبات دولة الاستقلال استكمال الوحدة الترابية للبلاد. وقد قام الحسن الثاني في هذا الصدد بالنصيب الأوفر، فهو الذي أشرف بأمر من والده محمد الخامس على استرجاع طرفاية من قبضة الإسبان سنة 1958، بعد أن كان في السنة السابقة من بين بناة طريق الوحدة الرابطة بين ناونات وكتامة. وما إن انتقلت الأمانة الكبرى إليه حتى بادر إلى المطالبة باسترجاع أقاليمنا الصحراوية في كل المحافل الدولية. وكان من نتائج ذلك استرجاع منطقة إفني سنة 1969، ثم تنظيم المسيرة الخضراء في خريف 1975 التي أسفرت عن دخول الشعب المغربي أقاليمه الصحراوية المغتصبة. وتشكل تلك المسيرة المظفرة حلقة ربط بين عناية الحسن الثاني بإعلاء شأن الدولة في الداخل والخارج على حدّ سواء، فإنها كانت آية في الملكة القيادية بما كان من تجنيد 350 000 مواطن وجعلهم يدوسون الحدود الاستعمارية بدون اضطراب ولا تعثر، سلاحهم القرآن والراية الحمراء، وأيضاً بما كان من العمل الديبلوماسي الذي جعل الأمر يتمّ بدون شجار مع الخصوم ولا إراقة ولو قطرة واحدة من الدم، وذلك لعلم الحسن الثاني أن الدولة يكفيها في الغالب الصمود والإصرار مع وضوح الرؤيا والهدف فلا تلجأ إلى أدوات الإكراه إلاّ يوم تكون مكرهة على ذلك. وكانت ديبلوماسية الحسن الثاني قائمة على التشاور والتباحث والتواصل الشخصي في الوجهات التي تدعم مصالح الدولة المغربية الاستراتيجية، وهي الوجهة العربية ثم الإفريقية ثم الأوروبية ثم الدولية. فكم من مؤتمر انعقد على التراب المغربي، وكم من مؤتمر شارك فيه الحسن الثاني بنفسه أو مثله فيه صنوه المرحوم الأمير مولاي عبد الله أو ولي عهده صاحب الجلالة محمدالسادس. وقد قام المغرب بواجباته في إيجاد الحل لبعض النزاعات الدولية وإعادة

السكينة إلى المناطق المتضرّرة. وقد شارك في معارك 1973 ضدّ العدو الصهيوني في مصر وسوريا، ممّا ترتّب عنه وضع اللبنات الأولى لحوار بين العرب وإسرائيل قائم على التساكن والتفاوض. ولا ننسى ما صارت إليه العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي الناشىء في عهده، ولا ننسى أن المنظمة العالمية للتجارة أنشئت في مراكش في خريف 1994. وآخر شاهد على عبقرية الحسن الثاني في هذا المضمار جنازته التي كانت يوماً من أيام الفخر في المغرب المعاصر.

رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

مرت أربع سنوات على تربّع صاحب الجلالة الملك محمد السادس على العرش العلوي المجيد، وهي سنوات قليلة بالنظر إلى ما نرجو الباري عز وجل أن يكتبه لجلالته من العمر المديد، إلاّ أنها سنوات جاءت حافلة بما يثبت أن ثورة الملك والشعب سائرة على دربها الطويل، وأن محمّداً السادس هو حفيد محمد الخامس وهو المتخرّج على يد والده العظيم الحسن الثاني طيّب اللّه ثراه، مع كونه ملك جيل جديد وشخصية متميّزة بأسلوبها في تسيير شؤون الدولة وبالهاجس الواضح الجلي الذي تنطلق منه أقواله ويرجع إليه كل ما يأمر به من الأوامر ويتخذه من القرارات. والفكرة المحورية في هذا العهد الذي تبشر طلائعه كلها بالخير والبركات، هي ترسيخ الممارسة الديمقراطية في كل مجال وعلى كل صعيد. فلقد صارت ثمار أغراس محمد الخامس والحسن الثاني تؤتي أكلها، علامة ذلك انتشار روح المسؤولية ووعي مرهف بأن الدولة لا يمكن أن تأخذ بيد الجمهور ما لم يأخذ الجمهور بيدها. وقد ازدادت تلك الرابطة التي تلزم الملك بالشعب والشعب بالملك وثاقة وعمقاً منذ جلوس محمّد السادس على العرش، بدليل ما صاغته الجماهير لنفسها من شعار تحيي به ملكها في كل لقاء، هاتفة «ملكنا واحد محمّد السادس»، تعبيراً منها عما تحسّه من شخص جلالته من التميّز والانفرادية، فـ «واحد» في هذا الشعار معناه الوحيد من بين الملوك. وإن دلّ هذا التمييز العفوي التلقائي على شيء فإنما يدلّ علي أن محمد السادس نصره الله يحسّ بإحساس الجماهير مثلما أن الجماهير تحس بإحساس الملك. ولا سبيل أنجع من هذه الوشيجة لتعزيز صفوف الديموقراطية في المجتمع. ويشهد على ذلك بعض القرارات المحمّدية الحيوية والعهد ما زال في سنواته الأولى.

1 – الديموقراطية مواعيد وشكليات

الديموقراطية كما يعلم الجميع حكم «الديموس»، أي الشعب، لنفسه بنفسه، وكان ذلك يتم في أثينا اليونانية بحضور جميع المواطنين في جلسات صاخبة من النقاش والتقرير، علماً بأن عددهم كان لا يتجاوز 6 000 نسمة في أحسن الأحوال. أما وقد تضخمت اليوم صفوف الشعب صاحب السيادة بما يتجاوز إمكانيه جمعها في مكان واحد، فقد أضحى من اللاّزم انتداب الجماهير عن طريق الانتخاب لمن ينوب عنها في وضع القوانين ومراقبة الحكّام ومناقشة النوازل الكبرى والفصل فيها. فصارت الديموقراطية لزاماً مواقيت ومواعيد وشكليات روتينية لا ينبغي التغافل عنها أو التهاون بها حتى لا يلحق الضرر بالبناء الديموقراطي برمّته، لا سيما عندما يصبح التناوب السياسي راسخاً فيكون سرّ البناء كله في تمكين الأغلبية الحاكمة ممّا يخولها الدستور من الحيز الزمني لتنفيذ برامجها، مثلما يكون في تمكين المعارضة من العودة إلى الناخبين بقصد المحاسبة والإمساك بمقاليد الحكم إن هي اكتسبت ثقة الجماهير. وواضح من عهد محمد السادس منذ لحظاته الأولى أن الالتزام بالمواعيد الانتخابية والانضباط للوقت ليس ذلك عنده مما يمكن الاستخفاف به في النظام الديموقراطي الذي هو انتظام، علماً بأن الانتظام التزام، والالتزام قيد ينضبط به الفرد والجماعة.

2 – الديموقراطية تكافل

إذا كان ظاهر الديموقراطية مواقيت وشكليات فباطنها تكافل وتعاضد وأخذ الدولة بيد المواطنين وأخذ المواطنين بعضهم بيد البعض. وقد نال محمد السادس من أول لحظات عهده لقب ملك الفقراء. فهنيئاً لجلالته بهذا اللقب العزيز، وهنيئاً لنا معشر المغاربة بهذه العناية المولوية التي تحملنا دولة وشعباً على مواجهة آفة الفقر والحرمان ومختلف وجوه الإعاقة، وتحمّل كل جانب ما يناله من مسؤولية التعايش والمواطنة، ذلك بأن النظام الديموقراطي يقتضي السير بسير ضعفاء الأمة. كل إهمال لهذه الشريحة العريضة من المجتمع لا بد أن يفضي إلى نقيض الديموقراطية وإن التزمنا بالشكليات، فلا ديموقراطية مع الحرمان. ولا مناص إذن من إتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين ليشتغلوا وينالوا حظهم من خيرات البلاد، ذلك بأن الديموقراطية شركة بالأسهم، وهكذا أصبح من المواعيد الثابتة حملة التكافل الوطيني في شهر رمضان من كل سنة تجمع فيها الأموال وتوزع على المعوزين

في تمام الصدق والشفافية. كما تقرّر أن يكون هذا العقد الأول من القرن الجديد عقد محو الأمّية من وطننا، ذلك بأن الحرمان من المعرفة لا يقل عن باقي وجوه الحرمان خطورة شأن في المجتمعات النامية التي لا سبيل لها إلى الانعتاق من غير التخلّص من الجهل، فتتعلم كيف تنهض بمستوى عيشها من تلقاء نفسها. ووعياً من جلالته بأهمية التعليم فإنه أمر بأن تقام دروس محاربة الأمّية في كل مكان، مثلما أمر بإحداث مؤسّسة تحمل اسمه الكريم لمساعدة أطر التعليم والعناية بقضاياهم الاجتماعية. ومن أكبر الآفات الاجتماعية عندنا آفة السكن غير اللاّئق، الذي ما فتىء جلالته يصدر التعليمات للتصدّي له، إدراكاً منه لما في تلك الأحياء من الحط من قيمة المواطن ولما يمكن أن يصدر عنها من العواقب الوخيمة على الفرد وعلى الجماعة، فإنها كالمستنقعات والمستنقعات بؤر لكل أصناف الطفيليات.

3 – الديموقراطية مواطنة

والمواطنة أن تحبّ لأخيك المواطن ما تحبّه لنفسك. ولا حق في المطالبة بالديموقراطية في الشارع لمن يدوسها في بيته وفي قرارة نفسه. ومنذ أن تربّع صاحب الجلالة علي عرش أسلافه المنعمين وهو نصره اللّه يضرب المثل بشخصه الكريم ويتخذ القرارات ويعطي الإشارات الواضحة.

ومن ذلك أولاً وقبل كل شيء إبايته أدام اللّه عزه وملكه إلاّ أن يكون قرانه مثلما يكون قران أي واحد من رعاياه، على سنّة اللّه ورسوله وعلى ما يكون من خطوات الخطوبة ولحظات الإشهار، ومع ما لا بد أن يتميّز به قران تاج البلاد وراعيها الأول، فكان عرس جلالته عرساً شعبيا حقاً لا مجازا، تجلّت فيه أجمل وأبهى مشاهد ثورة الملك والشعب المستمرة منذ خمسين سنة، وذلك بما كان من إقدام الملك في هذا المضمار وبما كان من ابتهاج الجماهير المغربية بالعرس الميمون الذي باركه ربّ الكون جلّ جلاله بأن جعل ثمرته الأولى الأمير المولى الحسن ولي عهد المملكة، حفظه اللّه ورعاه. ولا يخفى على أحد ما في هذا الأسلوب الثوري من زواج صاحب الجلالة من العناية بشؤون المرأة. وهل تستقيم الديموقراطية ما لم ترتكز على ركيزتيها وهما المواطن والمواطنة ؟

وكذلك الأمر بالنظر إلى الجانب الذي كان مسكوتاً عليه في شخصيتنا وهو شقنا الأمازيغي. فإن ظهير أجدير سيبقى معلمة بارزة في سجلات صاحب الجلالة محمد السادس

الذي أقدم بالحزم والعزم الذي يتميّز بهما على فكّ هذه العقدة من ثقافتنا ليتفرّغ المواطنون إلى العمل في الأوراش الكبرى التي تنفتح أمامنا. ومن هذه الأوراش دعم الصرح الديموقراطي الذي هو ائتلاف من اختلاف، ولك أن تقول العكس أيضاً فهو اختلاف من ائتلاف، فلم يقم قائم في التاريخ لدولة مركّبة من عنصر واحد. ولقد بلغت الأمة العربية الإسلامية ذروتها يوم كانت تستقطب وتدمج وتصهر في مصهر واحد من يستظل بظلها. وقد صارت إلى الانحطاط والتقهقر والفشل يوم صارت مجالاً للتنفير والتمييز والإقصاء.

4 – الديموقراطية هي النظام

لو استقصينا فقهاء القانون الدستوري عن معنى الديمقراطية، لأجابوا جميعاً بحدها عند معاني سيادة الشعب، وانتخابه لمن ينوب عنه في المجالس النيابية لمراقبة الحكومة عن طريق التصويت على الميزانية. وقد يطول التحديد وقد يختصر. وقد يقدم الفقيه الفلاني من وجوه التحديد ما يؤخره فقيه آخر. ولكن قلّما يثار الانتباه إلى أن الديموقراطية هي أوعر سبل تدبير الشأن العام على الإطلاق. فما أسهل الاستبداد الفردي لمن يستخف برعيته ولا يتورع عن سفك الدماء. وما أيسر الحكم الأوليغارشي القائم على العصبية القبلية أو الطائفية والحكم البلوتقراطي القائم على الغلبة المالية. وسبب ذلك أن الإرادة السياسية تكون في هذه الحالات مختزلة في الفرد الواحد أو في العصبة المعدودة. أما الديموقراطية فما أصعب مسالكها، وياما لأشكالها من التعقيدات ومن المنعرجات ومن المتاعب، ولماذا ذلك ؟ ذلك لسبب جوهري واحد يتلخص في كونها نظام من انتظام أو التزام بما يلزم أو إقامة من استقامة. إنها إذن فعل من استفعال. ويقال في اللُّغة لمن يمشي على غير هدى · «ليس لأمره نظام إذا لم تستقم طريقته». ويقال أيضاً «هذه أمور عظام لو كان لها نظام»، ممّا يعني أن الديموقراطية هي مباشرة الأمور العظام بالنظام. ولو انتقلنا إلى اللُّغات الأوروبية لوجدناها تتكلم عن L'ordre démocratique بما يحتمل لفظ ordre من المعاني، فهو أمر، وهو أيضاً الشكل المنتظم أيا كان. وأول ما يكون من هذا النظام انتظام النفس منه وإليه. قال جلالة الملك في خطاب العرش الأخير «لقد أدرك المغاربة أن الجهاد في أسمى معانيه هو جهاد ضدّ النفس الأمارة بالسوء» (انتهى قول جلالته). والجهاد في النفس هو معرفة حدودها، وحدودها واضحة المعالم فهي حقوق الجار والمواطن. مما يعني أن المواطن إذا كانت له حقوق، فعليه أيضاً واجبات. ولذلك دعا صاحب الجلالة المجلس الاستشاري إلى وضع ميثاق

يسطر تلك الواجبات بما لا يترك مجالاً للتردّد والارتياب. كما أمر جلالته بأن يوضع قانون للنظام الحزبي. وأي ترسيخ للديموقراطية السليمة من حمل الأحزاب على تنظيم شؤونها حتى تخرج من مزالق الاندفاع بالأهواء والتصدّر عند الانتخابات ؟ وأي عناية بالديمقراطية أكبر من إلزام الأحزاب المؤطرة للجماهير بالأساليب الديموقراطية في إدارة شؤونها الحزبية؟ قال جلالته في خطاب العرش الأخير . «وبهذا المنظور المتنور لمرجعيتنا الدينية، يتكامل الإسلام مع الحداثة، مشكلاً رافداً أساسياً من روافد المرجعية الكونية، منسجماً مع دعامتها الكبرى، ألا وهي الديموقراطية التي جعلناها عماد الملكية الدستورية المغربية وخياراً لا رجعة فيه» (انتهى المقصود من كلام جلالته). ولكن بلوغ المقاصد السامية من هذا النظام والنهوض بصرحه باجتهاد مغربي يضرب به المثل بين الأمم أمر يتطلب منا المزيد من النقد الذاتي كما قال جلالته، مضيفاً في خطاب العرش الأخير قوله . «وإنني من منطلق الأمانة العظمى المنوطة بي في التعبير عن انشغالات الأمة أقول . « إننا كلنا مسؤولون فرادى وجماعات، سلطات وهيئات، أحزاباً وجمعيات، عن البناء الجماعي لمجتمعنا الديموقراطي الحداثي الذي هو مشروع الأمة بأسرها»(انتهى الاقتباس من خطاب جلالته). وهذه هي الرسالة التي تحملها ملك العصر صاحب الجلالة محمّد السادس. فقد أدرك نصره الله، ويريد لشعبه أن يدرك أن النظام الديموقراطي هو ذلك النظام الذي يكون الراعي الأول فيه يحس بإحساس أدنى رعاياه، كما يكون أبسط المواطنين فيه يدرك بإدراك المسؤول الأول ويتصرف طبقاً لذلك. ولذلك ليست الديموقراطية تفريطاً في الحكم ولكنها هي الحكم على التمام، بل هي الحكم المطلق لأنه حكم الحكمة يوم يتقمّصها المواطنون بدون استثناء. ولذلك فالطريق إليها شاق وطويل كما قال جلالته، ويقتضي المزيد من الاجتهاد والتفاني والتضحية. ولكن رؤية القائد الهمام واضحة ثابتة. والشعب المغربي في تناغم تام مع ملكه. نرجو اللّه أن يبارك في عمر جلالته وأن يقرّ عينه بولي عهده ويشدّ أزره بصنوه المجيد المولى رشيد ويريه في شعبه الأبي ما يصبو إليه من تقدم ورقي وازدهار.

خلاصـــة

تلك هي الرسائل التي كتب في التاريخ أن يؤدّيها نيابة عن الشعب ملكان من أعظم ملوك الدولة العلوية التحقا بجوار ربّهما رحمهما اللّه، ويأبى خلفهما المبجّل صاحب الجلالة محمّد السادس إلاّ أن يسير في خطاهما وأن يأخذ بيد شعبه على محجة ثورة الملك والشعب

التي انطلقت منذ أزيد من خمسين سنة وسوف تمتد بعون اللّه وقوته إلى أن يرث اللّه الأرض ومن عليها. ثلاث رسائل أولاها تحرير الأرض، وثانيها تجديد هيبة الدولة، وثالثها ترسيخ الديموقراطية في كل ميدان. وغني عن البيان أن كل رسالة من هذه الرسائل تستبطن في طياتها باقي الرسالتين، فكيف تتحرّر الأرض إن لم يتحرّر الشعب ؟ وكيف يتحرّر الشعب ما لم يرتق في التعليم ذكوراً وإناثاً ؟ ولا سبيل إلى تجديد صرح الدولة بدون إرساء حقوقها وواجباتها وحقوق المواطنين وواجباتهم بقوة الدستور والقانون؟ وأي مفعول للدستور ولأسمى القوانين ما لم تلبّ حاجيات الشعب الجوهرية ؟ وكيف يتم ذلك ما لم يكون كل فرد من الجماعة على درجة واحدة من الوعي بذلك، متحمّلاً لنصيبه من العبء في المكان الذي يوجد فيه والرتبة المرتبة له في النظام؟ فذلك هو الطريق الوسط الذي يدعونا صاحب الجلالة الملك محمد السادس بالقول والفعل إلى السير فيه في عالم دخل مرحلة انتقالية تنذر بالغليان والتأرجح ولابد فيها للجميع من الحزم واليقظة والتآزر.

محمد السادس
وتخليق الحياة الإدارية والسياسية

محمد تاج الدين الحسيني

مقدمة

عبر جلالة الملك محمد السادس في أول خطاب للعرش منذ توليه الحكم عن رغبته الأكيدة في ترسيخ سياسة داخلية قائمة على التشبث بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية وسياسة الجهوية واللامركزية وإقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وصون الأمن وترسيخ الاستقرار للجميع[1].

لقد كان يظهر واضحا من روح الخطاب أنه إذا كان محمد الخامس بطل التحرير والاستقلال والحسن الثاني باني الدولة المغربية الحديثة، فإن محمد السادس مرسخ دولة الحق والقانون بما يعنيه ذلك من اهتمام خاص بالفئات المستضعفة وخوض أوراش الإصلاحات الكبرى في الأنظمة القضائية والمالية والإدارية والإعلامية والدبلوماسية.

ومن المؤكد أن ولوج الأوراش الكبرى للإصلاح لا يمكن أن يتحقق بشكل فعال ومنتج دون مكافحة جدية لكل مظاهر الفساد والتسيب الإداري والبيروقراطية وإصلاح حقيقي لأساليب التدبير والتسيير وإضفاء الشفافية على سلوك كل من القطاع العام والخاص مع تفعيل آليات المراقبة القضائية والإدارية وكذلك تلك التي يمكن أن تمارسها فعاليات المجتمع المدني في إطار احترام القانون وحماية حقوق الأفراد والجماعات.

إن كل الديمقراطيات الناشئة تضع ضمن أولوياتها محاربة مظاهر الفساد الذي هو إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو

الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس[2].

وإذا كان الفساد بهذا المعنى ينسب عادة إلى الموظفين العموميين، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص الذي هو المتورط الأساسي في معظم حالات الفساد الحكومي.

ويكاد يتفق جل الخبراء المختصين في هذا المجال على أن الفساد آفة هدامة للاقتصاد الوطني، وعرقلة حقيقية أمام تحقيق نظام ديمقراطي تعددي وحداثي، فهو يؤدي إلى تحويل الموارد بشكل غير مشروع ويخفض الموارد الجبائية والجمركية ويرفع من تكاليف العقود ويعرقل نشاطات المستثمرين ويؤدي إلى انتكاسة حقيقية لكل مشاريع التنمية المستدامة.

ولا تقتصر عواقب الفساد على النظام الاقتصادي والاجتماعي بل تتجاوزه إلى النظام الصحي والبيئي، هكذا يتم تجاهل قوانين الصحة والسلامة ويساعد ملوثي البيئة والمضرين بها على الإفلات من المتابعة والعقاب.

وبصفة عامة فإن الفساد آفة قاتلة تنعكس آثارها المدمرة على مؤسسات النظام السياسي والاقتصادي وعلى المجتمع المدني بشكل يعرقل كل سياسة إصلاحية أو جهد تنموي[3].

لقد أصبحت قضايا الفساد بفضل سياسات العولمة والانفتاح هما عالميا تتظافر كل الجهود على التصدي له ومحاربته فالمنظمات الدولية انطلاقا من الأمم المتحدة إلى باقي المنظمات المتخصصة مثل البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية تضع قضايا الحكامة (أو ممارسة الحكم الرشيد) ضمن أولوياتها الأساسية بشكل يتكامل لزوما مع بناء المجتمع الديمقراطي والانخراط في اقتصاد السوق.

بل إن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ذهب بعيدا في هذا المجال إلى اعتبار مسألة الفساد مشكل تدبير حكومي، مؤكدا أن الحد من الفساد أمر حاسم لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة[4].

وقد سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن اتخذت بتاريخ 28 يناير 1997 قرارا يطلب من الأمانة العامة تقديم المزيد من المساعدة للدول الأعضاء لوضع استراتجيات لمنع

ومكافحة الفساد، مشيرا إلى أن الفساد يهدد استقرار المجتمعات وأمنها، و يقوض قيم الديمقراطية والأخلاق ويعرض للخطر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[5]

ومن ثم فإن مسألة مكافحة الفساد وتخليق الحياة العامة عن طريق تحسين مستوى النزاهة ودعم مستوى المراقبة وتعزيز الشفافية أصبح في تقديرمحمد السادس مسألة أساسية وحيوية لوضع أي استراتيجيات كفيلة بترسيخ دولة الحق والقانون وتحقيق التنمية المستديمة في ظل قرية شمولية قائمة على سياسات العولمة والاعتماد المتبادل.

ومن المعلوم أن الانتصار في الحرب ضد الفساد يستلزم الإدارة الفعالة لكل من القطاعين العام والخاص، ذلك أن سوء الإدارة هو التربة الخصبة التي تغذي الرشوة والفساد.

كم أن استئصال الفساد وسوء الإدارة من جذورهما يتطلب توفر إرادة سياسية حقيقية من أعلى مستويات المسؤولية في هذه البلاد.

ويمكن أن نلاحظ بكل يقين أن هذه الإرادة جاءت واضحة ضمن الخطاب الملكي منذ تولي جلالة الملك محمد السادس سدة الحكم، فقد اتجه التركيز بشكل أساسي على مجموعة من المحاور تصب جميعها في اتجاه تخليق الحياة الإدارية والسياسية والتصدي لسائر مظاهر الفساد، ويتعلق الأمر بالقضاء على البيروقراطية وإصلاح أساليب التدبير وإضفاء الشفافية على العمل الإداري والسياسي وانتهاج سياسة القرب ودعم آليات المراقبة إدارية كانت أم قضائية.

ويرتبط هذا التوجه بشكل عام بالمفهوم الجديد للسلطة و بالأسلوب الجديد للحكم الذي يرتكز كما أشار إلى ذلك جلالة الملك على «إعادة انتشار الدولة وتدعيم الديمقراطية وتطوير اللامركزية وتحرير الاقتصاد وتحسين المقاربات التشاركية وتحفيز المبادرات الجمعوية وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني»[6].

1 – تفادي البيروقراطية والتعقيد الإداري

كلما زاد تعقيد المسطرات الإدارية وتضاعفت التدرجات البيروقراطية لاتخاذ القرار إلا وزادت فرص الفساد الإداري بما يتضمنه ذلك من رشوة واستغلال للنفوذ وتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب المواطنين.

إن تغلغل السلوك البيروقراطي والتعقيدات الإدارية يشكل تربة خصبة مناسبة لانتشار الفساد كما أنه عائق رئيسي أمام رهانات التنمية المستديمة ما دام يعرقل الاستثمار الأجنبي ويشل حركية التواصل المنشود بين القطاعين العام والخاص.

ولقد كان جلالة الملك واعيا بهذه العلاقة الجدلية القائمة بين محاربة البيروقراطية وتحقيق التنمية الشاملة .

«وفي هذا الصدد نود أن نؤكد مرة أخرى أن البيروقراطية الإدارية تعتبر من أكبر عوائق التنمية، فالإدارة بإجراءاتها المعقدة وسلوكاتها الرتيبة وسوء تدبيرها للمرفق العمومي يضاف إلى ذلك انكماشها على نفسها وعجزها عن التواصل مع محيطها والاستماع لانشغالات المتعاملين معها تؤدي إلى تزايد ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في اللامبالاة إزاء مصالح المواطنين وكذلك المستثمرين وسوء إرشادهم الشيء الذي ينتج عنه شلل في الحركة الاقتصادية بكاملها وبالتالي التنمية الشاملة التي نستهدفها»[7].

وقد كان عقد الندوة الوطنية حول دعم الأخلاقيات بالقطاع العام بتاريخ 29 أكتوبر 1999 مناسبة قدم خلالها جلالته ضمن رسالة وجهها إلى المشاركين مجموعة من التوجيهات الهادفة أساسا إلى تفادي البيروقراطية والتعقيد الإداري وتقليص آثارهما السلبية على أوضاع المواطنين وعلى جهود التنمية وتتلخص هذه التوجيهات الملكية فيما يلي :

أ – التحلي بالمسؤولية وروح الخدمة التي هدفها جلب المصالح ودرء المفاسد مما يترتب عنه احترام حقوق المواطن وتلافي تضييع المصلحة بعدم الاهتمام أو التسويف والتأجيل والإرجاء.

ب – حسن تدبير الوقت وإيلاء أهمية كبرى للعامل الزمني الذي أصبح يستلزم المبادرة الفورية إلى حل قضايا الناس بلا إبطاء ولا تفريط.

ج – تحديد المسؤوليات وإضفاء العقلنة على السير الإداري بشكل يضمن الإيجابية فيما يتخذ من قرارات.

د – التحفيز على التواصل وإثراء التجارب القديمة بالممارسات الجديدة الناجحة.

هـ – تبسيط المساطر الإدارية وذلك اعتبارا لكون مهمة المرفق العام والإجراءات الإدارية هي التسهيل والتيسير وليس التعقيد والتعسير.

و – تحيين النصوص الإدارية وتحديث وسائل التدبير بشكل يضمن التوفيق المستمر بين المقتضيات الإدارية وروح العصر[8].

إن البيروقراطية والروتين الإداري وتعقيد المساطر لا يشكل في حد ذاته عملا إجراميا يعاقب عليه القانون إلا أنه آفة خطيرة وتربة مناسبة لتناسل كل مظاهر الفساد الإداري من رشوة واستغلال للنفوذ وعجز أمام رهانات إصلاح وتطوير المرفق العام، بل إن البيروقراطية وكما قال ذلك جلالة الملك هي من أكبر عوائق التنمية الشاملة، نتيجة لما تضفيه على الإدارة من بطء وتعقيد وعجز عن التواصل مع محيطها سواء تعلق الأمر بالمواطنين أو بالاستثمار الأجنبي.

2 – إصلاح أساليب التدبير

إن الإصلاح الإداري لا يمكن أن يتحقق – كما أكد ذلك صاحب الجلالة – دون التزام بالأخلاق الحميدة وبروح الخدمة التي وضعها الإسلام في أعلى مرتبة معتبرا أن سيد القوم خادمهم وأن الخدمة هي المبرر الأول لسلطة كل سلطان ومشروعية كل نظام[9]

ويعتمد النهج الذي تبناه محمد السادس لتحقيق الإصلاح على محاربة الرشوة والفساد وعلى تعليل القرارات الإدارية والحد من السلطة التقديرية لمتخذي القرار وعلى تطبيق مزيد من الشفافية والوضوح في سير المرفق العمومي.

إن ظاهرة الفساد الإداري وخاصة الرشوة تشكل خطرا حقيقيا على المجتمع المغربي وتكفي الإشارة إلى أن مدفوعات الرشوة تبلغ 4,46 ٪ من حجم معاملات المقاولات الصغرى و2,26 ٪ من رقم معاملات المقاولات الكبرى، كما بينت الدراسات أن سلوك الرشوة لجأت إليه اضطرارا 15 ٪ من المقاولات من أجل تسريع الإجراءات الجمركية[10].

ولا تقتصر مخاطر الرشوة على التحويل غير المشروع للموارد وعلى تخفيض المداخيل الجبائية والجمركية ولكنها تؤدي إلى انتكاسة حقيقية لكل استراتيجيات ومخططات التنمية المستديمة، كما أنها تؤثر سلبا على علاقات المغرب بمحيطه الجهوي والدولي. وقد أكد جلالة الملك على ذلك ضمن رسالته السامية لندوة تخليق الحياة العامة عندما قال :

"إن تصاعد الاهتمام الدولي بمشكلة الفساد الإداري ليضاعف من اجتهادنا لتحقيق ما نحن بصدده من ربط المفهوم الجديد للسلطة بمفهوم الخدمة العامة وصيانة الحقوق وحفظ المصالح واحترام الحريات والقوانين، وفي ذلك تلبية لما يحض عليه ديننا وأخلاقنا وتنص عليه مواثيق الأمم المتحدة من ضرورة العمل على تلافي مخاطر الرشوة واللامبالاة والإهمال ..."[11]

وقد يظهر واضحا منذ البداية أن محاربة الرشوة والفساد لا ينبغي أن تقتصر على الوسائل الردعية وإنزال العقاب بالمخالفين بل يجب أن تندمج في منظومة متكاملة للإصلاح الإداري.

وقد تحقق بالفعل تقدم مهم في هذا المجال بعد إعلان ميثاق حسن التدبير وإصدار مرسوم يتضمن مقتضيات تتعلق بشفافية الصفقات العمومية، وكذلك تطوير آليات المراقبة المالية سواء فيما يتعلق بمراقبة نفقات الإدارات العمومية أو المقاولات التابعة للقطاع العام.

ورغم وجود هيئة عليا للمراقبة المالية تتمثل في المجلس الأعلى للحسابات إلا أن إضفاء الفعالية والديناميكية على نشاطها لم يتحقق إلا من خلال المراجعة المنهجية للنظام الأساسي للمجلس وإحداث المجالس الجهوية للحسابات وإعطائها صفة المؤسسة الدستورية.

إن هذه الترسانة المؤسسية والقانونية لم تكن لتحقق الغاية المتوخاة، من ردع لآفة الفساد المتمثلة في الرشوة واستغلال النفوذ دون إعادة تأهيل للعنصر البشري الذي يبقى المحور المركزي لكل إصلاح.

وقد أكد محمد السادس على هذا العنصر في الكثير من خطبه :

"وإدراكا منا بأن فعالية الأجهزة الإدارية مرتبطة بالعنصر البشري المؤهل لإصلاح الإدارة من الداخل وجعل سيرها مطبوعا بروح التدبير الفعال وخدمة المواطن والتنمية فإننا عازمون على متابعة تأهيل الموارد البشرية في جميع مرافق الإدارة والقطاع العام وإمدادهما بكفاءات جديدة كما فعلنا عند تعييننا لمجموعة من الولاة ومسؤولي المقاولات والمؤسسات العمومية حتى نجعل من الإدارة والقطاع العام الفاعل الاقتصادي الأول المحفز للاستثمار والمندمج في حركة التنمية الشاملة"[12].

وبطبيعة الحال فإن التأهيل الحقيقي للعنصر البشري يرتبط في آن واحد بالتشبع بالأخلاق الحميدة والإخلاص في العمل ولكنه يرتبط كذلك بحسن التكوين، وقد أكد جلالة الملك ذلك بوضوح فيما يتعلق بضرورة "استعمال الوسائل الكفيلة للاعتناء بتكوين الموظف تكوينا مستمرا حتى تتسنى رقابة سلوكه، ومجازاته إذا أحسن، ومعاقبته إذا أساء".

إن بلورة المستوى الملائم للتكوين على صعيد آلية اتخاذ القرار لا يمكن ترجمته إلا من خلال الإفصاح عن الأسباب القانونية والموضوعية لاتخاذ القرار وذلك عن طريق التعليل، فالتعليل هو الدليل الحاسم على التزام الإدارة بقواعد المشروعية مما يمكن المواطن وكذلك القضاء من مراقبة خلفية اتخاذ القرار بكل شفافية وموضوعية، وقد تبلور هذا التطور في المفهوم الجديد للسلطة ودعم دولة الحق والقانون.

إن خروج القانون المتعلق بالتزام الإدارة بتعليل قراراتها الفردية إلى الوجود سيساهم بدون شك في تخليق السلوك الإداري وغلق الباب أمام التلقائية والسلطة التقديرية الواسعة التي كانت الإدارة تتوفر عليها.

وهكذا وعندما يصبح متخذ القرار ملزما بالتعليل أي الارتكاز على المرجعية القانونية المدعمة لموقفه وكاشفا عن الوقائع المادية للقرار فإن هامش المناورة المؤدي إلى الانحراف بالسلطة سيتقلص إلى أبعد الحدود وستتمكن وسائل المراقبة من ممارسة مهمتها بسهولة ويسر مستفيدة من مراكمة السوابق الإدارية وعادلة ومنصفة في رصد المخالفات وزجرها.

إن الشفافية لا تقتصر على إلزام الإدارة بتعليل قرارتها بل إنها ترتبط بالتأكيد بوضعية الذمة المالية للموظف الممارس لآلية اتخاذ القرار.

لقد عرف المشهد السياسي المغربي نقاشا واسعا حول ضرورة تفعيل قانون التصريح بالممتلكات واحتواء الثغرات التي قد تسمح بالتملص في حالة ثبوت تطور غير مقبول في الذمة المالية لأولئك الملزمين بالتصريح.

وقد ألح جلالة الملك على الربط الجدلي بين الإصلاح وتفعيل قانون التصريح بالممتلكات عندما قال :

"ولابد لبلوغ هذا المرمى الأساسي من تفعيل قانون الإقرار بالممتلكات حتى يستجيب للآمال المنوطة به لوقاية الصرح الإداري من كل ما يخل بالسلوك المرغوب فيه،

ومن تعبئة الآليات القانونية والتربوية والتواصلية المتاحة للحد من البيروقراطية ومن غلو السلطات التقديرية للإدارة "[13].

إن إضفاء الشفافية والوضوح لا يقتصر في فكر محمد السادس على الإدارة والمواظفين العموميين بل ينبغي أن يشمل باقي فئات المجتمع المدني والسياسي وعلى رأسها الأحزاب السياسية التي تتطلب " وضع تشريع خاص بها يميزها عن الجمعيات والهدف منه العقلنة والدمقرطة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها"[14].

إن الأحزاب السياسية مناطة وفق الدستور بمهمة تأطير المواطنين وهي في نفس الوقت مؤهلة لخوض الصراع بغرض الوصول إلى السلطة وممارسة الحكم، وإن إضفاء الشفافية على تمويلها وتسييرها يشكل في حد ذاته صمام أمان لضمان متابعة نفس النهج عند تحمل مسؤولية المرفق العام.

وهكذا يظهر واضحا من المفهوم الجديد للسلطة أن عملية الإصلاح لا تقتصر على وضع النصوص الجديدة وإنشاء المؤسسات وتفعيلها بل إنها تركز بشكل أساسي على العنصر البشري عن طريق تحلي الموظف بالأخلاق الحميدة وضمان التكوين المستمر الملائم له وكذلك إضفاء مزيد من الشفافية على سلوكه سواء تعلق الأمر بالمستوى الفردي أو الجماعي.

3 – دعم آليات المراقبة

إن تخليق الحياة العامة لا يقتصر على حرص الإدارة على ضمان حسن تسيير مرافقها ووضع الضوابط الكفيلة بالحفاظ على المال العام وعلى حسن علاقتها بالمواطنين، ولكن الضمانة الحقيقية تكمن في توفير وسائل المراقبة الكفيلة بالوقاية من الانزلاقات أو كشف المخالفات وإنزال الجزاء بمرتكبيها.

إن بلادنا تتوفر على العديد من مؤسسات وهيئات الرقابة تتمثل في كل من الرقابة السياسية والإدارية والمالية والتقنية والقضائية.

وبالتأكيد فإن دعم آليات المراقبة سيرسخ نظاما متكاملا للوقاية والمتابعة يكفل مراقبة أداء المواطنين في إطار نهج وقائي من جهة مع وضع كل الضوابط لتطويق الانحرافات وإنزال الجزاء الزجري بالمخالفين.

كما أن فعالية آليات المراقبة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل نظام ديمقراطي سليم يضمن فصل السلطات واستقلال أجهزة المراقبة عن دواليب الإدارة.

وقد ركز محمد السادس على هذا الارتباط عندما أكد

"أننا نولي كبير اهتمامنا لترسيخ دولة الحق والقانون فأعطينا مفهوما جديدا للسلطة بجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية، وتحفظ الأمن والاستقرار وتسهر على الحريات الفردية والجماعية ..."

«... وقد تم إطلاق عملية واسعة للمراقبة والتدقيق والتفتيش والزجر في ظل سيادة القانون والشرعية على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ...»[15]

وإذا كان جلالة الملك قد ربط بوضوح بين المفهوم الجديد للسلطة ودعم آليات المراقبة في القطاع العام فقد ربط كذلك كل إصلاح في هذا المجال بتخليق الحياة العامة :

«كما أننا ننتظر من حكومتنا ترسيخ دولة القانون بإعطاء دفعة قوية للإصلاح الإداري والقضائي والسهر المستمر على تخليق الحياة العامة وثقافة المرفق العام، وسنتعهد برعايتنا هذا المفهوم الذي قطعنا الخطوات الأولى لتفعيله والذي ينتظرنا بذل مجهودات متواصلة ومتأنية حتى يصبح تشريعات عصرية وثقافة متجذرة وسلوكا يوميا وفعلا تلقائيا ...»[16].

وهكذا تم دعم المراقبة السياسية عن طريق تطوير نظام الأسئلة الشفوية في كل من مجلس النواب والمستشارين وتكثيف عمل لجان البحث والتقصي البرلمانية، وإعادة الاعتبار للعمل السياسي والحزبي النبيل مع تعزيز دور الأحزاب السياسية باعتبارها المدرسة الحقيقية للديمقراطية"[17]

ويحتل الجهاز القضائي دورا مركزيا في دعم آليات المراقبة من أجل احترام القانون وتخليق الحياة العامة وخاصة منها مؤسسات الدولة والقطاع العام، وقد ظهر هذا التوجه واضحا ضمن الخطاب الملكي

"كما أننا مصممون بنفس العزم على السهر على مواصلة إصلاح القضاء الذي يتعين عليه أن يطور موارده البشرية وأجهزته ومساطره لتستجيب لمتطلبات العدل والتنمية عن

طريق ترسيخ سيادة القانون والشفافية والنزاهة والإنصاف والسرعة في الإنجاز على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها"[18].

وفي الواقع فإن هذا التوجه المركز على إصلاح القضاء باعتباره أنجع وسيلة لتخليق الحياة العامة كان قد بدأ منذ تولي محمد السادس سدة الحكم سنة 1999.

فبمناسبة افتتاحه أشغال المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 1919/12/15 ركز بوضوح على هذا الدور الحيوي للجهاز القضائي من أجل تحقيق الإنصاف وتخليق الحياة العامة وحماية المال العام، يقول جلالة الملك بهذا الخصوص .

"ورغبة منا في توسيع مجالات التطوير والتحديث قررنا الزيادة التدريجية في عدد المحاكم التجارية وإحداث محاكم استئناف إدارية في أفق إنشاء مجلس للدولة يتوج الهرم القضائي والإداري لبلادنا حتى تتسنى مواجهة كل أشكال الشطط وحتى يتاح ضمان سيادة الشرعية ودعم الإنصاف بين المتقاضين.

وإننا ندعو حكومتنا إلى الإسراع بإعداد القوانين المنظمة للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات باعتبارها إطارا قائما لحماية المال العام من أن تمتد إليه أيدي العبث والتسيب واستغلال النفوذ ..."[19].

وحتى يقوم القضاء بدوره الكامل بشكل مستقل ويشمل حتى الفئات العليا من موظفي الدولة فقد أكد جلالة الملك على أنه .

«تكريسا لمساواة المغاربة أما القانون فقد سهرنا على وضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا وإعداد مشروع خاص بتفعيل مسطرة رفع الحصانة البرلمانية، فضلا عن تسريع إصلاح القضاء الذي يظل شرطا ضروريا لسيادة القانون ومحفزا قويا على الاستثمار بما يشيعه ترسيخ نزاهته من ثقة واستقرار»[20]

لقد أثبتت الجهود التي عرفها تطوير وتفعيل الجهاز القضائي أن هذه المؤسسة أصبحت تكتسب تدريجيا صفات التخصص والشمولية والاستقلال بشكل يحقق مساواة المغاربة جميعا أمام القانون ويقدم أقصى الضمانات لتحقيق سيادة القانون وإشاعة مبادئ العدالة والإنصاف.

ويعتبر محمد السادس أنه رغم ما توفره المحاكم الإدارية من حماية قضائية عصرية للمواطنين تجاه الإدارة ورغم ما يوفره المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من حماية سياسية فأنه من الضروري إحداث مؤسسة بجانبه «تتولى الاطلاع على ما قد يلحق رعايانا من مظالم، وإصلاح كما قد يصدر عن بعض المسؤولين الإداريين من أخطاء وتعسفات»[21].

وهكذا اغتنم جلالته ذكرى تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان ليحدث ديوانا للمظالم يكون أداة فعالة لتطوير التواصل بين المواطن والإدارة ووسيلة مرنة للنظر في التظلمات وملاذا لضحايا أي قرار أو عمل مخالف للقانون أو مشوب بعدم الإنصاف.

وحتى يكون عمل ديوان المظالم مطبوعا باللامركزية فقد قرر جلالته أن يكون له مندوبون لدى الوزير الأول وسائر الوزارات وأن يتوفر في مستقبل قريب على مندوبين جهويين ومندوبين خاصين معتبرا جلالته أن مثل هذا الديوان لاينبغي أن يكون مجرد مكتب للشكايات بل أن يشكل قوة اقتراحية للإصلاح التشريعي والإداري والقضائي[22]

ويتضح من الاطلاع على نص الظهير المؤسس لديوان المظالم أن هذا الأخير يرفع سنويا تقريرا عن نشاطه إلى جلالة الملك كما يقدم تقارير لكل من الوزير الأول والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كما أنه لا يكتفي بالبث في الشكايات بل يحث الإدارات والسلطات العمومية على الالتزام بضوابط سيادة القانون والإنصاف[23].

إن تعدد آليات المراقبة من سياسية وإدارية وقضائية وتتويجها بإنشاء ديوان المظالم أضفى على المفهوم الجديد للسلطة صبغة التوجه المكثف نحو أهم شروط ترسيخ دولة الحق والقانون والمتمثلة في جعل السلطات العمومية ومؤسسات القطاع العام معبرا عن طموحات المواطنين واحتياجاتهم وأداة طيعة لخدمتهم ولتحقيق التنمية الشاملة المستديمة.

خاتمة

لقد اتضح لنا منذ البداية أن مسألة تخليق الحياة العامة لا يمكن أن تقتصر على موظفي الدولة ومؤسسات القطاع العام بل إنها مسألة شمولية تهم كل مؤسسات الدولة وفعاليات المجتمعين السياسي والمدني.

ذلك أن الديمقراطية القائمة على التعددية تفضي إلى تفاعل عميق بين المؤسسات وتؤدي إلى إشراك حقيقي للمواطنين في عملية اتخاذ القرار، كما أن عمليات الخوصصة وتفويت القطاع العام وزيادة نشاطات الاستثمار الداخلي والدولي، كل ذلك أدى إلى تذويب الحواجز القائمة بين المؤسسات العمومية وفعاليات المجتمع المدني، وكما يقول صاحب الجلالة فإنه :

"لا ضرورة للتأكيد أن الحكم العصري لن يتأتى إلا بالحوار وإشراك المجتمع المدني إذ لا يمكن تصور حكم معاصر في غياب الديمقراطية، ولا تطور اقتصادي واجتماعي دون مساهمة الجميع ولا تنمية دون حرية واحترام لحقوق الإنسان"[24].

وهكذا فإن الشراكة القائمة بين أطراف العملية الديمقراطية في الدولة الحديثة أصبحت تجعل من تخليق الحياة العامة شأنا شموليا يهم موظفي الدولة والقطاع العام ولكن كذلك مناضلي الأحزاب السياسية وأرباب المقاولات وسائر المواطنين.

وترتبط هذه الشمولية بالتأكيد بانتهاج سياسة القرب التي أصبحت شعارا أساسيا للمرحلة معتمدة نهج اللامركزية وعدم التركيز وقائمة على تفويض واسع للصلاحيات على مستوى الجهات، وهو توجه يساهم بشكل ملحوظ في تعميم سلم القيم الديمقراطية وفي تحقيق أسلوب أكثر فعالية في الوقاية من الفساد وردعه عند الاقتضاء.

إن طريق الإصلاح شاق وطويل والتضحيات الجسام ضرورية لربح رهانات المرحلة التي تبقى صعبة وعسيرة، ولعل أكبرها هو ذلك المرتبط بالعنصر البشري الذي يستحق مزيدا من التكوين المستمر ولكن كذلك مزيدا من التشبث بالأخلاق الحميدة وروح التربية الصالحة بل والتخلي عن الأنانية الشخصية ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

وكما قال صاحب الجلالة فإن "التحدي المطروح على مغرب اليوم والغد ليس هو المفاضلة بين التيارات السياسية كيفما كانت مشاربها وإنما هو الحسم بين الديمقراطية والالتزام وبين المتسيب والسلبية بين العدالة والانفتاح وبين التزمت والانغلاق.

إنه بكلمة واحدة المعركة الحقيقية بين التقدم والتأخر في عالم لا يزيد إلا تحديات على تحديات وصراعا على صراعات وسباقا ضد الساعة يجعل ما هو ممكن اليوم مستحيلا غدا.

الهوامش

1) خطاب العرش 30 يوليوز 1999، انبعاث أمة، الجزء 44، القسم الثاني، ص 462 وما بعدها.

2) مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية منشورات برنامج الأمم المتحدة للتنمية نونبر 1998 نيويورك ص 9 وما بعدها.

3) Mabuku John "Bureaucracy corruption and policy reform in Africa"The Journal of Social, Political and Economic Studies, vol 19, n° 2, summer 1994, P. 150

4) مكتب السياسات الانمائية م س ذ ص 15.

5) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 59/51 الصادر بتاريخ 28 يناير 1997 مكتب السياسات الإنمائية م س ذ ص 30.

6) الرسالة الملكية إلى المنتدى العالمي الرابع بمراكش 12 دجنبر 2002، انبعاث أمة الجزء 47 القسم الثاني ص 1075

7) خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط المخصصة لدراسة مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004/2000، 4 ماي 2000 . انبعاث أمة، الجزء 45، القسم 1، ص 384.

8) بمزيد من التفصيل نص الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الوطنية حول موضوع "دعم الأخلاقيات في القطاع العام" المجلة المغربية الإدارية المحلية والتنمية عدد 31 (مارس أبريل 2000)، ص 67، ومابعدها.

9) الرسالة الملكية لندوة دعم أخلاقيات المرفق العام م س ذ، ص 67.

10) انظر بهذا الخصوص الاتحاد الأسبوعي 12-18 ماي 2002، العدد 5، ص 3.

11) نص الرسالة الملكية م س ذ ص 68.

12) كلمة جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدولة الأولى للسنة التشريعية الخامسة للبرلمان بمجلسيه، الجمعة 12 أكتوبر 2001، انبعاث أمة، الجزء 46، القسم 2، ص 918.

13) نص الرسالة الملكية 99/10/29 م س ذ، ص 67.

14) خطاب العرش 30 يوليوز 2001، انبعاث أمة، ج 46، القسم 2، ص 687.

15) خطاب العرش 30 يوليوز 2000، جريدة الاتحاد الاشتراكي 2000/7/31، العدد 6129، ص 2.

16) خطاب العرش 30 يوليوز 2000 م س ذ ص 2.

17) لمزيد من التفصيل خطاب العرش 30 يوليوز 2001، انبعاث أمة، ج 46، القسم 2، ص 687.

18) كلمة جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدولة الأولى للسنة التشريعية الخامسة للبرلمان يوم 2001/10/12، انبعاث أمة، ج 46، القسم 2، ص 918.

19) خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 99/12/15، انبعاث أمة، العدد 47، القسم 2، ص 947.

20) خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2001، انبعاث أمة، ج 64، القسم 2، ص 688

21) خطاب جلالة الملك بإعلان إحداث مؤسسة "ديوان المظالم"، انبعاث أمة، الجزء 46، القسم الثاني.

22) لمزيد من التفصيل خطاب جلالة الملك بالإعلان عن تأسيس ديوان المظالم / س ذ ص 680.

23) المادة 1 وما بعدها من الظهير الشريف 01.298 1، انبعاث أمة الجزء 46، القسم 2، ص

24) الرسالة الملكية للمنتدى العالمي الرابع بمراكش 12 دجنبر 2002، انبعاث أمة، الجزء 47 القسم 2، ص 1076

رئاسة الحسن الثاني للجنة القدس
في إطار العمل الإسلامي المشترك

أحمد صدقي الدجاني

استهلال

ما أسعدنا نحن أعضاء أكاديمية المملكة المغربية أن نعيش في هذه الدورة مع أهلنا في المغرب الذكرى الخمسين لثورة الملك والشعب، وأن نشارك في هذه الندوة الدولية التي تتناولها. وإن لي أن أستهل بتوجيه التحية لمغربنا الغالي، ولراعي أكاديميتنا الملك محمد السادس حفظه الله الذي أتاح لنا الفرصة بطرحه موضوع الندوة.

لقد ألفنا نحن أعضاء الأكاديمية أن نناقش في كل دورة موضوعاً حيوياً كان يطرحه علينا راعيها ومؤسسها الحسن الثاني رحمه الله مرتين كل عام، على مدى عقدين من السنين. وقد تميزت جميع الموضوعات بما لها من أهمية للإنسانية جمعاء. وها نحن اليوم مرة أخرى أمام موضوع يزيدنا معرفة بمغربنا من خلال دراسة "ثورة الملك والشعب"، والنظر في مسيرة "التأسيس والاستمرار" الحافلة بالكثير، بدءاً من "محرر المغرب محمد الخامس" الذي تطاولت فيه قوى الاستعمار الغاشم عليه في مثل هذا اليوم هو 1953/8/20 ونفته إلى مدغشقر. ثم "يأتي إلى المغرب الحسن الثاني"، وصولاً إلى "محمد السادس مرسخ دولة الحق والقانون". وأوجه التحية عطرة للجنة الأعمال التي بلورت محاور الندوة وفق منهجية جرى اتباعها عند بحث موضوع "فكر الحسن الثاني: أصالة وتجديد" الذي طرحه علينا راعي الأكاديمية بعد انتقال مؤسسها إلى رحمة الله في دورة أبريل 2000.

موضوع بحثي في هذه الندوة هو "رئاسة الحسن الثاني للجنة القدس في إطار العمل الإسلامي المشترك"، وهو يأتي ضمن "دور الحسن الثاني على الصعيدين الدولي والإقليمي"، وهو الدور الذي أكسب المغرب حضوراً مشهوداً في العلاقات الدولية.

يقترن ذكر الحسن الثاني برئاسته للجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي، حيث تولى رئاستها منذ تشكيلها إلى أن أسلم الروح إلى بارئها، على مدى عقدين من السنين.

كان المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء خارجية الدول الإسلامية منعقداً في مدينة فاس في الفترة من 10 إلى 14 جمادى الثانية 1399 هـ، 8 إلى 1979/3/12م، وقد جاء في بيانه الختامي فقرة خاصة بمسألة القدس :

"قرر المؤتمر أن يتم عقد لجنة القدس على مستوى وزراء الخارجية في الدول الإسلامية. وقرر المؤتمر كذلك مناشدة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية بالتفضل بقبول رئاستها من أجل تنفيذ برنامج سياسي وإعلامي في العالم غير الإسلامي لدعم قرارات المؤتمر الإسلامي على أعلى مستوى، بهدف المحافظة على إسلام القدس الشريف وعروبته"[1]

لم تكن هذه المناشدة أمراً مفاجئاً، ذلك لأن الحسن الثاني رحمه الله كان صاحب المبادرة في عقد مؤتمر القمة الإسلامي قبل تشكيل لجنة القدس بعقد من السنين. وقد دخل التاريخ بفضل الدور الذي قام به في تأسيس "منظمة المؤتمر الإسلامي" وإقامة "النظام الإسلامي".

مؤتمر القمة الإسلامي

جاءت دعوة الحسن الثاني لذلك المؤتمر في أعقاب حدث جلل اهتزت له شعوب الأمة في ديار الإسلام، وهو إقدام "صهيوني" على حرق المسجد الأقصى يوم 7 جمادى الثانية 1389 هـ، 1969/8/21 وقد لبّت الدعوة ست وعشرون دولة ومعها منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا انعقد أول مؤتمر في تاريخ المسلمين الحديث في مدينة الرباط في الفترة ما بين 9 و 12 رجب 1389هـ، 22 و1969/9/25م، معبراً عن توجه المشاركين فيه لتحقيق "تضامن إسلامي".

ولكي نحيط بأبعاد هذا الانعقاد وآثاره نستذكر ما كان عليه الواقع القائم آنذاك في العالم الإسلامي على صعيد العلاقات بين دوله. وقد سبق لكاتب هذا البحث أن تناول ذلك في بحثه "التضامن الإسلامي وإمكانية قيام نظام إقليمي في العالم الإسلامي" المنشور في كتابه "عن المستقبل برؤية مؤمنة". وفيه أوضح أن "التضامن الإسلامي" مصطلح حديث العهد،

يشير إلى علاقات تعاون وتكافل بين المسلمين شعوباً وحكومات ودولاً، ينطلق من انتمائهم للإسلام والحضارة العربية الإسلامية ومن استشعارهم وجود وحدة روحية تجمع بينهم في عالم إسلامي. وبعد أن شرح ظروف بروز هذا المصطلح في أعقاب الغزو الاستعماري الغربي للعالم الإسلامي وإلغاء نظام الخلافة عام 1924 الذي استمر يحكم دار الإسلام ثلاثة عشر قرناً، وإقامة دول فيها تفصل بينها حدود سياسية، عرض لعوامل ثلاثة تفاعلت لبلورة فكرة "التضامن الإسلامي" وطرحها.

أحدها عامل خارجي هو مخططات التحالف الاستعماري الصهيوني التي تزايدت أخطارها وتعاظمت تحدياتها.

وثانيها عامل داخلي أساسه عقيدة الإسلام التي تجمع بين هذه البلاد في وحدة روحية، وتؤكد على وحدة الأمة.

وثالثها طبيعة عالمنا المعاصر الذي هو عالم الكتل الكبيرة وعالم ثورة الاتصال وعالم المشكلات العالمية، وجميعها تفرض التعاون والتكافل. ثم انتهى إلى القول "لم تستطع دول العالم الإسلامي أن تجسد فكرة التضامن في نظام ما أو أن تقترب من تطبيق الفكرة علمياً على مدى الخمسينيات وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، بل حدث على العكس من ذلك بروز حذر من الفكرة في أوساط عربية بفعل تناقض مصطنع نما بين فكر الوحدة العربية وفكرة التضامن الإسلامي وأدّى إلى خلل واضح في فهم العلاقة بين الدائرتين العربية والإسلامية، وكذلك بفعل محاولة قوى استعمارية استخدام فكرة التضامن الإسلامية لأغراض سياسية تتعلق باستراتيجيتها الدولية. وغلب على العلاقات بين الدول الإسلامية في تلك الفترة وقوعها في أسر رد الفعل. ومكّن ذلك التحالف الاستعماري الصهيوني من أن يستهدف الدائرة العربية بعدوان حزيران - يونيو 1969. ومع تعاظم الخطر الاستعماري الصهيوني واشتداد تحدياته ألح على هذه الدول أن تحقق حداً أدنى من الاستجابة.

تضمن خطاب الحسن الثاني في افتتاح ذلك المؤتمر شرحاً لهذه الاستجابة. فقد افتتحه بالآيات الكريمة ﴿لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم﴾. ثم تابع قائلاً "إننا نعيش اليوم لحظة فريدة من نوعها، قلما استطاع أن يعيشها جيل من الأجيال، أو مسؤول من المسؤولين أو أمة من الأمم المسلمة ذلك أن الله سبحانه وتعالى أبت عنايته إلا أن تجمع بين صفوفنا بعد التفارق والتنافر والتباغض، ونوحّد كلمتنا، وتجمعنا في هذا البلد الذي هو بلدكم لنتذاكر ولنتعارف ولنبدي الرأي في جميع المشاكل

التي يعاني منها كل بلد مسلم ما يعاني.. لذا أرى لزاماً علينا وقبل كل شيء أن نعيد للإسلام مكانته ولحضارتنا المقام الذي يجب أن تشغله. وكيف نصل إلى هذا يا ترى؟ نصل إليه أولاً باتحاد الصفوف، وتوحيد الكلمة ثانياً.... المنتظر منا ألا نخيب رجاء الذين ينتظرون نتائج أعمالنا، المنتظر منا أن نعطي للعالم فكرة جديدة على تجمع المسلمين، فكرة الفعالية، فكرة العمل،، فكرة الواقعية، فكرة الإيجابية"[2]

أصدر المؤتمر في ختام أعماله بياناً جاء فيه "إن الحادث المؤلم الذي وقع يوم 7 جمادى الثانية 1389هـ/21 أغسطس 1969م قد سبب الحريق فيه أضراراً فادحة للمسجد الأقصى.. وهم يعلنون ما يلي (إن حكوماتهم وشعوبهم عقدت العزم على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لأحداث يونية - حزيران 1967م). وقد قرر المؤتمر عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المشاركة في المؤتمر لبحث موضوع إقامة أمانة دائمة يكون من جملة واجباتها الاتصال مع الحكومات الممثلة في المؤتمر والتنسيق بين أعمالها"[3].

هكذا أرسى مؤتمر القمة الإسلامية في الرباط حجر الأساس في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتمت المباشرة في تجسيد فكرة التضامن الإسلامي، بعد طول انتظار. وإن لنا ونحن نعرض لدور الحسن الثاني في تأسيس هذه المنظمة أن نستحضر ما حدث من تواصل بين المغرب وعدد من الدول الإسلامية قبيل توجيه الدعوة للمؤتمر، ونتأمل في معنى اختيار الرباط عاصمة المغرب مكاناً للانعقاد، ونتوقف أمام أثر أن يقوم الحسن بتوجيه الدعوة في الاستجابة لها، وننظر في تأثير رئاسته للمؤتمر في إنجاحه، وقد حرص الحسن الثاني في ختام أعمال المؤتمر أن يشكر الدول التي شاركت فيه، ويوجّه شكراً خاصاً إلى جلالة الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية خادم الحرمين الشريفين، "الذي كان من الداعين، والذي أعاننا بالقول وبالفعل على تنظيم هذا المؤتمر، وعلى تنظيم جميع جوانبه المادية والمعنوية، حتى نتمكن من إنجاح أعمالنا، وللسير قدما فيما نقوم به من عمل مجدٍ لمجتمعنا وشعوبنا"[4].

إن هذا الدور المتميز الذي قام به الحسن الثاني في عقد المؤتمر الإسلامي وتأسيس منظمته، ثم في رئاسته للجنة القدس المنبثقة عنه يدعونا إلى النظر في مكوّنات الفكر الذي كان لديه بشأن فلسطين والقدس والصراع العربي الصهيوني والجامع الحضاري للعالم الإسلامي، وتجليات هذا الفكر. وقد تناولت دورة الأكاديمية في ربيع عام 2000م في الذكرى

العشرين لتأسيسها "فكر الحسن الثاني أصالة وتجديد". وأذكر أن ما توصلّتُ إليه من خلال قراءة كتابيه "التحدي" و"ذاكرة ملك" ودراسة ممارساته السياسية الوقوف أمام أمور خمسة. أولها رؤية شعب المغرب ومليكه لفلسطين والقدس وللقضية والصراع. وهي رؤية ربطت المغربي العربي المسلم بفلسطين الأرض التي باركها الله وبالقدس التي حفلت بالمقدسات ويقصدها الحجيج بعد مكة والمدينة. وثانيها فظاعة الاستعمار الاستيطاني العنصري الصهيوني التي تذكّر المغربي بما عاناه من الاستعمار الاستيطاني الفرنسي. وثالثها وعي بالأبعاد الدولية في الصراع وبأطماع قوى الهيمنة الغربية في ديار الإسلام ورابعها المثال المغربي في التعايش بين العربي المسلم واليهودي في المجتمع، وقيم الحضارة الإسلامية التي حكمت هذا التعايش على الصعيدين الرسمي والشعبي. وآخرها استشعار ضرورة قيام المغرب بدور لإنضاج حل عادل، ومسؤولية ملك البلاد في ذلك. وقد شرحنا هذه الأمور في بحثنا "فكر الحسن الثاني ومكوناته".

لقد استخلصنا من تتبعنا لتجليات دور الحسن الثاني أربع نتائج أولها أن جل الحكومات العربية تجاوبت مع الدور سراً أو علناً بدرجات متفاوتة على الصعيد الرسمي، وعبرت عن ذلك بمجموعها في قمة فاس الثانية عام 1982 حين بلورت مشروع سلام عربي. وثانيها أن هذا الدور كان موضع جدل في أوساط المثقفين العرب، وأن ضباباً أحاط به في بعض أوساط المثقفين العرب في ظل الخلافات الرسمية ولشدة مرارات الأمة من غطرسة الصهيونية العنصرية. والثالثة أن تأييد الشعب المغربي لجهاد الشعب العربي الفلسطيني وللمقاومة بعامة بجميع أبعادها استمر قوياً باعتزاز رسمي به وتجلى ذلك في صور كثيرة، وبخاصة في تأييد الانتفاضة الفلسطينية بين عامي1987 و1993 والمقاومة في جنوب لبنان. والرابعة أن الحسن الثاني الإنسان الملك بذل الكثير من الجهد في أداء هذا الدور وتحمل الكثير، وقطف مرات ثماراً طيبة في مقدمتها انتظام عمل منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن لنا أن ننظر في انتظام عمل المؤتمر الإسلامي بعد تأسيسه في قمة الرباط الإسلامية صيف عام 1969 لنرى ما أثمره هذا "الزرع"، ولنقوّم بموضوعية وجهة نظر تقول "إن المؤتمر الإسلامي وإن توالت دوراته إلا أنه لم يحقق شيئاً من الآمال التي عبّر عنها الحسن الثاني في خطابه"[5].

لقد انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني بمدينة لاهور بباكستان من 29 محرم إلى أول صفر 1394، 22-1974/2/24 في أعقاب حرب رمضان 1393، 1973/10/6 واتخذ عدداً من

القرارات بشأن الصراع العربي الصهيوني مؤكداً على حقوق شعب فلسطين وعلى انسحاب إسرائيل من القدس. وانعقد المؤتمر الإسلامي الثالث في رحاب بيت الله الحرام بمكة المكرمة في 9 ربيع الأول 1401، الموافق 1981/6/25 بدعوة من الملك خالد بن عبد العزيز، وأصدر "بلاغ مكة" الذي تضمن رفض العدوان على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، والتعاهد على الجهاد "بما لدينا من وسائل لتحرير القدس". وانعقد مؤتمر القمة الإسلامي الرابع بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية 13 و16 ربيع الثاني 1404، الموافق 16-1984/1/19. وأصدر بياناً ختامياً تطرق فيه إلى مختلف قضايا العالم الإسلامي، ومنها قضية فلسطين وقضية القدس. وأكد المؤتمر من جديد الالتزام الكامل ببرنامج العمل الإسلامي وبجميع القرارات الصادرة عن لجنة القدس وبالعمل على عودة بيت المقدس إلى السيادة العربية. وانعقد مؤتمر القمة الإسلامي الخامس في مدينة الكويت بين 25 و28 جمادى الأولى 1407، 26-1987/1/29 مؤكداً قراراته السابقة ومعها قرار بشأن إنشاء صندوق القدس لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة برأسمال مائة مليون دولار وهكذا تتالت مؤتمرات القمة الإسلامية دورية حتى يومنا الراهن.

إن هذا الانتظام لعقد القمة الإسلامية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي أوجد ما يمكن أن ينطوي عليه "النظام الإسلامي" وفقاً لمعنى مصطلح "النظام" الذي يخص دائرة الحضارة الإسلامية الجامعة لديار الإسلام ولدول العالم الإسلامي. وهو يتكامل مع "النظام العربي" الذي تمثله جامعة الدول العربية ويخص دائرة الوطن العربي الجامعة لشعوب الأمة العربية وللدول العربية". وقد وجدت في نطاق هذا النظام مؤسسات ولجان فاعلة حققت تواصلا بين أعضائه، من أمثلتها الأكاديمية الإسلامية للعلوم الذي صدر قرار بتأسيسها عن قمة الدار البيضاء عام 1984 باقتراح من لجنة العلوم والتكنولوجيا، واستضافتها المملكة الأردنية الهاشمية وباشرت عملها عام 1986. وهي تتبع مؤسسة القمة الإسلامية مباشرة. وقد حققت تواصل المشتغلين بالعلوم في مختلف الدول الإسلامية. ومنها لجنة القدس التي نتناولها في الجزء الأخير من هذا البحث، ومنها اللجنة الإسلامية للسلم التي عمل الحسن الثاني على إنشائها إبان الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات وأسندت القمة رئاستها إلى الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري، وقامت بعدة محاولات لحمل طرفي الحرب على الحوار.

مثّل انعقاد كل قمة إسلامية فرصة سانحة للتواصل بين قادة الدول الإسلامية وبحث قضايا الأمة الإسلامية والقضايا العالمية. وكان جدول الأعمال في كل قمة يتضمن ما يجدُّ

من هذه القضايا وهكذا جرى بحث قضية أفغانستان بعد احتلال السوفييت لها وقضية الحرب العراقية الإيرانية وقضية مسلمي البلقان في البوسنة والهرسك وغيرها. وقد أثمر تواصل القادة في حدّه الأدنى تفاهماً وتهدئة وفي حده الأعلى علاجاً للمشكلات وحلولاً. ويتداعى إلى خاطر كاتب هذا البحث ما رآه وشارك فيه على هذا الصعيد في قمتي الطائف عام 1981 والدار البيضاء عام 1984 خلال عضويته في وفد منظمة التحرير الفلسطينية. وكان مما رآه في قمة الطائف ذلك اللقاء بين الملك الحسن الثاني والشاذلي بن جديد في الكعبة. وكان مما شارك فيه حدث عودة عضوية مصر إلى المنظمة في الدار البيضاء.

لجنة القدس

كان مؤتمر القمة الإسلامي الأول قد قرر أن يكون مقر منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة وأن تتشكل لها أمانة. وقد تابعت هذه الأمانة الإعداد لمؤتمر القمة الإسلامية التالية، وكذلك لمؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية. وهكذا انعقد أول مؤتمر لوزراء الخارجية في جدة بين 15 و17 محرم 1390، الموافق 23 و1970/3/25 وافتتحه الملك فيصل بن عبد العزيز. وتتالت هذه المؤتمرات. وكان منها المؤتمر السادس الذي انعقد بجدة بين 3 و6 رجب 1395، 12ـ 1975/7/15. وفيه تقرر تكوين لجنة دائمة من ممثلي تسعة أعضاء وينضم إليهم الأمين العام بحكم منصبه، تسمى لجنة القدس. منبثقة عن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي، ومهمتها متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي ومتابعة قرارات الهيئات الدولية التي تؤيد موقف المؤتمر وتتماشى معه، والاتصال مع أي هيئات أخرى، واقتراح ما تراه مناسباً على الدول الأعضاء لتنفيذ وتحقيق أهدافها". وكان من قرارات مؤتمر وزراء الخارجية آنذاك "اتخاذ القدس مقراً للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتكون جدة هي المقر الحالي إلى أن تتحرر القدس". وواضح المقصود من هذا القرار على الصعيد المعنوي، فلا أقل من القول "وإن قصَّر الفعل عما وجب". وقد انعقد مؤتمر وزراء الخارجية في فاس بين 10 و1399/6/14. 8-1979/3/12 وفيه جرى اتخاذ القرار الخاص بلجنة القدس السابق ذكره كما انعقد المؤتمر في جدة قبيل قمة الطائف في 1981/1/17 حيث قرر تسمية المؤتمر "مؤتمر القدس وفلسطين"، وأقرَّ "وثيقة القدس" التي أعدها وفد منظمة التحرير الفلسطينية تنفيذاً لقرار سابق. وقد شرحت قضية المدينة المقدسة وأوضحت الالتزام بتحريرها.

تتالت اجتماعات لجنة القدس برئاسة الحسن الثاني، على مستوى وزراء الخارجية أحياناً وعلى مستوى رئاسي شمل بعض قادة الدول الإسلامية. ويذكر كاتب هذا البحث أن التشاور كان مستمراً بين رئيس اللجنة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية بشأن موعد الانعقاد وجدول الأعمال الذي تضمن دوماً كيفية العمل لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على بيت المقدس.

تعددت أساليب العمل لقضية القدس في اللجنة، منها تشكيل لجنة قمة اقتصادية كُلفت بالتحرك الدبلوماسي والإعلامي في الشرق والغرب للتعريف بقضية القدس على جميع الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية. وقد ضمّت مع الحسن الثاني الرئيس سيكوتوري رئيس غينيا وضياء الرحمن رئيس بنجلادش، وكان منها التحرك ناحية الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف تحرك الكونجرس الأمريكي المؤيد للعدوان الإسرائيلي. ومثل على ذلك الرسالة التي بعث بها الحسن الثاني في 8 جمادى الثانية 1404، 12 مارس 1984 إلى الرئيس رونالد ريجان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حول مدينة القدس ووضعها وطابعها، جاء فيها: "فقد تأثرنا تأثيراً عظيماً عندما علمنا أن لدى الكونجرس الأمريكي الآن اقتراح قانون يقضي بإقرار غير مقيد أو مشروط للإجراءات والمقتضيات التشريعية الإدارية التي اتخذتها إسرائيل، قصد تغيير طابع مدينة القدس الشريف ووضعها".[6]

"إن اقتراح القانون المشار إليه آنفاً سيحارب بفاعلية ويرفض في النهاية، وذلك بفضل ما لكم من تبصير، وما لكم بتمسك بمبادئ وقواعد القانون، وخاصة بفضل الهدف الذي تودون أن يتوخاه بلدكم لنفسه، ألا وهو أن يكون أحد الحماة البارزين للشرعية الدولية".[7]

ورد رونالد ريجان على الملك الحسن الثاني في 20 مارس 1984م، جاء فيه: "إن موقف الحكومة الأمريكية من قضية القدس ظل ثابتاً طيلة فترة ثماني ولايات متتالية للرئاسة، وكما صرحت بذلك يوم الأول من سبتمبر 1982م في مبادرتي من أجل السلام في الشرق الأوسط: ينبغي أن تبقى القدس مدينة غير مقسمة، على أن يتم تحديد وضع القانون النهائي عن طريق التفاوض".[8]

كان من بين الأساليب أيضاً قرار لجنة القدس بتخصيص يوم خاص بمدينة القدس. وقد وجه الحسن الثاني رئيس لجنة القدس خطاباً إلى الشعب المغربي والأمة الإسلامية في يوم الجمعة 16 شعبان 1404هـ، 18 مايو 1984م بمناسبة هذا اليوم جاء فيه : "إنك تعلم ـ

شعبي العزيز - أن المؤتمر الإسلامي الأول انعقد في الرباط، لأن الصهاينة كانوا بدأوا أعمالهم التخريبية بالمسجد الأقصى في القدس، وتلك الأعمال التخريبية لم تقف عند ذلك، بل استمرت تلك الأعمال والأفعال بكيفية هوجاء، لا تحترم التاريخ ولا الأصالة ولا الدين ولا الوحدانية التي يدين بها أبناء سيدنا إبراهيم عليه السلام".

لقد توَّج الحسن الثاني جهوده في خدمة بيت المقدس بإنشاء مؤسسة مالية لمساعدة القدس. ويقول الأخ وجيه حسن قاسم في بحثه "فلسطين في فكر الحسن الثاني" "أطلق عليه اسم وكالة بيت مال القدس الشريف تُعنى بتعبئة الموارد المادية للدفاع عن حقوق المسلمين الثابتة في القدس والحفاظ على طابعها العربي والإسلامي وتراثها الحضاري والديني والثقافي والعُمراني، وأشرف بنفسه رحمه الله على صياغة أنظمتها الداخلية ومنحها مقراً ورصيداً تبدأ به أعمالها، واليوم بدأت وكالة بيت مال القدس الشريف تعطي أولى ثمراتها في القدس الشريف بفضل الرعاية التي منحها لها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله فكان خير خلف لخير سلف في رعاية أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين".

الهوامش

1) أبو علبة والنتشة المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين ص 359 وهو يشير إلى ابن منصور مع وفد المملكة المغربية، الملحق الثاني ص 134- 135.

2) ورد هذا النص في بحث أحمد الخمليشي "البعد الإسلامي في العلاقات الدولية" من كتاب "فكر الحسن الثاني أصالة وتجديد" ص 288.

3) 4) أبو علبة والنتشة، مصدر سبق ذكره 386 و 387 وهو يشير إلى ابن منصور مع وفد المملكة المغربية ص 132.

5) فكر الحسن الثاني، مصدر سبق ذكره ص 389.

6) ابن منصور، مع وفد المملكة المغربية، ص 171.

7) ابن منصور، مع وفد المملكة المغربية، ص 174.

8) ابن منصور، مع وفد المملكة المغربية، ص 193

إمارة المؤمنين : ضمانة قوة المغرب وسر التلاحم بين الملك والشعب

سعيد بنسعيد العلوي

كتب الماريشال ليوطي، المهندس الداهية لسياسة الحماية الفرنسية، في تقرير شهير عن الوجود الاستعماري الفرنسي في المغرب سنوات قليلة بعد 30 مارس 1912 وفي تصوير دقيق لحال النظام السياسي المغربي وأوجه تمايزه عن غيره من الأنظمة الأخرى في البلاد التي خضعت للاستعمار فقال في لغة واضحة: "بينما وجدنا أنفسنا في الجزائر مواجهين لشتيت حقيقي من الهباء المنثور، ولحالة عديمة الكيان كان الحكم الوحيد فيها يتألف من حكم الداي التركي الذي انهار فور وصولنا، قد وجدنا أنفسنا في المغرب ـ على عكس ذلك ـ أمام مملكة تاريخية مستقلة وغيورة على استقلالها إلى النهاية القصوى"[1]. وفي تقرير آخر رفعه إلى رئيس الحكومة الفرنسية في أكتوبر 1920 نقرأ له تنبيهاً صارماً، بل ومحذراً للعديد من رجال السياسة الفرنسية إذ يتحدثون عن المغرب عامة وعن ملكه خاصة فيقعون في خطإ التسوية في الاعتبار بين باي تونس وخديوي مصر السابق وشريف مكة وبين ملك المغرب. ذلك أنه، في نظر ليوطي، لا جامع بين كل هؤلاء إذ ملك المغرب "حاكم سياسي ذو سيادة وإمام تمتد هيبته فتشمل، فضلاً عن بلد المغرب، مناطق أخرى بعيدة تمتد حتى تمبوكتو"[2].

يعلم الدارسون أن الدراسات السوسيولوجية، والتاريخية، والسياسية الفرنسية ما بين ثمانينيات القرن التاسع عشر ومنتصف القرن الماضي والتي جعلت المغرب موضوعاً لها، قد وقفت بالدرس والتحليل وقفات مسهبة بغية إدراك كنه ما كانت تطلق عليه نعت "الكيان العضوي المغربي" أو "العضوية المغربية" (l'organisme marocain) وقد حاولنا أن نوضح في دراسات سابقة، (أخصها مساهمتنا في ندوة نظمتها أكاديمية المملكة المغربية) كيف كانت المدرسة الكولونيالية الفرنسية في التاريخ والاجتماع خاصة سجينة رؤية استعمارية تسلم

بوجود مجموعة من الثنائيات المخزن/ السيبة، قبائل المخزن/ قبائل السيبة، علم الاجتماع الإسلامي/ علم الاجتماع المغربي، إسلام المدن/ إسلام البوادي[3]. وتلك رؤية للمغرب أظهرت تناقضاتها وأغلاطها دراسات علمية رصينة شتى قام بها جملة من المؤرخين وعلماء الاجتماع المغاربة والأوربيين والأمريكيين على السواء.

إن ما يعنينا من شهادات الماريشال ليوطي، والحق أنه كان متصفاً بنظر ثاقب في النظر إلى بنية المجتمع المغربي ونظام الدولة في المغرب، ومن أدبيات المدرسة الكولونيالية، ونحن نعترف لها بجهد جبار في مستوى الجمع وتقديم المادة التي تقدم المعرفة التاريخية والاجتماعية في المغرب بالنظر إلى توسلها، على العموم، بمنهجية علمية دقيقة.. إن ما يعنينا من ذلك كله هو هذا التقرير بوجود "عضوية" أو "كيان" مغربي له نظامه الذاتي ومنطقه الداخلي الخاص الذي يحكمه وهذا من جانب أول، وهو التسليم بوجود دولة مغربية اتصل وجودها عبر التاريخ المغربي قروناً عديدة، وهذا من جانب ثانٍ.

ومتى أزلنا عن أعيننا غشاوة النظرة الاستعمارية التي تحكمها الأهداف الاستعمارية الواضحة، أو التي يكشف العلم عن مراميها البعيدة، فإننا ندرك أن "العضوية المغربية" كما تقول الأدبيات الكولونيالية الفرنسية أو "الكيان المغربي"، كما يبدو لنا أقرب إلى الصواب أن نقول، تُستمد من ثلاثة مكونات محورية من اجتماعها وتفاعلها تكون ذاتية المغرب المميزة له في التاريخ عما عداه من الأمم والدول، وفي العلاقات الباطنة التي تقوم بينها تكمن وحدته وتماسكه روحياً واجتماعياً وسياسياً. هذه المكونات الثلاث هي الإسلام، والملكية، والنسيج الاجتماعي المغربي المتماسك.

- الإسلام دين واحد يَسِيرٌ في الفهم وجلي في المظهر والسلوك معاً. الإسلام وقد كانت العقيدة الكلامية الأشعرية تعبيراً عنه، وهذا من جانب أول ثم المذهب المالكي في الفقه على النحو الذي ارتضاه المغاربة لهم مدرسة ومذهباً في تنظيم العلاقات والمعاملات بين الأفراد وفي ترتيب أمور العبادات وهذا من جانب ثانٍ.

- الملكية من حيث إنها المؤسسة العليا في البلاد، فهي الملجأ في التحكيم في ما كان ينشأ، في بعض الأحوال من التاريخ المغربي، بين القبائل من اختلاف ونزاع. وهي السلطة العليا التي بها كان إمضاء الأحكام الشرعية وسريانها في المعاملات بين الناس. وهي الرمز الذي يتم به التعبير عن وحدة القبائل والبلاد واجتماعها حول كلمة واحدة تحكمها في إقرار

قضايا السلم والحرب مع القوى الأجنبية وفي البت في الأمور التي تنظم العلاقات مع الجيران ومع القوى الخارجية التي تدخل معها في أشكال من الروابط والصلات تنوعت واختلفت في التاريخ المغربي.

- النسيج الاجتماعي المغربي المتماسك، من حيث بنيته، والمتعدد من حيث تكونه. فهو، من جهة الجنس، بربر (= أمازيغ) وعرب. ومن حيث الدين مسلمون يربو عددهم على التسعين في المائة من ساكنة البلد، ويهود هُم العشرة في المائة الأخرى.

إذا ما نظرنا في هذا "الكيان المغربي" أو في هذه "البنية" بمكوناتها أو "عناصرها" الثلاث وتساءلنا من جهة النظام الداخلي الذي يشدها إلى بعضها البعض ومن جهة السلطة العليا التي تراقبها وتوجهها وترعاها - وبالتالي تقوم بعمل الدينامية التي تبقيها على حال من اليقظة، والتمايز عن الغير، والوعي بالذات في وحدتها واستقلاليتها معاً فإننا نجد الجواب في الدلالة التي يمثلها أمير المؤمنين الملك، وفي الوظائف الكبرى التي تقوم بها إمارة المؤمنين في المغرب، وظائف نستقرئها من تصفح تاريخ المغرب وماجريات الأحوال فيه، وندركها متى طلبنا الثوابت في ذلك التاريخ، واقتدرنا، بالتالي، على قراءة تاريخ المغرب قراءة تتصف بدقة الملاحظة، وصفاء النظرة وتجيد الإنصات إلى دروس وعبر وإضاءات جملة من الدراسات والتحاليل على امتداد عقود من الزمن قام بها باحثون نابهون من المغرب ومن خارجه من الجامعات الأوروبية والأمريكية ومن مراكز البحث المختلفة. إن هذه الوظائف التي نشير إليها أربعة كبرى أساسية، هي التي يعنينا أن نقف عندها وقفات تتفاوت، في الطول والقصر، ووظائف أخرى، لنقل إنها جزئية أو إنها تقوم بعمل التكملة أو تسليط الأضواء على جوانب محددة من التحليل التاريخي والسوسيولوجي فنحن لا نتوقف عندها بل ولعلنا لا نصرح في القول بها وإن كانت تضاعيف الكلام تدل عليها وتفيدها.

الوظيفة الأولى وظيفة الحفاظ على البنية بنية الكيان المغربي، في التماسك الذي يقوم بين العناصر الثلاثة المكونة للبنية فلا يكون من تلك العناصر فتور ولا يقوم بينها اضطراب. فبموجب وظيفة إحقاق النظام في البنية يكون الاستقرار والاتصال وبها تتحقق الوحدة والاستمرارية في المغرب: استمرارية الدولة واتصالها عبر العصور ووحدة الأمة مع ما في داخلها من تنوع وتعدد.. هذه الوظيفة هي، فيما نحسب، الدرس الأول الذي نفيده من قراءتنا لتاريخ وبنية الدولة في المغرب ولذلك نجيز لأنفسنا القول إن هذه الوظيفة الأولى من الوظائف الأساسية التي تقوم بها إمارة المؤمنين في المغرب وظيفة تاريخية ملازمة لوجود البنية وعملها وفاعل في ذلك الوجود في الوقت ذاته.

الوظيفة الثانية نفيدها من درس التاريخ القريب، تاريخ المغرب خلال العقود الأربعة التي عرف المغرب فيها الحماية دون أن يكون منه خضوع واستسلام فعليين لواقع الحماية بل كانت، على العكس من ذلك، مقاومة وكفاح من أجل استعادة الحرية والاستقلال والتخلص من ربقة الحماية والوصاية. هذه الوظيفة، وظيفة المقاومة وتنظيم الكفاح الوطني من أجل الاستقلال أكسب الدولة في المغرب المعاصر قوة جديدة من حيث الشرعية التاريخية. فالدفاع عن وحدة التراب وسيطرة المغير الأجنبي وقيادة الكفاح الوطني أكسب تلك الشرعية معنى جديداً وعمل على توثيق جديد للروابط بين الملكية وبين النسيج الاجتماعي المتماسك وهذا من جهة أولى، كما أحدث وعياً جديداً في ذلك النسيج بانصهاره في بوتقة تذوب فيها، إلى حد بعيد، النزعات القبلية والانتماءات الجهوية وبالتالي نشوء حس قوي بالانتماء إلى وحدة هي الوطن والوجود في وحدة هي الشعب المغربي وهذا من جهة ثانية.

يمكن القول إن وجود الملك أمير المؤمنين في المغرب، إبان الحماية، منع الحماية من مجاوزة الخطوط الحمراء التي رسمها "عقد الحماية" ذاته وبالتالي حفظ على البلد، في حال الحماية ذاتها، الوحدة في المذهب والعقيدة وذاك كان العمل الفعلي الذي يحققه العنصر الأول الفاعل في البنية وهو الملك، كما أنه مكّن العنصر الثاني المؤثر فيها كذلك وهو عنصر النسيج الاجتماعي المتماسك، من تحقيق خطوة جديدة، كيفية، على نهج الوعي بالذات، خطوة الوعي بالانتماء إلى الوطن الواحد الكبير الذي يتجاوز حدود الجهة، والانتماء إلى مجال روحي رحب مشترك هو مجال الشعب، وهذا يتجاوز فضاء القبيلة وروابطها. إن ما جعل هذه النقلة الممكنة في الوعي السياسي في المغرب المعاصر هو واقع الاستعمار بطبيعة الأمر، إذ الاستعمار يخلق الشعور بالانتماء إلى الوطن ويقوي الوحدة العضوية التي يكون الشعب تعبيراً عنها ـ وهذا من الأمور المقررة في علم الاجتماع السياسي المعاصر ـ ولكن ما أكسب تلك النقلة ديناميكيتها وسمح لها بإحكام الروابط وتنمية العلاقات التي تدفع في اتجاه الوحدة هذه هي، على وجه التحديد، وجود مؤسسة حية وفاعلة في الوجود السياسي وقدرتها على تحقيق وظيفة الكفاح والمقاومة والتوجيه نحو الحرية السياسية واستعادة الاستقلال، تلك المؤسسة هي إمارة المؤمنين.

الوظيفة الثالثة التي يلزم الانتباه إليها، في الحديث عن المهام الأساس التي ظلت إمارة المؤمنين تقوم بها في المغرب المعاصر هي مهمة بناء الدولة الوطنية في المغرب وذلك

بالعمل على تحقيق هدفين اثنين متضافرين ومتكاملين وهما. بناء دولة الاستقلال من جهة أولى، وبناء الدولة الحديثة من جهة أخرى. والحق أن العملين، في مثال المغرب، وجهان لقطعة واحدة وتعبيران عن مسيرة واحدة. وسعياً لتحقيق شرطي الوضوح والاقتصاد في العبارة وطلباً للفهم نوجز القول على النحو التالي.

إن بناء دولة الاستقلال، في البلدان العربية والإسلامية التي عرفت الاستعمار في الأشكال المتعددة لذلك الاستعمار في الفترة المعاصرة، يعني بناء النظم والمؤسسات التي تمكن الدولة من حماية استقلالها والحرص على وحدتها وتماسكها واجتناب الفرقة وأسبابها، مثلما يعني إمداد الدولة بكل ما تكون في حاجة إليه من قدرات بشرية وكفاءات إدارية وعلمية وقضائية وأطر عليا ومتوسطة في مختلف المجالات الحيوية، دون إغفال عملية البناء الجبارة، المحفوفة بالمخاطر بدورها وهي بناء المجتمع وحمايته من التفكك، مع الدفع به في اتجاه الحداثة والتطور ومجاوزة أشكال الروابط القروية والقبلية والأسرية واستبدال ذلك كله بوعي وطني، شمولي، يجعل من الأمة ومن البلد مجالاً للتفكير والنظر. وفي عبارة جامعة فإن البناء ذلك يعني حماية الدولة من الهجمات الأجنبية المحتملة، الاقتصادية والسياسية، من جانب أول، وتشييد البنيات الحديثة الضرورية للدول من جانب ثان، والتبشير بذهنية جديدة مخالفة لما كان التعود عليه والعمل بموجبه عقوداً إن لم نقل، قروناً عديدة قبل السقوط في وهدة الاستعمار وهذا من جانب ثالث ـ وهكذا فإن بناء دولة الاستقلال يكون، في الآن ذاته، بناء للدولة الحديثة. يمكن القول، بكيفية أخرى، إن الشأن يتعلق بإيجاد ما كان مفتقداً، لأنه كان غير مفكر فيه، وهو بناء الدولة الحديثة (الدولة ـ الأمة) ومن ثم مجاوزة الحال السابقة على الاستعمار مع استيعاب ومجاوزة درس الاستعمار من أجل الارتماء في عالم الحداثة . جواز المرور إلى الدولة الحديثة في عالم اليوم. ومتى نظرنا في المسألة، من جهة الترجمة لهذه المتطلبات بالنسبة للمغرب المعاصر، مغرب ما بعد الاستقلال فنحن نجد أن ذلك يعني السعي إلى بلوغ أهداف ثلاثة دقيقة.

1 ـ تشييد المؤسسات والنظم العصرية الضرورية لبناء الدولة الحديثة في المغرب، وهذا يعني مغربة الإدارة والتعليم والقضاء وكذا بناء الجيش بحسبانه مؤسسة وطنية، ومن ثم مجاوزة حال الحماية وتحقيق الاستقلال في أبعاده الكاملة المعلومة.

2 ـ إعلان الملكية الدستورية واعتبار الدستور السلطة العليا التي يكون منها الاستمداد، ومن ثم إكساب السيادة دلالتها الحقوقية العليا واسترجاع المهام التي يقوم بها ملك البلاد وقد كان استرجاع الحرية والاستقلال وسقوط الحماية.

3 ـ الحرص على حماية الملة، وإحقاق الشرع الإسلامي، وبالتالي تجسيد المعنى البعيد للبيعة، تلك الصفة الشرعية والأصرة التاريخية التي تربط الملك بالشعب، وهذا المعنى يكون في الحرص على وجود الدين الإسلامي وإمضاء أحكامه، وبالتالي ربط المكون الأول من مكونات الكيان المغربي (= الدين الإسلامي) بالمكون الثالث (= النسيج الاجتماعي المغربي) وذلك باحترام الأوفاق التي تشد المكون الثاني (= الملكية) إلى الإسلام من جانب أول، وتربطه بالنسيج الاجتماعي المغربي من جانب ثانٍ.

يمكن القول إن الأمر، في المغرب المعاصر، يعني السعي الحثيث من أجل التحديث الشامل: تحديث الدولة، بإمدادها بالنظم والمؤسسات القمينة بإعلان القطع مع أزمنة العصور الوسطى والدخول في عالم الحداثة، ومن ثم تأسيس الدولة بالمعنى الحديث للكلمة، وتحديث المجتمع، وذلك بالسعي المتصل على إحداث وتطوير الانتماء إلى نظام جديد من الوجود والعلاقات يتجاوز حدود القبيلة و"الجماعة" (تسكين الجيم) والأواصر العتيقة واعتبار المغرب، في شموله، مجالاً للعمل وأفقاً للتخطيط والتدبير. كل ذلك مع الالتزام بحراسة الدين، وفقاً لما تقرر عبر العصور من وحدة العقيدة الأشعرية ووحدة المذهب المالكي والتزام سبيل الوسطية في فهم أحكام الشريعة ـ وبالتالي فإن ذلك يعني ـ احترام الملك لمقتضيات عقد البيعة الذي يجعل منه حامياً للدين وحارساً للوطن مؤتمناً على تماسكه ووحدته.

إن الجمع بين هذه المهام، العسيرة والثقيلة معاً، يستدعي قيام إمارة المؤمنين في المغرب وتحققها على النحو الذي كانت به في مختلف أطوار التاريخ تعبيراً عن الكيان المغربي وترجمة له وإجلاء لهذه الذاتية المتميزة التي نقول عنها إنها المغرب. إمارة المؤمنين تحقيق لهذا الجمع بين الدولة الحديثة وما يستوجبه كونها من نظم ومؤسسات ووسائل وهذا من جانب أول، وبين الإسلام في سموه ووسطيته باعتباره ديناً وحضارة ومكوناً بنيوياً من مكونات الكيان المغربي وهذا من جانب ثانٍ.

الآن وقد أدركنا حقيقة الوظائف الثلاثة التاريخية التي أمكن لإمارة المؤمنين القيام بها في الوجودين السياسي والاجتماعي في المغرب، يكون في وسعنا أن نتبين الوظيفة الرابعة التي بها تكون قدرة الدولة المغربية على مواكبة ركب التطور ومسايرة قطار الحداثة مع الحفاظ على جوهر العقيدة، ومراعاة لب الشريعة من حيث إنها مراعاة لمصلحة الخلق وقدرة على التجديد المتصل. ويمكن القول، في عبارة أخرى، إنها وظيفة ضخ دماء التجديد

المستمر في الكيان المغربي وإكسابه الدينامية الكافية قصد الجمع بين حفظ الملة ومراعاة الدين الإسلامي مع رفع شعار التحديث والتطوير تحديث وتطوير دولة الحق والقانون، وتحديث وتطوير المجتمع. من أجل تبين هذه الوظيفة نرى أن نفرد فقرة لكل من دلالة التجديد في الدين، ولبناء دولة الحق والقانون وتحقيق المشروع الديمقراطي الحداثي.

التجديد في الدين هو، ولسنا نرى الأمر في حاجة إلى مزيد بيان، تجديد في نظام المعاملات. تجديد ديدنه، كما أشرنا في الفقرة المتقدمة، نشدان مصلحة الخلق إيماناً بالقاعدة الأصولية التي تقضي بأن شرع الله يوجد حيث توجد المصلحة. لا يعني التجديد في الدين التساهل في الدين والاستخفاف بالقواعد والمبادئ الشرعية، بل إن العكس هو الصحيح. التجديد رفض للجمود من جانب أول، وإدانة لكل أشكال الانجراف نحو الغلو والانحراف عن المحجة البيضاء من جانب ثان. للتجديد في الدين شروطه وأسبابه وطرقه الواضحة، للدولة في تحقيق التجديد الحق مسؤولية لا تقل في شيء، في دولة الإسلام، عن مسؤولية العلماء. فالتجديد، إذ تنعدم المعرفة العلمية، وتضيع الضوابط الشرعية، يغدو فوضى عارمة وشططاً في القول، وبالتالي ينقلب إلى ضده فتكون الإساءة البالغة إلى الإسلام والمسلمين معاً. التجديد يقتضي، في خاتمة المطاف، الالتجاء إلى السلطة العليا المحكمة التي يؤول إليها أمر حراسة الملة وتلك هي، في بنية الكيان المغربي، إمارة المؤمنين وقد كانت ممارسة لوظائفها الطبيعية.

الحق أن إدراك الوظائف الأربعة المتقدمة حق الإدراك أمر لا يتأتى إلا بالرجوع إلى تاريخ المغرب، ولا يكون إلا بالوقوف عند المحطات الكبرى وعند لحظات الأزمة وأوقات هبوب العواصف، فقراءة التاريخ هي المفتاح والضوء الكاشف معاً. تلك قاعدة مقررة عند الأمم والشعوب، وهي ضرورة لفهم أسباب نشوء الدول وزوالها. والحق أن صدق هذه القضية، من جهة المنطق، وضرورتها لنا من أجل الفهم، فهم أسباب قيام الدولة في المغرب واتصالها، وسر الآصرة القوية بين العناصر أو المكونات الثلاث في بنية الوجود السياسي - الاجتماعي في المغرب، أمور تستدعي الرجوع إلى تاريخ المغرب المعاصر خاصة، والوقوف، على وجه أخص عند فترات الأزمات العنيفة، أزمات نذكر منها أزمة الحماية وسيرورتها إلى ثورة عارمة: ثورة لم تفصل ولم تغلب، بل إنها جمعت ووحدت وأعادت إحكام الروابط بين الملك والشعب والإسلام.

عرض للكيان المغربي اختبار عنيف في تلك الليلة الرهيبة من 16 ماي 2003، فكانت الحصيلة مروعة في الضحايا، شديدة الوقع، وهذه تستوجب من الجميع مراجعة شاملة

للذات. غير أن الدرس كان جلياً واضحاً وإنني أستسمح الحضور الكرام في استعادة فقرة كتبتها عقب الواقعة أجدها مناسبة لاختتام هذا العرض الذي أشرف بالإسهام به في هذه المؤسسة العتيدة، في هذه الذكرى الخمسين المليئة بالدلالات والعبر.

"إن للتاريخ منطقه بطبيعة الأمر، وهو في حالنا اليوم يسجل النصر لنا مع هول الفاجعة وشدة الصدمة. وإن للأيام رموزها ولا شك في ذلك. ففي يوم مماثل من حيث التاريخ ليوم الواقعة (في يوم 16 ماي 1930) أُريدت الفرقة والتشتت لهذه الأمة، وأريد الإجهاز عليها، وأراد الله لها وأراد المغرب بانتفاضه، تجديد العهد على الاجتماع والتآخي والتصميم على استعادة الحرية ونبذ أسباب الاستعمار. فهل نمتلك اليوم القدرة على رفع هذا التحدي الجديد؟ وهل نملك تحويل ما حملته الواقعة من إنذار إلى إيذان بميلاد عهد جديد من القوة والثقة والأمل؟ ذلك ما نؤمن به ونصدقه"[4]

الهوامش

1) أورده محمد بن الحسن الوزاني في الجزء الأول من كتابه "مذكرات حياة وجهاد"، مؤسسة محمد حسن الوزاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، صفحة 244 .

2) أورده الحسن الثاني في كتاب "التحدي"، الصفحة 219 من النص الفرنسي.

3) سعيد بنسعيد العلوي، «صورة المغرب في الاستشراق الفرنسي المعاصر»، مطبوعات "أكاديمية المملكة المغربية"، سلسلة "الندوات" (ندوة أبريل 1993، مراكش)، الصفحات 36-91.

4) سعيد بنسعيد العلوي، جريدة العلم، 2003/6/2

محمد الخامس والمحنة

شاكر القحام

يعدُّ محمد الخامس من أبرز الملوك الأبطال الذين وقفوا حياتهم في سبيل استقلال المغرب، فجاهد الجهاد الطويل، وقدّم أغلى التضحيات، وخاض ملحمة البطولة غير هيّاب ولا وَجِل، تؤيده جماهير الشعب التي التفّت حول العرش بنضالها الباسل تواكب مسيرته، وتلبّي مطالبه، فسطّر أروع آيات المجد، وحقق مطامح شعبه وتطلعاته.

وإن أكاديمية المملكة المغربية، وهي تحيي هذه الذكرى الخالدة إنما تضع أمام الأجيال الصاعدة صورة النضال المظفر الذي قاده الملك العظيم حتى حقق لبلاده النصر والاستقلال.

وتقتصر كلمتي، حسب تنظيمات الاكاديمية على تناول محور محمد الخامس والمحنة.

رأى جلالة الملك بنظره الثاقب وبصيرته النافذة أن يوثّق صلاته بالحركة الوطنية، ليمضيا معاً يداً واحدة. ولما تمَّ له ذلك جاءت الفرصة المواتية لتهيئة وثيقة الاستقلال التي قدّمها وفدٌ من حزب الاستقلال لجلالته يوم 1944/1/11 في القصر الملكي بالرباط. لقد علا الصوت الوطني ينادي باستقلال المغرب فأثار بذلك ثائرة المستعمر المحتل، وبدأ الصراع العنيف بين الحركة الوطنية والاستعمار. وطاردت السلطاتُ الفرنسية الوفود الوطنية التي توادرت على الرباط من شتى أنحاء البلاد لتأييد مطلب الاستقلال، وأخذت تفصل الموظفين المغاربة الذين جاهروا بتأييد وثيقة الاستقلال، وألقت القبض على الزعماء الوطنيين، فقامت تظاهرات شعبية في الرباط وسلا وفاس وغيرها من المدن دامت أياماً تطالب بالحرية والاستقلال، وبالإفراج عن المعتقلين، فأعمل الجيش الفرنسي فيهم السلاح، وسقط عشرات القتلى ومئات الجرحى، واعتقل مالا يقل عن خمسة آلاف من المواطنين الذين اكتظّت بهم

السجون والمعتقلات، وعُقدت المحاكم العسكرية لتصدر أحكاماً بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة دون مراعاة حقوق الدفاع، ونفذت الأحكام بقسوة بالغة.

وهكذا طرحت علناً ولأول مرة مطالبة المغرب بالاستقلال، ودوّى صوته عالياً بذلك، وقدّم التضحيات تلو التضحيات، ملتفاً حول مليكه الذي واجه المقيم العام بقوله " إنني مع حرية شعبي واستقلال بلادي " .

ثم بدأت المواجهة الكبرى بين القصر الملكي والإقامة الفرنسية.

فقد قام جلالة الملك في 1947/4/7م بزيارة طنجة التي لم يزرها ملك من ملوك الدولة العلوية منذ نصف قرن. كان جلالته يستقلُّ قطاراً خاصاً، ولقي حفاوة بالغة، واستقبالاً عزّ مثيلُه، على مرّ الطريق من الرباط إلى طنجة، وكانت تلك الزيارة منعطفاً مهماً في تاريخ المغرب.

وشاء الاستعمار أن يفسد هذا الانتصار الشعبي فحرّك لمجزرة مفتعلة وقعت في اليوم نفسه بالدار البيضاء (1947/4/7م).

وأثار خطابُ جلالة الملك في طنجة الذي شدّد فيه على وحدة المغرب الإقليمية، وما يتشوّف إليه من تحرير السيادة ولحاق البلاد بجامعة الدول العربية، شأنها في ذلك شأن الأقطار العربية الأخرى المتمتعة بكامل سيادتها، الدوائرَ الاستعمارية الفرنسية، وكان ردّها بالغ القسوة، فقد قررت سياسة الشدة والعنف، فأزاحت إيريك لابون المقيم العام بالمغرب لتعيّن بديلاً عنه الجنرال ألفونس جوان مقيماً عاماً.

وجاء الجنرال جوان إلى المغرب في أواخر أيار 1947، وكان من أعتى دعاة الاستعمار، وقد زوّدته حكومته بتعليمات فهم منها أنها قد أتاحت له سلطة مطلقة في التصرف لكبح الدعوة الوطنية للاستقلال التي يدعو إليها جلالةُ الملك. وبدأ معركة سافرة يتحدى بها سلطة الملك ويستفزّه، ويصطنع شتى الأساليب ليبلغ غايته الدنيئة.

وواجه جلالةُ الملك محمد الخامس المؤامرات التي حاكها المقيم العام الجديد بكل ما عرف عنه من إرادة وحكمة وثبات في المواقف، ودفاع عن حقوق الوطن، لايفرّط في أمر منها، ونظرٍ يستشرف المستقبل، يحوطه شعب مخلص يمحضه الثقة والتأييد، والاستعداد للتضحية مهما غلت.

وبدأت التدخلات الفرنسية الشرسة لإدماج المغرب وتونس في الاتحاد الفرنسي، وبدأ معها الصراع المرير الذي دار بين الملك محمد الخامس يؤيده شعبه الكريم المناضل من جهة، والحكومة الفرنسية والإدارة الاستعمارية بالمغرب ومن حولها المعمرون ورجال الأعمال والشركات الاحتكارية والإقطاعيون والعملاء من جهة أخرى.

وأخذ الجنرال جوان وعصابته يتلاعبون في النصوص ودلالاتها، مما كان يزعج الرأي العام المغربي، ويضطر الكتابةَ الخاصة لجلالة الملك إلى إصدار التصحيحات الضرورية، كالبلاغ الذي أصدرته الكتابةُ الخاصة في آخر تموز (يوليو) 1947، ومما جاء في البلاغ على لسان محمد الخامس

"فليطمئن شعبنا المخلص، وليظل هادئاً. فنحن متيقظون بعون الله في حراسة مصالحه. ولن نجد راحة إلا في اليوم الذي يحل فيه شعبنا المكانَ اللائق به بين الأمم، والله الهادي إلى سواء السبيل".

وهناك المشروعات التي كان يصوغها المقيم العام بمعونة الإدارة الفرنسية بالمغرب وكبار المعمرين وأمثالهم من عتاة الاستعمار ليقدمها إلى جلالة الملك. ومثلُ هذه المشروعات كان نصيبها الرفض دائماً، لأن القصد الواضح فيها هو التفريط في حق الوطن. وكان هذا الرفض يثير ثائرة المحتلّ الفرنسي ويدفعه لتشويه الحقائق كما حدث في مشروع الظهير الذي قدمه الجنرال جوان إلى محمد الخامس حول تنظيم المجالس البلدية المختلطة....

وقد أدى إخفاق الجنرال جوان في حمل جلالة محمد الخامس على توقيع مشاريع القوانين بالقوة والتخويف إلى لجوئه إلى أساليب دنيئة في المضايقات لجلالة الملك، وتوزيع المنشورات الموقّعة باسم حزب وهمي يُهاجَم فيها جلالةُ الملك وأفراد أسرته بكلمات نابية.

ونظراً لهذا التوتر في العلاقات المغربية الفرنسية، استدعت الحكومة الفرنسية العاهل المغربي إلى باريس للتحدث معه في وسائل تحسينها. وكانت الزيارة في تشرين الأول (أكتوبر) 1950، وفي 1950/10/11 سلّم جلالة الملك مذكرة مهمة للحكومة الفرنسية طرح فيها القضية المغربية بجميع جوانبها، وأرفق المذكرة بسبعة ملحقات.

جاءت المذكرة وملحقاتها تحليلاً قانونياً لنظام الحماية الذي انقلب إلى حكم استعماري خالص، ينكر على السلطة الشرعية اختصاصاتها، إذ جمع بين الإدارة والمراقبة في آن واحد، مما أثار مشاعر القلق والحنق.

وبقي جلالة الملك ضيفاً على الحكومة الفرنسية نحو أسبوعين، وفي يوم 1950/10/31 ورد ردٌّ هذه الحكومة على المذكرة الملكية، ولم يستجب الرد لأي مطلب من المطالب التي تضمنتها المذكرة.

ولم يغادر محمد الخامس فرنسا يوم 1950/11/1 إلا بعد أن بعث بمذكرة ثانية إلى الحكومة الفرنسية، مطالباً بوضع حدّ لمعاهدة الحماية وأن تحلّ محلها معاهدة جديدة.

اندفع الجنرال جوان المقيم العام في غطرسته الاستعمارية ومؤامراته الدنيئة، وملأ إدارته بأعوان من ألدّ خصوم القضية المغربية. وسوّلت له نفسه أن يدسّ الدسائس ليفرّق بين الأحزاب الوطنية فلم يفلح. وكان جلالة الملك محمد الخامس يقاوم تحركات الجنرال وبطانته بالوقوف في وجه كل ما يمسّ السيادة الوطنية، ويرفضُ المصادقة على مراسيم القوانين التي تُقدَّم له في هذا النطاق.

وقام الجنرال جوان وأعوانه بإعداد مؤامرة كبيرة خططوا لها وأحكموا حبكها، وهيأوا عملاءهم المأجورين للمشاركة فيها.

وفي يوم 1951/1/26 بدأ الجنرال بإنفاذ المؤامرة، فقابل جلالة الملك وقدّم له أوراقاً ليوقعها بعدما مهّد لها بحديثٍ شديد اللهجة، مشوبٍ بالتهديد، يتهم فيه الملك بأن سياسته قادته إلى حوادث سنة 1944، وإلى خطاب طنجة سنة 1947، وانتهت اليوم بانقسام يهدّد بانفجار المغرب. ورفض جلالة الملك الاستجابة لطلبات المقيم العام التي تجاوزت الحدود النظامية، فاحتدَّ الجنرال جوان وهدد جلالة الملك قائلاً : "إن ردّكم غير مقبول، فإما أن تستنكروا حزب الاستقلال صراحة أو تتنازلوا عن العرش، وإن لم تفعلوا فسأخلعكم بنفسي". وتفاقمت الأزمة، وكان لهذا التهديد أثره الكبير في داخل المغرب، ثم في البلاد العربية والجامعة العربية والعواصم الشرقية التي أيدت العاهل المغربي، وندّدت بموقف السلطات الفرنسية. وهيأت منظمة الجامعة العربية الوثائق الأساسية لرفع القضية المغربية إلى الأمم المتحدة وعرض التصرفات الفرنسية الجائرة التي خالفت كل القوانين والأنظمة.

ولئن وقّع جلالة الملك في 1951/1/26 بروتوكول الاتفاق قائلاً : "إنني أوقعه تحت الضغط والإكراه حقناً لدماء رعيتي" إن الجنرال جوان قبله على مضض، وتراجع عما كان قد صمّم على القيام به.

وكان للحديث الذي أدلى به العاهل المغربي حول الحادث اللئيم الذي قام به الجنرال جوان لجريدة الأهرام القاهرية دويٌّ كبير، كما كان للحركات الوطنية في المغرب التي تجلت في المظاهرات، ولاسيما في جبال الأطلس استنكاراً لتعسّف الإدارة الفرنسية، واحتجاجاً على أساليبها القمعية، وتأييداً لموقف ملك البلاد، أثرها الكبير في الكشف عما اقترفته الإدارة الفرنسية من سفك الدماء وزجّ المواطنين وزعماء الحركة الوطنية في السجون، مما أحرج الحكومة الفرنسية التي اضطرت أن تفكر في تغيير المقيم العام. ولكنها كانت على جانب من الضعف جعلها تترضى الجنرال جوان ليقبل زحزحته عن عمله إلى المنصب الذي يختاره. وأملى المقيم العام شروطه القاسية، ومن أبرزها أن يفرض من يخلفه، وأن تظل الإقامة العامة ماضيةً على الخطة التي انتهجها في محاربة جلالة الملك والحركة الوطنية في المغرب.

وغادر الجنرال جوان المغرب يوم 1951/9/20 بعدما اطمأن إلى أن الأمور بعده ستظل ماضية على نهج الخطة الاستعمارية التي أرسى قواعدها.

لقد قضى الجنرال جوان في المغرب أربع سنوات ونيفاً (أيار - 1947 أيلول 1951) كانت من أقسى ماعاناه المغرب العربي، فقد كان جوان ذا عقلية استعمارية رجعية لم يدرك الأفكار التحررية التي حملتها الحرب العالمية الثانية إلى الأقطار المستبعدة، فكان يتصرف كأن البلاد ملكه، وكانت الحكومة الفرنسية تهابه فلا تجرؤ على مراجعته في أعماله. كان يقول لمساعديه "سوف نتحدث عن الإصلاحات بعد خمس وسبعين سنة"، وكان يتشبّثُ بمواقفه الاستعمارية الرجعية لايتزحزح عنها، تؤيده عصابة من معاونيه اختارها من ألدّ خصوم القضية المغربية، ولم يستسغ رفض العاهل المغربي لبرنامج "الإصلاحات" الذي قدّمه إليه للمصادقة، فأصبح شغله الشاغل مضايقة الملك، وتدبير المؤامرات التي تحرجه، وكان يرمي من وراء ذلك إلى بلوغ الغاية التي خطط لها مع أعوانه وهي خلع الملك محمد الخامس الذي أوتي من الحكمة والوعي والنظر البعيد واستشفاف المستقبل مافوّت عليه مرماه.

وترك جوان المغرب وهو يغلي حقداً وضغينة، ويوالي صلاته مع خَلَفِه ومن حوله يزيدهم غطرسة وإجراماً.

وأصبح الجنرال كيّوم المقيم العام للمغرب، وقدم إلى الدار البيضاء يوم 1951/9/20، وكشف عن خطته في عمله بقوله . إنه جاء "لاتباع الخطة التي رسمها المقيمون السابقون بمن فيهم سلفه المباشر الجنرال جوان".

وكان من حكمة العاهل المغربي أن قال له في أول مقابلة رسمية "منذ غادرتم هذه البلاد حدثت تحولات وتطورات في العالم بوجه عام، وفي العالم الإسلامي بوجه خاص، وستلاحظون أثر ذلك هنا بدون أدنى شك، وفي وسعكم أن تقدروه حق قدره".

"لم يمر أسبوعان على مقدم الجنرال كيوم حتى قررت الدول العربية بالإجماع عرض قضية المغرب على الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وكانت قد اتخذت قرارها في أعقاب مؤامرة الجنرال جوان، وبعد مرور سنة على تقديم محمد الخامس مذكرة إلى الحكومة الفرنسية يطالب فيها بإلغاء الحماية، وبناء العلاقات المغربية الفرنسية على أسس جديدة"(1).

وكان لنبإ عرض القضية على الجمعية العامة صدى استحسان وابتهاج في المغرب تجلت مظاهره في الصحافة ولدى الأحزاب الوطنية وجماهير الشعب.

وتكلم الملك محمد الخامس في 1951/11/18 في خطاب العرش بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين عن مطامح الشعب المغربي، وذكر أنه كان قدّم في السنة الماضية مذكرتين إلى الحكومة الفرنسية معبراً عن "رغبتنا في أن تُبنى علاقاتُ المغرب بفرنسا على اتفاق يضمن للمغرب كامل سيادته، ويجعل صلته معها على أسس جديدة في دائرة الود والصداقة، واحترام المصالح العليا للبلدين. ومنذ ذلك الحين ونحن نأمل أن تجري مفاوضات، ومازلنا ننتظر".

ولما طال انتظار محمد الخامس دعا الجنرال كيّوم يوم 1952/3/15، وحمّله مذكرة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية تتضمن مراجعة العلاقات الفرنسية المغربية، بما يكفل سيادة المغرب ويضمن المصالح المشروعة للفرنسيين، وطلب تأليف حكومة مؤقتة للتفاوض باسمه مع الحكومة الفرنسية، وعودة تشكيل الديوان الذي عطّله الجنرال جوان، وأشار إلى المطالب التي أعرب عنها في مذكراته إلى الحكومة الفرنسية حين زار باريس في خريف 1950

وكانت حركة القمع في المغرب في اشتداد، وتأخر جواب الحكومة الفرنسية، ثم سُلّم إلى القصر بالرباط يوم 1952/9/17، وكان رداً سلبيا.

وقد أجاب عنه جلالة الملك يوم 1952/3/10 مبدياً أسفه لعدم استجابتها لمقترحاته، واسترعى نظرها إلى أن برنامج الإصلاحات الذي عَرَضَتْه عليه يرمي في روحه واتجاهه إلى اقتسام السيادة المغربية. ثم نشر جلالته بياناً لإطلاع الرأي العام على جوهر الخلاف.

وشنّت الإدارة الفرنسية حملة شعواء، وأخذت تعبّئ عملاءها، وأسفرت عن معالم المؤامرة الجديدة التي تحوكها، وكان أعوان الإدارة الفرنسية بالداخل ينسقون مع الجنرال جوان الذي كان يخطط للمؤامرة ويساعد على التنفيذ من باريس. ويقود للعملية في الداخل الجنرال كيوم.

ولكن الشعب المغربي ظلّ صفاً واحداً في مساندة محمد الخامس الذي ضمّ إلى نشاطه أحاديث للصحافة كشفت بوضوح عن عدالة القضية المغربية، وأكسبتها تأييد الرأي العام الدولي.

وهيأت الإدارة الفرنسية للقيام بضربة قمع واسعة عندما تسنح الفرصة، وقد وجدت تلك الفرصة في حركة الإضراب التي دعا إليها الاتحاد العام للنقابات المغربية في الدار البيضاء يوم 1952/8/12 غداة اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، فأردت قوات الجيش الفرنسي مئات العمال العزل الذين كانوا محتشدين في الأحياء، ثم حاصرت مركز العمال بوسط الدار البيضاء، ووجهت نيرانها إلى صدور المتظاهرين فقتلت عدداً كبيراً تجاوز المئات، وجرت الدماء أنهاراً.

وحصلت تظاهرات أخرى في الرباط ومكناس وفاس والقنيطرة وبني ملال وغيرها من المدن.

وكانت مناسبة للسلطات المحتلة أن تلقي القبض على جماعات كبيرة من حزب الاستقلال والأحزاب الأخرى في أنحاء المغرب، ونفت الكثيرين منهم إلى المعتقلات النائية في أقصى الجنوب، وملأت السجون بالمعتقلين، وتصدّت للمتظاهرين بقوة السلاح فسقط الكثير من الضحايا. وصرّح بونيفاس، وهو من عتاة المستعمرين: " إن القمع الذي قمتُ به كان سريعاً وقاسياً ".

وبعد هذه الضربة القاسية للحركة الوطنية، بدأت المؤامرة الكبرى بتضييق الخناق على محمد الخامس. وكان المتآمرون جادّين في إعداد خطتهم، وضموا إليهم كل مؤيديهم وعملائهم.

وكان ثمة فئة من الفرنسيين الأحرار برئاسة الأديب الكبير فرانسوا مورياك قد قامت بالتشهير بالإدارة الفرنسية في المغرب وفضح أساليبها القمعية الإجرامية، فجنّ جنونُ الإدارة الفرنسية وجنّدت صحافتها للرد عليها، وحشدت على مسرح الأحداث عملاءها الخونة يشيدون بأعمالها.

ووقف البطل محمد الخامس كالجبل الراسخ ضد هذه القوى، كان ثابتاً كالصخر، يتصدى للعواصف، ويقوم بشتى الأنشطة التي تعبر عن موقفه، ويقدم الاحتجاجات والمذكرات التي كانت الإقامة الفرنسية تعرقل وصولها.

واشتد نشاط العملاء منذ شهر آذار (مارس) 1953، ينسقون مع الإدارة الفرنسية للتخلص من البطل محمد الخامس الذي كان يحبط بحكمته وفطنته وذكائه كل مؤامراتهم. ولكن القوة الغاشمة الظالمة لايوقفها شيء، فقد دخلت المؤامرة الدنيئة فصلها الأخير في بدء الصيف فشرعت الإدارة الفرنسية في تضييق الخناق على محمد الخامس بمحاصرة القصر الملكي حصاراً شديداً محكماً، وبوضع رقابة شديدة على تحركات جلالة الملك وسمو وليّ العهد وباقي الأسرة المالكة، وبلغ الأمر بالإقامة العامة أنها أصبحت تحجز المذكرات والخطابات التي كان يوجهها العاهل إلى رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية.

ووقعت الواقعة ففي يوم 1953/8/13 طوقت الإقامةُ العامة القصر الملكي بكتيبة إضافية من الجنود الفرنسيين المسلحين، وشَدَّدت الحراسة على سمو ولي العهد، وجَرَّدت الحرس الملكي من سلاحه التقليدي. ثم طلب الجنرال كيوم مقابلة محمد الخامس وسلّمه وثيقة موجهة من الحكومة الفرنسية تجرد الملك من جميع السلطات، وأخبره أن له مهلة ساعتين للتوقيع.

ولقد أعاد جلالة الملك الوثائق موقعة إلى السيد دولاطور دوبان (مستشار الحكومة الشريفة)، وشفعها بهذا التعليق "إنه إنذار. وقد أذعنت للقوة".

وكانت الوثائق التي وقعها العاهل الكريم تضع أسس السيادة المزدوجة التي وقف محمد الخامس حياته وهو يعارضها.

وكان من المتوقع أن يوقف الجنرال كيوم المؤامرة بعد توقيع محمد الخامس، ولكنه مضى في التآمر مع أعوانه والعملاء إلى النهاية، وأعلنوا إمامة محمد بن عرفة. وما كاد ينتشر النبأ حتى وقعت التظاهرات في أغلب المدن الرباط والدار البيضاء ومراكش ووجدة وغيرها من المدن على رغم الحصار الشديد الذي كان مضروباً عليها من قوات الجيش والشرطة الفرنسية، والقمع الشديد الذي صاحب أعمال المتآمرين منذ الشروع في إنفاذ خطتهم.

كان المتظاهرون يؤكدون تعلقهم بملكهم الشرعي، ويستنكرون المؤامرة الدنيئة المدبرة ضده، وقد نفي واعتقل المئات من المواطنين، وكانت السجون ومخافر الشرطة ملأى بالمحكوم عليهم والمتهمين. وسقط في وجدة وحدها يومي 16 و1953/8/17 نحو ألف قتيل وعدد وافر من الجرحى، ولم ينجح البلاغان اللذان نشرهما القصر الملكي يومي 16 و 1953/8/17 في إعادة الطمأنينة إلى النفوس، والهدوء إلى الشارع.

وسافر الجنرال كيوم إلى باريس يوم الاثنين 1953/8/17 لوضع الترتيبات الأخيرة مع حكومته لخلع السلطان، وحصل على موافقة الحكومة وعاد إلى المغرب في الساعة الثانية من صباح يوم الخميس 8/20 وصدرت الأوامر إلى الجنود بالخروج إلى الشوارع بلباس الميدان والاستعداد لإطلاق النار عند أول مناسبة ، ولما فتح المغاربة أعينهم في الصباح وجدوا مدنهم أشبه ما تكون بساحة معركة.

وفي الساعة الثانية بعد الزوال توجه الجنرال كيوم إلى القصر الملكي تحيط به جماعة من كبار الموظفين الفرنسيين، بعدما طلب مقابلة مستعجلة مع محمد الخامس، وخرج الملك لمقابلة المقيم العام محاطاً بنجليه، صاحب السمو الملكي ولي العهد والأمير عبد الله. لم يؤد الجنرال كيوم التحية الواجبة كعادته، وإنما وجه الخطاب إلى محمد الخامس بنبرة متجهمة ووجه عبوس طالباً منه أن يتنازل عن سلطاته للصدر الأعظم، فرفض محمد الخامس بإباء وشمم عرض ممثل فرنسا المهين، فما كان من هذا الأخير إلا أن أومأ برأسه لمدير الأمن الفرنسي فتقدم ووضع يده على كتف عاهل المغرب الكريم، ثم أشار ممثل فرنسا كذلك إلى ضابط من ضباط حرسه فجذب محمد الخامس، وجذب ابنيه من ورائه شاهراً رشّاشه في ظهرهما، ولم يسمح الجنرال كيوم للعاهل ونجليه بتوديع أهل بيتهم، وساقهم ضابط الدرك تحت تهديد المسدسات والرشاشات، وأقلتهم سيارة عسكرية إلى المطار العسكري حيث ركبوا في طائرة دي.سي.3 كانت تنتظرهم.

أقلعت الطائرة بمحمد الخامس ونجليه دون أن يعلموا وجهتها إلى أن حطت بهم في مطار أجاكسو بجزيرة كورسيكا، واختارت الحكومة الفرنسية قرية "زونزا" مقراً لنفيهم.

ولئن أراد المتآمرون بأعمالهم الخسيسة الدنيئة أن يقضوا على أمل المغرب بالحرية والاستقلال، فإن الله أرادها ملحمة جديدة كتبها محمد الخامس وأسرته وشعبه المناضل بتضحياتهم وآلامهم ودمائهم، فعجلت تلك المؤامرة بانتصار القضية التي ناضلوا من أجلها.

أصيب الشعب المغربي بما يشبه الذهول عندما طرق سمعه نبأ نفي ملكه. والعجب أن المتآمرين اختاروا أن تتمّ جريمتهم في مقدم عيد الأضحى المبارك، عيد التضحية والفداء، فخيّمت على الشعب المغربي سحب الكآبة والحزن، وحار في الاهتداء إلى الطريق التي يجب أن يسلكها لمقارعة المستعمرين. فقد سبَّبتْ الإدارة الفرنسية ببطشها وقمعها الشديد توزع القادة والزعماء في مناطق لا تنالهم فيها يد المستعمرين، و ألقت بثقلها لمراقبة الأحزاب الوطنية، وألقت المناضلين من أبناء الشعب في السجون والمعتقلات والمنافي، و أثارت جواً من الرعب، وطوقت المدن والقرى بالجيش والدرك والشرطة.

ولما نصبت الإدارة الفرنسية وعملاؤها بأساليبهم الزجرية والشيطانية "محمد بن عرفة" الدمية التي لا تتحرك إلا بمشيئتهم قابله شعب المغرب الكريم بالإزدراء وسماه "سلطان الفرنسيين"، وكانت الإدارة الفرنسية تراقب الأسرة المالكة وهي في المنفى مراقبة دقيقة، ولفّقت من بعدُ قصة كاذبة تقول إن جماعة من المكافحين خططت لخطف الملك محمد الخامس من منفاه بكورسيكا، فصدر الأمر بنقله حتى انتهى به إلى "انتسيرابي" بجزيرة مدغشقر، يوم 1954/1/29

ورأت الإدارة الفرنسية الفرصة سانحة لتوقيع المشروعات التي كان يرفضها جلالة الملك محمد الخامس لأنها تخالف نظام الحماية، وتتجاوز الحدود في منح السلطات والمزايا للمعمرين الذين كانوا يسعون مع الإدارة الفرنسية لإحداث ازدواجية السيادة (إنشاء دولة مغربية – فرنسية). وقد تبلورت مطامع الإدارة و المعمرين في الظهائر التي استصدرتها الإقامة العامة في أقل من أربعة أسابيع على ترحيل محمد الخامس.

لم تطل وقفة الشعب المغربي بعد إقدام الإدارة الفرنسية على انتهاك أقدس مقدساته، ودشّن عمل المقاومة البطل الشهيد علال بن عبد الله بهجومه الرائع يوم 1953/9/11 على ابن عرفة الذي خرج لأداء صلاة الجمعة في موكب مهيب تتقدمه الخيول المطهمة، ويحيط به من كل جانب أعوان القصر وجنود الحرس. وقد اتخذت السلطة الفرنسية احتياطات أمنية مشددة، ووضعت الحواجز على طول الطريق بين القصر والمسجد، وقد اصطف رجال الشرطة والدرك والجنود المدججون بالسلاح. كاد الموكب الرسمي يقترب من المسجد، وإذا رجلٌ يخترق الصفوف بسيارة فورد عتيقة مندفعاً نحو الفرس الذي كان يركبه ابن عرفة. صدمت السيارة الفرس فألقى بحمله على الأرض، واستلَّ صاحب السيارة سكيناً وهو على الأرض محاولاً أن يغمدها في صدر ابن عرفة، لولا أن

الضابط الفرنسي المكلف بحراسته أخرج مسدسه وأطلق النار على الرجل فقتله. لقد كان الشهيد علال بن عبد الله أول شهداء المقاومة.

واندلعت حركة الفداء، وقدّم الفدائيون التضحيات تلو التضحيات. ويقول الباحث البلجيكي سطيفان برنار في بحثه الجامع المغرب (1943-1956) «قُتل مئات المتآمرين والعملاء في حوادث المقاومة والفداء من أغسطس 1953 إلى أكتوبر 1955».

وكان الفدائيون يرددون أمام القضاة أنهم قاموا للثأر لكرامة البلاد التي أهدرت يوم 1953/8/20، وقبل تنفيذ الحكم بالإعدام في الشهيد حمو الفطواكي والشهيد عبد الله الشفشاوني ردّد كل منهما أمام كوكبة الجنود وبحضور محاميهما "إني فخور بالموت في سبيل بلادي. أهب حياتي لملكي ووطني وديني".

لقد مارس المغرب المقاومة المسلحة ثم المقاومة السياسية، وهو يمارس في هذه المرحلة، إزاء تحديات الإدارة الفرنسية واعتداءاتها، الأعمالَ الفدائية.

كان الفدائيون يقتنصون أكثر الأشخاص ضلاعة في التآمر، ويضربون أهم المرافق وأكثرها حيوية. وقد تصدت العمليات الفدائية أول ما تصدت للجواسيس والمخبرين والخونة الذين كانوا يتعاونون مع الإدارة الاستعمارية، فدبّ الرعب في نفوس من تسوّل لهم التعاون معها. وكانوا ينتقون ضحاياهم من المستعمرين فيطيحون بأعلاهم رتبة، أو يلقون القنابل اليدوية في الجموع الحاشدة ليكون لعملهم دويّ مروّع في الأوساط الفرنسية، كما كانوا يخربون أسلاك المواصلات الهاتفية وسكة الحديد، وظلت العمليات الفدائية تنمو وتتسع حتى عاد محمد الخامس من المنفى.

وقد عُني مؤرخو هذه المدة ببيان الطرق التي سلكها الفدائيون في تنظيماتهم، وفي جمع الأموال الطوعية التي كان يُدفع أكثرها لأسر الشهداء والمعتقلين، وكانوا مقتنعين بعملهم كل القناعة وأنه الطريق الصحيح الموصل إلى تحقيق الهدف وهو إجبار المستعمر الغاشم على إرجاع الملك محمد الخامس إلى قصره في الرباط. ونجد في محاكمة الشهيد صالح الراشدي ما يدل على الإيمان والقناعة والتصميم التي ملأت قلوب هؤلاء الفدائيين. يقول الراشدي لقاضيه "إني غير نادم على ما فعلت، وفخور بالموت دفاعاً عن قضية بلادي"، وحين أرادوا أن يعصبوا عينيه قبل إعدامه رفض قائلاً "اتركوني أشاهد سماء بلادي لآخر مرة".

ولا بد هنا من إشارة نعرض فيها لردة الفعل التي قام بها المعمرون، فظهرت حركة إرهابية رداً على حركة الفداء، وكانت تعمل في وضح النهار، وتنعم بتساهل الإدارة الفرنسية، وقد قامت باعتداءات جسيمة، وقتلت وفتكت بالأهالي دون خوف أو وَجَل، وممن اغتالوهم المحامي عمر السبتي، والطاهر السبتي، إلى جانب جرائم أخرى عديدة.

وكان للأحداث المؤسفة التي سيطرت على المغرب غداة مؤامرة 1953/8/20 أن قامت لجنة برلمانية فرنسية بالتحقيق في الحالة السياسية العامة بالمغرب، وقدمت تقريرها إلى مجلس النواب الفرنسي في 1954/11/2، وكشف التقرير عن جوانب من أعمال الإدارة الفرنسية المخالفة للقوانين، والمتسمة بالتآمر على المغاربة وحرمانهم حقوقهم، وأشار إلى جو الرعب الذي سيطر على المغرب، وكان التقرير في مجمله يوضح الحالة المتردية التي أدى إليها خلع ملك البلاد محمد الخامس الذي يتعلق به المغاربة تعلقاً لا يحدّ، ويرون فيه الحاكم الذي وقف نفسه لحماية شعبه وتقدمه، واستعادة حقوق وطنه وصيانة كرامته فهم لا يقبلون سواه.

وبيّنت اللجنة في تقريرها أن الإدارة الفرنسية بالمغرب قد انحازت ضد الحركة الوطنية، وعارضت كل إصلاح، ووقفت موقف الجمود، وأدى موقفها هذا إلى شيء واحد هو تحطيم معاهدة فاس، وتأسيس ازدواجية في السيادة بواسطة إعادة تنظيم الإدارة المركزية.

وتوالت تقارير مختلفة من جهات أخرى فرنسية اطلعت على الحقائق، وكانت كلها تدعم وتعزّز موقف الملك محمد الخامس والوطنيين، وتنبّهُ على الخطإ الفادح الذي جرته أحداث 1953/8/20

وازدادت الحالة في المغرب تدهوراً لضعف الحكومة الفرنسية أمام الإدارة الفرنسية بالمغرب، وانصرافها عن شؤونه إلى أمور التوازن السياسي البرلماني الذي كان هشّاً في فرنسا آنذاك.

وكان كل ما أسفر عنه هذا الضجيج هو تبديل المقيم العام الجنرال كيوم، فأقيل من منصبه في 1954/5/7 يوم سقوط "ديان بيان فو" في الهند الصينية، ثم غادر المغرب في أول حزيران (يونيو).

كان الجنرال كيوم مثلاً للعجرفة والتسلط، قضى أيامه يلهث في اتباع سياسة سلفه جوان، كان يلقي خطباً ويدلي بتصريحات ملؤها التهديد والوعيد، غير مترفع عن استعمال

بعض العبارات المبتذلة مثل . "سأطعم الوطنيين التبن". وحين غادر المغرب رماه الفدائيون بقنابل يدوية لم ينج منها إلا بأعجوبة في أثناء زيارة وداع قام بها لمدينة مراكش، هذه المدينة التي نفذ فيها مؤامرته ضد محمد الخامس.

لقد كان عهد الجنرالين جوان وكيوم من أسوإ عهود الاستعمار التي عرفها المغرب.

وتولى الإقامة العامة بعدهما الجنرال فرانسيس لاكوست، وكثر المتطلعون إلى حل المشكلة المغربية على أساس تلبية رغبات الشعب المغربي ومطامحه.

برزت البحوث والمقالات في الصحف العربية والإسلامية، وكلها تطالب بالحلول المنطقية بشأن العرش وعودة الشرعية، وكذلك كثرت المقالات والبحوث على أعمدة الصحف والمجلات الشرقية. ولكن الإدارة الفرنسية ظلت متحجرة لا ترى إلا البقاء على السياسة الجائرة التي سلكها المقيمان السابقان بشأن العرش.

في 1954/9/8 وجه منديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية دعوة إلى المقيم العام فرانسيس لاكوست وبحث معه قضية المغرب، ثم سلّمه برنامجاً أمره بتنفيذه، وهو برنامج يشتمل على خمس نقاط، لعل أولاها المتصلة بالإفراج عن القادة الوطنيين المعتقلين والمنفيين، وإصدار العفو عن السياسيين المحكوم عليهم، قد لقيت القبول. أما النقاط الأربع الباقية فهي بعيدة عن المطالب التي كان يتطلع إليها جمهور الشعب المغربي لتحقيق حريته واستقلاله.

تمّ الإفراج عن القادة الوطنيين في 1954/9/29، كما أطلق سراح المعتقلين السياسيين من السجون والمنافي يوم 1954/10/5، وبعد الإفراج عن الوطنيين، وفي طليعتهم قيادة حزب الاستقلال عرض عليهم فرانسيس لاكوست الانضمام إلى مجلس الإصلاحات، فامتنعوا، واضعين قضية العرش في المقدمة، ومعلنين أن رجوع محمد الخامس هو مفتاح الأزمة. ووُزّعت منشورات في الدار البيضاء تعدّ كل من يستجيب إلى ما تضمنه البرنامج من مقترحات خائناً، ما دام محمد الخامس مُبعداً عن عرشه، ممنوعاً من إسماع صوته، وما لم تعد فرنسا باستقلال المغرب.

وقدّم منديس فرانس عدة اقتراحات للملك محمد الخامس مقابل تنازله، فرفضها جلالة الملك. أما رجال الحركة الوطنية فقد جعلوا من تسوية مشكلة العرش شرطاً للدخول

في أي محادثة مع الحكومة الفرنسية، فمات مشروع الإصلاحات في مهده، وأصبح من الضروري البحث عن طريق نافذ، ولاسيما أن الحركة الفدائية قد استفحلت، وتردّت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الحالة السياسية.

وطرح مشروع مجلس العرش وبحثه الطرفان جلالة الملك، والجانب الفرنسي، واتخذ المشروع المتفق عليه شكل رسالة وجهها محمد الخامس إلى الأستاذ جورج [ايزار محامي محمد الخامس وصديقه] في 1954/12/26 تضمنت قبول جلالته لمشروع مجلس العرش، والحكومة الموقتة للتفاوض شريطة أن يحظيا بادئ ذي بدء بموافقة القادة الوطنيين، وتضمنت أيضاً نصوصاً أخرى فيها الحذر والإحكام والتدقيق.

ولكن المشروع لم يتمّ لأن منديس فرانس لقي معارضة شديدة من البرلمان الفرنسي عندما قدّم مشروع الإصلاح لمعالجة الوضع المتردّي في الجزائر. ولما أجري التصويت أطاح البرلمان بمنديس فرانس (شباط/فبراير 1955).

وألّف إدغار فور الحكومة الفرنسية الجديدة في 1955/2/23، ووقع اختيار إدغار فور على بيير جولي لوزارة الشؤون المغربية والتونسية.

كانت المشكلة المغربية في أوج تعقدها، فقد تدهورت حالة الأمن في المغرب، ورافقها انهيار اقتصادي واجتماعي، وكثرت عمليات الفداء المغربي، والإرهاب الفرنسي. ومع ذلك فإن الحكومة الفرنسية لم تُحلّ المشكلة المغربية المحل الأول في أعمالها.

وقد شنّت حركة الفداء في ليلة 1955/2/26، بعد تنصيب إدغار فور بثلاثة أيام فقط إحدى وثمانين عملية. وكان لكثير من هذه العمليات الفدائية دويّ هائل. وفي النصف الأول من شهر أيار/مايو 1955 حدثت بالدار البيضاء مئة وخمسون عملية فدائية. وتوالت الغارات الفدائية بضراوة بتوالي الأيام، وقابلتها الجالية الفرنسية بعمليات إرهابية كثيرة.

وفي هذا الجو الملتهب قام الإرهابيون الفرنسيون باغتيال لوميغر دوبري يوم 1955/6/11 وكان من كبار رجال الأعمال المتنورين، وكان يرى أن أزمة المغرب لايتأتّى حلّها إلا باستقلال المغرب، فأثار مقتله ضجة كبيرة وتحقيقات استمرت دون نتيجة في إبانها.

وأقالت الحكومة المقيم العام فرانسيس لاكوست ودعته إلى باريس يوم 6/15 «ليتأمل في سنة كاملة ضيّعها، وضاعت بضياعها فرص وأرواح كثيرة».

وادلهمّ الجو السياسي في المغرب، وتكررت الأعمال الإرهابية التي كانت تقوم بها المنظمات الفرنسية، وأغلقت الدكاكين والمتاجر، مما شلّ الحركة التجارية، وعطّل تموين السكان بالمواد الغذائية.

وفي مقابل الإرهاب الفرنسي ازدادت عمليات الفداء حتى بلغت خمساً وسبعين عملية ما بين (1955/7/1-6/15)

واختارت الحكومة الفرنسية جيلبير كرانفال لتولي منصب المقيم العام في الرباط، وأُعلن عن تعيينه يوم 1955/6/21، وكان شخصيته من الدرجة الرفيعة، اشتهر بقوة الشخصية والحزم والشجاعة، قضى خمسة عشر يوماً في باريس يجتمع بالشخصيات والدوائر التي لها صلة بالمشكلة المغربية، واهتم في أثناء ذلك بانتقاء مساعديه، ممن يتصفون بالكفاية والجد والإخلاص في العمل، وزّودته الحكومة الفرنسية بوثيقة تتضمن تعليماتها، وبقيت المسألة الأساسية قضية العرش.

ولخص بيير جولي وزير الشؤون المغربية والتونسية بوزارة إدغار فور موقف حكومته بقوله . " أما مشكلة العرش فيجب إيجاد حلّ لها دون أن نحيد عن مبدأين: من جهة لم يعد من الممكن إطالة بقاء ابن عرفة على العرش، ومن جهة أخرى عدم ورود إعادة ابن يوسف إلى العرش".

وصل جيلبير كرانفال إلى المغرب يوم 1955/7/7، وبدأ يرتب ديوانه ويعين المساعدين الذين اختارهم، وفصل عدداً من الموظفين الذين كانوا من عتاة الاستعماريين، ليحل محلهم أشخاصاً كان قد انتقاهم قبل مجيئه إلى المغرب، وأمر بالإفراج عن أعداد من المعتقلين والسجناء والمنفيين. ولم يجد تجاوباً من المسؤولين الفرنسيين الكبار في المغرب لتنفيذ الخطة التي كان يعتزم انتهاجها، إذ كانوا يعارضون المطامح المغربية المشروعة.

وكانت مناسبة الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي 1955/7/14 الذي ضمّ المدعوين المغاربة والجالية الفرنسية معاً، على خلاف العادة المرعية، ولقي نجاحاً لم يُعهد من قبلُ، سبباً لتفجر معارضة الجالية الفرنسية، فألقيت قنبلة تفجرت في الدار البيضاء بعد ظهر 7/14، ونظم الشباب الأوربي في أعقاب الانفجار تظاهرة كبيرة نزلت إلى الأحياء الأهلية تصيح وتنهب وتحرق، وتكرر التظاهر في الغد، بهدف "معارضة تصفية المغرب على طريقة منديس فرانس"، واتجه آلاف الفرنسيين إلى الأحياء الأهلية يقتلون المغاربة، وينكّلون بهم، وينهبون ويحرقون مخازنهم، دون أن يجدوا أيّ معارضة من الشرطة.

واستقبل المغاربةُ المقيم العام في كل بلدة زارها، حاملين الأعلام المغربية، هاتفين بحياة محمد الخامس، مطالبين برجوعه، وكانوا يلاقون القمع الشديد من الإدارة المحلية عقب كل زيارة.

وقدّم كرانفال برنامجه الإصلاحي إلى الحكومة الفرنسية وكان يأمل موافقتها، ولكن الحكومة طلبت منه التريث، لأن الدوائر المعارضة في فرنسا بدأت تهاجمه، حتى أصبحت الحكومة مهددة.

وفي 1955/8/19 وقعت اضطرابات عنيفة في مدينتي خريبگة ووادي زم بالمغرب، فطاردتهم القوات المسلحة، وسقط العديد من الضحايا، ووقعت خسائر مادية كثيرة، ثم امتدت الاضطرابات إلى مناطق أخرى، وانتشرت إلى تادلة. ثم امتدت يوم الذكرى الثانية (1955/8/20) إلى أغلب المدن والقرى الكبرى وبلغت الدرجة القصوى في الدار البيضاء، وأيقن المقيم العام جيلبير كرانفال أن الخطة الجديدة التي اتخذتها الحكومة الفرنسية لن تفلح في إقناع الشعب المغربي أو تهدئته أو صرفه عن مطالبه التي آمن بها، لذلك قدّم استقالته والتحق بباريس يوم 1955/8/26 لقد قضى خمسين يوماً فقط على رأس الإقامة العامة وهي أقصر مدة قضاها مقيم عام.

أعدّ إدغار فور رئيس الحكومة الفرنسية مؤتمر إيكس-لي-بان ما بين 22 و1955/8/27 وحضره نحو أربعين شخصاً أدلوا بآرائهم في حل مشكلة العرش والقضية المغربية. وكان ممثلو مختلف فئات الرأي العام بالمغرب، مغاربة وفرنسيين، من بين الحاضرين.

وانفضَّ مؤتمر إيكس-لي-بان يوم 1955/8/27، وكُلّف بيير جولي الوزير المختص في الشؤون المغربية تقديمَ تقريره لمجلس الوزراء عن أعمال مؤتمر إيكس-لي-بان. ثم انعقد مجلس وزاري آخر وقرر تعيين الجنرال بوايي دولاطور مقيماً عاماً في المغرب، وكان عهده كثير الأحداث والمناورات والمؤامرات.

وأخذت الحكومة الفرنسية تبحث عن مفاوض بارع يقنع الملك محمد الخامس بالمشروع الذي وافقت عليه بمشقة لتسوية مشكلة العرش، والقضية المغربية بشكل عام. كان المشروع يستبعد عودة الملك محمد الخامس إلى العرش، ويكتفي بالموافقة على نقل الملك من منفاه إلى قصر من القصور الملكية في مقاطعة لالوار بفرنسا.

وبعد البحث والمذاكرة اختار إدغار فور وبيير جولي الجنرال كاترو للقيام بهذه المهمة، وهو شخصية مرموقة، وكان ضد السياسة التي اتبعت في المغرب. وتم الاتفاق على إيفاده إلى "انتسيرابي" وبرفقته رئيس ديوان وزير الخارجية هنري ايرسيو.

وصل الجنرال كاترو ورفيقه إلى انتسيرابي في 1955/9/4 ليخبرا محمد الخامس بأن الحكومة الفرنسية، بعد محادثات إيكس-لي-بان عقدت العزم على وضع حدّ للإدارة المباشرة بالمغرب، وذلك بالمساعدة على قيام مجلس للعرش، وتأليف حكومة مغربية تمثل كل اتجاهات الرأي العام للتفاوض حول مستقبل المغرب، ويُطلب من محمد الخامس أن يوافق على هذا المشروع، ويتعهد بالإمساك عن القيام بأي نشاط سياسي. وفي مقابل ذلك يُرخّص له بالإقامة في فرنسا ابتداء من 1955/10/15.

فأبدى محمد الخامس تفهماً مع بعض التحفظات. لقد قبل تأسيس مجلس للعرش، لكنه احتفظ بحقه في المساهمة في تحديد صلاحيات هذا المجلس، وصرح بأن قبوله لقيام هذا المجلس لا يعني تنازله عن أي حقٍ من حقوق العرش. وقد قبل تأليف حكومة تمثل جميع الاتجاهات، وتكون مهمتها تحديد ومراقبة ارتقاء المغرب إلى نظام استقلال داخلي. وأبدى جلالة الملك بعض التحفظات بشأن الاستقلال الداخلي فعدّلت الصيغة لتصبح. "سياسة فرنسا مبنية على تأكيد السيادة المغربية واحترامها، وترمي إلى قيادة المغرب نحو وضع دولة عصرية حرة ذات سيادة تربطها بفرنسا علاقات استقلال متداخل دائمة توافقان عليها بكل حرية". أما اختصاصات الحكومة المغربية المزمع تأسيسها فقد حددت في تسيير الشؤون العامة، وإجراء مفاوضات حول مستقبل علاقات البلدين. وأما مشكلة العرش فقد تضمن اقتراح الجنرال كاترو الصيغة التالية: "فيما يتعلق بمشكلة العرش سوف تصادق الحكومة الفرنسية على صيغة من شأنها أن تحافظ على استمرارية العرش العلوي ورسالته التاريخية، وتكفل حل تهدئة وتصالح".

قبل جلالة الملك عرض الجنرال كاترو وثبّته في خطابين وقّعهما.

ولئن فتحت مفاوضات انتسيرابي السبل أمام استقلال المغرب وعودة العاهل إلى عرشه، فإن السبيل ما زال محفوفاً بالمخاطر، يتطلب الصبر والمتابعة.

وقد أشرنا آنفاً إلى تعيين الجنرال بوايي رولاطور مقيماً عاماً بالرباط بعد استعفاء المقيم السابق جيلبير كرانفال. صادقت الحكومة الفرنسية على تعيين هذا الضابط السامي يوم 1955/8/29، وتسلّم تعليمات الحكومة يوم 1955/8/30 ثم التحق بعمله يوم 8/31

وتضمنت التعليمات السعي لإقناع بن عرفة بالانسحاب، مع الموافقة على تأسيس مجلس للعرش يكفل استمرار الدولة العلوية. وأول عمل يعهد به لمجلس العرش تشكيل حكومة مغربية برئاسة الحاج الفاطمي بنسليمان، تكون هذه الحكومة ممثلة لجميع الاتجاهات السياسية في المغرب، وتتولى مهام التسيير والتفاوض لإبرام اتفاقية جديدة مع فرنسا.

كان المقيم الجديد دولاطور ذا صلة وثيقة بالجنرال جوان، وقد أوصاه جوان بتنفيذ سياسته، وهدده إن لم يفعل. والتحق دولاطور بعمله يوم 8/31 مضمراً ما لم يكن يظهره من إنفاذ تعليمات الحكومة، وبدأ يراوغ ما وسعته المراوغة، وأخذ يوصي حكومته بتبديل حطتها السياسية، ويخلق المعاذير للإرجاء والتسويف والمماطلة. وفي كل يوم كان يلجأ إلى وسيلة جديدة للتأجيل. واضطر رئيس الحكومة إلى استدعائه لباريس واجتمع في 9/18 مجلس وزاري وقرر مرة أخرى تطبيق ما تم الاتفاق عليه في إيكس-لي-بان دون تأخير، وأبلغ المقيم العام قرار المجلس، والتحق المقيم العام بمركز عمله في الرباط يوم 9/20، وقد ازدادت عمليات الفداء في المغرب في هذه المرحلة حتى بلغت رقماً قياسياً لم تبلغه فيما مضى، واشتدت حركة القمع التي كانت تقوم بها الإدارة الفرنسية، ولكن الجنرال دولاطور مضى في خطته، غير عابئ بما يجري على الساحة المغربية. وكان منذ وصوله إلى المغرب قد فسح المجال لخصوم القضية المغربية من أساطين الاستعمار والرجعية، وجعل منهم حاشيته ومساعديه، وأبعد كل الذين كانوا يتعاطفون معها.

وهكذا أصبح الجنرال دولاطور يرأس الحركة المناوئة لسياسة الحكومة الفرنسية، ويصرّ على عدم تنفيذ التعليمات التي حددت له يوم 9/18، بل يهتم بتنفيذ الخطة التي تعهد بها للماريشال جوان التي تتلخص في عرقلة جميع المساعي المؤدية إلى حل الأزمة.

في غرة أكتوبر 1955 أقلعت طائرة في اتجاه طنجة وعلى متنها بن عرفة بعد أن وقع الوثيقتين دون تردد مبيناً رغبته في التخلي عن العرش، والانسحاب إلى طنجة، والموافقة على تعيين مجلس للعرش يقوم مقامه.

ولم يتمَّ ما تمّ إليه بعد حوادث غريبة تضحك الثكلى قام بها دولاطور وأعوانه، والعملاء المتعاونون.

وهكذا تقوضت اللامشروعية برحيل هذا الذي اعتلى العرش بغير حق، وزالت عقبة من طريق عودة محمد الخامس إلى بلاده وشعبه وعرشه.

كان من المتوقع إثر فراغ العرش أن السبيل أصبح ممهداً لتسوية المشكلة القائمة طبقاً لما تمّ عليه الاتفاق في مؤتمر إيكس-لي-بان، ولكن الجنرال دولاطور لجأ إلى سياسة المراوغة والتسويف لعرقلة أي حلّ، مما جدّد أعمال الفداء، وأدى إلى تكاثرها واتساعها، وانضم إلى ذلك نشوء جيش التحرير الذي بدأ يشنّ هجمات على مناطق عدة، بدأها يوم 1955/10/2 باقتحام عدة مراكز عسكرية في الحدود الفاصلة بين المنطقة السلطانية والمنطقة الخليفية في شمال المغرب، ثم اتسع نطاق عمله.

ولكن دولاطور لم يأبه لكل ذلك وظل متشبثاً بمراوغاته ومماطلاته. كان الماريشال جوان والجنرال كونيج وزير الدفاع وبقية الوزراء المنتمين إلى أقصى اليمين وكبار الرأسماليين الذين لهم مصالح كبرى في المغرب يدفعونه إلى المماطلة في تنفيذ تعليمات الحكومة، بينما كانت حاشيةُ المقيم العام المؤلفة من كبار رؤساء الإدارات الذين يعارضون كل تغيير في نظام الحماية، وزعماءُ جمعية الحضور الفرنسي، وكبار المعمرين ورجال الأعمال الفرنسيون، بالإضافة إلى الإقطاعيين والعملاء المغاربة يدفعون بالجنرال بوابي دولاطور إلى عرقلة كل تغيير في الوضع القائم، مما أدى إلى زيادة تدهور هذا الوضع وانهياره. وأحرج هذا التلكؤ موقف فرنسا أمام الرأي العام الدولي، ودفع وزير خارجيتها انطوان بيني الذي كان يرأس الوفد الفرنسي إلى الدورة العاشرة للأمم المتحدة أن يعلن اعتزام فرنسا منح المغرب وضع دولة عصرية ديمقراطية تتمتع بالسيادة، وسوف تُؤلف حكومةٌ مغربية وتتحقق إصلاحات.

وظل دولاطور ماضياً على نهجه في التلكؤ وعدم الاستجابة لمطالب الحكومة الفرنسية، يواصل مناوراته لإحباط أي مبادرة للوصول إلى تسوية سياسية. وازدادت الأزمة المستحكمة مما دفع البرلمان الفرنسي إلى طلب مداولة عامة عن المشكلة المغربية، وحدد يوم 1955/10/6 موعداً لهذه المداولة.

واستطاع إدغار فور رئيس الحكومة أن يعرض القضية المغربية وما أدى إليه تلكؤ الحكومة في حلها من تأزم الموقف، وبيّن ضرورة الاعتماد على الوطنيين المغاربة والاتفاق معهم على المراحل لبلوغ استقلال متداخل.

وكانت إجابات رئيس الحكومة عن الأسئلة الموجهة إليه مقنعة، وانتهت المداولات بخطاب بليغ في اليوم الثالث أعقبه تقديم عدة مشاريع قرارات حول مجلس العرش، والحكومة المغربية. وتم التصويت على سياسة الحكومة وما تنوي تنفيذه في المغرب، فمنح

البرلمانُ إدغار فور الثقَة بأغلبية كبيرة. وبذلك أصيبت خطة الجنرال دولاطور ومناصريه وفي مقدمتهم الجنرال جوان بالهزيمة، وأُعلن يوم 1955/10/15 عن إنشاء مجلس العرش وتمّ تنصيبه يوم 10/17 وقرر مجلس العرش بالإجماع يوم 10/19 تكليف الفاطمي بنسليمان بتأليف الحكومة.

واجتاحت المغرب موجة عارمة من المطالبة بعودة محمد الخامس في العشر الأخير من شهر أكتوبر، وتجلّت مطالب جماهير المغرب في تظاهرات مستمرة في الحواضر والأرياف. وغادر محمد الخامس وأسرته مدغشقر يوم 1955/10/29، وحطت بهم الطائرة في جنوب فرنسا، بإيكس-أن- بروفانس، ريثما حضرت لهم الحكومة الفرنسية قصر سان جيرمان آن لي قرب العاصمة.

وما كاد جلالته يصل حتى أسرعت الوفود من المغرب إلى باريس للتحية والتهنئة، وانهالت البرقيات على القصر بالآلاف.

وفي مطلع نوفمبر 1955 زار وزير الخارجية أنطوان بيني محمد الخامس، وكانت هذه المقابلة أول لقاء رسمي بعد مؤامرة 1953

وفي 1955/11/6 جرت المقابلة التاريخية بين محمد الخامس و أنطوان بيني في قصر لاسيل سان كلو ووضعت في هذه المقابلة أسس استقلال المغرب، ثم صدر بيان بهذا الصدد جاء فيه : "إن جلالة سلطان المغرب أكد موافقته على تشكيل حكومة مغربية للتسيير والتفاوض تكون ممثلة لمختلف التيارات الموجودة في الرأي المغربي. ويكون من جملة مهامها إنجاز إصلاحات دستورية تجعل من المغرب دولة ديمقراطية ذات نظام ملكي دستوري، وتقوم بمفاوضات مع فرنسا ليرقى المغرب بواسطتها إلى وضعية دولة مستقلة متحدة مع فرنسا بروابط مستمرة لاستقلال متداخل متفق عليه بكل حرية ومحدد المعالم".

لقد نشأ وضع جديد سلمت فرنسا بمقتضاه على لسان حكومتها بأهلية المغرب للتمتع بالاستقلال والسيادة. وانتهت ابتداء من يوم 11/6 معاهدة الحماية.

لم يعد الجنرال بوايي دولاطور الرجل الذي يستطيع القيام بالمرحلة الانتقالية، فأقالته الحكومة الفرنسية وعينت لوي اندري دوبوا مكانه مندوباً سامياً ثم سفيراً بعد الاستقلال. وغادر دولاطور المغرب يوم 11/11 يجرّ أذيال الخيبة.

وبدأت المغرب تتهيأ لاستقبال مليكها العظيم، وزينت البلاد بأبهج الزينات تعلوها صور محمد الخامس وصور أسرته، وصدحت أصوات الموسيقى تمازجها الأغاني، والأهازيج الشعبية، وأصوات الصنوج والطبول ترحيباً بمقدم محمد الخامس. كل ذلك كان من وضع الشعب المخلص لمليكه.

وأشرق يوم الأربعاء 1955/11/16، وحلَّ بإشراقه موعد رجوع محمد الخامس إلى الوطن.

ولما وصلت الطائرة وأطلَّ مليك البلاد يتبعه نجلاه الأكرمان دوَّت الأصوات بالهتاف مرحّبة مهنئة، تحيي بطل الاستقلال، محرر البلاد. وكان مشهداً رائعاً مؤثراً لا يشاهد مثله إلا نادراً.

ثم شقَّ محمد الخامس طريقه ببطء إلى أن وصل إلى القصر الملكي حيث كانت منصّة منصوبة وعليها مكبرات الصوت، فألقى كلمة قصيرة معبرة، تفصح عن المعاني التي تدور في خاطر الملك في تلك اللحظة جاء فيها .

"أيها الشعب العزيز

حمداً لله على أن جمع شملنا وأذهب حزننا ولم يضيّع جهودنا.

أيها الشعب الوفيّ

وعدتَ بالإخلاص ووفيتَ أحسن الوفاء وكنتَ من الصابرين، فكان لك ما وعد الله به ﴿إنما يوفَّى الصابرون أجرهم بغير حساب﴾.

أيها الشعب العزيز

قد أخلصت الوفاء كما أخلصت وأديّت الواجب أحسن الأداء كما أدّيت، وها أنا ذا بينكم كما تعهدونني. حبُّ البلاد رائدنا، وخدمتها غايتنا".

وقد أثارت كلمة جلالة الملك حماسة الشعب الذي زاد التفافه حول مليكه الذي عاد إليه ليواصل جهاده في سبيل الاستقلال والحرية والازدهار. إنه يزفُّ إلى الناس "بشرى انتهاء عهد الحجر والحماية، وبزوغ فجر الاستقلال والحرية"، ويحثُّ الناس على التهيؤ لمرحلة من العمل الجادّ المثمر لبناء الوطن مردداً قول النبي صلى الله عليه وسلم: "عدنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر".

وواجه المليك المجاهد العقبات التي كانت تقف في وجهه يذلّلها واحدة إثر واحدة ليعيد للشعب حقوقه، ويفسح له مجال العمل والتقدم، فوضع ركائز الاستقلال، وأزاح الأجهزة الاستعمارية الفاسدة ليحلّ محلها الكفايات القادرة على النهوض بالمهمات الثقال، وكفل سيادة البلاد، ووضع اللبنات الأساسية لنهضتها الشاملة.

وكلّف الملك محمد الخامس مبارك البكاي بتأليف حكومة ائتلافية قامت في 1955/12/7 لتسيير شؤون الدولة، والقيام بالتفاوض لتحقيق الاستقلال.

وسقطت حكومة إدغار فور في 1955/11/20، وأسفرت الانتخابات التشريعية بفرنسا في 1956/1/2 عن تنصيب حكومة كي مولي. وفي 1956/2/13 توجه محمد الخامس على رأس وفد التفاوض إلى باريس، و أسفرت المفاوضات عن صدور بيان مغربي فرنسي يوم 1956/3/2 يعترف باستقلال المغرب، وتبعته مفاوضات بين جلالته والحكومة الإسبانية ما بين (4-1956/4/7) صدر على إثرها بيان مشترك يعترف بسيادة المغرب، ثم وقّع وزير خارجية المغرب الحاج أحمد بلا فريج في 1956/10/29 مع ممثلي دول الانتداب على طنجة اتفاقية بإعادة المدينة إلى حظيرة المغرب.

هذا جانب من الجهاد الذي خاضه محمد الخامس في سبيل الاستقلال، ولم تكن السنوات التي قضاها بعد ذلك إلى أن لبّى نداء ربه (في 1961/2/26م) بأقل جِداً ودأباً. كان يواصل العمل ويتابع الأمور ليوطد دعائم الاستقلال ويُرسي أسس الدولة ويوفّر للشعب المغربي أسباب الأمن والتقدم، ويهيئه ليشارك في مسيرة الحضارة الإنسانية.

الهامش

1) كان جلالة الملك قدم هذه المذكرة في 1950/10/11 في أثناء زيارته لباريس كما سبق القول.

شهادة معاصر

محمد سالم ولد عدود

قـــرَّتْ ثريا المـــجـــد للأمس ... لمَـا اســتـقـرَّ العـرشُ للخـامس
للملك العـــدل إمـــام الهـــدى ... مُـــعْلي منار العلَم الطامس
أقـام ركن الملك حـتى اسـتـوى ... ورد غـــرب الجـامح الشـــامس
فـالشـمسُ من مـغـربهـا آية ... قـــد طلعت في ليله الدامس
وعـاد للأشـبـاح أرواحُـهـا ... فـانتـفـضت من حـفـر الرامس
ثم سلونا فـقـده إذ مـضى ... بالحسن الثاني الفتى الفارس
فـواصل السَـيْـرَ على دربه ... حـتى جنيْنا ثمـر الغـارس
فـجـاءه مـا لم يكن ناسـيـا ... وليس دون المـوت من حـارس
فـانجلت الغُـمَّـةُ عن نجله ... مـحـمـد بدر الدُّجى السـادس
حَـقَّق في أول مـضـمـاره ... مـالم يدُرْ في خلَد الحـادس
قـالوا · غـلام ناشئ، مـاله ... تجـربة في الزمن العـابس
فـواصل السـيـر على الدرب بل ... أربى، وأوْرَى قـبَس القـابس
فـراسـة صـادقـة من أب ... وثـوب ملـك خـيـط للابس
يارب أصلح وأطل عـهـده ... فـمـا لِمـا تفـتحُ من حـابس

ملخّصات الأبحاث باللغات الأجنبية
مترجمة إلى العربية

حاييم الزعفراني

المغرب المضياف وفضاء التقاء الحضارات : الذاكرة والتاريخ

إن علاقات التبادل الاجتماعي والثقافي التي يقيمها الكاتب مع بلده الأصلي، المغرب، تندرج في إطار الذاكرة والتاريخ والتقاليد القديمة التي تستمد مقوّماتها وعناصرها من مجالات الوفاء والإخلاص المتعدّدة التي شهدتها المجتمعات اليهودية في الأندلس والمغرب العربي. ولهذه المجالات مظهران · أولاً إخلاص لليهودية العالمية، وثانياً إخلاص للبيئة المحلّية والتاريخية والجغرافية وللمشهد الثقافي واللغوي الخاص بالمشرق والغرب الإسلاميين وبالعالم الإسباني الموريسكي.

ويجدر أن ينضاف إلى هذين المظهرين مظهر ثالث يتمثل في الإخلاص والوفاء للعرش الذي يعامل رعاياه اليهود بروح التسامح والاهتمام. وحري بالباحث أن ينفض الغبار عن مجالات الوفاء والإخلاص هاته ليتبين له تراث ثقافي غني يخبرنا عن تاريخ اليهودية في المغرب.

لقد استقبل المغرب اليهود الذين عانوا الاضطهاد والطرد من محاكم التفتيش في شبه الجزيرة الإيبيرية، وأكرم وفادتهم حيث استقروا بمختلف مناطق المغرب. وعامل الملوك العلويون اليهودَ بروح التسامح، بل منحوهم بعض الامتيازات كما كان الحال مع السلطان سيدي محمد بن عبد الله. كما كان للسلطان محمد الخامس موقف شجاع إزاء الرعايا اليهود في المغرب عندما رفض الانصياع لإملاءات حكومة فيشي الفاشية. كما عاشت الطائفة اليهودية خلال حكم الملك الحسن الثاني في جو من الطمأنينة والرفاهية، بل عمل الملك الراحل على تشجيع الحوار بين اليهود والعرب بصفة عامّة حتى يسود سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

لقد كان تاريخ اليهودية في الغرب الإسلامي نتاجاً لمجتمع وحضارة تعاضدت فيما بينها وتعايش أصحابها ليخلّفوا موروثاً ثقافياً مشتركاً وليقيموا تعاوناً اقتصادياً وعلمياً متميزاً وليشكلوا المقومات الحضارية لعالم البحر الأبيض المتوسّط.

موريس دريون

سنة 1955 كما شوهدت من باريس

يركز الكاتب على سنة 1955 باعتبارها تاريخاً ذا أهمية قصوى بالنسبة لعلاقات المغرب بفرنسا. فقد تعدّدت الآراء داخل فرنسا بخصوص مآل الوضع في المغرب حيث

تزايدت الضغوط على الرئيس إدغار فور وانقسمت الأغلبية المساندة له في البرلمان وكان يميل إلى رأي الجنرال ديغول الذي أشار بضرورة إعادة محمد الخامس إلى عرشه. أما في المغرب، فقد زادت حدة الغضب الشعبي وكانت الساحة تتنازعها عدة مخطّطات يضع أصحابها الحل المناسب بالنسبة إليهم. وفي هذا السياق، جاء مخطّط إدغار فور القاضي بإنشاء مجلس العرش أو مجلس الوصاية وبالتحضير لمؤتمر حول الوضع المستقبلي للمغرب، وكان من اللاّزم العمل من أجل الحصول على موافقة المقاومة المغربية وحزب الاستقلال بالإضافة إلى السلطات الفرنسية ومختلف الفاعلين السياسيين.

وجرت أطوار هذا المؤتمر بإيكس ليبان على الرغم من وقوع حادثة واد زم حيث دارت المناقشات التي أثار فيها ممثلو المغرب إعجاب نظرائهم الفرنسيين بمعارفهم القانونية وقوة حجتهم وتناسق لغتهم. وقد تمخض عن هذه المناقشات حصول اتفاق يقضي برحيل بن عرفة وإنشاء مجلس العرش وتكوين حكومة مغربية والأهم من كل ذلك عودة محمد الخامس إلى فرنسا. ثم تواصل النقاش والجدل داخل فرنسا لينتهي بتصويت الجمعية الوطنية بالموافقة على اتفاقات إيكس ليبان، ثم انتقل السلطان محمد الخامس وابنه الحسن من أنتسيرابي إلى فرنسا لإعداد شكليات العودة إلى المغرب التي كانت بتاريخ 10 نونبر في ظل أجواء استقبال شعبي قلّ نظيرها.

أحمد مختار امْبو

محمّد الخامس رائد حركات التحرير في إفريقيا

دشّن رجوع العائلة الملكية عام 1955 من المنفى لنهاية عهد الحماية وبزوغ فجر الحرّية والاستقلال إذ قبلت الحكومة الفرنسية يوم 6 نونبر 1955 مبدأ استقلال المغرب، ثم أكّدت ذلك بإعلان رسمي يوم 2 مارس 1956 اعترفت بموجبه باستقلال المغرب وبحقه في ممارسة جميع خاصيات السيادة، ثم تلتها إسبانيا بإعلان 7 أبريل 1956 الذي اعترفت بمقتضاه باستقلال المغرب ووحدته. ومن ثم أضحى المغرب أول بلد إفريقي يسترجع سيادته الكاملة، كما دخل الملك محمّد الخامس التاريخ بوصفه رائداً لحركات التحرير بإفريقيا.

ولم تفارق فكرة الاستقلال فكر المغاربة وقلوبهم منذ وضع عقد الحماية، وزادت هذه الفكرة ترسخاً في أذهانهم بعد ميلاد الحركة الوطنية خلال الثلاثينيات حيث كان قادتها على

اتصال وثيق بالملك، وكانت سلطات الحماية تردّ بالقمع على كل الدعوات باحترام المعاهدات الدولية وبإدخال الإصلاحات الضرورية لتقدم المغاربة. وقد شكّل اعتقال الملك وولي عهده بتاريخ 20 غشت 1953 ونفيهما مع الأسرة الملكية منعطفاً كبيراً في تاريخ الحماية، إذ أظهرت جميع فئات الشعب ردة فعل عنيفة تجاه هذا التصرّف الشنيع، واضطُرّت الحكومة الفرنسية إلى التفاوض بشأن رجوع الملك وأسرته الذي كان بتاريخ 15 نونبر 1955 بعد ثلاث سنوات من المنفى.

وبعد حصول المغرب على الاستقلال، كرّس الملك محمد الخامس وقادة الحركة الوطنية جهودهم لإعادة بناء البلاد والمساهمة في إشاعة أجواء الحرّية والعدل والسلْم في العالم، إذ أكّد أن سيادة السلْم في العالم رهن بإنهاء الاستعمار، فكان يقدم الدعم والمساعدة للشعب الجزائري ولحكومة الكونغو. وتناغماً مع هذه المبادىء، دعا الملك محمد الخامس إلى انعقاد مؤتمر الدار البيضاء خلال شهر يناير 1961 الذي اقترح فيه وضع استراتيجية شاملة للتحرير وللتنمية وللقضاء على أشكال التفرقة داخل القارّة الإفريقية، فتمخّض عن ذلك ميثاق الدار البيضاء الذي لو اتبعت مضامينه لتجنّبت العديد من الدول الإفريقية المآسي التي ما زالت القارة الإفريقية تشهدها منذ أزيد من أربعين سنة.

ميشيل روسي

محمد الخامس وأُسُس المغرب المعاصر

نجح الملك محمّد الخامس خلال فترة حكمه في تأكيد اللُّحمة والانسجام اللذين مثّلتهما «ثورة الملك والشعب» والتي ما زالت آثارها مستمرة بعد مرور خمسين سنة حيث استند عمل الملك محمد الخامس إلى ثلاثة عناصر تشكّل دعامة مغرب اليوم.

أولاً، إن لقب «محرّر البلاد» هو نتيجة حضور حس سياسي لدى الملك محمّد الخامس بانت علاماته طيلة فترة حكمه، فقد عمل على الاستفادة من الظروف السائدة آنذاك والأخطاء التي ارتكبتها الحكومات الفرنسية وممثليها عقب الحرب العالمية الأولى لينجح تدريجياً في ترسيخ صورة العرش كرمز لإرادة الاستقلال التي تحرّك الشعب المغربي، كما نجح أيضاً في جمع المغاربة حول شخص الملك والعرش العلوي من خلال رفض الظهير البربري ومن خلال تقديم وثيقة الاستقلال وكذلك بعد حصول المغرب على الاستقلال.

ثانياً : إن دولة ذات سيادة لا يمكن أن تتوافر فيها شروط الحداثة إلاّ إذا تبنّت مبادىء الديمقراطية، وهو أمر لم يغب عن فهم الملك محمد الخامس، لكنه عضّده بجانب آخر وهو أن هذه الدولة لا ينبغي لها أن تنفصل عن جذورها حتى تظل وفية لتاريخ أصالتها الوطنية. ومن ثم، كان لديه وعي بضرورة تأسيس ديمقراطية تلتزم بتحديث المؤسسات الوطنية في ظلّ احترام العادات والتقاليد الوطنية.

ثالثاً، عمل المغرب منذ حصوله على الاستقلال على الالتزام بالقانون الدولي والمشاركة في الهيئات الإقليمية والدولية وتمتين علاقات الصداقة والتعاون مع الدول على أساس مبدإ احترام المساواة بين الأمم. وفضلاً عن ذلك، عمد الملك محمد الخامس إلى تأسيس القوات المسلّحة الملكية حتى تكون الدولة مهابة من الناحية الداخلية والخارجية، ولم يكن هذا الإنجاز متعارضاً مع إرادة حفظ السلْم، فعلاوة على المهمة الأساسية التي كُلف بها الجيش، وهي الدفاع عن الوطن أُسندت له مهام ومسؤوليات أخرى في مجال الإسعاف والوقاية المدنية، والمشاركة خارج الوطن في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة.

أندري أزولاي

أصالة المواجهة المغربية لتحدّيات القرن

استطاع المغرب أن يأتي بأجوبة عملية ومتقدّمة لما جابهه من تحدّيات سياسية واقتصادية وروحية. ولم تكن هذه المواجهة بالأمر الهيّن بالنظر إلى الموارد المتواضعة التي يملكها وبالنظر إلى الآمال الكبيرة التي كانت تحدو شعبه باستمرار. فالمشروع المجتمعي الذي بدأه الملك محمّد الخامس وواصله الملك الحسن الثاني لم يحد عن النهج الذي رسماه له على الرغم من نزعات التشكيك والمقاومة التي كانت تريد إقباره إذ كان هذا المشروع ينطوي على مبدأي الحرّية والتعدّدية في إطار من الواقعية والانفتاح على الغير.

وعلى الرغم من أن دينامية المغرب لم تتوفق في فرض ذاتها بالنسبة لشركائه وأصدقائه المقرّبين، فإن المغرب يسير في مستهل هذه الألفية الجديدة بخطى وئيدة، لكن يحدوها عزم على تأكيد إمكانية أن يكون نظام البلد ملكياً ويضع دعائم الديمقراطية، وأن يكون بلداً عربياً إسلامياً وإفريقياً ويجعل من الانفتاح والشراكة مرتكزين لما يصدر عنه من

مواقف، وأن يكون البلد واعياً بحدود إمكاناته وألاّ يحد ذلك في شيء من طموحاته بوصفه فاعلاً مسؤولاً وكامل الأهلية في رهانات اقتصاد السوق على المستويين الإقليمي والدولي.

ففي ظلّ تحليل هذه الاختيارات الاستراتيجية الصعبة والمتفرّدة بحكم سيرها في اتجاه مغاير لما يسود في زمنها، يمكن للمتأمّل أن يتلمس الجوانب التي يستلهمها ملوك المغرب الذين كانت تحدوهم الرغبة في بناء مجتمع متمسّك بجذوره وهويته ومواكب لدينامية الحداثة العالمية.

روبير أمبروكجي

الحسن الثاني وسياسة السدود

انفرد الملك الحسن الثاني من بين قادة العالم خلال القرن العشرين بتوجهه الواضح نحو الماء والزراعة بوصفهما محورين هامّين في محاور سياسة التنمية الوطنية. فقد أكّد بتركيزه على الماء تمسّكه بالأصالة التي ورثها عن أسلافه الذين أدخلوا مبحث السوائل المتحركة إلى أوروبا خلال القرن العاشر. كما عبر من خلال تشجيع الفلاحة المسقية على نطاق واسع وزراعة الحبوب المعتمدة على مياه الأمطار، عبر عن تصميمه على إحداث تجديد في مجال تهيئة الأراضي على غرار النموذج الأوروبي.

فقد تزامنت ولادة الملك الحسن الثاني مع بناء السد الأول في المغرب عام 1929، وتولى المُلك في عام 1961 والمغرب يتوفّر على 14 سداً. وفي سنة 1967، أعلن الملك الحسن الثاني عن انتهاج استراتيجية وطنية لتخزين المياه من خلال تشييد السدود، وذلك بغرض توسيع مجال الري، واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي. والعمل على انتظام مجاري الأنهار لتفادي مخاطر الفيضانات وتدهور جودة التربة. وقد وصل عدد السدود بوفاة الملك الحسن الثاني إلى 94 سداً فضلاً عن عدد آخر كان قيد الإنشاء وبرنامج هام يتضمن بناء مجموعة أخرى من السدود.

وقد شكّلت هذه المنجزات ما اصطلح على تسميته بـ «سياسة السدود الكبرى» التي تعتبر حجر الزاوية في السياسة المائية المغربية حيث اعتمدت التنمية الاقتصادية في ظلها على ثلاثة عناصر مترابطة فيما بينها الماء والتغذية والسكان. وفي هذا السياق، كان من

الضروري زيادة إنتاج الحبوب لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الذين يتزايد عددهم باستمرار، والحال أن 95 ٪ من هذا الإنتاج يعتمد على مياه الأمطار. ومن ثم، قرّر الملك الحسن الثاني الانكباب على دراسة المناخ بطريقة علمية من خلال اتجاهين اثنين، يختص الأول بالنظر في الاستمطار الصناعي، في حين يتجه الثاني نحو دراسة حالات الجفاف.

لقد أدرك الملك الحسن الثاني أن تخزين مياه الأمطار هو الطريقة الوحيدة التي ستسمح بالتحكم في الدورة المائية ومواجهة تقلّبات المناخ، كما كان لديه وعي تام بأن التنمية الاقتصادية لأي بلد ترتكز على أربعة مقومات · الماء الذي ينبغي العمل على حسن تنظيمه، والسكان وحالتهم الصحية اللذان يتحكمان في البنية السكانية، والفلاحة التي تضمن الأمن الغذائي، والطاقة بمختلف مصادرها.

أناتولي كروميكو

بعض مظاهر السياسة الخارجية لجلالة الملك الحسن الثاني

سعى الملك الحسن الثاني بعد توليه الحكم إلى مواصلة الجهود التي بدأها والده الملك محمد الخامس، وعمل على جعل المغرب مركزاً هاماً للشؤون العالمية حيث شارك فعلياً في توجيه دفة السياسة الخارجية المغربية.

فقد كرس الملك الحسن الثاني انخراط المغرب في حركة التحرّر من الاستعمار حيث دافع الميثاق الإفريقي عقب مؤتمر الدار البيضاء عن ضرورة منح الاستقلال للدول الإفريقية والحفاظ على وحدة أراضيها. كما دعم المغرب سياسة الحياد وعدم الانحياز باعتبارها الأكثر ملاءمة للقارة الإفريقية. وفضلاً عن ذلك، قرّر الملك الحسن الثاني أن يضطلع المغرب بدور فاعل في منظمة الوحدة الإفريقية بوصفها قاعدة للمقاربة الإفريقية للشؤون الدولية.

ومن جهة أخرى، أولى الملك الحسن الثاني أهمية قصوى للقضية الفلسطينية ، إذ آمن بجدوى العمل الإسلامي المشترك من خلال احتضان المغرب للعديد من اللقاءات والمؤتمرات لتدارس كل المستجدات التي تطرأ على منطقة الشرق الأوسط حيث صارت مؤتمرات القمّة للدول الإسلامية أحداثاً على جانب كبير من الأهمية في الحياة الدولية. وفي السياق نفسه، كان للملك الحسن الثاني عناية فائقة بمسألة التنمية الاقتصادية وإعادة البناء في منطقة

الشرق الأوسط حيث احتضن المغرب لهذا الغرض مؤتمراً دولياً في سنة 1994 لمواكبة عملية السلام التي بدأت في ذلك التاريخ ولتشجيع التنمية الاقتصادية داخل الدول العربية من خلال المشاريع الاستثمارية التي قدمها القطاعان الخاص والعام للدول المشاركة. لكن غالبية الخبراء الاقتصاديين اعتبرت أن هذه المشاريع سابقة لأوانها بسبب شيوع حالة من التشكك والتخوّف وتعثر مسيرة السلام في هذه المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، كان مؤتمر الدار البيضاء خطوة في الطريق الصحيح إذ ركّز على الوسائل السلمية لتطوير الشأن الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، قام المغرب في تناغم تام مع التزامه بحركة عدم الانحياز، قام بتعزيز علاقاته مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حيث سارعت موسكو إلى الاعتراف باستقلال المغرب في نفس الشهر الذي وقع فيه البرتوكول الخاص بذلك بين الرباط وباريس، وعمل البلدان على دعم أواصر التعاون في مختلف القضايا المطروحة.

لقد نهج المغرب خلال حكم الملك الحسن الثاني سياسة خارجية متوازنة ومتعدّدة المستويات، ودعّم مركزه في إفريقيا وأوروبا وأمريكا حيث أصبح الملك الحسن الثاني من دعاة السلام في العالم وأوكل للمغرب دوراً هامّاً داخل المنظمات الدولية.

إدواردو دي أرانطيس إي أوليڤيرا

التعاون البرتغالي المغربي بعد استقلال المغرب

اتبع كل من البرتغال والمغرب بعد حصوله على الاستقلال، اتبعا مسارين منفصلين لكنهما متقاربين. وقد كان هذا التقارب أمراً غير مقصود، لكن البلدين أصبحا بمرور الوقت على وعي تام به.

ففي ميدان اللغة، على الرغم من اختلاف لغتي المغرب والبرتغال، تضطلع الفرنسية بدور التواصل بين الشعبين، في حين أضحت الإنجليزية أداة العمل فيما يخص العلوم والتقنيات. ولتعميق التعارف بين الثقافتين، ينبغي التعريف بلغة كل طرف وتشجيعها في بلد الآخر. وفي هذا الإطار، تُدرّس اللغة البرتغالية في جامعتي فاس والرباط، كما ستدرس قريباً بالدار البيضاء. وفضلاً عن ذلك، سيقام أول مركز للّغة البرتغالية في المغرب حيث سيُعهد إليه بتنسيق جهود تدريس البرتغالية في الجامعات الأخرى وتكوين الأساتذة المغاربة الذين

سيُدرّسون اللغة البرتغالية. أما اللغة العربية، فعلى الرغم من عدم انتشارها في البرتغال، فالمغرب يمثل بالنسبة للبرتغال العالم العربي برمته.

أما فيما يخص التعاون العلْمي والتقني، فقد شهد مجال الهندسة المدنية نمواً كبيراً على صعيد البلدين، إذ يتوفّر المغرب والبرتغال على أكثر من عشر جامعات للتعليم العالي أدمجت في بعض منها مدارس للهندسة ذات مستوى عال. كما أُحدث بالمغرب المختبر العمومي للتجارب والدراسات في نفس الفترة التي شهدت فيها البرتغال إنشاء المختبر الوطني للهندسة المدنية. وقد استعانت عدة شركات برتغالية بهذا المختبر خلال سنوات الثمانينيات للقيام بدراسات حول عدد من السدود التي عَهِد إليها المغرب بتشييدها. وعلى الرغم من وضع استراتيجية متكاملة الجوانب للتعاون بين المختبرين، كان عجز آليات التمويل سبباً أساسياً في عدم تنفيذ عدد من البرامج التي تم التخطيط لها. ويُؤمل من روابط الصداقة التي تجمع البلدين أن تعطي انطلاقة جديدة للتعاون العلْمي والتقني.

مارْيو شْواريس

ثورة الملك والشعب

تعتبر ثورة الملك والشعب حدثاً تاريخياً متميزاً بالنسبة للمغرب بصفة خاصة وبالنسبة لحركة التحرّر من الاستعمار بصفة عامّة. وعلى الرغم من عدم معرفة الكاتب الشخصية بالسلطان محمد الخامس، فقد كان يتابع بكبير اهتمام مسيرة هذه الشخصية وأعمالها وفكرها المتنوّر. وقد كان المغرب منذ حصوله على الاستقلال وجهة أثيرة لدى البرتغاليين الذين فضلوا أن يختاروا بلد المغرب منفى لهم تعبيراً عن معارضتهم للنظام السائد في بلادهم.

ويرتبط المغرب والبرتغال بمصالح مشتركة تستمد أساسها من التاريخ والجغرافيا وصلات وروابط أخرى تعمل على تقارب البلدين. وقد ساعد ذلك في تدعيم العلاقات في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وفضلاً عن ذلك، كان الملك الحسن الثاني السند الكبير بالنسبة للبرتغال فيما يخص تجسيد فكرة جلاء الاستعمار من خلال معرفته الوثيقة بزعماء الحركات التحرّرية الوطنية في المستعمرات الإفريقية الخاضعة للبرتغال حيث كان

يقدم لهم مساعدات هامّة خلال نضالهم من أجل الاستقلال وكان يحظى لديهم بكل تقدير واحترام.

لورد شالفونت

استقلال المغرب والوحدة الترابية : إنجازات ملِكيْن

مع تسارع وتيرة العوْلمة ووسائط الاتصال، توقعت أوساط عديدة زوال الدولة الأمّة من البنية السياسية العالمية، لكن مثال المغرب يعطي الدليل على انتفاء هذه الفكرة، فهو يقع داخل حدود معروفة ويتمتّع ببنية سياسية قائمة على الاستقرار والديمقراطية ويساهم في بناء الأسرة الدولية، ويرجع الفضل في هذا المكتسبات لإنجازات ملِكين من ملوكه وهما محمد الخامس والحسن الثاني.

لقد عُرف عن الملك محمد الخامس ذكاؤه الحاد والقدرة على العمل والحذق الديبلوماسي. وعلى الرغم من أن الأوضاع السياسة التي كان يعيشها المغرب خلال القرن العشرين تحت حماية فرنسية وإسبانية كانت لا تسمح له بحكم البلاد بطريقة سليمة، فقد كان يشجع الشعب على التعلّم، وأظهر فكراً سياسياً متنوراً عندما رفض تطبيق سياسة حكومة فيشي المناوئة لليهود، وساند حزب الاستقلال في المطالبة بالاستقلال، كما عبّر في خطاب طنجة عن وجود أواصر الأخوة مع بلدان المشرق العربي. فكان أن قام المقيم العام غيوم بنفيه مع الأسرة الملكية إلى كورسيكا ثم مدغشقر، إلاّ أن فترة النفي والإبعاد لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما انصاعت الحكومة الفرنسية لحركة التاريخ وأعادت الملك محمد الخامس إلى المغرب وعرشه ليواصل صراعه مع الإقامة العامّة برفضه التوقيع على عدد من الظهائر إلى أن حصل المغرب على الاستقلال.

وبعد وفاة محمد الخامس، واجهت الملك الحسن الثاني مشكلة الوحدة الترابية بفعل الاحتلال الإسباني للصحراء، وقد عبّر الملك الحسن الثاني منذ أن كان ولياً للعهد عن معارضته لهذا الوجود في المحافل والمؤتمرات الدولية. وفي سنة 1974 أبلغت إسبانيا سفير المغرب بقرارها إنشاء حكومة استعمارية إسبانية في وادي الذهب، فتمخّض عن ذلك مجموعة من التحركات الدبلوماسية والسبل القانونية التي أقرّت بوجود علاقات البيعة وبسغربية الصحراء، ومن ثم قرّ قرار الملك الحسن الثاني على تنظيم المسيرة الخضراء التي حشدت

لها الترتيبات والموارد المختلفة في سريّة تامّة إلى أن أعلن عن انطلاقها حيث عبَر المشاركون الحدود الوهمية التي أقامتها إسبانيا. ونتيجة لذلك، اضطُرت حكومة مدريد إلى توقيع الاتفاق الثلاثي إلى جانب المغرب وموريطانيا الذي أعلن بصفة رسمية جلاء الاستعمار الإسباني عن الصحراء وتسليم السلطة للمغرب. لقد كان نجاح المسيرة الخضراء دليلاً على إبداع الملك الحسن الثاني وبعد نظره، ولم تقتصر حكمته وخبرته على المغرب فحسب، بل تعدتها إلى الخارج.

لقد خلف الملك محمد الخامس والملك الحسن الثاني إرثاً متميّزاً للمغرب يتمثل في دولة تتمتّع بسيادتها وتحبل بالروافد الثقافية العربية والإسلامية والإفريقية في تلاقح مع المقومات الثقافية الأخرى، وتؤكّد الدور الكبير الذي تضطلع به في تكريس السلْم والاستقرار داخل إفريقيا والعالم العربي والشرق الأوسط وأوروبا.

أوطو دوهابسبورغ

المغرب وإرساء السلْم في منطقة جنوب شرقي أوروبا

لقد أظهرت الحرب على العراق وما خلفته من نتائج أن المشاكل التي تمخّضت عن السياسة الدولية المتبعة غداة الحرب العالمية الأولى وعن الأخطاء التي ارتكبت قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها لم تحل بشكل نهائي، كما أن شروط إقامة سلام حقيقي في حوض المتوسط والمشرق لم تحظ بتفهم المسؤولين. فمن أجل انتهاج سياسة دولية ناجعة، يتعين الإلمام بعلمين اثنين التاريخ والجغرافيا، والحال أنه غالباً ما يسود لدى الملاحظ انطباع بأن المسؤولين يجهلون التاريخ ولا ينظرون إلى خارطة العالم.

إن عدم الاستئناس بتجارب الشخصيات التي تعرف حقائق المنطقة غالباً ما يؤدّي إلى نتائج وخيمة. فما حصل مع سلطان المغرب يندرج في هذا الباب حيث حاول بعض السياسيين الذين كانوا حديثي عهد بالحياة العامة فرض نظام يديره أشخاص اغتصبوا مناصب ذات تاريخ عريق وعادات متأصلة وأحدثوا بذلك أزمات خطيرة وهو ما قام به الگلاوي وبن عرفة بعد خلع الملك محمد الخامس.

وقد وقعت الحالة نفسها شمالي المتوسط عندما نشب النزاع حول الخلافة في يوغوسلافيا. فبعد وفاة تيتو الذي انتهج نظاماً شمولياً مع اعترافه ببعض حقوق الأمم، كان

تفكّك يوغوسلافيا أمراً محتوماً على الرغم من المقاومة الشرسة التي أظهرتها القوات العسكرية في بلغراد حيث هاجمت سلوفينيا وكرواتيا التي حاول الجنرال تودجمان أن يحقق السيادة لدولته وإقامة نظام ديمقراطي، وهو ما قابله الصرب بهجمات مكّنتهم من إحراز تقدم نحو العاصمة زغرب.

وبعد تحليل الوضع في كرواتيا وتطور الأوضاع في سلوفينيا والبوسنة والهرسك، طُرح مشكل الاعتراف الديبلوماسي بجمهورية كرواتيا خصوصاً بعد أن عبّرت غالبية السكان من خلال استفتاء شعبي حرّ عن الرغبة في الاستقلال، كما كانت ثمّة توقعات بأن البوسنة والهرسك ستتلقى هجمات من الصرب. وبالتالي، كان من اللاّزم أن تظهر البلدان الإسلامية تضامناً إزاء دولة أغلبية السكان فيها من المسلمين.

ولهذا الغرض، انتقل الكاتب إلى المغرب للقاء الملك الحسن الثاني الذي قرّر ببعد نظره فيما يتصل بالشؤون الدولية أن يحمل الدول الإسلامية بما فيها المغرب على الاعتراف بجمهورية كرواتيا. فقد أدرك الملك الحسن الثاني بأنه من الضروري على مستوى السياسة الدولية أن تكون الدول المتوسطية متضامنة إزاء كرواتيا، وبأن له واجب التضامن مع مسلمي البوسنة انطلاقاً ممّا كان يتمتّع به من حس المسؤولية تجاه الشعوب الإسلامية. وقد كان قرار الملك بداية لسلسلة من المواقف للدول الإسلامية التي عبّرت عن اعترافها السياسي بجمهورية كرواتيا، مما كان له وقع كبير على المستوى الدولي.

إن بعد نظر الملك الحسن الثاني هو الذي جعله يفكّر في ضرورة التعاون الوثيق لدول حوض المتوسّط في ظل عالم تتنازعه القوى العظمى، كما كان يومن بأهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به المغرب العربي في ظل بناء متوسطي تفرضه عناصر الجغرافيا والثقافة المشتركة والاقتصاد.

جورج ماطي

التعدّد اللّغوي في ظلّ تفاعل الثقافات بالمغرب

يعتبر المغرب ثالث بلد فرنكفوني في العالم حيث تصنف اللغة الفرنسية باعتبارها أول لغة أجنبية فيه. ويرجع ذلك إلى عوامل تاريخية أهمّها فرض نظام الحماية على المغرب من

سنة 1912 إلى سنة 1956 مع تطبيق مبدإ ازدواجية السلطات، والاستراتيجية التي نهجتها فرنسا خلال هذه الفترة حيث درّست الفرنسية في مدارسها إلى جانب اللغة العربية.

وكانت السلطات المغربية وعلى رأسها السلطان محمد الخامس تخشى من أن ينتهي المآل بالمغرب إلى الاعتماد بشكل كبير على فرنسا لا فيما يخص الاقتصاد فحسب بل حتى في الجوانب الثقافية، فقد كانت 70 ٪ من المغاربة المثقفين تتحدث الفرنسية، وهي نسبة كانت تقترب من نسبة المتحدّثين باللغة العربية (86 ٪).

أما الملك الحسن الثاني، فقد كان لا يجد غضاضة في التحدّث إلى الفرنسيين بلغتهم عبر التلفزة، بل كان أغلب المتتبّعين يرون فيه النموذج الأمثل لمزدوج اللغة. وقد ذكر في كتاب «التحدّي» ما يلي: «إن الفرنسية هي لغتنا الأجنبية الأولى، فبفضل اللغة الفرنسية يستطيع مواطنونا السفر، والمتاجرة والعمل والحصول على المعلومات والدراسة بالخارج...». وقد ساعدت ثلاثة عوامل على تأكيد هذا الوضع. أولاً، إن السماح باستعمال الفرنسية لا ينبغي أن يكون على حساب استعمال العربية. ثانياً، كان الملك الحسن الثاني ينصح بعدم التخلّي عن المزايا التي يمنحها استعمال الفرنسية للبلاد وللمواطنين وذلك بوصفها ثاني لغة مغربية. ثالثاً، نجح الملك الحسن الثاني في الحيلولة دون أن يفضي استعمال لغتين إلى خلافات اجتماعية كما هو الحال في كندا وبلجيكا. وعندما أحدث الملك محمد السادس أكاديمية للّغة العربية، فليس في ذلك أيّ تحامل على اللّغة الفرنسية والفرنسيين. فالعربية تظل لغة القرآن والإسلام دين الدولة، في حين تفخر اللغة الفرنسية بأن تظل اللغة الثانية في المغرب.

خطاب اختتام أعمال الدورة

عبد الوهاب بنمنصور

مدير الجلسات

حضرات السادة الأعزاء،

ها قد استوفت أكاديمية المملكة المغربية حظها من إحياء الذكرى الخمسينية لنفي الملك المرحوم سيدي محمد الخامس وأسرته الشريفة إلى المنافي السحيقة وراء البحار. فطيلة يومين، استمعنا إلى نخبة من العلماء والأدباء والمفكرين والمقاومين والسياسيين المحنّكين رسموا لنا صورا مؤثرة عن معاناة الشعب المغربي تحت حكم الاستعمار وعن صبر هذا الشعب وجلده ومقاومته للطغاة المتجبرين حتى كلّلت مقاومته بالنصر المبين. كما استفدنا عديدا من الفوائد والمعلومات أغنت معارفنا ومعلوماتنا السابقة عن حقبة زمنية عصيبة من تاريخ المغرب الحديث لا سيما أن تلك الشهادات والمعلومات صادرة عن رجال ثقات عاصر بعضهم الأحداث وعايشوها وكانت لهم يد في خلقها وصنعها. ولا شك في أن ما سمعناه من مقالات وشهادات يتكون منها مرجع هام سيعتمد عليه عندما يُطبع الكتاب والمؤرخون، كما سيجد فيه شبابنا الصاعد المنهل الصافي لجرء من تاريخ كفاح ملك وشعب وثق بملكه فأسلس له قياده وسار وراءه يفديه بالدم والروح ويعينه ويشد أزره في الوصول إلى الغاية التي كان الملك والشعب ينشدانها معا، وهي تحرير المغرب من قيود الحماية وإزالة عوائقها الحائلة بينه وبين الحياة الكريمة، والإسهام بحظه مثل باقي الدول والشعوب في خدمة الثقافة والحضارة، وإشاعة قيم التسامح والتفاهم والتعاون على الخير بين الأمم والشعوب.

وإذا كنا نتصور ما لنضال ملك المغرب وشعبه من أهمية وعظمة وتحدثنا النفس بأنه فريد في نوعه، قلّ شكله ونظيره، فإن الملك المرحوم لم يكن يراه بهذا الثقل بل كان يراه مقدمة لنضال أكبر وجهاد أشق. فقد قال رحمه الله يوم رجوعه من المنفى «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر». وكان يعني رحمه الله بالجهاد الأكبر بناء دولة وإنهاض شعب، وذلك ما اضطلع به رحمه الله خلال السنوات الخمس التي تلت رجوعه من المنفى واضطلع به بعد وفاته ولي عهده ووارث سره جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني الذي لم يفتأ يتمم العمل الذي بدأه والده وكان فيه مُعينه الأكبر فلم ينتقل هو رحمه الله إلى جوار ربه منذ أربع سنين حتى كان أتم في المغرب بناء دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات، دولة متكاملة الأجهزة مُحكمة النُّظم، مؤسسة على شكل عصري حداثي كفيل بدعم الرقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مما تحدث عنه أعضاء الأكاديمية وخبراؤها بتفصيل في هذا اللقاء.

وإذا كان شيء يقال في ختام هذه الندوة فهو توجيه الشكر الجزيل والعرفان الكبير إلى راعي أكاديميتنا وحاميها جلالة الملك سيدي محمد السادس الذي أتاح لنا لقاءً وصلْنا به رحم الصداقة والمودة وهَصَرنا به أفانين العلم والأدب والتاريخ، وتوجيه شكر آخر إلى السادة العلماء والأساتذة الأجلاء أعضاء الأكاديمية وخبرائها الذين هوَّنوا علينا بما أفادونا به من معارفهم حرَّ الجو وقسوة الطبيعة، وكذا من لبّوا دعوتنا بالحضور الدّال على اهتمامهم بتاريخ بلدهم ونضال ملكهم، كما أتوجه باسمكم بالشكر الجزيل إلى الطاقم العلمي والإداري لأكاديمية المملكة وطاقم الترجمة على ما بذلوا من جهود لإنجاح هذا اللقاء وتسهيل التواصل ونقل الآراء.

أحييكم وأرجو أن نلتقي مرة أخرى في أجواء ملؤها السعادة واليمن والسلام عليكم ورحمة الله.

However, the exile of the king did not put an end to the struggle for independence. Far from it, the nationalist movement increased the tempo and went into several heroic actions to defeat the French occupation. Finally, the time came when the king and the people's efforts were crowned with success and accordingly Morocco restored its sovereignty and independence.

favorablement. Bien au contraire, ce document fut le point de départ d'une réaction violente de leur part qui se traduisit en une vague d'arrestations des leaders politiques et des membres signataires du Manifeste. Ces membres furent torturés ou exilés. Les manifestations populaires dans les différentes régions du royaume furent sauvagement réprimées et beaucoup de Marocains y trouvèrent la mort sous les balles de la police coloniale.

Les résidents généraux français qui se sont succédé au Maroc à cette époque, cherchaient chacun à imposer au Sultan des réformes qu'ils jugeaient nécessaires à la reconstruction du Maroc, mais qui avaient en réalité comme objectif la préservation de leurs propres intérêts Le Souverain pour sa part, était au fait de cette politique et cherchait à l'entraver. Ce face à face arriva vite à la crise. Le Résident général Guillaume provoqua les événements qui aboutirent à la déposition du Roi et à son éxil. Un roi fantoche, Ben Arafa fut ammené sur le trône par la Résidence générale de France.

Puis commença la lutte armée pour l'indépendance. Le mouvement nationaliste augmenta le tempo de ses actions contre l'occupation. Finalement, les efforts conjugués du Roi et de son peuple et leur lutte contre les forces de l'occupation furent couronnés de succès. Le Maroc retrouva sa souveraineté et le Roi du Maroc le trône, symbole de la souveraineté marocaine.

MOHAMED V AND EXILE

Mohamed V is among the kings who fought for the independence of their country for a long period. He is also a king who suffered a great deal and sacrificed his freedom for the sake of a noble cause. He was supported in this painful experience by the Moroccan population that gathered around him and pledged to stand by him in all circumstances, for a common struggle against the occupation.

The king who had wisely decided to strengthen his relation with the nationalist movement and in so doing he managed to orchestrate with them the Memorandum of Independence which was submitted to the international opinion and the occupation authorities. However, the time was not ripe for the realization of the Moroccan hope and the colonization represented by the succeeding French Residents generals pursued a policy of oppression and deceit. They managed to jail and torture many nationalist militants. They also tried to impose to the king several reforms that they considered necessary for Morocco reconstruction. However, the king stood against their schemes and opposed their efforts to enforce them; except under duress, when he saw that he couldn't do otherwise. This was the case when he was obliged to accept the document of the French government telling him they he was to give up his throne and powers and that he had only two hours to sign the document. The answer of the king was to accept and he only commented on it by saying "I warn you I accept under duress". After which, he was sent into exile; and Ben Arafa, a dummy king, was put by the French authorities on the Moroccan throne.

Actually, the components of the Moroccan entity are Islamic religion based on the Male kite rite, Monarchy, which represents the highest authority of the country, and controls the different tribes that form the Moroccan social background : Arabs, Berbers, Muslims, Jews and Christians. All these people live harmoniously in Morocco.

Within this entity, the highest authority represented by the King, *Amir Al-Mouminine* (the Commander of Believers), plays a role of dynamo from which the Moroccan entity gets its strength and evolves around it in total cohesion.

Amir Al-Mouminine holds the highest functions. These are described in historical books. One major function is a social one. He had to care about the foundations of the Moroccan entity in order to keep the continuity of the State and preserve the national unity within its diversity

Another duty of *Amir Al-Mouminine* can be inferred from the recent events of our history and especially during the period of Protectorate when the Moroccan nation, under the leadership of the King was in permanent struggle to recover its independence

Besides, the presence of the king during that period was like a deterring factor that prevented the occupation from going too far in their repressive policy. The institution of *Amir Al-Mouminine* and the militant role played by the king in order to bring freedom to his country has largely contributed to preserve the Moroccan entity.

Another function of *Amir Al-Mouminine* in modern Morocco is to build up a modern State. This can be attained by preserving territorial integrity and reinforcing the basic structures that are part of a modern state, such as the economic and judicial framework along with the institution of the Army.

Amir Al-Mouminine has to take upon himself to perform all these duties. Moreover, to keep the Moroccan entity, the king has also to reconcile the requirements of a modern State with the demands of an Islamic historical heritage.

Chakir Al-Faham
MOHAMED V ET L'EXIL

Mohamed V fut un des rois qui ont combattu pour l'indépendance de leur pays. Durant une longue période. Ce fut aussi un Roi qui a subi beaucoup de souffrance et d'humiliation et qui a également fait de grands sacrifices pour une noble cause. Il fut soutenu dans ce combat, par son peuple qui s'est uni autour de lui pour faire front commun contre l'oppression perpétrée par les forces de l'occupation.

Le Sultan Mohamed V, qui était d'une grande sagesse, décida de consolider ses liens avec le mouvement nationaliste et réussit à planifier avec leur collaboration le Manifeste de l'Indépendance qui fut présenté à l'opinion internationale et aux autorités du Protectorat. Cependant, le temps n'était pas encore propice pour que ces derniers y répondent

clairement des autres pays sous occupation comme l'Algérie, la Tunisie ou l'Égypte Il précisa que le Maroc, royaume historique, était très attaché à son indépendance et à son passé. D'autres sociologues et historiens qui ont étudié l'histoire du Maroc parlent de particularisme marocain. Lyauté avait du Maroc une vision qui contrastait avec celle des colonialistes irréductibles pour lesquels le Maroc était un territoire où devaient se déployer les appétits des industriels et des financiers et où il fallait encourager l'installation d'une communauté française.

En fait, les trois composantes de l'entité marocaine sont la religion islamique de rite malékite, la monarchie qui est l'autorité suprême, la référence historique et le régulateur de la diversité interne, enfin le tissu social marocain caractérisé par une structure humaine variée-arabes, berbères, musulmans, juifs et chrétiens- tous vivant en parfaite harmonie.

le Roi, *Amir Al-Mouminine* (Commandeur des Croyants), confère à l'entité marocaine sa force de cohésion. Il est le symbole de l'indépendance nationale et de l'unité territoriale. Une lecture historique et socio-politique confirme que la première fonction du Roi est le devoir de préserver l'ensemble marocain, d'assurer la continuité de l'État et de garantir l'unité nationale dans sa diversité.

La seconde fonction du Roi peut être définie par rapport à la récente période de notre histoire sous le régime du Protectorat. Cette période a vu la nation marocaine non pas soumise aux événements mais en lutte pour recouvrer la liberté sous l'égide de son Roi qui empêchait les forces du Protectorat d'outrepasser une certaine ligne rouge.

La troisième fonction du Roi dans le Maroc contemporain est celle qui consiste à édifier l'État moderne avec ses institutions politiques, économiques, juridiques et son armée.

Amir Al-Mouminine doit assumer toutes ces tâches en fonction des particularités de l'entité marocaine. Il doit composer avec les exigences d'un État moderne et celles dictées par son héritage historique musulman.

COMMANDERSHIP OF BELIEVERS : A WARRANT FOR THE FORCE OF MOROCCO AND A MOTIVE OF COHESION BETWEEN THE KING AND THE PEOPLE

Marshal Lyautey, a great strategist who has marked the French policy of Protectorate, wrote a report on the situation in Morocco. He stressed the fact that the Kingdom of Morocco was distinguished from the other countries that were occupied like Algeria, Tunisia or Egypt. The distinguishing factor in Morocco was the historical attachment of people to independence. Other historians and sociologists talk about the Moroccan self-contained existence (entity), which distinguishes the country from the others. Lyautey has correctly grasped this fact and his opinion diverged from that of some colonialists who divided Morocco into two parts, the (Makhzan) and the (Siba). These people considered that Morocco was composed of two different tribes the tribes of the Makhzen and the rebellious tribes.

L'action du Roi Hassan II s'est employée à résorber les différends qui surgissaient entre les Etats membres et à organiser des séries de dialogue inter-religieux et inter-culturels afin de trouver avec le plus grand nombre de responsables une solution prise en commun en faveur des droits palestiniens et de la paix entre les belligérants et de pouvoir ainsi œuvrer en commun afin de défendre la cause islamique et contrer les politiques étrangères qui visent à porter atteinte aux symboles de l'Islam, en particulier à Jérusalem, troisième lieu saint de l'Islam.

HASSAN II's CHAIRMANSHIP OF AL-QUDS COMMITTEE WITHIN THE FRAMEWORK OF A COMMON ISLAMIC ACTION

Hassan II's chairmanship of Al-Quds Committee comes within an international framework and emphasizes the role that the king of Morocco plays on the regional and international levels. This role enables Morocco to have a distinguished position with regard to international issues.

The OIC was founded thanks to Hassan II's efforts. It was due to his actions within the OIC that he figures now in history. The Conference at the summit that he convened came after the Burning of the Al-Aqsa Mosque in 1969 Twenty-six countries agreed to participate. The PLO was also among the participants. This conference was the first in history where a great number of Muslim countries gathered in Rabat. It was meant to help establish coordination in the relations of Muslim countries of the world

Actually, Hassan II's name is connected to Al-Quds Committee since its creation three decades ago. His appointment at the head of this committee was decided by the OIC, during a conference held in Fez. The King was requested to take on the chairmanship in order to devise a political plan and establish a communication network that targets the international non-Muslim community. The goal is also to bring a back-up to the decisions taken by the OIC on a higher level. This policy was expected to help preserve the Islamic and Arab identity of Jerusalem.

Indeed, King Hassan II has enabled the Muslim and Arab world to close ranks and endeavour more in the prospect of resolving differences of opinion that oppose them, and work in common in order to defend the Islamic issue, against foreign policies that seek to destroy Islamic symbols, and especially Jerusalem which stands for the third sacred place of Islam.

Saïd Bensaid Alaoui

LA COMMANDERIE DES CROYANTS : GARANTIE DE LA FORCE DU MAROC ET SOURCE DE COHÉSION ENTRE LE ROI ET LE PEUPLE

Le Maréchal Lyauté, l'un des grands stratèges qui ont marqué la politique française du Protectorat, a écrit dans un rapport sur la situation au Maroc que le royaume se distinguait

the reform of the judiciary system. The King considered that new democracies had to respect some priorities like the struggle against corruption in its various forms. This is because corruption stems from an improper use of authority in the public sector. Corruption takes the form of misuse of authority, bribery or embezzlement.

Corruption can also affect the private sector and cause devastating damage to national economy. It can also hinder the edification of a pluralist and democratic system of governance .Illegal expropriation of public funds have a direct impact on general taxes and customs duties. Corruption can also increase the contract expenses and undermine the activities of investors. This in turn damages the development projects of the country.

Corruption is in fact a plague that leaves disastrous effects in economic and public institutions and in civil society.

UN Program for Development denounces corruption and considers it a case of bad governance. It also stresses that if one could reduce this disease, one can remedy poverty and achieve a sustainable social development.

That is why Mohamed VI's policy seeks to establish a close contact with the population. This policy has taken practical measures to moralize public and administrative life by fighting bureaucratic slowness and by hailing transparency in various sectors of activity. The aim is to reduce financial deficits and excessive expenses within administrations and businesses. This policy is related to the new concept of authority that the King has highlighted in his royal address on the 12 december 2002. However, this fight against corruption cannot be gained without an efficient judiciary system, although the judiciary institutions cannot altogether put an end to corruption since it contains a human factor. Therefore, the human resources should be given a proper training to make them more performing, to improve their moral behaviour and develop their capacities at work.

Ahmed Sidqi Dajani

HASSAN II ET LA PRÉSIDENCE DU COMITÉ AL-QODS DANS LE CADRE DE L'ACTION COMMUNE ISLAMIQUE

La présidence du Comité Al-Qods par Hassan II s'inscrit dans un cadre international et souligne le rôle que le Roi du Maroc joue au plan international et régional. C'est ce rôle qui assure au Maroc une présence distinguée dans les relations internationales.

Hassan II était l'initiateur d'une conférence islamique au sommet qui donna naissance à l'Organisation de la Conférence Islamique. Cette conférence avait été convoquée en 1969 à la suite de l'incendie de la Mosquée Al-Aqsa. Vingt-six pays répondirent à l'invitation. L'OLP était présente. La Conférence fut la première de l'histoire à connaître la participation d'un grand nombre d'Etats musulmans. Son rôle est de mettre en place les mécanismes de collaboration de ces Etats et d'agir, par le dialogue et la concertation, auprès des Etats non musulmans, afin de résoudre les problèmes communs.

Le Comité Al-Qods fut une émanation de l'OCI. Sa présidence fut confiée à l'unanimité au Roi Hassan II. Le Roi fut sollicité pour occuper cette fonction afin de mettre en place un plan politique et un système de communication visant à mieux faire connaître le problème palestinien, et à préserver le caractère islamique de la ville de Jérusalem.

Mohamed Tajeddine Al-Hussaini

MOHAMED VI ET LA MORALISATION DE LA VIE POLITIQUE ET ADMINISTRATIVE

Le Roi Mohamed VI a montré dès son intronisation sa détermination à mener une politique interne fondée sur la préservation de la monarchie constitutionnelle et la pluralité politique. Il a aussi insisté sur une politique régionale décentralisée, le libéralisme économique et l'édification d'un État moderne dans le respect des droits de l'homme et des libertés individuelles et publiques.

Le Souverain s'est attelé au lancement de grands chantiers de réforme afin de consolider l'Etat. Pour ce faire, il fallait s'attaquer à la moralisation de la vie publique et administrative ainsi qu'à la réforme de l'appareil judiciaire. Le Souverain considère que toutes les démocraties émergentes doivent placer en priorité la lutte contre la corruption, le mauvais usage de l'autorité dans le domaine public, l'abus du pouvoir et le détournement de deniers publics.

La corruption peut aussi altérer le secteur privé et causer des ravages dans l'économie nationale en augmentant les frais de contrats et en minant les activités des investisseurs ; elle nuit ainsi aux projets de développement du pays et fait obstacle à la bonne marche de la vie démocratique. Le détournement des deniers publics a une incidence sur les taxes directes et les taxes douanières. D'une manière générale, on peut dire que ces fléaux sont désastreux pour l'efficacité des institutions publiques et la consolidation de la justice sociale.

Le Programme des Nations Unies pour le Développement a dénoncé la corruption en la qualifiant de signe de mauvaise gouvernance et en soulignant que si l'on réduit ce fléau, on réduit la pauvreté et on réalise le développement social durable.

C'est pourquoi SM le Roi pratique une politique de proximité et entreprend des mesures pratiques dans le but de moraliser la vie administrative publique en luttant contre la lenteur bureaucratique et en prônant la transparence dans les différentes activités du pays afin de réduire les déficits financiers dans les dépenses administratives et dans les entreprises. Cette orientation est clairement soulignée dans la lettre royale énoncée à Marrakech le 12 décembre 2002. Cette lettre traite du nouveau concept de l'autorité. Bien entendu, la lutte contre les fléaux qui minent les activités publiques ne peut se faire sans le support d'un appareil de contrôle administratif et judiciaire fiable.

MOHAMED VI AND THE MORALIZATION OF POLITICAL AND ADMINISTRATIVE LIFE

King Mohamed VI, since his accession to the throne, has shown that he was determined to establish a policy based upon the preservation of the constitutional monarchy and pluralism. He stressed the need for a decentralised policy of the regions and on economic liberation. The King aims at establishing a constitutional State in which human rights are respected all along with individual and public freedoms.

The Sovereign has undertaken to launch great projects of reform in order to strengthen the constitutional monarchy .This entails the moralization of public and administrative life and

elder brother Idriss was to be the king after the premature death of King My Youssef. However, historical conditions (the Protectorate) and the scheming of the French residence decided otherwise. To the authorities of the occupation he was meant to be an easy tool in their political plans for Morocco because of his youth (eighteen).

For Morocco, however, it was a blessing in disguise. Mohamed V proved to be a far cry from their expectations and very soon he was fighting the authorities of the Protectorate by all the means he could gather and opposing most of their policies of reform with a strong determination. The Berber act was an example of these policies that were meant to undermine the Moroccan unity, to divide the country and create a schism among the population.

Actually, such scheme reinforced the ranks of the national movement of liberation. The militants formed a circle around the king, their legitimate leader who did not hesitate to pledge to go on defending the nation's rights and fighting for its liberation. He also committed himself to establish a modern contemporary society and to put the basis for the edification of a new and free Moroccan nation. Moreover, he undertook to generalize education because he considered that the best defenders of freedom are educated people not ignorant ones. He encouraged the citizens to fight the obscure traditions, which hinder progress. Among his greatest achievements was the liberation of women from the old and traditional yoke of ignorance, when such act was unthinkable due to rigid mentalities of the epoch.

Hassan II's mission started before he was made a king. He fought along with his father the yoke of the Protectorate and he was particularly persecuted by them because he proved since his youth to be a resolute opponent to their policies and he suffered a lot of hardships in so doing.

After his accession to the throne, he was called upon to reinforce the foundations of the Moroccan State and shape it in a modern mould to make it ready for the challenges of the twentieth century. The edification of a constitutional monarchy was a major act in the Revolution of the King and the People. It was his first task. To him, it was important that all citizens participate in the building of the nation at all levels and in their various capacities, individuals, political parties etc, with the king as the supreme authority of the country.

He also made sustained endeavours to complete territorial integrity by getting back from Spain Tarfaya and the other Sahara provinces. The Green March was a landmark in his reign. He also contributed to resolve many international conflicts.

King Mohamed VI, his successor, proved to be, in only four years of his reign, a worthy heir to the two former glorious kings of modern Morocco. He immediately gave the tempo of the modern policy of proximity he intended to implement, by reinforcing democratic practices, by encouraging young people to get more involved in political and public life, by calling on people's good citizenship, and inciting them to show more awareness of their responsibilities towards the nation and the individuals. In short, he is making Morocco a national monarchy with all the necessary tools to establish a true democratic State of law.

Si le Maroc, qui n'avait jamais été colonisé, devait compter sur son libérateur, il pouvait compter sur Mohamed V.

Le sultan comprit très tôt les visées coloniales de l'occupant, il adopta une politique de résistance en refusant de signer les propositions de 'réformes' qui lui étaient présentées par les Résidents généraux de France. Il avait la conviction que la seule manière de faire avancer son peuple vers le progrès était la récupération de la souveraineté du pays et l'indépendance. En attendant, il entreprit de généraliser l'enseignement, car, pensait-il, les meilleurs défenseurs de la liberté sont les personnes éduquées et non pas les ignorants. Il encouragea les citoyens à combattre les formes d'obscurantisme traditionnel car cela représente un obstacle à tout progrès.

Parmi les plus belles réalisations de Mohamed V figure la libération de la femme du joug des traditions sociales infondées. Ce fut là une grande révolution, compte tenu de la mentalité de l'époque et des conditions de vie des Marocains.

La mission du Roi Hassan II commença bien avant qu'il fut placé sur le trône du Maroc. Durant le Protectorat, il fut le compagnon de combat de son père et il fut particulièrement persécuté par les autorités de l'occupation car en tant que jeune prince il faisait figure d'opposant redoutable aux intérêts du Protectorat.

Après son accession au trône, le Roi Hassan II se mit à consolider les bases de l'État marocain et le remodeler sous une forme moderne qui permette de relever les défis du XX° siècle. L'édification d'une monarchie constitutionnelle était un acte essentiel de la Révolution du Roi et du Peuple. Pour S.M. Hassan II, cela constituait son premier devoir; il était important que tous les citoyens marocains pussent participer à l'édification de la nation à tous les niveaux et chacun dans sa sphère de responsabilité: les partis politiques, les individus, tous avec le Roi, le symbole suprême du pays.

Hassan II oeuvra également à l'achèvement de l'intégrité territoriale en obtenant la restitution de Tarfaya et des autres provinces du Sahara qui étaient sous l'occupation espagnole. La Marche Verte fut son œuvre. En politique étrangère, il était souvent sollicité pour aider à résoudre les conflits internationaux.

S. M. Le Roi Mohamed VI son successeur, a démontré en quatre ans de gouvernance qu'il était le digne héritier du trône marocain. Il donna rapidement le tempo d'une politique moderne de proximité visant à renforcer la pratique démocratique en encourageant les jeunes à s'impliquer davantage dans la vie publique, en faisant appel à leur sens civique et en les incitant à faire preuve de responsabilité envers la nation et les citoyens. En résumé, le Roi Mohamed VI est en train de faire du Maroc une monarchie ayant les atouts nécessaires pour établir une vraie démocratie dans un État de droit.

THREE MISSIONS OF THREE KINGS: A READING IN THE STRUGGLE OF THE THRONE IN CONTEMPORARY MOROCCO

Leaders are true representatives of their nation. They can either damage the whole country with their deeds as it was the case of Germany with Hitler, Yugoslavia with Milosevic, Iraq with Saddam etc, or they can be the means by which their country prospers.

Mohamed V can be considered one of the latters. In fact, his coming to the throne of Morocco was in itself a miracle because he was not the first in line for the succession. His

THE REFORM OF THE MEDIA SCENE AS A SUPPORT FOR THE FREEDOM OF EXPRESSION

Moroccan people had an early awareness of the value of freedom. Indeed, on the eve of independence, the nation dedicated itself to reinforce freedom on all levels and respect human rights. The Code of Public Freedoms of 1958 including the Press Law has represented a greet achievement for people working in the field of communication. It still remains a major reference in the process of freedom of expression and the reinforcement of the pluralist policy of the Kingdom.

The development that occurred in the media field is essentially due to the political choice of a pluralist policy based on freedom of expression. This aspect has enabled the development of Moroccan media scene and promoted creation and reinforced the traditions of the intellectual profession, which is passed on to future generations. Morocco makes it a strategic choice and a pole on which evolves the edification of modern Morocco. This policy is the right tool that would enable the country to pursue the progress achieved in the sector of media and communication because this field is the cornerstone of global development.

If we choose to follow a new policy in communication, we have to provide media services with high capacity and with a pedagogical purpose capable of consolidating freedom of opinion and expression. We need also to provide technical means and high technology equipments involved in the development of the media in order to meet the requirements of the citizens.

The reforms of the media scene that the government proposed are a part of the great field of reforms to ensure economic growth, social and cultural development. It is in relation with the democratic and social project undertaken by H.M. Mohammed VI and which is backed by vital forces of the country. These forces represent the civilisational potential of Morocco that has chosen to open up on the world and follow a policy of tolerance and respect for institutions and human rights.

These factors should guarantee the citizen's right to be informed and the journalist's right to have access to the sources of information. Concerning this aspect, and in order to preserve the ethics of the profession, control methods should be reinforced.

Ibrahim Boutaleb

TROIS MISSIONS DE TROIS ROIS : UNE LECTURE DANS LES COMBATS DU TRÔNE DANS LE MAROC CONTEMPORAIN

L'accession au trône de Mohamed V fut en soi un miracle car il n'était pas le successeur direct de son père le Sultan Moulay Youssef. Les pressions des autorités du Protectorat étaient telles que le jeune prince, qui n'avait pas encore vingt ans, fut désigné sultan du Maroc pour tirer profit de son inexpérience.

C'était sans compter avec les imprévus du destin. L'intelligence du jeune roi, son éducation et l'écoute de son peuple allaient faire de lui le guide d'une nation Il épousa les idées progressistes du mouvement national et prit conscience de ses responsabilités historiques.

found. Moreover, the ratification of Morocco on a number of international agreements has made it necessary to conform Moroccan legislation to the new world tendency. Hence, amendments have been brought to the system of penal justice and to the code of personal status to include provisions guaranteeing the dignity of the individual and preserving the cohesion of the family. In this regard, the king has called for the institution of a department within the courts to examine actions pertaining to family disputes.

In addition, new labour laws are enacted to give a new impetus to the labour sphere as well as economic life and to clarify the rights and duties of the workers and the employers. Besides, a new law has been promulgated to bind the administration to justify its decisions. This new text has also put the principle of legitimacy into practice and will constitute the pillar on which administrative jurisdiction will rest. Lastly, the institution of the executing judge is a contribution to the judicial machinery as it would preserve the credibility of the Judiciary and avoid any delay in execution that may cause damage to the party winning the case.

Nabil Benabdallah

LA RÉFORME DU PAYSAGE MÉDIATIQUE COMME SUPPORT DE LA LIBERTÉ D'EXPRESSION

Au lendemain de l'indépendance, le code des libertés publiques de 1958, incluant la loi de la presse, constitua un acquis appréciable pour les travailleurs. Ce code reste à ce jour la référence essentielle dans le processus de la liberté d'expression ainsi que dans la consolidation de la politique pluraliste du royaume.

Le progrès enregistré dans le secteur médiatique est principalement dû au choix de la politique fondée sur la liberté d'expression, ce qui a permis le développement du champs médiatique marocain et facilité le cadre de la créativité tout en consolidant les traditions de la profession intellectuelle qui se transmet à travers les générations. Le Maroc fait de ce choix une option stratégique dans l'arsenal de l'édification de l'État marocain moderne et du développement global.

Le choix de toute politique de communication réclame des services médiatiques d'une capacité performante ayant pleinement conscience des principes de liberté d'opinion et d'expression. Il faudra également rendre disponibles les équipements technologiques que nécessite le développement des médias et de l'information afin de répondre aux attentes des citoyens.

Le plan de réforme du paysage médiatique que le gouvernement a présenté s'inscrit dans le cadre général des grands chantiers de réforme qui ont pour objectif le développement économique, social et culturel de la société marocaine. Ce développement vise l'édification du projet social démocratique moderne que Sa Majesté le Roi Mohammed VI a préconisé et qui a obtenu le soutien des forces vitales du pays. Ces forces représentent le potentiel culturel du Maroc qui se caractérise par l'esprit d'ouverture et de tolérance et le respect des droits de l'homme et des institutions.

Ce choix garantit au citoyen le droit à l'information et au journaliste le droit d'accès aux sources d'information. Il faudrait, à ce propos, veiller à consolider les critères de contrôle qui préservent l'éthique de la profession médiatique.

le Maroc a rendu nécessaire l'adaptation de la législation marocaine à la nouvelle tendance mondiale. Ainsi, des modifications ont été apportées au système de la justice pénale et au code du statut personnel afin d'introduire des dispositions susceptibles de garantir la dignité de l'individu et de préserver une harmonie au sein du noyau familial. A cet égard, le Roi avait approuvé la création d'une juridiction de la famille au sein des tribunaux de première instance pour se saisir des affaires de la famille.

De plus, une nouvelle législation du travail a été adoptée pour donner une impulsion tant pour le champ de travail que pour les activités économiques et pour apporter une définition claire des droits et obligations des ouvriers et du patronat. De même, une nouvelle loi qui s'inscrit dans le cadre du principe de la légalité impose à l'administration de motiver ses décisions. Ce nouveau texte constituerait un pilier qui sous-tendrait la juridiction administrative. Finalement, l'institution du juge d'exécution serait une contribution substantielle à l'appareil judiciaire du fait qu'elle préserverait la crédibilité de cet organe et éviterait à la partie ayant gain de cause tout préjudice occasionné par le retard dans l'exécution.

MOHAMMED VI AND THE REINFORCEMENT OF THE STATE OF LAW: REFORM OF THE JUDICIARY AS AN EXAMPLE

His Majesty King Mohammed V has attached primordial importance to the concretisation of the rights and the dignity of the citizens. His conception of the State of Law comprises, *inter alia*, the moralization of the public utility, clinging to the values of justice and equity, the restoration of the moderate tendency of Islamic law and its high objectives that are founded upon honouring Man and upholding the principles of justice, equality and solidarity.

The enforcement of law is dependent upon the good performance of the Judiciary. This power cannot serve its mission of promoting legitimacy and guaranteeing the citizens' rights and freedoms if it does not enjoy independence. Within the framework of this vision, King Mohammed VI has called for a new concept of authority the main axes of which are preserving freedoms, respect for human rights, adapting the new system with the new data of local sphere, enhancement of decentralization and making all the resources subservient to the integration of the poor strata within society.

Moreover, King Mohammed VI has deemed necessary to introduce reforms into the Judiciary through the assertion of the authority of law and the State, the review of legal structures and texts and the introduction of a new approach to international cooperation by benefiting from foreign experiences and practices.

With a view to upholding respect for human rights, King Mohammed VI has created an independent board of arbitration in order to indemnify the victims of abusive detainment and kidnapping. He has also reviewed the law establishing the Consultative Council of Human Rights to renew its structure and to extend its prerogatives. Besides, he has created 'Diwan Almadalim' in conformity with the principle of legitimacy in order to remedy the abuse and errors of the administration.

On the other hand, everyday practice has shown that there are problems and loopholes within some legal texts or with respect to social reality, so answers and solutions have to be

At present, Morocco's judicial system comprises more than three thousand judges, all appointed by His Majesty the King, upon the recommendation of the Supreme Council of Justice. Judges in Morocco follow two years training at the Institute for Judicial Studies.

In this context, they have to pass an entrance and a graduation exam. Only graduates from the law school can enter this Institute. But the Judiciary is also open directly to qualified jurists, law professors, attorneys and some officers.

In spite of all these achievements, the judiciary in Morocco is engaged in continued reforms under the high patronage of His Majesty King Mohammed VI, who is committed to a fair administration of Justice and to the preservation of the independence of judges. To that end, His Majesty gives special attention to the well-being of judges and their working conditions so that they may accomplish their mission in the best possible environment to preserve the values of justice and human rights principles.

Idriss Alaoui Abdellaoui
MOHAMMED VI ET LA CONSOLIDATION DE L'ÉTAT DE DROIT : CAS DE LA RÉFORME DU SYSTÈME JUDICIAIRE

Sa Majesté le Roi Mohammed V a accordé une importance primordiale à la concrétisation des droits des citoyens. Sa conception de l'Etat de droit comprend, entre autres, la moralisation du service public, le respect des valeurs de justice et d'équité, la restauration de l'aspect modéré de la loi islamique et ses buts suprêmes qui visent à honorer l'homme et à promouvoir les principes de citoyenneté, d'égalité et de solidarité.

L'application de la loi est tributaire d'une bonne performance de l'appareil judiciaire. Cet organe ne pourra pas s'acquitter de son devoir envers les citoyens s'il n'est pas indépendant des autres pouvoirs. Dans le cadre de cette vision, le Roi Mohammed VI avait appelé à l'adoption d'un nouveau concept de l'autorité dont les principaux axes sont la conservation des libertés, le respect des droits de l'homme, l'adaptation du nouveau système aux nouvelles donnes de la sphère locale, la promotion de la décentralisation et la mobilisation de toutes les ressources au service des milieux défavorisés de la société.

En outre, le Roi Mohammed VI a jugé nécessaire d'introduire des réformes à l'appareil judiciaire visant à affermir l'autorité de la loi et de l'Etat, la révision des structures et des textes juridiques et une nouvelle approche de la coopération internationale qui s'ouvre aux expériences et pratiques des autres pays.

En vue de consolider le respect des droits de l'homme, le Roi Mohammed VI créa une instance indépendante d'arbitrage pour dédommager les personnes victimes de détention abusive et d'enlèvement. Il a aussi revu le dahir créant le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme pour renouveler sa structure et étendre ses attributions. En plus, il a institué le *'Diwan Almadalim'* conformément au principe de la légalité pour redresser les abus et les erreurs de l'administration.

D'autre part, la pratique quotidienne avait démontré qu'il y a encore des problèmes et des lacunes au sein des législations. Il incombe donc au législateur de trouver les réponses et les solutions adéquates. En plus, la ratification de certaines conventions internationales par

As a result, a series of laws entered into force in Morocco, in 1913 in the part under French Protectorate, in 1914 in the territories under Spanish Protectorate, and in 1924 in the international zone of Tangiers.

Thus, during the period of the protectorate, there were two kinds of judicial systems in Morocco. The first one was a modern system, with advanced laws and well structured court organization, designed for the French and foreign communities and for some Moroccans at times.

The second one was a traditional system run by interdependent authorities and in which the Muslim judge retained his former competence (cases relating to non-registered land, family law and heritage, for instance).

The French authorities created also family law courts for Moslems and Jews as well as labor courts.

At this stage, it is worth stressing that three days only after he and his august family returned to Morocco from exile in 1955, as a result of the Revolution of the King and the People which started in 1953, the late King Mohammed V, in a speech to the nation delivered on 18 November 1955, ordered the setting up of a democratic system of government based on the separation of powers, within a constitutional monarchy.

From then on, Morocco witnessed the beginning of legal and judicial reforms, which included the unification and independence of the judicial system, the creation of the ministry of Justice which would be in charge of the prison system, and the extension of the laws of 1913, to all cases concerning Moroccans, and not confining them to foreigners only.

For its part, the democratic process progressed through the consolidation of the rule of law, the establishment of an institutional framework for Morocco and the observance of international treaties, especially those relating to human rights.

Furthermore, national legislation was adapted to be consistent with Morocco's international commitments, in particular in the domains of individual and collective liberties, human rights standards as accepted internationally; and law procedures were designed to serve these principles, with particular attention to fair trials.

In this context, following the example of the judicial system of many countries, first instance courts, courts of appeals and a Supreme Court were created. In addition, community courts were also established to deal with minor civil and penal cases.

On another level, to enhance economic development and to contribute to the promotion of investments, commerce tribunals were created. Administrative courts were also established to guarantee that government practices are not in violation with citizens rights.

Morocco has also a military court as well as a Special Court of Justice, that tries government officers for violation of the code of ethics or abuse of power.

In parallel to these legislative and judicial reforms, a number of institutions were established to protect the citizens' individual and collective rights, such as the Human Rights Council, the Constitutional Council, the Finance Court and the ombudsman.

This coexistence between Islamic rules and traditional practices, was followed by another form of coexistence when the Moslems of the Arabian peninsula came into contact with the new world, its civilization and its political and legal systems. This coexistence was very beneficial to Islamic rules.

Therefore, although Islamic rules applied to all territories and people, the Muslim Judge, thanks to his practical approach, used to give due regard both to traditional values and to Islamic principles.

However, because of the emergence of special interests of non-Moslems and foreigners, who used to live in Islamic states, the Ottoman empire decided in 1453 to allow Christians and Jews to be tried according to their own legal system when it came to family and social issues. This eventually led to the signing of a convention in 1536 between the Turks and France, which gave to French citizens legal and judicial privileges. Thus, foreign courts of laws came into being in Moslem States alongside Islamic law and courts.

Morocco also took into consideration these special interests, and signed in 1631 the first convention concerning this issue, with France.

Other conventions were after that signed, with such countries as England, Spain, Sweden, Denmark, Portugal, Holland, Austria, the United States of America etc.

But this trend went sometimes too far, when some Moroccans became no longer subjected to Morocco's laws and jurisdictions, if they were under the protection of a foreign state.

However, in 1880 the Treaty of Madrid, stressed the independence and territorial integrity of Morocco, and further defined the rules that limited the concept of protection for Moroccans by foreign states. This treaty also recognized the relationship between the King of Morocco and his subjects, with the Moroccan nationality as the cornerstone of this bond.

Furthermore, the King of Morocco requested international assistance for a development of Morocco, beneficial to nationals and foreigners alike, when he called for the convening of the Conference of Algesiras, which resulted in the signing of an agreement on April 7, 1906, that confirmed the sovereignty and territorial integrity of Morocco and opened it to all states on equal footing.

But, as involvement of foreign consulates in judicial issues, and as concerns for law and order on the part of representatives of the administration at the regional and local levels grew, the traditional Moroccan judge lost many of his prerogatives regarding criminal cases.

These foreign authorities became involved even in civil matters, like arbitration and conciliation. To put an end to this interference of foreign laws and jurisdictions which undermined Moroccan sovereignty, the 1912 Protectorate Treaty, signed between Morocco and France, provided, *interalia*, for judicial reforms

The then resident general of France in Morocco stressed that the objective of these reforms, was to put an end to foreign legal and judicial privileges and to make of Morocco a land of experiment for the promotion of modern laws and efficient and speedy justice.

Actuellement, le système judiciaire marocain comprend plus de trois mille magistrats, tous nommés par Sa Majesté le Roi sur recommandation du Conseil Suprême de la magistrature. Les juges doivent suivre deux ans de formation à l'Institut des Études Juridiques.

L'accès à cet Institut se fait sur concours. Seuls les lauréats des facultés de Droit peuvent y accéder. L'accès à cet Institut est également ouvert aux juristes qualifiés, aux professeurs de droit, aux avocats et à quelques cadres officiels.

Avec toutes ces réalisations, le système judiciaire du Maroc demeure engagé dans le processus de réformes sous le haut patronage de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, qui s'est impliqué dans la préservation d'un système juridique fondé sur une administration juste et des juges indépendants. Le Roi s'est particulièrement investi dans ce domaine en appelant à l'amélioration des conditions de travail des magistrats pour qu'ils puissent accomplir leur fonction dans un climat adéquat qui permet de préserver les valeurs de la justice et les principes des droits de l'homme.

THE EVOLUTION OF JUSTICE IN MOROCCO BETWEEN TRADITION AND MODERNITY SINCE THE ADVENT OF THE REVOLUTION OF THE KING AND THE PEOPLE.

A fundamental characteristic of Justice in Morocco has been its rational evolution in the context of the country's economic, social and cultural development. In this process, Morocco has favored a pragmatic and flexible approach, for the integration of modern concepts into Moroccan tradition. Thus, it has succeeded in being receptive to modernity and progress, while being respectful to Morocco's own culture and heritage.

In the past, this came about thanks to the wisdom of the kings of Morocco in whose names judgments were pronounced, to overcome legal and economic constraints resulting from the political situation.

Today, the main force behind the evolution of justice in Morocco, is its clear choice to be innovative and to adapt Moroccan tradition in such a way, that it may play an active role in universal civilization, by using modern concepts of justice and law.

This process started with the architect of Morocco's independence, the late King Mohammed V, who consolidated Morocco's sovereignty through justice and the setting up of appropriate institutions. This task was then continued by His Majesty the late King Hassan II who strove to enhance the institutions to the requirements of the State of law.

These achievements are now being further sustained by the present King of Morocco, His Majesty Mohammed VI, who has set up for Morocco a challenging agenda, that promotes a new approach to the concept of authority, better performing institutions, ethics and the predominance of law in all aspects of government.

When Morocco first adhered to Islam, justice was delivered according to the charia, that is to say the rules contained in the Holy Koran on the one hand, and the teachings of the prophet on the other hand. The Muslim judge was then the common judicial competence.

But this did not prevent some old customs to continue existing, in particular within the populations of the countryside or the mountains.

C'est ainsi qu'un certain nombre de lois furent promulguées au Maroc, en 1913 dans la zone sous protectorat français, dans les territoires sous protectorat espagnol en 1914, et dans la zone internationale de Tanger en 1924. La période du Protectorat vit l'existence de deux systèmes judiciaires au Maroc. Le premier était moderne avec des lois évoluées et des tribunaux organisés et structurés, tous désignés pour les communautés françaises et étrangères, et à l'occasion pour certains marocains.

Le second était un système traditionnel où s'interpénétraient les pouvoirs et où le juge musulman gardait une part de ses compétences d'autrefois (terrains immobiliers non enregistrés, statut de la famille, règlement d'héritage etc.).

Les autorités françaises instaurèrent également des tribunaux coutumiers pour les musulmans et les juifs ainsi que des Tribunaux pour le travail.

A ce propos, il est bon de souligner que trois jours seulement après son retour d'exil avec sa famille en 1955, le Roi Mohammed V, dans un discours à la nation, le 18 novembre 1955, décréta l'instauration d'un système démocratique de gouvernance basé sur la séparation des pouvoirs dans le cadre d'une monarchie constitutionnelle.

Dès lors, le Maroc se vit doté de nouvelles réformes juridiques qui comprenaient l'unification et l'indépendance de l'appareil judiciaire, la création d'un ministère de la justice dont dépendrait la gestion des prisons. Les nouvelles lois devaient s'appliquer à tous les citoyens et pas seulement aux étrangers.

Le processus démocratique a de son côté progressé grâce au renforcement des lois et à l'instauration d'un cadre institutionnel pour le Maroc; et aussi grâce au respect des traités internationaux relatifs aux droits de l'homme, de plus, la législation nationale se conforma aux normes internationales afin de mieux répondre aux engagements internationaux du Maroc dans le domaine des libertés individuelles et collectives et des droits de l'homme. La procédure judiciaire fut conçue pour mieux s'accorder à ces principes avec une attention particulière pour rendre une bonne justice.

A l'exemple des exigences du système judiciaire des autres pays, le Maroc créa des tribunaux de première instance, des Cours d'appel ainsi que la Cour Suprême. De plus, des tribunaux communaux virent le jour afin de s'occuper des affaires criminelles et civiles mineures.

Sur un autre registre et dans le but de promouvoir le développement économique et les investissements, des tribunaux de Commerce et des tribunaux administratifs furent créés afin de s'assurer que les pratiques du gouvernement ne violent pas les droits du citoyen.

Le Maroc possède aussi un tribunal militaire et une Cour Spéciale de Justice qui jugent les fonctionnaires et les membres du gouvernement dans les cas de manquement à l'éthique, de malversations ou d'abus de pouvoir.

Ces réformes sont accompagnées par la création d'un certain nombre d'institutions pour la protection des droits des individus et des collectivités. Exemple . le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme, le Conseil Constitutionnel, la Cour des Comptes et les Médiateurs.

Quand le Maroc adhéra à l'Islam, la justice procédait de la Charia (la loi islamique). Le juge musulman représentait la référence dans le domaine judiciaire. Pourtant, cela n'empêcha pas certaines coutumes ancestrales de continuer à prévaloir en particulier au sein de certaines tribus. Cette cohabitation entre les pratiques traditionnelles et la loi islamique fut suivie par une autre quand les musulmans de la péninsule arabique entrèrent en contact avec les nouvelles civilisations et les nouveaux systèmes politiques et juridiques. Ces interférences furent bénéfiques à la loi islamique. C'est ainsi que même si la loi islamique était appliquée, le juge musulman prenait en considération aussi bien les valeurs traditionnelles que celles de la loi musulmane.

Cependant, avec l'émergence de nouveaux intérêts en rapport avec les non-musulmans et les étrangers qui vivaient dans les États musulmans, l'Empire ottoman décida en 1453 de permettre aux chrétiens et aux juifs d'être jugés selon leur propre système juridique lorsqu'il s'agissait du statut de la famille et d'obligations. Cela donna lieu à la signature d'une convention en 1536 entre les Turcs et la France qui donna aux citoyens français des privilèges à caractère juridique.

C'est ainsi que des Cours de justice étrangères furent établies dans les États Musulmans aux côtés des Cours de justice islamiques.

Le Maroc a aussi pris en considération cet aspect et il signa avec la France, en 1631, sa première convention à ce sujet. D'autres conventions furent signées également avec d'autres pays comme l'Angleterre, l'Espagne, la Suède, le Danemark, le Portugal, la Hollande, l'Autriche, les États-Unis d'Amérique etc. Mais parfois, ce choix dépassait ses objectifs lorsque des Marocains n'étaient plus sous la jurisprudence des lois de leur pays et qu'ils étaient sous la protection des lois d'un État étranger.

Cependant, en 1880 le Traité de Madrid souligne l'indépendance et l'intégrité territoriale nationale du Maroc, et définit les règles qui limitent le concept de protection des Marocains par les États étrangers. Ce traité reconnaît également les liens entre le Roi du Maroc et ses sujets de nationalité marocaine.

De plus, le roi du Maroc réclama une assistance internationale pour le développement du Maroc, qui bénéficierait également aux ressortissants étrangers. La Conférence d'Algésiras fut couronnée par la signature d'un accord le 7 avril 1906 affirmant la souveraineté du Maroc et son ouverture sur les autres États sur un même pied d'égalité.

Mais lorsque les consulats étrangers s'impliquèrent dans les affaires judiciaires, et que les représentants des administrations au niveau régional et local commencèrent à s'intéresser à ce secteur, le juge marocain traditionnel perdit beaucoup de ses prérogatives dans les affaires criminelles. Ces autorités étrangères s'impliquèrent même dans des affaires civiles comme l'arbitrage et la réconciliation. Pour mettre fin à cette ingérence dans la souveraineté marocaine, le traité du Protectorat de 1912, signé entre le Maroc et la France, permit l'introduction de nouvelles réformes judiciaires. Le Résident général de France souligna que l'objectif de ces réformes était de mettre fin aux privilèges des lois et des juridictions étrangères, et de faire du Maroc une terre d'expérience pour la promotion de lois modernes et efficaces ainsi que d'une justice rapide

b) Faith in the role of education in bringing about a modern and cultural revolution.

c) A strong belief that the mission of a sovereign is not only to get honors but also to be personally involved in the preservation and continuity of a constitutional monarchy. A monarchy that makes of the respect for human rights a priority above all other considerations.

King Mohamed V clearly showd his conviction about the necessity to adopt modern methods in reforming of institutions and developing sciences and technologies.

We can infer from all this that the personality of this great head of State has a large dimension, because he was capable of assuming his leadership with wisdom. He was inspired by a true and bold nationalism that made him unite forces with his people and link his destiny to theirs, in a common fight against the occupation.

It was this symbiosis with his people that made fifteen Arab and Asian countries request the UN to look into the *Moroccan issue* and examine the outcome of the occupation. It was also the same union that enabled Allal El-Fassi to refer the issue of his country to the political commission of the Arab League, so that the latter should express its position in this regard Finally, we should underline the courageous and frank position of King Mohamed V when He refused General D Gaulle the permission to undertake nuclear tests in Moroccan Sahara.

Driss DAHAK

L'ÉVOLUTION DE LA JUSTICE AU MAROC ENTRE LA TRADITION ET LA MODERNITÉ DEPUIS L'AVÈNEMENT DE LA RÉVOLUTION DU ROI ET DU PEUPLE

Le Maroc a choisi une approche pragmatique et flexible afin d'intégrer les concepts nouveaux dans la tradition. Ce faisant, il a adopté une politique moderne et progressiste qui respecte la culture et l'héritage traditionnels du Maroc.

L'histoire retient que cette politique est due à la sagesse des rois du Maroc, au nom desquels les jugements étaient rendus, afin d'éviter les contraintes légales et économiques dues à la situation politique du moment.

Aujourd'hui, le Maroc a opté pour l'innovation tout en donnant un rôle actif aux traditions. Il a adopté les concepts modernes de la justice et du droit dans le cadre d'une civilisation universelle.

Ce processus a commencé avec l'architecte de l'indépendance marocaine, le Roi Mohammed V, qui a consolidé la souveraineté marocaine par la justice et l'instauration d'institutions adéquates. Ce travail fut poursuivi par le Roi Hassan II, qui a oeuvré pour promouvoir les institutions marocaines afin qu'elles répondent aux exigences d'un État de droit.

Ces réalisations se sont poursuivies sous le règne de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, qui a tracé pour le Maroc un calendrier qui promet de mettre en oeuvre un nouveau concept de l'autorité, une politique de proximité qui assure la bonne marche des institutions et la prédominance de la justice dans tous les domaines.

De plus, la préservation de la mémoire historique d'une nation est d'une grande importance pour maintenir le flux de communication entre les générations et renforcer la signification du terme 'appartenance'.

Les caractéristiques qui distinguent le fondateur du Maroc moderne, Mohamed V, se révèlent dans troix convictions :

a) La foi en Dieu et le rappel de cette foi au peuple pour que celui-ci en fasse les fondements de sa culture et les piliers de son évolution dans le futur.

b) Le rôle de l'éducation pour réaliser la révolution culturelle et moderne.

c) La conviction que la fonction du souverain implique une responsabilité et une continuation et ne consiste pas seulement en des honneurs. Pour la préserver, il faut l'instauration d'une monarchie constitutionnelle qui place le respect des droits comme une priorité au dessus de toute autre considération. Le Roi Mohammed V a clairement exprimé sa conviction de la nécessité d'adopter des méthodes modernes dans la réforme des institutions ainsi que le développement des sciences et des technologies.

On constate ainsi que la personnalité de ce grand chef d'État revêt une large dimension car il a exercé le pouvoir avec sagesse, s'inspirant d'un nationalisme vrai et courageux et unissant son destin avec celui des forces nationales de son pays. Ces forces constituaient en fait son support populaire et soutenaient ses positions courageuses face aux défis des résidents généraux et des autorités de l'occupation française.

C'est cette union qui a poussé quinze pays arabes et asiatiques à demander à l'ONU d'examiner la *question marocaine*. C'est aussi cette union qui a permis à Allal El-Fassi de présenter la cause de son pays devant la commission politique de la Ligue Arabe. Enfin, il faut souligner la position courageuse de Mohammed V lorsqu'il refusa au Général De Gaulle d'entreprendre les essais nucléaires dans le Sahara marocain.

TESTIMONIAL

From a personal viewpoint, we can read in the character of King Mohamed V that he was first of all a Sovereign that fought for the freedom of his country. According to the Arab and Muslim countries, he was a King who wanted the independence of his country to be the starting point for the building of a progressive society that aims at a global revolution controlled by a democratic system, which ensures national values and preserves Arab and Muslim roots in a balanced democracy.

Furthermore, the preservation of the historical memory of a nation is very important in order to maintain the stream of communication between generations and strengthen the meaning of the word 'belonging'.

The features that distinguish the founding father of modern Morocco, King Mohamed V are three :

a) Faith in God and and the continual reminding of this faith to the people so as to make it a pillar of their culture and their evolution in the future.

three monarchs, the late Mohamed V, the late Hassan II and King Mohamed VI have benefited of the same education.

It should be stressed that Mohamed V has founded institutions that had to promote a culture of solidarity and provide support services like the National Aid service and the Red Crescent. He also used to make donations to individuals and charitable organizations working in the social field. This policy aimed at promoting a social culture that could contribute positively to the development of Moroccan citizens, and improving the harsh conditions of women's life in particular. Women were in fact, called to take part in the development process of the country. After independence, King Mohamed V encouraged the creation of institutions in charge of the social welfare of Moroccan workers.

The late King Hassan II endeavoured to follow in His august father's steps. He carried on economic and social development. His target was the social panel for which he created new and modern institutions. He also encouraged social work and ordained members of the royal family to patronize some charity organizations and associations in order to give them fresh impetus.

King Mohamed VI, for his part, opened new perspectives before the social work by becoming personally involved in the social project. Indeed, he showed keen interest for the underprivileged sections of the population at a very early age. According to him, economic development and social solidarity were two integral parts.

The Sovereign was convinced that social aid services and solidarity were effective methods to remedy social disparities. They call for an organized structure and rational management of human resources in order to function efficiently.

In this perspective, the King planned the edification of an institution that could meet these requirements and implement his vision of social work by using the necessary potentials that could fight poverty inside and outside Morocco and prevent social disparities. This is how Mohamed V Foundation for Solidarity was born. This institution has proven beyond doubt that it was endowed with high acumen in the social field. It has greatly contributed to reduce poverty and marginalization. The King has in fact stressed the importance of this institution by announcing its creation during the first speech he made to the nation. On that occasion, he emphasized his personal involvement and patronage of the foundation that was called to assist and help resolve various problems that affect underprivileged citizens or those who lived on a small income.

Ahmed Kamal Aboulmajd
TÉMOIGNAGE

On observe dans la personnalité du Roi Mohamed V qu'il est d'abord un souverain qui se bat pour la liberté de son pays. Aux yeux des pays arabes et musulmans il figure comme un Roi qui veut que l'indépendance de son pays soit le point de départ de l'édification d'une société progressiste qui s'oriente vers une révolution globale contrôlée par un régime démocratique qui garantit les valeurs nationales et préserve les racines arabo-musulmanes dans un équilibre démocratique.

Zoulikha Nasri

LE ROI MOHAMMED VI ET L'INSTITUTIONNALISATION DE L'ENTRAIDE SOCIALE

L'anniversaire de la Révolution du Roi et du Peuple nous rappelle les hautes valeurs que la résistance marocaine a consacrées et qui se traduisent par la lutte menée par le Roi et le peuple marocain pour libérer la patrie.

Cette lutte de libération était accompagnée d'une activité d'anticipation de l'avenir, guidée par le Roi Mohamed V qui a vu dans la généralisation de l'enseignement national le fondement de la conscience nationale et la préparation des jeunes à l'administration de leur pays. C'est dans ce type d'enseignement que s'était formé S.M Hassan II au Collège royal durant les années du Protectorat. A l'aube de l'indépendance, Mohamed V avait créé des institutions dont le but était de promouvoir une culture de solidarité et d'entraide sociale comme l'Entraide Nationale et le Croissant Rouge Marocain aidés à leur entrée en fonction par des dons personnels du souverain. Deux objectifs restaient majeurs dans l'esprit de Mohamed V : la promotion de la femme, et la lutte contre l'analphabétisme. Cette dernière avait bénéficié d'un engagement personnel du Roi et d'une politique mise en place par les gouvernements de l'époque.

S.M. le Roi Hassan II a poursuivi le processus de développement économique et social en axant ses efforts sur l'élargissement du volet social via la création de nouvelles institutions afin d'encourager le travail social. Dans cette optique, il a placé de nombreuses associations caritatives sous le patronage direct des membres de la famille royale afin de leur donner une meilleure impulsion.

Le Roi Mohammed VI s'investit dès son intronisation dans le projet social et démocratique moderne. Il mène une politique qui permette aux couches sociales les plus défavorisées de se hisser plus haut et de se libérer des contraintes économiques. Le projet social du souverain s'oriente vers le développement économique et l'entraide sociale, deux facteurs indissociables dans la conviction royale. Dans cette optique, le Roi a mobilisé les potentialités indispensables en vue de lutter contre la pauvreté et venir en aide aux couches déshéritées de la société marocaine, aussi bien à l'intérieur du pays qu'à l'extérieur. La Fondation Mohamed V pour la Solidarité est le maître d'oeuvre en la matière. C'est une institution qui a fait ses preuves dans la lutte contre la pauvreté et la marginalisation. Son action est suivie de près par le Roi qui s'y investit personnellement avec constance.

KING MOHAMMED VI AND THE INSTITUTIONALIZATION OF SOCIAL SOLIDARITY

The Revolution of the King and the People is an opportunity to recall the high values that the resistance embodied via the sacrifices and the suffering endured by the king and the people during the French occupation, when they were fighting together for the sake of an independent country, and in order to preserve Moroccan dignity.

His Majesty Mohamed V set the example of social work with his activities in this domain. He used to deploy efforts in order to relieve the suffering of the underprivileged among Moroccan population. This behaviour is a common feature in the personalities of Moroccan kings. It stems from an education based upon the respect for human values and ethics. The

especially within the framework of the increasing needs and local constraints. There are also the changes that have affected Morocco's immediate neighborhood as well as regional and international environment.

H. M. the King has centered his economic policy upon the improvement and the leveling of economic structures. He has also chosen to be closer to the population by relying upon initiatives and direct interventions which purpose is to improve the living conditions of the citizens and reduce all forms of imbalance in housing, health, education, rural development, and by introducing new reforms in the administration and the basic equipments.

In order to maintain the stability of the macro economic balance, the King has undertaken to rationalize management expenditure. To control the stability of the macro-economic framework is a must which is dictated by the opening up on foreign markets and the integration within the world economy. Stability has become a basic criterion for foreign investors, for financial backers and for all the operators in international financial circles. By following such policy, it makes it easier to level the national economy and answer the challenge of this advanced form of partnership. The royal instructions have stressed the necessity to increase the tempo of production and competition on the markets. In this regard, adequate measures have been implemented, like the liberation of national economy, and the improvement of the conditions to receive foreign investors by setting up new institutional and legal reforms. Industrial zones and economic free zones have been set up between the Arab countries of the Mediterranean area like Jordan, Egypt, Tunisia, and Morocco. These zones represent an open space for the integration of other Arab countries in the perspective of creating a common Arab Market, which will enable the countries, to take part in the process of contemporary world development.

H.M. Mohammed VI wants to build up a society, which will be open to the world. In this stance, he held talks with USA in the perspective of creating a free-trade area between the two countries. Such policy, coming in this world context, shows a geostrategic vision that should enable Morocco to strengthen its presence within international markets and bring a quick development on the political and economic levels.

Mohammed VI policy has also a social dimension as it seeks to mobilize citizens to work together for social welfare. There is for instance, Mohamed V Foundation for Solidarity that has become a symbol in social mutual aid, and a major factor in the structure of the activities pertaining to solidarity. It is within this framework that the micro-credit formula was put into practice in Morocco. This experience was very rewarding and statistics show the successful results it has achieved.

Morocco has acquired the conviction that an economic policy based on the control of the macro economic framework and the improvement of its working mechanism is an efficient choice for the future. That is why it is primordial to make every endeavour to build the Great Maghreb because it is a must for sustainable development and for the acquisition of an efficient potential to negotiate with the international environment, especially the European Union.

Dans le but de stabiliser la balance macro-économique, le gouvernement de Sa Majesté s'est engagé à rationaliser les dépenses de gestion et à mettre en place une politique d'ouverture sur le marché international et d'intégration dans l'économie mondiale. La stabilité du cadre macro-économique est devenue un critère de base pour les investisseurs, les bailleurs de fonds et les responsables des milieux de la finance internationale. La préservation de cette stabilité permet d'élever le niveau de l'économie nationale et de relever le défis de partenariat. Les directives royales soulignent la nécessité d'accélérer le tempo et de relever les défis posés par la production et la concurrence, grâce aux démarches entreprises pour libérer l'économie et garantir sa mise à niveau. L'instauration d'un climat de confiance, l'aménagement de zones industrielles, la mise en place de structures d'accueil pour les investisseurs étrangers constituent des atouts positifs s'ils sont accompagnés de réformes institutionnelles et juridiques. Il y a aussi la création de zones de libre échange entre les pays arabes du Bassin méditerranéen comme la Jordanie, l'Égypte, la Tunisie et le Maroc. C'est un espace ouvert à d'autres pays arabes dans la perspective de s'intégrer pleinement dans le processus du développement mondial contemporain.

Par ailleurs, S.M. Mohammed VI cherche à orienter le Maroc vers l'édification d'une société ouverte au monde. C'est ainsi qu'il a entrepris des pourparlers visant à créer une zone de libre échange avec les États-Unis d'Amérique. Cette orientation est le signe d'une vision futuriste et géostratégique capable de renforcer la présence marocaine sur le marché international et d'accompagner le développement rapide du paysage politique et économique mondial.

La politique de Sa Majesté Mohammed VI revêt également une dimension sociale qui vise à mobiliser les citoyens dans le cadre d'un travail d'entraide sociale. C'est ainsi que la Fondation Mohamed V pour la Solidarité est devenue un symbole de travail social d'entraide. C'est dans le cadre de cette mobilisation solidaire que se sont créés les micro-crédits, système de crédit que le Maroc a expérimenté avec succès selon les statistiques.

Le Maroc a acquis la conviction qu'une politique économique basée sur le contrôle du cadre macro-économique et l'amélioration de son fonctionnement est un choix efficient pour l'avenir. Il est nécessaire d'aller de l'avant dans l'édification du grand Maghreb, car c'est une condition sine qua non du développement durable et de l'amélioration du pouvoir de négociation avec l'environnement extérieur, en particulier l'Union Européenne.

HIS MAJESTY KING MOHAMMED VI AND THE PROJECTS OF MAJOR SOCIAL AND ECONOMIC REFORMS

The Revolution of the King and the People is an event that has an extension in time for Moroccans. It is also deeply-rooted in our civilization and history. This event embodies an element of an asserted will for renewal, which ensures a better future on the political, social and economic levels.

Indeed, the new era marked by the coming into power of H.M. Mohammed VI is distinguished by the special attention given to the economy and the care to improve the tempo of economic production, in order to achieve progress and improve development,

The tense ideological context of the time from 1961 to 1975 along with the international environment have stirred some uncalled for misunderstandings. Then came the consensus of 1992. The national consensus reached over the Sahara issue created a dynamic climate and gave hope for a possible convergence of opinion between the King and the opposition.

From 1992 to 1999 it was the time of normalization. The political system slowly acquired maturity and the Constitutions of 1992 and 1996, which gained a wide consensus, have greatly contributed to defuse the tension and allow new prospects.

Central themes formed the basic parameters of Hassan II thinking and practice. He was the holder of a constituent power and the beholder of legitimacy ; two factors that were not given to the other political actors. Hence, taking into account this sociological fact, the King introduced a multiparty system. A political culture and clever management can explain the choice of Hassan II. The interaction of two cultures, a philosophical and a political one, have made King Hassan II a traditional Sovereign and Head of a contemporary State, formulating his power around democratic mechanisms.

With five formal constitutions, Morocco has actually known two major constitutional periods: The first constitution of 1962 amended in 1970 and 1972, and the second in1992 amended in 1996. The country has gradually been tending toward something close to a parliamentary system.

The power of the king, who represents the predominant institution, remains politically unchanged although his practice of power has highly developed. As for the parliament and the government, their respective roles and status have become more noticeable.

The Moroccan constitutional machinery, under the rule of Hassan II, showed a great improvement; and the system that he left after his death to the country bears the promise of stability and progress. This fact reflects a positive image of Morocco. It shows a country that is really undergoing a democratic change.

Fathallah Oualalou

S.M. LE ROI MOHAMMED VI ET LES CHANTIERS DE GRANDES RÉFORMES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES

La Révolution du Roi et du Peuple a procuré au Maroc un caractère de continuité sous les règnes de Mohamed V, de Hassan II et de S.M le Roi Mohammed VI.

La nouvelle ère, marquée par la venue au pouvoir de S.M. Mohammed VI, se distingue par l'attention particulière portée à l'économie parce que celle-ci est la clef du développement et du progrès auxquels aspire le pays dans le contexte de la croissance des besoins et des contraintes internes ainsi que des changements dans son environnement immédiat, régional et international.

Sa Majesté le Roi a axé sa politique économique sur la mise à niveau de l'économie nationale et la poursuite d'une politique de proximité comme base de toutes les initiatives visant l'amélioration des conditions de vie du citoyen dans les domaines de l'habitat, la santé, le développement rural, les réformes administratives et les équipements de base.

dans le confort d'un développement linéaire simple. Au contraire, c'est à travers les méandres d'une vie politique plutôt agitée - reflet d'un processus social complexe- que le pays a pu s'engager sur la voie d'une institutionnalisation laborieuse mais aussi sereine. La perspicacité d'un monarque courageux et d'une classe politique plutôt responsable y sont pour beaucoup.

Le contexte idéologique crispé de l'époque qui s'étend de 1961 à 1975 et son environnement international ont attisé des mésententes stériles .Vint ensuite l'étape du consensus jusqu'en 1992. Dans la dynamique créée par l'unanimité nationale autour de la question de l'intégrité territoriale, des convergences apparaissent comme possibles entre le Roi et l'opposition.

La période de 1992 - 1999 fut l'étape de la normalisation. Le système politique acquiert progressivement une certaine maturité et les constitutions de 1992 et 1996, largement consensuelles, ont contribué à décrisper la situation et à ouvrir des perspectives novatrices.

Des thématiques centrales constituent des paramètres constants dans la pensée et la pratique du Roi Hassan II, détenteur du pouvoir constituant et récipiendaire d'une légitimité à laquelle n'accèdent pas les autres acteurs politiques. Ainsi, prenant acte d'une vieille réalité sociologique, le constituant a introduit le multipartisme comme donnée constitutionnelle invariable. Des raisons de culture politique et d'intelligence gestionnaire expliquent le choix de Hassan II. A la confluence de deux cultures philosophiques et politiques, le Roi est en même temps souverain "traditionnel" et chef d'État moderne articulant son pouvoir sur les mécanismes de la démocratie.

Avec cinq constitutions formelles, le Maroc a en fait connu deux temps constitutionnels fondamentaux : la première constitution de 1962, remaniée en 1970 et 1972 et la seconde, de 1992, remaniée en 1996. Le pays s'oriente progressivement vers un type de régime proche du parlementarisme.

Le pouvoir du Roi, institution prédominante, demeure politiquement inchangé quand bien même son exercice du pouvoir a beaucoup évolué. Quant au parlement et au gouvernement, leur statut et leur rôle ont pris du relief.

La mécanique constitutionnelle marocaine sous le règne de Hassan II s'est révélée très évolutive et le système qu'il a laissé au pays à la veille de son décès, se déploie dans la stabilité et le progrès, donnant du Maroc l'image avantageuse d'un pays vivant réellement une transition démocratique.

HASSAN II AND THE INSTITUTIONAL ISSUE

If we consider that the rule of the late King Hassan II remains historically linked with the building of a modern State, this does not mean that this process was easy to achieve. Actually, Morocco had to go through various political troubles, due to a complex social process, before the State could pave the way for the framework of its institutions. A courageous and shrewd Monarch and a reliable political class were the factors that made this move possible.

l'opinion générale marocaine se préparaient à se lancer dans la lutte - même armée - pour la libération de cette partie du territoire national. L'équilibre des forces dans la région ne permettait pas une lutte armée contre l'Espagne.

C'est dans ce contexte que l'idée de la Marche Verte est née. Auparavant, le Roi avait sollicité l'opinion de la Cour Internationale de Justice qui, dans ses conclusions, reconnut clairement que les citoyens du Sahara étaient attachés par des liens d'allégeance aux sultans du Maroc bien avant l'occupation étrangère. C'était là l'argument juridique attendu.

La Marche Verte fut organisée dans un secret total. Elle devait être pacifique. Elle réussit à mobiliser une grande tranche de la population et a vu la participation de plusieurs pays arabes et amis.

La Marche Verte fut le moyen d'imposer la négociation entre le Maroc et l'Espagne et la signature d'un accord de transfert et de gestion des provinces sahariennes par le Maroc. Maurice Barbier, l'un des experts en politique internationale, a déclaré à ce propos : "si le Maroc n'avait pas pris l'initiative, on aurait vu la création d'un État microscopique au Sahara depuis 1975 déjà".

THE GREEN MARCH AND THE RECUPERATION OF THE SOUTHERN PROVINCES

The end of 1974 found Morocco and King Hassan II facing many challenges concerning the Sahara issue. Spain was in the course of organizing a fictive referendum to determine the independence of the Sahara provinces. National political parties and the Moroccan opinion was prepared to fight for the freedom of the Moroccan provinces. They were even ready for a war. However, the balance of power in the region was not in favour of such move against Spain.

It was within this general framework that the option of the Green March came about. The late King Hassan II chose this legitimate form of struggle after hearing the verdict of the International Court of Justice, which clearly stated that the Sahara citizens have been linked to Morocco by their allegiance to the Moroccan Sultan before the foreign occupation.

The Green March was organized in total secrecy. It was meant to be a pacific march. This national event succeeded in attracting the participation of a great number of the Moroccan population along with many Arab and friendly countries.

The Green March was a very efficient means to impel Spain to negotiate the issue. Accordingly, an agreement was signed and provided for the transfer of the management of the Sahara provinces to Moroccan authorities crowned it.

Maurice Barbier, one of the international political experts, declared in this regard : "if Morocco didn't take the initiative, we could have landed with the creation of a small State in the Sahara since 1975".

Khalid Naciri

HASSAN II ET LA QUESTION INSTITUTIONNELLE

S'il est établi que le règne du Roi Hassan II demeure historiquement lié à la construction de l'État moderne au Maroc, cela ne signifie nullement que cette construction se soit effectuée

dans le domaine sécuritaire, la condamnation des crimes et la consolidation des législations qui s'occupent à résoudre les litiges et conflits entre les individus.

C'est dans ce contexte que le Roi Hassan II a décrété un nombre de lois touchant les différents domaines vitaux des institutions de l'État, afin de mettre en valeur dans la pratique une législation islamique s'inspirant du "Code Civil" qui fut hautement loué pour ses textes et ses techniques légales qui répondent aux différents besoins de la vie moderne.

THE SOCIAL AND ECONOMIC VISION IN HASSAN II's PROGRAMS

King Hassan II has outlined a policy based on justice and equality. Such policy has ensured freedom and dignity to the Moroccan people. The King made it possible to the Moroccan nation to figure among other nations within the world system. Hassan II had the ambition to promote a social culture and universal civilization that could be capable of melting with other human civilizations. Such perspective has enabled Morocco to occupy a strategic and distinguished position between two continents and two seas.

King Hassan II has endeavored to make Morocco open up on the world and he deployed efforts to promote a culture of tolerance among people. In order to make peace prevail, he encouraged people to acquire an education in good citizenship and helped to strengthen the spirit of dialogue. He also chose to promote an international partnership based upon cooperation and solidarity among nations. This choice aimed at facilitating the integration of Morocco in the new millennium with its fulll potential.

Indeed, the choice of Hassan II for Morocco was a universal culture, which was the only means that could help create a link between the world civilizations and human races. It was the factor that could establish a rapprochement between people and make them envision a common and better future for humanity.

Furthermore, King Hassan II has always insisted on the importance of social and economic rights along with freedom of opinion. Hassan II's vision was based upon the reinforcement of freedom of religion for Jews, Christians and Muslims alike, and respect for human rights. It also included the unity of the nation within an Islamic and political framework that would gather all social components and ensure social solidarity between the rich and the poor. It also entailed to unite responsibilities in the field of security and condemn all forms of crimes and reinforce legislations to settle all kinds of conflicts and misunderstandings among individuals.

It is within this framework that King Hassan II decreed a number of legal texts to cover various vital fields of the State institutions, in order to improve the practice of Islamic legislation, one that is inspired from the "*code civil*" that was highly praised since its texts of law were suited to different needs in contemporary life.

Mohamed Tajeddine Al-Hussaini

LA MARCHE VERTE ET LA RÉCUPÉRATION DES PROVINCES DU SUD

A la fin de l'année 1974, le Roi Hassan II se trouva confronté à des défis compliqués relatifs à l'affaire du Sahara marocain colonisé. L'Espagne se préparait à organiser un référendum visant l'indépendance du Sahara, tandis que les partis politiques nationaux et

Diplomacy has another foundation, which is the diplomatic work that the country places at the same level with its political, economic and social options. This choice was made thanks to the clairvoyance of Moroccan kings; Their Majesties, the late Mohamed V and Hassan II and also that of H.M. Mohammed VI.

Moroccan diplomacy is characterized by its realistic policy and its rejection of dogmatic tendencies. It is also closely related to international legitimacy regarding the respect for the State sovereignty It also gives priority to tolerance and dialogue in resolving regional and international conflicts.

Since the independence, Moroccan diplomacy has remained faithful to its national identity and endeavoured to achieve the nation's higher interests and preserve its territorial integrity.

Diplomacy activities have been deployed to maintain friendly relations between Arab and Muslim countries and promote multilateral cooperation with the countries of the Mediterranean region as well as with the two Americas and Asia.

Thanks to its multiple experiences and dynamic vision, Moroccan diplomacy won its way to the top of its mission and managed to take part in the process of changes that have taken place on the international arena.

Abdelaziz Benaddallah
LE SOCIAL ET L'ÉCONOMIQUE DANS LES PROJETS DE HASSAN II

Le Roi Hassan II a tracé une politique basée sur la justice et l'égalité. Cette politique a assuré au peuple marocain sa liberté et sa dignité. Le Roi a su donner à la nation marocaine sa place au sein du système mondial. Il avait pour ambition de promouvoir une culture sociale et humaine multidimensionnelle qui pouvait s'intégrer avec celles des autres nations. Cette vision a permis au Maroc de se placer dans une position stratégique distinguée entre deux continents et deux mers.

Le Roi Hassan II n'a eu de cesse d'encourager l'ouverture du Maroc sur le reste du monde et de promouvoir une culture de tolérance. Ainsi, dans le cadre de l'éducation citoyenne il a concentré ses efforts sur la consolidation de l'esprit pacifique et le dialogue. Il a opté pour un partenariat international basé sur la coopération et l'entraide mutuelles entre les nations. Ce choix visait à faciliter l'intégration du Maroc dans le nouveau millénaire avec des atouts solides.

En effet, le culture universelle que le Roi Hassan II préconisait était la seule à pouvoir créer un lien entre les civilisations et les races humaines, et les rapprocher dans une perspective d'un avenir meilleur pour l'humanité.

Par ailleurs, le souverain a toujours insisté sur l'importance des droits sociaux et économiques ainsi que sur la liberté de la pensée politique. Cette perspective sociale et économique était fondée sur la consécration de la liberté religieuse et le respect des droits des personnes appartenant aux autres confessions religieuses, sur l'union de la nation dans un concept politique musulman qui intègre toutes les composantes sociales, sur la garantie de l'aide sociale et la solidarité entre riches et pauvres, sur l'unification des responsabilités

fight for their independence. He did the same with Tunisia. After the assassination of the Tunisian militant Farhat Hashad, the Moroccan population revolted massively in order to denounce such crime. They were severely punished by the occupation and suffered a lot. Many were taken to jail and exile along with their political leaders.

In Africa, Morocco didn't hesitate to participate with peace keeping troops in in the brotherly countries, in order to preserve freedom. By so doing, Morocco wanted to underline the fact that any foreign occupation of a neighbouring country represents a threat to their immediate neighbours.

The visit of Mohamed V to Jordan, and especially to the camp of Palestinian refugees, was also an occasion for the Sovereign to demonstrate that Morocco was offering support, and encouraging their fight to free their country. Freedom to the Moroccan Sovereign was something precious for which he personally paid a high price in exile and that is why he was so keen on defending the right of people to their freedom.

Taïb Fassi Fihri
LA DIPLOMATIE MAROCAINE DEPUIS L'INDÉPENDANCE À NOS JOURS

La diplomatie marocaine s'appuie sur deux fondements bien définis et constants. Le premier réside dans la position stratégique privilégiée du Maroc, le second dans son héritage historique et culturel.

La diplomatie a un autre support qui considère l'exercice diplomatique comme une option majeure de la nation, au même niveau que les choix politiques et socio-économiques. Cela est dû à la clairvoyance et à la justesse de vision des rois du Maroc, Mohamed V, Hassan II et Sa Majesté Mohammed VI.

La diplomatie marocaine se distingue par son esprit réaliste qui rejette toute tendance dogmatique et par son attachement à la légitimité internationale. Elle a aussi pour principe le respect de la souveraineté des États et s'appuie sur une politique d'ouverture, de tolérance et de dialogue en privilégiant la concertation pour résoudre les conflits entre les États.

Depuis l'indépendance, la diplomatie marocaine est restée attachée à son identité nationale et elle a travaillé au service des hauts intérêts de la nation et de l'intégrité territoriale.

Elle a aussi œuvré à maintenir de bonnes relations avec les pays arabo-musulmans, déployant des efforts pour développer la coopération multilatérale avec les États du pourtour méditerranéen ainsi que les pays des deux Amériques et de l'Asie.

Grâce à ses expériences multiples, la diplomatie marocaine a su acquérir ses lettres de noblesse et s'intégrer par une vision dynamique dans le processus des changements survenus au plan international.

MOROCCAN DIPLOMACY FROM INDEPENDENCE UP TO NOW

Moroccan diplomacy is based upon two strong and steady foundations, the first is the country's unique strategic position, and the second is the historical and cultural heritage of the kingdom.

ses rapports avec le roi. Le général Guillaume, successeur de Juin, déclencha la crise et conduisit une véritable rébellion qui mit en cause la légitimité du roi, s'adjoignant, pour arriver à ses fins, des notables marocains félons. On connaît la suite. L'exil de Mohamed V, la lutte armée du peuple marocain, le retour d'exil du souverain couronné de l'indépendance du Maroc.

Le roi du Maroc était alors perçu comme le leader de l'indépendance des pays opprimés, surtout en Afrique. Il entreprit un périple historique dans les pays arabes et commença l'élaboration de l'Etat marocain national.

La visite de Mohamed V en Jordanie et en particulier aux camps des réfugiés palestiniens est encore dans la mémoire collective. Pour ce grand souverain, la liberté était un bien précieux pour lequel il a payé cher sous l'occupation et durant son exil et il ne cessait de le défendre aussi pour les autres.

THE WORLD STATUS OF KING MOHAMED V

There are few names in history that remain in collective memory. Among these names we find, in contemporary history, the name of King Mohamed V of Morocco whose reputation goes beyond the borders of his country. His charismatic personality and his presence on the international arena bear a multidimensional aspect and reach farther limits. It has an impact on the Maghreb, in the orient, in the African continent, in Europe, in USA and at the headquarters of the United Nations.

On the international level, he is known as a militant king who was present during the landing of American troops on Moroccan coasts in 1942, and during the Anfa Conference in Casablanca beside great leaders like Roosevelt, Churchill and De Gaulle. A conference, which the Sovereign attended with Crown Prince Mulay Hassan and during which he showed his capacity for dialogue and his power of persuasion in defending the vital issue concerning independence, that was at the heart of the expectations of his people. The same people who showed their courage by fighting beside the allies during World War II. It was the first time that the issue of colonisation was mentioned in an official way by a King whose country was under a Protectorate regime.

The King made the same request for independence to De Gaulle, during his visit to Paris in 1947. The same request for independence was made again in Tangier during the King's visit to this city, which was under international occupation while being a part of the Cherifian kingdom. The visit of the sovereign to Tangier and his famous speech represented strong signs marking the rejection of colonisation. This attitude of challenge met with the disapproval of General Juin the French resident general in Morocco who considered that the country should look toward the occident and not towards the Arab and Muslim countries. This was after the royal speech which underlined the ties linking Morocco with the Arab and Muslim world and when the king hailed the activities and the efforts deployed by the Arab League.

Morocco and the king had never stopped identifying themselves with the Arab and Muslim community. They shared the common issues of their brothers in Algeria, and denounced its occupation. King Mohamed V deployed many efforts and sacrifices to help the Algerian

Indeed, the projects of Sultan Mohamed V did not stop at the struggle against the occupation; they also included social reforms that could enable his people to join in contemporary life. His struggle aimed at urging Moroccans to fight under-development, which was caused by ignorance and obscurantism as well as by the policy led by the occupation. These elements impeded progress and to fight them represented "the great struggle" (*Al-Jihad-Al-Akbar*) to which he referred at his return from exile. He was clear-sighted and aware that the great changes that occurred after the two World Wars on the international level should naturally affect Morocco. So he called for a general mobilization in order to preserve Moroccan sovereignty and the legitimacy of monarchy. He was also aware that he had to choose a democratic system of governance. One of the great projects of reforms that he undertook was the generalization of education and the reform of public administration to make it work under a Moroccan identity.

Unfortunately, his death came soon after he started putting up the first tools to a Constitutional Monarchy. However, this was a part of the heritage left to the Crown Prince and future King Hassan II, who endeavored to go further in building up the structure of modern Morocco, and fight the various hindrances represented by certain ideologies and social and political trends that appeared on the eve of independence.

Nasser-Eddine Al-Assad

STATURE ET PRÉSENCE MONDIALE DE MOHAMED V LE MILITANT

Il y a peu de noms dans l'histoire des peuples qui restent gravés dans la mémoire collective. Dans l'histoire contemporaine, le souvenir de Mohamed V reste encore fortement présent aussi bien au Maroc que dans le monde. Sa personnalité illustre et multidimensionnelle s'est révélée dès le moment où il observa la naissance du mouvement national. Le roi militant fut alors né. Sa participation, discrète mais active, à la seconde guerre mondiale aux côtés des alliés lui valut une présence remarquée aux côtés de Roosevelt et de Churchill à la Conférence d'Anfa (1942) à Casablanca. Le prince Moulay Hassan, le futur Roi Hassan II fut présent aussi, comme pour signer, dès cette époque-là, la continuité historique et idéologique de la famille royale marocaine.

On n'a pas insisté beaucoup sur l'importance de cette conférence pour l'avenir du Maroc. Mohamed V a su intelligemment plaider la cause de son pays qui devrait se libérer du protectorat étranger tout comme devraient se libérer les peuples qui luttaient pour leur liberté dans la deuxième guerre mondiale. Ce fut la première fois que la question était évoquée d'une manière solennelle auprès des alliés par un souverain dont le pays était colonisé.

Le roi présenta la même requête au général De Gaulle lors de sa visite à Paris en 1945 et à Tanger en 1947. Cette ville était placée sous statut international alors qu'elle faisait partie de l'empire chérifien. Le discours du Souverain à Tanger, qui proclamait haut et fort les aspirations du peuple marocain, et l'appartenance du Maroc au monde arabe et musulman, était un signe fort adressé aux responsables du Protectorat, ce qui ne manqua pas de faire réagir le général Juin, nommé Résident général à la suite de l' "événement" de Tanger. Le durcissement de l'administration du Protectorat ne tarda pas à se manifester, surtout dans

Une grande partie de sa vie était dédiée à la lutte pour la libération de son pays. Sa personne et ses activités étaient placées sous haute surveillance afin d'étouffer les rapports qu'il entretenait avec le mouvement national.

Malgré les tracasseries des autorités du Protectorat, le Sultan réussissait à mettre à exécution ses positions militantes. Il était convaincu qu'il fallait préparer le peuple, surtout les jeunes, à la période post-coloniale pour qu'il puisse gérer les affaires de son pays. L'éducation était pour lui une priorité absolue. Il encourageait la construction d'écoles nationales, différentes par le programme scolaire des écoles du protectorat, et faisait appel à des enseignants patriotes. Il avait conscience qu'aucun progrès ne pouvait être atteint sans l'émancipation de la femme marocaine, qui devait accéder à l'enseignement et participer à l'édification du pays.

Mohamed V incitait aussi les Marocains à combattre le sous-développement ainsi que l'ignorance et l'obscurantisme. C'était là ce qu'il appelait "le grand Jihad" auquel il a fait référence après son retour d'exil. Grâce à sa clairvoyance, il a compris qu'avec les grands changements qui ont touché le monde après les deux guerres mondiales, le Maroc devait changer aussi et que pour préserver la souveraineté de la nation et la légitimité de la monarchie, il se devait d'adopter le régime démocratique. Parmi les grands chantiers de réforme qu'il a entamés fut la généralisation de l'enseignement et la marocanisation des cadres de l'administration publique. Malheureusement, son décès est survenu et il n'a pu que mettre en place les premiers jalons pour l'édification de la constitution afin d'établir une monarchie constitutionnelle. Ce fut une partie du lourd héritage que le Sultan a laissé à son Prince héritier et successeur au trône, le Roi Hassan II.

THE MOST IMPORTANT ACHIEVEMENT OF SULTAN MOHAMED BEN YOUSSEF

Of the thirty-three years of the reign of Sultan Mohamed Ben Youssef, he spent twenty-eight of them under the yoke of the French Protectorate. During all that time, he fought with all his might the authorities of occupation. The colonial period in Morocco was a difficult time. Moroccan citizens were suffering from economic problems, from poverty, ignorance and epidemics.

As for the king of Morocco, he was kept apart and isolated from his people. It was the occupation authorities that organized and controlled his activities. His freedom was almost nonexistent. However, the Sultan succeeded in taking by surprise the Protectorate authorities with his political and militant spirit. He wanted independence for his country, and he wanted to help liberate the vital energy of the people in order to achieve Moroccan sovereignty.

The king endeavored to lead his people towards progress and he started his project with education for all. He encouraged his people to go on acquiring education, knowledge and modern sciences, and to adopt a modern way of life starting with the liberation of women, by providing them with education. Such policy at that period of Moroccan history was a bold move and required tremendous courage from the King.

Roi ainsi que leur identité marocaine et musulmane, et ont opposé un refus catégorique aux propositions espagnoles.

Ainsi, on constate que Mohamed V et son peuple ne font qu'une entité et que son règne qui avait pour objectif la préservation de la liberté et de la souveraineté nationale ne pouvait que mener à terme les objectifs qu'il avait tracés pour son pays.

MOHAMED V THE LEADER OF LIBERATION

History shows that big nations are known thanks to the personality of their leaders. Mohamed V is one of the great leaders in the history of his nation. It was thanks to his efforts that Morocco recaptured some of its past glory and its sovereignty. This Monarch was crowned twice. The first time, when he was officially crowned as king of Morocco in 18 November, 1927, and the second time when he returned with triumph from exile.

At his first address to the nation, King Mohamed V mentioned the great expectations that his people were looking for and he showed his desire to go forward and meet this challenge. He also decided that Morocco had to open up on the world and make his the great issues of the neighboring brotherly countries like Algeria and Tunisia etc.

Mohamed V was convinced that to achieve the freedom of men, one has to free one's intellect. That is why he insisted upon education for all and especially for Moroccan women since the future of the coming generations depends on a modern education for mothers. The King set the example by giving the princesses a good education. He also started to build institutes and schools for the same purpose. He encouraged the re-organization of the University Al-Qarawyine and other religious institutes in Morocco to stress the importance of religious education as well.

King Mohamed V always sought to maintain good relationships with the occupation authorities. He wanted to establish an earnest cooperation with them in order to develop Morocco. However, some Residents generals refused to honor the clauses stipulated in the Treaty of the Protectorate. They went to the extent of creating discord within Moroccan ranks by introducing the naturalization act. While in the south the same case raised when the Spanish authorities wanted to give the population in Ifni the Spanish citizenship. After that, there was a popular uprising among the tribes of Aït Baamrane who flatly rejected the Spanish reforms, stressing their Muslim and Moroccan identity. They also renewed their allegiance to the king of Morocco.

We conclude that Mohamed V and his people were one undivided and we can notice that his governance aimed at the preservation of freedom and sovereignty for his nation. Such noble objectives could only be crowned with success.

Mohamed Kettani

LA RÉALISATION LA PLUS IMPORTANTE DU SULTAN MOHAMED BEN YOUSSEF

Le Sultan Mohamed Ben Youssef a vécu vingt-huit ans de son règne sous le régime du Protectorat français et seulement cinq années après l'accession du pays à l'indépendance.

behind them, backing their actions; and this cost him his throne and made him suffer morally and physically in exile. Despite all this, the King never ceased deploying efforts in view of introducing reforms that should stimulate the development of the country.

Soon after independence, he launched a cultural revolution, encouraging Moroccan girls to go to schools and institutions in order to free their mind from all forms of ignorance and old superstition.

After his death, the revolution was carried out by his successor the late King Hassan II who started with the consolidation of the Moroccan State foundations. He set up modern institutions and started the edification of a constitutional monarchy. This was meant to give the country the necessary momentum to enter the new century with its challenges.

The bond between the king and the people was also evident on the death of the late king Hassan II when the Moroccan population immediately paid allegiance to his successor King Mohammed VI. The latter has made it possible for Morocco to maintain the process of development. He has also managed to implement a policy of renewal that would answer to the people's expectations and ensure to the country a place within the new world system.

Al-Houcine Ouaggag
MOHAMED V LE LIBÉRATEUR

Si l'histoire des peuples nous montre que les nations doivent leur grandeur aux hommes qui les ont bien gouvernés ou libérés, Mohamed V est l'un de ces hommes. C'est lui qui a rendu au Maroc liberté et dignité.

Dans son premier discours adressé à la nation, le Roi Mohamed V a souligné les attentes de son peuple et a déclaré sa détermination d'aller de l'avant pour les réaliser. Il a aussi décidé que le Maroc devait s'ouvrir sur le monde et surtout épouser les grandes causes des pays voisins et amis comme l'Algérie et la Tunisie.

Mohamed V avait la conviction que la libération de l'homme passait par la libération de son esprit, c'est pourquoi il a encouragé l'enseignement pour tous et en particulier pour la femme marocaine, car l'éducation de la femme est la base de toute éducation moderne pour les générations à venir. Il a donné l'exemple en donnant aux princesses et aux princes une éducation exemplaire. Dans ce contexte, il a procédé à l'édification d'instituts et d'écoles. Il a aussi appelé à la réorganisation de l'université Quarawyine et des autres écoles religieuses, car l'éducation religieuse est à la base de la conscience identitaire et de l'accomplissement des valeurs suprêmes.

Le Roi Mohamed V a constamment cherché à établir de bons rapports avec les autorités de l'occupation dans le cadre d'une coopération sérieuse visant à faire progresser le Maroc, mais les Résidents Généraux refusaient d'honorer les clauses stipulées dans le traité du Protectorat. Ils ont même cherché à semer la discorde dans les rangs des Marocains en introduisant l'affaire de la naturalisation. La même question fut soulevée par les Espagnols à Ifni. Ils voulaient naturaliser les tribus de la région et en faire des sujets espagnols. C'est ainsi que les tribus des Aït Baamrane se sont insurgées pour réaffirmer leur allégeance au

king and the vital forces of the nation and led to the great historical achievements that occurred and which should inspire us now to propel Morocco even farther on the path of progress, democracy and stability.

Abbas Jirari
LA RÉVOLUTION DU ROI ET DU PEUPLE : UNANIMITÉ ET CONTINUITÉ

La Révolution du 20 août est une date qui marque la révolte du peuple marocain au lendemain de l'exil du Roi Mohamed V. Le fait marquant de cet événement historique demeure la coalition populaire autour du roi pour défendre un même objectif : le retour d'exil du souverain, symbole de l'unité nationale, et l'acquisition de l'indépendance du pays.

Le combat national pour l'indépendance était mené par les partis politiques marocains en collaboration avec le roi qui s'est attaché à prouver aux forces de l'occupation la justesse de la cause qu'il défendait et sa légitimité à demeurer le souverain incontesté des Marocains. Après l'indépendance, Mohamed V déclencha la révolution culturelle par la scolarisation, encourageant en particulier les filles à s'inscrire massivement dans les écoles et les adultes illettrés à suivre des cours d'alphabétisation.

Cette révolution tranquille s'est poursuivie sous le règne de son successeur le Roi Hassan II, qui s'est attaché à consolider les bases de l'État Marocain et à le remodeler sous une forme moderne. Il mit en place les fondements d'une monarchie constitutionnelle qui devrait permettre au pays de s'intégrer pleinement dans le nouveau siècle avec tous ses défis.

On vit encore une fois l'union du Roi et du peuple se manifester lors du décès de Hassan II, et lorsque le peuple marocain exprima immédiatement son allégeance au successeur de son père, S.M le Roi Mohammed VI, qui a su maintenir le processus du développement du pays en menant une politique de renouveau qui répond aux attentes du peuple marocain et assure son insertion dans le cadre du nouvel ordre mondial.

THE REVOLUTION OF THE KING AND THE PEOPLE : UNANIMITY AND CONTINUITY

The Revolution of 20 August is a landmark in Moroccan history because it was the date when the king was taken to exile, and the beginning of the population's uprising. The distinguished feature of this event remains the coalition of the whole nation around the king and the unified will to fight for a common cause, which consisted in bringing back sovereignty and independence to Morocco with the king as the symbol of this alliance.

The fight for independence took on various forms. It started with the reform of education and politics. Political parties with the collaboration of the king undertook this task. The Sovereign was in fact determined to prove to the occupation authorities that he was defending a just cause and that he would remain the undisputed Sovereign of Moroccans.

In order to achieve this objective, Moroccan people had to make great sacrifices and had to submit to torture and humiliation from the forces of occupation .The King was constantly

MOROCCAN RESISTANCE : PECULIARITIES AND HEROIC DEEDS

Historical facts testify of the militant spirit inherent to Moroccan people and the courage they showed when they faced the modern military arsenal of the colonialist forces. Indeed, since the Treaty of the Protectorate imposed upon Morocco on March 30, 1912, the population rose up against the treaty and the rebellion spread all over Morocco. This wave of protest started as a sit-in, then developed into an armed confrontation and gang wars. Moroccan heroes like Moha O-Hammou and also the great leader of the Rif, and the Battle of Anwal, Abdelkrim El-Khattabi, were leading this form of struggle. This leader introduced new forms of fighting in the art of warfare. He was actually on the verge of achieving victory over the Spanish army of colonization when new data appeared on the international political situation and prevented him from pursuing his combat. This new form of struggle has in fact attracted the admiration of Chinese leaders like Hochi-Ming and Mao-tsé Tung who practised it during their fight to free their country. Chi Guevara himself praised the technique of this new form of struggle and expressed his admiration to Al-Khattabi during a visit he paid to the latter's headquarters in Ajdir in the sixties.

Historians and columnists of the time agreed on the courage and the fighting spirit that Moroccans showed in defending their territories. General Guillaume himself mentioned this Moroccan characteristic in his memoirs. This same spirit, which remained even after the rebellion of the Rif has never been quenched as it spread over other parts of Moroccan territories.

The struggle for independence continued relentlessly It even took on a new momentum in big cities like Casablanca, Marrakesh, Fez etc. This was due to the increasing tempo of the liberation movements that started to spread in Egypt, Syria, Lebanon, in Asia, in India, in Indonesia, in China and in Vietnam.

Besides the armed struggle, there began a political one with the rise of an intellectual elite who played a leading role in making the Moroccan issue known on a large scale, and in revealing to the international opinion, the nature of the policies followed by the occupation which pretended to save Morocco from under-development and to help modernize its institutions while, in fact, it was trying to preserve its own interests.

It was during that time that the Moroccan Sovereign started having more freedom of movement. This was partly due to the diplomatic efforts deployed by this Moroccan elite on the international arena.

Moroccan militants started their fight under very hard conditions and did mostly underground activities because the colonialist forces were using *Mocadems* and the Moroccan police forces to denounce the activists. Many of the Istiqlal leaders were jailed, and some were deported like Allal El-Fassi who was exiled in Gabon along with Ouazzani and others.

The restriction of freedom by the armed forces of colonialism was in fact paving the way to the plot of the 20th August, which was meant to remove the king from the throne of Morocco. Indeed, the King had already made his choice and decided to work hand in hand with his people to fight against colonialism. It was this nationalistic spirit that gathered the

The final triumph took place on 30 December 2002, when King Mohammed VI with President Chirac attended the inauguration of Mohamed V Place within the French capital itself.

Mohamed Saïd Aït Idder
LA RÉSISTANCE MAROCAINE : SPÉCIFICITÉS ET HÉROÏSMES

L'histoire est témoin de l'esprit militant du peuple marocain et du courage dont il a fait preuve face à l'arsenal militaire des armées de l'occupation. Depuis le traité du Protectorat imposé au Maroc le 30 mars 1912, des soulèvements populaires se sont déclenchés à travers tout le royaume. Manifestations, affrontements armés dans les villes et guerres dans les montagnes ont marqué les années 1912-1936. La lutte était menée par des héros marocains tels Moha Ou-Hammou Zayani et le grand stratège de la guerre du Rif, le héros de la bataille d'Anwal, Abdelkrim El-Khattabi. Ce dernier, considéré maintenant comme l'un des grands initiateurs de la guérilla moderne, avait introduit dans sa lutte des stratégies de combat inédites. Il a suscité l'admiration de Hochi Ming et de Mao Tsé-Tung qui se sont inspirés de ses pratiques de guerre dans la lutte pour la libération de leurs pays. Ché Guevara, lui-même auteur de l'ouvrage "La guerre de guérilla", a exprimé son admiration pour Abdelkrim lors de la visite qu'il effectua dans les années soixante à son quartier général à Ajdir dans le Rif.

Les chroniqueurs et historiens de l'époque ont souligné le courage et la volonté de combat des Marocains quand il s'agit de défendre leur pays. Le général Guillaume lui-même, colonialiste à l'extrême, n'a pas manqué de souligner cette particularité.

Pendant toute la durée du protectorat, la lutte des Marocains pour l'indépendance de leur pays ne s'est jamais relâchée. Elle reprit après l'exil de Mohammed V, et se propagea aux grandes villes du Maroc. En plus de la lutte armée, une lutte politique a démarré avec l'apparition d'une élite d'intellectuels marocains qui ont joué un rôle déterminant dans le désenclavement de la cause marocaine en révélant au monde les fausses manœuvres de l'occupation qui prétendait sortir le pays du sous-développement et l'aider à se moderniser, alors qu'elle cherchait à préserver ses intérêts. Cette période se distingua aussi par le regain de plus de liberté de mouvement pour le Souverain, grâce au travail diplomatique de l'élite marocaine auprès des grandes instances internationales.

Les militants marocains ont commencé leur lutte dans des conditions difficiles et souvent dans la clandestinité, car les forces d'occupation, outre la répression frontale qu'elles exerçaient, utilisaient les services d'agents marocains serviles pour dénoncer les patriotes. Plusieurs chefs de partis politiques marocains d'alors furent emprisonnés ou exilés. Le Sultan était pratiquement isolé afin de rompre ses relations avec le mouvement national. En fait, la répression exercée par l'armée d'occupation avait pour but de préparer le terrain au complot du 20 août. Cette manœuvre devait éloigner le Souverain qui avait fait le choix de s'identifier à son peuple et de faire front commun avec lui dans un même combat. C'est cet esprit nationaliste rassemblant le Roi et les forces vives de la société qui sont derrière les grandes réalisations historiques qui devraient nous inspirer aujourd'hui pour œuvrer dans le but de propulser le Maroc vers l'avant dans le chemin du progrès, la démocratie et la stabilité.

l'époque. Ainsi, au siège des Nations Unies à New York, plusieurs membres prirent position dans l'affaire marocaine en dénonçant l'exil du Roi et des leaders nationalistes marocains. La politique de répression ne découragea en rien la poursuite du combat par les mouvements de la résistance pour l'indépendance du pays et le retour du roi exilé. Il faut souligner à ce niveau-là, que le prince héritier Moulay Hassan menait également son combat pour la cause de la nation. D'éminents diplomates de la scène politique internationale se sont mobilisés afin de dénoncer le fait colonial et ont soutenu le Maroc dans son combat légitime.

Enfin le Maroc obtint son indépendance et le Roi Mohammed V fut en mesure de déclarer le Maroc État souverain devant les Nations Unies.

La symbolique de ces évènements résidera bien plus tard, le 30 décembre 2002, dans l'inauguration de la Place Mohammed V au sein de la capitale française, par le Roi Mohammed VI et le Président français Jacques Chirac.

THE 20th AUGUST UPRISING IN INTERNATIONAL ARCHIVES

Morocco has a historical record in making peace and security prevail among peoples and nations in the world. The country has also suffered under the yoke of the Treaty of the Protectorate signed in 1912. The treaty was concluded for multiple reasons and especially for foreign interests It contained unjust clauses that raised criticism inside and outside Morocco. It was also the cause of unrest all over the country. This policy, combined with the exile of the king, led to popular riots that were directed by nationalist movements. The last one was the Revolution of 20 August called the Revolution of the King and the People, when all the country rose to claim the return of the king to his legitimate throne. On that occasion, the political parties were persecuted and their leaders jailed or exiled.

This popular revolution can be distinguished from the big revolutions like the American Revolution (The Boston Tea Party), or the French Revolution (the taking of the Bastille) by the fact that the 20 August Moroccan Revolution was a common uprising, gathering the summit and the base in the same fight for the same goal The king and the people were fighting together for the independence of Morocco.

Furthermore, the Residence General committed fatal errors in its reaction to the uprising. This has in fact been wildly denounced by international political leaders of that time. For instance, at the UN headquarters in New York, several members took position in the Moroccan issue, and denounced the exile of the King along with the Moroccan nationalist leaders of resistance. On the national scene, the struggle for independence and for the return of the Sovereign was still going on. Here we have to mention the personal fight that was led by Crown Prince Mulay Hassan, for the cause of the country ; and also the actions that have been undertaken by eminent diplomats on behalf of the Moroccan legitimate issue.

Finally, Morocco obtained independence and King Mohamed V returned to his legitimate throne. Then the king took the opportunity to present Morocco as a Sovereign state before the United Nations.

However, a portion of his life in exile has remained unknown to the world. This unknown period represents twenty-seven months of exile, and it covers the time starting from August 20th, 1953 when he landed in Corsica till October 31st, 1955 when he reached Nice coming from Madagascar, the place of his long exile.

This period of his life has been kept secret in the French National archives and has been banned from publication since then. It is only recently that the ban has been lifted, thanks to the efforts deployed by King Mohammed VI and also because of the reinforcement of the French and Moroccan relations. Accordingly, the French Ministry of Foreign Affairs has allowed the Direction of Royal Archives to make copies of these documents and bring them to Morocco.

The unpublished documents contain a diversified correspondence of the late King Mohamed V : letters he wrote or received from political personalities like Allal El-Fassi or Farhat Abbas, newspaper articles which denounced and criticized his policy at the beginning and which changed their tone and called for a dialogue later on, letters of the king to his lawyers or his doctors, letters and telegrams from his friends and supporters, letters and writings from the Arab League and Moroccan students living in France, letters from the French Resident General in Morocco, advising the Government of Paris to put more pressure upon the king, to reduce his freedom and to seize his possessions, letters of the same Resident General to the King and Crown Prince Moulay Hassan, accusing them of collaborating with the Germans during World War II, and of fomenting uprising in the ranks of Moroccan population. The archives hold also many reports from some regional Councils in France that propose to remove the King from the French territories and take him as a prisoner in the desert or a region of the equator.

These entire documents represent a most valuable set of authentic information. They will soon be at the disposal of students and researchers in Moroccan history.

Abdelhadi Tazi
LE SOULÈVEMENT DU 20 AOÛT DANS LES ARCHIVES INTERNATIONALES

Le Maroc a joué un rôle historique par ses actions qui visent à faire régner la paix et la sécurité entre les peuples et les nations du monde. Par ailleurs, il a eu longtemps à subir les conséquences du traité du Protectorat de 1912 auquel le pays fut soumis pour des raisons multiples et pour des intérêts étrangers. Ce traité comprenait des clauses injustes qui soulevaient de nombreuses critiques à l'intérieur du pays et à l'étranger. La date du 20 août qui marque l'exil du Roi fut le point de départ de la révolte de tout un peuple pour le retour du Souverain sur le trône. Les partis politiques marocains eurent à subir de multiples formes de répression.

Ce soulèvement populaire se distingue des grandes révolutions telle la révolution américaine (Boston Tea Party) ou la Révolution française (la prise de la Bastille) par le fait qu'il réunissait le sommet et la base dans un même combat et pour un même objectif : l'indépendance du Maroc.

Il faut souligner que la Résidence générale française à Rabat avait commis des erreurs dans sa politique de riposte. Ce fait fut d'ailleurs largement décrié par les leaders politiques de

The fourth phase deals with the visit of a Moroccan delegation of militants to the Sultan during his exile in Madagascar. The author was a member of this delegation.

All these phases are authentic testimonies because the author experienced them and they describe the King of Morocco as a man of great courage and strong will who never gave up before the colonizers and who remained open to dialogue as testified by the great number of letters he wrote during his exile to the succeeding governments of Paris.

Abdelwahab Benmansour

LA VIE EN EXIL DU ROI MOHAMED V SELON DES DOCUMENTS FRANÇAIS INÉDITS

La personnalité du Roi Mohamed V a fait l'objet de nombreux écrits dans de nombreuses langues. Des conférences et des rencontres ont été organisées pour traiter de sa lutte pour la libération du Maroc et de ses réalisations après l'indépendance. Cependant, une partie de la vie du souverain est restée dans l'ombre. Elle s'étale sur vingt sept mois d'exil, exactement du 20 août 1953, date de son arrivée en Corse, jusqu'au 31 octobre 1955, date de son atterrissage à Nice, de retour de Madagascar.

Cette période d'exil est restée prisonnière des archives nationales françaises et interdite de publication. Ce n'est que récemment, grâce aux efforts déployés par S.M. Mohammed VI et à la faveur des liens d'amitié entre la France et le Maroc que l'interdit est levé, et que le Ministère français des Affaires Étrangères a rendu possible l'accès à ces documents précieux, qui sont photocopiés et ramenés au Maroc par la Direction des Archives Royales.

Ces archives qui sont restées secrètes contiennent - entre autres - la correspondance variée que le Souverain entretenait de son exil avec des personnalités politiques et militantes marocaines et étrangères. Il y a également des coupures d'articles de journaux qui critiquaient la politique du Sultan, et qui ont appelé au dialogue par la suite. Ces archives contiennent des lettres du Souverain à ses avocats et ses médecins ainsi qu'à des amis et à des défenseurs de la cause marocaine. Elles comprennent des lettres de la Ligue Arabe et des publications des étudiants marocains en France, des lettres rédigées par le Résident Général français au Maroc qui conseillait de restreindre les mouvements du Souverain en exil et de saisir ses biens. On trouve d'autres lettres adressées par le Résident Général au Souverain ainsi qu'au prince héritier les accusant de collaboration avec les Allemands durant la guerre. Il y a également des rapports provenant de certains conseils régionaux français qui conseillaient d'éloigner le roi des territoires français et de l'envoyer en prison dans des régions du désert ou de l'équateur.

Tous ces documents constituent un trésor d'informations inédites qui seront mises à la disposition des étudiants et des chercheurs dans le domaine de l'histoire du Maroc.

MOHAMED V's LIFE IN EXILE ACCORDING TO FRENCH UNPUBLISHED ARCHIVES

The life and personality of King Mohamed V, as well as his fight for independence, have been the subject of many studies and publications in many foreign languages. Several meetings and conferences have been held to debate about his life in exile, his positions and opinions as well as his achievements.

La deuxième étape souligne le défi et l'opposition systématique du Souverain à tous les projets coloniaux que la Résidence générale lui présentait pour signature Le Sultan considérait que ces projets ne correspondaient ni dans le fond ni dans la forme aux termes du traité de Protectorat, en particulier le projet qui visait à établir une bi-gouvernance où la France et le Maroc se partageraient la souveraineté du territoire. Ce défi coûta au Sultan son trône le 20 août 1953, et il dut partir en exil dans des conditions pénibles à Madagascar. Cette date marque pour les Marocains le début de la Révolution du Roi et du Peuple.

La troisième concerne l'entrevue que l'auteur eut avec le Souverain la veille de son exil. L'auteur devait faire part au Souverain de la décision du parti de la Choura et du Front de résistance nationaliste d'entamer la lutte armée, puisque la Résidence générale française n'était pas ouverte au dialogue politique.

La quatrième étape relate la visite d'une délégation marocaine de militants au Sultan durant son exil à Madagascar et dont l'auteur faisait partie.

Tous ces témoignages authentiques, car vécus, attestent que le Sultan du Maroc est un homme de courage qui ne plie pas devant le joug colonialiste et qui reste ouvert au dialogue comme l'atteste l'importante correspondance qu'il adressait de son exil aux gouvernements de Paris.

TESTIMONY ON THE KING IN EXILE

This testimony includes four major political phases in the process of Moroccan struggle for independence and the end of the Treaty of the Protectorate that had been imposed on Morocco on March 30th, 1912.

The first phase regards the coming up of the Berber Dahir that was promulgated by the French Resident General on 16 May, 1930. This Dahir gave special advantages to the (Amazighs) Berber regions of Morocco, to distinguish them from the rest of the population. Besides, Clause 6 of the same Dahir provided the Resident General with full power in the management of criminal and legal cases of the Berber regions. King Mohamed V who was kept isolated from the public affairs of the State did not know about the specific terms of the Dahir. It was the Grand Vizier, Chairman of the Council of Regency, Mohamed Al-Moqri, who appended the royal seal to the document. The King deployed all his efforts to abolish this Dahir but in vain. Finally, he succeeded in annulling Article 6 of the text.

The second phase highlights the continual challenge of the Sovereign regarding colonial projects that were submitted to his approval. The King considered these projects unfit to the terms of the Protectorate treaty. It concerns in particular the project that intended to establish double governance in Morocco. The opposition that the king showed to this project cost him his throne, and he was sent to exile on 20 August, 1953. The conditions of his exile to Madagascar were painful. The date of his exile was the turning point in the event called "The Revolution of the King and the People".

The third phase concerns the meeting that the author had with the King on the eve of his exile. The author had to tell the Sultan about the decision of the Chora Party and the national front of resistance that they intended to take the arms and fight the occupation since the latter was not open to a political dialogue.

EDUCATION AND CULTURE AS PRIORITIES IN THE STRATEGY OF THE NATIONALIST MOVEMENT

King Mohamed V was a militant leader who fought for the edification of Modern Morocco with the foundations that could enable the country to lead a modern policy and keep its rank within the international arena. This policy was chosen to open up Morocco on the world and promote tolerance and cooperation. It is within this context that the Revolution of the King and the People became a starting point for the great popular struggle.

Since the second half of the XX° century, this struggle was led by an elite of young Moroccans who was mobilized and started moving on the political scene. This young elite had to sacrifice a lot. They suffered in their intellect and their bodies in order to rebuild Morocco and remedy the illness that Morocco was suffering, due to the aftermath of the French colonization.

Indeed, soon the young elite took awareness of the conditions imposed by the Protectorate upon their country. They found out that the reforms that the latter wanted to impose on the country were in fact to be financed from the taxes that Moroccan citizens had to pay, while these citizens were kept away, and did not have any say in the reforms they were concerned with. Hence, their awareness of the policy of repression they were undergoing in their country. They also grasped the dimension of the popular struggle that was directed against the oppressors.

At that point, it was up to them to get fully involved in the struggle for independence from the yoke of the French occupation. So, after a while, the nationalist movement took momentum and worked to gather the various components of Moroccan society who were eager for freedom. The Berber Dahir only made them more determined to go forward and fight the undermining schemes of the French authorities and achieve Independence. This noble goal was attained thanks to the solidarity that had been developing between the King and his People. This symbiosis was the means by which the King defeated the French occupation and led his country to victory and independence.

Abdelhadi Boutaleb

TÉMOIGNAGE SUR UN ROI EN EXIL

Ce témoignage comprend quatre étapes politiques essentielles dans le processus du combat du Maroc pour son indépendance et pour mettre fin au Protectorat qui lui fut imposé le 30 mars 1912.

La première concerne l'apparition du Dahir Berbère promulgué par le Résident général français le 16 mai 1930. Ce Dahir octroyait une position spéciale aux régions Amazighs qui les distinguait du reste des provinces du royaume. L'article 6 du dahir donnait au Résident général les pleins pouvoirs pour gérer les affaires juridiques et criminelles de ces régions. Le Sultan Mohammed V qui était maintenu à l'écart des affaires de l'État, ne connaissait pas les termes de ce texte. Ce fut le conseil de régence présidé par le Grand Vizir Mohamed Al-Maqri qui y apposa le sceau royal. Le Sultan déploya tous ses efforts pour que ce dahir fût aboli. Il réussit enfin à annuler la clause VI.

the need of the sovereigns to have a close grasp of the affairs and the needs of the population in every part of the kingdom.

Sultan Hassan I is a vivid example of this concept. People used to say that his throne was on his horse because he travelled extensively

King Mohamed V also practiced this policy of proximity, especially after the independence. He tried to demonstrate that all the provinces of Morocco, from the north to the south had the same value and composed the integrity of the Moroccan territory. His visit to l'Mhamid, and the building of the Road of the Union (*Tarik Al-wahda*) between the North and the South of Morocco were made in order to highlight his policy.

King Hassan II launched a policy of regional development and frequently visited the provinces, especially those of the south, which got their freedom from colonization.

King Mohammed VI is pursuing the same policy, which is in fact the root of a democratic practice of power. It stresses the principle of allegiance between the people and the king. The ties of allegiance emphasize the direct link between the authority and the various social classes. Such policy is in relation with the new concept of authority which aims at answering the expectations of the people on all levels.

Mohamed Allal Sinaceur
L'ÉDUCATION ET LA CULTURE : DES CHOIX PRIORITAIRES DANS LA STRATÉGIE DU MOUVEMENT NATIONAL

Mohamed V était un roi militant et visionnaire. Au-delà des contraintes exercées par les autorités du Protectorat, il entrevoyait la naissance d'un Maroc nouveau fondé sur les critères d'un Etat moderne ayant sa place dans l'échiquier international. Mohamed V pratiquait une politique d'ouverture et de tolérance.

Depuis la deuxième décennie du vingtième siècle, la lutte pour l'indépendance fut menée par une élite de jeunes marocains sensibles à l'idéal d'une nation marocaine s'acheminant vers le progrès et la liberté. Les réformes étaient nécessaires, mais l'occupant privilégiait plutôt ses propres intérêts et marginalisait les populations marocaines.

La répression faisait rage chaque fois que se manifestaient ces idées. Aussi, les chefs du mouvement nationaliste, appuyés par Mohamed V, comprirent qu'il fallait mettre en œuvre une stratégie de libération qui devait commencer par l'éducation et la culture afin de faire face à la politique coloniale qui dispensait un enseignement rétrograde et paternaliste.

Au lendemain de la seconde guerre mondiale, le monde s'ouvrit aux idées de liberté. La Charte des Nations Unies semblait garantir les aspirations des peuples colonisés. Les nationalistes marocains exilés ou emprisonnés furent libérés. Ils comprirent que l'indépendance devait être préparée en formant la jeunesse grâce à un enseignement national moderne. Une vague de scolarisation dans les écoles nationales - et non plus coloniales - traversa le pays. Les programmes scolaires avaient pour but de faire prendre conscience aux jeunes qu'ils appartiennent à un pays dont l'histoire est longue et jalonnée d'événements qui procurent un sentiment de fierté. Cette culture patriotique était pour beaucoup dans la formation des élites qui allaient gouverner le Maroc d'après l'indépendance.

Al-Qarawiyine were closed. National papers were banned and many political leaders of the nationalist movement were jailed or sent to exile. As for the people who signed the Memorandum, most were jailed or sent into exile. In the meantime, King Mohamed V kept an unbending attitude towords the Residence General and continued his challenge to all the plans of reforms proposed by French authorities despite the feeling of humiliation and suffering he was undergoing.

This was a page of history that outlined the life of a militant king, one of the glorious kings of the Alaoui dynasty.

Mohamed Moatassim
RÉFLEXIONS SUR LA RÉVOLUTION RENOUVELÉE DU ROI ET DU PEUPLE DANS SON 50ème ANNIVERSAIRE

Les monarques marocains pratiquent depuis des siècles la politique de proximité. Ils se déplaçaient continuellement dans les différentes provinces du Royaume et déplaçaient même le siège du pouvoir central d'une ville à une autre. Ils pouvaient ainsi, par le biais d'un contact direct avec les populations dans les différentes régions du royaume, avoir une approche globale des affaires de l'État et apprécier les rapports de l'administration avec les populations locales. Le Sultan Hassan Ier est un exemple édifiant, ses nombreux déplacements ont fait dire que son trône était sur son cheval. Cette politique de proximité fut aussi celle du Roi Mohamed V, surtout après l'indépendance du Maroc. Il voulait démontrer que toutes les provinces du royaume, séparées les unes des autres par l'administration coloniale, avaient une égale importance et constituaient ensemble la configuration du territoire national. Le point d'orgue fut la construction de la Route de l'Unité (*Tariq Al-Wahda*) qui reliait les deux zones de protectorat français et espagnol. Le Roi Hassan II pratiqua une politique de promotion régionale et rendait des visites ponctuelles aux provinces pour inaugurer des projets de développement local. S.M le Roi Mohammed VI poursuit actuellement cette politique de proximité en mettant l'accent sur la promotion sociale : alphabétisation, routes, électrification, adduction d'eau potable etc. Des campagnes nationales itératives d'entraide contribuent à inculquer au peuple une culture de complémentarité et de partage S.M le Roi ne cesse d'inviter les différentes composantes du peuple marocain à œuvrer pour la solidarité dans la démocratie et une meilleure gestion des ressources humaines et naturelles.

REFLECTIONS ON THE RENEWED REVOLUTION OF THE KING AND THE PEOPLE IN ITS 50th ANNIVERSARY

The practice of governance in Morocco works according to modern methods inspired from political sciences. Moroccan history shows that Moroccan Monarchs used to practice a policy based on close contact with the population. They used to travel to different provinces of their kingdom, in order to renew the ties of allegiance with their population and strengthen the legitimacy of their monarchy.

Historical books tell us about the royal visits throughout the kingdom. Another aspect of this policy was to change the capital of the kingdom from one city to another. And if we consider the symbolic aspect of the capital that represents central power, we can perceive

continué de plus belle à travers tout le Royaume faisant un grand nombre de tués, de blessés et d'emprisonnés. Les écoles, les lycées et l'université Quarawyine furent fermés, les journaux nationaux furent suspendus et de nombreux patriotes furent exilés, la plupart des signataires du Manifeste de l'Indépendance furent mis en prison ou envoyés en exil.

Pendant tout ce temps, le Roi Mohamed V resta un opposant ferme face à la Résidence générale. Il poursuivit son défi et son combat contre les projets de réforme proposés par le Résident général français malgré les souffrances et les humiliations qu'il devait subir. C'est là une page de l'histoire du militantisme d'un des glorieux rois du Maroc.

THE MEMORANDUM OF INDEPENDENCE : 11 JANUARY 1944

January 11, 1944, was a memorable day for King Mohamed V and the Moroccan people. That day marked the decision of the Moroccan people and their king to present officially the Memorandum of Independence to the French authorities.

This Memorandum was a document that was signed by sixty-six Moroccan citizens. It was presented first to the King and then to the French Residence General as well as to the Foreign missions accredited to Morocco. It was a text requesting the independence of Morocco to enable the country to start the reforming of the constitution and the institutions that are outlined in the Treaty of Protectorate of 1912 and which the French administration failed to achieve.

This document was the outcome of a tremendous work in which took part the leaders of nationalist parties in total secrecy and which was supervised by the king. The fact that King Mohamed V had himself supervised it gave the Memorandum more prestige and ensured its success. Preparations for the writing of the Memorandum required a permanent contact between the representatives of the nationalist movement and the Royal Palace

The King had already expressed his wishes to introduce new reforms in Morocco. He was young and his preoccupations were shared by the elite of Moroccan youth who were members of the nationalist movement. This common factor set up a bond of understanding and confidence between the King and the people. On the other hand, the reforms that the Resident General proposed to the Sovereign did not reflect the aspirations of the Moroccan people but aimed to divide the country and to create a schism within the ranks of the population .

Moreover, the strategic and political upheaval that was occurring after World War II (the Anfa Conference etc), was an appropriate timing for presenting the Memorandun of Independence. Hence the positive response with which it was met within foreign diplomatic missions and within Arab and international media.

French authorities reacted differently. They launched an operation of persecution against the nationalist political parties and arrested the Secretary General of the Istiqlal Party Ahmed Balafrej. They also arrested other members of the Party in Fez, Marrakesh, Rabat, Oujda, etc. Military courts judged these members on the same day of their arrest and some were sentenced to death and the verdict was immediately enforced. Popular uprising swept over the Kingdom and many people were killed. Schools and universities like

lead during the struggle for independence. The same movement has pursued the struggle on the side of the king after the independence in order to establish a Moroccan state and a constitutional monarchy till the death of that Sovereign.

Struggle continued with H.M. Hassan II and the nationalist movement, which the king was acquainted with from his youth when he was himself, a militant defying the colonialist policies and sharing with his father the hardship of the struggle and exile.

Today, the struggle is still going on and the same policy is being followed by H.M. King Mohammed VI, who is the true grand-child of Mohamed V the liberator and the son of Hassan II the reunifier of the country and the founder of the modern Moroccan State.

Kacem Zhiri
LE MANIFESTE DE L'INDÉPENDANCE DU 11 JANVIER 1944

Le 11 janvier 1944 fut un jour mémorable, marqué par la décision du peuple marocain et de son monarque de présenter officiellement le Manifeste de l'Indépendance.

Ce manifeste, signé par soixante-six citoyens marocains, fut présenté officiellement au Sultan Mohamed V, à la Résidence générale de France et aux missions diplomatiques accréditées au Maroc, et exprimait la volonté des Marocains de se soustraire au Protectorat français afin d'entreprendre les réformes constitutionnelles et institutionnelles qui figuraient dans le Traité du Protectorat de 1912 que l'administration française avait échoué de réaliser.

Ce manifeste était le fruit d'un travail de longue haleine, réalisé sous la supervision secrète du Roi, et auquel ont collaboré les chefs de partis nationalistes dans un secret total. La rédaction du manifeste a nécessité un contact permanent entre les représentants du mouvement nationaliste et le palais.

Le Roi avait manifesté dès son intronisation en 1927 qu'il désirait introduire des réformes qui permettent au Maroc de progresser ; il était jeune et son souci était partagé par l'élite des jeunes marocains du mouvement national.

Les projets de réforme que le Résident général de France présentait de temps à autre au Souverain ne reflétaient pas les aspirations du peuple marocain, mais cherchaient à long terme à diviser le pays et à semer la discorde dans les rangs des populations. De plus, les grands bouleversements stratégiques et politiques survenus au plan international au lendemain de la deuxième guerre mondiale (et les promesses de la Conférence d'Anfa entre autres), ont largement contribué à favoriser à la fois le climat dans lequel le manifeste fut présenté et l'accueil favorable qui lui fut réservé par certaines missions diplomatiques comme celle des États-Unis et par la presse arabe et internationale.

Les autorités de l'occupation réagirent en lançant une vaste opération de répression. Elles emprisonnèrent le secrétaire général du parti de L'Istiqlal, Ahmed Balafrej, ainsi que son adjoint et d'autres membres du Parti à Fès, Marrakech, Rabat, Oujda etc. Ces personnes furent jugées le jour même de leur arrestation par les tribunaux militaires et condamnées à mort. Certaines furent immédiatement exécutées. Des manifestations populaires ont

Abou Bakr El Kadiri

LE ROI MOHAMMED V ET LE MOUVEMENT NATIONAL

Les relations liant les rois du Maroc à leur peuple s'appuient, depuis la fondation de la première dynastie marocaine au deuxième siècle de l'Hégire par Idriss Ier, sur le pacte de l'allégeance et un sens commun d'attachement aux intérêts supérieurs de la nation. La défense des institutions et la préservation de l'intégrité territoriale constituent le souci commun du souverain et du peuple. Ces rapports solidaires se révèlent au grand jour lors des épreuves que traverse le pays.

Le XX° siècle a été pour le Maroc le siècle de la mise à l'épreuve de cette relation. Mohammed V, dans la tourmente vécue par le pays, a pu guider son peuple vers la liberté et l'indépendance après avoir mené le combat national aux côtés des militants nationalistes dans une union exemplaire.

La nature des rapports du Roi Mohammed V avec le mouvement national et l'ensemble de la nation avait échappé à l'administration du Protectorat. Celle-ci n'avait pas compris que le pacte passé avec le trône marocain est, après la foi musulmane, l'un des plus forts piliers de l'identité marocaine à travers les siècles. Après l'accession à l'indépendance, le mouvement national accompagna le roi dans l'édification de l'Etat marocain sous le signe d'une monarchie constitutionnelle. Le combat national continua avec SM Hassan II en vue de la mise en place des diverses structures institutionnelles, économiques et sociales. Hassan II s'était forgé une personnalité hors pair aux côtés de son père dont il était le confident et le compagnon durant l'exil.

Aujourd'hui, sous le règne de SM Mohammed VI, la lutte continue aux côtés du souverain pour la mise à niveau du pays en vue de faire face aux défis de la concurrence internationale.

KING MOHAMED V AND THE MOROCCAN NATIONAL MOVEMENT

The relations that bind the King of Morocco to his people are based upon a strong and reciprocal affection and a common feeling towards the nation. This bond involves the preservation of institutions and territorial integrity. This is well illustrated by the common struggle of the people against foreign scheming or when the country suffers from internal conflicts that require the mobilization of the whole community for a common struggle to ensure security all over Moroccan territory.

The XXth century has been a hard trial for Morocco, especially under the reign of the late King Mohamed V. Indeed, this Sovereign was the leader who guided his people to freedom and independence. He was also the one who raised high the flag of national resistance, because he was the first to join forces with the first militants in a total symbiosis.

The strong relations that linked the King to the Moroccan national movement were a natural phenomenon in the history of Morocco. The Throne of Morocco being after Islam one of the pillars on which Moroccan identity is based. The throne represents the link that unites Moroccans. It is the symbol of the nation. That is why the nationalist movement naturally was attached to the Monarch from the beginning of his reign and followed his

RESUMES

réaliste de l'abandonner, alors qu'il est si familier à notre peuple ; le Français est donc notre première langue étrangère. C'est surtout grâce à la langue française que nos compatriotes peuvent voyager, commercer, travailler, s'informer, étudier à l'étranger.....".

Trois conditions ont soutenu ce résultat :

a) le fait d'autoriser l'usage du Français ne doit pas réduire celui de l'Arabe, universellement reconnu comme la langue officielle du Maroc ;

b) Sa Majesté Hassan II, en Chef pragmatique qu'il était, conseillait de ne pas renoncer aux avantages fournis au pays et aux citoyens par l'usage du Français en tant que seconde langue marocaine ;

c) Sa Majesté était parvenue à ce que l'usage des deux langues n'entraîna point de conflits sociaux tels que ceux observés dans d'autres pays utilisant deux langues séparément, selon le double monolinguisme (Canada, Belgique) ; ainsi les Marocains sont-ils parvenus au bilinguisme auto-contrôlé.

Le fait que Sa Majesté Hassan II commandait les deux populations soumises au bilinguisme, et le fait que lui-même était un parfait bilingue, expliquent la réussite et les avantages qu'il mentionne dans son propre texte tel que je l'ai cité plus haut, et tel qu'Il l'a détaillé dans son livre " Le Défi ".

On remarquera que les applications et éléments culturels internes qui se développent dans le pays bilingue qu'est le Maroc sont liés à sa propre langue, l'Arabe. Tel est le cas de la plupart des arts auxquels se livre la population marocaine, depuis les arts religieux, les jeux, tels que les chants, les danses, l'équitation, lesquels demeurent les plus traditionnels, jusqu'à la réalisation la plus audacieuse que Sa Majesté a conçue, et à laquelle il a présidé : la construction de la grande Mosquée Hassan II, à Casablanca.

A l'inverse des éléments culturels traditionnels que fournit aux marocains la langue arabe, les éléments issus de la langue française sont généralement techniques et scientifiques.

D'ailleurs, les Marocains s'expriment selon un bilinguisme lorsque ses représentants oeuvrent au sein de la dite " Coopération Décentralisée Franco-Marocaine ". Ils s'expriment en tentant de réussir le multilinguisme, lorsqu'ils exposent et défendent leurs intérêts au " Partenariat Economique Euro-Marocain ". Le Maroc prépare enfin sa future entrée à la Communauté Européenne élargie. Ses représentants seront particulièrement doués pour les relations linguistiques.

Ainsi constate-t-on la mission européenne et méditerranéenne que s'est donnée Sa Majesté Hassan II pour organiser et développer son pays. J'ai consacré à cet exposé, le cas particulier utilisant un des bilinguismes les plus importants du monde, sa première langue étant l'Arabe, sa seconde, le Français. Demeuré à sa place de seconde langue marocaine, comme Sa Majesté Hassan II l'a fort bien précisé, le français était plus favorable par les avantages qu'il fournit au Maroc, que gênant au niveau de l'honneur linguistique des habitants.

Lorsqu'on apprend que Sa Majesté Mohamed VI a créé une Académie de Langue arabe portant son nom, on ne ressent aucune réaction de sa part contre le français et les Français. De même que tous ses actes sociaux et politiques ne sauraient initier une quelconque opposition à l'égard de la politique de son père Hassan II ; ils représentent en fait une continuité : l'Arabe demeure la langue du Coran, et l'Islam la religion d'Etat. Le Français est fier de demeurer la seconde langue du Maroc.

LE MULTILINGUISME DANS L'INTERCULTUREL AU MAROC

Georges Mathé

Le Maroc est le troisième pays francophone au Monde. La langue française est la seconde langue à être parlée et écrite au Maroc

Les exposés des collègues et autres orateurs de l'Académie Royale en rappelleront, dans cette séance, les raisons et l'histoire : les deux plus importantes ont été les suivantes :

1) la gouverne par la France, de 1912 1956, sous le principe de la dualité des pouvoirs, du protectorat ;

2) la stratégie attentivement appliquée par son commandement à l'enseignement dans ses écoles, du Français, en même temps que de l'Arabe officiel. Les écoles arabes ont enseigné leur langue, et, d'autre part, le Berbère (langue quasi limitée à l'oralité) ; elles n'enseignaient pas le Français.

Les plus hautes autorités, singulièrement le Sultan Mohamed V, ont redouté que le Maroc en vint à dépendre trop et irréversiblement, non seulement quant à l'économie, mais quant à la culture littéraire, de la France.

La langue de cette dernière était parlée par 70% des citoyens marocains lettrés, chiffre très proche de celui de 86%, celui de l'Arabe en tant que langue officielle. A noter que celle de l'Anglais ne l'était que par 7%, celle de l'Espagnol par 3%, et celle des Hébreux par 3%.

Sous son propre règne, feu Sa Majesté Hassan II n'était en rien gêné lorsqu'il s'adressait aux Français, à leur télévision et dans leur langue. Il convainquait et séduisait, selon la révélation des sondages, 60% des spectateurs. Il donnait le parfait exemple de l'orateur si parfaitement bilingue, que beaucoup de Français, en l'écoutant, avaient l'impression de raffiner leur propre langue.

Le Roi Hassan II n'en remarquait pas moins qu'il était dommage que, dans le cas des œuvres publiées au Maroc, les plus vendues en France étaient les plus pernicieuses.

La collection dite "Littérature Maghrébine de Langue Française", est principalement destinée aux lettrés du Maroc et aux Français amis de celui-ci, car elle se situe, de ce fait, selon un rapport à discuter avec l'interculturabilité. Elle traduit trop souvent selon certains, une excessive complaisance à l'égard du lecteur occidental : tel est le cas du livre de Driss Chraïbi, "Passé Simple", et celui des romans de Ben Jelloun, dont les textes ne se privent d'aucune critique.

Chacun sera curieux de connaître ce que pensait officiellement du bilinguisme marocain ainsi décrit, Sa Majesté Hassan II. "Dans l'expression de la technique, l'Anglais supplante le Français qui garde pourtant sa valeur de langue moderne, non seulement diplomatique ou juridique, mais scientifique et commerciale..... il aurait été vraiment peu

C'est cette décision du Roi Hassan II qui initia la liste des reconnaissances de la Croatie par les États islamiques et qui eut une répercussion internationale Une fois de plus il fut prouvé que le Maroc est un pays d'action et pas seulement un pays de paroles.

J'ai eu souvent des contacts avec le Roi et j'ai toujours été impressionné par sa vision profonde des réalités, notamment celles d'un avenir éloigné. C'est dans cette perspective qu'il envisageait une coopération de plus en plus étroite entre tous les pays voisins de la Méditerranée dans un monde de superpuissances. L'Europe et le Maghreb tout comme le Mashreq seraient un élément d'équilibre vis-à-vis des superpuissances comme les États-Unis, la Russie, voire la Chine et le Japon. Le Roi avait aussi vu depuis longtemps l'importance du rôle que le Maghreb pourrait jouer dans une construction méditerranéenne qui s'impose par la géographie, la culture commune et aussi par l'économie.

De mes conversations avec le Roi Hassan II, je suis revenu avec la conviction que, parmi les hommes d'Etat très rares à l'époque de la fin de la Deuxième Guerre Mondiale, le Roi Mohammed V et son fils voyaient la politique dans la perspective mondiale tout en maintenant en même temps, ce qui est indispensable, leur responsabilité vis-à-vis des peuples islamiques. Si la Bosnie-herzégovine, après la Croatie, a pu obtenir du moins un commencement d'indépendance, cela est dû au Maroc.

Ce qui est décisif dans la dynamique de la politique du Maroc en Méditerranée, c'est le fait qu'avec un dirigeant aux visées mondiales il ne faut pas se faire trop de soucis au sujet de la grandeur des Etats. C'est la valeur de la personnalité dirigeante, la stabilité des institutions et l'attachement à la tradition culturelle et morale des peuples qui sont décisifs. C'est là une tâche historique qui incombe aujourd'hui au petit fils et au fils de ces grands hommes d'Etat qu'étaient les Rois Mohammed V et Hassan II, qui en dépit des contretemps de l'histoire ont réussi à faire du Maroc une puissance décisive dans le Maghreb et aussi au plan politique dans toute la Méditerranée et au-delà dans des pays islamiques.

qui était complètement sous le contrôle de Belgrade. La Croatie qui n'avait pas de forces indépendantes, dut mobiliser des volontaires souvent sans expérience militaire, ce qui permit aux Serbes, en dépit de la résistance héroique des Croates, d'avancer dans une première phase, soutenus par les garnisons dites fédérales, dans les villes principales

Dès le début, alors que les Serbes étaient à quelques kilomètres de la capitale croate Zagreb, et qu'ils tenaient des positions à l'intérieur de la ville, j'eus l'occasion d'avoir une longue conversation avec le Président Tudjman dans l'abri personnel du Président Tito. C'est là qu'au cours d'une analyse de la situation de la Croatie, ainsi que de la révolution en Slovénie et en Bosnie-herzégovine que se présenta le problème de la reconnaissance diplomatique da la République croate. Celle-ci était logique, puisque dans ce pays l'immense majorité de la population s'était déclarée dans un référendum libre pour le rétablissement de l'indépendance de leur pays. Mais en Grande Bretagne et en France - surtout le gouvernement français - des pressions s'exerçaient pour s'opposer à une reconnaissance diplomatique de la Croatie.

Dans la conversation que j'eus ensuite avec le Roi Hassan II surgit logiquement la question de l'attitude des pays arabes au sujet des Balkans, d'autant plus que le général Tudjman était de l'avis que la Bosnie- herzégovine, qui jusque-là n'avait pas été attaquée par les Serbes, serait bientôt envahie. Cela signifierait que l'intérêt des peuples islamiques devrait nécessairement se manifester pour un pays dont le plus grand groupe populaire était de confession musulmane Mais la Croatie, dépourvue de services opérationnels, n'avait malheureusement pas de contacts extérieurs, notamment avec les pays islamiques.

Pour cette raison, je me suis rendu de la Croatie au Maroc où j'avais l'honneur de rencontrer le Roi Hassan II qui était un des grands hommes d'Etat de l'époque et qui comprendrait tout de suite l'incidence morale et politique de la situation. Le Roi me reçut rapidement. A dix heures du soir notre conversation commença. On n'avait pas besoin de dire beaucoup pour que le Roi, avec sa vision perspicace des affaires mondiales, prit la décision d'amener les pays islamiques, et notamment le Maroc, à reconnaître diplomatiquement la Croatie comme Etat indépendant Il appela, alors que j'étais encore en réunion avec lui, son Ministre des affaires étrangères de l'époque, Monsieur Filali, pour parler avec lui de cette question et pour l'inviter à faire les démarches nécessaires. Le Roi Hassan II avait compris qu'au plan de la politique internationale il était indispensable que les peuples méditerranéens fussent solidaires de la Croatie, mais qu'en même temps, en tant que Chef des Croyants, il avait une obligation vis-à-vis des Musulmans de la Bosnie. Il faut d'ailleurs noter qu'en ce temps-là, les dirigeants de la Bosnie-herzégovine croyaient encore pouvoir acheter la paix avec les Serbes. Cela devait se révéler illusoire quelques semaines plus tard.

La conversation s'est étendue jusqu'à deux heures du matin. J'ai appris plus tard que le Roi avait déjà donné rendez-vous au Président Yasser Arafat, mais qu'il avait dû le prier d'attendre la fin de la discussion sur la Croatie pour être reçu. Moi-même j'eus la chance de communiquer au Président Tudjman que le Roi était disposé à reconnaître la Croatie et qu'il soutiendrait ce pays avec les pays arabes et islamiques, non seulement parce que la Croatie était un facteur influent dans le monde méditerranéen, mais aussi pour la survie d'un pays islamique, la Bosnie-herzégovine.

LE MAROC ET LA PAIX DANS LE SUD-EST EUROPEEN

Otto de Habsbourg

Les événements récents comme la guerre en Iraq et ses conséquences montrent clairement que les problèmes résultant de la politique suivie après la première guerre mondiale, ainsi que les erreurs commises pendant et après la deuxième n'ont pas été résolus. Au contraire, des notions aussi erronées que la guerre des cultures montrent bien que les conditions d'une paix véritable dans le bassin de la Méditerranée et dans le Mashreq ne sont pas encore comprises par les responsables. Pour faire une bonne politique internationale on a besoin de deux sciences : l'histoire et la géographie. Malheureusement, on a trop souvent l'impression que les responsables ne connaissent pas l'histoire et n'ont pas regardé la mappemonde.

C'est pour cela que lorsque les événements ont montré que l'ordre établi ne pouvait plus se maintenir, les réactions des puissances étaient pour le moins très peu adéquates. On n'a surtout pas écouté l'expérience des personnalités qui connaissent la réalité de la région. Cela a été le cas lors de la deuxième guerre mondiale avec le traitement du Maroc et notamment de son souverain. Des politiciens nouvellement arrivés dans la vie publique ont essayé d'imposer un système dirigé par leurs amis personnels qui usurpèrent les fonctions traditionnelles et par conséquent conduisirent à des crises profondes, comme ce fut le cas dans la malheureuse manipulation du Glaoui et de Ben Arafa qui conduisit à la déposition arbitraire du Roi Mohammed V.

La même réalité se montra une fois de plus lorsque, au nord de la Méditerranée, éclata le confit de succession de la Yougoslavie. Le Maréchal Tito avait tiré bénéfice de son action pendant la deuxième guerre mondiale pour imposer un système totalitaire tout en reconnaissant, dans l'Etat artificiel qu'il avait créé, certains droits des nations. C'était là le contraire de ce que désiraient les dirigeants serbes, notamment Mîlosevic. Aussi certains hommes politiques européens considéraient qu'avec la mort de Tito l'éclatement de la Yougoslavie devenait une certitude. C'est ce qui se fit en dépit de la résistance acharnée des forces militaires de Belgrade Celles-ci attaquèrent la Slovénie dans une opération qui, militairement, était mal dirigée et conduisait logiquement à la déroute. Puis, il y eut l'agression contre la Croatie. Là, un chef avait surgi, le général Tudjman, patriote croate dont le but était le rétablissement de la souveraineté de son pays. Il avait autour de lui nombre d'hommes politiques qui voulaient donner à la République croate un système moderne et démocratique. C'est ce qui déclencha l'offensive de l'armée fédérale yougoslave

"Au nom de Dieu qui meut le navire et l'arrête! Osman, en avant."

And the Prime Minister himself, Ahmed Osman, led the first wave of marchers. The great Green March had begun.

In a matter of a few hours, the marchers had crossed the frontier, dismantled the barbed wire and confronted the Spanish armoured forces but the marchers pressed on, armed only with the Koran, the flag of Morocco and portraits of the King. Some 20 km into the Sahara, they were halted, and on 7th November a second column of 100,000 marchers set out from Abbateh, 230 km south-east of Tarfàya, and two days later King Hassan II ordered all the marchers to return to Tarfaya. The Green March was over, and the peaceful but irresistible pressure of the Moroccan people had prevailed. Two days later, a delegation led by the Prime Minister, flew to Madrid for negotiations with the Spanish government. On 14th November 1975 the tripartite agreement was signed by which the government of Spain, Morocco and Mauritania agreed to the decolonisation of the Western Sahara, and the end of Spanish presence by 28th February 1976, and on that date the transfer power from Spain to Morocco took place.

The Green March has profound historical significance. It had brought a peaceful end to nearly a century of foreign occupation. It had proved that it was possible for unarmed citizens to confront and prevail over a powerful army. It was the only example in modern times of a King quite literally leading his people in a great national endeavour. The Green March was one of the early signs of the qualities of imagination and leadership, which was to make the late King Hassan II one of the influential statesmen of his generation.

It was, of course, not only in this region alone that Hassan II's wisdom and experience was brought to bear. He saw his role, and that of his country, as one, which lay at the centre of three of the world's greatest communities - Africa, the Arab world of the Middle East, and Europe. As the Sudanese President, Omar el-Bashir has said, he was a messenger of peace, who has restored many broken relations among states. He demonstrated his personal commitment to the cause of international harmony by leading the Moroccan delegation to the United Nations General Assembly in 1960. Like his father, Mohammed V, King Hassan maintained easy relations with the West as well as with his Arab neighbours

The legacy of these two remarkable rulers is a proud sovereign rich blend of Arab, Islamic, Iberian and African cultural influences, with an injection of European cultural elements during the colonial period at the beginning of the last century, when Morocco was a protectorate of France and Spain. The result is a country which stands at the conjunction of the great power centres of Europe, Africa and the Middle East and which is potentially a powerful force for peace and stability in the world.

On 12th May 1975, the International Court began its deliberations, and in October it delivered its verdict, which was that the Western Sahara, when it was colonised by Spain, had not been a "no-man's land" but that, on the contrary, there had always existed legally recognised ties of allegiance between the ruler of Morocco and the tribes of the region. The law as Hassan II had requested, had been clearly stated, and it remained now to see how it would be implemented.

In the meantime, King Hassan had not been idle. As early as April 1975, in an interview with *France Inter* on the subject of the presence of the Royal Armed Forces of Morocco on the frontiers of Western Sahara, he had referred to an inevitable march by the people of Morocco designed to resolve the problem of the region. No-one recognised at the time the real significance of this remark. Yet it was a reference to a real plan, not merely a figure of speech. The plan, code-named Operation Fath, envisaged the mobilisation of 350,000 Moroccan citizens, men and women, young and old, from thirty provinces of the country, from Tangier in the north to Tiznit in the south; from Figuig in the east to Essaouira in the west.

Their mission was to march unarmed into the desert in a peaceful demonstration designed to exert irresistible pressure upon the occupying forces, without taking the risk of provoking a military reaction.

The detailed planning for this immense project was entrusted by the King to three senior officers of the FAR, the Royal Armed Forces, who were the only people aware of the plan until the Spring of 1975, when the logistical problems became so complicated that a group of officials and technicians had to be let into the secret. This planning group, working under the close direction of the three colonels, now had the task of translating King Hassan's visionary concept into a practical, quasi-military operation.

The logistical and organisational implications of such an operation were immense. It is necessary to reflect that this was the equivalent of mobilising and moving the equivalent of a force the size of the total armed forces of a major European state – France, Germany or Britain; and they had to have all the administrative and logistic support of an army - food, fuel, water and tented accommodation, medical services; all the road and rail services had to be co-ordinated as well as the establishment of an airhead in the Western Sahara region of Tarfaya. To give an impression of the scale of this administrative challenge, provision was made for the daily issue of at least six litres of water for each marcher every day - a daily total of 23,000 tons - together with 10 days reserve supply.

All this had to be done in strict secrecy, in case the media should learn too soon what was happening. It was an operation conceived and planned under the direction of King Hassan II and was fully prepared by November 5th. On that day 350,000 citizens of Morocco awaited the order to march into the desert. Since their concentration at the so-called frontier, they had sung and danced in their tented camps, but now, at 6,30 in the evening, the music and the voices fell silent, only to explode into celebration again as the King, broadcasting from Agadir, warned them to be ready for the morning. At dawn the next day, the first wave of marchers was ready to move and at 10.32, King Hassan II gave the signal:

Guillaume, deported Mohammed V, first of all to Corsica and then to Madagascar. His popularity with the people of Morocco was much increased by this and there were signs of civil unrest in Morocco.

The period of exile did not last long, however In 1955, the French government at last recognised the tide of history and Mohammed V returned triumphantly to Morocco. Here he maintained a domestic policy of moving the country towards constitutional government and in his external policies sought to maintain good relations with the West. During this period, Mohammed V withheld his signature from many of the decrees of the Resident General, without which they had no legal force, and on March 2nd 1956 the independence of Morocco was proclaimed and Mohammed V formed a government of Moroccans in which the governmental departments formerly headed by French officials became Ministries headed by Moroccans. In 1957, Mohammed V changed his title from Sultan to King and appointed his eldest son, Prince Moulay Hassan, as his successor. When he died in Rabat in 1961, Mohammed V had established himself as one of the founding fathers of Moroccan independence.

One of the problems, which faced the newly enthroned King Hassan II, was that, although the independence of Morocco had been assured, its territorial integrity was still compromised by the problem of a Spanish presence in the Sahara. King Mohamed V had constantly impressed upon the European powers the importance to the people of Morocco of their sovereign integrity, and Hassan II carried on this tradition. Even before he became King, Prince Hassan had already, in September 1960, delivered a speech at the United Nations on the decolonisation of the Sahara, and immediately upon his enthronement as King in March 1961, he made a solemn declaration to his people *"devant Dieu et devant vous à défendre le pays, son indépendance et son intégrité ..."*

King Hassan II pursued this policy energetically over the coming years. He raised at the conference of non-aligned countries in Belgrade in 1961 the problem of countries under foreign domination. In 1962, in his speech from the Throne, he proclaimed the determination of Morocco to recover its lost territories, and in 1963 he had a meeting with General Franco in Madrid.

However, in 1974, events took a new and significant turn... Although Tarfaya had been restored to Morocco in 1958 and Ifni in 1969, Spain informed the Moroccan Ambassador in Madrid that it had decided to establish a Spanish colonial government at Rio de Oro. King Hassan II immediately protested to the Spanish government, declaring that Morocco insisted upon its legitimate rights :

"Nous nous réservons le droit d'agir en conséquence ..."

This was the beginning of the sequence of diplomatic and other activity, which was to lead to the dramatic events of the Green March In September 1974, Spain despatched reinforcements of paratroops and tanks to the Sahara and King Hassan II announced his intention of taking the issue to the International Court at The Hague : "... *Nous demandons l'arbitrage de la Cour Internationale de Justice... elle dira le droit*" and at the same time the King demanded of Spain that it should resolve the problem of the Sahara through due process of law.

THE INDEPENDENCE AND INTEGRITY OF MOROCCO : THE ACHIEVEMENT OF TWO KINGS

Lord Chalfont

In these days of globalisation and the rapid growth of international communications, there has been a great deal of speculation about the possible disappearance of the nation state as the basic element in the world political structure. However, it still survives and it is arguable that Morocco is one of the models of the Sovereign nation state. It exists within clearly defined borders, it has a stable, democratically based political structure and it is a tolerant and constructive member of the Family of Nations.

Most of this can be attributed to the achievements of two of its modern kings - Mohammed V and Hassan II. Since the beginning of the XXth century, Morocco had been under French and Spanish protectorate. The Treaty of Fez had, in fact, marked the failure of the Moroccan government to maintain the independence of the country, and for the next half century it was administered by departments of the French and Spanish government. The French protectorate, especially when Marshal Lyautey was Resident General, was responsible for much improvement in the Moroccan infrastructure and economy; but during the Second World War, there had been an awakening of political consciousness in the country, and the lack of independence became a live issue.

The most appropriate place to begin this story is on 20th August 1953 when King Mohammed V was deposed and sent into exile in Madagascar -the event which we are celebrating here as the 50th anniversary of the Revolution of King and the People. Mohammed V was the fifth ruler of the Filali dynasty to bear the name Mohammed. He had become noted for his high intelligence, capacity of work and diplomatic skill. Although, in those days, the political situation did not allow him to govern his country properly, he immediately set about the encouragement of popular education in Morocco and demonstrated his enlightened political outlook by refusing to introduce the anti-Jewish legislation of the Vichy regime, and when, in 1944, the Istiqlal party demanded independence for Morocco, he did not attempt to hide his sympathy for these aspirations. And when, in 1947, he made a speech in Tangier, failed to deliver the expected complimentary references to France and instead stressed the affinities of Morocco with the eastern Arab states. Mohammed V's independent mind resisted attempts by General Juan, who had been appointed as Resident General by the French government, to distance himself from the demands of the Istiqlal. And in 1953, the Resident General, General

ouverture politique sur la gauche marocaine, il m'a demandé de faire les premiers sondages. M. Bouabid était décédé et M. Youssoufi était encore exilé à Paris.

Hassan II a été une personnalité polémique, comme tous les hommes politiques qui laissent une œuvre de grande dimension et d'impact particulier. Hassan II, au-delà d'être roi, chef spirituel de son peuple, et descendant en ligne directe du Prophète, a été aussi un dirigeant politique d'exceptionnelle sagacité, et d'intelligence .

Tout n'a pas été transparent dans son règne, aux temps très difficiles qu'il a vécus. Mais il a laissé le Maroc sur les rails du développement, pacifié et en pleine ouverture politique. Les Marocains lui sont reconnaissants. Pendant ses funérailles, j'étais un témoin oculaire de la douleur effectivement ressentie par son peuple. Les plus hautes personnalités du monde entier se sont déplacées à Rabat pour rendre un hommage touchant à Hassan II. De la part du peuple anonyme, c'était une manifestation frappante de douleur dans la grandeur et la spontanéité.

J'ai connu Sa Majesté Mohammed VI, jeune, toujours discret et silencieux- mais attentif- à côté de son vénérable Père, Hassan II. J'ai eu peu d'occasions de parler avec Sa Majesté tout seul sur des sujets d'Etat. Après son intronisation comme Roi du Maroc, il m'a reçu en audience pendant sa première année de règne, dans une période de grande ouverture et d'espoir. C'était une conversation très intéressante et que je n'oublie pas.

La Presse internationale a salué son arrivée, avec une grande sympathie. Sa jeunesse, son intérêt pour le peuple le plus modeste, son esprit d'ouverture, exprimé dans ses discours successifs, ont produit une forte impression.

Il fait ses premiers pas dans ces temps exceptionnellement troublants et difficiles, partout et spécialement dans le monde arabe. M. Abderrahman Youssoufi étant devenu premier ministre, je ne peux que lui exprimer mon affection et mon estime

Le Maroc, dans le monde arabo-musulman est un pays charnière entre la Méditerranée et l'Atlantique. Avec une exceptionnelle position géostratégique, il est aussi, de tous les pays du Maghreb, celui qui est politiquement le plus proche de l'Union européenne et des Etats-Unis.

Le Portugal, pays voisin, observe avec un intérêt la stabilité politique du Maroc et son développement. Il fera tout, sûrement, pour aider, dans une ligne de fraternité qui a été construite dans le passé et qui, on l'attend, ira au développement dans un avenir prochain. Il est de notre intérêt réciproque que cela arrive.

Chers confrères,

Il me manque, pour terminer ce témoignage et les observations qui l'accompagnent, de formuler les meilleurs vœux pour le succès de cette réunion exceptionnelle de notre Académie. J'espère que des réflexions positives en résulteront, tournées vers l'avenir, après ces témoignages historiques sûrement très intéressants et de grande importance,

Je vous prie d'accepter, chers confrères, les meilleurs vœux de votre admirateur dévoué.

de Lisbonne que l'est Madrid. Pendant les dernières trente années, nous avons pu développer nos rapports dans le domaine économique (investissements croisés, commerce, tourisme), politique et culturel (échanges universitaires et technologiques. Une session extraordinaire de l'Académie du Royaume du Maroc a même eu lieu au siège de l'Académie des Sciences de Lisbonne.

Sa Majesté Hassan II a beaucoup aidé le Portugal dans le processus de décolonisation, qui n'a pas été facile à concrétiser. Il connaissait bien les principaux leaders des mouvements nationalistes africains des colonies portugaises ; il les a aidés considérablement pendant le temps de la lutte, et il avait sur eux, comme j'ai pu le vérifier, un ascendant énorme. C'était ainsi que nos rapports sont devenus plus proches, et ont évolué avec le temps vers une confiance réciproque et, je me permets de vous le dire, nos relations ont été d'une exceptionnelle cordialité.

Je dois à Sa Majesté Hassan II quelques distinctions que je n'oublie pas. Il a accepté, à ma demande, de faire une visite d'Etat au Portugal, qui a été un des points forts dans l'histoire séculière de nos deux pays. Pendant l'Exposition de Lisbonne, en 1998, je n'étais plus Président, Sa Majesté n'a pas pu se déplacer au Portugal et il s'est fait représenter par l'actuel Roi du Maroc, Sa Majesté Mohammed VI et le Prince son frère qui ont été reçus par le Président Jorge Sampaio et que j'eus l'honneur d'accompagner pendant la visite à l'*Expo*. D'autre part, Sa Majesté Hassan II m'a invité - je ne peux pas l'oublier - à devenir membre de l'Académie du Royaume du Maroc à laquelle je participe avec un sentiment de fierté

Avec le temps et les contacts de plus en plus fréquents, le contour de nos conversations s'est élargi. Ce n'était pas seulement les rapports Maroc-Portugal qui nous préoccupaient, mais aussi l'Union Européenne et ses rapports avec le Maghreb, les questions de la Méditerranée et du Moyen-Orient, l'Afrique, surtout méridionale, les rapports de nos deux pays avec les Etats-Unis, notre plate-forme atlantique, etc. Sa Majesté me considérait à juste titre - pardonnez-moi l'immodestie - comme un ami du Maroc, et, modestement, je me suis toujours considéré ainsi.

Je ne dois pas oublier deux aspects de nos relations. Quand je présidais la Commission Mondiale Indépendante pour les Océans, qui a présenté aux Nations-Unies, en 1998, à l'occasion de l'*Année Internationale des Océans* son rapport "*L'Océan, notre Avenir*", sur la problématique des océans, dans ses dimensions diverses, Sa Majesté Hassan II, avec son esprit visionnaire et lucide, m'a beaucoup aidé. Non seulement il a soutenu la nomination pour la Commission du Professeur Driss Ben Sari, qui nous a prodigué sa contribution effective et excellente, mais il a également soutenu la réunion que la Commission a tenue à Rabat - une des dernières- et la traduction du rapport en arabe.

Sur un autre registre, Sa Majesté m'a encore aidé. Il savait, évidemment, que j'étais socialiste et Vice-Président de l'Internationale Socialiste dans les temps d'or de Mitterrand, Willy Brandt, Felipe Gonzalez, Olof Palm, Helmut Schmidt, Bettino Craxi et James Callaghan. Il savait que j'avais des rapports fraternels avec l'Union Socialiste des Forces Populaires de MM. Bouabid et Youssoufi. Et quand il a cru être opportun de faire une

LA REVOLUTION DU ROI ET DU PEUPLE

Mario Soares

La "Révolution du Roi et du Peuple" est un événement majeur de l'histoire du Maroc contemporain; il a assuré au pays l'indépendance et encouragé la décolonisation en général. C'est un événement pionnier, unique.

En tant que Portugais et combattant contre la dictature et la colonisation infligées au Portugal, je suis bien placé pour l'affirmer. Le Maroc, depuis son indépendance, a toujours été une terre d'accueil pour les Portugais ; et ils ont été nombreux à s'exiler à cause de leur opposition au régime de cette époque-là.

Je n'ai pas eu le privilège de connaître en personne Sa Majesté Mohammed V, mais j'ai suivi son parcours avec beaucoup d'attention. J'ai une très grande admiration pour son œuvre, pour sa pensée et pour son action éclairée.

Après la Révolution des Oeillets, qui a eu lieu au Portugal en avril de 1974, j'ai eu l'occasion, en tant que Ministre des Affaires étrangères, de prendre contact avec le gouvernement du Maroc et avec son roi, Sa Majesté Hassan II. Lors de notre première rencontre, le souverain m'a donné une très forte impression, par sa connaissance de la situation interne portugaise - qui était complexe à ce moment-là, celle de nos colonies, de la région méditerranéenne et atlantique Il était au courant aussi de la transition démocratique qui commençait à se dessiner en Espagne, après le décès de Franco, et de notre volonté commune - Portugal et Espagne - d'adhérer à la Communauté Economique Européenne.

Les circonstances ont fait que, après avoir été ministre des étrangères, dans trois gouvernements provisoires successifs avant les élections pour les Constituantes, puis ministre sans porte-feuille, député et, après le vote de la Constitution de La République en avril de 1976 et de la réalisation des premières élections législatives, premier ministre trois fois successives, chef de l'opposition et, finalement Président de la République pour deux mandats successifs de cinq ans chacun. C'est dire que mes fonctions me destinaient à avoir des entretiens répétés avec Sa Majesté le Roi Hassan II, qui a suivi pendant toutes ces années, jusqu'à sa mort et avec une extrême attention, le processus portugais.

Le Maroc et le Portugal ont des intérêts communs très forts, qui découlent de l'histoire, de la géographie et des liens divers qui rapprochent les deux peuples. Le Maroc est un voisin du Portugal, presque aussi proche que l'Espagne, avec laquelle nous avons une vaste frontière. Il faut aussi remarquer que Rabat, visée en ligne droite, est plus proche

dirigeants des deux grands Laboratoires s'est avérée insuffisante. Elle n'a même pas abouti à l'échange de jeunes stagiaires.

Mais il ne faut pas désespérer. L'expérience de la vie m'apprend que l'obstination est indispensable pour obtenir les fruits de nos efforts.

A l'heure de la commémoration de l'indépendance du Maroc, et pendant les premières années du règne d'un jeune et talentueux souverain, il semble que la coopération scientifique et technique entre le Maroc et le Portugal pourra connaître des jours meilleurs. L'amitié entre les deux peuples n'exige pas uniquement qu'elle se poursuive, mais qu'elle s'intensifie.

Des fruits inattendus sont nés de cette philosophie, comme le fait que le LNEC fut, encore pendant la troisième phase, une des institutions mondiales pionnières des méthodes relatives aux traitements par ordinateur D'autre part, l'institution a permis au pays de cueillir des fruits peut-être moins inattendus, en dotant les universités, dont le nombre a considérablement augmenté, de cadres scientifiques dont elles avaient besoin pour pouvoir entrer en compétition, au niveau européen, dans le domaine du génie civil.

On peut dire que le génie civil a suivi au Maroc une évolution à peu près parallèle. Chacun des deux pays a, aujourd'hui, des systèmes d'enseignement supérieur comptant une dizaine et demi d'universités, dans quelques unes desquelles sont intégrées des écoles de génie de grande qualité.

D'autre part, une institution fut créée au Maroc, presque en même temps que le LNEC au Portugal, le Laboratoire Public d'Essais et d'Etudes - LPEE, avec des caractéristiques qui le rapprochent du LNEC portugais, surtout parce que, comme le LNEC, ce laboratoire couvre pratiquement toutes les spécialités du Génie Civil et sa taille est à peu près la même (près de 1000 collaborateurs).

La formule juridique du LPEE, qui dispose de moyens matériaux importants et d'équipements modernes parmi les plus importants d'Afrique est cependant différente une société anonyme d'économie mixte qui assure un service public à titre onéreux. Sa fonction essentielle est d'assurer l'exécution et l'interprétation des travaux expérimentaux nécessités par tous les ouvrages du bâtiment et de génie civil et des industries associées

Le LNEC fut appelé à prêter ses services au Maroc, notamment pendant les années 80, en dans des études de barrages, comme celui de M'Jara, Keddara, Aouluz et al Wahda. La plupart de ces études furent demandées, pas directement par les autorités du Maroc, mais par des entreprises portugaises auxquelles fut confiée l'exécution du projet.

Quand je suis devenu moi-même directeur du LNEC, j'ai cherché, avec mon homologue, M. Ahmed Hakimi, directeur du LPEE, à stimuler la coopération entre le LNEC et le LPEE. Quelques mois après mon entrée en fonction, j'ai loué deux petits avions et je suis venu à Casablanca avec mon sous-directeur et tous les chefs de département de l'institution. Deux jours ont été suffisants pour visiter les installations du LPEE et pour y faire des exposés sur les activités de tous les départements du LNEC.

Malheureusement, la stratégie de coopération entre les deux institutions qui a été tracée pendant cette visite n'a pas abouti, malgré la volonté des deux gouvernements, et spécialement de Sa Majesté le Roi Hassan II, de développer la coopération scientifique et technique entre les deux pays.

Pourquoi? La principale raison que l'on puisse indiquer fut la faillite des instruments de financement de la coopération. En d'autres mots, toutes les politiques d'un gouvernement ont besoin de ressources. Il n'appartient pas aux institutions de financer les politiques dont elles ne sont que les instruments.

Il semblait, à certains moments, que l'on avait conçu des formules capables de fonctionner. Malheureusement, les moyens disponibles à l'abri de telles formules arrivaient toujours tard. En face de la lourdeur du processus administratif, la bonne volonté des

National du Génie Civil (LNEC), dont j'eus l'honneur d'être le 5ème directeur C'est-à-dire que la troisième phase est celle du développement de la recherche scientifique du secteur de l'Etat.

Le LNEC fut créé en 1946 par la fusion du Laboratoire d'Essais de Matériaux, déjà ancien au Ministère des Travaux Publics, avec le Centre d'Études du Génie Civil, centre d'Etudes créé a l'IST pour la recherche universitaire, sous le patronage de l'Institut pour la Haute Culture.

En même temps que le LNEC, l'expansion de l'activité de conseils et projets a pu se développer sous l'inspiration technique des professeurs des écoles d'ingénieurs et des chercheurs du LNEC

La quatrième phase correspond au développement de la recherche universitaire. L'épanouissement de la recherche universitaire n'a pas été une œuvre du hasard, mais la conséquence du besoin que ressentent toutes les technologies de vouloir s'appuyer sur la recherche fondamentale et se servir d'un nombre de plus en plus grand d'ingénieurs hautement qualifiés.

Les racines de cette dernière phase se sont consolidées lentement pendant les phases antérieures. L'avènement des ordinateurs digitaux et des techniques d'éléments finis, que le LNEC a lui-même implanté au Portugal, rendit possible la résolution des équations des modèles mathématiques du génie civil. Il en résulta que ces modèles ont pu être utilisés en termes pratiques, et surtout il était utile d'élaborer de nouveaux modèles mathématiques traduisant des idéalisations plus complexes de la réalité.

L'idée régnait jusqu'à ce moment que les modèles physiques étaient plus fidèles que les modèles mathématiques, et que, en utilisant ces derniers, on gagnait en économie mais on perdait en rigueur Puisant sur les nouveaux modèles mathématiques et leur automatisation, il est devenu possible de gagner simultanément en économie et en rigueur.

Puisque les universités n'étaient pas préparées à la recherche expérimentale, cette évolution a beaucoup contribué pour l'émergence, au sein du système national de la recherche scientifique, du secteur de l'enseignement supérieur.

Le développement de nouveaux modèles mathématiques et leur validation face à la réalité ne dispensèrent cependant pas de cueillir les données obtenues de l'expérimentation. Cependant, ces données proviennent surtout de l'observation des prototypes, et pas de mesures prises sur des modèles physiques.

Il faut souligner l'importance du rôle du LNEC dans le lancement de cette quatrième phase. L'institution forma d'un côté des scientifiques pour la recherche, en même temps que les universités les formaient à cet effet. D'autre part, le LNEC, malgré sa vocation pour la recherche appliquée, n'hésita pas à promouvoir la recherche fondamentale.

En d'autres mots, le LNEC a eu le mérite de comprendre: a) que sa vocation institutionnelle ne sera pas mise en danger une fois que son activité globale se maintient centrée sur la recherche appliquée; b) que le concept de recherche stratégique exige, lui-même, que les grands programmes de recherche appliquée incluent des composantes de recherche fondamentale.

Une haute autorité du Ministère de l'Enseignement Supérieur du Maroc, le chef de la division de la coopération internationale, a souligné il y a quelque temps, tout en rappelant que le Maroc est un pays-charnière entre l'Europe et l'Afrique, que les deux pays, très proches sur les plans géographique, humain et social avaient un intérêt commun à consolider leur rapprochement par les liens de la langue et de la culture.

On pourrait ajouter que, en ce qui concerne la langue arabe, malheureusement très peu connue au Portugal, le Maroc, notre voisin, représente pour le Portugal le monde arabe dans son immensité, et que, en ce qui concerne la langue portugaise, le Portugal n'est qu'un des pays qui la parlent un peu partout dans le monde, et surtout au Brésil, pays linguistiquement homogène où l'on compte 180 millions de lusophones.

Je m'occuperai maintenant de quelques aspects de la coopération scientifique et technique entre le Maroc et le Portugal dans le domaine du génie civil, qui est ma spécialité et dont j'ai suivi l'évolution entre nos deux pays.

Une des raisons pour lesquelles les activités en rapport avec le génie civil représentent au Portugal une grande tradition nationale est le fait de l'existence, en certaines périodes de l'Histoire du Portugal, des conditions de demande favorables. Ce n'était pas par hasard que les Portugais furent des pionniers des techniques de la construction préfabriquée, et que ce fut au Portugal que le premier règlement de la construction anti-sismique a vu le jour.

L'existence d'une telle tradition explique le remarquable épanouissement que les sciences et techniques du génie civil ont connu au Portugal pendant le XX° siècle, en étroite liaison avec la pratique professionnelle.

On peut distinguer quatre phases dans l'histoire de l'enseignement et des activités de recherche en génie civil au Portugal pendant le dernier siècle. Ces phases, sensiblement correspondantes aux quatre quarts du siècle, s'articulent les unes aux autres de telle façon que, pendant chacune d'elles se sont développées les bases qui rendirent possible le passage à la phase suivante.

La première phase correspond au développement de la formation des ingénieurs, basée sur la création en 1911, c'est-à-dire un an après la proclamation de la République, de deux écoles d'ingénieurs de niveau universitaire : la Faculté de Génie de l'Université de Porto (FEUP), et l'Institut Supérieur Technique (IST) de Lisbonne. Ce dernier bénéficia de l'influence des écoles d'ingénieurs de l'Europe Centrale.

Pendant la deuxième phase, le ministre Duarte Pacheco qui, pendant sa courte vie, occupa les trois postes-clefs de directeur de l'IST, de maire de Lisbonne, et de ministre des travaux publics, a su donner du sens à cet effort de formation d'ingénieurs de haut niveau, en lançant d'importants programmes de travaux publics et, par le biais de ces programmes, un processus de développement comparable à ceux que le pays avait connus pendant ses belles époques.

La troisième phase correspond à la conjugaison de l'activité des deux premières avec celle de la recherche scientifique et du développement technique poursuivis au Laboratoire

été indifférents l'un à l'autre, et des fortes raisons existent qui expliquent que nos liens sont devenus de plus en plus serrés.

Une fois l'indépendance du Maroc obtenue grâce à l'habile action politique de Mohammed V, et reconnue par la puissance qui avait jusque alors exercé le protectorat, il semblerait que le Portugal, ami traditionnel de la France, et pratiquant lui-même une politique coloniale, révèle, au moins, des symptômes de malaise. Mais cela n'est jamais arrivé Les deux Etats échangèrent dans les meilleurs délais des ambassadeurs, et l'amitié entre eux a prévalu sur leurs intérêts à court terme

Après la restauration de l'indépendance du Maroc, le Maroc et le Portugal ont suivi des parcours séparés mais providentiellement convergents

Une telle convergence ne fut pas délibérée, mais, au fur et à mesure que le temps s'écoulait, les deux pays en devenaient de plus en plus conscients

Le parcours du Maroc a été, pendant cette session de l'Académie, l'objet de remarquables interventions. Pour cette raison, je n'oserais rien ajouter à ce a été dit par les éminents orateurs qui m'ont précédé

L'évolution du Portugal est cependant moins connue, et fut obscurcie pendant quelques décennies par des tensions politiques auxquelles l'histoire a heureusement ôté sa raison d'être Je parlerai, plus tard, de certains aspects de cette évolution qui sont relatifs à la coopération scientifique et technique

Avant d'aborder ces questions, j'aimerais mentionner la coopération dans les domaines de la langue, puisque l'approche des deux pays par le biais linguistique est un aspect fondamental de leur approche culturelle.

Le Maroc parle l'arabe, le Portugal parle le portugais Ce serait cependant une erreur d'oublier qu'une troisième langue existe, le français, qui sert à merveille comme instrument de communication entre les deux peuples, au moins si chaque culture ne cherche pas à être trop ambitieuse dans la connaissance de l'autre En ce qui concerne la science et la technique, une quatrième langue, l'anglais, est devenue un instrument de travail très important.

Si, cependant, chaque culture souhaite une connaissance plus profonde de l'autre, il faut bien que l'arabe soit plus connu au Portugal, et que le portugais le soit au Maroc

C'est pourquoi il y a lieu de mentionner que la langue portugaise, déjà enseignée dans les universités de Fès et de Rabat, le sera également bientôt à Casablanca

D'autre part, le premier centre de langue portugaise est en train de voir le jour au Maroc en partenariat entre l'Institut Camões, instrument de la diplomatie portugaise, et une université marocaine

Ce centre correspondra à un département au sein d'une université marocaine, et sera appelé à coordonner l'enseignement du portugais dans les autres universités et à développer la formation de professeurs marocains qui devraient enseigner la langue portugaise au niveau de l'enseignement secondaire, le jour où elle fera partie des langues étrangères inscrites aux programmes marocains.

AU SUJET DE LA COOPERATION LUSO-MAROCAINE APRES L'INDEPENDANCE DU MAROC

E. R. de Arantes e Olivera

L'histoire de certains pays, notamment celle du Portugal (au moins avant l'invention du chemin de fer), prouve éloquemment que, une fois que l'on dispose de moyens techniques adéquats, notamment les navires, les ports, et la connaissance des routes maritimes, la mer unit plus efficacement que la terre.

Ainsi, bien que le Portugal ait des frontières terrestres exclusivement avec l'Espagne, ce dernier est loin d'être notre seul voisin.

L'Espagne est bien entendu notre principal voisin, avec lequel nous avons des liens historiques et culturels très forts. Mais d'autres pays sont aussi nos voisins, ce sont ceux auxquels nous sommes liés par l'océan.

Depuis le Moyen Age, le principal de ces voisins séparés/liés au portugal par l'océan fut, en termes économiques et politiques, l'Angleterre. Le Traité de Windsor, signé au XIV° siècle, le plus ancien au monde encore en vigueur, en est la preuve juridique Churchill savait bien ce que cet instrument presque mythique représentait pour l'Etat Portugais : pendant la deuxième guerre mondiale, il invoqua certaines de ses dispositions comme le plus efficace des arguments pour obtenir les bases aériennes que les Alliés souhaitaient installer aux Azores. Malgré le risque, il les a obtenues rapidement Tout cela c'est l'histoire, une histoire vivante.

Cependant, il y a d'autres raisons non moins fortes que celles de l'histoire et du droit international. Ainsi, le voisin géographiquement le plus proche du Portugal après l'Espagne n'est pas l'Angleterre, mais le Maroc

C'est vrai que l'histoire nous montre aussi que les rapports entre voisins ne sont pas toujours idéaux. Ils ne le furent pas toujours avec les Espagnols, malgré les nombreuses alliances dynastiques, et ils ne le furent pas toujours avec le Maroc.

J'ose affirmer, cependant, que les rencontres militaires presque journalières entre Portugais et Marocains autour des places de guerre dont les Portugais disposaient au Maroc, depuis la conquête de Ceuta en 1415, jusqu'à la dévolution de El-Jadida au souverain marocain en 1769, constituèrent paradoxalement la base d'un respect mutuel auquel la forte implantation de la culture marocaine dans la Péninsule ibérique pendant tant de siècles a beaucoup contribué. En d'autres mots, les deux peuples atlantiques n'ont jamais

Brezhnev visited Morocco. An important event was the visit of His Majesty King Hassan II to Moscow in October 1966 Personal involvement of Hassan II in the relations between our countries was quite visible. The Soviet side was ready to cooperate. In his speech in Moscow Hassan II declared that his negotiations with the Soviet leadership "produced fruitful results in the field of trade, economic and cultural ties and also in scientific and technical cooperation" The King also declared :

"We are confident that peace will not take place in all corners of our planet, if all the states, big or small, do not live together in a spirit of peaceful coexistence." (The speech of His Majesty King Hassan II in Moscow on October 25, 1966. Translated from Arabic.)

During Hassan II rule Morocco and the USSR had similar or identical positions on most international issues Cooperation between Rabat and Moscow was directed against the nuclear and conventional weapons, South Africa racist regime The King supported the policy of creating a non-nuclear zone in Africa and a zone of peace in the Indian Ocean.

At the same time, Hassan II developed relations with the United States Washington's role in Africa was facilitated by the fortune of history. The USA were not involved in the colonial conquest on the continent. There were a lot of good feelings towards the Land of Freedom. To a certain extent they were muted by the history of slavery.

On the whole, in the second half of the XXth century America was looked upon by African political elites, especially of capitalist- oriented countries, with sympathy and there was a desire to develop fruitful relations with the most powerful capitalist country. In return, the US considered Morocco as one of its closest allies on the continent. Morocco received a substantial American economic and military aid and supported most of Western actions in Africa.

Under Hassan II Morocco conducted a balanced and multilevel foreign policy and promoted its influence in Africa, Europe and America. His Majesty King Hassan II became one of the major advocates of peace in the world. His efforts made Morocco play an important role in major international organizations.

elites towards the peaceful solution and against war. They showed that there were important vehicles that may act as a bulwark against opposition to the peace process. It made clear that to overcome extremism, the international community must overcome poverty and popular despair at the lack of social and economic growth

The Casablanca 1994 Economic Development Conference, supported by Morocco, was a step in the right direction; it provided a timely focus on peaceful ways to develop international affairs It was directed against suspicions and fears of political instability. It showed the way to peace. It proved that His Majesty King Hassan II was a force for peace and against war.

It took time to develop the peace process in the Middle East but at least everybody had a clear understanding of Moroccan and the king's vision and intentions. This clear voice for peace is heard even now

All of the above-mentioned activities were directed at promoting Moroccan presence within the international arena, especially within the framework of the common Islamic action At the same time there were other directions of His Majesty King Hassan II foreign policy that made an impact on the international arena. One of them was the Rabat Policy within the group of non-aligned countries

The following citation from the King's speech conveys his feelings on this matter

"One cannot overestimate the fact that in every corner of the world the international opinion watched the work of our forum with great attention and with a gleam of hope. This inspires confidence and optimism at this moment of truth in the history of mankind when there exists a threat to all countries and continents. No doubt that at this very moment we and our planet, our destiny and the right of peoples to exist make it necessary for us to preserve peace. We took an active position against all forms of colonialism due to recognition of ideas and understanding of our aims The growing influence of these ideas will lead to fruitful cooperation in different fields " (The speech of His Majesty King Hassan II at the Forum of Non-Aligned Movement on September 9, 1961. Translated from Arabic.)

Relations between the USSR and Morocco at the very start were friendly. Moscow supported the drive of the Moroccan people towards independence

On March 2, 1956 the French-Moroccan protocol on granting Morocco independence was signed. On March 29 the Head of the Soviet State Klement Voroshilov signed and sent to the Sultan of Morocco Mohammed V a letter of congratulations. On June 11, 1956 the chairman of the USSR Council of Ministers Nikita Khrushchev in his message to the Prime-Minister of Morocco informed him that the Soviet Government declares its recognition of Morocco as an independent and sovereign state. On April 18, 1957 the first Soviet-Moroccan trade agreement was signed. Bilateral relations between the countries began to develop in many directions On September 1, 1958 Morocco and the USSR decided to establish embassies.

The1960's became a decade of Soviet-Moroccan cooperation in both economic and political fields. In February 1961, the Chairman of the Presidium of Supreme Soviet Leonid

In 1963 the King took a decision that Morocco should play an active role as a member of the Organization of African Unity (OAU) It was created in 1963 and at Addis-Ababa adopted the Charter of African Unity The base for a common African approach to international affairs was created

On September 10, 1969 His Majesty the King made a new important step He chaired in Rabat the first Summit of the Organization of Islamic Conference (O I C.) held following the burning of Al Aqsa Mosque (Al-Quds) On May 8, 1979, His Majesty the King was elected President of "Al-Quds Committee"

In December 1969, Hassan II chaired in Rabat the 5th Arab Summit and in October 1974 the King chaired, again in Rabat, the 7th Arab Summit. At that meeting, for the first time, the Palestinian Liberation Organization (PLO) was recognized as the sole and legitimate representative of the Palestinian People

Hassan II paid great attention to the plight of the Palestinian People On November 1981 and September 1982 he chaired the 12th Arab summit in Fez, which adopted an action plan for peace and assigned a seven member committee. The Committee was chaired by the King. He undertook the necessary contacts with the permanent members of the UN Security Council with the aim of finding a peaceful, comprehensive and fair solution to the problems of the Middle East.

Under Hassan II leadership the summit conferences of Islamic countries became important events of international life They were held in Morocco many times and were chaired by the King, as, for example, the Summit in Casablanca on January 16, 1984. On December 13, 1994 Hassan II chaired in Casablanca the 7th Islamic Summit Conference On January 15, His Majesty chaired in Ifrane the 15th session of Al-Quds Committee

Hassan II devoted close attention to economic development and reconstruction throughout the Middle East He was a statesman whose influence went far beyond Morocco. I shall try to illustrate this only by one but very important example

On October 30 - November 1, 1994 the King hosted an important conference in Casablanca on the economic development of the Middle East. That meeting was designed to underpin the peace process and to promote the economic development of Arab countries. The conference was attended by almost 1.000 business executives from over 50 countries. 300 investment proposals for the public and private sectors were on the table of the conference The potential for investment was in excess of 25 billion dollars. Finances were to develop Israeli-Arab trade and to overcome boycott against Israel by Arab States

At the conference some important facts surfaced For example, from 1984 to 1994 Arab countries (mainly the Gulf States) invested 600 billion dollars in Europe, while the latter invested in the Middle East only 20 billion dollars At the same time the Maghreb states were concerned that the creation of the proposed Development bank must not be at the expense of the 7 billion dollars, which the European commission proposed to give to non-EU members in the Mediterranean Basin as a part of the creation of a free trade zone

In the middle of 1990's most economic experts considered such plans to be premature. I doubt this "wisdom" In my opinion, such projects set the minds of the ruling

SOME ASPECTS OF HIS MAJESTY KING HASSAN II FOREIGN POLICY

Anatoli Gromyko

Hassan II became the King of Morocco on February 26, 1961. He was at the helm of the Moroccan foreign policy for almost forty years. The King left a rich legacy and an important imprint on international affairs both in Africa and beyond.

In 1961 Morocco was already a member of the United Nations (1956) and the Arab League (1958). Hassan II continued efforts of Rabat to join international organizations. He was, in fact, breaking the barrier of isolation that all colonized people experienced.

The King's idea was to turn Morocco into an important international center in world affairs. One can try to deal with the problem of isolation in a number of ways. Hassan II chose the best - his personal involvement in directing Moroccan foreign policy That was done with the assistance of some senior politicians and diplomats. But it was the King who built the future for Morocco.

At the time Hassan II ascended the throne, Morocco already was a participant of anti-colonial struggle. In the United Nations, Rabat supported the Declaration of granting independence to colonized countries

It is not by chance that the Conference of the Heads of African States took place in Casablanca in January 1961. This conference adopted the African Charter. The main drive of the document was directed against colonialism and Neocolonialism, racial discrimination. The African Charter defended the independence and unity of African countries. It supported the policy of neutrality and non-alignment as the most suitable for the continent. It also stressed that the African soil must not be used for nuclear tests.

Those important decisions were taken at the time of Mohammed V rule but they were implemented by Hassan II Continuity in Moroccan foreign policy meant that all foreign forces must leave the country. What Mohammed V started, Hassan II accomplished. The factor of continuity became one of the main instruments to preserve peace and stability in Africa and in the Arab world.

Continuity was accompanied by Fresh ideas and brave steps. Morocco, for example, initiated the creation of Non-Aligned Movement. During the Belgrade Conference in September 1961 His Majesty the King delivered a historic speech. The Movement helped to reduce international tension produced by the Cold War.

terres récupérées, la réforme des structures administratives du ministère de l'agriculture et de la réforme agraire et enfin la résolution de construire nombre de barrages .

. Nous nous sommes également préoccupé de la promotion nationale en multipliant ses tâches dans les secteurs assignés à son activité de manière à voir s'accroître dans ses chantiers non seulement le nombre d'heures de travail mais aussi celui des travailleurs .

.. Les résultats obtenus au cours de l'année 1966 ont été très satisfaisants car nous avons pu élever à 20 millions le nombre des journées de travail et fournir un emploi permanent à 97.500 travailleurs .

..Nous avons ainsi construit 500 kilomètres de canaux d'irrigation, 95 bassins, 17 réservoirs, 10 ouvrages de petite hydraulique, restauré mille cent hectares de terrain, protégé contre l'érosion 15 000 hectares, construit 5.000 kilomètres de routes et édifié 5.392 logements .

...Le projet de développement économique du Rif occidental a été également l'objet d'efforts soutenus, mais cette réalisation exige des dépenses que l'état ne pourrait mener à bien qu'avec le concours d'organismes internationaux, et il nous est agréable de remercier les associations non gouvernementales qui ont bien voulu nous proposer leur assistance pour la réalisation de ce projet fort profitable à la population du Rif...

..Malgré l'importance primordiale de l'agriculture, son développement ne saurait assurer à lui seul cette prospérité générale à laquelle nous aspirons..

.. .. .Nous avons décidé également, lors de notre dernière visite à la province de Ouarzazate, de construire un barrage à Zaouia N'Ourbaz. Les études liées à cette réalisation sont confiées à un organisme russe et un état-ami de l'U.R S.S a accepté de nous prêter le montant des dotations affectées à son financement . de plus nous avons donné nos instructions afin que soient entreprises les études devant aboutir à l'édification de trois autres barrages L'un sur l'oued Lakhdar, le deuxième sur l'oued Souss, et le troisième sur l'oued Massa

. Ainsi, dans peu d'années, le Maroc disposera d'un ensemble de barrages qui, en rendant l'eau disponible pour l'irrigation, joueront un rôle efficace dans la transformation de l'aspect de certaines terres, celles-ci, d'arides et improductives, deviendront fertiles et fécondes..

Toutes les fois que nous implantons un nouveau barrage, la superficie de nos terres irriguées s'élargit davantage, nos revenus progressent et nous permettent de mieux nous équiper pour mieux faire valoir nos richesses ..

. .Mais, si les conditions climatiques, l'expansion démographique de l'industrialisation du pays et notre volonté d'accroître la mise en valeur des terres nous imposent d'implanter des barrages, il y a lieu de savoir aussi que nous ne voulons en aucune manière perdre du temps, aussi, avons-nous donné des instructions pour que les travaux d'équipement des terres accompagnent ceux de la construction des grands ouvrages hydrauliques. . .....

..... .Les projets ainsi conçus demanderont pour être exécutés, en dépit de notre volonté d'aller le plus vite possible, non pas quelques jours ou quelques mois, mais bien plusieurs années .

. .Pour saisir, cher peuple, tout l'intérêt que nous attachons aux barrages et tous les espoirs que nous nourrissons à leur endroit, il te faut comparer les chiffres afférents aux superficies actuellement irriguées et à l'énergie électrique dons nous disposons aujourd'hui avec ceux que l'avenir nous garantira dans ces mêmes domaines. A ce jour, nous n'arrivons à irriguer que 175.000 hectares et nous ne produisons que 300 millions de kw Dans quelques années, l'irrigation touchera un million d'hectares de terres agricoles et la production de l'énergie électrique atteindra trois milliards de kw. .

. En créant l'O.C.E. nous avons inauguré une expérience qui n'a pas manqué de confirmer notre optimisme, elle a, en effet, donné les résultats désirés et les profits escomptés. Durant l'année écoulée, nous n'avons eu de cesse de raffermir l'action de l'O C E. aussi bien à l'intérieur du pays qu'à l'extérieur, afin qu'elle soit hautement utile.. .

.Nous n'avons point attendu que le cadre de notre production se soit davantage élargi pour instaurer des relations aussi bien avec les marchés traditionnels qu'avec les autres en vue de trouver des débouchés à nos marchandises et à nos récoltes Nous avons, du reste, la certitude que notre production sera toujours pour notre pays l'une de ses intarissables sources de richesse... ... .

. .. ..Notre action et notre effort ne se sont pas limités à ce que nous venons d'exposer à savoir la réforme agraire, l'installation d'un nouveau mode d'exploitation des

l'irrigation de 300.000 hectares comprenant, dans la plaine de Gharb, 250.000 hectares aptes à la culture des agrumes, de la canne à sucre, des plantes fourragères, du riz, du coton et de la betterave sucrière.. .....

..... Elles favoriseront, en outre, l'implantation d'une série d'usines de transformation et de conditionnement des produits agricoles, elles offriront, enfin, la possibilité de produire, aussi bien pour ces usines que pour une partie de notre royaume, de l'énergie électrique. L'ensemble de ces réalisations nécessitera un investissement de 3 milliards de dirhams étalé sur une trentaine d'années. L'ampleur, l'importance et la rentabilité d'un tel projet nous ont conduit à nous adresser aux organismes internationaux, ceux-ci ont suivi, par l'intermédiaire de la BIRD, la phase finale des études. Dans les prochains jours, le programme de la première tranche des travaux, celui intéressant une partie du Gharb sera proposé au financement de la Banque mondiale. Nous commencerons par la construction du barrage d'Arabat sur l'Inaouene dont l'édification demandera 4 ou 5 ans et qui permettra d'irriguer et de mettre en valeur 80.000 hectares....

...Nos préoccupations n'ont pas concerné seulement la zone arrosée par le Sebou et ses affluents, elles ont porté également sur la province du Tafilalet qui, du temps du protectorat, n'a été l'objet d'aucune considération, alors qu'elle est digne de toute sollicitude et qu'elle subit, elle aussi, de graves dégâts chaque fois que l'Oued Ziz quitte son lit Nous avons pris la ferme résolution de construire un barrage sur ce fleuve et nous nous sommes adressé à tes nobles sentiments en un discours dont l'effet a correspondu à ce que nous attendions de toi, puisque tu as consenti, dans la joie, à supporter les charges de financement qu'entraînera sa réalisation.. ... ...

..... .C'est à l'une des plus grandes sociétés du monde, la TAMS, un bureau d'études américain que nous avons confié le soin d'étudier le site. Le réservoir est maintenant étudié et entièrement décrit. Les travaux de construction démarreront à la fin de l'année en cours mais l'installation des chantiers et l'équipement de mise en valeur des terres du Ziz sont d'ores et déjà en bonne voie d'exécution grâce à la coopération des divers départements ministériels..

. .Le fait que les deux régions précitées jouissent de notre sollicitude, ne nous a guère pour autant fait négliger les autres parties de notre pays qui elles aussi doivent bénéficier d'une part de notre attention et de notre effort, afin qu'à leur tour, elles puissent contribuer à la réalisation de cette expansion que nous voulons aussi généralisée que possible. Il était de notre devoir de nous intéresser au sud de notre royaume en équipant la meilleure partie de ses régions...

...Pour y substituer le dynamisme fructueux à la stagnation, pour lui donner de l'élan en lui assurant les moyens de mise en valeur et pour lui permettre d'emboîter le pas aux régions fortunées du royaume, nous nous sommes déterminés à édifier sur la Tessaout, le barrage d'Ait Adel dont nous avons inauguré, nous-même, les travaux . .

..Une société allemande est chargée de le réaliser, pour ce qui est des crédits nécessaires à son financement, nous les emprunteront à deux états auxquels nous unissent les liens d'amitié et de fraternité les plus solides, il s'agit, en l'occurence, du Koweit et de l'Iran.. . .. ..

En organisant ce travail en commun, nous souhaitons voir tous les efforts s'unir dans l'intérêt des régions, notre désir tend également à voir des offices régionaux concrétiser cette décentralisation que nous essayons d'établir toutes les fois qu'elle nous paraît susceptible de garantir le succès de nos entreprises .

Notre ministère de l'agriculture et de la réforme agraire après avoir subi les modifications qu'appelaient ses structures, exerce, à présent, les attributions naguère dévolues à l'O M.V A soit par l'entremise des offices régionaux dans les zones irriguées, soit d'une manière directe dans les autres parties de notre royaume....

Il s'est avéré alors nécessaire de doter le ministère d'une institution dont la mission sera de veiller à tout ce qui concerne les offices de mise en valeur, aussi avons-nous créé une direction destinée à être un instrument efficace entre les mains de notre ministre de l'agriculture et de la réforme agraire pour l'accomplissement de ses responsabilités dans le domaine du développement agricole.

.Par delà ces réformes, nous espérons que l'agriculture non seulement tirera profit des programmes de mise en valeur et de l'action des offices régionaux, mais sera aussi incité à redoubler d'efforts pour participer au maximum à la lutte qu'avec l'aide de Dieu nous menons pour notre développement... ..

.Notre action continue, en vue d'accroître cette principale source de notre richesse nationale qu'est la production agricole, ne sera assurée du succès que dans la mesure où nous aurons favorisé la réunion de toutes les conditions favorisant une véritable mise en valeur..

Celle-ci doit tendre non seulement à couvrir nos régions mais également à nous assurer d'abondantes récoltes qui, une fois commercialisées à l'étranger, nous permettent d'acquérir le matériel d'équipement qui nous fait défaut et d'augmenter nos avoirs en devises fortes Aussi nos préoccupations ont-elles porté sur l'édification de barrages de manière à élargir au maximum le champs de l'irrigation, à faire valoir de plus grandes étendues de terre, à renforcer le potentiel énergétique nécessaire à notre expansion économique et enfin à régulariser le régime de nos fleuves pour écarter tout risque d'inondation et de dégradation des sols

.. La riche région du Gharb qui a souvent subi d'énormes dégâts par suite du débordement du Sebou et de ses affluents a été la première à retenir notre attention. Cette préoccupation nous a incité à faire entreprendre l'étude du bassin du Sebou en vue d'utiliser les eaux qui le traversent à des fins de développement économique...

C'est ainsi que s'opère ce projet connu sous le nom de projet Sebou, pour donner une idée de celui-ci, il suffit d'indiquer ici qu'il concerne une superficie de quatre millions d'hectares et une population de trois millions d'habitants, grâce aux ressources en eau du Sebou et de ses affluents et à l'existence de bonnes terres, notamment dans les provinces de Fès et Meknès, cette région deviendra, en l'espace de 25 ans, une zone de richesse et de développement exceptionnel. Le bassin du Sebou comportera, au terme de l'exécution du projet, douze barrages sur l'Ouergha, l'Inaouene et le Sebou. Les plus importants d'entre eux seront ceux de M'Jara, d'Arabat et de Dar El Arsa. Ces retenues permettront

Notes

1) décrit dans une communication à l'Ac Roy Maroc, Sessions, oct 1987. Thème n° 12

2) Le Roi associa toujours l'eau potable à sa politique des barrages

3) Son débit de 330 Vs équivaut à un barrage-réservoir d'une capacité de 17,4 Mm^3 régularisant 10,4 Mm^3/an

4) devenue disponible pour tous les usages

5) 3 de 6 ans, 1 de 5 ans, 2 de 4 ans, 3 de 3 ans, 26 de 2 ans et 54 de 1 ans sur un total de 89 en 1000 ans (Ch. Stockon).

6) ENSO pour Equatorial North-South Oscillation et NAO pour North Atlantic Oscillation.

Bibliographie

AMBROGGI Robert L'eau, avenir du Maroc au XXI° siècle Académie du Royaume du Maroc. Collection "Sessions". Rabat. Session d'automne 2000. Thème n°35, 2e partie. La Politique de l'Eau et la Sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXI° siècle

Les réservoirs souterrains pour maîtriser le cycle de l'eau. Traduction 1993 en français, par l'auteur, d'un article rédigé en version anglaise originale, en Mai 1977, à la demande du "Scientific American". Académie du Royaume du Maroc. Collection "Academia"10, 1993. Rabat

Seule, l'eau est éternelle. ..après Dieu. Collection Civilisation de l'Eau 201 pages, annexes 53 p., 254 fig., 3e édit., ONEP, BP Rabat-Chellah, Rabat

BZIOUI Mokhtar : Politique et stratégies de gestion des ressources en eau du Maroc. Académie du Royaume du Maroc. Collection "Sessions". Rabat. Session d'automne 2000 Thème n°35, 2e partie La Politique de l'Eau et la Sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXIe siècle

ZITOUNI Bouchaïb : Bienfaits des barrages et développement économique et social au Maroc. Académie du Royaume du Maroc. Collection "Sessions". Rabat. Session d'automne 2000 Thème n°35, 2e partie La Politique de l'Eau et la Sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXIe siècle

Annexe 1

Discours du Trône

(3 mars 1967, extraits)

...Nous avons tenu à faire associer aux travaux des conseils d'administration et des comités techniques, les membres de notre gouvernement, des fonctionnaires ayant une solide formation administrative ou technique et un certain nombre d'élus locaux, nous avons déterminé avec précision le nombre de réunions que doivent tenir les travaux précités...

triplée depuis le début du règne, il fallait accroître la production des céréales Or, elle dépend à 95% de la pluie, facteur incontrôlable sur les 6 millions d'hectares du périmètre céréalier. Pour sauvegarder Son indépendance céréalière, le Souverain décida d'aborder l'étude scientifique du climat selon deux directions. l'une vers la pluie provoquée artificiellement, l'autre vers l'étude des sécheresses.

Il avait compris que le divin reproche du Coran· "l'eau tombée du ciel que vous n'emmagasinez pas" s'adressait non seulement aux barrages-réservoir qu'il avait construits, mais aussi à l'emmagasinement de l'eau du ciel dans les réservoirs souterrains. Il savait aussi que cette tactique constituerait la seule méthode humaine permettant de contrôler le cycle de l'eau, capricieux dans sa branche céleste, en stockant ainsi l'eau des quelques années pluvieuses pour l'utiliser durant les années de sécheresse Ce fut l'objet des derniers apartés.

Hassan II restera, dans l'histoire du XX° siècle, le seul chef d'Etat à avoir opté pour l'eau et l'agriculture plutôt que pour le pétrole, dans sa politique de développement national, alors qu'il en avait le choix à son couronnement. Par l'eau, il affirmait son authenticité, héritée de ses ancêtres qui introduisirent l'hydraulique en Europe, au X° siècle Par l'agriculture irriguée à grande échelle et la céréaliculture pluviale, il affichait sa volonté de renouveau dans l'aménagement du territoire inspiré de l'exemple européen.

Au crépuscule d'une longue carrière, dans l'intimité, Hassan II résumait son action de chef d'Etat dans le domaine de l'eau par comparaison avec ses nombreux collègues, dans un esprit de perpétuel lauréat du prix d'excellence. "Nous sommes partis de 14 grands barrages" disait-il à son interlocuteur, "et nous en avons construit sept fois plus. Nous ne disposions que de 180.000 hectares irrigués à offrir à nos cultivateurs et nous en avons aménagé six fois plus Notre peuple ne connut plus la famine, malgré une population doublée, lors de l'exceptionnelle sécheresse de 1979-84, survenue deux autres fois seulement en mille ans et qui marquèrent la fin de deux dynasties En céréaliculture pluviale à 95%, nous avons augmenté de 50% l'aire emblavée, soit 2 millions d'hectares et nous avons doublé la production du périmètre céréalier. Si nous n'avions pas subi la transition démographique, le Maroc exporterait encore ses céréales Heureux, les chefs d'Etat européens qui n'eurent pas à lutter contre une telle adversité"

Vraisemblablement, ces performances justifient d'attribuer le prix d'excellence à Feu S.M Hassan II, parmi ses quelques 150 collègues du Tiers Monde Il le mérite même au niveau mondial, en considérant qu'aucun autre des 185 chefs d'Etat de notre planète ne s'était encore adjoint un conseiller pour l'eau, alors que la sonnette d'alarme tinte depuis vingt ans déjà dans ce secteur. La répétition des forums mondiaux et des rencontres internationales sur l'eau, initiées par le Maroc, le démontre amplement, désormais

La présence d'un aqueduc national permettra de transférer l'eau de crue régularisée par les barrages-réservoir dans les réservoirs souterrains afin de maîtriser le cycle de l'eau sur le long terme. Car, peu de personnes responsables de la planification d'allocation des ressources d'eau ont reconnu l'opportunité offerte par les réservoirs souterrains de remédier aux pénuries d'eau qui assaillent de plus en plus l'agriculture et les autres activités humaines dans de nombreuses parties du monde, et aussi d'accroître considérablement la quantité d'eau qui peut être mise au service de l'effort humain Il convient de soutirer, délibérément, l'eau des réservoirs souterrains, afin de satisfaire les besoins de l'agriculture, de l'industrie et des activités communautaires, parce que tôt ou tard la nature, parfois aidée par les efforts humains, remplira de nouveau ces réservoirs Le résultat se traduira par une vaste régularisation accrue du cycle de l'eau qui couvrira une décennie ou plus

A tout moment, l'essentiel de l'eau douce du Maroc est retenue dans d'immenses réservoirs souterrains. Ces réservoirs peuvent être plus intensivement sollicités durant les années de sécheresse, pour être réalimentés ensuite quand l'eau superficielle du cycle hydrologique redevient abondante

Épilogue

Après 1980, au plus intense de la politique des barrages, Feu S M Hassan II voyait survenir, chaque année, un demi-millions de bouches excédentaires à nourrir et à désaltérer L'efficacité de construction des barrages suffisait à peine à combler le déficit de sécurité alimentaire et à retrouver une situation normale En 2003, l'explosion (transition) démographique maintient sa dangereuse pression annuelle d'un demi-million d'individus supplémentaires. N'oublions pas que Feu S M. Hassan II, afin de maintenir la sécurité alimentaire, avait aussi doublé la production céréalière par culture pluviale en année de pluie normale ou au-dessus de la normale. Il avait obtenu de Son paysannat un accroissement moyen d'un million d'hectares de superficie emblavée et un rendement à l'hectare de 10-16 quintaux alors qu'il stagnait à 6-8 quintaux auparavant Ces résultats exceptionnels s'obtinrent en dépit de l'adversité d'un climat de zone aride et d'une population paysanne décalée par rapport au développement urbain Les longues années de compagnonnage auprès de feu Sa Majesté Hassan II avait révélé un personnage inconnu du public et un maître à penser l'eau au plan de la politique nationale et internationale

Le devoir imposait de faire connaître cette facette étonnante du Monarque, dans un domaine inattendu de la part d'un chef d'Etat Cette nouvelle discipline s'appellera désormais l'Hydropolitique, terme récemment accueilli par l'Académie française. Il englobe un nouveau concept de l'eau et une originale stratégie de son aménagement. Ce témoignage a voulu présenter la chronologie de sa conception. En hydropolitique, la croissance économique dépend de trois éléments combinés: eau, nutrition, démographie Mais, comment articuler ce triptyque fondamental? Ce dilemme difficile fut soumis à deux reprises à notre réflexion, en cette Académie, Haut Conseil de notre Protecteur qui conçut alors une coopération étroite de trois ministères-clé. Intérieur, Équipement et Agriculture par un artifice institutionnel qui fit merveille Pour satisfaire la nutrition d'une population

Il aurait double fonction. D'une part, il relierait les ressources d'eau disponibles et les répartira équitablement D'autre part, il contribuerait à la recharge artificielle des réservoirs souterrains dont les réserves paraissent bien entamées. La figure 6 doublée permet de bien distinguer les deux types de réservoirs liés à l'aqueduc

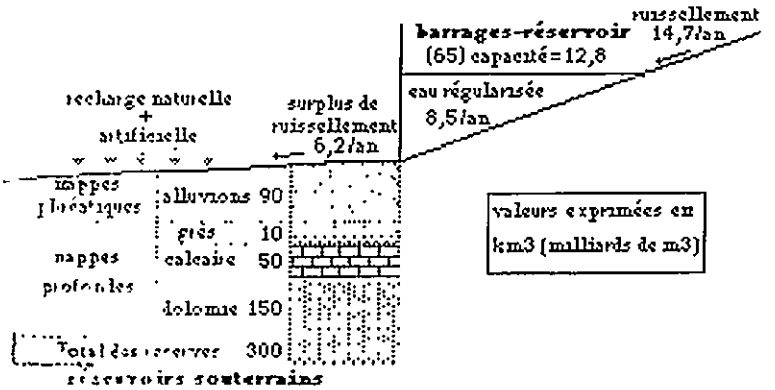

Fig 7 Schéma des deux types de réservoirs liés à l'aqueduc du *Maroc fécond*

Projet de recharge artificielle des réservoirs souterrains

Feu S.M. Hassan II rêvait souvent à de grands projets Il restait parfaitement conscient que les barrages-réservoir représentaient des ouvrages dérisoires en capacité de stockage par rapport à l'amplitude naturelle des réservoirs souterrains. Les premiers ne pouvaient assumer qu'une fonction annuelle. Les seconds, par contre, autorisaient une fonction de stockage pluriannuelle, voire pluri-décennale En cas de sécheresse, donc, seuls les réservoirs souterrains permettaient d'utiliser les réserves, bien au-delà de leur annuelle réalimentation naturelle. La Californie et Israel constituaient d'excellents modèles. Les réservoirs souterrains calcaires s'avéraient les plus aptes à l'absorption de gros débits de recharge, dans les plus brefs délais. L'expérience marocaine acquise à Tanger, Marrakech et dans le Souss le confirmait amplement L'expérience personnelle sur puits et terrains des Domaines royaux prouva même que les alluvions absorbaient bien, ainsi que les sols sablonneux fort abondants. Il est suggéré un projet-pilote de recharge artificielle de 300 Mm^3/an dans le Haouz de Marrakech au sein des alluvions et un autre identique, dans le Sais de Fes pour la réalimentation artificielle du réservoir calcaire profond

Un tel système est la clé pour l'avenir de l'agriculture et de la gestion de l'eau si la production alimentaire veut se maintenir à la vitesse de croissance de la population et si la disponibilité de l'eau veut faire face aux demandes croissantes qui s'exercent sur les ressources en eau L'utilisation conjointe de l'eau des réservoirs de surface et d'eau souterraine atténueront à la fois les pénuries d'eau saisonnières et les sécheresses de longue durée Le succès d'un tel système exige que les réservoirs souterrains soient totalement équipés et aménagés pour une exploitation qui doit se poursuivre pour quelque période que ce soit comprise entre quelques mois par an et quelques années par décennie La préparation d'un tel système fait appel à des décisions politiques qui jusqu'à présent n'ont jamais été prises en considération au Maroc.

Ainsi, le *Maroc fécond* bénéficierait, à lui seul, de l'effort de production de l'eau non-conventionnelle Il représentait le plus beau rêve évoqué au cours de nos dialogues échangés en promenade Car, Feu S M Hassan II aimait rêver aux grands projets du royaume, chemin faisant. Le Maroc fécond dessine une cuvette de 140 000 km^2 - 20% du territoire - ouverte sur l'Atlantique Pourvoyeur des nuages de pluie, il abritait 22, 5 millions d'habitants, en 2000, soit 78% de la population du Royaume. Elle deviendra vraisemblablement 40 millions en 2050 (80% de la population), lors de la stabilisation démographique du pays et compte tenu de l'immigration rurale Ses ressources naturelles et non-conventionnelles d'eau, s'élevant alors à 22 milliards de mètres-cube, constitueront le patrimoine majeur du Royaume, mis à sa disposition. Le reliquat de la population (20%), résidera dans la zone aride environnante: vallées du Souss, du Dades-Draa, de la Moulouya, plaines du Tafilalet, du Maroc oriental. L'inégalité devant l'eau y demeure mesurée Car, une solidarité profonde, propre aux déshérités en eau, règne encore dans chacune de ces régions. Toutefois, le service public se devra d'y améliorer l'interconnexion traditionnelle pratiquée selon les droits d'eau.

Interconnexion de l'eau par aqueduc national

Face à l'inégale répartition des ressources naturelles d'eau et malgré l'aménagement hydraulique déjà réalisé, l'inégalité devant l'eau subsiste Pour établir l'égalité, deux théories s'affrontent: transfert d'eau et interconnexion de l'eau distribuée La solution des transferts d'eau inter-bassins, devenue classique, se trouve déjà avancée au Maroc, avec 13 transferts. Néanmoins, les deux théories méritent débat au Conseil Supérieur de l'Eau

Dans le monde, la solution de l'interconnexion de l'eau par aqueduc national demeure limitée à deux pays: Californie et Israël. Le second a réalisé l'aménagement idoine en zone aride et pourrait servir de modèle. Le Maroc fécond apparaît tout désigné pour en profiter et élaborer la méthode. Car il conviendrait d'y stocker l'eau de crue d'hiver habituelle, celle des années humides exceptionnelles et le supplément d'eau non-conventionnelle fournie par la pluie provoquée. L'implantation d'un aqueduc national sur 900 km s'avérerait indispensable

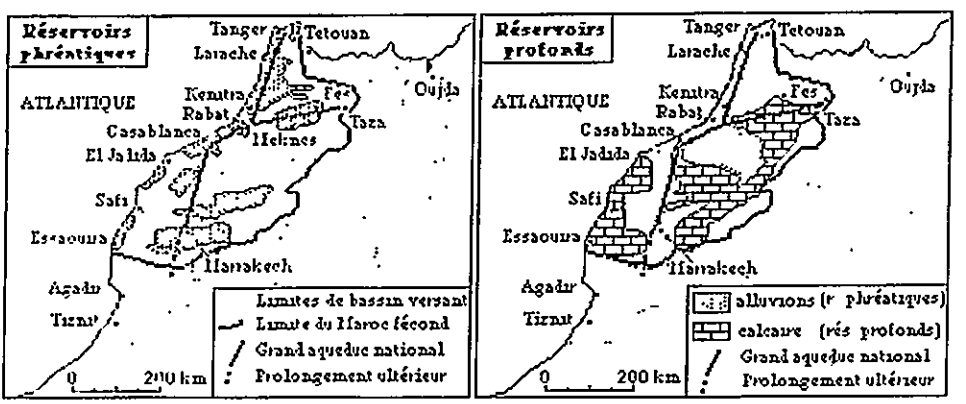

Fig.6 Aqueduc national et réservoirs souterrains

Étude de la pluie provoquée en vue de son emploi

Un an auparavant, en 1984, Feu S.M. Hassan II, déjà très préoccupé par la sécheresse persistante, décida d'expérimenter la pluie provoquée, méthode pragmatique d'atténuation des sécheresses. L'entrainement obligatoire de l'aviation militaire servirait une cause pratique: l'ensemencement des nuages par iodure d'argent afin de provoquer des précipitations. Ainsi débuta le premier projet d'eau non-conventionnelle, dénommé *Al Ghait*, en partenariat avec les États Unis. Une amélioration technique intervint en cours de projet afin de le rendre plus économe. Des générateurs au sol, installés à 1.500 mètres d'altitude et gérés par la gendarmerie, ainsi que des rockets, remplacèrent l'aviation pour l'ensemencement des nuages prometteurs de pluie, identifiés par radar. Après plus d'une décennie d'expérimentation, les résultats prouvèrent une augmentation de 17% de précipitations non-conventionnelles. La disparition de Feu S.M. Hassan II empêcha qu'une suite soit donnée. Cependant, cette performance, reconnue de grande valeur à l'échelle internationale, profitera au royaume dont la façade atlantique reçoit de front toutes ses perturbations atmosphériques. En principe, les systèmes nuageux parviennent de l'océan avec une charge d'eau appréciable de novembre à avril, période favorable à la production céréalière pluviale, base de la nutrition.

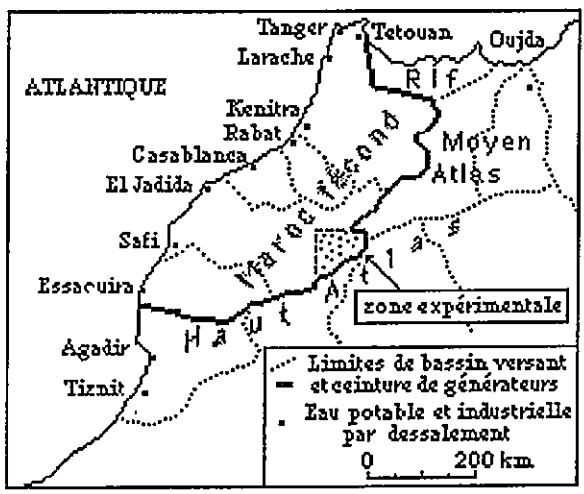

Fig.5 Projet de ceinture de générateurs de pluie provoquée

Il suffirait d'étendre le dispositif installé sur 200 km pour l'expérimentation, à tout le versant nord de la chaîne du Haut Atlas, le versant ouest du Moyen Atlas, le versant sud-ouest du Rif. Cette ceinture formerait les bordures internes des bassins prolifiques du bassin Atlantique délimitant le *Maroc fécond*. Il dispose, en moyenne annuelle, d'un écoulement de 18,5 milliards de mètres-cube (superficiel 14,5 et souterrain 4), soit près des deux-tiers des ressources nationale. L'augmentation attendue du débit annuel par ce projet de ceinture de 1.200 km provoquerait, en principe, un écoulement supplémentaire de 3,5 milliards de mètres-cube, gain appréciable Au-delà de 2020, un projet de dessalement de l'eau de mer fournirait l'eau potable aux villes riveraines de l'Atlantique.

précieux investissement En réalité, grâce à son innovation technologique de construction par le procédé du Béton Compacté au Rouleau (BCR), le Maroc dépensa une somme inférieure à cette évaluation

La seconde phase de stratégie viserait à créer une méthode de prédiction et de l'eau non-conventionnelle pour lutter contre la sécheresse, l'autre calamité climatique du Maroc.

Politique de l'eau non-conventionnelle

La sécheresse, longue période déficitaire en précipitations apparaît comme le mal commun des pays en développement de la zone aride. Le Maroc la mit particulièrement en évidence lors de sécheresse exceptionnelle de 1979-84. Il l'étudia, par dendrochronologie, méthode de datation des changements climatiques, par l'étude des anneaux de croissance des troncs de cèdres Il détermina ainsi un historique millénaire des sécheresses survenues au centre du royaume. Deux notions apparurent· leur durée, de 6 à un an[5], et leur périodicité, de 450 ans à 11 ans. Une fréquente périodicité de 11 et 22 ans, similaire à celle de Californie, suggère une corrélation avec le cycle des tâches solaires (11 ans) et leur cycle magnétique (22 ans) Pourrait-on prévoir les sécheresses ?

Prédiction des sécheresses

Feu S.M Hassan II organisa, à Agadir, une conférence internationale à cet effet, en 1985. Il invita 14 des meilleurs experts des États Unis en matière de climat, 43 représentants des pays de la zone aride, y compris la Chine populaire, et 11 représentants des organisations internationales. Il y ajouta quelques 150 fonctionnaires marocains spécialisés dont deux ministres. Les résultats, fort impressionnants, se consignèrent dans un ouvrage (français-anglais), intitulé " Sécheresse, Gestion des eaux et Production alimentaire", Actes de la Conférence, Agadir (Maroc) 21-24 novembre 1985.

Il apparut que deux oscillations atmosphériques, découvertes en 1920, provoquent de fortes répercussions climatiques régionales, voire planétaires, sous formes extrêmes de sécheresse ou d'inondation L'une se situe sur l'océan Pacifique, dénommée ENSO et, populairement, El Niño (l'enfant Jésus), l'autre se situe sur l'océan Atlantique, dénommée NAO[6] et, populairement, *Al Moubarak* (le béni) Les États Unis étudièrent El Niño à partir des années 1960 et découvrirent son étroite relation avec le climat de leurs états de l'ouest Ils conçurent une méthode de prédiction du phénomène avec anticipation de six mois. Cette méthode eut des conséquences socio-économiques considérables en agriculture et autres domaines Par analogie, le NAO devrait avoir une étroite relation avec le climat des pays riverains de l'Atlantique de l'est, dont le Maroc L'étude de cette relation avec le Maroc permettrait certainement la mise au point d'une méthode de prédiction climatique analogue. Un contrat d'étude Maroc-Etats Unis (projet *Al Moubarak*) découla de la conférence d'Agadir. Le Maroc le confia à sa direction de la Météorologie nationale. Depuis 1996, celle-ci fournit des prédictions, à titre expérimental, de l'état pluviométrique du Maroc, pour une échéance d'un à quatre mois

ou lacs collinaires. Ceux-ci ne figurent pas dans la classification de la Commission Internationale des Grands Barrages parce que leur hauteur sur fondation reste inférieure à 15 mètres. La Promotion nationale, création royale rattachée au Ministère de l'Intérieur, se voyait confier la tâche de leur construction qui ne réclamait guère la compétence de spécialistes. Cependant, une convention signée entre les Ministères de l'Intérieur et des Travaux Publics régissait cette affaire. Feu S.M. Hassan II espérait en faire construire 300, à partir de 1980, à titre d'essai

La Promotion nationale convenait remarquablement pour cette opération, surtout politique, en faveur des douars et des collectivités locales. Elle enregistra des résultats positifs très satisfaisants pour la population de base Ils n'apparaissent ni dans l'ouvrage des Grands Barrages pour les raisons évoquées, ni dans un rapport de l'Administration publique. La convention se rompit après quelques années et les faits firent place au ouï-dire. Il rapporte l'existence de 150 de ces ouvrages. Le Maroc semble les ignorer. De tout cela, il convient de retenir que la Promotion nationale s'adapta parfaitement à la mission confiée, agissant rapidement et avec efficacité et qu'elle reste l'organisation adéquate pour reprendre cette œuvre indispensable pour le royaume.

Testament hydropolitique de Feu S.M. Hassan II

Achèvement de la politique des barrages en 2020

Les études de planification, entreprises à la fin du XX° siècle, montraient que la demande globale en eau des secteurs usagers augmenterait de 50% durant les 20 premières années du XXI° siècle, pour atteindre 15 milliards de m^3 environ. Pour faire face à cette demande, il s'avère nécessaire d'intensifier le captage d'eau de crue par la réalisation de quelques 60 barrages-réservoir D'ores et déjà, 25 sites de barrage ont été étudiés Les dossiers techniques d'une dizaine d'entre eux s'achèvent. Ils prévoient une augmentation de capacité de 2.500 Mm^3 En maintenant cette cadence, l'aménagement hydraulique du territoire marocain s'achèvera en 2020 et satisfera les besoins d'une population de 40 million d'habitants. Après quoi, la politique des barrages prendra fin Elle aura permis de réguler pour le mieux, chaque année, l'erratique fourniture d'eau saisonnière procurée par le ciel. Son stockage en saison humide favorisera surtout l'agriculture, gourmande d'eau en saison sèche.

Mais, la politique des barrages ne peut corriger que les caprices climatiques subis à court terme d'une année Elle constituait la première phase d'une stratégie en deux temps. Elle permettait de régulariser la fourniture annuelle d'eau conventionnelle, utilisable en saison sèche, bon an mal an Elle entraînait l'aménagement hydraulique du royaume, surtout par des grands et petits barrages-réservoir. Cet aménagement forme un leg évalué à 12 milliards de Dirhams (DH) pour les ouvrages hydrauliques et à 30 milliards de DH pour les infrastructures d'irrigation. Cette évaluation, équivalente de 1,2 et 3,0 milliards de dollars E.U., découle de la méthode et et de l'index 1980 du département d'analyse économique de la Banque mondiale. Feu S.M Hassan II cotisa pour 80% environ de ce

gisement à proximité de l'emplacement du barrage, d'en former la digue, d'y ajouter un peu de béton et de compacter le tout au rouleau compresseur. Epargne et rapidité constituent la clé de la méthode, qualifiée simplement de Béton Compacté au Rouleau (BCR). La construction classique des grands barrages court sur deux ou trois ans. Celle au BCR s'opère durant la saison sèche de zone aride, en sept mois au plus. Et le coût reste infime par rapport aux barrages classiques. Avantage considérable !

Usage parcimonieux de l'eau aménagée. Souci mineur de l'agriculteur pour une eau dispensée à bas prix, alors que son utilisation parcimonieuse formerait, en fait, une ressource d'eau appréciable. Elle permettrait même une extension du périmètre irrigué. Or, les économiseurs d'eau existent: goutte-à-goutte et centre-pivots. Il incombait à Feu S.M. Hassan II d'introduire ce matériel auprès des utilisateurs. Les domaines royaux servirent de banc d'essai et de modèle. Le goutte-à-goutte équipa un domaine de la plaine du Souss, dotée d'une terre généreuse de trois récoltes annuelles grâce à une précieuse eau souterraine digne d'une bonne gestion. Les fermiers, impressionnés par les résultats acquis sur le domaine-modèle, adoptèrent le procédé. Il se répandit ainsi dans la plaine, puis dans le Haouz de Marrakech et, en peu de temps, dans tout le secteur privé du Maroc.

Le centre-pivot méritait un avenir national afin d'économiser l'eau, également précieuse, captée par la politique des barrages Dès 1980, un domaine royal du Haouz expérimenta cinq types d'appareil et sélectionna le centre-pivot rotatif de 50 hectares. Dans un premier temps, Feu S.M. Hassan II en offrit un exemplaire, y compris le forage d'eau, aux paysans du Tadla, afin d'établir une coopérative de dix paysans sur terres collectives, à raison de 5 hectares par paysan. Sur ces terres collectives, le paysan récoltait 6 quintaux d'orge par hectare par culture en bour (culture pluviale). Avec le centre-pivot, il en récolta 60 quintaux par hectare (dix fois plus), dont 17 quintaux couvraient les frais de gestion assumés par le ministère de l'Intérieur. Malgré ce remarquable succès technique, l'expérience de coopérative échoua, en raison des mentalités. Dans un second temps, le Souverain choisit les terres collectives particulièrement arides de la plaine de Ben Guérir. Il y délimita un périmètre de mille hectares, le fit équiper de forages d'eau productifs et de centres-pivot et le confia à un homme d'affaires, moyennant la redevance de 17 quintaux d'orge par hectare. Après quelques années, l'homme d'affaires abandonna. Ces échecs marocains laissèrent perplexe, alors qu'aux Etats Unis, la technique des centres-pivot permit d'irriguer quatre millions d'hectares dans le Texas et l'Oklahoma et d'y intéresser les banques européennes.

En désespoir de cause, Feu S M. Hassan II se tourna vers le service public. La tâche d'introduire le centre-pivot dans la grande irrigation incomba aux Offices Régionaux de Mise en Valeur Agricole (ORMVA). Mais, finalement, la superficie irrigué par centres-pivot ne dépassa jamais les 50 000 hectares, alors qu'il en fallait 600.000 pour résoudre les problèmes d'économie d'eau d'irrigation, de suppression de la calamité due aux sécheresses et de création d'une ressource complémentaire d'eau. Un plan national d'irrigation par centres-pivot stipulait le tout. En dépit de la conviction et des efforts déployé, l'échec du centre-pivot au Maroc restera un mystère

Barrages collinaires et Promotion nationale. La politique des barrages, caractérisée par sa diversification comprend les plus petits ouvrages, dénommés barrages

réduction reste minime par rapport à la capacité totale construite depuis 70 ans, dont 40 ans avec un surdimensionnement qui la neutralise en partie L'envasement atteint, néanmoins, un volume de 1.400 millions de mètres-cube, en l'an 2000, soit une perte de 8% sur les 16.500 Mm^3 de capacité construite. Comme le coefficient de régularisation de l'aménagement hydraulique s'établissait depuis longtemps à 0,6, le patrimoine hydraulique.des barrages du Maroc reste toujours capable de produire un flux annuel d'eau supérieur à 9.000 millions de mètres-cube, disponible à l'usage. Malgré tout, au long terme de 70 ans, la perte d'eau régularisée à cause de l'envasement s'élève à 840 millions de mètres-cube. Il reste là un problème que n'a pas résolu le plan national d'aménagement des bassins versants, préparé par le département des Eaux et Forêts. Faudra-t-il construire des barrages de protection contre l'envasement ?

Mesures de soutien à la politique des barrages

Les sacrifices financiers consentis pour maîtriser l'eau capricieuse d'un pays de zone aride tel que le Maroc impliquaient l'adoption de procédés thérapeutiques capables de soutenir et de protéger au mieux son patrimoine hydraulique et de garantir une saine gestion du produit qu'est l'eau aménagée et disponible pour les usages.

Loi sur l'eau. Sur la base d'une étude légale très documentée, une loi (n°10-95) introduisit les instruments législatifs et réglementaires nécessaires à une gestion de l'eau basée sur la concertation des actions de développement, de gestion et de protection des ressources en eau. Elle consacre le rôle joué par le Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat en tant qu'institution supérieure chargée de définir les orientations générales de la politique de l'eau du pays ou hydropolitique nationale. Cet organe est, en effet, composé des représentants de l'ensemble des acteurs du secteur de l'eau (administration, élus, collectivités locales, utilisateurs,...). Un service législatif compétent, sous l'autorité d'un docteur en droit spécialisé, veille à l'application de la loi sur l'eau et à dire le droit, en cas d'interprétation.

Agences de bassin. A partir de 1980, l'étude hydrologique du Maroc adopta le bassin hydrographique des grands cours d'eau comme unité de base, afin de faciliter l'approche de la planification de l'aménagement hydraulique du royaume. Cette approche, initiée par les États Unis, fut suivie par la France en 1964. La loi marocaine de 1995 prévoit quatre agences de bassin sur des principes identiques de gestion de l'eau. La première création concerne l'agence de bassin de l'Oum er Rbia. Pratiquement, elles correspondront aussi à la régionalisation du Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat.

Méthode de construction économique. La méthode de construction des grands barrages resta longtemps l'apanage de quelques pays développés, parmi lesquels la France. Seule, l'hydroélectricité assurait l'amortissement de son coût élevé. C'est pourquoi, elle constitua l'objectif unique ou prioritaire de 9 des 11 barrages construits jusqu'à l'Indépendance. Dans la politique des barrages à but agricole voulue par Feu S.M. Hassan II, le coût énorme de l'entreprise ne s'amortissait guère. Il fallut créer, en 1981, une technique économe, issue des excellents cerveaux d'ingénieurs marocains. Les lits d'oued du Maroc, à sec durant 7 mois, sont encombrés de solides galets. Il suffit d'exploiter ce

vers les régions déficitaires. Ce qui est le cas en direction du Maroc oriental, des Abda-Doukkala et du Haouz de Marrakech.

REGIONS	POPULATION (%)	EAU SUPERFICIELLE(%)
1. Nord-Ouest	35	48
2. Centre-Ouest	46	34
3. Est et Sud	19	18

Tableau 1 Répartition de l'eau à la population (en pourcentage)

Ce tableau indique, en pourcentage, la répartition de la population et des ressources en eau de surface. La première région est excédentaire, la seconde est déficitaire, et la troisième se montre autosuffisante. La solidarité se concrétise lorsqu'un transfert massif d'eau s'opére de la première région vers la seconde.

Dans le domaine énergétique, la politique des barrages joua, également, un rôle sensible, en réduisant la dépendance du pays vis-à-vis de l'extérieur en matière de pétrole. La production 2000 des usines hydro-électriques s'élève à 2.350 millions de kwh/an - sur un potentiel estimé à 5 200 -, durant les années d'hydraulicité moyenne. Elle représente 18% de la production énergétique totale du pays. Ce qui permet d'économiser 750.000 tonnes de fuel par an.

En somme, malgré les contraintes climatiques et hydrologiques, les efforts consentis au cours des trois dernières décennies en matière d'aménagement des eaux par les grands barrages permettent d'assurer un développement national harmonieux, tant au plan régional (cause régionale) qu'au plan national (cause nationale). A ce titre, ils ont permis:

...l'amélioration de la desserte en eau potable des populations urbaines, multipliée par 6 et atteignant près d'un milliard de mètres-cube par an, dont 70% proviennent de l'eau stockée par barrage-réservoir,

... la forte intensification de l'irrigation et des périmètres irrigués dans le secteur agricole,

... l'accroissement de la production hydro-électrique, une économie appréciable (18%) sur l'importation de pétrole,

. . l'atténuation des sécheresses dommageables à l'économie nationale,

... l'endiguement des crues dévastatrices du Rharb et l'élimination de l'inondation sur 150.000 hectares du périmètre irrigué.

Ces considérations illustrent la merveilleuse stratégie et la pertinence de la politique des barrages adoptées par Feu S.M Hassan II, dès le début de Son règne. Elles permirent la mise en valeur des ressources en eau indispensables au bénéfice économique du pays.

Calamité de l'envasement des barrages

L'envasement, mal sournois, affecte, cependant la capacité du patrimoine hydraulique. Chaque année, il la réduit de 65 millions de mètres-cube. Certes, cette

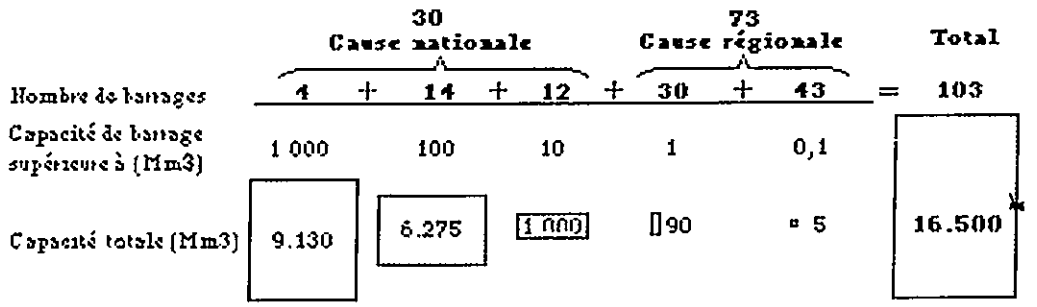

Fig.4 Composition de l'aménagement hydraulique

La cause nationale recouvre l'eau potable et industrielle, l'irrigation des grands périmètres, l'atténuation des sécheresses, l'hydroélectricité, la suppression des inondations catastrophiques La cause régionale, desservie par 73 unités accumulant 100 Mm^3 renforce la régionalisation voulue et complétée par 150 barrages collinaires (inférieurs à 15 m de hauteur).

Apports et bienfaits de la politique des barrages

La création de l'Office National de l'Eau Potable (ONEP), en 1973, consacra la réalisation de cet objectif prioritaire essentiel qu'est l'eau potable Auparavant, l'eau souterraine constituait son fournisseur principal à partir de l'eau souterraine, abritée des pollutions et plus économique à capter Face à la croissance démographique et au repli sur les villes, Feu S.M. Hassan décida que la politique des barrages servirait en priorité l'eau potable urbaine. Quelques grands barrages en firent même leur objectif unique pour les villes de Tanger, Tétouan, Kénitra, Rabat, Mohamedia, Casablanca, Safi Les autres grands barrages à buts multiples de la cause nationale comportent toujours l'objectif de l'eau potable des collectivités locales dont les besoins croissent de 3% par an. Dans tous les cas, l'eau des barrages assure désormais 70% de l'eau potable nationale et ce pourcentage augmentera encore.

L'objectif d'irrigation d'un million d'hectares se réalisa avant l'an 2000 afin d'intensifier le développement du secteur agricole. Celui-ci reçoit désormais une allocation de 8 milliards de mètres-cube en année normale. L'agriculture irriguée représente en année moyenne 45% du produit intérieur brut agricole, qui devient 75% durant les années de sécheresse. En terme de production agricole, l'agriculture irriguée représente 30% de la production nationale, 75% des exportations agricoles et un tiers des emplois en milieu rural. La politique des barrages a permis d'atténuer considérablement les très sévères séquences de sécheresse des années 1979-84 et de 1993-94 qui auraient pu été fatales à la production agricole nationale En outre, elle réduisit les disparités régionales et promut des régions déshéritées, notamment sur les bassins versants sud-atlasiques. A cet effet, les barrages sur le Ziz, le Dra et le Massa assurèrent le développement agricole dans ces régions.

La politique des barrages facilita aussi l'Instauration d'une solidarité inter-régionale en matière d'eau, en procédant à 13 transferts depuis les régions où elle est excédentaire

Fort heureusement, l'eau souterraine compensa cette adversité technique inévitable, grâce à la stratégie gouvernementale d'exploitation conjointe de l'eau superficielle et souterraine. En effet, Il s'ajoute à l'eau superficielle aménagée, 3 milliards de mètres-cube d'eau souterraine aménagée par forages d'exhaure. Ainsi, le Maroc dispose, en année bonne ou normale, de 13 milliards de mètres-cube d'eau disponibles pour les usages fondamentaux: domestique, agricole, industriel. Et, en année de sécheresse, quand la disponibilité d'eau superficielle se réduit de 40%, l'eau souterraine aménagée s'exploite plus intensivement jusqu'à entamer les réserves et compense, ainsi le déficit d'eau superficielle. Cette stratégie hardie et bien conçue par Feu S.M. Hassan II, situe le Maroc parmi les rares pays qui ignorent les coupures d'eau en cas de sécheresse.

Hydropolitique nationale et politique des barrages

Quand le dialogue sur la politique des barrages reprit avec Feu S.M. Hassan II, en 1980, je préconisai la diversification de la capacité des réservoirs, du plus grand au plus petit, qualifié de lac collinaire ou encore de barrage collinaire. Le souverain rétorqua, avec sa pointe d'ironie coutumière: "les idées des ingénieurs, souvent brillantes, pèchent toujours par défaut d'esprit politique". Il renchérit en m'enseignant que l'eau doit pouvoir desservir de façon satisfaisante, à la fois, l'Etat et son Peuple. L'Etat constitue la cause nationale, et le Peuple, la cause régionale. Il conviendrait de réserver les grandes capacités à la cause nationale, à raison d'un tiers des barrages, par exemple, et les petites capacités à la cause régionale, à raison de deux-tiers des barrages. En principe, tout réservoir de capacité supérieure à 10 Mm^3 servirait la cause nationale.

En outre, pour des raisons d'économie financière, l'ingénieur détermine rigoureusement la capacité des réservoirs selon la perspective des besoins à satisfaire. Par contre, le politique tiendra compte du climat de zone aride. Pour cette raison, Feu S.M. Hassan II surdimensionna délibéremment la capacité des barrages-réservoir, afin de stocker, non seulement les années normales mais aussi le plus possible des bonnes années. La décision politique entraînait un coût supérieur des ouvrages.

Ces deux décisions royales ne figurent pas dans le manuel d'ingénieur. Ce faisant, Feu S.M. Hassan II venait de créer, par intuition, l'hydropolitique nationale, doublée peu après par l'hydropolitique internationale. Le monde s'empara de ce néologisme, par le truchement de la Banque mondiale, membre observateur du Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat du Maroc. L'Académie française l'adopta aussitôt dans son dictionnaire.

Le bilan hydraulique du Maroc 2000 fait apparaître une coïncidence étonnante avec les prescriptions royales. En effet, les grandes unités avec 30 barrages constituent le tiers de l'équipement hydraulique, mais stockent 99% de l'écoulement en faveur de la cause nationale.

politique des barrages. Son rôle essentiel consiste à corriger l'irrégularité annuelle des précipitations. Ce faisant, il accomplit, aux trois-quarts, l'aménagement hydraulique du Maroc, exploit jamais égalé par aucun chef d'Etat. Les États Unis le réalisèrent en deux siècles, la France, en plus d'un siècle, l'Espagne, en trois-quart de siècle. Encore, ne subirent-ils pas le handicap de Feu S.M. Hassan II· le triplement de la population durant son règne.

L'aménagement hydraulique du Maroc 2000

Les barrages-réservoir construits au cours du XX° siècle, procurèrent au royaume une capacité de stockage s'élevant à 16,5 milliards de mètres-cube. Leur coefficient d'efficience de régularisation s'établit à 0,6. Ainsi, l'eau de crue de la saison humide octobre-mars, captée par ces réservoirs, c'est-à-dire aménagée ou régularisée, s'élève à 10 milliards de mètres-cube, en année normale. Incontestable désavantage économique, ce volume stocké comprend pratiquement l'étiage des cours d'eau, déjà régularisé par les réservoirs souterrains. Celui-ci oscille entre 1,5 et 4 Mm^3 suivant les années de sécheresse ou de bonne pluviométrie, pour s'établir à 3 Mm^3 par an, en années de pluviométrie normale. Il représente, donc, un manque à gagner dans la politique des barrages conçue exclusivement pour la régularisation de l'eau de crue.

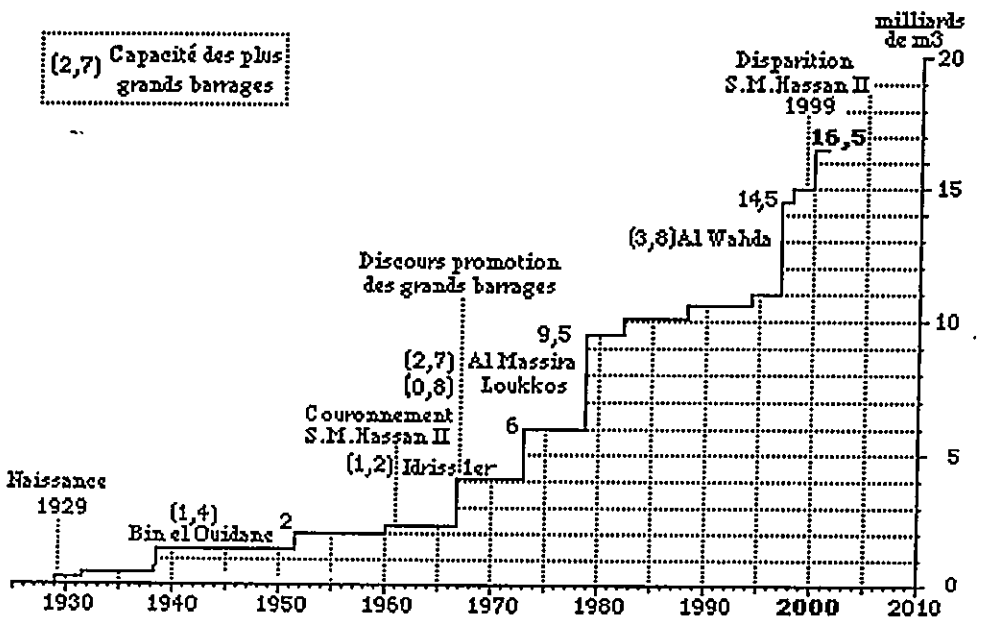

Fig. 3 Capacité 2000 des grands barrages-réservoir (historique)

Ressources d'eau 2000 du Maroc

Sept décennies d'observations et d'études (1930-2000) de l'hydrologie et de la climatologie du Maroc confirmèrent ce que les trois premières décennies laissaient pressentir. L'hydrologie démontra une grande variabilité de l'écoulement naturel, oscillant entre 18 et 45 milliards de mètres-cube, chaque année Les moyennes calculées sur 70 ans restent illusoires; car, en climat aride, elles reflètent très rarement la réalité A l'étiage de la saison sèche, en année de pluviométrie normale, le débit d'écoulement se limitait à 3 milliards de mètres-cube par an. Avantageux constat supplémentaire, le royaume dispose d'une grande quantité de réservoirs souterrains assez bien répartis, qui soutiennent ce débit d'étiage et régularisent un débit annuel de 7 milliards de mètres-cube La climatologie fait apparaître une distribution géographique hétérogène des précipitations, et une anormale fréquence de sécheresses, d'intensité et de durée variables.

Ce graphique ci-après présente deux entrées, afin de bien comprendre le patrimoine des ressources combinées d'eau superficielle et souterraine, comptabilisées à gauche, y compris l'occulte débit phréatique (en noir), et la ressource exclusive d'eau superficielle à régulariser par barrages-réservoir, y compris l'étiage déjà régularisé par les réservoirs souterrains.

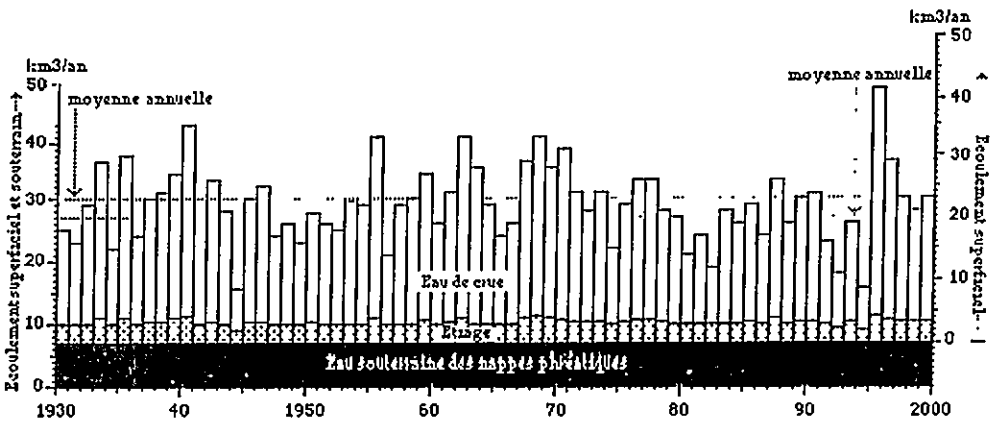

Fig. 2 Ressources d'eau d'écoulement annuel du Maroc (moyenne sur 70 ans)

La correction de ces anomalies hydrologiques et climatologiques impose une stratégie en deux temps: à court terme, un aménagement hydraulique par barrages-réservoir, et à plus long terme, la recharge artificielle des réservoirs souterrains afin de leur permettre d'atténuer les sécheresses, seule méthode capable de corriger ces accidents climatiques

En fait, avec le recul du temps, Feu S.M Hassan II consacra tout son règne à l'accomplissement de la première tâche, la plus urgente, dénommée, par les médias, la

répandit dans le Tiers-Monde. Cette institution, unique en son genre, sorte de parlement de l'eau rappelait, en plus grandiose, les lointains tribunaux de l'eau hispano-mauresques du XII° siècle dont Valence demeure le dernier vestige vivace en Espagne.

Dans ce Conseil, du ministre au paysan, sous toutes les formes de représentation possible, le peuple a la parole et conduit aux décisions suprêmes. Le Conseil arbitre la demande entre les différentes utilisations fondamentales de l'eau pour les pratiques domestique, agricole et industrielle Il décide globalement des plans régionaux d'aménagement hydraulique Cet organe comprend des représentants de l'ensemble des acteurs du secteur de l'eau administration, élus, collectivités locales, utilisateurs, et autres L'œuvre du Conseil présidé par le Souverain, le Prince Héritier ou le Premier Ministre par délégation, impressionne par la variété des sujets traités, assortis de recommandations, suivies souvent de décisions suprêmes.

Secret de la réussite

Un important remaniement du personnel où dominèrent les quarantenaires, y compris les ministres, dans trois ministères-clé. Travaux Publics, Agriculture, Intérieur, et la mise en place du Conseil Supérieur provoquèrent le choc nécessaire. Le graphique historique (fig.1) illustre remarquablement le changement intervenu à partir du 25e barrage, en 1981. La politique des barrages se réalisa enfin avec efficacité jusqu'à la disparition de Sa Majesté Hassan II en 1999. Annoncée et voulue 14 ans auparavant, elle s'effectua pratiquement en 18 ans et accomplit, aux trois-quarts, l'aménagement hydraulique national

Feu S.M. Hassan II, déterminé à réussir sa politique des barrages, imagina d'habiles stratagèmes Il sortit l'auteur de la clandestinité des domaines royaux, lors de la première réunion du Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat, en 1981, et le désigna comme expert chargé d'exposer la particulière situation climatique et hydrique du Maroc, ainsi que la mission du Conseil Il désigna les trois ministères chargé d'assurer le succès des travaux. Afin d'assurer la cohésion gouvernementale indispensable, Il se fit constituer un commando de cinq hauts fonctionnaires de ces ministères, qui collaborèrent amicalement, sous l'égide de l'auteur. Ce dernier entra à l'Académie du Royaume en avril 1942, dans le but d'associer l'eau, chaque fois que possible, à la réflexion exigée de cette haute assemblée Il le désigna comme conseiller du Roi, l'année suivante, et lui remit officiellement le dahir, en 1985

En parfait connaisseur de son peuple, Feu S.M Hassan II obtenait ainsi la formule idéale de réalisation de sa politique des barrages. L'auteur visitait le Maroc six fois par an, à raison de deux à trois semaines par mission. Sa Majesté le recevait en audience à chaque mission. Le contact régulier de l'auteur avec les membres des trois ministères provoquait, chaque fois, une stimulation placide et bénéfique Car, nul n'ignorait ses liens avec le Roi Cette tactique royale permit la réalisation de l'aménagement hydraulique du Maroc accompli en deux décennies, jusqu'aux trois-quarts de son potentiel hydrique En toute objectivité, un tel exploit mérite le prix d'excellence pour chef d'Etat.

Diagnose 1980 sur la politique des barrages

Le schéma historique de cette politique, lancée par le fameux discours de 1967 et présentée dans la figure 1, ci-après, montre une croissance tranquille de l'aménagement hydraulique, de 1961 à 1980, faiblement accrue à l'Indépendance, puis après 1967. Pour une parfaite compréhension, le graphique anticipe le processus durant la période 1980-2000. Il permet, ainsi, de constater que le discours de 1967 ne produisit pas le choc qualitatif attendu. L'administration responsable de sa mise en œuvre poursuivit son action, selon la cadence acquise dans le passé. Elle manifesta peu d'enthousiasme en ne construisant que 9 barrages en 13 ans (1967-80). Le profond changement institutionnel de 1967 n'avait pas provoqué l'élan attendu, en dépit de l'élimination de l'Office National des Irrigations (ONI), de la création de la Direction Générale de l'Hydraulique et des Offices Régionaux de Mise en Valeur. La mentalité des fonctionnaires en place depuis l'Indépendance et les habitudes prises n'avaient pas changé. La génération suivante devrait assurer la relève, effectuée énergiquement dès 1981..

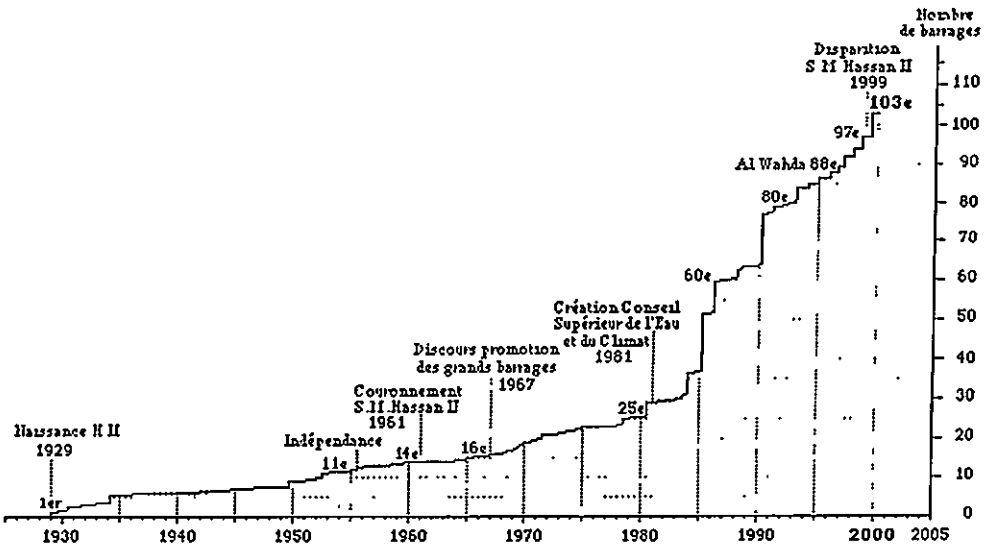

Fig. 1 Historique de la politique des barrages de Feu S.M. Hassan II

D'autre part, un Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat, placé sous l'autorité directe du Roi, s'imposait. Ce remarquable concept royal, établi en 1981, unique en son genre, fit merveille. La Banque mondiale, membre invité, s'en servit d'exemple et le

1.500 mètres, encore inexplorée pour l'eau douce du Maroc. Cela nécessitait une sondeuse d'exploration pétrolière. Le lieu d'implantation du forage fut indiqué avec précision à la limite sud du domaine. Hassan II aimait les défis Le matériel fut trouvé, le forage exécuté, l'exploit réalisé. Il devint, en 1977, le record marocain de l'eau profonde en débit(3) et qualité. Sa température de 45° autorisait l'établissement de serres de produits tropicaux. Il s'appellerait l'ain Allah. Le domaine se transforma à vue d'œil. Le peuple admira. Il reçut en partage un établissement thermal, alimenté par le forage. Les guérisons se multiplièrent. A propos de forage et de barrage, il convient de savoir qu'un débit courant au Maroc de 30 litres-seconde par forage nécessiterait un barrage-réservoir d'une capacité de 1, 5 Mm^3 pour le produire.

Le Souverain, impressionné par ces résultats, songea sérieusement à renouer avec l'auteur, les liens d'étroite collaboration d'antan à Agadir. D'autant plus qu'il avait été averti de son départ délibéré des Nations Unies, annoncé pour le 31 décembre 1978 Il jugea le moment venu d'envoyer à Rome son intendant des Domaines royaux agricoles, en juin 1978, pour négocier son retour au Maroc auprès du Palais. Le principe fut accepté, mais non la résidence. Une dernière mission PNUD, à effectuer au Maroc en septembre, permettrait de recevoir de la bouche du Roi, les principes mêmes du futur rôle de conseiller. Car, il semblait évident que le Roi envisageait une action sur le développement national lié à l'eau. Accord conclu. Ainsi commença l'épopée hydro-agricole des vingt dernières années.

Action directe de Feu S.M. Hassan II (1979-99)

Feu S.M Hassan II m'accueillit le 10 septembre 1978, en audience privée, après une absence d'entrevue de onze ans. Cependant, le contact avait été soigneusement maintenu, au plus haut niveau. Avec une joie non déguisée, le Roi m'assigna la mission suivante: 1. les problèmes d'eau des Domaines royaux agricoles, en faisant appel à l'eau souterraine, surtout profonde; 2. les problèmes de développement national par l'eau. Habitué aux non-dits du souverain, la mission principale consistait à examiner à loisir les services publics dans les domaines liés à l'eau, tout en étant protégé et camouflé au sein des Domaines royaux, afin d'y réaliser l'aménagement hydraulique à titre d'objectif-leurre.

Cette habile décision permit de se remettre à jour rapidement du développement hydraulique intervenu et d'évaluer la compétence et les moyens nationaux. A l'évidence, la politique des barrages réclamait une sérieuse stimulation, doublée d'une sévère reprise en main. Le Maroc venait de perdre son auto-suffisance céréalière. Les méthodes d'irrigation réclamaient une profonde modernisation. Les domaines royaux permirent d'introduire le captage de l'eau souterraine par forage afin de l'exploiter en profondeur, l'économie d'eau aménagée par le centre-pivot et de tester les avantages obtenus par le goutte-à-goutte. Ils lancèrent aussi la stratégie des lacs (ou barrages) collinaires, maillon essentiel de la petite hydraulique. Deux ans plus tard (fin 1980), Feu S.M. Hassan II écouta attentivement les observations et propositions relatives à la seconde mission (appréciation du développement national).

déterminer les meilleurs choix. Nous conçûmes alors une opération hors du commun Le PNUD proposerait au Maroc un projet de pré-investissement pour la planification nationale de l'eau. La Banque mondiale financerait au fur et à mesure la construction des barrages selon le programme qui découlerait de la planification. Le projet de pré-investissement s'évaluait à environ deux millions de dollars EU. Au siège du PNUD, à New York, j'obtins carte blanche pour ce projet et son montant, le plus élevé jamais octroyé.

La mission de réaliser ce projet de planification de l'eau au Maroc me fut confiée en 1975. Elle concernait cinq ministères coordonnés en l'occurence par le nouveau ministre de l'Intérieur, Dr Benhima, un vieil ami Il fut mis au courant de l'importance financière et politique du projet à formuler. Je visitais de fond en comble les sites hydrauliques du pays. Les discussions et négociations se tinrent dans les meilleures conditions possibles Une sorte de consensus émergea entre les cinq ministères

Le Dr Benhima, personnage très estimé du Roi, connaissait parfaitement mes rapports privilégiés avec Sa Majesté. En début de mission, il m'avait demandé quand je désirais voir le Roi,"en fin de mission", lui répondis-je, à cause de son importance et de son poids financier dans la politique des barrages L'audience fut donc accordée et programmée par le Roi en personne, pour la veille de mon départ Fâcheuse coincidence, le président de la France, Giscard d'Estaing, arrivait le lendemain, en visite officielle de plusieurs jours. Le Protocole annula, sans plus de façon, les audiences à la veille de cette importante visite. Ainsi, je n'avais pas pu voir le Roi en fin de mission, comme cela était prévu.

Aussi, par mesure de sécurité en raison de l'importance du sujet, je proposais de formuler la requête du gouvernement en projet provisoire soumis aux cinq ministères pour amendements et approbation dans les trois mois à venir. Ainsi fut fait Seul, le ministère des Travaux Publics, reniant sa parole donnée, trois mois plus tôt, en profita, après coup, pour rejeter le projet parce qu'il menaçait la prestigieuse et prééminente charge d'un de ses hauts fonctionnaires. Nul doute qu'une entrevue royale en fin de mission, aurait fait force de loi et aurait évité cette manœuvre fallacieuse

En conséquence, le Maroc prit un retard de dix ans dans cette entreprise indispensable Le Maroc venait de perdre une chance unique au monde, une aide de deux millions de dollars; pire encore, il prendrait vingt ans de retard dans la modernisation de l'hydrologie humanitaire. Le PNUD et la Banque mondiale en ressentirent une profonde déception. Le renoncement marocain marqua la fin du partenariat Maroc-ONU entrepris sous cette forme. Fort heureusement, une circonstance anecdotique permit de limiter les dommages et de reprendre ce partenariat sous une forme directe.

Forage artésien de l'Aïn Allah (1977)

Feu S.M. Hassan II désira, en 1976, une consultation personnelle pour son domaine agricole de Douyet, situé dans la plaine du Saïs à 12 km à l'ouest de Fes. Il s'agissait d'irriguer ce domaine hérité de Son Auguste Père, au moyen de l'eau souterraine, seule ressource possible localement Il usa de son intendant des Domaines royaux agricoles comme messager pour me contacter et servir de porte-parole.

Un forage à grande profondeur fut proposé. Les conseils retransmis faisaient état d'une bonne probabilité d'eau douce, thermale et artésienne, mais à une profondeur de

devait porter entièrement sur la politique royale de l'eau, sans la moindre allusion à la guerre des sables, entretenue avec l'Algérie depuis 1963 Cette approche pacifique et constructive profiterait non seulement au Maroc, mais aussi, servirait à l'approvisionnement des pays de l'Afrique sahélienne. La seule préoccupation royale demeurait financière face au coût d'un aménagement hydraulique du pays Le Président fut agréablement surpris par cette présentation peu commune de la part d'un pays en développement Une chaleureuse concordance de vue et de pensée s'établit aussitôt. En politique étrangère, le pays devint l'un des partenaires arabes privilégiés. En mettant en avant le domaine de l'eau, le Roi trouva dans le président texan un véritable ami, trop souvent sollicité pour l'armement, jamais pour l'eau du développement.

Cette entrevue, équivalente d'un véritable pacte agricole, devint déterminante. Elle entraîna le soutien du Congrès et de l'Administration fédérale des États Unis , ainsi que la faveur des organisations internationales pour leur assistance financière et technique, surtout celle de la Banque mondiale et du Fonds Monétaire International (FMI) Le trio directeur du PNUD fut reçu chaleureusement en audience par le Roi. L'amitié traditionnelle entre le Maroc et les États Unis en sortait renforcée Comble du succès, le Souverain rapporta au Maroc son enthousiaste adoption de l'informatique, qui y fit une entrée appréciée. La réussite de cette mission royale produisit des effets positifs et durables sur l'assistance financière consentie par la suite au royaume. Elle devint aussitôt éminente dans le domaine de l'eau potable. En sus, toutes les demandes d'assistance du Maroc reçurent désormais la priorité

Peu après son retour, le Souverain, fort du soutien des États Unis et des instances financières internationales, prononça les fameux discours des 3 et 20 mars 1967 qui donnaient naissance à la politique des grands barrages (annexe 1), ouvrages indispensables pour l'irrigation des grands périmètres de terres arables et la satisfaction de la demande d'eau potable. Au plan institutionnel, l'énorme Office National des Irrigations (ONI) disparaissait au profit de deux organismes D'une part, une direction générale de l'Hydraulique intégrait l'aménagement hydraulique conjoint des ressources d'eau superficielles et souterraines, elle renforçait le ministère des Travaux Publics. D'autre part, un groupement de sept Offices Régionaux de Mise en Valeur Agricole (ORMVA) dépendraient du ministère de l'Agriculture.

Planification nationale de l'eau (Rabat 1975)

Lors de mes séjours aux États Unis, au siège du PNUD, je visitai régulièrement les universités américaines, surtout Harvard et MIT (Massachusetts Institute of Technology) Au début de la décennie 1970, elles promouvaient l'idée de planifier l'aménagement hydraulique à l'échelle de la nation en raison des budgets considérables concernés. La Banque mondiale adopta aussitôt cette politique Lors d'un entretien à son siège de Washington, au sujet de la construction des grands barrages au Maroc, elle me fit remarquer que le pays poursuivait sa méthode regrettable de décision au coup par coup, dans le choix des barrages En vérité, la décision incombait toujours au Roi, par tradition. Il conviendrait, désormais, d'introduire la nouvelle méthode de planification pour

Avant de nous séparer, le Roi avait ralenti le pas, afin d'être entendu de sa suite. Il me précisa alors que l'eau potable resterait sa grande priorité. Sans doute, restait-il impressionné par le problème crucial de l'alimentation en eau potable d'une grosse collectivité telle qu'Agadir, après son séisme destructeur. Sa mémoire n'oublierait jamais la nécessité de sa priorité absolue en pareille situation. J'acquiesçais et assurais que l'assistance des Nations Unies aiderait beaucoup. Elles détenaient le savoir par le truchement de l'Organisation Mondiale de la Santé qui possédait une division parfaitement spécialisée à ce sujet. Le PNUD assurerait le financement des études de pré-investissement. La Banque mondiale fournirait les crédits d'investissement à un taux raisonnable. Je suggérais que le projet "eau potable" comporte plusieurs tronçons géographiques. Le premier traiterait l'alimentation en eau des villes sises sur la côte Atlantique entre Casablanca et Kénitra. Cette étape étudierait aussi l'organisation centralisée de l'eau potable pour tout le Maroc. Le Roi donna son accord et je pris congé.

Le Représentant de l'ONU à Rabat sollicita l'OMS d'aider le Maroc à préparer une requête conforme à ce dernier entretien royal afin de la soumettre au prochain conseil d'administration du PNUD. A New York, je retouchais une dernière fois la requête avant sa présentation au Conseil d'administration afin qu'elle satisfasse pleinement les besoins du pays. Ainsi naquit au Maroc, l'Office National de l'Eau Potable, ONEP, réussite remarquable! S'aidant d'abord de l'ONU (Organisation Mondiale de la Santé, OMS, PNUD et Banque mondiale), il fit doter le royaume d'un plan directeur national, en 1969, et procéder à la création, en 1972, d'un organisme national hautement compétent et efficace, l'Office National de l'Eau Potable (ONEP), tandis que les Collectivités locales continuaient d'assurer le financement, la production et la distribution de l'eau potable de certaines villes par l'intermédiaire de régie ou de gérances. Les avancées obtenues dans le secteur de l'eau potable, accompagnées par la Banque mondiale, après une décennie de règne, apportèrent une nette amélioration de la santé publique, des services et de la qualité; elles contribuèrent même à la forte croissance démographique de la décennie suivante.

Voyage aux États-Unis (janv.1967)

Le Souverain se mit d'accord avec le Président des États Unis Lyndon B. Johnson pour lui rendre visite au début de l'année 1967. Je me trouvais au siège du PNUD, à New York, quand S.M. le Roi du Maroc me fit aviser de son arrivée. Heureuse coïncidence! j'entretenais les meilleures relations avec le représentant des États Unis à l'ONU, cordial personnage et ami d'enfance du Président. texan et amoureux de l'eau, de la terre et de l'irrigation comme lui, il venait fréquemment discuter de l'eau dans le monde à mon bureau de New York, car il aidait son ami président à préparer la première conférence mondiale sur l'eau, dénommée "L'eau pour la paix", prévue pour mai 1967. En effet, l'eau commençait déjà à devenir une préoccupation géopolitique à travers le monde, puisqu'elle conditionnait, en grande partie, le développement économique. Ainsi, indirectement, je connaissais assez bien les sujets favoris du Président.

Feu S.M. Hassan II me reçut longuement, le soir même de son arrivée. Nous conversâmes une bonne partie de la nuit, à la veille de sa visite à Washington. L'entrevue

du Tadla, sur les périmètres des Beni Amir-Beni Moussa, au temps du protectorat, avaient conduit à des déconvenues au niveau du paysan. Telle fut l'origine de ce qui devint un slogan politique.

D'autre part, les études faisaient déjà apparaître la faisabilité de construction de plusieurs grands barrages. Une telle entreprise réclamait des centaines de millions de dollars de crédit. Un véritable partenariat avec l'ONU, par le truchement de la Banque mondiale, devenait nécessaire. Celle-ci appartient à l'ONU, selon l'adage juridique: l'exception confirme la règle pour les cas non exceptés Car, elle est toujours dirigée par un éminent américain désigné par le Président des États Unis dont l'influence reste primordiale, évidemment. Le dialogue entre chefs d'Etat s'imposerait donc à brève échéance. Il impliquerait nécessairement, une visite au Président des États Unis.

Naissance de la politique des barrages et de l'eau potable[2] (Skhirat 1966)

En mai 1966, Feu S.M. Hassan II m'appela au Maroc en consultation, par l'entremise du directeur de la FAO à Rome. L'audience officielle prit place au palais de Skhrirat, au bord de mer, non loin de Rabat. Le sujet portait sur l'eau de surface dans la plaine du Souss pour sa mise en valeur Le Roi désirait mon avis. Je préconisais un aménagement hydraulique par trois grands barrage-réservoir: le premier sur le Souss amont, à Aoullouz, à l'entrée dans la plaine, pour retarder les crues et recharger la nappe phréatique; le deuxième sur l'oued Massa, similaire à un affluent du Souss, au sud, pour l'irrigation de la rive gauche aval du Souss; le troisième sur l'oued Issen affluent de rive droite, pour l'irrigation du Souss central. Je me contentais d'ajouter que les dossiers techniques avaient été préparés depuis plus d'une décennie et qu'il suffisait de les actualiser. J'indiquai le processus. Et, j'en profitais pour annoncer, à ce propos, que j'avais laissé en archives, dix sept autres dossiers techniques de grands barrages, en quittant le Maroc. Je vis le Roi tiquer légèrement. Il donna instructions aux ministres présents de lancer l'aménagement hydraulique de la plaine du Souss. L'audience officielle se termina là.

Le Roi m'accompagna vers les jardins, me prit par le bras pour une marche. Une conversation privée commença à propos des dix sept dossiers techniques mentionnés. J'expliquai que j'avais prévu le verrouillage par grands barrages-réservoir de tous les cours d'eau au sud du Haut Atlas, en stockant les eaux fuyant vers le désert, afin de développer la zone aride du Maroc. Les autres barrages équiperaient le pays au nord du Haut et Moyen Atlas afin d'irriguer de grands périmètres dans le Maroc dit utile. Ils conforteraient ainsi la politique du million d'hectares, envisagée pour l'an 2000. Je précisais qu'après une entrevue réussie avec le président des États Unis, il pourrait s'appuyer sur la Banque mondiale pour le financement de la construction des barrages. Il ajouta, souriant: "Outre l'appui de la Banque mondiale, j'instaurerai une taxe sur le sucre. Ainsi, mon peuple m'aidera aussi à construire les barrages, chaque jour, en buvant son thé". Notre conversation intime dura une bonne heure. Le Roi s'en montra très satisfait. Ministres et hautes autorités avaient suivi notre marche à distance respectueuse. Aucun écho de notre conversation ne pouvait leur parvenir. Celle-ci débouchait sur une grande ambition.

politique des grands barrages, puissant moyen de disposer, en zone aride, de l'eau propre à satisfaire les usages fondamentaux: les grands périmètres d'irrigation et l'eau potable nationale. L'auteur, recruté par le PNUD et la FAO accomplit sa première mission au Maroc, en 1962. Sa Majesté Hassan II le reçut en audience. L'entretien porta sur ses nouvelles fonctions de conseiller auprès des Nations Unies dans le domaine de l'irrigation et sur sa position privilégiée aux côtés de l'Administrateur du PNUD dans le secteur de l'eau. Ce qui permettait d'entreprendre la mise en valeur du Maroc par grandes régions.

Développement hydro-agricole du bassin du Sebou (1962)

Le Roi manifesta aussitôt Son haut intérêt pour ce bassin hydrographique du Sebou, le plus grand fleuve du Maroc, négligé par le Protectorat, et ses deux vastes régions à développer de la plaine du Rharb et du plateau de Fes-Meknes. Je proposais de lancer sa mise en valeur hydro-agricole et de faire, de cette opération, la preuve de ce nouveau partenariat avec l'ONU. Positive décision immédiate de Feu S.M. Hassan II qu'il n'eut jamais à regretter. Le projet Sebou devint la première opération internationale du Maroc. Il concrétisait mon rôle d'agent de liaison entre le Souverain et l'ONU. Car, son entourage avait fait valoir qu'il valait mieux avoir un fidèle ami du Maroc, conseiller auprès de la FAO et du PNUD, l'Organisation pour l'Alimentation et l'Agriculture et le Programme des Nations Unies pour le Développement, plutôt qu'auprès du Maroc. En 1962, donc, le Maroc signait le premier projet de développement intégré, financé par le PNUD et exécuté par un tandem de spécialistes marocains et internationaux de la FAO. Il prévoyait la construction de barrages-réservoir et de réseaux d'irrigation à grande échelle (300.000 hectares) dans la plaine du Rharb. Il visait à satisfaire notamment la politique d'auto-suffisance sucrière prônée par Feu S.M. Hassan II, en lançant les cultures industrielles de la canne à sucre et de la betterave. Cette première audience royale matérialisait à sa manière la reprise de nos apartés d'Agadir de 1960. Désormais, lors de passages au Maroc, en mission du PNUD, j'aurai droit à une audience royale selon instructions données à ses principaux ministres.

L'objectif d'un million d'hectares irrigués en l'an 2000

En 1964, en mission de supervision du projet Sebou, je fis part à Sa Majesté Hassan II de ma nouvelle expérience internationale en matière de politique nationale d'irrigation dans les pays arides tels qu'Egypte, Soudan, Irak, Inde, Pakistan, et autres. Ils pratiquaient une planification à long terme des superficies à irriguer, exigeant un inventaire des ressources nationales d'eau et de terres. Les organes de financement des Nations Unies appréciaient et encourageaient cette pratique qui permettait d'échelonner l'aide financière, dans le temps. Or, le Maroc disposait d'un excellent inventaire de ses ressources en terres et eaux propices à l'irrigation, identifiées durant la décennie 1946-54 Ainsi, fut-il admis que le Maroc devrait disposer, en l'an 2000, d'un million d'hectares irrigués par la grande hydraulique moderne. A cette occasion, le projet du Sebou, avec ses 300.000 hectares irrigables servirait de modèle de développement rural dans une telle perspective. Le paysan y serait bien épaulé et encadré. Car, la grande irrigation, déjà expérimentée dans la plaine

tremblement de terre et les effets de celui d'Agadir qui détruisit notamment l'alimentation en eau. Le Prince distribua, ensuite, les rôles des trois premières missions. Il conserva la direction du sauvetage et s'adjoignit les ingénieurs des Travaux Publics comme conseillers. Il désigna le ministre de la Santé pour les soins aux blessés et me confia la troisième mission pour le rétablissement de l'eau potable. Comme le ministre de la Santé en réclamait la responsabilité au motif que la qualité de l'eau conditionnait la santé et évitait les épidémies, le Prince répondit que j'étais le seul à savoir où se trouvait l'eau souterraine de qualité. Cette mission conditionna l'excellente réussite du sauvetage des survivants. Elle devint un modèle[1] mis en exergue par la presse internationale. Elle me confirma comme conseiller principal du Prince.

En guise d'épilogue hydrologique consécutif au séisme d'Agadir, aucune épidémie ne prit naissance. Le service de distribution semi-mobile d'eau potable fonctionna parfaitement pendant les quinze jours de sauvetage. Après cela, il fut remplacé par une adduction provisoire vers le village de toile, abri des rescapés, d'une part, et d'autre part, par des bornes-fontaines temporaires sur l'emplacement de l'Armée opérant le déblaiement. L'étroite coopération avec S.A.R. le Prince Héritier Moulay Hassan, poursuivie durant les deux dernières missions de déblaiement et de reconstruction, créa un lien ineffable avec le futur Hassan II. Il ne cessa pas de m'interroger au sujet de l'eau. Il apprit ainsi, en un mois et demi de contacts quotidiens, son rôle fondamental pour le royaume. Il comprit aussi l'importance de l'eau souterraine et la nécessité de l'utiliser conjointement avec l'eau superficielle. Pour ce faire, un seul organisme devrait les gérer ensemble.

Ainsi, l'initiation du Prince Héritier Moulay Hassan à l'eau et à ses usages primordiaux: domestique, agricole, industriel, s'accomplit à Agadir. Dans le domaine scientifique, il se passionna pour la climatologie et l'hydrologie. Dans le domaine de l'ingénierie, le métier d'hydraulicien retint longuement son attention. car, il comprit vite que l'eau qui tombe du ciel n'est que partiellement gratuite et que, pour ses usages, l'eau requiert captage, stockage, transfert, distribution. Et cela engendre un coût, souvent important. Il comprit aussitôt la distorsion introduite par le Protectorat en faveur d'une politique de l'eau favorisant l'hydroélectricité et l'industrie au profit immédiat et contrôlé au détriment de l'agriculture au profit aléatoire, diffus et acquis à longue échéance.

Un an plus tard, Hassan II, à son couronnement, opta pour l'aménagement hydraulique de l'eau et l'amélioration de l'agriculture par l'irrigation, plutôt que pour l'exploitation minière et l'exploration pétrolière, dans sa politique de développement national, alors qu'il avait le choix entre les acquis du Protectorat en matière d'industrie minière et les aléas d'une mise en valeur agricole à créer entièrement. Par l'eau, il affirmait son authenticité, héritée de ses ancêtres qui introduisirent l'hydraulique au Maghreb et en Europe, au X° siècle. Par l'agriculture irriguée à grande échelle, Il affichait sa volonté de renouveau et de haute considération pour son peuple. C'est pourquoi, Il s'engagea dans un nouveau partenariat avec l'ONU, crucial dans la politique des barrages.

Partenariat Maroc-ONU (1961-78)

Après un début difficile, la coopération d'Hassan II avec l'ONU devint intense et fructueuse durant les deux premières décennies de Son règne. Elle permirent de lancer la

de traiter l'ensemble en véritable architecte. Car, l'opinion des intellectuels se doit de comprendre maintenant le mécanisme complexe de réflexion qui entoure la construction d'un barrage, monument-jalon visible d'une démarche demeurée mystérieuse.

Feu S.M. Hassan II appartint à cette rarissime catégorie de chefs d'Etat férus d'architecture de l'eau . A son couronnement, alors qu'il avait le choix dans sa politique de développement national, le Roi opta pour l'eau et l'agriculture plutôt que pour les ressources minières du sous-sol, y compris le pétrole, à l'inverse de ses frères chefs d'Etat. Il affirmait ainsi Son authenticité, héritée de Ses ancêtres qui introduisirent l'hydraulique au Maghreb et en Europe, au Xe siècle. Il manifestait Sa volonté de renaissance du Maroc par l'agriculture irriguée à grande échelle et l'eau potable nationale Il comprit avec vingt ans d'avance, que le véritable développement économique d'un pays dépend de quatre éléments fondamentaux: l'eau à aménager, la population et sa santé qui conditionne la démographie, l'agriculture qui nourrit et assure la sécurité alimentaire quand elle est irriguée, et l'énergie aux sources diverses. Les quarante années de compagnonnage auprès de feu Sa Majesté Hassan II (1960-99) ont révélé un personnage et un maître à penser inconnus du public. Le devoir impose de faire connaître cette facette étonnante.

Initiation à l'eau du Prince Héritier Moulay Hassan (Agadir 1960)

Une coïncidence rarissime joua un rôle déterminant dans l'édification de l'histoire de la fameuse politique des barrages de Hassan II. Le terrible séisme d'Agadir, dans la nuit du 29 février 1960, entraîna la rencontre fortuite de Son Altesse Royale Moulay Hassan, jeune Prince Héritier de 31 ans avec l'auteur. Elle eut lieu à Agadir, le 1er mars 1960, 12 heures après le tremblement de terre qui détruisit la ville en 30 secondes et tua plus de 15.000 humains. Au volant d'une jeep, non loin du port, il parcourait le champs de ruines, jonché de cadavres. Vision de guerre! Une autre voiture, chargée de hauts gradés, suivait. Ma voiture venait à sa rencontre, procédant à la même inspection. Je stoppai et descendis. Arrivé à ma hauteur, Son Altesse fit de même. Je me présentais avec le titre de spécialiste de l'eau. Je surpris un cillement intéressé; un flot de questions pertinentes suivit sur la situation catastrophique de la distribution d'eau, entièrement détruite. Il écouta attentivement les réponses. Une dernière question survint, à la manière d'une tentative de colle:"Savez-vous comment survient un tremblement de terre? L'explication géologique fut donnée avec précision, ponctuée de gestes face au paysage devant nous, décrivant la géologie des lieux et expliquant la relation étroite entre la nature des sédiments stratigraphiques et l'intensité des destructions Examen réussi! Il me donna rendez-vous, trois heures plus tard, à son poste de commandement et me demanda d'être accompagné par les ingénieurs des Travaux Publics.

S.A.R. le Prince Héritier MOULAY HASSAN, chef d'état-major des Forces Armées Royales (FAR) présidait la réunion. Des ministres du gouvernement l'entouraient, ainsi que des généraux des FAR. Le Prince fit une déclaration préliminaire. Sa Majesté Mohamed V Lui avait délégué la direction des opérations militaires consécutives au séisme à savoir: le sauvetage des survivants, les soins aux blessés, l'approvisionnement en eau non polluée et non contaminée, le déblaiement des décombres, la reconstruction de la ville Ensuite, se souvenant parfaitement du nom, Il me donna la parole pour expliquer le mécanisme d'un

. . Trois générations ont entendu ce chiffre d'un million d'hectares: la génération de ceux qui ont l'âge de mon père, la nôtre, et enfin, la génération de nos enfants. Ces générations qui ont entendu parler d'un million d'hectares irrigués, constatent aujourd'hui que le Très-Haut a exaucé les vœux de son humble serviteur, celui qui œuvre à votre service, Hassan..."

Extrait du discours prononcé par
SA MAJESTÉ HASSAN II
le 20 mars 1997

La disparition d'Hassan II, en 1999, marquait l'achèvement du 94e barrage, tandis que 6 autres étaient en construction, portant le patrimoine national à 100 grands barrages dont 85 édifiés sous Ses Hautes Directives. En outre, Il laissa, en testament, un programme de construction d'une centaine de barrages déjà localisés et étudiés, pour compléter l'aménagement hydraulique du royaume.

Cette œuvre impressionnante pour un Chef d'Etat constitua Sa populaire politique des grands barrages. Un beau livre illustré les présenta en janvier 1988 dans leur rigueur technologique. Il y manquait la révélation du cheminement ardu qui détermine une telle œuvre. Cette approche réclame une bonne connaissance de la science et des techniques, alliée à une politique clairvoyante. Ce cheminement, jamais décrit, mérite, pour le moins, une communication à l'Académie royale, autre témoignage de la créativité de Feu S.M. Hassan II.

L'opinion publique imagine la politique des barrages comme une vaste entreprise de construction dirigée par le chef d'Etat qui décide du lieu d'implantation de ces ouvrages colossaux des temps modernes. La pyramide de Chéops, record mondial du volume des matériaux de construction s'élevant à 2,5 millions de mètres-cube, depuis 4.500 ans, fait piètre figure maintenant à côté de celui du barrage d'Al Wahda avec ses 28 millions de mètres-cube (11 fois plus).

La symbolique médiatique, d'ailleurs, présente le barrage comme la plus colossale des constructions humaines. Elle en montre le déroulement depuis la pose de la première pierre jusqu'à l'inauguration par les plus grandes autorités rassemblées au sommet de l'ouvrage. Ainsi, l'opinion publique apprit-elle, en général, la politique des barrages. De là à la faire entrer dans l'histoire, il n'y eut qu'un pas, trop vite franchi. Mais, j'entends encore Feu S.M. Hassan II me dire à la fin d'une de ces éblouissantes cérémonies inaugurales, où le cortège automobile roulait sur les tapis villageois, étalés sur la route: "C'est bien beau tout cela ! Mais, n'oublions pas ces pauvres gens (les dizaines de milliers de spectateurs de la montagne) auxquels nous venons de capter l'eau en faveur des habitants de la plaine". Et la politique de l'eau se poursuivait, dénommée plus tard hydropolitique. dont la politique des barrages ne représentait qu'un épisode.

La commémoration du cinquantième anniversaire de la "Révolution du Roi et du Peuple (20 août 1953)" donne à l'Académie l'occasion de révéler que la politique des barrages constituait, certes, la pièce-maîtresse de l'hydropolitique nationale, création royale. L'image éculée de l'iceberg convenait parfaitement. La politique des barrages en formait la partie visible. Il convient désormais de révéler la partie cachée, méthode décente

HASSAN II ET LA POLITIQUE DES BARRAGES

Robert Ambroggi

Prologue

Auguste présage, Feu S.M. Hassan II naquit avec le premier grand barrage du Maroc, en 1929. Héritier de la tradition des Alaouites, issus d'une région pauvre en eau, Il adora se promener, durant son enfance, dans la région d'Ifrane, où l'eau ruisselle et s'étale de toutes parts. Il monta sur le trône au 14^{e} barrage, en 1961. Au 16e barrage, en 1967, Il prononça un discours politique annonçant Sa stratégie de retenue et de stockage d'eau de crue grâce à la construction de ces ouvrages

"... Aussi, nos préoccupations ont-elles porté sur l'édification de barrages, de manière à élargir au maximum le champ de l'irrigation, à faire valoir de plus en plus grandes étendues de terre, à renforcer le potentiel énergétique nécessaire à notre expansion économique, et enfin à régulariser le régime de nos fleuves pour écarter tout risque d'inondation et de dégradation des sols...

... Ainsi, dans peu de temps, le Maroc disposera d'un ensemble de barrages qui, en rendant l'eau disponible pour l'irrigation, joueront un rôle efficace dans la transformation de l'aspect de certaines terres. Celles-ci, d'arides et improductives, deviendront fertiles et fécondes ..."

Extrait du discours prononcé par
SA MAJESTÉ HASSAN II
le 3 mars 1967

Un double objectif visait à l'irrigation d'un million d'hectares avant l'an 2000 et, chemin faisant, à l'alimentation en eau potable de la population. Trente ans plus tard, Feu S.M. Hassan II avait tenu sa promesse et réalisé ses objectifs, témoignage de rigueur et d'opiniâtre volonté. Il exprima à son peuple sa satisfaction lors de l'inauguration du 88^{e} barrage, en 1997.

"... Nous inaugurons aujourd'hui, après six années de travaux, cet important barrage que nous avions baptisé "Al Wahda"...

... Ainsi, sur le plan agricole, ce barrage permettra d'irriguer plus de cent mille hectares, et constituera, Dieu soit loué! le couronnement de ces efforts visant à concrétiser un rêve devenu réalité, à savoir qu'à la fin de l'année 1997, nous aurons irrigué, par la grâce de Dieu, un million d'hectares...

* Etre enfin un pays conscient de la limite de ses ressources, mais ne rien céder pour autant de ses ambitions en tant qu'acteur responsable et à part entière, dans les enjeux de l'économie de marché régionale et internationale.

Je force un peu le trait, je le sais mais c'est pour vous faire partager ma conviction et vous expliquer mes frustrations, car de temps en temps chez nous, mais très souvent ailleurs, rares sont ceux qui spontanément acceptent de définir le Maroc comme je viens de le faire, en l'identifiant à la démocratie, à la cohérence, au réalisme et à la modernité.

C'est ce fossé du parti-pris et de l'ignorance qui continue à embrumer ou à dévoyer les esprits les plus avisés

Combler ce fossé, réduire cette fracture, c'est dans cette perspective que notre réunion d'aujourd'hui autour de la vision et de l'œuvre de Feu S.M. le Roi Mohammed V, prend toute sa signification. Il suffit par exemple de rappeler et ce n'est qu'une illustration parmi beaucoup d'autres, que c'est le Souverain, il y a un demi-siècle, qui avait demandé à sa fille, S.A.R. la Princesse Lalla Aïcha, de présider un meeting populaire à Tanger et pour y déchirer son voile, en signe de libération. Libération du Maroc renaissant à la souveraineté et à la dignité, libération de la femme marocaine aspirant à l'égalité, au respect et à la modernité. C'était il y a plus de cinquante ans. Ce rappel ne manque pas de saveur quand on sait les débats confus autour de ce même voile, qui agitent nos pays ou l'Europe en 2003.

C'est donc à l'aune de cette vision pionnière qu'il faut mesurer et qualifier la place et le rôle de la monarchie dans la construction du Maroc moderne. C'est aussi dans l'analyse des choix stratégiques difficiles, inédits et souvent à contre-courant de l'air du temps, qu'il faut trouver la réelle inspiration de nos monarques constamment mobilisés par la construction d'une société ancrée dans ses racines et son identité, mais constamment portée par la dynamique de la modernité universelle.

Feu S.M. Mohammed V a donné le ton et fixé le cap. Feu S.M. Hassan II en a contre vents et marées, consolidé les fondations et S.M. le Roi Mohammed VI est en train de donner à l'édification de cet Etat dont la force et la stabilité ne doivent rien au hasard ou à l'improvisation, le souffle, les équilibres et la profondeur qui sont la marque des grandes Nations et qui forgent les atouts et la légitimité de nos ambitions pour le Maroc du troisième millénaire.

LA SINGULARITÉ DE LA RÉPONSE MAROCAINE AUX DÉFIS DU SIÈCLE

André Azoulay

Les Historiens sauront mieux que je ne saurais le faire, dresser un bilan scientifique de l'exceptionnelle mutation qu'a connu le Maroc au cours des cinquante dernières années. Pour ma part, je voudrais profiter des quelques instants qui me sont dévolus, pour prendre la position du chroniqueur des annales plutôt que celle de l'expert ou de l'hagiographe de service, en essayant de partager avec vous ce que j'ai retenu de ce demi-siècle exaltant de la singulière destinée du Maroc contemporain.

Ce Maroc campé dans le poids et la richesse de son Histoire et résolument ancré dans le camp de la modernité. Ce Maroc qui a su apporter la réponse la plus cohérente, la plus avancée et la plus stable, aux défis politiques, économiques et spirituels auxquels est confronté ce grand arc de Nations et de Peuples qui au Sud, vont du Détroit de Gibraltar aux confins du Golfe arabique.

La tâche n'a pas été facile de ce côté de la Méditerranée, quand on connaît la modestie de nos ressources et la fierté farouche et exigeante de notre peuple.

Elle n'était pas évidente non plus pour Feu S.M. Mohammed V et Feu S.M. Hassan II qui ont su aller de l'avant malgré le scepticisme, voire l'hostilité qu'a suscité chez certains, l'opiniâtreté du projet de société qu'ils ont développé et qui n'a jamais varié ou dévié, au gré des conjectures, des modes ou des états d'âme de l'instant.

Un projet pour plus de liberté, plus de pluralisme et pour que cette liberté et ce pluralisme soient d'abord mis au service d'un pays ouvert, un pays partenaire, à l'écoute des autres et aux côtés des autres alors que fleurissaient et que fleurissent, tout autour de nous, dogmatisme, suivisme, exclusion, frilosité et rejet de l'autre.

Je vais si vous le permettez, m'attarder un instant sur ce Maroc en mouvement et qui malheureusement n'arrive toujours pas à s'imposer, y compris au regard de ceux qui sont nos partenaires ou nos amis les plus proches.

Ce Maroc en train de démontrer tranquillement mais avec une détermination que rien ne pourra ébranler, que l'on peut à l'orée du siècle qui commence :

* Etre une Monarchie et construire la démocratie,

* Etre un pays arabe et musulman, en Afrique du Nord et dans la mouvance du Moyen-Orient et faire de l'ouverture et du partenariat avec les autres un postulat qui façonne les attitudes et les réflexes de chacun d'entre nous,

NOTES

1) Le Défi, A.Michel,1976, p 71.

2) A.Laroui Histoire du Maghreb, tome 2,p. 154, Petite Coll Maspero, 1975.

3) Discours du 12 novembre 1956, cité par C.Palazzoli Le Maroc politique, Sindbad, 1974, p.65.

4) G Spillmann Du protectorat à l'indépendance (Maroc,1912 -1955) Plon p.101

5) La Grande encyclopédie du Maroc. Tome I :Institutions. p.17

6) Le défi. p.94.

7) Ch. A Julien Le Maroc face aux impérialismes, Ed.J.A. ,1978, p.487.

8) Cité dans Le Défi, Annexes, p .247.

9) Ibidem . Annexes, p..248

10) C.Palazzoli ,op.cit p.66-67

11) Ibidem, p 67-68.

12) 1958-1998 Quarante ans de libertés publiques au Maroc, REMALD.Thèmes Actuels, n°18

13) Le Tribunal administratif de Rabat ne semblait pas connaître ces propos de Mohammed V, pas plus que l'article 7 de la loi fondamentale du Royaume du 2 juin 1961, lorsqu'il a rendu sa décision Larbi Saadi le 13 mai 2002!!La Gazette du Maroc, 17 février 2003, p.9

14) C Palazzoli, op.cit p.65.

15) La dimension géopolitique du Maroc d'aujourd'hui, in Les Cahiers des troupes de Montagnes, n° 32, Grenoble, 2003, p.78.

16) Le Maroc dans le Monde, A.Hasbi et C.Serghini, La Grande Encyclopédie du Maroc. Tome 1, Institutions, p 171 et s

17) La mémoire d'un Roi Plon, 1993, p.77.

18) La Mémoire d'un roi, op cit. p.42

19) M.Rousset : Le Maroc Carrefour de la Méditerranée, Mélanges en l'honneur de M. Flory. La Méditerranée espace de coopération? Economica, 1994, p.329

20) La mémoire d'un roi, op.cit. p.77.

21) R.J.Dupuy, Table ronde et S. Ihrai : Les droits de l'homme et l'environnement international dans la constitution, in Révision de la Constitution marocaine de 1992 Imprimerie Royale, p..21 et 87.

22) Hassan II chef des armées et hommes de paix, M.Rousset Hommage à HASSAN II, Presses Universitaires de Grenoble, 2001 ,p 55

23)Les Forces Armées Royales, M. Sehimi, La Grande Encyclopédie du Maroc, tome 1, p 213. L'administration de la défense nationale : A.Jazouli, in L'armée marocaine à travers l'histoire Revue Maroc-Europe, n° 7, 1994, p. 273.

24) Le titre de la chronique que Mr.A.Stouky a consacré récemment au Sahara résume parfaitement cette continuité "Trois Rois .Une Cause"(Le Matin, 17, Juillet 2003).

Ce fut la création des Forces Armées Royales qui allaient constituer cet instrument ; le Prince Héritier Moulay Hassan fut chargé par le ROI "d'en être le créateur, l'organisateur", ce qui permit d'en officialiser la naissance par le dahir du 25 juin 1956; dans le même temps MOHAMMED V nommait Moulay Hassan Chef d'état-major général des FAR. Et là encore, il faut souligner la continuité avec la désignation, le 26 novembre 1985, du Prince Héritier Sidi MOHAMMED comme Coordinateur des affaires d'état major des Forces Armées Royales.

Au terme de cette présentation cavalière de la place que retrouve le Maroc sur la scène internationale, il me semble essentiel d'insister sur le fait que la volonté de mettre sur pied un instrument militaire efficace, performant, n'est absolument pas contradictoire avec la volonté de préserver la paix : MOHAMMED V l'avait parfaitement compris qui avait assigné aux FAR, outre la mission de défense de la patrie, des responsabilités dans le domaine de la protection civile, et , au-delà des frontières, la participation au rétablissement de la paix civile sous l'égide des Nations Unies dans des pays où elle était compromise(23)

Par la suite il fut évident que l'engagement des FAR fut entièrement conforme à ces missions que ce soit aux frontières du Royaume en Afrique, au Moyen Orient ou au Kosovo.

Cet engagement au service de la défense de la souveraineté et de l'intégrité du Royaume et tout autant au service de la paix, Feu HASSAN II l'a pleinement honoré

Il est certain qu'un Etat fort est aujourd'hui encore plus nécessaire qu'hier, dans un monde difficile où il faut parer à des menaces nombreuses et changeantes si l'on veut comme l'affirmait il y a peu Sa Majesté MOHAMMED VI "aller de l'avant pour assurer au Maroc davantage de développement économique et de solidarité sociale, consolider l'Etat de droit, protéger les droits de l'homme et s'ouvrir sur la modernité sans rien renier de nos valeurs sacrées".

Ces paroles illustrent parfaitement la continuité de pensée qui marque l'action des trois derniers Souverains, MOHAMMED V le fondateur, HASSAN II le bâtisseur, et Sa Majesté MOHAMMED VI qui poursuit avec ardeur et lucidité l'œuvre de construction de l'Etat moderne dont les bases ont été posées voici bientôt cinquante ans grâce à la Révolution du Roi et du Peuple(24)

oeuvre de cette politique il a fallu tenir compte des circonstances qui, au cours du dernier demi-siècle, ont fondamentalement changé -fin de la guerre froide qui en a occupé une grande partie, montée en puissance de l'Union Européenne et, on l'espère, de l'Euro-Méditerranée, mondialisation, unilatéralisme des Etats Unis...

Ceci doit être présent à l'esprit lorsque l'on évoque quelques événements marquants qui illustrent le dynamisme de la politique extérieure du royaume engagée par MOHAMMED V, exécutée le plus souvent par le Prince Héritier et poursuivie par HASSAN II . Admission à la Ligue Arabe, organisation de la conférence de Casablanca, participation à la conférence de Belgrade, qui répondait à celle de Bandoeng à laquelle le Maroc n'avait pu encore participer, présence active à l'Assemblée générale des Nations Unies. Tout cela correspondait aux engagements du Roi en faveur de la solidarité arabo-musulmane, de la défense des pays du tiers-monde, de la solidarité africaine, du non-alignement mais pas du "non-engagement comme Feu HASSAN II l'affirmait avec force à Belgrade ; et ce faisant, il se conformait en tous points aux recommandations de Son Père".

Il avait en effet retenu que par dessus tout, les relations internationales du Royaume devaient être fondées sur "le principe de l'égalité des Etats et du respect mutuel de leur souveraineté".

"Je suis engagé avec des pays partenaires, mais jusqu'à la limite de ma souveraineté, et de la liberté de mon choix. Si j'outrepasse cette liberté de choix et que je m'impose la volonté des pays avec lesquels je suis engagé, je deviens aligné"[20]

Mais naturellement cette orientation de la politique étrangère du Royaume était parfaitement compatible avec l'attachement aux valeurs de l'occident et à une coopération avec les nations européennes et notamment avec celles dont la géographie et l'histoire avaient fait des voisines et des partenaires.

Mais pour MOHAMMED V il est clair que la solidarité maghrébine et l'unité du Maghreb constituaient une option fondamentale. Si aujourd'hui encore cette unité demeure du domaine de l'espérance, ce n'est pas faute pour le Roi HASSAN II de n'avoir pas tout tenté pour la réaliser.

Il faut aussi ajouter que dès le départ MOHAMMED V a voulu que cette politique étrangère du Maroc indépendant, fut placée sous l'empire du droit, du respect de la loi internationale et notamment de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme. La Loi Fondamentale de 1961, puis la Constitution de 1962 dans ses versions révisées ne manqueront pas de réitérer, voire de renforcer en 1992, cet engagement de placer le Maroc sous l'empire de la loi internationale incarnée par les Nations Unies[21].

Il faut enfin aborder un dernier point particulièrement important en ce domaine comme le Maroc avait pu le constater depuis la bataille de l'Isly jusqu'à 1912: Un Etat n'est respecté, tant sur le plan intérieur que sur le plan extérieur que s'il est en mesure de se défendre[22] : Pour que la capacité de l'Etat de se défendre ne fût pas prise en défaut il fallait construire l'instrument qui lui avait manqué au 19 siècle, et dont il avait été dépossédé en raison des dispositions du traité de Protectorat.

Sa volonté de faire respecter le pluralisme est attestée d' ailleurs, par le soin qu'il mit à faire en sorte que la composition du Conseil National Consultatif soit aussi proche que possible de la composition de la société marocaine sur le plan politique, social, économique, professionnel ou culturel etc. "pour qu'elle soit le reflet des différents aspects de la vie du pays et le lieu où pourront se confronter toutes les opinions".

Mais il reste que l'objectif final c'est la promotion "d'une véritable vie représentative permettant au peuple de gérer les affaires publiques dans le cadre constitutionnel garantissant la liberté, l'égalité et la justice pour les individus et les collectivités"(14).

La loi fondamentale du 2 juin 1961 puis les constitutions successives de 1962 à 1996, les chartes locales de 1960, 1963, 1976, 1977 et enfin 2002 pour les diverses collectivités locales, communes, provinces et préfectures et régions, témoignent amplement de la fécondité des idées de MOHAMMED V et de la continuité de l'action de ses successeurs, HASSAN II tout d'abord, puis aujourd'hui, Sa Majesté MOHAMMED VI qui, malgré les aléas de la conjoncture, ont maintenu le cap dans la direction indiquée par le Père de la Nation.

Le Maroc est désormais un pays souverain, solidement organisé selon les principes démocratiques, respectueux des droits des individus comme de ceux des groupes sociaux et des collectivités ; il lui est désormais possible de reprendre sa place dans le concert des Nations; c'est ce que MOHAMMED V s'apprête à faire après une éclipse d'un demi-siècle, posant ainsi les bases de la dimension géopolitique du Maroc contemporain (15).

C) LE MAROC ET LA VIE INTERNATIONALE(16)

On sait que le traité de Protectorat avait enlevé au Maroc la maîtrise de sa défense et de ses relations extérieures;"Mon Père, lui, écrit feu HASSAN II, qui s'intéressait beaucoup aux affaires étrangères, avait dû toute sa vie se contenter de ce qu'il entendait et lisait dans la presse"(17).

On peut aisément comprendre pourquoi à Tanger, en avril 1947, le Sultan Sidi MOHAMMED BEN YOUSSEF avait évoqué le retour de l'indépendance inséparable, à ses yeux, de la liberté qu'aurait alors le Maroc de reprendre la place qui avait toujours été la sienne dans la vie internationale(18) et de nouer des relations avec les partenaires de son choix notamment avec les Etats arabes. C'est à cette tâche que de façon méticuleuse MOHAMMED V va se consacrer au cours des trop brèves années qui lui restent à vivre.

HASSAN II évoque cette époque où "il fallait mettre sur pied une diplomatie, adhérer à la Ligue arabe et surtout résorber les dix mille hommes de l'Armée de Libération"(19).

Si dès 1956 la politique extérieure du Maroc fut construite sur quelques principes de base, il ne fut pas toujours aisé de les concilier entre eux : indépendance nationale intégrité territoriale, intégration du Maghreb et solidarité arabo-musulmane, solidarité africaine, attachement à la charte des Nations Unies et défense de la paix, tous figurent dans le préambule de la Constitution dès 1962 Mais il ne faut pas oublier que dans la mise en

profit"[8]. Et quelques années plus tard, en mars 1952, dans le mémoire annexé à une missive adressée au même Président, il précise . "Notre objectif final (est) d'offrir au peuple marocain la possibilité de gérer ses affaires au moyen d'une assemblée représentative et d'un gouvernement constitutionnel à caractère moderne et démocratique"[9].

Naturellement dès son retour au Maroc, MOHAMMED V s'empresse de réaffirmer solennellement les objectifs qui ont toujours été les siens, même si les modalités de leur mise en oeuvre appelaient plus ample réflexion.

On sait qu'il souhaitait que les futures institutions fussent respectueuses"des traditions nationales qui, disait-il, n'ont connu d'autre régime politique que celui de l'Imamat fondé sur la justice et le respect de la personne humaine" ,-et dans le même discours prononcé le 12 novembre 1956 à l'occasion de l'inauguration du Conseil National Consultatif, il annonçait la future élection d'une assemblée représentative ainsi que la création d'assemblées locales également élues "qui permettront l'éducation politique des citoyens et leur participation à la gestion de leurs propres affaires : Notre désir est de construire la démocratie par la base"[10].

Ce sont ces projets qu'il précise en présentant la Charte Nationale le 8 mai 1958,'celle-ci met notamment en oeuvre les principes suivants[11] :

-La souveraineté nationale est incarnée par le Roi ;

-Une démocratie authentique s'inspirera des principes de l'Islam et permettra au peuple de participer à la gestion et au contrôle des affaires de l'Etat ;

- La séparation des pouvoirs sera assurée;

- Le gouvernement sera responsable devant Nous;

- Une assemblée représentative sera élue;

- Des élections locales seront organisées.

Ces intentions vont être confirmées dans le message à la Nation du 25 mai 1960.

En homme pragmatique et prudent, attaché à tirer le maximum de profit de l'expérience acquise, MOHAMMED V se rend compte que dans toute société, le noyau dur du "contrat social", c'est le respect de la liberté et des droits des individus et des collectivités. La liberté, ce n'est pas la liberté des uns au mépris de celle des autres, que les uns et les autres soient des individus, des catégories sociales, régionales, ethniques ou partisanes.

A cet égard les paroles de MOHAMMED V constituent au sens le plus profond du terme, une véritable charte des droits et libertés consacrés en partie d'ailleurs pour ce qui concerne les libertés publiques par les dahirs du 15 novembre 1958[12]. Que disait le Roi à cet égard?

"Les privilèges doivent disparaître; la compétence, la valeur personnelle et la probité présideront seules à l'accession à la fonction publique"[13].

"Nous leur garantirons la liberté d'opinion, de réunion et d'association...dans les seules limites du respect dû au régime monarchique, la sauvegarde de l'Etat et les impératifs de l'intérêt général".

On comprend alors que son adhésion au Manifeste du 11 janvier 1944 fut sans réserve. Et c'est en parfaite continuité avec cette adhésion qu'il se rendit à Tanger et qu'il prononça le fameux discours du 10 avril 1947, réaffirmant la volonté du Maroc de recouvrer sa souveraineté et la possibilité de retrouver sa place dans les relations internationales, notamment en renouant des liens avec les pays arabes.

Le 18 novembre 1955 c'est le peuple marocain et son Roi qui pouvaient saluer le triomphe d'une politique conduite contre vents et marées jusqu'à son terme : l'indépendance et la souveraineté retrouvées.

Est-il besoin d'ajouter que les recommandations qu'il faisait au Prince Héritier Moulay Hassan lors de son investiture, le 9 juillet 1957, mais qui s'adressaient aussi à tous les Marocains ont été suivies à la lettre : "Je te recommande ton pays bien aimé, ta patrie le Maroc. C'est la terre de tes ancêtres et le dépôt des acquis récents et anciens...Sauvegarde son indépendance, défends son unité historique et territoriale. Ne tolère pas qu'il soit porté atteinte d'un pouce à sa liberté et à son intégrité..."[5].

A ces paroles répondent parfaitement celles du Roi HASSAN II : "Après lui avoir apporté l'indépendance, c'est le Père du peuple qui a véritablement jeté les bases de la jeune Nation Marocaine"[6]. La tâche d'unificateur de la Nation et de son sol commencée sous l'impulsion de MOHAMMED V à Tétouan le 9 avril 1956 et, symboliquement le lendemain, à Arbaoua, s'est poursuivie avec l'abolition du statut de Tanger et la récupération difficile d'ailleurs, de Tarfaya (1958); il revenait au Roi HASSAN II de négocier le retour de Sidi Ifni(1969), puis surtout d'organiser la Marche Verte et de permettre ainsi le retour des provinces sahariennes en conformité avec la voie que lui avait indiquée son Père[7].

Aujourd'hui il échoit à Sa Majesté MOHAMMED VI la difficile mission d'obtenir de l'Espagne voisine la reconnaissance de la légitime revendication du Royaume à l'égard des enclaves espagnoles en terre marocaine, séquelles d'une époque révolue.

Désormais, il devenait possible, sur la base de la souveraineté et de l'unité retrouvées de construire l'Etat moderne dont le peuple marocain avait besoin. C'est là une tâche à laquelle MOHAMMED V n'avait pas manqué de songer.

B) LA CONSTRUCTION DE L'ETAT MODERNE

Bien avant que l'objectif qu'il s'était tracé ne fut atteint, MOHAMMED V avait peu à peu fait valoir la conception qu'il se faisait du futur Etat marocain indépendant et cela pour répondre à ses détracteurs qui lui imputaient le désir d'établir un régime despotique, concentrant la totalité des pouvoirs entre ses mains.

Déjà dans sa lettre au Président Auriol (avril 1947), il écrivait : "On répand ...des bruits aussi faux que tendancieux et l'on assure que Nous aspirons au pouvoir absolu, que Nous sommes opposé aux principes de la démocratie.... Nous avons déclaré en toutes occasions que Nous désirions octroyer à Nos sujets tous les droits et toutes les libertés à la condition qu'ils soient réels et que la totalité de Notre peuple puisse en tirer avantage et

marocain autour de sa personne et du trône Alaouite dans un Maroc qui avait reconquis sa Souveraineté et qui s'apprêtait à retrouver l'intégrité de son territoire (A).

De cette première conquête ou reconquête tout le reste découlait.

Un Etat souverain dans la deuxième moitié du vingtième siècle, ne peut être un Etat moderne qu'à la condition d'être un Etat démocratique et MOHAMMED V l'avait parfaitement compris; mais il savait aussi que cet Etat, fondé sur les réalités du monde contemporain, ne devait pas se couper de ses racines afin de rester fidèle à son histoire, à l'authenticité nationale : "Certes cette intégration de la tradition nationale ne consistait pas à reprendre les règles de gouvernement des régimes précédents", ni à maintenir ce que Abdallah Laroui appelle "les règles de la décadence"[2]. Cette démocratie doit en effet être conforme à nos traditions nationales..." déclare-t-il mais il est conscient de là nécessité d'édifier une "démocratie authentiquement nationale et constructive..."[3] et c'est dans cet état d'esprit qu'il a engagé la modernisation des institutions nationales sur la voie démocratique mais dans le respect des traditions dès lors que celles-ci méritaient d'être conservées (B).

Enfin pour le ROI qui retrouve son pays et son trône, un Etat souverain, maître de son destin, se doit d'être respectueux de la loi internationale, d'œuvrer à sa préservation ainsi qu'à celle de la paix en développant des relations avec les Etats sur la base du respect de l'égalité entre les nations . c'est ce que s'apprête à faire le Maroc qui renoue avec la vie internationale après une éclipse finalement très brève d'à peine un demi- siècle (C).

A) INDEPENDANCE, SOUVERAINETE ET UNITE NATIONALE

Les historiens et observateurs des années cruciales qui s'ouvrent avec la protestation contre le dahir berbère sont unanimes pour souligner le fait que le Sultan eut "l'intelligence de comprendre qu'il lui appartenait d'assurer l'avenir de la dynastie en prenant la tête du mouvement pour l'indépendance". Progressivement avec subtilité mais avec détermination, il va assumer cette mission.

Le rappel de quelques faits peut illustrer cette posture que va adopter le Sultan Sidi Mohammed Ben Youssef qui témoigne de son sens de l'opportunité mais aussi de sa volonté de ne rien céder sur l'essentiel.

Déjà lors de son voyage triomphal et quelque peu mouvementé à FES en mai 1934, il avait sans doute perçu ce qu'il représentait pour le peuple marocain et ce que celui ci attendait de lui; dès que les circonstances se montrèrent favorables, il affirma l'objectif qui leur était commun : l'indépendance; il s'appuyait désormais publiquement sur le Mouvement National qui avait pris le relais du Comité d'action Marocaine en rédigeant le Manifeste pour l'indépendance du 11 janvier 1944.

On a souvent relevé que le fait d'avoir l'année précédente, en janvier 1943 participé à la Conférence d'Anfa aux côtés de ROOSVELT et de CHURCHILL, lui avait fait en quelque sorte toucher du doigt qu'il représentait un Etat dont il était le chef légal en dignité de ceux avec lesquels il conversait[4].

MOHAMMED V ET LES FONDEMENTS DU MAROC CONTEMPORAIN

MICHEL ROUSSET

HASSAN II est sans conteste le "bâtisseur"de l'Etat moderne ainsi que le qualifiait Léopold Sédar SENGHOR lors de l'inauguration de votre honorable Académie à Fès le 21 avril 1980.

Mais on ne construit solidement que sur des fondations robustes et celles-ci ont été posées patiemment, avec persévérance, de 1927 à 1961 par le Sultan MOHAMMED BEN YOUSSEF, puis par le Roi MOHAMMED V.

MOHAMMED V, le LIBERATEUR, a réussi au cours de cette période à forger cette symbiose que constitue "la Révolution du Peuple et du Roi" dont la pérennité se vérifie depuis cinquante ans, et sur laquelle repose le Maroc d'aujourd'hui : Les premières années du règne de Sa Majesté MOHAMMED VI en apportent la preuve

La démonstration que l'on se propose de présenter emprunte beaucoup d'éléments aux nombreux essayistes ou historiens qui ont écrit sur cette période, mais aussi à Feu HASSAN II qui, aux côtés de Son Père, a été étroitement associé à tous les événements qui se sont produits y compris à l'exil : "On ne répétera jamais assez que sans la sagesse, l'opiniâtreté et la clairvoyance du Roi MOHAMMED V la nation marocaine n'existerait ni politiquement ni sociologiquement ni territorialement' écrit-il dans le Défi[1]

La pertinence de ces propos éclate lorsque l'on rapproche deux dates fameuses entre toutes : 20 août 1953, le départ en exil, 18 novembre 1955 la fête du trône à Rabat, après le retour au Maroc. Deux dates qui résument de façon saisissante la signification des vingt-cinq années du règne de MOHAMMED BEN YOUSSEF et son rôle éminent dans la construction du Maroc d'aujourd'hui.

Ce rôle est immense et il ne saurait être question d'en épuiser la richesse dans cette intervention ; je me bornerai à l'évocation de trois aspects fondamentaux de l'œuvre de MOHAMMED V qui me paraissent précisément constituer au sens le plus fort du terme, le socle sur lequel repose depuis un demi siècle le Maroc moderne.

Il est tout d'abord d'une évidence absolue que le titre de "LIBERATEUR" qui lui est attribué est le résultat de l'habileté et d'un très grand sens politique dont il a fait preuve tout au long de son règne; profitant à la fois des circonstances et des erreurs commises par les gouvernements français et leurs représentants successifs au lendemain de la guerre, il a réussi progressivement à s'imposer comme le symbole de la volonté d'indépendance qui animait le peuple marocain : aussi n'est-il pas étonnant qu'il ait pu faire l'unité du peuple

V, et a donné à sa vision un caractère prémonitoire. Aussi, faut-il souhaiter que les générations nouvelles, qui assument désormais la responsabilité du destin du continent, revisitent sa pensée et celle du Roi Hassan II qui a eu à poursuivre son œuvre africaine après sa disparition, peu de temps après la conférence de Casablanca Ils y trouveront d'utiles indications sur les cheminements qui ont conduit aux impasses et aux tragédies qui paralysent l'essor de nombreux pays du continent depuis tant de décennies, mais aussi des raisons d'espérer en un renouveau à la mesure des ambitions qu'ils nourrissent pour l'Afrique et pour leurs peuples.

NOTES

1) Discours de la fête du Trône du 18 novembre 1955 in . "SA MAJESTE MOHAMMED V . Le Maroc à l'heure de l'indépendance". Tome I 1955 - 1957 - Publication du Ministère de l'Information et du Tourisme, Rabat.

2) - Ibid -

3) HASSAN II : "Le Défi" , éditions Albin Michel, Paris, 1976

4) CHARLES ANDRE JULIEN "Le Maroc face aux impérialismes 1415 - 1956", éditions J A., Paris, 1978

5) - ibid–

6) Mohammed V · Discours, in ouvrage déjà cité

7) HASSAN II - ouvrage déjà cité

8) HASSAN II - ibid -

9) CHARLES ANDRE JULIEN - ouvrage déjà cité

10) SA MAJESTE MOHAMMED V - Discours de la Fête du Trône 18 novembre 1956 in ouvrage déjà cité, p 21 et suivantes

11) SA MAJESTE MOHAMMED V Discours du 27 mars 1956 in ouvrage déjà cité, pages 157 et 158.

12) SA MAJESTE MOHAMMED V Discours du 18 novembre 1956 in ouvrage déjà cité

13) SA MAJESTE MOHAMMED V - Discours in ouvrage déjà citÉ - page 117

14) GEORGES VAUCHER " Sous les Cèdres d'Ifrane - Libres entretiens avec HASSAN II Roi du Maroc, éditions René Julliard, Paris, 1962, p 209

15) Georges VAUCHER - ouvrage déjà cité

16), 17), 18), 19), 20) Citations tirées du " DISCOURS prononcé par SA MAJESTE LE ROI au cours de la séance d'ouverture de la Conférence Africaine de Casablanca le 4 janvier 1961 - Publication du Ministère de l'Information et du Tourisme, Rabat

V - CONCLUSION

Par sa pensée et par son action Mohamed V, a été sans conteste le précurseur des mouvements d'indépendance de l'Afrique, et un des pionniers les plus déterminés de la libération du continent En conduisant le Maroc à l'indépendance, dès 1955, il en fit le premier des pays victimes du partage colonial de la fin du XIX siècle et du début du XX siècle à recouvrer sa pleine souveraineté. Mohammed V et le mouvement national marocain ont ouvert ainsi la voie aux autres pays du continent.

L'indépendance du Maroc et le processus qui y a conduit avaient montré l'inanité des tentatives visant à perpétuer, par la force et par la violence, des systèmes de domination condamnés par l'histoire et appelés à disparaître dès l'instant que les peuples étaient déterminés à reconquérir leurs libertés. La voie de la négociation, qui a prévalu en définitive au Maroc, grâce à la lucidité et à la ténacité de Mohammed V, avait fini également par faire école Plusieurs Etats ont pu accéder ainsi à l'indépendance dès le début des années 1960, sans connaître les graves dévastations de la lutte armée. Cette voie a fini par s'imposer même là où les affrontements, qu'on aurait pu éviter ou tout au moins limiter, avaient déjà fait des centaines de milliers de victimes, et creusé entre des peuples, que tout aurait du rapprocher, des fossés difficiles ensuite à combler

Le premier, dans le continent, Mohammed V avait perçu, aussi, à travers la guerre d'Algérie, la crise congolaise et le régime d'apartheid de l'Afrique du Sud, la nécessité de mettre fin à toute domination coloniale sur l'ensemble du territoire africain, et d'y bannir, en même temps, tout régime politique fondé sur la discrimination raciale, linguistique ou religieuse

De même, il avait le premier pressenti, à travers l'expérience de co-souveraineté qu'on avait voulu imposer au Maroc, et à travers celle de la crise congolaise, le danger que représentait le néocolonialisme pour l'Afrique nouvellement indépendante En concédant une indépendance formelle, le néocolonialisme cherchait, en effet, à continuer d'exploiter les pays au détriment de leurs peuples, et à y renforcer la main mise sur les ressources essentielles, et, ce, en semant la zizanie entre les dirigeants, et en utilisant leurs discordes pour asseoir la prééminence des intérêts extérieurs par le contrôle sur les secteurs vitaux de l'économie et sur les structures fondamentales d'état.

De son analyse, et sans doute aussi de celle du Prince héritier Moulay Hassan dont la pensée était inséparable de la sienne, et de celle des leaders du mouvement national marocain, il avait tiré la judicieuse conclusion que l'Afrique nouvelle, pour conjurer les menaces potentielles devait s'unir Cette union était indispensable pour permettre, par la mise en commun des efforts, à chacun des Etats de pouvoir assumer sa pleine souveraineté et de répondre aux aspirations de ses populations au progrès et au bien-être.

La Conférence de Casablanca lui fournit l'occasion de montrer la pertinence de ses idées. La Charte de Casablanca consacre sa vision des responsabilités qui devaient incomber, désormais aux dirigeants africains, face aux périls et aux nouveaux défis que la quête de liberté, de justice, de progrès et de paix imposent à l'ensemble de l'humanité

L' évolution du continent africain, au cours des cinquante années qui nous séparent de la "Révolution du Roi et du peuple", a confirmé la justesse des analyses de Mohammed

Les participants réitèrent leur volonté d'intensifier leurs efforts en vue de promouvoir une coopération effective entre leurs états dans les domaines économique, social et culturel, dans le but de consolider la liberté des pays d'Afrique, de hâter leur unité et d'assurer leur sécurité.

Ils lancent enfin un appel à tous les Etats indépendants d'Afrique, dont beaucoup étaient déjà soumis aux pressions des anciennes puissances coloniales, pour qu'ils s'associent à leur initiative, dans le respect de la Charte des Nations Unies et de la Déclaration de la Conférence afro-asiatique de Bandoeng qui, toutes, rappellent-ils ont pour objectif de promouvoir la liberté de tous les peuples et leur coopération en vue de consolider la paix internationale.

En effet, seuls avaient participé à la Conférence, autour de Mohammed V et du Prince héritier, les pays qui s'étaient engagés dans le soutien actif au Gouvernement légal du Congo ex-belge. Leurs Chefs d'état étaient parmi les personnalités les plus marquantes de la lutte émancipatrice de l'Afrique, à savoir: Gamal Abdel Nasser d'Egypte, auteur de la nationalisation du canal de Suez, Kwamé Nkrumah, pan-africaniste convaincu qui avait conduit la lutte pour l'indépendance de la Gold Coast devenue en 1957 le Ghana, premier Etat indépendant de l'Afrique subsaharienne, Ahmed Sékou Touré qui, par son "non" au référendum de septembre 1958, avait fait de la Guinée le premier Etat "francophone" à décider souverainement de son indépendance; Modibo Keita, initiateur de l'indépendance du Mali, militant infatigable dont les choix avaient contribué à hâter le processus d'indépendance des autres pays "francophones"

Pour mettre en œuvre les dispositions de la Charte, dont la signature restait ouverte à tous les Etats indépendants d'Afrique ou qui le deviendront, et pour donner un élan particulier à la coopération intra-africaine, est créé un mécanisme institutionnel composé des organes suivants: une Assemblée consultative, sorte de parlement continental africain, un Comité politique réunissant les Chefs d'état, un Comité économique, un Comité culturel et un Haut Commandement militaire, se réunissant régulièrement selon une périodicité définie. Un Secrétariat permanent reçoit la charge de la coordination et du suivi de l'action des différentes instances de l'Union.

La Charte de Casablanca crée ainsi un cadre inédit d'intégration africaine. Son adoption témoignait à la fois de la volonté de rompre définitivement avec un passé de près de cinq siècles au cours desquels le sort d'une grande partie de l'Afrique et de plusieurs millions d'Africains, avait été souvent déterminé en raison d'intérêts extérieurs au continent, et de celle de prévenir toutes les menées néocolonialistes, déjà en marche au Congo ex-belge et en germe dans des accords de coopération, signés par certains pays au moment des indépendances, accords dont certaines clauses sont demeurées secrètes à ce jour.

Une fois encore le Roi Mohammed V devançait l'histoire. Sa vision des dangers qui menaçaient la stabilité et le développement du continent, et qu'il cherchait à conjurer, a été amplement confirmée par les évènements malheureux qui ont marqué tragiquement l'histoire de l'Afrique au cours des dernières décennies.

constitue l'aspect le plus abject du colonialisme et la plus hideuse de ses séquelles. Si l'exploitation de l'homme par l'homme est un crime en soi, il est plus criminel encore de dénier à l'homme sa qualité d'être humain et de le traiter d'une façon indigne en raison de sa couleur, de sa confession ou de sa langue Et tant qu'il y aura des hommes qui croient ou défendent le système de ségrégation raciale l'humanité toute entière demeure à un niveau bien bas.

Aussi, lançons-nous un appel à tous les peuples pour qu'ils prennent la tête du combat, pour l'égalité des hommes et pour qu'ils soient l'exemple du respect de la dignité de l'homme, de la sauvegarde de ses droits et la défense des valeurs humaines sans considération de langue ou de couleur." (20)

Le premier, parmi les Chefs d'état africains, il apporte son soutien aux mouvements de libération et à ceux qui luttent contre l'apartheid en Afrique du Sud. Il leur accorde, avant tout autre Etat une reconnaissance officielle. Il reçoit leurs dirigeants, les encourage, les aide et facilite l'installation de leurs Secrétariats et de leur Bureau de coordination au Maroc, comme ont pu me le confirmer Aristide Pereira, successeur de Amilcar Cabral à la tête du PAICG, après son assassinat, Et Premier Président de la République du Cap Vert indépendant, et de feu l'écrivain et poète Mario de Andrade, fondateur et premier dirigeant du MPLA de l'Angola. On sait que Nelson Mandela lui-même fut reçu au Maroc avant son arrestation par le régime de l'apartheid. Cette aide fut poursuivie, même sur le plan des équipements militaires par le Roi Hassan II après le décès de son Père.

4 - LA CHARTE DE CASABLANCA

A la conférence de Casablanca, c'est une stratégie globale de lutte pour la libération et le développement solidaire de l'Afrique que Mohammed V, qui préside les travaux assisté de son fils le Prince Héritier Moulay Hassan, propose à ses pairs et à l'ensemble des peuples du continent.

La Charte adoptée par la Conférence en conclusion de ses travaux confirme les analyses de Mohammed V et consacre sa vision et celle du Prince Héritier et du mouvement national marocain, vision qui répondait largement aux idées du panafricanisme et aux aspirations exprimées par de nombreuses élites intellectuelles africaines.

Cette Charte affirme la détermination des signataires à faire triompher les libertés dans tout le continent, à réaliser l'unité de l'Afrique, à conserver et à consolider l'unité de vues et d'action de leurs états respectifs dans les affaires internationales, afin de sauvegarder l'indépendance et la souveraineté de tous les Etats africains.

La Charte proclame ensuite la volonté des signataires de libérer les territoires africains encore soumis à la domination coloniale, d'éliminer le colonialisme et le néocolonialisme sous toutes leurs formes et de s'employer à débarrasser l'Afrique de toutes les interventions politiques, de toutes les pressions économiques. Elle affirme, en outre, la nécessité pour les états africains indépendants d'orienter leur politique économique de manière à ce que les richesses africaines soient exploitées au profit des peuples du continent

3 - LE PROBLEME CONGOLAIS ET LES DEFAILLANCES DE L'ONU

Le Congo ex-belge, indépendant le 1er juillet 1960, est aussitôt confronté à des visées néocolonialistes qui mettent en cause sa souveraineté et son unité territoriale, et qui obligent le Président du Gouvernement Patrice LUMUMBA, pour y mettre fin, à solliciter l'aide de l'Organisation des Nations Unies, garante de la paix et de la sécurité du monde A l'appel du Président LUMUMBA, et à la demande du Secrétaire général des Nations Unies, MOHAMMED V envoie des troupes et des techniciens dans le but, dit-il, "de consolider l'indépendance du Congo, de sauvegarder son intégrité territoriale et d'aider le Gouvernement légal du Congo à surmonter les difficultés naturelles que rencontre tout Etat à l'aube de son indépendance et l'aider à régler les problèmes crées de toute pièce par le colonialisme " (17)

Il le fait, certes, dit-il, pour honorer les engagements du Maroc vis-à-vis, de l'O.N.U., dont il croit à la mission destinée à faire " régner dans le monde la justice et la démocratie" et assurer la défense des faibles et la sauvegarde de leurs liberté, mais aussi, et surtout, par devoir de solidarité africaine "en vue d'étouffer dans l'œuf le néo-colonialisme pour nous en protéger et éviter que notre continent ne devint un objet de marchandage, un terrain de lutte ou d'affrontement des antagonismes." (18)

Quand il constate que l'ONU, au lieu de "faire face à la situation avec des moyens conformes à ses engagements" et d'exécuter ses propres résolutions, entrave, au contraire, l'action du Gouvernement congolais et favorise les menées subversives de l'ancienne puissance coloniale, il décide le 12 décembre 1960 "le retrait des troupes marocaines mises à la disposition des Nations Unies, afin, dit-il, "de ne pas être complice de cette politique préjudiciable aux intérêts du peuple congolais, contraire au mouvement d'émancipation de l'Afrique et non conforme aux résolutions des Nations Unies et qui heurte notre conscience et notre idéal".

Pour lui, l'affaire congolaise soumet l'Afrique à une dure épreuve qu'il énonce sous forme d'alternative "ou bien promouvoir une solution rapide et efficace susceptible de garantir la réalisation complète des aspirations du peuple congolais et ce serait là une victoire éclatante non seulement pour ce dernier mais pour tous les peuples d'Afrique, ou bien accepter de laisser tous les autres peuples d'Afrique exposés au danger d'un néo-colonialisme qui détruirait leur unité, porterait atteinte à leur souveraineté et leur indépendance, entraverait leur marche dans la voie du progrès et la prospérité et les empêcherait d'accomplir la mission qui leur incombe dans le monde." (19)

L'histoire a donné raison à Mohammed V sur ce point comme sur bien d'autres Faute d'avoir résolu le problème congolais selon les voies qu'il préconisait on n'a laissé se développer une situation qui a conduit irrémédiablement aux errements et aux renoncements qui continuent de faire tant de ravages sur le continent.

Outre le colonialisme et le néocolonialisme qui sont en train d'hypothéquer sérieusement l'avenir de l'Afrique et le sort de ses peuples, il dénonce un autre fléau aux conséquences tragiques: l'apartheid. "L'Afrique, constate-t-il, demeure le seul continent où la ségrégation raciale est érigée en système et appliquée comme doctrine. Cette ségrégation

l'histoire accompli, le 22 octobre 1956, par l'aviation de chasse française établie en Algérie, sur un avion marocain transportant ses hôtes algériens de Rabat à Tunis. Il ressent le rapt des principaux dirigeants de la Révolution algérienne, dont Ahmed Ben Bella et Aït Ahmed, comme une grave atteinte à sa propre personne, et comme la manifestation d'une volonté de saper toute initiative destinée à trouver une solution pacifique au drame algérien(15)

A cet acte inqualifiable, il répond par une volonté toujours plus grande de soutenir et d'aider, dans toute la mesure de ses moyens, le mouvement algérien de libération, qu'il appelle la communauté internationale à soutenir de tout son poids.

Ouvrant, le 4 janvier 1961 la Conférence Africaine de Casablanca, convoquée essentiellement en liaison avec les évènements du Congo ex-belge et la situation nouvelle qu'ils créent pour le continent, il déclare : "l'Afrique a longtemps subi le colonialisme Si un certain nombre de pays de ce continent se sont libérés, d'autres par contre demeurent encore sous la domination du colonialisme sous sa forme ancienne ou nouvelle. Ces deux formes constituent un danger réel pour l'Afrique et un obstacle à sa libération et à son évolution. Si notre devoir d'hommes et la solidarité africaine nous ont amené à déployer des efforts pour résoudre le problème congolais, cela ne doit pas nous faire oublier que nous avons tout près de nous en Algérie, à combattre un colonialisme chauvin et féroce, qui s'acharne depuis plus de six ans contre nos frères algériens en leur imposant une guerre d'extermination pour le seul motif que ce peuple a revendiqué son droit à la liberté, à la dignité et à l'indépendance." (16)

Constatant que les bonnes dispositions du Gouvernement provisoire de la République algérienne pour une solution négociée ne sont nullement prises en compte par le Gouvernement français, il en appelle à l'O.N.U. pour que la communauté internationale agisse de manière à permettre au peuple algérien combattant de jouir de son indépendance et de sa souveraineté.

Les évènements d'Algérie et ceux du Congo ex-belge renforcent sa conviction que la décolonisation de l'Afrique, la liquidation de l'apartheid et de toute les séquelles du colonialisme sont des impératifs majeurs pour que soient assurés la paix et le progrès du continent. A cet effet, il lui paraît indispensable de promouvoir la solidarité entre tous les états et tous les peuples du continent.

2 - LA CONFERENCE AFRICAINE DE CASABLANCA

Il prit à cet effet des initiatives hardies, en particulier en convoquant la Conférence africaine qui se réunit à Casablanca du 4 au 7 janvier 1961. Devançant encore les idées de son temps, il y fait un diagnostic lucide de la situation qui s'installe à la faveur des nouvelles indépendances et des visées néocolonialistes qui les accompagnent. Ses mises en garde anticipent sur les évènements douloureux qui vont marquer l'évolution ultérieure du continent.

nouvelle demande encore beaucoup plus d'efforts qu'auparavant. Il n'y aura plus de bouc émissaire. Ce qui se fera de bien sera fait par les Marocains. Grâce à l'union des Marocains et des patriotes marocains dont le concours a été efficace pour la réalisation de l'indépendance et de l'unité, nous vaincrons les difficultés et nous édifierons le Maroc nouveau, heureux et prospère." (11)

La liquidation des séquelles de la répression coloniale, la reconstruction du Maroc et le renforcement de l'union de toutes les composantes du peuple pour y faire face, accaparent désormais toute l'énergie du Roi et celle du Prince héritier, chargé par son Auguste Père de mettre sur pied l'Armée nationale. Mais Mohammed V n'en accorde pas moins une attention particulière aux questions de la paix dans le monde et à celles de l'harmonie entre les peuples, et en particulier aux problèmes de la libération du continent africain de la domination coloniale et de l'apartheid.

A ses yeux · "la paix ne régnera sur le monde qu'en mettant fin à toute forme de colonialisme et qu'en établissant une fructueuse coopération entre les peuples dans la liberté, l'indépendance et l'égalité." La décolonisation du continent et la restitution aux peuples africains de leur pleine liberté lui paraissent essentielles. Il apporte son soutien à toutes les aspirations à la liberté, et sa solidarité à toutes les victimes du colonialisme, tout en fondant l'espoir de "voir les Nations Unies remplir leur mission en défendant le Droit et en protégeant les opprimés." (12)

1 - LA SOLIDARITE NORD AFRICAINE ET MAGHREBINE ET LE SOUTIEN A LA CAUSE DU PEUPLE ALGERIEN COMBATTANT POUR SA LIBERTE

Quand Gamal Abdel Nasser qui nationalise le canal de Suez, le 27 juillet 1956, se heurte à l'hostilité de certaines puissances, il témoigne sa solidarité à l'Egypte affirmant que nul ne peut contester à un peuple le droit de disposer de ses ressources nationales. Il renouvelle sa solidarité à "ce pays frère auquel le Maroc est uni par tant de liens", quand celui-ci subit le 1er novembre 1956, une attaque israélo-franco-britannique. (13)

La coopération maghrébine et la libération de l'Algérie le préoccupent en particulier. Et, dès le mois de novembre 1956, il déclare : " Nous mettrons en œuvre tous les moyens pacifiques pour servir la cause du peuple algérien et permettre à l'Algérie de retrouver la paix et de réaliser ses aspirations nationales. "

Recevant, le 23 décembre 1956, les leaders syndicaux d'Afrique du Nord, il réitère son appui à la création d'une fédération intersyndicale maghrébine dont la constitution " sera un moyen efficace pour compléter la liberté des pays déjà indépendants et pour aider à la libération de celui qui ne l'est pas ", en l'occurrence l'Algérie (14)

Fort de l'expérience marocaine, il s'inquiète des développements de le situation, sachant les drames que la guerre entraîne pour les peuples algérien et français Pour les éviter, il déploie, dans la discrétion, tous ses efforts pour permettre, qu'à l'exemple du Maroc, la décolonisation de l'Algérie puisse se faire par la voie des négociations, mais ses initiatives sont brutalement interrompues par le premier acte de piraterie aérienne de

Depuis la déportation du Roi et de sa famille, le 23 août 1953, le Maroc est plongé dans un cycle sans fin de violences, que ressent douloureusement le Souverain dans son exil lointain, quand il en est informé. Pour revenir au calme, il ne reste au Gouvernement français qu'à négocier avec le Roi, d'abord son retour en France, ensuite son retour sur son trône.

Les atermoiements et les tentatives pour imposer une solution alternative ne résistent pas à la fermeté du Souverain et à l'évolution sur le terrain. Ni Lui, ni le peuple, ni les mouvements de libération n'étaient disposés à accepter d'autre solution que la restauration de la souveraineté nationale et le rétablissement de l'autorité du Roi. Les quelques rares soutiens de la Résidence Générale s'étaient eux-mêmes effrités, et il ne restait plus aux plus durs d'entre eux qu'à faire amende honorable et à s'empresser de demander un pardon que le Roi, fidèle à la tradition marocaine et musulmane, accorde généreusement, à quelques exceptions près.

Ce sera au Gouvernement présidé par Edgar Faure, qui fut un éminent membre de cette Académie, de faire preuve de réalisme pour mettre fin à une situation sans autre issue que l'abolition pure et simple du système de dépendance auquel le Maroc était soumis

Et c'est dans l'allégresse générale, qui commence à se manifester dès l'arrivée du Roi à Nice le 31 octobre 1955, comme j'en fus le témoin à Casablanca à l'occasion d'une escale maritime, que Mohammed V peut regagner le Maroc et son Palais de Rabat, le 15 novembre 1955, d'où il put dire, sans amertume, le 23 août 1956, jour du troisième anniversaire de sa déportation : " Peuple fidèle, nous voici aujourd'hui réunis au sein d'une Patrie qui a recouvré son indépendance et son unité territoriale pour célébrer dans l'espoir et la joie cet anniversaire qui sera désormais le jour de la "Révolution du Roi et du Peuple"(10)

Peu de monarques, sinon aucun, avant Lui, n'avait pu mettre ensemble les trois mots généralement antinomiques de : " Révolution, Roi et Peuple ", qui rendent bien compte de la portée exceptionnelle des évènements que le Maroc venait de vivre. Une fois de plus l'osmose entre le Roi et le Peuple avait triomphé des périls, comme toujours dans la longue histoire du Maroc pour laquelle une page nouvelle s'ouvrait.

Il fallait reconstruire le Maroc nouveau et affirmer sa volonté de contribuer à l'instauration d'une ère de liberté, de paix et de justice en Afrique et dans le monde.

IV - LE MAROC INDEPENDANT ET LA DECOLONISATION DE L' AFRIQUE

Concernant les tâches nouvelles qui s'imposent, il rappelle, en recevant le 27 mars 1956, une délégation khalifienne appartenant au Parti de l'Istiqlal, que : "C'est grâce aux sacrifices du Peuple marocain, de Son Souverain et de Sa Famille que le Maroc a retrouvé sa souveraineté et son indépendance et qu'il est à la veille de retrouver son unité dans ses frontières historiques. Mais l'indépendance et l'unité ne sont pas le seul but. Elles permettront au Peuple marocain de vivre dans le bonheur, la prospérité et la justice. L'ère

spirituelles, culturelles et sociales qui avaient fait la force du Maroc, mais non moins animée de la volonté d'entreprendre la modernisation du pays que cherchait, avec constance, à réaliser le Souverain.

Devançant les idées de son temps, Mohammed V, soucieux de mettre le Maroc libre au niveau des états modernes, avait senti l'inéluctabilité de la fin des empires coloniaux, avant même la fin de la seconde guerre mondiale. Les principes énoncés dans la Charte de l'Atlantique, lors de la rencontre entre le Président des Etats-Unis d'Amérique, Franklin D. Roosevelt, et le Premier Ministre du Royaume Uni de Grande Bretagne, Winston Churchill, principes que le Président américain avait tenu à rappeler à l'occasion du dîner qu'il lui avait offert, à Casablanca le 22 janvier 1943 en présence du Prince Moulay Hassan, ne laissaient guère de doute à ce sujet, même s'il aura fallu aux peuples colonisés des décennies de guerres sanglantes pour obtenir leur liberté. (7)

III - L'INDEPENDANCE, OBJECTIF MAJEUR DE LA REVOLUTION DU ROI ET DU PEUPLE

En faisant de l'indépendance l'objectif majeur, et en approuvant le Manifeste de 1944, qu'il fit adresser aux autorités françaises établies à Alger et aux représentants des grandes puissances engagées dans la guerre de libération de l'Europe, Mohammed V, n'en était pas moins animé d'un double souci : celui de réaliser l'indépendance dans l'amitié avec la France, et celui d'épargner à son peuple les malheurs d'affrontements aux conséquences toujours dramatiques. (8)

Mais, en dépit de sa patience et de ses efforts, c'est un lourd tribut que le peuple marocain doit payer à sa liberté. Une répression impitoyable, et souvent sanglante, de graves restrictions aux libertés, des arrestations arbitraires, des déportations, n'épargnent ni le Roi ni sa famille, ni les leaders nationalistes, ni la masse du peuple qui s'insurge.

Or, plus la répression est dure, et que s'accumulent les morts, que se multiplient les arrestations, les condamnations, les exécutions et les déportations, plus la résistance se généralise et les réactions populaires vives. La déportation du Roi et de sa famille est ressentie, en effet, par chaque marocain, comme une atteinte à sa propre liberté, et surtout, à sa dignité, sans le respect de laquelle la vie n'a pas de sens dans des sociétés où le sentiment de l'honneur prime sur tout.

Dans l'adversité, chaque marocain s'était reconnu dans son souverain. Garant des intérêts de la nation, défenseur de ses valeurs les plus sacrées, Mohammed V restait son seul espoir. Aux yeux de tous, il continuait d'incarner les aspirations du peuple à la liberté, à la justice et au progrès. Aussi le peuple comme les élites lui restèrent-ils fidèles aux heures les plus sombres de la déportation. Bravant les rigueurs de l'appareil répressif, montrant en toute occasion sa détermination, il conforte ses raisons d'agir et ses espoirs, à chaque clair de lune, dans l'image qu'il dit voir de son guide vénéré dans le scintillement de la lumière astrale Et dans cette quasi unanimité, le rôle des femmes n'est pas des moindres. Comme toujours dans nos sociétés dites traditionnelles, elles se révèlent les efficaces aiguillons de l'ardeur populaire. (9)

Le processus d'administration directe qui commence à être mis en place dès les débuts du protectorat, conduit inévitablement à substituer à la souveraineté du Roi, celle de la "Résidence Générale", représentant la puissance protectrice. Celle-ci cherche, ensuite à légaliser cette substitution par l'institution d'un système dit de "co-souveraineté" qui, outre le fait qu'il viole le Traité de Fès, visait à renforcer la domination sur le pays et la main mise sur ses ressources, y compris sur ses meilleures terres de culture. (4)

Tous les appels du Souverain, pour faire respecter les conventions internationales et pour introduire les réformes nécessaires au progrès des Marocains, et toutes les aspirations exprimées par les mouvements nationalistes se heurtent à un mur d'incompréhension, à Rabat et à Paris, et à une hostilité croissante. Les mémoires qu'il adresse à ce sujet au Gouvernement français et les démarches personnelles qu'il entreprend auprès du Président de la République, et dont il retrace les différentes étapes, en 1952, dans le discours marquant le 25 anniversaire de son règne, restent sans réponse, quand Paris ne l'invite pas, purement et simplement, à se soumettre à la volonté de la Résidence Générale. (5)

Or, la Résidence Générale demeure hostile à tout ce qui affaiblit son emprise sur le pays ou menace les ambitions des colons, des milieux d'affaires dominants et de la masse des petits européens auxquels le système colonial avait donné des avantages et des privilèges hors de proportion avec leur compétence ou leur utilité sociale.

Le gouvernement français, confronté à des crises ministérielles sans fin, et soumis aux pressions de lobbies coloniaux puissants, se révèle incapable même de faire respecter son autorité à Rabat. Les rares hauts fonctionnaires de la Résidence Générale ou de Paris qui ont des velléités de faire évoluer la situation sont vite neutralisés, et les voix qui s'élèvent, en particulier dans les milieux intellectuels ou politiques, pour réclamer plus de bon sens n'ont guère d'effet jusqu'à la crise de 1953. (6)

A toutes les initiatives du Roi, et à toutes les démarches des élites politiques groupées au sein des partis politiques, on oppose l'arrogance et la répression.

Imbus de leurs préjugés à l'égard de ceux qu'ils appellent dédaigneusement les "indigènes", et s'appuyant sur la complicité de quelques notables obscurantistes et intéressés, les tenants de l'autorité "protectrice" pensent pouvoir soumettre, par force, à leur volonté, et le Roi et le peuple. Et le Roi, le mouvement national et le peuple n'étaient pas disposés à céder.

Ce que les tenants de la force apprendront à leurs dépens, c'est qu'il n'y a pas d'exemple dans l'histoire où un peuple uni, organisé et déterminé, prêt à tous les sacrifices, ne puisse triompher, à plus ou moins longue échéance, d'une occupation étrangère, si répressive qu'elle soit. Et c'était le cas du Maroc, où existait de tout temps une société organisée et unie autour de son Souverain, une conscience nationale qui n'avait cessé de se renforcer à mesure que s'insinuaient les tentatives de division et d'aliénation culturelle.

Aussi, la volonté d'indépendance n'avait-elle jamais quitté le cœur et l'esprit des Marocains depuis l'institution du Protectorat. Et l'idée n'avait fait que se renforcer, notamment depuis la naissance, dans les années 1930, du mouvement national animé autour du Roi par une nouvelle élite intellectuelle profondément enracinée dans les valeurs

confondues. Pendant vingt huit ans, Mohammed V, s'appuyant sur le mouvement nationaliste avait défendu obstinément la souveraineté du Maroc contre les empiètements des autorités du Protectorat; et mené, au cours des douze dernières années, une lutte opiniâtre pour l'indépendance. (3)

Avec l'indépendance, le Maroc, dernier pays victime du partage colonial de la fin XIX° et du début du XX° siècle, devenait le premier état africain à recouvrer sa souveraineté, et le Roi Mohammed V, artisan de cette indépendance, entrait dans l'histoire comme le "précurseur des mouvements d'indépendance en Afrique". Le Maroc et son Roi ouvraient ainsi la voie de l'indépendance aux autres pays du continent.

II - LA GENESE ET LES FONDEMENTS DU MOUVEMENT NATIONAL MAROCAIN ET SON IMPORTANCE DANS LA LIBERATION DU CONTINENT

Pour comprendre la genèse et les fondements du mouvement national marocain, et son importance sur le plan africain, il convient de rappeler, tout d'abord, que le Maroc fut, jusqu'au début du XX° siècle, un des rares sinon le seul état d'Afrique, à avoir pu maintenir sa continuité historique, et préservé son indépendance politique pendant plus de onze siècles. Au cours de ces onze siècles, il avait occupé des positions dominantes, politique, économique et culturel, en Méditerranée occidentale et en Afrique, entretenant des relations d'égalité et de bon voisinage, parfois d'antagonisme, avec les puissances européennes. Son influence religieuse et culturelle restait très forte depuis le XI° en Afrique de l'Ouest où son Souverain était considéré comme le guide spirituel de référence.

Comme toutes les grandes nations, il avait subi des revers à certaines époques de l'histoire, mais il avait pu résister à toutes les tentatives d'invasion, que celles-ci soient venues de la mer ou de la terre, du nord ou de l'est, grâce à la détermination de son peuple et à la vigilance de ses souverains.

S'il succombe à l'emprise de l'impérialisme, à l'ère du partage du continent africain par les puissances européennes à la suite du Congrès de Berlin de 1885, c'est devant une forte coalition d'intérêts et de pays auxquels la révolution industrielle et le système capitaliste avaient donné une puissance économique, financière et militaire hors de proportion avec ses propres possibilités.

Avant même le partage du continent, il avait été déjà amputé d'une partie de son territoire à l'est et au sud-est, puis au sud, notamment à la suite de la bataille d'Isly de 1844, ensuite, à l'occasion de la conquête coloniale de l'Afrique de l'ouest, mais c'est l'Acte d'Algésiras de 1906 et le Traité de Fès du 30 mars 1912 qui lui imposent le morcellement de son territoire et un protectorat qui lui enlève toute souveraineté internationale pendant quarante trois ans.

En fait, c'est moins un protectorat, qu'un système colonial classique qui cherche à s'instaurer, comme ce fut le cas en Afrique subsaharienne où les traités de protectorat aussitôt signés étaient lettre morte.

MOHAMMED V PRECURSEUR DES MOUVEMENTS D'INDEPENDANCE EN AFRIQUE

AMADOU MAHTAR M'BOW

I - INTRODUCTION

Arrêté le 20 août 1953 avec le Prince héritier Moulay Hassan et son second fils, et déporté, dans les conditions humiliantes que l'on sait, en Corse puis à Madagascar, avec sa famille, jusqu'au 30 octobre 1955, le Roi Mohammed V, pouvait dire à son peuple, dans le discours qu'il prononça le 18 novembre 1955, à l'occasion de la fête du trône: "Nous Nous réjouissons de pouvoir annoncer la fin du régime de tutelle et du Protectorat et l'avènement d'une ère de liberté et d'indépendance."

"Ensemble, avait-il dit, auparavant, Nous avons été soumis à une épreuve qui, loin d'entamer notre volonté commune, n'a fait qu'affermir notre foi en notre destin et rendre plus nette notre conscience de nos droits et de nos devoirs." (1)

Le principe de l'indépendance du Maroc venait d'être accepté par le Gouvernement français, dans un entretien qu'il eut le 6 novembre 1955, au Château de la Celle Saint-Cloud avec le Président du Conseil Antoine Pinay. Il restait à le concrétiser par des actes.

"Dès notre retour au Pays, précise Mohammed V, Notre premier souci a été la formation d'un véritable Gouvernement auquel Nous avons assigné pour tâche de reprendre en main les pouvoirs détenus par les autorités du protectorat, de jeter les bases politiques, administratives, sociales et économiques du Maroc nouveau, d'entamer les négociations avec la France en vue de mettre fin à l'ancien régime et d'établir avec elle de nouvelles relations basées sur la compréhension mutuelle, la liberté et l'égalité. Nous avons entrepris Nous-Même le voyage de Paris pour diriger ces négociations qui ont abouti à la déclaration solennelle du 2 mars (1956), par laquelle la France reconnaît Notre indépendance et Notre droit à exercer tous les attributs de la souveraineté "

En ce qui concerne les territoires du Nord, il ajoute: "Après des pourparlers préparatoires avec l'Espagne, Nous Nous sommes rendus à Madrid ... Les négociations que Nous avons menées avec le Chef d'Etat Espagnol, le Généralissime Franco, dans un climat de confiance et de cordialité, ont abouti à la déclaration du 7 avril par laquelle l'Espagne a reconnu Notre indépendance et notre Unité." (2)

La reconnaissance de l'indépendance du Maroc par les puissantes "protectrices", en particulier par la France, était l'aboutissement d'un long combat mené par le Roi, le mouvement nationaliste et le peuple, toutes classes sociales et toutes générations

marocaine, qui est la prompte restauration de Sidi Mohammed Ben Youssef et son retour sur le trône "

Le 30 octobre, le Sultan et son fils quittaient Antsirabé pour débarquer le 31 à l'aérodrome de Nice et être installés le lendemain au Pavillon Henri IV, à Saint-Germain-en-Laye, chacun était frappé par leur dignité et leur modération. Immédiatement, ils étaient reçus à la Celle-Saint-Cloud, par le ministre des Affaires étrangères, Antoine Pinay, pour mettre au point déclarations et modalités.

Le 5 novembre Edgar Faure et Antoine Pinay faisaient constater par le Conseil des ministres que la crise marocaine prenait fin, par le retour de Mohammed V. Le soir de ce même 5 novembre, le Prince Moulay Hassan dînait chez Georges Izard qui avait convié le préfet André-Louis Dubois, pressenti pour être résident général jusqu'à l'indépendance, et moi-même

J'ai fait un jour à notre Compagnie le récit de cette première et mémorable rencontre avec le futur Hassan II dont l'intelligence, la pertinence, l'unique souci de bâtir l'avenir ensemble, avaient exercé leur séduction sur les convives En sortant, André-Louis Dubois me dit, sur le boulevard Saint-Germain - "Tu peux dire à Edgar que j'accepte la mission". Ce que je téléphonai dans l'heure au Président du Conseil.

Le 7 novembre, le Glaoui venait à Saint-Germain se prosterner aux pieds du Souverain, qui lui accordait son pardon.

Et le 10 novembre, après vingt-sept mois d'exil, Mohammed V rentrait au Maroc dans un délire de joie dont rarement peuple donna un tel exemple Nul Marocain qui vivait alors ne peut oublier ces dizaines de milliers de gens qui campèrent pendant des semaines devant le Méchouar pour acclamer, dés qu'il paraissait, l'Amir El Mouminine.

Aux vacances de Noel, je vins au Maroc, à la double invitation et du résident et du Prince héritier Je les trouvai jouant au tennis, comme deux camarades

C'est sur cette image symbolique que je veux clore, mes chers Confrère" mon récit.

La veille de l'ouverture de cette conférence à Aix-les-Bains, sous la présidence d'Antoine Pinay, et avec le grand vizir El Mokri, centenaire, à la tête de la délégation marocaine, se produisit la tragédie d'oued-Zem où une horde meurtrière, descendue des montagnes, massacra les médecins, les infirmières, les malades et les enfants d'un hôpital Il y eut une centaine de tués, civils et militaires, et sept cents chez les émeutiers.

Allait-on remettre la conférence ? Beaucoup y poussaient Edgar Faure. Il tint bon. " Oued'Zem prouve, dit-il, que le maintien de l'ordre ne peut plus être assuré par les seuls moyens du maintien de l'ordre". La raison l'emporta sur la violence et le sang.

Les discussions se déroulèrent dans un climat excellent. Les délégués marocains, notamment ceux de l'Istiqlal, impressionnèrent fort leurs homologues français par leurs connaissances juridiques, la clarté de leurs raisonnements, l'élégance de leur expression, au point qu'Edgar Faure s'adressant à Bouabid lui dit : " La culture française, c'est vous."

Il reste un survivant de ces entretiens d'Aix-les-Bains. Il est parmi nous C'est notre confrère, le ministre Boutaleb, alors un très jeune homme, mais déjà remarquable, et auquel je rends hommage. Il pourra, s'il le veut, confirmer mes propos, ou les rectifier si j'ai commis quelque erreur.

Les accords furent rapidement trouvés. Ils comprenaient, en premier lieu, le départ de Ben Arafa, qui s'y était dit résigné, résignation assez fortement monnayée Deuxièmement, constitution du Conseil du Trône. Troisièmement, formation d'un gouvernement marocain, où l'Istiqlal se réservait d'entrer après le retour du Sultan. Et enfin, le plus imposant, retour de Mohammed Ben Youssef en France. L'indépendance du Maroc, à terme bref, était chose entendue.

Etions-nous au bout de nos peines ? Nullement. Tandis que le Général Catroux, Grand Chancelier de la Légion d'Honneur, était envoyé à Antsirabé pour recueillir l'accord du Sultan, les réactionnaires acharnés usaient de tous les moyens et manœuvres journalistiques et politiques pour torpiller les résolutions d'Aix-les-Bains. Les bureaux des partis se réunissaient et débattaient sans fin, Edgar voyait sa majorité parlementaire s'effriter ; beaucoup lui conseillaient de démissionner plutôt que d'être renversé. C'était l'habileté, s'il voulait préserver sa carrière

J'étais de ceux qui, au contraire, l'incitaient à rester et affronter les oppositions " Si tu pars, on enterre les accords d'Aix, et tout est perdu, définitivement il faut risquer jusqu'au bout."

Le 1er octobre, Ben Arafa était parti sans créer de drame Le 8 s'instaura à l'Assemblée nationale un débat qui, en plusieurs séances, dura trente-six heures, Edgar Faure n'y eut pas de meilleurs alliés que la médiocrité et la mauvaise foi trop évidente de ses adversaires Quand on arriva au vote sur l'ordre du jour qui se terminait par ces mots : " Approuve les accords d'Aix-les-Bains", celui-ci fut voté par 460 voix contre 161 Le courage, le bon sens, la justice, triomphaient ; le lien franco-marocain était sauvé

Les choses dès lors allèrent très vite

Le 17 octobre, le Conseil du Trône était installé. Le 25, le Glaoui venait devant celui-ci pour déclarer, par la voix de son fils Sadek : "Je fais mien le vœu de la nation

mitraillette, se soldaient par cinq autres morts Le scénario se répéta à Meknés où les débordements se soldèrent par dix-sept morts

Ajoutons qu'une "armée de libération" se formait au Maroc espagnol.

Ajoutons qu'on savait qu'un mouvement révolutionnaire clandestin, soutenu par l'Union soviétique, préparait un soulèvement simultané dans les trois pays du Maghreb, probablement au mois d'octobre C'est de là que sortirait le F.L.N. en Algérie Le Maroc en était lui aussi menacé. Le temps était étroitement compté

Je me rappelle une nuit du mois d'août, dans un Paris désert, où je me trouvais chez Edgar Faure. Nous étions quatre · Edgar, sa femme, Jacques Duhamel le futur ministre, alors son directeur de cabinet, et moi. Tandis que Lucie et Duhamel étaient suspendus au téléphone, recevant les nouvelles, et cherchant, je crois bien, à joindre Si Bekkai, le représentant fidèle de Mohammed V au Maroc, et ancien colonel de l'armée française, je nous revois, Edgar et moi, assis face à face dans la salle à manger. Il était en proie à une véritable crise de conscience Je l'entends me dire : "Selon la décision que je vais prendre, le sang peut couler demain dans tout le Maroc, Je me demande si je n 'ai pas pris une charge trop lourde pour moi "

Des plans divers s'échafaudaient, s'écroulaient, se refaisaient

Il y avait le plan des " Arafistes " qui voulaient, autour du sultan fantoche, créer un gouvernement marocain introuvable.

Il y avait le plan dit " du troisième homme ", avancé par ceux qui cherchaient un sultan de rechange pour remplacer Ben Arafa.

Il y avait le plan du kalifat, une autorité administrative à la tête d'un gouvernement sans roi

Il y avait le plan de certains militaires, et de civils extrémistes, qui voulaient que le rétablissement de l'ordre fût préalable à toute tractation, ce plan était illusoire et catastrophique ; il eût conduit à l'embrasement général, et au divorce, à jamais, entre le Maroc et la France.

Et puis, il y avait le plan Edgar Faure qui était celui de la mise en place d'un Conseil du Trône, ou Conseil de régence, et la préparation d'une conférence sur le statut futur du Maroc, ouvrant la voie à l'indépendance.

J'appuyais autant que je le pouvais Edgar Faure dans la solution qu'il avait choisie. Le raisonnement était simple : "S'il y a Conseil du Trône, c'est qu'il y a un roi. Si c'est un Conseil de régence, cela veut dire que le roi est provisoirement absent, donc que Ben Arafa s'est retiré. Le Conseil alors ne peut plus que préparer le retour du souverain légitime".

Encore fallait-il le faire accepter, ce plan, par les diverses factions marocaines et prêcher le calme, chez les réactionnaires comme chez l'Istiqlal. Encore fallait-il le faire accepter, ce plan, par les autorités françaises et les divers acteurs politiques.

Edgar Faure multiplia les réunions ministérielles et fit décider de la conférence qui réunirait, en France, les représentants des deux pays

l'Histoire, c'est-à-dire l'homme d'Etat, il est beaucoup plus difficile, environné des difficultés multiples, de débrouiller les enchevêtrements de l'instant, l'écheveau des influences, les nouvelles vraies et fausses, de peser l'importance exacte des faits et le poids des antagonismes, de se faire une idée sur les caractères, et de prévoir les conséquences de l'action ou de l'immobilité.

Telle était la situation, en cette année 55, d'Edgar Faure, successeur, à la présidence du Conseil, de Mondés-France, lequel plus occupé de l'Indochine et de la Tunisie, avait un peu délaissé les affaires marocaines.

On a beaucoup médit d'Edgar Faure, et on l'a moqué ; on l'a prétendu dénué de toute conviction et prêt toujours à tourner au vent Son humour souvent cynique, sa prodigieuse agilité dialectique laissaient penser qu'il était incapable de détermination et de fermeté.

Je sais, parce que nous étions amis intimes depuis près de vingt ans, et qu'il se confiait volontiers à moi, qu'il en pouvait montrer, pour les rares causes qu'il jugeait primordiales. Ce qu'il fit dans l'occasion.

Il était de notre bord, je veux dire du bord Mauriac-Izard, de même que son épouse Lucie, femme de caractère et de charme qui avait de l'influence non seulement sur son mari, mais bien au-delà puisqu'elle était directrice de la revue *La Nef*. Edgar Faure savait donc où it voulait aller. Mais comment ? La place que le roi Hassan II - que Dieu l'ait en sa garde ! - lui réserva parmi les premiers membres de cette Académie n'était pas usurpée, je puis l'affirmer.

Il avait à affronter en France un climat difficile. Son ministre des Affaires étrangères, Antoine Pinay, était beaucoup moins enclin que lui à une solution libérale Sa majorité parlementaire était partagée, et instable. Il était assailli de rumeurs invérifiables et soumis à des pressions insistantes. Le grand journaliste Pierre Lazareff, patron de *France Soir* et l'un des faiseurs de l'opinion, était venu lui dire, poussé par le lobby Juin, Boussac, el Glaoui : " Le moment est venu de montrer que vous êtes homme de courage Vous aurez cinquante mille morts et vous aurez gardé le Maroc à la France". Il lui avait répondu : " Mon cher Pierre, cinquante mille morts pour perdre le Maroc n'est pas une bonne solution Or, nous aurons plus de cinquante mille morts, nous ne garderons ni influence, ni amitié, et nous perdrons la face en plus"

Il avait fait recueillir l'avis du Général de Gaulle "Il n'y a pas d'autre issue que la réinstallation de Sidî Mohammed Ben Youssef sur le trône chérifien Mais Il faudrait que l'initiative vînt du gouvernement français. En est-il capable ?".

Au Maroc, la situation s'aggravait de manière très inquiétante.

Le 14 juillet, à Casablanca, un attentat à la bombe, dont on ignorait l'origine, avait fait six morts européens provoquant des ripostes d'extrémistes français qui engendraient des émeutes où furent tuées soixante personnes. Le nouveau résident général, Gilbert Grandval, un Compagnon de la Libération, avait été hué sur les marches de la cathédrale.

Le même avait été acclamé à Marrakech, mais aux cris de · "Vive Grandval, vive Ben Youssef", et des échauffourées, où le Glaoui avait dû se défendre lui-même à la

Et le Maroc, quel était-il ? Qui en portait le visage ? Etait-ce le Glaoui- puissant seigneur du sud, qui se voulait fidèle ami de la France, c'est-à-dire fidèle à la résidence et aux milieux de la richesse, qui avait osé, un jour de fête au palais, apostropher Mohammed V en lui disant : "Tu n 'es plus le Sultan du Maroc ! Tu es le Sultan de l'Istiqlal communiste et athée !" et qui avait fait avancer ses milliers de cavaliers vers Fés et Rabat ? Ou bien le Maroc était-il cet Istiqlal, précisément, ce parti qui s'était créé en 1943 en prenant pour titre le mot indépendance, et qui, en dix ans, faisant des milliers d'adhérents dont certains jetés en prison, était devenu une véritable force politique ?

Le Maroc, était-ce le sultan improvisé, Ben Arafa, un lointain cousin alaouite, un vieillard inconnu qu'un groupe de caïds était allé chercher dans son bled, et qui s'était, sans compétence mais non sans plaisir, laissé porter au trône pour y exercer les pouvoirs religieux, ce qui n'avait eu d'autre effet que de vider les mosquées parce que les fidèles refusaient de dire la prière en son nom ? Il y avait déjà eu contre lui trois attentats.

Le Maroc avait-il le visage du beau capitaine Oulkir au regard inquiétant de rapace, aide de camp des résidents-généraux pour lesquels il organisait contacts et rencontres, et dont on se demandait s'il travaillait pour la France, pour le Maroc, ou pour lui-même ?

Ou bien le Maroc était-il ces jeunes gens intelligents, brillants, ardents, presque encore des étudiants, les Moulay Ahmed Alaoui, les Taïbi Benhima, qui nous rappelaient ce que nous avions été dix ans auparavant, quand nous nous battions, clandestins, pour notre liberté et qui venaient secrètement à Paris, pour porter leurs informations et leurs rêves à ceux qui pouvaient les comprendre et les aider ?

Le Maroc enfin, ou d'abord, n'était-ce pas l'exilé de Madagascar, le Sultan légitime, dont nous avions un peu trop oublié qu'il avait solennellement déclaré, le 3 septembre 39, jour de prière, alors que la Deuxième guerre mondiale venait d'éclater · "A partir de ce jour et jusqu'à ce que l'étendard de la France et de ses alliés soit couronné de gloire, nous lui devons un concours sans réserve, ni lui marchander aucune de nos ressources ni reculer devant aucun sacrifice".

Mohammed Ben Youssef avait refusé tout contact avec les Allemands et les Italiens. Il avait refusé d'appliquer au Maroc les lois racistes de Vichy. Les soldats marocains avaient pris une part héroïque et souvent déterminante dans les campagnes d'Italie et de la libération de notre territoire. Mohammed V était le seul souverain étranger à être Compagnon de la Libération.

Mais, dès son accession au trône, il avait jalousement veillé à ne pas laisser entamer les prérogatives que lui donnait le traité de protectorat de 1912 , il avait fait "la grève du Sceau" devant le Maréchal Juin, pour les dahirs qu'on voulait lui imposer, il avait officiellement demandé l'indépendance : il s'était refusé à toute idée d'abdication, si dorée soit-elle et, dans sa relégation lointaine, soutenu et conseillé par son fils Moulay Hassan, aussi intraitable que lui, avait repoussé toute tractation allant dans ce sens. Bien qu'il comptât, dans son pays des adversaires acharnés, il prenait de plus en plus, dans l'exil, figure de héros.

Il est, relativement aisé, pour celui qui écrit l'Histoire, d'apercevoir, penché au balcon du temps, les lignes de force des événements advenus. Mais à celui qui fait

L'ANNEE 1955, VUE DE PARIS

Maurice Druon

C'est avec un extrême regret que j'ai à vous prier d'excuser mon absence. S'il est une session de l'Académie à laquelle j'aurais voulu participer, c'est bien celle-ci, tout à fait exceptionnelle, consacrée à la célébration de trois règnes qui représentent les souvenirs glorieux, les accomplissements remarquables, et les espérances ardentes du Maroc.

Je voudrais néanmoins que ma place parmi vous ne fût pas complètement vide, et apporter à vos travaux une modeste contribution, un témoignage personnel mais direct sur l'un des temps historiques que vous évoquez.

Je veux parler de l'année 1955, année capitale, année cruciale dans les rapports entre le Maroc et la France.

Mais c'est vite dit, la France, le Maroc! Un pays c'est un territoire, une histoire, un peuple, sa culture, et des hommes, des individus qui en conduisent, bien ou mal, le destin.

La France, était-ce le Maréchal Lyautey, d'impérissable mémoire, si respectueux de la monarchie chérifienne et de ses traditions, si épris de la noblesse de tempérament des Marocains et qui n'œuvrait que pour les amener à niveau des grandes nations modernes. Ou bien était-ce le Maréchal Juin, proconsul autoritaire qui voulait effacer le traité de protectorat de 1912 et "algérianiser" le Maroc ? Etait-ce le président du Conseil Joseph Laniel "y a du bœuf dans cet homme là", écrivait Mauriac - qui donnait instruction au Général Guillaume, ou se laissait imposer par ce parfait militaire, mais diplomate nul, qui conduisait droit devant lui sans jamais regarder dans le rétroviseur, de déposer le Sultan Mohammed V et de s'en saisir ainsi que de son fils aîné Moulay Hassan, pour les expédier par avion en Corse d'abord, puis à Madagascar ?

La France, était-ce le lobby réactionnaire, colonialiste, et d'intérêts financiers, mené par le brasseur d'affaires Marcel Boussac et son journal *l'Aurore* ; étaient-ce les assassins du groupe "Présence française" qui avaient fait abattre Lemaigre-Dubreuil ? Ou bien était-ce le mouvement d'intellectuels tels que François Maurice, le journaliste Jean-Jacques Servan-Schreiber, Jean-Paul Sartre, mon éditeur René Julliard, exécuteur testamentaire de Lyautey, et maints autres qu'avait rassemblés mon ami le grand juriste politique, Georges Izard, avocat du Sultan, et qui se déclaraient hautement pour l'indépendance ?

La France, n'était-ce pas aussi le Général de Gaulle, qui s'était condamné à un exil intérieur, mais que Edgar Faure avait entendu s'exclamer : "La déposition du Sultan, quelle stupidité, quelle ânerie !"

Document annexe

Archives du Ministère des Relations Extérieures, Paris, Quai d'Orsay - Série guerre 1939-45, Vichy - Maroc.

Dossier 18, Juifs (généralités), liasse 665, série Corps diplomatique.

DISSIDENCE

24 Mai 1941

Télégramme A. F. I.

Changement d'attitude du Sultan du Maroc vis-à-vis des autorités françaises par René Touraine.

Nous apprenons de source sûre que les rapports entre le Sultan du Maroc et les autorités françaises se sont sensiblement tendus depuis le jour où la résidence appliqua le décret sur les "mesures contre les Juifs", en dépit de l'opposition formelle du sultan. Le sultan s'était refusé à faire de différence entre ses sujets, tous, disait-il, "loyaux". Vexé de voir son autorité bafouée par les autorités françaises, le sultan décida de montrer pubiquement qu'il désavouait les mesures contre les Juifs ; il attendit la fête du trône pour le faire. A l'occasion de cette fête, le sultan a l'habitude d'offrir un grand banquet auquel assistent les officiels français et les personnalités éminentes du monde indigène. Pour la première fois le sultan invita au banquet les représentants de la communauté israélite qu'il plaça ostensiblement aux meilleures places, voisins immédiats des officiels français. Le sultan avait tenu à présenter lui-même les personnalités israélites présentes. Les officiels français, ayant montré leur étonnement de la présence d'israélites à cette réunion, le sultan leur déclara : "Je n'approuve nullement les nouvelles lois anti-sémites et je refuse de m'associer à une mesure que je désapprouve. Je tiens à vous informer que, comme par le passé, les israélites restent sous ma protection, et refuse qu'aucune distinction soit faite entre ma protection, et refuse qu'aucune distinction soit faite entre mes sujets".

Cette sensationnelle déclaration a été vivement commentée par toute la population française et indigène.

Ce judaisme auquel appartenait Ibn Gabirol et Maïmonide, pour ne citer que deux noms de l'Age d'Or, dont se sont réclamées les générations des époques suivantes jusqu'à notre XX°siècle, ce judaisme était le produit d'une société, d'une civilisation et d'une culture, disons symbiotiques bien que cette notion, appliquée aux relations entre Juifs et Arabes, soit actuellement inaccessible à bien des esprits.

Les structures mentales des deux sociétés, le groupe majoritaire dominant musulman et la minorité juive tributaire, sont façonnées par une longue et commune expérience : une cohabitation intime, un héritage culturel commun - constitué durant un Age d'Or qu'on tient pour incomparable et dont on s'obstine à garder la mémoire, une coopération économique et scientifique remarquable, et la conscience d'avoir contribué à modeler, chacune pour ce qui la concerne, le visage et les grandes formes de civilisation du monde méditerranéen

Rendant compte de mon livre "kabbale, vie mystique et magie", dans le Matin du Sahara, M. Allal Smaceur, membre de cette Académie, Conseiller de S. M. le Roi et ancien directeur de Département de philosophie de l'U.N.E.S.C.O., intitulait sont article : "Ce judaïsme de langue et de civilisation arabes", pursuivant, en exergue de son texte : "L'histoire fera son juste retour aux sources...", car en y grattant, on va jusqu'à découvrir liberté et amitié. Sans quoi, on n'écrit que l'apparence de l'histoire, une histoire où jouent les démons...".

Toute cette littérature, l'un des éléments constitutifs du patrimoine culturel marocain, il importe de la sortir de l'ombre ; la tâche est difficile, voire ingrate Nous l'avons entreprise parce qu'il nous semble y avoir été préparé par notre formation, notre expérience et la pratique que nous avons des sociétés maghrébines, de leurs langues, de leurs traditions et de leur culture. N'est-ce pas Paul Valéry qui recommandait à l'artiste ? "Artiste ! fais ce que tu fais le mieux. Mais que s'emploie ici ce que tu as d'intelligence. Sache te découvrir ce que tu fais le mieux et es comme fait pour faire. Prends garde ! ce n'est pas toujours ce qui te fait le plus envie de faire, ni même ce que tu fais avec le plus de plaisir "(Cahiers II, Pléiade, 1974, p; 1056).

Je vous prie, Monsieur le Secrétaire perpétuel de transmettre à Sa Majesté Mohammed VI, que Dieu l'assiste, أيده الله, noble héritier de Sa Majesté Mohmmed V et Sa Majesté Hassan II, que leur mémoire soit bénie, l'expression de mon indéfectible attachement et de mes vœux ardents à la tête du Maroc glorieux, heureux et prospère

région troublée du globe qu'est le Moyen-Orient, le droit à l'autodétermination des peulpes qui y vivent et qu'y soit définitivement installée une paix juste et durable.

L'histoire rend et rendra ainsi hommage aux Rois Mohammed V et Hassan II, que la mémoire des justes soit en bénédiction ; au peuple marocain tout entier, qui, dans les moments les plus difficiles, et spécialement en cette période pénible que nous évoquions tout-à-l'heure, n'a jamais manifesté la moindre hostilité à l'égard des communautés juives, les plus proches et les plus lointaines, en dépit d'incitations provenant des milieux intéressés divers.

J'ai connu personnellement cette période, enseignant le français dans les écoles dites israélites. J'ai vécu, plus tard, une ère exaltante, celle de la naissance du Maroc indépendant. Quelques moments privilégiés me reviennent à l'esprit, ayant profondément marqué mon existence d'homme et d'enseignant : ma nomination et mes activités à la Commission Royale de la Réforme de l'Enseignement, instituée par le premier gouvernement de Sa Majesté Mohammed V, qu'il repose dans la miséricorde divine ! L'accueil chaleureux et stimulant que le Souverain me fit par deux fois, quand il me reçut à la tête d'un syndicat d'enseignants et quand je lui présentais le coffret de trois disques de 25 chants scolaires, réalisés en collaboration avec deux autres collègues et dédiés à la Princesse Lalla Amina, née en exil.

D'autres moments fascinants ont marqué cette période de mon existence. Je n'en évoquerai que deux : ma participation active à la lutte contre l'analphabétisme, en ces nuits de Ramadan de l'année 1956 où nous organisions, quelques collègues et moi, des classes d'enseignement, d'alphabétisation, destinées aux ouvriers dockers du port de Casablanca ; puis la réalisation d'un livre de morale et d'instruction civique écrit en arabe pour les écoles primaires marocaines et où était déjà inscrit mon projet de recherches d'espaces, de rencontres et de dialogues, par le souci d'associer les sociétés juives et musulmanes, par le truchement de leurs enfants, dans les mêmes leçons d'éthique universelle, dans les célébrations des solennités nationales communes et des fêtes religieuses propres à chacune des confessions.

Ma carrière d'enseignant universitaire et de chercheur en France, depuis 1962, est, pour ainsi dire, une suite logique de celle qui l'a précédée au Maroc. Je veux en retenir ici l'intérêt et l'attention portés à mes travaux par un nombre croissant d'étudiants et universitaires maghrébins, et une des choses dont je suis particulièrement fier, est celle d'avoir formé, durant une vingtaine d'années, des promotions d'étudiants marocains (musulmans) et autres, dans un domaine qui m'est cher, le Judaïsme en terre d'Islam, celui, notamment, d'Occident musulman, laissé longtemps à l'écart de la science et de la recherche dans les universités de l'ancien et du nouveau monde.

Quinze d'entre eux enseignent actuellement dans des établissements d'enseignement supérieur, titulaires de chaires créées pour eux par le gouvernement de Sa Majesté Hassan II.

Permettez-moi donc de conclure par un bref propos, par une réflexion qui est une leçon et un enseignement, sur ce judaïsme de langue et de civilisation arabes, sur ces sociétés juives d'Occident musulman.

Chassés d'Espagne et du Portugal, les Juifs trouvèrent refuge sur tout le territoire marocain, dans les régions côtières, dans les métropoles de l'intérieur, Fès notamment, et jusque dans les vallées du Haut-Atlas, à Tinghir du Todgha, par exemple, où s'est établie la famille d'un auteur d'homélies intitulées "Fleur du Liban", Yehudah Peres, qui raconte, dans la préface de son livre, le périple et l'histoire de sa famille originaire de l'Andalous.

Dois-je ici rappeler les privilèges accordés par le souverain Alaouite Sidi Mohammed ben Abdellah à ses *tujjar-s-as-Sultan* Juifs d'Essaouira, au moment où il construisit et peupla, en 1764, cette cité, dotée d'un statut original, où j'ai eu le bonheur de naître.

Dans la mémoire des Juifs du Maroc, est restée, gravée et vivante, la figure du grand souverain Moulay Hassan I dont mes grands-parents me racontaient les exploits héroïques et qu'ils bénissaient comme un *saddiq*, un saint, grand juste parmi les justes.

J'ai plaisir à souligner, ici, la fidélité vouée à la mémoire de Sa Majesté Mohamed V, que cette mémoire soit en bénédiction. A Sa Majesté Mohamed V vont la vénération et la gratitude de tous les Juifs Marocains, ceux demeurés sur place ou ceux actuellement dispersés de par le monde, pour l'attitude de générosité, de bonté et de sollicitude à l'égard de ses sujets juifs à l'époque douloureuse où le fascisme de Vichy voulait imposer ses lois scélérates et le statut des Juifs dans le royaume chérifien. Tous se souviennent et se souviendront toujours, en dépit d'une certaine tendance à falsifier l'histoire que je dénonce dans un chapitre de mon ouvrage "Juifs d'Andalouse et du Maghreb", p. 400 et suivantes.

En témoigne ce document provenant des Archives des Relations Extérieures, Quai d'Orsay, série guerre 1939-1945, ce télégramme, dérisoire mais très significatif, adressé par un fonctionnaire de la "Résidence" de Rabat (René Touraine), le 24 mai 1941, aux autorités de Vichy, intitulé "Dissidence" parce que le souverain marocain dénonçait publiquement, je cite, "le décret sur les mesures contre les Juifs, au cours d'un banquet auquel il avait invité les représentants de la communauté israélite, les plaçant ostensiblement aux meilleures places, voisins immédiats des officiels français...".

Ce texte, j'en ai lu l'intégralité devant l'Académie du Royaume du Maroc en novembre 1985 quand celle-ci dédiait sa session à un thème soumis à la réflexion de ses membres par Sa Majesté le Roi Hassan II est intitulé : Un trait d'union entre l'Orient et l'Occident, Al-Ghazali et Ibn Maïmun, deux illustres représentants de la sagesse judéo-musulmane.

D'autres témoignages de cette nature existent ; ils sont de sources françaises ou américaines. Tous attestent des mêmes faits. J'ai eu l'occasion d'en mettre quelques unes au jour.

Cette histoire serait longue à raconter. Mais je ne veux pas y mettre fin sans rappeler que, sous le règne de Sa Majesté le Roi Hassan II, la communauté juive, en dépit d'un décroissement dont il serait trop long d'expliquer les causes, vit une ère de tranquillité et de prospérité remarquables, Sa Majesté le Roi luttant par ailleurs, sans relâche, avec une souveraine intelligence et une fermeté à toute épreuve, pour que s'instaure et se développe le dialogue entre Juifs et Arabes, œuvrant résolument pour que soit appliqué, dans cette

général ; fidélité aussi à l'environnement local, historique et géographique, au paysage culturel et linguistique de l'Orient et de l'Occident musulmans, de l'univers hispano-mauresque.

A ces fidélités socio-culturelles, il convient d'ajouter une autre, celle que l'on voue à l'autorité légitime qui gouverne le pays, le loyalisme envers le souverain régnant qui témoigne bien souvent, a l'égard de ses sujets juifs, tolérance et sollicitude, confiant parfois aux dignitaires de la minorité d'*himmie*, des fonctions importantes dans la gestion des affaires gouvernementales, exorbitantes par rapport au statut de la d'*himma* auquel se substitua, sous les règnes de nos regrettés, Mohammed V et Hassan II, celui, bien plus généreux et moderne, de la citoyenneté pleine et entière.

Ces fidélités me semblent avoir été, inconsciemment d'abord sciemment, ensuite, rationnellement pour ainsi dire, à l'origine de mon projet de sortir de l'ombre une culture, une production intellectuelle restée longtemps sous le boisseau, de mettre au jour un patrimoine culturel ignoré, occulté ou tenu dans le mépris, celui du Judaisme marocain des cinq derniers siècles, puis de remonter en amont vers les sources de ce patrimoine et dédier mes derniers travaux, ceux dont je propose les résultats dans mon livre "Juifs d'Andalousie et du Maghreb" à cet espace de rencontre des idées et des civilisations que fut, durant plus d'un millénaire, cet ensemble qui embrasse l'Andalousie et l'Exrême Maghreb et que nous appelons l'Occident Musulman. Ce livre est aussi dédié à ces populations juives et musulmanes qui, ensemble et avec d'autres groupes ethniques et confessionnels différents, ont vécu des moments privilégiés de l'histoire, se sont reconnues, ont échangé leurs différences dans la coopération et la convivialité, cultivant une dose non négligeable de symbiotisme, voire de syncrétisme. Dans cet espace de convergence et de dialogue se sont remarquablement élaborées une conscience et une mémoire qui se développèrent à divers niveaux...

En témoignent ces hauts lieux de sagesse du patrimoine hispano-mauresque : les espaces socio-économiques, linguistiques et littéraires, les modèles philosophique, théologique et juridique, poétique et musical, mystique et kabbalistique, des espaces qui concernent certes les élites intellectuelles et aristocratiques et celui de l'imaginaire social, où s'expriment remarquablement les littératures dialectales et populaires, plus socialisantes et intégratrices.

Au motif fondamental, historique, linguistique et littéraire, à la passion de servir un patrimoine culturel, au devoir de mémoire, s'associent dans l'œuvre accomplie, une réflexion menée sur trois axes · fidélité, rencontres et dialogue auxquels s'ajoute une troisième clé ; l'altérité qui consiste à rechercher l'autre pour aller à sa rencontre.

Je veux saisir l'occasion qui m'est offerte aujourd'hui pour dire la dette contractée par le judaïsme du Maroc envers ses souverains les plus illustres et le peuple marocain tout entier, tout au long de l'histoire du Royaume, plus éminemment envers la dynastie régnante, la dynastie Alaouite, et cela, dès l'origine.

Je retiens, entre autres actes de sollicitude et de tolérance, l'hospitalité accordée aux Juifs exilés de la Péninsule ibérique, victimes de l'Inquisition et de décrets d'expulsion signés par les souverains chrétiens triomphants, dans ces années tragiques de 1492 et 1497.

"Quand chantent en chœur les étoiles du matin et que tous les fils d'Elohim acclament". (Psaumes XXXVIII, 7)

"Réveille-toi mon âme, réveillez-vous Ô luth et harpe, je veux réveiller l'aurore" (Psaumes CXIX, 62)

"Quand je frappe à la porte, mon Dieu, de grâce, ouvre-moi" (Salomon Ibn Gabirol).

Moi-même, bien avant l'aube, j'allais dans les rues, à la lumière d'une lanterne, en toute sécurité, et en toute confiance, réveiller mes condisciples de la maison d'études, pour des séances musicales, des prières ou des réunions studieuses.

Je viens à l'essentiel, commençant par un mot sur l'exil de la famille royale à Madagascar, en Août 1953.

La Comission des travaux de l'Académie a qualifié dans l'un des chapitres du programme de nos débats, l'exil de feu Mohammed V de "renoncement au pouvoir en faveur des principes". Qu'il me soit permis d'ajouter une réflexion d'un autre ordre. Cet exil qui a profondément marqué les esprits et les cœurs des masses populaires marocaines, je le considère, personnellement comme une ascension céleste comparable au *mi'raj* du prophète de l'Islam, que le salut soit sur lui ! ou à la montée au ciel des prophètes bibliques Henoch, Elie et d'autres, enlevés de terre et portés au firmament dans une nuée. En effet, Juifs et Musulmans, regardant le ciel, voyaient le visage de Sa Majesté Mohammed V, inscrit dans l'orbe lunaire durant toutes les nuits d'exil, y percevant aussi l'annonce du retour à l'indépendance et à la liberté.

Mes travaux et recherches ont été consacrés tous au judaïsme d'Occident musulman, une quinzaine d'ouvrages et plus de deux cents articles, depuis "Pédaogie juive en Terre d'Islam", paru en 1968, jusqu'à celui édité par l'UNESCO, dans sa collection d'œuvres représentatives, et intitulé "Traditions poétiques et musicales juives en Occident musulman". Tous sont une recherche d'espaces de dialogue et de rencontre... Chaque page, chaque ligne que j'écris depuis plus de quarante ans sont, pour ainsi dire, un hommage à la figure exemplaire du sultan Sidi Mohammed Ben Youssef devenu Mohammed V, dès le retour d'exil, en ce mois de novembre glorieux de 1955, un témoignage déférent de gratitude à son héritier Sa Majesté Hassan II. Je me demande si ces deux figures emblématiques ne sont pas la source qui a nourri mes premiers écrits, si elles ne sont pas à l'origine, à la racine même des études et recherches que j'ai entreprises.

Je dois ajouter, ici, que mes échanges et relations socio-culturels avec le Maroc, mon pays natal, s'inscrivent dans la mémoire et l'histoire, dans le cadre de traditions ancestrales, qui plongent leurs racines dans un passé lointain, relevant de l'expression (ou de la manifestation) de ces fidélités multiples que connaissaient les sociétés juives d'Andalousie et du Maghreb, fidélités de surcroît inconcevables sans un espace de liberté et l'existence d'une société civile (dans la mesure où la foi pourrait y échapper à la loi).

Nous sommes ici, dans cet univers socio-culturel qui a traversé plus d'un millénaire et demi d'histoire, en présence d'une société juive multipolaire, d'un espace où l'on perçoit tout d'abord, cette double fidélité . fidélité au judaisme universel avec lequel on entretient des relations étroites et fécondes dans le domaine de la pensée et des "humanités juives" en

LE MAROC, TERRE HOSPITALIERE, LIEU DE CONVIVIALITE ET DE PAIX, ESPACE DE RENCONTRE DES CIVILISATIONS ET DES CULTURES : HISTOIRE ET MEMOIRE

Haïm Zafrani

En ces journées de commémoration de la "Révolution du Roi et du peuple" et de la date du 20 août 1953, date de la déposition de feu le Roi Mohamed V et de son exil à Madagascar, je veux porter un témoignage personnel sur la figure emblématique de ce Roi que sa mémoire soit en bénédiction. Je veux également affirmer et réaffirmer, à cette occasion, comme en attestent, au demeurant, mes conférences à notre Académie et l'ensemble de mes études et recherches depuis plus de quarante ans, que le Maroc a été historiquement et le demeure à ce jour, une terre de rencontre des cultures et des civilisations, des religions, des peuples et des ethnies, un lieu de dialogue et de sagesse.

Ce sont là, précisément, les termes de la dédicace de mon livre "Juifs d'Andalousie et du Maghreb", dans ses versions espagnole, française et arabe, parues à Madrid, à Paris et à Rabat en 1995, 1996 et 2002, en hommage déférent du Royaume du Maroc, à son peuple et ses souverains.

C'est aussi sous ce signe et dans cette perspective que se situe (se place) ma contribution aux débats de ces journées commémoratives, sous ce titre : Le Maroc, terre hospitalière, lieu de convivialité et de paix, espace de rencontre des civilisations et des cultures ; histoire et mémoire.

Permettez-moi ce propos liminaire. Aussi loin qu'il m'en souvienne, ma mémoire plongeant dans ses replis les plus profonds et les plus lointains, ma ville natale, Essaouira, a été pour moi, pour les miens et pour tous ses habitants, un havre de paix, de coexistence tranquille et confiante. C'était à un moment où Essaouira en comptait 15.000 sur les 25.000 habitants de la ville.

J'habitais, en médina, la rue Abd-As-Samih entre les deux mosquées d'Al-Haddada. A l'aube, j'étais réveillé par l'appel solennel du muezzin à la prière du sobh-al-awwal entonnant la *-llah Illa-Allah, as-salatu khayrun min an-nawmi* "Il n'y a d'autre Dieu que Dieu - la prière est préférable au sommeil" ; au même moment mon grand père chantait à voix basse, après avoir fait ses ablutions, dans l'obscurité, des cantiques et des hymnes dédiés par des poètes andalous-maghrébins à l'aube et à la gloire du Créateur ;

COMMUNICATIONS

◆Mohammed VI et la consolidation de l'Etat de droit :

Cas de la réforme du système judiciaire..... 152
Idriss Alaoui Abdellaoui
membre de l'Académie

◆ La réforme du paysage médiaique comme support de la liberté d'expression..... 154
Nabil Benabdallah
ministre de la Communication

◆ Trois missions de trois Rois : une lecture dans les combats du trône

dans le Maroc contemporain..... 155
Ibrahim Boutaleb
professeur d'histoire à la Faculté des lettres - Rabat

◆ Mohammed VI et la moralisation de la vie politique et administrative..... 158
Mohamed Tajeddine Al-Hussaini
professeur des sciences politiques - Faculté de droit - Rabat

◆Hassan II et la présidence du Comité Al-Qods dans le cadre

de l'action commune islamique 159
Ahmed Sidqi Dajani
membre de l'Académie

◆ La Commanderie des Croyants : garantie de la force du Maroc

et source de la cohésion entre le Roi et le peuple..... 160
Saïd Bensaid Alaoui
doyen de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat

◆ Mohammed V et l'exil..... 162
Chakir Al-Faham
membre de l'Académie

◆ Stature et présence mondiale de Mohammed V le militant..... 133
Nasser-Eddine Al-Assad
membre de l'Académie

◆La diplomatie marocaine depuis l'indépendance à nos jours..... 135
Taïb Fassi Fihri
ministre délégué aux affaires étrangères et à la coopération

◆ Le social et l'économique dans les projets de Hassan II..... 136
Abdelaziz Benabdallah
membre de l'Académie

◆ La Marche Verte et la récupération des provinces du sud 137
Mohamed Tajeddine Al-Hussaini
professeur des sciences politiques - Faculté de droit - Rabat

◆ Hassan II et la question institutionnelle..... 138
Khalid Naciri
directeur de l'Institut Supérieur de l'Administration
professeur à l'Université Hassan II - Casablanca

◆S. M. le Roi Mohammed VI et les chantiers de grandes réformes économiques et sociales..... 140
Fathallah Oualalou
ministre des Finances et de la Privatisation

◆ Le Roi Mohammed VI et l'institutionnalisation de l'entraide sociale... 143
Zoulikha Nasri
conseillère de Sa Majesté le Roi

◆ Témoignage..... 144
Ahmed Kamal Aboulmajd
membre de l'Académie

◆ L'évolution de la justice au Maroc entre la tradition et la modernité depuis l'avènement de la Révolution du Roi et du Peuple.... 146
Driss Dahak
membre de l'Académie

◆ Réflexions sur la révolution renouvelée du Roi et du Peuple
dans son 50ème anniversaire..... 120
Mohamed Moatassim
conseiller de Sa Majesté le Roi

◆ L'éducation et la culture : des choix prioritaires
dans la stratégie du mouvement natioanl... 121
Mohamed Allal Sinaceur
membre de l'Académie

◆Témoignage sur un roi en exil..... 122
Abdelhadi Boutaleb
membre de l'Académie

◆ La vie en exil du Roi Mohammed V selon des documents français inédits..... 124
Abdelwahab Benmansour
membre de l'Académie

◆ Le soulèvement du 20 août dans les archives internationales.. 125
Abdelhadi Tazi
membre de l'Académie

◆ La résistance marocaine : spécificités et héorismes..... 127
Mohamed Saïd Aït Idder
l'un des fondateurs de la résistance nationale
pour l'indépendance

◆ La Révolution du Roi et du Peuple : unanimité et continuité..... 129
Abbes Jirari
membre de l'Académie

◆Mohammed V le libérateur..... 130
Al-Houceine Ouaggag
membre de l'Académie

◆ La réalisation la plus importante du Sultan Mohammed Ben Youssef 131
Mohamed Kettani
membre de l'Académie

◆Some aspects of His Majesty King Hassan II foreign policy..... 91
Anatoli Gromyko
membre de l'Académie

◆ Au sujet de la coopération luso-marocaine après l'indépendance du Maroc..... 95
Eduardo de Arantes e. Oliveira
membre de l'Académie

◆ La Révolution du Roi et du Peuple..... 101
Mario Soares
membre de l'Académie

◆The independence and integrity of Morocco :the achievement of two kings..... 105
Lord Chalfont
membre de l'Académie

◆ Le Maroc et la paix dans le Sud-est européen..... 109
Otto de Habsbourg
membre de l'Académie

◆ Le multilinguisme dans l'interculturel au Maroc..... 113
Georges Mathé
membre de l'Académie

2- RESUMES

(Les communications en langue arabe sont reproduites *in extenso* selon la numérotation de la table des matières de la langue arabe, leurs résumés sont traduits et reproduits ci-après) :

◆ Le Roi Mohammed V et le mouvement national..... 117
Abou-Bakr Kadiri
membre de l'Académie

◆Le Manifeste de l'Indépendance du 11 janvier 1944..... 118
Kacem Zhiri
écrivain et journaliste - ancien ministre, ancien ambassadeur

TABLE DES MATIERES

1- COMMUNICATIONS

♦Le Maroc, terre hospitalière, lieu de convivialité et de paix, espace de rencontre des civilisations et des cultures : Histoire et Mémoire 23
Haïm Zafrani
membre de l'Académie

♦ L'année 1955, vue de Paris 31
Maurice Druon
membre de l'Académie

♦ Mohammed V, précurseur des mouvements d'indépendance en Afrique 37
Amadou Mahtar M'Bow
membre de l'Académie

♦Mohammed V et les fondements du Maroc contemporain 49
Michel Rousset
président honoraire de l'Université des Sciences Sociales de Grenoble - France

♦ La singularité de la réponse marocaine aux défis du siècle 57
André Azoulay
membre de l'Académie

♦ Hassan II et la politique des barrages 59
Robert Ambroggi
membre de l'Académie

2 - **REALISATION DES DROITS SOCIAUX**, économiques et culturels. Intérêt particulier pour les couches sociales défavorisées :

* Fondation d'institutions dédiées à la solidarité sociale et aux campagnes d'entraide et d'assistance.

* Fondation de l'Institut royal de la culture Amazigh.

* Fondation de l'Académie Mohammed VI de la langue arabe.

3 - **LES GRANDS CHANTIERS DE REFORME :**

* Réforme du système judiciaire

* Réforme financière et administrative :

  - Zones de libre échange.

  - Promotion de l'investissement.

* Promotion du rôle de la femme au sein de la société et dans les responsabilités étatiques.

* Réforme du secteur audio-visuel : un soutien à la liberté d'expression.

* La mise à niveau de l'action diplomatique et la consolidation des relations d'amitié avec les pays frères ou amis.

4 - **MORALISATION DE LA VIE** administrative et politique. Analyse des discours royaux

IV - LA MARCHE CONTINUE DE LA REVOLUTION DU ROI ET DU PEUPLE

Les facteurs communs aux trois règnes :

* La préservation de l'unité nationale, l'intégrité territoriale, la vie cultuelle et la cohabitation des composantes du peuple.

* La construction démocratique et la consolidation de la justice sociale.

* L'harmonisation entre l'authenticité et la modernité.

* L'union du Roi et du peuple : garants de la stabilité et de la force du Maroc.

4 - MOHAMMED V, LE LEADER DE L'INDEPENDANCE

- Le symbolisme mondial de la personnalité de Mohammed V.
- Mohammed V précurseur des mouvements d'indépendance en Afrique.

II - HASSAN II, LE BATISSEUR DE L'ETAT MAROCAIN MODERNE

1- EDIFICATION DE L'ETAT MODERNE :

Les grandes options :

* Politiques : La constitution, le pluralisme et la démocratie.
* Sociales : Les droits de l'homme et la justice sociale.
* Intellectuelles : Tolérance et dialogue.
* Religieuses : L'adhésion continue au culte malékite comme support de l'unité spirituelle nationale.

2 - LES GRANDES REALISATIONS NATIONALES

- La Marche verte en vue de la récupération des provinces sahariennes.
- La politique des barrages.
- Régionalisation, démocratie et préservation des spécificités locales.

3 - LA PRESENCE DU MAROC DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES

Le rôle de Hassan II aux plans international et régional .

* Dans le groupe des pays non-alignés.
* Participation, sous l'égide de l'ONU aux opérations du maintien de la paix.
* Présidence du Comité Al-Qods dans le cadre de l'action islamique commune.
* Dialogue des religions.
* Initiatives de Hassan II pour l'édification du Grand Maghreb Arabe.

4 - L'ACCOMPLISSEMENT DE L'EDIFICE DEMOCRATIQUE :

L'alternance consensuelle.

III - MOHAMMED VI ET LA CONSECRATION DE L'ETAT DE DROIT

1 - **LE NOUVEAU REGNE** inauguré par les visites aux provinces du Royaume et le contact direct avec le peuple : consolidation de l'unité nationale et des liens politiques et affectifs entre le Roi et le peuple.

LE CINQUANTENAIRE
DE LA REVOLUTION DU ROI ET DU PEUPLE

(AXES DE REFLEXION)

I - MOHAMMED V LE LIBERATEUR

1- MOHAMMED V ET LE MOUVEMENT NATIONALISTE

- Naissance du mouvement nationaliste et sa rencontre avec le Roi Mohammed V.
- Rédaction du Manifeste de l'Indépendance en 1944.
- Mise en œuvre d'une politique d'éveil et de conscience nationale :
  * Rôle de l'élite intellectuelle, religieuse et politique.
  * Rôle de l'enseignement, de la presse nationale et des organisations de la jeunesse...
  * Mohammed V et le soutien à la cause marocaine à travers les initiatives d'envergure internationale : la visite de Tanger, la participation à la deuxième guerre mondiale, la Conférence d'Anfa, les négociations directes avec le gouvernement français.

2- MOHAMMED V ET L'EXIL

- La crise franco-marocaine au début des années 50 et l'exil du Roi.
- Mohammed V : le Roi exilé ou le renoncement au pouvoir en faveur des principes.
- Recrudescence de la résistance marocaine : spécificités et héroïsmes.
- Unanimité du peuple marocain dans la lutte pour l'indépendance et son attachement au trône comme symbole de la légitimité et de l'unité nationales.

3 - MOHAMMED V, LE MOUVEMENT NATIONALISTE ET LES NEGOCIATIONS POUR L'INDEPENDANCE

- La déclaration de l'indépendance du Maroc et la conception de Mohammed V du Maroc indépendant : analyse du premier discours royal.
- Mise en place des premières structures de l'Etat marocain : la Constitution, la politique extérieure, l'Armée royale, la Sûreté Nationale...

77- "ACADEMIA", N° 1, février 1984.

78- "ACADEMIA", N° 2, février 1985.

79- "ACADEMIA", N° 3, février 1986.

80- "ACADEMIA", N° 4, novembre 1987.

81- "ACADEMIA", N° 5, décembre 1988.

82- "ACADEMIA", N° 6, décembre 1989.

83- "ACADEMIA", N° 7, décembre 1990.

84- "ACADEMIA", N° 8, décembre 1991.

85- "ACADEMIA", N° 9, décembre 1992.

86- "ACADEMIA", N° 10, septembre 1993.

87- "ACADEMIA", N° 11, décembre 1994.

88- "ACADEMIA", N° 12, 1995.

89- "ACADEMIA", N° 13, 1996.

90- "ACADEMIA", N° 14, 1997.

91- "ACADEMIA", N° 15, numéro spécial consacré aux Morisques, 1998.

92- "ACADEMIA", N° 16, 1999.

93- "ACADEMIA", N° 17, 2000.

94- "ACADEMIA", N° 18, 2001.

95- "ACADEMIA", N° 19, 2002.

96- "ACADEMIA", N° 20, 2003.

III . Collection "Les lexiques"

56- "Lexique arabo-berbère", 1° tome, par Mohamed Chafik, 1990.

57- "Lexique arabo-berbère", 2° tome, par Mohamed Chafik, 1996.

58- "Le dialecte marocain, lieu de confluence de l'arabe et du berbère", 1999.

59- "Lexique arabo-berbère", 3° tome, par Mohamed Chafik, 2000.

IV . Collection "Les séminaires"

60- "Falsafat Attachrie Al Islami" 1° séminaire de la "Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles" de l'Académie, 1987.

61- 'Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres". (1980-1986), décembre 1987.

62- "Conférences de l'Académie" (1983-1987), 1988.

63- "Caractères alphabétiques de la langue arabe et technologie", février 1989.

64- "Droit canonique, fiqh et législation", 1989.

65- "Fondements des relations internationales en Islam", 1989.

66- "Droits de l'homme en Islam", 1990.

67- "Interactions culturelles de l'Orient et de l'Occident", 1991.

68- "Problèmes de l'usage de la langue arabe au Maroc", 1993.

69- "Le Maroc dans les études orientalistes", Marrakech, 1993.

70- "La traduction scientifique", Tanger, 1995.

71- "L'avenir de l'identité marocaine devant les défis contemporains", Tétouan, 1997.

72- "Immigration des Marocains à l'étranger", Nador 1999.

73- "Les Morisques au Maroc", 2° partie, Chaouen, 2000.

74- "Les proverbes populaires marocains : recensement et usage scientifique et pédagogique", Rabat 2001.

75- "Culture du Sahara marocain : fondements et spécificités", Rabat 2002.

V . La revue "ACADEMIA"

76- "ACADEMIA" est la revue de l'Académie du Royaume du Maroc. Son numéro dit *inaugural* comprend les actes de la cérémonie d'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.

II . Collection "Le patrimoine"

41- "Al-Dhail wa Al-Takmilah", d'Ibn Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. Bencharifa, 1984.

42- "Al-Ma' Wa ma warada fi chorbihi mine al-adab", (apologétique de l'eau), de M. Choukry Al Aloussi, édition critique de M. Bahjat Al - Athari, 1985.

43- "Maâlamat Al-Malhoune", 1° et 2° parties du 1° volume, Mohamed Al-Fassi,

1986, 1987.

44- "Diwane Ibn- Fourkoune", recueil de poèmes andalous présentés et commentés par Mohamed Bencharifa, 1987.

45- "Aïn Al Hayah Fi Ilm Istinbât Al Miyah": (Source de la vie en science hydrogéologique) de A. Damanhouri, présentation et édition critique par Mohamed Bahjat Al-Athari, 1989.

46- "Maâlamat Al-Malhoune" 3° volume des "Chefs d'oeuvre d'Al-Malhoune", Mohamed Al-Fassi, 1990.

47- "Oumdat attabib fi Mârifati Annabat" (Référence du médecin en matière des plantes) d'Abou Al-Khaïr Al-Ichbili, 1er et 2ème volumes, édition critique par Mohamed Larbi AL-Khattabi, 1990.

48- "Kitab attayssir fi al-moudawat wa tadbir" (Le "Tayssir") d'Avenzoar, Abou Marwan Abdelmalik Ibn Zohr, édition critique par Mohamed Ben Abdellah Roudani, 1991.

49- "Mâalamat Al-Malhoune" 1ère partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1991.

50- "Mâalamat Al-Malhoune" 2ème partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1992.

51- "Boghyat wa Tawashi Al - Moussiqa Al Andaloussia", par Azeddine Bennani, 1995.

52- "Iqad Ashoumou'e" (musique andalouse), par Mohamed Al-Bou'ssami, éd. critique par Abdelaziz Benabdeljelil, 1995.

53- "Mâalamat Al-Malhoune": "Myat qassida wa qassida", par Mohamed Al-Fassi, 1997.

54- "Voyage d'Ibn Battuta", 5 volumes, édition critique par Abdelhadi Tazi, 1997.

55- "Kounnach Al Haïk", corpus des onze noubas de la musique andalouse, édition critique par Abdelmalik Bennouna, présentation par Abbas Al-Jirari, 1999.

19- "Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme?", octobre 1991.

20- "Le patrimoine commun hispano-mauresque", avril 1992.

21- "L'Europe des Douze et les autres", novembre 1992.

22- "Le savoir et la technologie", mai 1993.

23- "Protectionnisme économique et politique d'immigration", décembre 1993.

24- "Les chefs d'Etat face au droit à l'autodétermination", avril 1994.

25- "Les pays en voie de développement entre l'exigence démocratique et la priorité économique", novembre 1994.

26- "Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'Union européenne?", mai 1995.

27- "Droits de l'homme et emploi, compétitivité et robotisation", avril 1996.

28- "Et si le processus de paix au Moyen-Orient devait échouer?", décembre 1996.

29- "Mondialisation et identité", mai 1997.

30- "Droits de l'homme et manipulations génétiques", novembre 1997.

31- "Pourquoi les dragons d'Asie ont-ils pris feu ?", mai 1998.

32- "Jérusalem, point de rupture ou lieu de rencontre ?", novembre 1998.

33- "La dissémination des armes nucléaires est-elle ou non un facteur de dissuasion?", mai 1999.

34- "La pensée de Hassan II : authenticité et renouveau ", avril 2000, 2 vol.

35- "La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXI° siècle", novembre 2000, 2 vol. en français.

36- "La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXI° siècle", version arabe, novembre 2001, 1 volume.

37- "La crise des valeurs et le rôle de la famille dans l'évolution de la société contemporaine", avril 2001.

38- "Quel avenir pour les pays en développement à la lumière des changements découlant de la mondialisation ?", novembre 2001.

39- "Les relations internationales durant la première décennie du XXI° siècle : quelles perspectives ?", avril 2002.

40- "Les guerres locales et régionales et leurs conséquences sur le développement, la civilisation et la paix dans le monde",décembre 2002.

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

I . Collection "Sessions"

1- "Al Qods : Histoire et civilisation", mars 1981.

2- "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain", novembre 1981.

3- "Eau, nutrition et démographie", 1ère partie, avril 1982.

4- "Eau, nutrition et démographie", 2ème partie, novembre 1982.

5- "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", avril 1983.

6- "De la déontologie de la conquête de l'espace", mars 1984.

7- "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes", octobre 1984.

8- "De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques", avril 1985.

9- "Trait d'union entre l'Orient et l'Occident : Al-Ghazzali et Ibn-Maïmoun", novembre 1985.

10- "La piraterie au regard du droit des gens", avril 1986.

11- "Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine", novembre 1986.

12- "Mesures à décider et à mettre en oeuvre en cas d'accidents nucléaires", juin 1987.

13- "Pénurie au Sud, incertitude au Nord : constat et remèdes", avril 1988.

14 - "Catastrophes naturelles et péril acridien", novembre 1988.

15- "Université, recherche et développement", juin 1989.

16- "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux", décembre 1989.

17- "De la nécessité de l'homo oeconomicus pour le décollage économique de l'Europe de l'Est", mai 1990.

18- "L'invasion du Koweit par l'Irak et le nouveau rôle de l'O.N.U.", avril 1991.

Ahmed Kamal Aboulmajd : Egypte

Mania Saïd Al-Oteiba : Emirats Arabes-Unis

Yves Pouliquen : France

Chakir Al-Faham : Syrie

Omar Azimane : Maroc

Ahmed Ramzi : Maroc

Abid Hussain : Inde

André Azoulay : Maroc

Sahabzada Yaqub-Khan : Pakistan

Mohammed Jaber Al-Ansari : Bahrein

Al-Houceine Ouaggag : Maroc

Rahma Bourqia : Maroc

LES MEMBRES CORRESPONDANTS

Richard B. Stone: U.S.A.

Charles Stockton: U.S.A.

Haïm Zafrani : Maroc

LES MEMBRES
DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Henry Kissinger : U.S.A.
Maurice Druon : France
Neil Armstrong : U.S.A.
Abdellatif Benabdeljelil : Maroc
Abdelkrim Ghallab : Maroc
Otto de Habsbourg : Autriche
Abdelwahab Benmansour : Maroc
Mohamed Habib Belkhodja : Tunisie
Mohamed Bencharifa : Maroc
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Maroc
Abdullah Omar Nassef : Arabie Saoudite
Abdelaziz Benabdallah : Maroc
Abdelhadi Tazi : Maroc
Fuat Sezgin : Turquie
Abdellatif Berbich : Maroc
Mohamed Larbi Al-Khattabi : Maroc
Mahdi Elmandjra : Maroc
Ahmed Dhubaïb : Arabie Saoudite
Mohamed Allal Sinaceur : Maroc
Ahmed Sidqi Dajani : Palestine
Mohamed Chafik : Maroc
Lord Chalfont : Royaume-Uni
Amadou Mahtar M'Bow : Sénégal
Abdellatif Filali : Maroc
Abou-Bakr Kadiri : Maroc
Jean Bernard : France
Robert Ambroggi : France
Azzeddine Laraki : Maroc
Abdelhadi Boutaleb : Maroc
Idriss Khalil : Maroc
Abbas-Al-Jırari : Maroc
Pedro Ramirez-Vasquez : Mexique
Mohamed Farouk Nebhane : Maroc
Abbas Al-Kıssi : Maroc
Abdellah Laroui : Maroc
Bernardin Gantin : Vatican
Abdallah Al-Fayçal : Arabie Saoudite
Nasser Eddine Al-Assad: Jordanie
Anatoly Andreï Gromyko : Russie
Georges Mathé : France
Eduardo de Arantes e. Oliveira: Portugal
Mohamed Salem Ould Addoud : Mauritanie
Pu Shouchang: Chine
Idriss Alaoui Abdellaoui: Maroc
Alfonso de la Serna: Espagne
Al-Hassan Bin Talal : Jordanie
Mohamed Kettani : Maroc
Habib El Malki : Maroc
Mario Soares : Portugal
Othmane Al-Omeir : Arabie Saoudite
Klaus Schwab : Suisse
Driss Dahak : Maroc

ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

Secrétaire perpétuel	:	**Abdellatif Berbich**
Chancelier	:	Abdellatif Benabdeljelil
Directeur des séances	:	Abdelwahab Benmansour
Directeur scientifique	:	Ahmed Ramzi

Charia Imam Malik, Km 11, B.P. 5062
code postal 10.100
Rabat, Maroc

Téléphone : 037 75.51.13 / 75.51.24
037 75.51.35 / 75.51.89
Fax : 037 75.51.01

Dépôt légal : 0371/2004

ISSN : 9981-46-034-6

Les opinions exprimées ici n'engagent que leurs auteurs

PHOTOCOMPOSITION : ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC
TIRAGE : IMP. EL MAARIF AL JADIDA - RABAT

2004

Publications de l'Académie du Royaume du Maroc

Collection "Sessions"

LE CINQUANTENAIRE DE LA REVOLUTION DU ROI ET DU PEUPLE

Commémoré par l'Académie
en session spéciale à Rabat les 22 - 24 août 2003